الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة فرحـــات عبـاس / سطيـــــف 1
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
القسم: علوم اقتصادية

Université Ferhat Abbas / Sétif 1
Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion
Département : Economic Sciences

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية

التخصص: اقتصاد كمي

العنـــــــــوان:

تأثير الإيرادات الجبائية على استدامة الدين العام وعدالة توزيع الدخل -مقاربة قياسية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1990-2019

إعداد الطالبة:
بادي بحرية

المشرف:
محلي كمال

لجنـــة المناقشـــة:

اللقب والاسم	الرتبة العلمية	المؤسسة الجامعية	الصفة
مومني إسماعيل	أستـــــــــــاذ	جامعة سطيف –1–	رئيسا
محلي كمال	أستاذ محاضر (أ)	جامعة سطيف –1–	مشرفا ومقررا
بلعباس رابح	أستـــــــــــاذ	جامعة المسيلة	ممتحـــنا
بن عطاء الله عادل	أستاذ محاضر (أ)	جامعة سطيف –1–	ممتحـــنا
هلال عبد السلام	أستاذ محاضر (أ)	جامعة باتنة –1–	ممتحـــنا
سحنون فاروق	أستاذ محاضر (أ)	جامعة سطيف –1–	ممتحـــنا

السنة الجامعية: 2022 - 2023

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة فرحـــات عبـاس / سطيـــــف 1
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
القسم: علوم اقتصادية

Université Ferhat Abbas / Sétif 1
Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion
Département : Economic Sciences

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية

التخصص: اقتصاد كمي

العنـــــــــوان:

تأثير الإيرادات الجبائية على استدامة الدين العام وعدالة توزيع الدخل -مقاربة قياسية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1990-2019

إعداد الطالبة:
بادي بحرية

المشرف:
محلي كمال

لجنـــة المناقشـــة:

اللقب والاسم	الرتبة العلمية	المؤسسة الجامعية	الصفة
مومني إسماعيل	أستـــــــــــاذ	جامعة سطيف –1–	رئيسا
محلي كمال	أستاذ محاضر (أ)	جامعة سطيف –1–	مشرفا ومقررا
بلعباس رابح	أستـــــــــــاذ	جامعة المسيلة	ممتحـــنا
بن عطاء الله عادل	أستاذ محاضر (أ)	جامعة سطيف –1–	ممتحـــنا
هلال عبد السلام	أستاذ محاضر (أ)	جامعة باتنة –1–	ممتحـــنا
سحنون فاروق	أستاذ محاضر (أ)	جامعة سطيف –1–	ممتحـــنا

السنة الجامعية: 2022 - 2023

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر

"اللَّهُمَّ انْفَعْنِي بِمَا عَلَّمْتَنِي، وَعَلِّمْنِي مَا يَنْفَعُنِي، وَزِدْنِي عِلْمًا"

الحمد لله الذي وفقني ومكنني من إتمام هذا العمل، فما كان لشيء أن يجري في ملكه إلا بمشيئته جل شأنه.

فالحمد لله أوّله وآخره.

كما أتقدم بجزيل الشكر والامتنان للأستاذ القدير: "محلي كمال" على قبوله الإشراف على هذه الأطروحة، وعلى كل ما قدمه من نصائح وتوجيهات لأجل إخراج البحث بصيغته هذه، فجزاه الله عنا خير جزاء.

ولا يفوتنا أن نشكر أعضاء لجنة المناقشة على تكرمهم بقبول تقييم هذه الأطروحة.

إهداء

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار

إلى من أحمل اسمه بافتخار، إلى من برني قبل أن أبره

"أبي الغالي" حفظك الله لنا وجزاك الله كل خير.

إلى بسمة الحياة وسر الوجود، إلى التي علمتني العطاء بدون انتظار

"أمي الغالية" أطال الله في عمرك.

إلى من أرى التفاؤل في وجوههم والسعادة في ضحكتهم **"أخويا وأختي"**.

إلى من هم الملاذ والملجأ، إلى من تذوقت بصحبتهم أجمل لحظات حياتي **"صديقاتي"**.

إلى كل من حمله القلب ولم يخطه القلم.

أهدي لهم جميعا هذا العمل المتواضع.

بادي بحرية

المقدمة العامة

مع تطور دور الدولة من دولة حارسة تكتفي بتوفير الأمن إلى دولة متدخلة تعمل على تجسيد حضورها ومشاركتها في مختلف المناحي الاقتصادية والاجتماعية انصب اهتمام دول العالم ومنها الدول النامية بالبحث عن سياسات تكون كفيلة باحتواء أوضاعها المعاشة. وفي وسط هذا الزخم الانتقالي تمكنت السياسة المالية من الظفر بمكانة جد هامة بين السياسات الأخرى، على اعتبارها تستطيع تحقيق الأهداف المسطرة والمنشودة بفضل أدواتها التي نخص بالذكر منها الجباية وما ينبثق منها من إيرادات.

وعلى اعتبار أن الاقتصاد الجزائري لا يعيش بمنأى عن كل هذه المستحدثات، سعى هو الآخر إلى تفعيل دور الإيرادات الجبائية في الحياة الاقتصادية والاجتماعية على حد السواء، أين استغلت الأولى هذه الإيرادات واعتبرتها الحجر الأساس لتحقيق أبرز هدف تسلط عليه جل البحوث الحديثة المتمثل في ضمان استدامة الديون العامة (إيجاد موارد مالية تعمل على الوفاء بالالتزامات الحالية والمستقبلية وخدمة الديون سواء الداخلية أو الخارجية دون اللجوء إلى إعادة جدولتها أو تراكم المتأخرات) بسبب تعايش الجزائر مع فترات تخللتها حقبة من الاستدانة الخارجية (فترة التسعينات)، عقبها انتهاج برامج تنموية ضخمة تتطلب سياسة إنفاقية توسعية (بداية من الألفية الأولى)، معتمدة في ذلك على الطفرات الحاصلة في إيرادات الجباية البترولية، إلى جانب استغلال التوسع الحاصل في إيرادات الجباية العادية (هذا التوسع نتج عن إضفاء إصلاح دوري للنظام الجبائي تعود جذوره لقانون المالية لسنة 1992 بغية النهوض بإيرادات الجباية العادية وتخطي معوقاتها (التهرب والغش الضريبيين، وعاء ضريبي ضيق، ...إلخ) التي تكون حائلا والتعبئة المثلى لها، إلى جانب العمل على إحلالها محل الجباية البترولية، باعتبار هذه الأخيرة مورد غير مستقر دائم التعرض لتقلبات أسعار البترول في أسواق النفط العالمية).

أما الثانية فقد كرست الإيرادات الجبائية في تقليص عدم المساواة في الدخل الحاصلة في الجزائر جراء تمركز الثروة في يد الفئة الغنية على حساب الفئات الفقيرة (نتيجة سياسة الحكومة القائمة على توفير مناصب عمل بعقود مؤقتة وبأجور جد منخفضة، تمركز عدد كبير من العمال في القطاع الموازي، وما ينجر عنه عدم الانخراط في الضمان الاجتماعي، اتباع سياسة التقشف القائمة على تقليص فاتورة الاستيراد وما انبثق عنها ارتفاع الأسعار، ومنه إضعاف للدخل، وبالتالي تراجع المستوى المعيشي)، من خلال إضفاء العديد من الإجراءات على نظام الجبائي الجزائري على غرار استثناء ذوي الدخول المنخفضة من الضرائب على الدخل الإجمالي على حساب إيراداتها، ناهيك عن استحداث العديد من الأوعية الضريبية وتوسيع القديمة منها بغية استغلالها في اتباع سياسة تحويل الإيرادات المتحصل عليها في شكل دعم اجتماعي يتمحور على دعم كل

من الأسعار، السكن، الصحة، والتعليم، تقديم العديد من المنح على سبيل الذكر وليس الحصر نذكر منح ذوي الاحتياجات الخاصة ...إلخ.

إشكالية الدراسة:

بغية تقصي تأثير الإيرادات الجبائية على استدامة الديون العامة وعدالة توزيع الدخل يستلزم الأمر الاستعانة بالأساليب الكمية الرامية إلى نمذجة العلاقة تارة بين الإيرادات الجبائية واستدامة الديون العامة وتارة أخرى بين ذات الإيرادات وعدالة توزيع الدخل، ومن أبرز هذه الأساليب يتجه التركيز إلى النماذج القياسية التي سوف يستعان ببعض منها لتحليل واستخلاص نتائج الدراسة وبناء التوصيات المستخلصة، لذا تتمخض الإشكالية المطروحة من السؤال الرئيسي الموالي:

ما مدى تأثير الإيرادات الجبائية بشقيها العادية والبترولية على استدامة الديون العامة وعدالة توزيع الدخل في الجزائر؟

في ظل التساؤل الرئيسي السابق يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ✓ ما طبيعة التأثير الذي تلعبه الإيرادات الجبائية سواء العادية أو البترولية في الجانب الاقتصادي وبالأخص استدامة الديون العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)؟
- ✓ هل تساهم الصدمات الموجبة في الإيرادات الجبائية في خلق وضع مستدام للديون العامة في الجزائر للفترة طويلة الأجل؟
- ✓ هل توجد علاقة تكامل مشترك بين الإيرادات الجبائية وعدالة توزيع الدخل للجزائر في خضم فترة الدراسة؟ وما طبيعة العلاقة التي تربطهما؟
- ✓ هل الصدمات الموجبة في الإيرادات الجبائية لـ 10 سنوات لاحقة لها وقع موجب على الجانب الاجتماعي وبالتحديد عدالة توزيع الدخل في الجزائر؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة على الأسئلة الفرعية انتهجت الدراسة الفرضيات الموضوعة في النسق الموالي:

- ✓ تتيح الإيرادات الجبائية (العادية، البترولية) إمكانية الحصول على موارد مالية تمكن من الوفاء بالالتزامات الحالية والمستقبلية مما ينعكس بالإيجاب على وضعية استدامة الديون العامة؛

- ✓ الصدمات الموجبة في الإيرادات الجبائية قادرة على خلق فوائض مالية تكون كفيلة بتهيئة الظروف لديون عامة مستدامة في الفترة طويلة الأجل؛
- ✓ توجد علاقة تكامل مشترك تجمع الإيرادات الجبائية وعدالة توزيع الدخل في الجزائر، مع وجود علاقة موجبة بينهما؛
- ✓ حدوث صدمات موجبة في إيرادات الجباية العادية أو البترولية لـ 10 سنوات لاحقة له أثر موجب على عدالة توزيع الدخل.

أهمية الدراسة:

تتولد أهمية الدراسة من مدخلين أساسين وهما:

- ✓ **مدخل اقتصادي:** تبعا لتحليل التأثير الذي يمكن أن تضفيه الإيرادات الجبائية وصدماتها الموجبة في سبيل تحقيق استدامة الديون العامة، خصوصا وأن حالة عدم توفر موارد مالية تفي بالالتزامات المطروحة يدخل الرصيد الأولي للميزانية في دوامة من العجوزات المتتالية التي يكون السبيل إلى حلها الاقتراض من الخارج المعروف تداعياته؛
- ✓ **مدخل اجتماعي:** من خلال إبراز دور الإيرادات الجبائية وكذا الصدمات الحاصلة فيها لإتاحة إمكانية توزيع الدخل بصفة عادلة، الذي بدوره يرمي إلى محو الفروقات بين طبقات المجتمع.

أهداف الدراسة:

في الإطار الذي يتناسب والإجابة على الإشكالية المطروحة انبثقت الأهداف التالية:

- ✓ التمييز بين مختلف المفاهيم المتعلقة بالجباية، استدامة الديون العامة وعدالة توزيع الدخل؛
- ✓ إبراز الدورين الاقتصادي والاجتماعي اللذين تلعبهما الإيرادات الجبائية بواسطة استدامة الديون العامة وعدالة توزيع الدخل على التوالي؛
- ✓ الخوض في تحليل واقع كل من الجباية العامة بشقيها العادية والبترولية، استدامة الديون العامة وتوزيع الدخل في الجزائر؛
- ✓ دمج الإحصاء والقياس الاقتصادي لغرض تفسير طبيعة التأثير الذي تلعبه صدمات الإيرادات الجباية على استدامة الديون العامة وعدالة توزيع الدخل.

حدود الدراسة:

ارتبطت الحدود المكانية للدراسة بحالة الجزائر، في حين اقتصرت الحدود الزمانية على الفترة (1990-2019)، وهذه الأخيرة تتماشى مع ما تم الحصول عليه من بيانات.

منهج الدراسة:

تطلب إعداد البحث الاعتماد على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، أين أستعين بالأول في الأجزاء المتعلقة بضبط المفاهيم المرتبطة بالجباية (العادية، البترولية)، استدامة الدين العام، وعدالة توزيع الدخل، وكذا التأثير الذي تلعبه الجباية من الناحية الاقتصادية والاجتماعية. أما الثاني فقد استخدم في تقصي تطور متغيرات الدراسة وتفحص طبيعة أثر الإيرادات الجبائية وصدماتها الموجبة على كل من استدامة الدين العام وعدالة توزيع الدخل، وذلك من خلال معالجة البيانات كخطوة أولى ومن ثم تطبيق نهج الحدود (ARDL)، ونماذج أشعة الانحدار الذاتي الهيكلي (SVAR) على التوالي، بواسطة البرامج التالية: SPSS.26، Eviews.12، RStudio، gretl.

أسباب اختيار موضوع الدراسة:

ارتبط انتقاء موضوع الدراسة بالدوافع التالية:

- ✓ الأهمية النسبية التي يكتسيها موضوع الجباية في الوقت الراهن التي تعدت دورها التقليدي الذي يكمن في تعبئة إيرادات الدولة إلى التأثير على مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية؛
- ✓ إثراء مكتبة الجامعة الجزائرية بنوع جديد من الدراسات التي نجزم أن تكون موجودة بالأخص في البحوث العربية؛
- ✓ حداثة الموضوع جعلت منه محط جذب للبحث والغوص في ثناياه من خلال تحليله بطريقة تختلف عن المعهود؛
- ✓ إمكانية تطبيق الأساليب الإحصائية والقياسية التي تعد ركيزة تخصص الطالبة؛
- ✓ نتائج البحث تساعد متخذي القرار في الجهات العليا لبناء سياسات تتماشي والوضع المعاش.

الدراسات السابقة:

❖ هناك العديد من الأعمال التجريبية حول استدامة الديون العامة في الاقتصاد، وبالرغم من ذلك لا يوجد اتفاق موحد فيما يتعلق الأمر بموقف استدامة الديون العامة من عدمها سواء على المستوى التحليلي أو الكمي، وعلى ضوء ما سبق انقسمت الدراسات السابقة إلى أربعة أساليب وهي:

أولا– نسبة الدين المستقر: التي تَعتبر فكرة بلوغ نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي وضعا مستقرا في المدى الطويل مؤشرا لاستدامة الدين العام، أشارت إليها دراسة **Blanchard وآخرون** سنة **1990** بعنوان **استدامة السياسة المالية: إجابات جديدة على سؤال قديم (The Sustainability of Fiscal Policy: New Answers to An Old Question)** كونها صممت أهدافها لتقييم مدى قدرة الحكومة على الحفاظ على الوعاء الضريبي الحالي وبرامج الإنفاق المسطرة دون اللجوء إلى الرفع المستمر في الدين لفترة الثمانينات لدول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. أكد التحليل المقدم على أن تقييم السياسة المالية يجب أن يكون استشرافي، كون من المتوقع أن ينخفض الإنفاق الحكومي العام غير القائم على أسعار الفائدة في العديد من البلدان أو يستمر دون تغيير في ظل سياسات الميزانية الحالية، لذا فاستقرار الدين العام يبدو مطمئنا، ومع ذلك فإن هذا الأخير لا يمكن دائما أن يقتصر عليه تقييم السياسة المالية في المدى الطويل، كون الضغوط المستقبلية المتوقعة، مثل تلك المتعلقة بالإنفاق الاجتماعي الناشئ عن شيخوخة السكان، يجب أن تدرج في أي مقياس يرمي للإشارة إلى مشكلات الاستدامة.

ثانيا– حد الدين الطبيعي: حسب هذه الطريقة يَتَأَكَدُ وضع استدامة الديون العامة من الحالة التي تكون فيها الحكومة قادرة على الوفاء بحد أقصى من نسب الدين العام حتى وإن كانت هناك عجوزات مالية، وهو ما نوهت إليه دراسة **Enrique G. Mendoza و P. Marcelo Oviedo** سنة **2004** بعنوان **السياسة المالية وعدم اليقين بشأن الاقتصاد الكلي في الأسواق الناشئة: قصة شركة التأمين المرهقة (Fiscal Policy and Macroeconomic Uncertainty in Emerging Markets: The Tale of the Tormented Insurer)** أين اقترحت في طياتها نموذج للتوازن العام الديناميكي العشوائي لاقتصاد مفتوح بسيط يضم ثلاثة جوانب رئيسية. أولاً، تختار الحكومة على النحو الأمثل سياسة الإنفاق (بما في ذلك مخصصات السلع القابلة للتداول وغير القابلة للتداول). ثانيًا، اعتبار الدين العام التزاما مقومًا بوحدات السلع التجارية ولكن يتم تمويله إلى حد كبير من الإيرادات العامة التي يتم تحصيلها من السلع غير القابلة للتداول. ثالثا، اعتبار الإيرادات العامة عملية عشوائي خارجية. باستخدام سلسلة من الأرقام تمت معايرة هذا النموذج على حالة المكسيك في خضم الفترة (1990–2002) بتردد ربع سنوي، أين تم استهداف محاكات الحالة المستقرة الحتمية لنسبة الديون البالغة 45,9%، ومع عدم وجود حالة اليقين بشكل عام سينتج متوسط لنسب

الديون أقل من الحالة الحتمية بسبب تأثير الادخار الوقائي، بمعنى تنخفض نسبة الديون العامة بـ 0,6%؛ كما أفرزت النتائج ثبات نسبة النفقات العامة إلى الخاصة، مع تسجيل علاقة سلبية بين متوسط الدين العام وتقلبات الإيرادات، وعلاقة موجبة بين الدين العام مع كل من الناتج المحلي الإجمالي الانفاق العام والرصيد الأولي للميزانية.

ثالثا- الحيز (الحد) المالي: يتوقف هذا النهج على مستوى الديون التي بعدها تفشل استدامة الديون العامة (النقطة التي تبدأ من خلالها الديون العامة في الارتفاع مع انخفاض الرصيد الأولي للميزانية)، أين تطرقت إليه دراسة **Atish R. Ghosh وآخرون** سنة **2013** بعنوان **الفشل المالي، الحيز المالي والدين المستدام في الدول المتقدمة (FISCAL FATIGUE, FISCAL SPACE AND DEBT SUSTAINABILITY INADVANCED ECONOMIES)**، بالإضافة إلى دراسة **Huixin Bi وEric M. Leeper** سنة **2013** بعنوان **تحليل الاستدامة المالية (Analyzing Fiscal Sustainability)**، **فالأولى** انطلقت من اقتراح إطار جديد يضع تصورًا لمفهوم الحيز المالي (الفرق بين مستوى الدين الحالي للبلد وحد دينه (يمكن رفعه بمجرد ارتفاع معدل النمو الاقتصادي)) الذي يمكن الاعتماد عليه لتقصي استدامة الديون العامة من عدمها في 23 اقتصاد متقدم للفترة (1970-2007). توصلت نتائجها المستقات من نماذج البانل إلى أن استجابة الرصيد الأولي للميزانية للديون في الفترات السابقة ليست خطية، وتبقى موجبة عند مستويات الديون المعتدلة، ولكنها بدأت في الانخفاض عندما يتراوح الدين بين 90% و100% من الناتج المحلي الإجمالي. بدمج هذه التقديرات، بما في ذلك التأثيرات الثابتة على مستوى الدولة، مع تقديرات الفرق بين معدل الفائدة ومعدل النمو، فإن حدود الدين الناتجة والحيز المالي المقابل تختلف اختلافًا كبيرًا عبر البلدان. بالنسبة للبلدان المشكلة لعينة البحث، يتراوح الحد التقديري للديون بين 150% و250% من الناتج المحلي الإجمالي، بينما تشير تقديرات الحيز المالي إلى وجود مساحة محدودة أو معدومة للحكم على استدامة الديون العامة في اليونان، أيسلندا، إيطاليا، اليابان والبرتغال، في حين تقديرات احتمالية الحيز المالي كانت إيجابية (استدامة الديون العامة) في دول عديدة من بينها أستراليا وكوريا، العديد من دول جنوب أوروبا، اليابان. أما الدراسة **الثانية** اهتمت بالآثار المترتبة عن سلوك السياسة المالية بالنسبة للمخاطر السيادية (مخاطر التخلف عن السداد) في إطار العمل الذي يحدد الحد المالي للبلد. اتضح من نموذج المعايرة للبيانات الممتدة من سنة 1980 إلى غاية سنة 2007 لدولتي اليونان والسويد أن التفاعلات بين السياسات النقدية والمالية (لا سيما عند احتمال عمل السياسة النقدية عند الحد الأدنى أو بالقرب منه بأسعار الفائدة الاسمية) يمكن أن تلعب دورًا مهمًا في تحديد تأثير السياسات المالية. علاوة على ذلك، في ظل وجود حد مالي نقدي يمكن أن تتعرض قدرة السياسة لخطر التضخم.

رابعا- وظيفة رد الفعل المالي: يرى هذا الأسلوب في أن العلاقة الطردية التي تربط نسبة الرصيد الأولي للميزانية إلى الناتج المحلي الإجمالي ونسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي شرط ضروري لاستيفاء واقعة استدامة الديون العامة في الاقتصاد محل الدراسة، على هذا النحو تعتبر دراسة **Robert J. Barro** بعنوان **عجز الولايات المتحدة منذ الحرب العالمية الأولى (U.S. Deficits Since World War I)** ودراسة **Henning Bohn** سنة **1998 بعنوان سلوك الدين العام والعجز في الولايات المتحدة (The Behavior of U.S. Public Debt and Deficits)** الرائدة أو بالأحرى الممهدة لهذا الأسلوب، أين تطرقت **الأولى** إلى ما يسمى بعلاقة التسهيل الضريبي أي عجز الموازنة يتأثر بالركود، تزايد الإنفاق الحكومي المؤقت بالإضافة إلى التضخم المؤقت للولايات المتحدة الأمريكية، وبالاستعانة بمقدرات المعقولية العظمى تأكد صحة هذه الحجة ابتداء من سنة 1916، إلى جانب الدراسة الإحصائية التي استندت إلى الانحراف المعياري، معامل الارتباط ومعامل دربين واتسون التي كشفت عن وجود استجابة كبيرة للقيم المرتفعة للعجز (ارتفاع الدين العام) للركود والتضخم المتوقع؛ أما **الثانية** فاستعانتها بطريقة المربعات الصغرى على مجموعة من الانحدارات الخطية لاقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية للفترة (1916-1995) وفترات فرعية مختلفة مكنها من تقصي العلاقة الموجبة التي تربط بين نسبة الرصيد الأولي للميزانية إلى الناتج المحلي الإجمالي ونسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي، أي وجود دليل قاطع على أن السياسة المالية للولايات المتحدة الأمريكية المتحدة كانت مستدامة بالرغم من وجود فترات عجز متكرر في الرصيد الأولي للميزانية.

انبثقت عن الدراستين السابقتين العديد من الأعمال على غرار دراسة **Alfred Greiner** سنة **2008** بعنوان **استدامة الدين العام: بعض الاعتبارات النظرية (Sustainability of public debt: Some theoretical considerations)** التي استعانت بالبراهين الرياضية في تقصي نتائجها مؤكدة أنه عندما يتجاوز سعر الفائدة متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، يكون هناك دليل واضح وصريح عن استدامة الديون العامة من خلال الارتباط الموجب (المعامل المُقدر يكون قريب من الواحد الصحيح) لفائض الرصيد الأولي نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي ونسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، وإذا اتبعت الحكومة مثل هذه السياسة، فإن نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي تصبح تقريبا ثابتة، كما أثبتت أيضا أن نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي التي ترتفع على المدى الطويل لا تتوافق مع سياسة الديون العامة المستدامة. كون نسبة فائض الرصيد الأولي إلى الناتج المحلي الإجمالي لا يتفاعل مع ارتفاع نسبة الديون العامة خصوصا إذا تجاوز هذا الأخير عتبة معينة. في دراسة أخرى لـ **Adedokun و Opeoluwa A. Adeosu** سنة **2019** بعنوان **وظائف رد الفعل المالي واستدامة الديون العامة في نيجيريا: مقاربة آلية تصحيح الخطأ (FISCAL REACTION FUNCTIONS AND PUBLIC DEBT**

SUSTAINABILITY IN NIGERIA: AN ERROR CORRECTION MECHANISM APPROACH) والتي بدورها سعت وراء فحص استجابة السلطات المالية النيجيرية لارتفاع تراكم الديون خلال الفترة (1970–2016). على هذا النحو، تم استخدام نهج الحدود (ARDL) لتقدير وظائف رد الفعل المالي المستخدمة في البحث. توحي نتائجها للوهلة الأولى باستيفاء الشرط اللازم لتحقيق استدامة الديون العامة. ومع ذلك، لا يمكن تلبية الشرط الكافي لدين عام مستدام؛ هذا واضح في الاستجابة السلبية التي تحدث للرصيد الأولي للميزانية نتاج التغيرات الموجبة الحاصلة في الدين العام على المدى الطويل (السلوك المالي للحكومة غير مقتصر على مبدأ قيود الميزانية المؤقتة لأن السلطات المالية لن تستطيع توليد فوائض كافية كرد فعل على زيادة الدين العام)؛ وتعزى هذه النتيجة إلى الضغوط التي تعاني منها الإيرادات الجبائية بسبب الغش والتهرب الضريبيين.

❖ أما بالنسبة للتأثير الذي تلعبه الجباية على عدالة توزيع الدخل تباينت حوله الآراء منقسمة إلى اتجاهين وهما:

أولا– الاتجاه الأول تميل استنتاجاته إلى اعتبار وقع الضريبة موجب على عدالة توزيع الدخل من خلال كبح عدم المساواة في الدخل، يعود الفكر التاريخي لجوهر هذه العلاقة إلى الدراسة التي قام بها كل من **Meltzer** و**Richard** سنة **1981** بعنوان **نظرية العقلانية لحجم الحكومة A Rational Theory of the Size) (of Government**، أين ناقشت هذه الورقة فرضية أنه عندما يرتفع متوسط الدخل نسبة إلى وسيط الدخل، فتوزيع الدخل في هذه الحالة يميل فيه الأغلبية من ذوي الدخول المنخفضة إلى دعم فكرة الضرائب المباشرة التصاعدية (عادة ما يتحمل عبؤها أصحاب الشركات) على حساب الضرائب غير المباشرة. لاقت هذه الورقة استحسان زخم كبير من الاقتصاديين والباحثين الأكاديميين مما انعكس في صدور كم هائل من الأبحاث حول هذا الموضوع؛ فنجد من بينها دراسة **Praise Oghenefejiro Otulugbu** و **John Obiora Anyaduba** سنة **2019** بعنوان الضرائب وعدم المساواة في نيجيريا **(Taxation and Income Inequality in Nigeria)** المرتكزة على دراسة أثر الضرائب المباشرة الممثلة في ضريبة دخل الشركات (Company Income Tax (CIT)) وضريبة أرباح البترول (Petroleum Profit Tax (PPT))، والضرائب غير المباشرة المتمثلة في ضريبة القيمة المضافة (Value Added Tax (VAT)) وضريبة الجمارك ورسوم الإنتاج (Custom and Excise Duty (CED)) على عدم المساواة في توزيع الدخل المقاس بمعامل جيني (GINI) في نيجيريا، وذلك بالاعتماد على بيانات السلاسل الزمنية المقدرة بـ 27 سنة بمعنى تتراوح بين سنتي 1990 و2016. تم إجراء تحليل البيانات باستخدام مجموعة من نماذج تصحيح الأخطاء والتكامل المشترك التي أفادت أن ضريبة دخل الشركات (CIT) كانت سلبية وبمعنوية إحصائية أما

باقي المتغيرات ليس لها معنوية إحصائية عند مستوى دلالة 5% على عدم المساواة في الدخل، وعلى ضوء ذلك أوصت الدراسة بضرورة معالجة الحكومة التعريفات المفروضة على صادرات بعض السلع والخدمات للحد من مستوى عدم المساواة في الدخل، كما أشارت إلى ضرورة المضي قدما في جانب التنويع الاقتصادي للتقليل من الاعتماد المفرط على المنتجات الخام، خلق السبل المناسبة التي يتم من خلالها فرض الضريبة على دخل الشركات بغية تجنب أي شكل من أشكال التهرب والغش الضريبيين. ناهيك عن دراسة **Oboh T و.Eromonsele P. E** سنة **2018** بعنوان **الضرائب وعدم المساواة في الدخل في نيجيريا (TAXATION AND INCOME INEQUALITY IN NIGERIA)** التي دققت في تأثير الضرائب على عدم المساواة في الدخل في نيجيريا للفترة التي تتراوح ما بين سنتي 1980 و2014، مع تحليل البيانات التي تم جمعها بواسطة نموذج تصحيح الخطأ (ECM). نتائج الانحدار المتوصل إليها أفضت بأن الضريبة غير المباشرة لها تأثير سلبي على عدم المساواة في الدخل، مما يعني أن الضرائب غير المباشرة تساعد على إعادة توزيع الدخل على نحو فعال. لذا توصي الدراسة متخذي القرار ببذل المزيد من الجهود في مجال السعي لضمان الامتثال لمدفوعات الضرائب (مكافحة الغش والتهرب الضريبيين) كون الضرائب وبالأخص غير المباشرة لديها القدرة على علاج العلل الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع مثل عدم المساواة في الدخل. في دراسة أخرى لـ **Bruno Martorano** سنة **2016** بعنوان **الضرائب وعدم المساواة في البلدان النامية (Taxation and inequality in developing countries)** التي أكد فيها على العلاقة الطردية التي تجمع بين الضرائب وعدم المساواة في الدخل من خلال قيامه بتعزيز فهم العلاقة محل الدراسة في البلدان النامية، مع التركيز على 18 دولة في أمريكا اللاتينية للفترة (1990–2010). كشفت مخرجاتها المبنية على نماذج البانل أن التغييرات الضريبية (الضرائب المباشرة وغير المباشرة) عززت المساواة على وجه الخصوص، ومع ذلك، فإن فعالية الضرائب في تعزيز المساواة في أمريكا اللاتينية لا تزال مرهونة بعدة عوامل على غرار انخفاض متوسط الإيرادات الضريبية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، المساهمة النسبية المرتفعة للضرائب غير المباشرة وعدم القدرة على فرض الضرائب على ذوي الدخول المرتفعة، انخفاض مساهمة الضرائب على الممتلكات. وفي ذات الاتجاه بحثت **Alka Obadić وآخرون** سنة **2014** بعنوان **آثار السياسة الضريبية ومؤسسات سوق العمل على عدم المساواة في الدخل (The effects of tax policy and labour market institutions on income inequality)** على استكشاف الكيفية التي تؤثر بها مؤسسات سوق العمل والسياسات الضريبية على عدم المساواة في الدخل للدول الأوروبية. تحتوي عينة البحث على 15 عضوًا أساسيًا في الاتحاد الأوروبي فضلا عن 13 اقتصادا في وسط وشرق أوروبا والتي انظمت إلى هذا الاتحاد فيما بعد. لغرض تفحص النتائج استخدمت نماذج اللوحة وبالضبط نماذج التأثيرات الثابتة

والتأثيرات العشوائية على العينة في الفترة من 2000 إلى 2011، أين تم اختبار تأثير ثلاثة أنواع رئيسية للضرائب (العمل ورأس المال والاستهلاك)، مساهمات الضمان الاجتماعي ومؤسسات سوق العمل كمتغيرات مستقلة. أكدت النتائج أن السياسة الضريبية وتحديداً اختيار الضرائب المطبقة، مؤسسات سوق العمل، والعضوية النقابية تقلل عدم المساواة في الدخل للاتحاد الأوروبي خلال الفترة المرصودة. أضف إلى ذلك دراسة **ILABOYA O. J.** سنة **2013** بعنوان **الضرائب المباشرة مقابل غير المباشرة وعدم المساواة في الدخل (DIRECT VERSUS INDIRECT TAXATION AND INCOME INEQUALITY)** المستندة على تقصي تأثير الضرائب المباشرة مقابل الضرائب غير المباشرة على عدم المساواة في الدخل على إثر خلفية التفاوت الكبير في رفاهية المجتمع في نيجيريا، وبالاستعانة بنهج الحدود (ARDL) المطبق على بيانات سنوية تمتد على طول المدة المحددة بـ 32 سنة، أي من سنة 1980 إلى غاية 2011 وجد أن نظام الضرائب في نيجيريا قد ساعد على تعزيز إعادة توزيع الثروة كون نسبة إجمالي الإيرادات الضريبية المباشرة إلى إجمالي الإيرادات الضريبية غير المباشرة لها تأثير سلبي على معامل جيني، على الرغم من تأثيرها الضعيف نوعا ما عند مستوى دلالة 5%، كما تم اكتشاف أن العبء الضريبي الممثل في نسبة إجمالي الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي ساعد على تقليل مستوى عدم المساواة باعتباره أظهر تأثيرًا سلبيًا على معامل جيني. ناهيك عن دراسة **Jorge Martinez-Vazquez وآخرون** سنة **2012** بعنوان تأثير سياسات الضرائب والإنفاق على توزيع الدخل: أدلة من مجموعة كبيرة من البلدان **(The Impact of Tax and Expenditure Policies on Income Disttribution: Evidence from a Large Panel of Countries)**: المنوهة إلى الدور المحتمل الذي تلعبه الضرائب وسياسات الإنفاق العام في التأثير على توزيع الدخل منتهجة في ذلك سبيل بيانات اللوحة الكبيرة (Large Panel Data) لـ 150 دولة للفترة 1970−2009. اعتبرت الورقة ضرائب الدخل الشخصي التصاعدية وضرائب دخل الشركات كابحة لعدم المساواة في الدخل. كما لوحظ أيضا، تآكل تأثير ضرائب دخل الشركات في الاقتصادات المفتوحة أو التي اجتاحتها العولمة هذا من جهة، ومن جهة وبالتحديد في جانب الإنفاق، فوُجد أن أعلى الحصص من الناتج المحلي الإجمالي على الإنفاق العام الموجهة للرعاية الاجتماعية، التعليم، الصحة والإسكان لها تأثير إيجابي على توزيع الدخل. كذلك أشارت دراسة **Norman Gemmell** و**Oliver Morrissey** سنة **2002** بعنوان تأثير الضرائب على عدم المساواة والفقر: مراجعة للطرق التجريبية والأدلة **(The Impact of Taxation on Inequality and Poverty: A Review of Empirical Methods and Evidence)**: القائمة على مراجعة الطرق المستخدمة والأدلة الرامية إلى دراسة تأثير الضرائب على عدم المساواة والفقر في بعض من البلدان النامية على أن الضرائب غير المباشرة على غرار الضرائب على الصادرات والضرائب على الأغذية وخصوصا الأغذية الأساسية، الضرائب على الوقود وبالأخص الكيروسين (غالبا ما يكون مهما داخل

الأسر الفقيرة كونها تستغله في التدفئة، الإضاءة، وكوقود للطهي) يقع تأثيرها بالكامل على المستهلكين ويزيد وقعها على الفقراء؛ كما أن التخفيض الذي يمس الضرائب على الواردات الناتج عن ترشيد الضرائب التجارية والضرائب على الوسطاء له عبئ أقل على الفقراء؛ إعفاء السلع الضرورية من الضريبة على القيمة المضافة تساعد على تخفيض الأسعار الشيء الذي يحقق الأهداف المناصرة لحماية الفقراء. نوه البحث أيضا إلى فعالية الإصلاحات التي تم انتهاجها بواسطة تخفيض الضريبة على الدخل واعتبارها أداة مهمة في توزيع الدخل لصالح الفئة الفقيرة.

ثانيا– في حين **التصور الثاني** للدراسات السابقة يرى في الضرائب المرتفعة عامل من عوامل رفع عدم المساواة في الدخل، بمعنى تثبيط التوزيع العادل للدخل، الوقع الذي أشارت إليه دراسة **Praise Oghenefejiro Otulugbu و John Obiora Anyaduba** سنة **2019**، دراسة **Oboh T و Eromonsele P. E.** سنة **2018**، وكذلك دراسة **Lev Drucker وآخرون** سنة **2017** ناهيك عن دراسة **Alka Obadić وآخرون** سنة **2014** كونها نوهت على أن الجباية البترولية، الضرائب المباشرة، ضرائب الاستهلاك وضرائب العمل على الترتيب تحفز من عدم المساواة في الدخل. أما دراسة **Kunta Wibawa Dasa Nugraha** سنة **2013** بعنوان **أثر الضرائب على الإنتاج في توزيع الدخل في إندونيسيا (THE IMPACT OF TAXES ON PRODUCTION ON INCOME DISTRIBUTION IN INDONESIA)** التي عملت على تقييم أثر ضرائب الإنتاج على توزيع الدخل في الاقتصاد الإندونيسي باستخدام الطريقة التي طورها سكوتيلا (1997، 2000) لحساب العبء الضريبي في كل قطاع، مع افتراض مفاده الضريبة قد تم تمريرها من خلال ارتفاع أسعار السلع النهائية فهي الأخرى اعتبرت الضرائب وبالتحديد ضرائب الإنتاج تؤدي إلى عدم المساواة في توزيع الدخل بالرغم من منحاها المتناقص المفروض على الأسر ذات الدخل المنخفض والمتوسط، وهذا راجع إلى العديد من الأسباب لعل أهمها تحمل مستهلكي السجائر وبالأخص الطبقة الفقيرة العبء الأكبر من الضرائب على الإنتاج كونهم يميلون إلى التدخين أكثر من الأسر ذات مستوى معيشي مرتفع، كما وجد أيضا أن معظم المستهلكين الخاضعين للضرائب يتمركزون في قطاع العقارات وقطاع الصناعات الغذائية، بالرغم من معدلات الضرائب المنخفضة المفروضة عليهم، وكل ما سبق تحصيل حاصل لارتفاع نصيب الفرد من الاستهلاك، وهو ما جعل وقع عبء ضرائب الإنتاج بالنسبة للمستهلكين في تلك القطاعات أكثر حدة.

مما لاريب فيه أن الأطروحة الحالية اعتمدت على ما سبقها من الدراسة السابقة بل كانت نقطة انطلاقتها في معالجة الإشكالية المطروحة خصوصا في تبني النماذج المعتمدة في تحليل النتائج، لكن كقيمة مضافة لهذا البحث تكمن في معالجته لأول مرة التأثير الذي تلعبه الجباية من المنظورين الاقتصادي والاجتماعي بأخذ

استدامة الدين العام وعدالة توزيع الدخل على الترتيب كمؤشرين لذلك، مع اسقاط هذه الإشكالية على حالة الجزائر.

صعوبات الدراسة:

لاقى المضي في هذه الدراسة مشكل واحد وعويص ألا وهو عدم توفر بيانات كافية تغطي فترة الدراسة، الأمر الذي كان عائق أمام التحليل السلس والمعمق خصوصا في جانب توزيع الدخل.

خطة الدراسة:

اعتمدنا في دراستنا لهذا الموضوع على خطة تُستهل بمقدمة عامة تليها خمسة فصول مرتبة على النحو التالي:

الفصل الأول بعنوان الجباية: الماهية، الأنواع والمعوقات، أين سنتناول في مبحثه الأول ماهية الجباية من خلال التطرق لتطورها التاريخي، مفهومها بالإضافة إلى قواعدها وأهدافها، أما في مبحثه الثاني سنركز فيه على تقسيمات الجباية (العادية والبترولية)، في حين المبحث الثالث سنحاول التنويه في طياته على التنظيم التقني للجباية ناهيك عن معوقاتها.

بالنسبة **للفصل الثاني** سنخصصه للإطار النظري والمفاهيمي لاستدامة الديون العامة وتوزيع الدخل وتأثرهما بالجباية، من خلال المبحث الأول الذي سيقوم بإعطاء مفاهيم حول استدامة الدين العام، المبحث الثاني المتعلق بالمفاهيم المرتبطة بتوزيع الدخل، والمبحث الثالث الذي سيحوي الآثار الاقتصادية والاجتماعية للجباية.

في حين **الفصل الثالث** المعنون بدراسة أولية للبيانات المستخدمة، سيتم التعرف في مبحثه الأول على البيانات المستخدمة والمقاربة المستعان بها في الفصلين الرابع والخامس، كما سنقوم في البحث الثاني بكشف ومعالجة الاختلالات المحتملة في البيانات بواسطة استكشاف القيم المتطرفة، دراسة الطبيعية، الكشف عن نقاط الكسور الهيكلية، ودراسة خطية بيانات السلاسل محل البحث. بينما سيكلل المبحث الثالث بكشف استقرارية سلاسل الدراسة بتتبع مسار يبدأ باختبار معنوية دالة الارتباط لكل سلسلة على حدى، ومن ثم إجراء اختبارات جذر الوحدة بشقيها (اختبارات جذر الوحدة في حالة وجود كسر هيكلي، اختبارات جذر الوحدة التقليدية).

أما **الفصل الرابع** فهو عبارة دراسة تأثير الإيرادات الجبائية على استدامة الديون العامة في الجزائر للفترة (1990–2019)، وللوصول إلى الهدف المنشود سنجزئه إلى ثلاثة مباحث، أولها سيستهل بدراسة وصفية وتحليلية للجباية والدين العام المستدام في الجزائر في خضم فترة الدراسة الموسومة بالمدة (1990–2019)، أما الثاني سنتناول في طياته نموذج الدراسة إلى جانب دراسة التكامل المشترك لذات النموذج بواسطة نهج الحدود ARDL، بينما الثالث سنُكرسه لدراسة تأثير صدمات الإيرادات الجبائية على استدامة الدين العام باستخدام نموذج أشعة الانحدار الذاتي الهيكلي (SVAR)، وذلك بالتنويه إلى النموذج المستعان به في دراسة الصدمات إلى جانب تحليل مخرجات دوال الاستجابة الدفعية الهيكلية وتحليل مكونات التباين.

بينما **الفصل الخامس** سنتعرف بواسطته على التأثير الذي تلعبه الإيرادات الجبائية على التوزيع العادل للدخل في الجزائر في خضم الفترة الممتدة بين سنتي 1990 و2019، تبعا للمبحث الأول الذي سيعرض تحليل وضعية توزيع الدخل في الجزائر، بالإضافة إلى الأساليب المتبعة لغرض تحقيق التوزيع العادل للدخل، والمبحث الثاني سنمضي فيه في ضبط نموذج دراسة تأثير الإيرادات الجبائية على عدالة توزيع الدخل، إلى جانب التطرق إلى دراسة التكامل المشترك المنضوي تحت نموذج نهج الحدود ARDL، في حين المبحث الثالث سنستعين من خلاله بأشعة الانحدار الذاتي الهيكلي (SVAR) لدراسة تأثير صدمات الإيرادات الجبائية على عدالة توزيع الدخل.

بعد ذلك سننهي البحث بخاتمة عامة تضم في ثنياها مستخلص لأهم النتائج المتوصل إليها، مع إثارة مجموعة من التوصيات المدعمة للموضوع، لينتهي بنا المطاف في الأخير باقتراح جملة من الآفاق الممهدة للدراسات المستقبلية.

الفصل الأول:

الجباية: الماهية، الأنواع والمعوقات

تمهيد:

تساهم الجباية في تعبئة إيرادات الدولة ومن ثم تغطية المنحى المتزايد للنفقات، ناهيك عن اعتبارها أداة من أدوات السياسة المالية التي تسمح بتدخل الدولة لغرض تحقيق أهدافها المسطرة الممتزجة بين الطابع المالي والاقتصادي وحتى الاجتماعي.

والجباية بتعدد أهدافها تمتاز أيضا بتنوع أوعيتها مع مرورها بالعديد من المراحل والخطوات لغاية تحصيلها، ناهيك عن تعرضها للكثير من المعوقات التي تحول بينها وبين التعبئة المثلى لإيراداتها. لذا سنحاول في ثنايا هذا الفصل الخوض في التأصيل النظري للجباية من خلال التركيز أو الإحاطة ببعض من جوانبها بالاستعانة بثلاثة مباحث التي ارتأينا أن تأخذ الترتيب الموالي:

سنخصص **المبحث الأول** لإبراز ماهية الجباية بواسطة التطرق إلى التطور التاريخي للجباية مع إعطاء مفهوم لها، ومن ثم الإشارة إلى قواعدها وأهدافها؛

في حين نسعى من خلال **المبحث الثاني** إلى عرض أنواع الجباية بشقيها العادية والبترولية؛

أما بالنسبة إلى **المبحث الثالث** سوف نتناول في طياته التنظيم التقني للجباية (الوعاء الضريبي، سعر الضريبة، ربط الضريبة وتحصيلها)، مع إبراز أهم المعوقات التي تعاني منها الجباية في حد ذاتها.

المبحث الأول: ماهية الجباية

تعد الجباية أقدم مصادر إيرادات الدولة التي توجهها في تحقيق أهدافها، مستندة في ذلك على مجموعة من القواعد التي تتيح لها قياس سلامتها. في خضم الطرح السابق سوف نقسم هذا المبحث إلى مطلبين أساسيين: أين نعرج في المطلب الأول إلى التطور التاريخي للجباية مع إعطاء مفهوم لها، في حين نتطرق في المطلب الثاني لقواعدها وأهدافها.

المطلب الأول: التطور التاريخي للجباية ومفهومها

قبل أن نتبنى مفهوما للجباية لابد من إعطاء لمحة عن تطورها التاريخي.

الفرع الأول: التطور التاريخي للجباية

يمكن حصر التطور التاريخي للجباية في ثلاثة مراحل أساسية:

أولا- المرحلة الأولى: التقليدية البدائية

كان الإنسان يعيش ضمن جماعات منتشرة في بقاع الأرض، ومنتقلة من مكان إلى آخر، ولم تكن هناك مرافق مشتركة، واحتياجات مالية تستلزم فرض الضرائب، حتى أن الأمن والدفاع عن القبيلة كان يقوم بها أفراد القبيلة بدون فرض مبالغ مالية من قبل رئيس القبيلة متحملين الأعباء المالية لوحدهم[1].

وفي وقت لاحق أصبح الأفراد يقدمون ضرائب غير إجبارية في صورة خدمات شخصية أو هدايا لرئيس القبيلة نتاج مجهوداته المبذولة، وبعدها أصبح الرئيس لا ينتظر حتى يقدم له الأفراد الخدمات أو الهدايا، وإنما كان يطالبهم بها في صورة رجاء، وفيما بعد صار الأشخاص يشعرون بضرورة إعانة الحكومة على تأدية وظائفها، فسميت جميع أنواع الضرائب في ذلك العصر بالإعانة أو المساهمة أو الاشتراك لأنها تساعد في تكملة إيرادات الملك أو الأمير، وهي ألفاظ لا تزال مستعملة حتى الآن كمترادفات للضريبة[2].

[1] فؤاد توفيق ياسين، "**المحاسبة الضريبية**"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2018، ص 5.

[2] محمود رياض عطية، "**موجز في المالية العامة**"، دار المعارف، الإسكندرية، مصر، 1969، ص ص 156-157.

ثانيا– المرحلة الثانية: التقليدية المتطورة

مع ظهور الحضارة وتطورها وظهور نزعة الناس إلى جميع الأموال وحيازتها وضعف الروابط الجماعية بين أفراد الأمة الواحدة أدى ذلك إلى فرض التكاليف الإلزامية على الأفراد. **أولا:** كالخدمة العسكرية وحماية الأمن والنظام والقيام بالأعمال الجماعية مثل شق الطرق وبناء الجسور...إلخ. **وثانيا:** على الأموال وذلك عن طريق فرض الرسوم على منفعة خاصة يجنيها الأفراد مثل الرخص ومزاولة الحرب والمهن[1].

ثالثا– المرحلة الثالثة: المرحلة التالية لظهور الدولة

تطور مفهوم الدولة فأصبحت إلى جانب تطبيق الأمن والنظام داخليا والحماية من الاعتداءات الخارجية مسؤولة عن تحقيق الرفاهية لأكبر عدد من أفراد المجتمع، لذلك لجأت الدولة إلى فرض الضرائب لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية بالإضافة إلى الحصول على الموارد المالية[2].

الفرع الثاني: مفهوم الجباية

- **الجباية:** من جبى، جبيت المال والخراج، أجبيته جباية جمعته وجبوته أجبوه جباوة مثله[3].
- إن **تعريف الجباية** يشمل عدة عناصر منها الرسم، الإتاوة والضريبة[4]؛ فقد يدفع الأفراد مقابل الخدمات الخاصة التي يحصلون عليها من المرافق العامة، أي مقابل الخدمات فيسمى رسما[5]؛ في حين يشار إلى الإتاوة بأنها عبارة عن مبلغ من المال تفرضه الدولة جبرا على ملاك العقارات مقابل المنفعة العامة التي عادت عليهم من وراء قيامها ببعض الأشغال (أو الأعمال) العامة؛ ومن أمثلة هذه الأشغال، شق الطرق وتعبيدها، توصيل الكهرباء...إلخ[6]. أما بالنسبة إلى الضريبة فهي في المفهوم المعاصر ليست شرا لا بد منه للحصول على إيرادات الدولة[7]، ولكنها في المقام الأول أداة لتعبئة هذه الإيرادات[8]، فهي

---

[1] فؤاد توفيق ياسين، مرجع سبق ذكره، ص 5.

[2] محمد علي الربيدي ومحمد سعيد الحاج، "**المحاسبة الضريبية**"، جامعة العلوم والتكنلوجيا، صنعاء، اليمن، الطبعة الأولى، 2014، ص 16.

[3] أحمد بن محمد بن علي المقري الفيومي، "**المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي**"، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1977، ص 35.

[4] بومدين بركيتي، "**الجباية العادية كمصدر هام للإيرادات العامة في الجزائر –دراسة اقتصادية وقياسية–**"، مجلة الاستراتيجية والتنمية، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، الجزائر، المجلد 5، العدد 9، ص 305.

[5] سوزي عدلي ناشد، "**المالية العامة (النفقات العامة– الإيرادات العامة– الميزانية العامة)**"، منشورات الحبلي الحقوقية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2008، ص 101.

[6] عادل أحمد حشيش، "**أصول المالية العامة –دراسة تحليلية لمقومات مالية الاقتصاد العام–**"، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1983، ص 147.

[7] حامد عبد المجيد وراز، "**النظم الضريبية**"، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، 1994، ص 82.

[8] محمد شاكر عصفور، "**أصول الموازنة العامة**"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2007، ص 324.

بذلك مبلغ مالي إلزامي يدفعه الفرد إلى الدولة بصفة إجبارية، ولا يتم استلام أي شيء مقابله بقصد تغطية الأعباء العامة أو تحقيق أهداف الدولة التدخلية في المجال الاجتماعي أو الاقتصادي[1].

- تعمل **الجباية** على بناء مجتمع أكثر استدامة[2]، من خلال مدفوعات إلزامية وغير مدفوعة للحكومة وغير متداولة المنافع (المنفعة العامة (الضرائب))، المنفعة الخاصة (الرسوم)) والتي يتم بها تعبئة إيرادات الدولة ولا تتناسب عادة مع ما دفع[3].
- تعبر **الجباية** عن التقنيات التي تستعمل لتحصيل مختلف الضرائب والرسوم[4].
- تعرف **الجباية** على أنها مجموع القواعد القانونية والإدارية التي تحكم العلاقة بين الدولة والمكلف فيما يخص مختلف الضرائب والرسوم، التي تجبى لصالح الخزينة العمومية والجماعات المحلية[5].

وبالتالي يمكن أن نعرف الجباية على أنها مصطلح يشير إلى مجموعة القواعد والقوانين والتدابير التي تحكم النظام الضريبي لبلد ما. فهي تنبع من الممارسات التي تستخدمها الدولة أو المجتمع لتحصيل الضرائب والرسوم والإتاوة. كما تلعب الجباية دورًا فاعلا في اقتصاد أي بلد، كونها تشارك في تمويل احتياجات هذا الأخير، وتسعى إلى تحقيق أهدافه المسطرة مرتكزة على الخصائص التالية:[6]

- ✓ **الصفة النقدية:** في ظل اقتصاد مالي متطور أصبح التعبير النقدي عن الضريبة مسألة لا بد منها ولم يعد التعبير العيني موافقا للتعبير عن الضريبة كما أن الصفة النقدية قد ميزت الضرائب عن الخدمات الإجبارية التي تحصل عليها الدولة من المواطنين مثل الخدمة العسكرية؛
- ✓ **الصفة الإلزامية:** يتجسد عنصر الإجبار والإكراه بشكل أكثر وضوحا في مورد الضريبة العامة بل أنه لا يرقى إلى مستوى التنفيذ دون التلويح بعقوبة القانون وإن سعت الدولة إلى

---

[1] Simon JAMES and Christopher NOBES, **«THE ECONOMICS OF TAXATION»**, Prentice Hall International (UK) Ltd, UNITED STATES OF AMERICA, 4th Edition, 1992, p 8.

[2] **«LES TRAVAUX DE L'OCDE EN MATIÈRE DE FISCALITÉ»**, Les travaux de l'OCDE en matière de fiscalité, OCDE, Paris, FRANCE, 2021, p 3.

[3] **«REVENUE STATISTICS 2016: TAX REVENUE TRENDS IN THE OECD»**, OCDE, Paris, FRANCE, 2016, p 1.

[4] مراد ميهوبي، **"إجراءات تحصيل الضريبة. أي فعالية؟"**، التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون، جامعة برج باجي مختار، عنابة، الجزائر، المجلد 20، العدد 3، 2014، ص 242.

[5] حسنى شوي وشهرزاد عبان، **"أثر مداخيل الجباية العادية على النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة 2000-2019"**، مجلة دراسات جبائية، جامعة البليدة 2، البليدة، الجزائر، المجلد 9، العدد 2، 2020، ص 94.

[6] نوزاد عبد الرحمن الهيتي ومنجد عبد اللطيف الخشالي، **"المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة"**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2006، ص 93.

رفع الوعي الضريبي لدى الأفراد إلا أنها لا يمكن لها أن تتجاهل أهمية الإجبار والإلزام في تنفيذ جباية الضريبة، حتى أصبح مصطلح الضريبة مرادف للقسر والإجبار؛

- ✓ **الصفة النهائية:** شأنها شأن باقي إيرادات الدولة عندما تجبى فإنها تدخل الخزينة بشكل نهائي غير قابل للرد ولكن في أحيان معينة يستطيع المكلف الطعن بتقدير قيمة الضريبة والقانون يجيز له ذلك ولكن ليس قبل أن يلتزم بالدفع ومن ثم له الحق بالطعن والتظلم وحتى المطالبة باسترداد بعض من قيمة الضريبة المدفوعة؛
- ✓ **التعبير عن المواطنة والتضامن الاجتماعي:** في ظل جهود الدولة لرفع الوعي الضريبي والإحساس بالمسؤولية العامة لدى مواطنيها تحاول قدر الإمكان ترسيخ عقيدة التكافل الاجتماعي والتعبير عن المواطنة عند دفع الضريبة، وتجعل من ظاهرة الامتناع أو التهرب الضريبي مساس في وطنية المكلف.

المطلب الثاني: القواعد الأساسية للجباية وأهدافها

سنحاول من خلال هذا المطلب التطرق إلى القواعد الأساسية للجباية وكذا أهدافها.

الفرع الأول: القواعد الأساسية للجباية

الضريبة العصرية هي ضريبة تدخلية تلعب دورا مهما في السياسة الاقتصادية والاجتماعية للدولة، وفي توجيه الاستثمارات الإنتاجية وهي قبل كل شيء موردا ماليا تعتمد عليه السلطات في تغذية خزانة الدولة. ولما كان للضريبة أهمية بالغة فقد وضع لها ومن فترة طويلة قواعد يأخذها المشرع الضريبي بعين الاعتبار عند وضع النظام الجبائي[1]. وهذه القواعد تعرف بقانون الضريبة الذي يقيس سلامة الضريبة في التوفيق بين الحصيلة والعدالة[2]؛ وهذه القواعد هي:

[1] خالد شحادة الخطيب ونياديه فريد طافش، "**الأصول العليمة والعملية في المحاسبة الضريبية**"، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2008، ص 27.

[2] مصطفى الفار، "**الإدارة المالية العامة**"، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2008، ص 28.

أولا– قاعدة العدالة (المساواة): من البديهي أن تتمحور قاعدة العدالة الضريبية على تحقيق عدالة النظام الضريبي ككل[1]. فالعدالة يقصد بها توزيع العبء المالي العام على أفراد المجتمع كل حسب قدرته[2]. ويتطلب هذا ملائمة الضريبة للدخل المفروضة عليه[3]، من خلال التميز بين نمطين من العدالة وهما:[4]

- ✓ **العدالة الأفقية:** يشار بها إلى الأشخاص المكلفين بدفع الضريبة الذين يحصلون على دخول متساوية أين يكون لزاما عليهم دفع نفس الضريبة؛
- ✓ **العدالة الرأسية:** يقصد بها أن الأفراد الأكثر غنى وثراء يجب أن يدفعوا ضرائب أعلى من الفقراء، ويطلق على هذا المنهج مبدأ المقدرة على الدفع.

ثانيا– قاعدة اليقين: يجب أن تكون القواعد الضريبية واضحة وسهلة مما يتيح للأفراد والشركات فهم حقوقهم وواجباتهم[5]. وأن يكون سعرها ووعاؤها وميعاد دفعها وأسلوب تحصيلها وأحكامها وإجراءاتها معلومة بصورة مسبقة لدى المكلف بأدائها، بما فيها المسائل الخاصة بالتنظيم التقني للضريبة[6]؛

ثالثا– قاعدة الملاءة: وتعنى هذه القاعدة أن يراعي المشرع لدى فرض الضريبة اعتبارات ملائمة القدرة المالية للمكلف[7]؛ بمعنى التخفيف قدر المستطاع من وقع ثقلها ودفعها، أين تكون جبايتها وتحصيلها في وقت لاحق على حصول الدخل، وبدون تعسف أو تحكم، والتخفيف قدر الإمكان من وطأتها[8]؛

---

[1] حسين عاشور جبر العتابي وفيصل سرحان عبود العزاوي، **"التخطيط للحد من ظاهرة التهرب الضريبي من خلال تنمية عدالة توزيع الأعباء الضريبية على المكلفين (بحث تطبيقي في الهيئة العامة للضرائب في العراق)"**، مجلة دراسات محاسبية ومالية، جامعة بغداد، بغداد، العراق، المجلد 3، العدد 44، ص 53.

[2] حياة بن إسماعيل، **"تطور إيرادات الموازنة العامة"**، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2009، ص 15.

[3] حسني خربوش وحسين اليحيى، **"المالية العامة"**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2013، ص 29.

[4] عبد الرحمن سيف سردان، **"اقتصاد الفقر وتوزيع الدخل"**، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2015، ص 82.

[5] Yasmina GUECHARI, **«LE SYSTEME FISCAL EFFICACE CONCEPT ET PRINCIPES»,** Colloque national: Activer le système fiscal algérien à la lumière des défis économiques actuels et futurs, Faculté des sciences économique, commerciales et sciences de gestion, Université Yahia Fares, Médéa, Algerie du 16 December 2019, Edition de Faculté des sciences économique, commerciales et sciences de gestion, Université Yahia Fares, Médéa, ALGERIE, 2019, p 3.

[6] أعاد حمود القيسي، **"المالية العامة والتشريع الضريبي"**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة التاسعة، 2015، ص 129.

[7] يسرى أبو العلا وآخرون، **"المالية العامة والتشريع الضريبي"**، مركز التعليم المفتوح، بنها، مصر، د.س، ص 33.

[8] أعاد حمود القيسي، مرجع سبق ذكره، ص 129.

رابعا– قاعدة الاقتصاد: يجب استعمال طريقة للتحصيل تتسم بالمصاريف القليلة جدا، حتى لا يكون التأثير بالسلب على صافي الحصيلة الضريبية التي تؤول إلى الخزينة العامة للدولة[1]؛ وعلى ذلك لا يستحسن فرض الضرائب التي تستلزم عمالا عديدين لتحصيلها[2]؛

خامسا– قاعدة وحدة الموازنة: ويقصد بها جميع موارد الدولة المالية التي تصب في الموازنة العامة، ويتم توزيعها من خلال هذه الموازنة على مختلف أوجه الاستخدام. فخروج موارد عامة على الموازنة العامة قد يؤدي إلى عدم إمكانية تحقيق الرقابة الكافية على هذه الموارد حيث تتفرق وتتوزع في أماكن متعددة قد لا يسهل حصرها، فضلا عن أن هذا التشتت قد يؤدي إلى سوء الاستخدام[3]؛

سادسا– قاعدة العمومية: تقتضي هذه القاعدة أن يدفع كل فرد الضريبة مهما كانت الطبقة الاجتماعية التي ينتمي إليها، كونه يستفيد من الخدمات العامة التي تؤديها الهيئات الاجتماعية التي تنتمي إليها، لأنه يقيم على أرض الدولة، أو لأنه يمتلك أملاكا فيها، أو لأن فيها مركز أعماله، ولهذا فالأصل أن يلتزم بدفع الضريبة المواطنون والأجانب الذين يقيمون على أرض الدولة[4]؛

سابعا– قاعدة سهولة التطبيق والإدارة والمتابعة: ويقصد بهذه القاعدة تبسيط وتسهيل إجراءات دفع الضريبة من قبل المكلفين، وإجراءات تحصيل الضريبة من قبل الدولة، إضافة إلى ذلك يجب أن يتسم النظام الضريبي بضوابط وآليات تجعل من الصعب على المكلف التهرب من دفع الضريبة، وأن يتم إدارته بكفاءة عالية، وأن تكون أحكام القوانين الضريبية واضحة ومفهومة من قبل المكلف ودون غموض أو إبهام فيها[5].

الفرع الثاني: الأهداف من وراء الجباية

إن الجباية بشكل عام تهدف إلى تحقيق الأغراض الرئيسية التالية:

أولا– الأهداف المالية: يعتبر الهدف المالي للضريبة أحد الأهداف الرئيسية لأية دولة في تأمين إيرادات محلية دائمة من مصادر داخلية إلى الخزينة، وزيادة الإيرادات إلى أقصى حد ممكن من أجل تغطية نفقات الدولة

[1] إبراهيم صبرى عبد العزيز، **"اقتصاديات المالية العامة للدولة"**، د.ن، أسيوط، مصر، د.س، ص 140.

[2] ويليام ستانلي جيفونس، ترجمة على أبو الفتوح وآخرون، **"الاقتصاد السياسي"**، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، مصر، 2012، ص 128.

[3] حازم الببلاوي، **"دور الدولة في الاقتصاد"**، دار الشروق، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 1998، ص 77.

[4] محمود رياض عطية، مرجع سبق ذكره، ص 181.

[5] ياسر صالح الفريجات، **"المحاسبة في علم الضرائب"**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2009، ص 20.

المتزايدة والناجمة عن تزايد الخدمات وتوسعها في دعم المشاريع الإنمائية المحلية[1]، وضمانا لتحقيق هذا الهدف يجب أن تتوفر في الضريبة الصفات الأربعة التالية:[2]

- ✓ **إنتاجية الضريبة:** تحقق الضريبة أكبر حصيلة ممكنة من الإيرادات، من خلال ارتكاز الضريبة على أوعية ضريبية شائعة، أي أن يكون غالبية الشعب يستسهلها دون أن تكون ضمن السلع الضرورية التي يمكن أن تقلل من معيار حد الكفاف؛
- ✓ **ثبات الضريبة:** عدم تأثرها بتغيرات الحياة الاقتصادية وخاصة فترات الكساد حيث تنخفض الضرائب مما يؤدي إلى قصور في تغطية النفقات؛
- ✓ **مرونة الضريبة:** ويقصد بها التي لا تؤدي زيادة سعرها إلى انكماش وعائها فتزيد حصيلتها نتيجة زيادة سعر الضريبة، والضريبة غير المرنة تؤدي لزيادة سعرها لانكماش وعائها بحيث يقل وعائها الكلي نتيجة هذه الزيادة؛
- ✓ **حيادية الضريبة:** ويقصد بها أن يقتصر هدف الضريبة في تغطية النفقات العامة دون التدخل في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ودون التأثير على الأفراد بدفعهم للقيام بعمل معين أو الامتناع عنه.

ثانيا– الأهداف الاجتماعية: تعتبر الجباية وسيلة هامة في تحقيق كوكبة من الغايات الاجتماعية الهامة، ومنها:

- ✓ **إعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع:** فالمبدأ العام في فرض الضرائب هو أن الجزء الأكبر منها يقع على عاتق أصحاب الدخول العالية ويصرف في تغطية نفقات الدولة على خدمات التعليم والصحة وغيرها، ومن المعروف أن أصحاب الدخول المتدنية هم الأكثر استفادة من الخدمات التي تقدمها الدولة وذلك لأن أصحاب الدخول العالية يلجؤون في العادة إلى التعليم الخاص والمستشفيات الخاصة وغيرها من الخدمات مدفوعة الأجر، وإذا ما تم استغلال هذا الهدف بشكل فعال وصحيح فإنه سيعمل على تقليل الفجوة بين أصحاب الدخول العالية وأصحاب

[1] "**الضرائب والعدالة الاجتماعية: حالات من 4 دول عربية**"، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، بيروت، لبنان، 2018، ص 22.

[2] أنظر إلى:

- عادل حسين علي وآخرون، "**تأثير نمط الشخصية على التهرب الضريبي**"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، جامعة الأنبار، الأنبار، العراق، العدد 61، 2020، ص 200.
- أحمد عبد السميع علام، "**المالية العامة المفاهيم والتحليل الاقتصادي والتطبيق**"، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2012، ص 100.

الدخول المنخفضة، ويعمل على الحد من الطبقية في المجتمع، وهذا بدوره يؤدي إلى الحد من الكراهية بين طبقات المجتمع ويؤدي إلى التآلف والمحبة[1]؛

- ✓ **تشجيع النسل:** خصوصا في البلاد التي تعاني من نقص الأيدي العاملة عن طريق تخفيض معدل الضريبة، وتحديد النسل بالنسبة للبلاد التي تتميز بكثافة السكان برفع معدل الضريبة على الدخول[2]؛
- ✓ **تحقيق العدالة والمساواة:** وذلك بأن يقوم كل فرد بالمساهمة في التكاليف والأعباء العامة حسب مقدرته التكليفية، فالمواطن ذو الدخل المرتفع يدفع ضريبة أكثر من المواطن ذو الدخل المنخفض[3]؛
- ✓ **معالجة أزمة السكن:** يمكن استخدام الضريبة كوسيلة لحل مشكلة السكن وذلك بإعفاء رأسمال المستثمر في هذا القطاع من الضرائب لفترة زمنية محدد مثلا، أو تسمح بالاستهلاك السريع للأدوات والتجهيزات المستخدمة في قطاع الإسكان، فمثلا ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية، فرضت ضريبة إضافية على العقارات القديمة وخصصت ثلاثة أرباع الإيرادات لإنشاء مساكن جديدة رخيصة الأجر. وفرنسا فرضت ضريبة مماثلة، حيث فرضت ضريبة على المساكن غير المشغولة شغلا كاملا. مثل هذا الأمر دفع أصحاب هذه العقارات إلى تأجيرها أو إشغالها تفاديا من أداء ضريبة عالية[4]؛
- ✓ **التأثير في حجم التشغيل والتوظف:** تستطيع الدولة تشجيع المصانع التي تستخدم حد أدنى من العمال، بالتوسع في استيعاب أعداد كبيرة من العمال عن طريق تخفيض الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية أو إعفاء نسبة ما تدفعه المنشأة كمساهمة في صندوق المعاشات للعاملين من الضريبة. وهذا يعني تخفيض الأعباء المالية على الشركة أو المصنع المرتبطة بتشغيل مزيد من العمال دون أن تنخفض أجورهم النقدية[5]؛

---

[1] عدي عفانه وآخرون، "**الجديد في المحاسبة الضريبية**"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2004، ص 8.

[2] علي غانم شاكر وكرار حاتم عطية، "**أثر الوعي الضريبي في زيادة العوائد الضريبية دراسة تحليلية في الهيئة العامة للضرائب فرع الديوانية**"، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة المثنى، السماوة، العراق، المجلد 9، العدد 3، 2019، ص 149.

[3] عبد الحليم كراجه وهيثم العبادي، "**المحاسبة الضريبية**"، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2002، ص 17.

[4] خالد شحادة الخطيب ونادية فريد طافش، مرجع سبق ذكره، ص 25.

[5] خديجة الأعسر، "**اقتصاديات المالية العامة**"، دار الكتب المصرية، القاهرة، مصر، 2016، ص ص 139-140.

- ✓ **إيجاد الحلول الممكنة لكثير من الظواهر والعادات الاجتماعية السيئة:** أي هناك الكثير من الظواهر الاجتماعية السيئة السائدة في المجتمع والتي يجب أن تفرض عليها ضرائب مرتفعة بقصد التخلص الجزئي أو الكلي منها، مثل الخمر والسجائر وغيرها[1].

ثالثا- الأهداف الاقتصادية: وتتمثل فيما يلي:

1. **تشجيع الاستثمار وتوجيهه نحو مشاريع إنتاجية:** من خلال:[2]

- ✓ منح إعفاءات ضريبية كاملة أو جزئية تخفف من التكلفة الإنتاجية وتزيد من إمكانية الأرباح الاستثمارية؛
- ✓ توفير الحماية الكافية للصناعة المحلية عن طريق منع استيراد السلع والبضائع المماثلة لها من الخارج أو فرض ضرائب عالية عليها؛
- ✓ إعفاء الصادرات إلى الخارج من الضريبة بشكل كلي أو جزئي.

2. **وسيلة لضبط استهلاك السلع والخدمات:** تقوم الدولة بتشجيع أو تقليل استهلاك سلعة أو خدمة معينة عن طريق تخفيض أو زيادة الضريبة المفروضة عليها:[3]

- ✓ ضبط استهلاك السلعة أو خدمة معينة بزيادة الضريبة عليها يحقق أيضا الهدف المالي للضريبة؛
- ✓ لكي يتحقق هدف ضبط الاستهلاك يجب أن يكون الطلب على السلعة أو الخدمة مرنا وإن لم يكن مرنا فإن الهدف الذي سيتحقق هو الحصول على إيرادات فقط.

3. **الوصول إلى حالة الاستقرار الاقتصادي:** من خلال السيطرة على كافة المشاكل الاقتصادية التي تواجه الدولة[4].

ونتيجة لتعدد أهداف الضرائب يمكن أن يقع التعارض بينها وفي هذه الحالة تكون الأولوية للهدف المالي أي هدف الحصيلة لتمويل الإنفاق العام لأنه لا بديل له في حين تتوافر أدوات أخرى للدولة لتحقيق سياساتها الاقتصادية والاجتماعية. والأمثلة على التعارض المذكور كثيرة منها فرض ضريبة جمركية مرتفعة لحماية المنتجات المحلية (هدف اقتصادي)، إذ أن هذا الوضع يؤدي إلى انخفاض حصيلة الضريبة الجمركية نتيجة

[1] ياسر صالح الفريحان، مرجع سبق ذكره، ص 18.

[2] خليل عواد أبو حشيش، "**دراسات متقدمة في المحاسبة الضريبية (حالات وتطبيقات عملية في قياس الدخل الخاضع للضريبة)**"، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2004، ص 29.

[3] مصطفى الفار، مرجع سبق ذكره، ص 39.

[4] ياسر صالح الفريحان، مرجع سبق ذكره، ص 19.

نقص الضريبة أي أنه يجب أن تفرض الضريبة طبقا للمقدرة التكليفية للممول ويقصد بهذه القدرة مقدار دخله وإنفاقه وثروته[1].

[1] علي فلاح الضلاعين وآخرون، **"المالية العامة"**، دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2017، ص 126.

المبحث الثاني: تقسيمات الجباية العامة

يقسم النظام الجبائي الجزائري الجباية العامة إلى نوعين هما: الجباية العادية والجباية البترولية. وعلى إثر هذا التقسيم سنجزئ هذا المبحث إلى مطلبين أساسين وهما: المطلب الأول حيث سنفصل من خلاله في تقسيم الجباية العادية، أما المطلب الثاني سوف نوجهه لتعريف الجباية البترولية مع الإشارة إلى مكوناتها.

المطلب الأول: الجباية العادية

تتكون مصادر الجباية العادية في الجزائر من نوعين من التحصيل: التحصيل المباشر الذي ينطوي على الضرائب المباشرة وحقوق التسجيل، أما التحصيل غير المباشر فيضم الرسوم على رقم الأعمال، الضرائب غير المباشرة، الإيرادات الجمركية وحقوق الطابع.

الفرع الأول: التحصيل المباشر

تقوم طريقة التحصيل المباشر على فرض وتحصيل الضرائب مباشرة سواء من خلال اقتطاعها من المصدر (الدخل) أو من المستهلكين بمناسبة شرائهم للسلعة أو الخدمة[1]، كما هو الحال بالنسبة لـ:

أولا– الضرائب المباشرة: تُدفع عند اكتساب الدخل[2]؛ بمعنى يتم تحصيلها مباشرة من الشخص أو المنظمة التي تدفع الضريبة في نهاية المطاف[3]. يتمخض عن هذا النوع من الضرائب ما يلي:

[1] خالد سعد زغلول حلمي وإبراهيم الحمود، "**الوسيط في المالية العامة**"، كتبة الفلاح للنشر والتوزيع، حولي، الكويت، الطبعة الثانية، 2002، ص 300.
[2] Arye L. HILLMAN, **«PUBLIC FINANCE AND PUBLIC POLICY»**, Cambridge University Press, New York, UNITED STATES OF AMERICA, 2nd Edition, 1992, p 246.
[3] **«DIRECT TAXATION»**, The Institute of Cost Accountants of India, Intermediate: Paper-7, Kolkata, INDIA, 2016, p 4.

1. **الضريبة على الدخل الإجمالي** (**GIT**): تأسست الضريبة على الدخل الإجمالي بموجب قانون المالية لسنة 1991[1]؛ عرفتها المادة الأولى من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة على أنها: "ضريبة سنوية وحيدة على دخل الأشخاص الطبيعيين وتفرض هذه الضريبة على الدخل الصافي الإجمالي للمكلف بالضريبة، المحدد وفقا لأحكام المواد من 85 إلى 98 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة"[2]؛ تشمل المواد السابقة الذكر الفئات التالية:[3]

- الفوائد المهنية؛
- الدخل من المزارع؛
- عائد الإيجار من العقارات المبنية وغير المبنية كما هو مبين في المادة 42 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة؛
- الدخل من رأس المال المنقول؛
- المرتبات والأجور والمعاشات التقاعدية والمعاشات؛
- المكاسب الرأسمالية من البيع مقابل سداد المباني المبنية أو غير المبنية أو غير المبنية المشار إليها في المادة 77.

وفقا لما جاءت به **المادة 12*** من قانون المالية لسنة 2021 يفرض على كل فئة مذكورة سابقا نسب معينة وجب عليها دفعها.

2. **الضريبة على أرباح الشركات** (**Company Income Tax** (**CIT**)): حسب قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة تعرف الضريبة على أرباح الشركات على أنها "ضريبة سنوية على جميع الأرباح أو الدخل الذي تحققه الشركات والأشخاص الاعتباريين الآخرين المذكورين في المادة 136"[4]؛

---

[1] Article 9 de la Section 1 sur LES IMPOTS DIRECTS ET TAXES ASSIMILÉES, publiée en page (1563) du N° 57 du Journal Officiel de la République Algérienne Démocratique et Populaire, Secrétariat Général du Gouvernement, Presse Officielle, Alger, ALGERIE, (31 Décembre 1990).

[2] المادة الأولى، "**قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة**"، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، الجزائر، 2019، ص 10.

[3] Article 2, **«CODE DES IMPOTS DIRECTS ET TAXES ASSIMILÉES»**, Direction générale des impôts, Ministère finances, ALGERIE, 2020, p 10.

* للمزيد من التفصيل أنظر إلى:

- Article 12 de la Section 1 sur LES IMPOTS DIRECTS ET TAXES ASSIMILÉES, publiée en les pages (7-10) du N° 83 du Journal Officiel de la République Algérienne Démocratique et Populaire, Secrétariat Général du Gouvernement, Presse Officielle, Alger, ALGERIE, (31 Décembre 2020).

[4] Article 136, **«CODE DES IMPOTS DIRECTS ET TAXES ASSIMILÉES»**, Direction générale des impôts, Ministère finances, ALGERIE, 2017, p 45.

بمعنى أنها ضريبة عند المنبع على الأرباح التي يمكن توزيعها على المساهمين أو رسملتها وفرض ضريبة عليها باعتبارها دخل (بما في ذلك مكاسب رأس المال)[1].

3. **الضريبة الجزافية الوحيدة:** وفقا للمادة 282 من قانون المالية لسنة 2007 "تؤسس ضريبة جزافية وحيدة تحل محل النظام الجزافي للضريبة على الدخل، وتعوض الضريبة على الدخل الإجمالي (Global Income Tax (GIT)) والرسم على القيمة المضافة (Value Added Tax (VAT)) والرسم على النشاط المهني (TPA)"[2]. أين يخضع لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة، الشركات المدنية ذات الطابع المهني والأشخاص الطبيعيون الذين يمارسون نشاطا صناعيا وتجاريا وغير تجاري وحرفي وكذا التعاونيات الحرفية والصناعات التقليدية التي لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي خمسة عشرة مليون دينار (15.000.000 دج)، ما عدا تلك التي اختارت نظام فرض الضريبة حسب الربح الحقيقي[3].
4. **الرسم على النشاط المهني (Tax on Professional Activity (TPA)):** هو رسم يفرض على رقم الأعمال الذي يحققه الأشخاص الممارسون لنشاط صناعي، أو تجاري أو غير تجاري (مهني)، بغض النظر عن نتيجة المؤسسة، وتوزع حصيلته على البلديات، والولايات والصندوق المشترك للجماعات المحلية، بحسب نسب معينة تحدد في قوانين المالية السنوية[4].

ويقصد برقم الأعمال، مبلغ الإيرادات المحققة على جميع عمليات البيع أو الخدمات أو غيرها التي تدخل في إطار النشاط المذكور أعلاه[5].

5. **رسم التطهير:** يعرف على أنه: "الرسم الذي يفرض على البلديات التي تشتغل فيها مصالح رفع القمامات المنزلية، ويسمى أيضا برسم رفع القمامة المنزلية، ويفرض مرة واحدة في السنة"[6].

---

[1] جورج أندرسن، ترجمة مها تكلا، **"الفدرالية المالية: مقدمة مقارنة"**، مؤسسة فريد ريش إيبرت، صنعاء، اليمن، 2013، ص 30.

[2] Article 282 de la Section 1 sur LES IMPOTS DIRECTS ET TAXES ASSIMILÉES, publiée en page (3) du N° 85 du Journal Officiel de la République Algérienne Démocratique et Populaire, Secrétariat Général du Gouvernement, Presse Officielle, Alger, ALGERIE, (27 juillet 2006).

[3] المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، الجزائر، أطلع عليه بتاريخ 25-10-2021، متوفر على الرابط التالي:
https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/2014-05-29-13-06-51/144-2014-07-14-13-02-55/462-2014-07-14-14-40-9

[4] سوادي نادية، **"الرسم على النشاط المهني بين حتمية البقاء او زوال وأثر ذلك على حصيلة الجباية المحلية. حالة بلدية وادي الفضة"**، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المركز الجامعي الونشريس، تيسمسيلت، الجزائر، المجلد 1، العدد 1، 2017، ص 75.

[5] Article 217, **«CODE DES IMPOTS DIRECTS ET TAXES ASSIMILÉES»**, Direction générale des impôts, Ministère finances, ALGERIE, 2021, p 88.

[6] عبد الحكيم عمران، **"مساهمة الموارد الجبائية في تمويل ميزانية البلديات –دراسة حالة بلديات دائرة مقرة بولاية المسيلة خلال الفترة 2010-2018"**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، جامعة تامنغست، تامنغست، الجزائر، المجلد 9، العدد 3، 2020، ص 407.

6. **الضريبة على الثروة:** تعرف على أنها "كل ما يقتطع ضريبيا من قيمة ما يملكه الفرد في لحظة معينة من عقار أو منقول سواء كان هذا المنقول ماديا أو معنويا قابلا للتقويم، وسواء كانت هذه الممتلكات تدر دخلا نقديا أو عينيا، أو لا تدر دخلا على الإطلاق"[1]. تُستحق الضريبة على الثروة فقط على الأشخاص الطبيعيين بالنسبة لأملاكهم التي تتشكل من الأملاك الخاضعة للضريبة والتي تفوق قيمتها الصافية الخاضعة للرسم مبلغ 100.000.000 دج عند تاريخ الفاتح من جانفي لسنة الخضوع للضريبة. كما تتضمن الأملاك الخاضعة للضريبة: الأملاك العقارية، الحقوق العينية العقارية، الأموال المنقولة[2].

ثانيا– حقوق التسجيل: "يمكن تعريف **حقوق التسجيل** على أنه شكلية منجزة من طرف موظف عمومي مكلف بالتسجيل حسب كيفيات متعددة يحددها القانون. يمكن أن تطبق هذه الشكلية إما على العقود أو على التحويلات الغير ناتجة عن العقد، مما يسمح بالحصول على ضريبة"[3].

الفرع الثاني: التحصيل غير المباشر

ترتكز طريقة التحصيل غير المباشر للجباية على فرض الضريبة وتحصيلها في مرحلة سابقة على مرحلة بيع السلعة أو الخدمة للمستهلك[4] على غرار:

أولا– الرسوم على رقم الأعمال: يندرج ضمن الرسوم على رقم الأعمال التقسيمات التالية:[5]

1. **الرسم على القيمة المضافة (VAT):** وحسب تسميته يتعلق بالقيمة المضافة المنشأة خلال كل مرحلة من مراحل العمليات الاقتصادية والتجارية، وتحدد هذه القيمة المضافة بالفرق بين الإنتاج الإجمالي والاستهلاكات الوسيطة للسلع والخدمات، كما أن الرسم على القيمة المضافة عبارة عن ضريبة استهلاك عامة يتم فرضها في جميع مراحل الإنتاج والتوزيع وكذلك على استيراد البضائع؛

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، "**اقتصاديات المالية العامة**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005، ص 252.

[2] "**الضريبة على الثروة**"، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، الجزائر، أطلع عليه بتاريخ 25-10-2021، متوفر على الرابط التالي:
https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/com-smartslider3/2014-05-29-07-39-37/2014-06-01-10-28-26

[3] "**الدليل الجبائي للتسجيل**"، مديرية العلاقات العمومية والاتصال، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، الجزائر، 2017، ص 8.

[4] خالد سعد زغلول حلمي وإبراهيم الحمود، مرجع سبق ذكره، ص 300.

[5] أنظر إلى:

- ناصر مراد، "**الإصلاحات الضريبية في الجزائر**"، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، المجلد 2، العدد 2، 2003، ص 27.
- "**دليل الخاضع للضريبة التابع لمركز الضرائب**"، مديرية العلاقات العمومية والاعلام، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، الجزائر، 2021، ص 16.
- "**النظام الجبائي الجزائري لسنة 2021**"، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، الجزائر، 2021، ص ص 39-51.

2. **الرسم الداخلي للاستهلاك:** يطبق هذا الرسم على المنتوجات المصنوعة محليا أو المستوردة حسب التعريفات والمعدلات المبينة في المادة 25 من قانون الرسم على رقم الأعمال؛ ونخص بالذكر المنتجات التالية: السيجارة، تبغ للنشق والمضغ، السجائر، تبغ التدخين، الكبريت والقداحات بنسب تتناسب والوزن الصافي للمحتوى؛
3. **الرسوم على المنتوجات البترولية:** تفرض على قيمة المنتوجات الخاضعة للرسم الموجهة للاستهلاك، والمتمثلة في البنزين، غاز أويل، غاز البترول السائل (الوقود).

ثانيا– الضرائب غير مباشرة: تعرف على أنها "اقتطاعات مالية تتم بصورة غير مباشرة لصالح الهيئات العمومية لتحقيق النفع العام"[1]، تقسم إلى:

1. **رسم المرور:** وفقا للمادة 33 من قانون الضرائب غير المباشرة "يؤسس رسم المرور على الكميات المعروضة للاستهلاك"[2]. يسري رسم المرور على المنتوجات المعنية (الكحول والخمور)؛ الأشخاص المعنيون (الخاضعون)، الكحول والخمور (تجار الجملة، المورد المحتكر)[3]؛
2. **رسم الضمان:** يطبق رسم الضمان على مصوغات الذهب، مصوغات من البلاتين، مصوغات الفضة[4]؛
3. **رسم التعبير:** ينتهج وفقا للمادة 342 من قانون الضرائب غير المباشرة، أين يكون موضوع تحصيله يشمل التعبير بنجمة العيار (البلاتين، الذهب، الفضة)، التعبير بالبوثقة (البلاتين، الذهب)، التعبير عن طريق التبليل (الفضة)[5].

ثالثا– إيرادات الجمارك: يقصد **بالرسوم الجمركية** الضريبة التي تفرض على السلع المستوردة من دول أخرى وتضاف إلى تكلفة السلع وتحقق إيرادا كبيرا للدولة. وتستخدم لحماية المنتج المحلي. وتختلف حسب نوع السلعة ومصدرها وتخضع عادة إلى اتفاقيات بين الدول[6]. وتوجد في كل دولة قائمة أو جدول بالرسوم الجمركية المفروضة على مختلف السلع المستوردة؛ وتسمى هذه القائمة بالتعريفة الجمركية (Tariff)[7].

---

[1] حمزة العرابي وعادل مستوي وأم الخير البرود، "**أثر الضرائب غير المباشرة على النمو الاقتصادي في الجزائر –رؤية تحليلية قياسية خلال الفترة (1990–2013)**–"، مجلة معارف، جامعة البويرة، البويرة، الجزائر، المجلد 11، العدد 20، 2016، ص 419.

[2] المادة 33، "**قانون الضرائب غير المباشرة النظام**"، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، الجزائر، الجزائر، 2012، ص 198.

[3] "**النظام الجبائي الجزائري لسنة 2021**"، المرجع السابق، ص 52.

[4] المرجع السابق، ص 54.

[5] المادة 342، "**قانون الضرائب غير المباشرة النظام**"، مرجع سبق ذكره، ص 265.

[6] "**الضرائب والعدالة الاجتماعية: حالات 4 دول عربية**"، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، بيروت، لبنان، 2018، ص 22.

[7] محمود يونس وآخرون، "**مبادئ الاقتصاد الكلي**"، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 286.

من التعريف السابق يمكن استخلاص مزايا وعيوب الرسوم الجمركية التي يمكن إدراجها في الجدول الموالي:

الجدول رقم (1-2): مزايا وعيوب الرسوم الجمركية

المزايا	العيوب
- تحفيز الإنتاج المحلي؛ - معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات؛ - الحد من استهلاك السلع الضارة؛ - تخفيض وترشيد الاستهلاك.	- ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية؛ - زيادة التهرب الضريبي من قبل المستوردين؛ - يمكن للمستورد أن ينقل عبء الضريبة الجمركية إلى المستهلك.

المصدر: صادق جعفر كاظم العتابي، **"أثر الضريبة الجمركية في دعم الموازنة العامة للدولة -دراسة تطبيقية في الهيئة العامة للجمارك العراقية-"**، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة المثنى، المثنى، العراق، المجلد 8، العدد 3، 2018، ص 93.

رابعا- حقوق الطابع: عبارة عن "الضريبة المفروضة على جميع الأوراق المخصصة للعقود المدنية والقضائية وللمحررات التي يمكن أن تقدم للقضاء كدليل"[1].

المطلب الثاني: الجباية البترولية

سنتطرق في هذا المطلب إلى تعريف الجباية البترولية ومكوناتها.

الفرع الأول: تعريف الجباية البترولية

تعرف الجباية البترولية على أنها النظام القانوني لنشاطات البحث عن المحروقات واستغلالها ونقلها بواسطة الأنابيب وتكريرها، وتحويلها وتسويق وتخزين وتوزيع المنتجات البترولية، وكذا الهياكل والمنشآت التي تسمح بممارسة هذه النشاطات[2]، لذا يمتاز هذا النوع من الجباية بالخصائص التالية:[3]

[1] **"قانون الطابع"**، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، الجزائر، 2021، ص 6.

[2] المادة 1 من قانون المحروقات رقم 05-07، نشر في الصفحة (3-12) من العدد 50 من الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأمانة العامة للحكومة، المطبعة الرسمية، الجزائر، بتاريخ (19 جولية 2005).

[3] آسيا سعدان وسعاد شعابتية، **"الميزانية العامة في الجزائر رهان تقلبات الجباية البترولية (2008-2017)"**، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الوادي، الوادي، الجزائر، المجلد 8، العدد 1، 2018، ص ص 141-142.

- **احتمالية نشوء عوائد ريعية كبيرة:** بمعنى تمثل هذه العوائد الريعية وعاء ضريبيا جذابا؛
- **انتشار عدم اليقين:** بشكل واضح ولكن ليس فقط في أسعار السلع، ولا تتمثل الصعوبة الأساسية في تفاوتها الواسع بقدر صعوبة التنبؤ بها، كما ينشأ قدر من عدم اليقين كذلك فيما يتعلق بالجيولوجيا؛
- **تفاوت المعلومات:** من المحتمل أن يكون مستثمرو القطاع الخاص الذين يقومون بالاستكشاف والتطوير أكثر دراية مثلا من الحكومات المهتمة بالجوانب التقنية والتجارية لمشروع ما؛
- **ارتفاع التكاليف، وخلق مشاكل الاتساق الزمني:** عادة ما تنطوي مشاريع الصناعات الاستخراجية على نفقات ضخمة جدا يتحملها المستثمرون مقدما ولا يمكن استردادها عند إنهاء المشروع. وعليه، فإن ميزان القوة التفاوضية يتحول بصورة كبيرة من المستثمر إلى الحكومة المضيفة بمجرد تكبد تلك التكاليف الغارقة؛
- تترتب عن الجباية البترولية المشاركة الواسعة للشركات متعددة الجنسيات؛
- **المشاركة الواسعة للمؤسسات المملوكة للدولة:** الأمر الذي قد يحد من قضايا تفاوت المعلومات، ولكنه أيضا يثير مخاوف بشأن كفاءة العمليات وتخصيص المسؤوليات الضريبية.

الفرع الثاني: مكونات الجباية البترولية

تتشكل الجباية البترولية أساسا من:

أولا- الرسم المساحي: يفرض هذا الرسم سنويا على المتعامل أي الشركات البترولية بحكم المساحة التعاقدية التي يشغلها للقيام بعملية البحث أو استغلال المحروقات ويحدد مبلغه على أساس المعايير الثلاثة التالية:[1]

- ✓ **المساحة:** التي تحتسب بالكيلو متر مربع؛
- ✓ **المنطقة:** تقسم الأملاك المنجمية الوطنية المتعلقة بالمحروقات لغرض البحث واستغلال المحروقات إلى أربع مناطق (أ، ب، ج، د)، ويحدد التقسيم الفرعي عن طريق التنظيم؛
- ✓ على اعتبار أن عقد البحث والاستغلال الذي يكون مدته القصوى 32 سنة يتضمن مرحلتين متميزتين: فترة البحث التي مدتها 7 سنوات تتضمن مرحلة ابتدائية مدتها 3 سنوات وهي أول مرحلة للبحث وتتبع بالمرحلة الثانية، والمرحلة الثالثة مدة كل واحدة منهما سنتان، وبعد انقضاء مرحلة البحث تأتي مرحلة الاستغلال والتي تساوي المدة الإجمالية للعقد منقوصا منها فترة البحث.

[1] Amrane BENAISSA, **«STANDARD MODELING OF THE IMPACT OF PETROLEEUM TAXATION ON ECONOMIC GROWTH IN ALGERIA THE PERIOD 1990-2019»**, Journal of Economic Growth and Entrepreneurship JEGE, Adrar University, Adrar, ALGERIE, Vol 5, N° 3, 2022, p 92.

ثانيا– الإتاوة: هي ضريبة تمس الإنتاج، وقيمتها تتناسب طردا مع رقم الأعمال، ومستقلة عن كل مفهوم للربح، فهي نسبة تفرض على قيمة الإنتاج بغض النظر عن تكلفة الاستغلال، وتدفع الإتاوة بصفة نقدية أو عينية، بحسب رغبة الحكومات، وإذا لم تحدد هذه الأخيرة طريقة الدفع فغالبا ما تكون نقدا[1]، يتم تسديدها لدى الوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات[2]؛

ثالثا– الرسم على الدخل البترولي: يسدد المتعامل الرسم على الدخل البترولي شهريا، والمتمثل في "قيمة الإنتاج السنوي للمحروقات لكل مساحة استغلال ناقص المبالغ المحسوبة المرخصة سنويا". تساوي القيمة المتراكمة للإنتاج المثمن منذ بداية استغلال المحروقات الناتج عن كميات المحروقات المستخرجة من مساحة الاستغلال الخاضعة للإتاوة مضروبة في السعر المستعمل لحساب الإتاوة[3]؛

رابعا– الضريبة التكميلية على الناتج: محسوبة حسب نسبة ضريبة أرباح الشركات وفق المجال والشروط المعمول بها عند تاريخ الدفع[4].

[1] مباركة أمة الله لطرش ومختار حميدة، "**تحليل أثر أسعار البترول على الجباية البترولية في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1980–2016**"، مجلة دراسات وأبحاث، جامعة زيان عاشور، الجلفة، المجلد 12، العدد 4، 2020، ص 396.

[2] سايح جبور علي وعزوز علي، "**مكانة الجباية العادية في تمويل الميزانية العامة للدولة في الجزائر**"، مجلة شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، المجلد 14، العدد 19، 2018، ص 256.

[3] عقبة مخنان ولقمان بامون، "**النظام القانوني للجباية البترولية في الجزائر**"، مجلة الاجتهاد القضائي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، المجلد 12، العدد 1، 2019، ص 174.

[4] كفية قسميوري وآخرون، "**دراسة تحليلة قياسية لأثر الجباية البترولية على النمو الاقتصادي في الجزائر**"، مجلة التحولات الاقتصادية، المركز الجامعي تيبازة، تيبازة، الجزائر، المجلد 2، العدد 1، 2022، ص 77.

المبحث الثالث: الجباية بين تنظيمها التقني ومعوقاتها

إن التطبيق الصحيح والمتسلسل لخطوات التنظيم التقني للجباية يعمل بطريقة أو بأخرى على التعبئة المثلى لإيرادات الدولة. لذا سنحاول من خلال هذا المبحث الخوض كخطوة أولى في المراحل الأساسية للتنظيم التقني للجباية ومن ثم التوجه نحو الإشارة إلى أهم المعوقات التي تواجهها الجباية.

المطلب الأول: التنظيم التقني للجباية

التنظيم التقني للجباية أساسه تحديد العناصر التقنية التي يستند إليها الهيكل الضريبي وتنظيمها والتنسيق بينها. ومن ثم فإن دراسة التنظيم التقني للجباية يتطلب ضرورة التعرض للمراحل المختلفة للاستقطاع الضريبي من تحديد للعناصر الخاضعة للضريبة والتي تشكل وعاءها، وتقدير هذه العناصر (أي تحديد الوعاء)، إلى ربط الضريبة، وتحصيلها[1]، وفي هذا الصدد سوف نتطرق في هذا المطلب إلى المراحل المذكورة سابقا.

الفرع الأول: وعاء الضريبة

وعاء الضريبة أو كما يسمى مطرح الضريبة هو المادة الخاضعة للضريبة، وهذا المطرح قد يكون إيراد شخص أو المال بحد ذاته، وقد يكون واحدا أو متعددا، وكما تم تعريف الضريبة سابقا بأنها استقطاع نقدي لذلك فإن مطرح الضريبة العصري هو مال سواء أكان هذا المال دخلا أم نفقة أم ثروة[2]، لذا ينبغي أثناء التعرف على وعاء الضريبة تقييم العناصر الخاضعة للضريبة حيث تعتبر هذه العملية اعقد جوانب التنظيم التقني للضريبة. وتختلف الطرق المستخدمة في حصر وتقدير الأموال ولهذا الاختلاف أثر في كثير من الأحيان في حصيلة الضريبة ومبلغ عدالة توزيعها[3]، ويمكن حصر هذه الطرق في أصناف التقديرات التالية:

أولا– التقدير المباشر: تحدد هذه الطريقة المادة الخاضعة للضريبة تحديدا دقيقا كونها تستند مباشرة إلى معرفة المادة الخاضعة للضريبة[4]. وتتم هذه المعرفة بصورتين وهما:

1. **إقرار المكلف:** تستدعي هذه الطريقة بأن يقدم الممول (المكلف) تصور عن نشاطه ودخله إلى السلطات الضريبية التي تقوم بمراجعته والتحقق من صحته وقد تكون هذه الطريقة فاعلة في ظل

[1] عبد المنعم فوزي، **المالية العامة والسياسة المالية**"، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1998، ص 109.

[2] خالد شحادة الخطيب ونادية فريد طافش، مرجع سبق ذكره، ص 160.

[3] محمود حسين الوادي، "**مبادئ المالية العامة**"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2006، ص 78.

[4] سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص 166.

بيئة تتاح بها استخدام توثيق دقيق للنشر الاقتصادي من خلال استخدام الدفاتر والقيود المحاسبية مع ضمان توفر مستوى من الوعي الضريبي والإيمان بشرعية الضريبة ونزاهة غايتها. كما تمارس هذه الطريقة بسهولة مع موظفي الدولة لأنهم ملزمون بتقديم كشف عن مرتباتهم مما يسهل عمل تقدير دخولهم السنوية، وليس من المتوقع أن تكتفي بأسلوب الإقرار المباشر لأنها تفترض المثالية دائما في سلوك المكلف[1]. ومما يعاب على هذا الأسلوب أن الدوائر الضريبية عند اطلاعها على مستندات ودفاتر المكلف للتعرف على طبيعة عمله قد يعتبر ذلك تدخلا مباشرا في خصوصيات عمله التي لا ترغب أن تطلع أي جهة عليها. ومع ذلك تعد هذه الطريقة الأكثر اتباعا في معظم دول العالم[2].

2. **إقرار الغير:** هنا يتم تقدير المادة الخاضعة للضريبة، بواسطة شخص آخر غير المكلف، كصاحب شركة يقدم إقرار بكشوف وأجور عماله، والشركة التي تقدم إقرارا عن الأرباح الموزعة على المساهمين، أو المستأجر الذي يبلغ عن قيمة الإيجار التي يدفعها للمالك، وكذا تحرير فاتورة المشتريات على المورد[3]؛ لذا نجد هذه الطريقة تمتاز بدقتها النسبية واقترابها من الحقيقة، لكن يعاب فيها صعوبة تقدير المادة الخاضعة للضريبة لأصحاب المهن الحرة. ومع ذلك يتبع هذا الأسلوب في معظم الدول[4].

ثانيا- التقدير غير المباشر: وبموجبه يقدر مطرح الضريبة بصورة تقريبية طبقا لدلائل أو قرائن معينة أو علامات ظاهرة ومعروفة، ويمتاز هذا الأسلوب بسهولته حيث يقدر المادة الخاضعة للضريبة دون أن يمسها أو يسيطر عليها استنادا إلى مظاهر تنم عنها وهو أسلوب خفي وغير مزعج حيث يخفف الاحتكاك بين المكلف والإدارة الضريبية إلا أنه بالمقابل غير دقيق[5]؛ ويطبق هذا الأسلوب بطريقتين رئيسيتين:

1. **التقدير على أساس المظاهر الخارجية:** تقوم هذه الطريقة في تقدير القيمة الخاضعة للضريبة على مظاهر خاصة يعينها القانون، فبدلا من التقصي والبحث لمعرفة حقيقة وعاء الضريبة وبالذات الدخل، تقوم الإدارة باستنتاج مقداره من بعض المظاهر الخارجية التي تدل عليه، ومن أمثلة ذلك:

---

[1] نوزاد عبد الرحمن الهيتي ومنجد عبد اللطيف الخشالي، مرجع سبق ذكره، 106.

[2] طارق الحاج، "**المالية العامة**"، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2009، ص 76.

[3] فاتح الكفيف، "**أساليب ربط الضريبة وضمانات تحصيلها**"، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، جامعة البليدة 2، البليدة، الجزائر، المجلد 6، العدد 1، 2015، ص 113.

[4] طارق الحاج، مرجع سبق ذكره، ص 76.

[5] محمد خير العكام، "**المالية العامة 1**"، الجامعة الافتراضية السورية، سوريا، 2018، ص 192.

اتخاذ عدد الخدم وعدد السيارات أو الخيول التي يملكها دليلا على دخله أو عدد النوافذ والغرف في السكن دليلا على أن المكلف بالضريبة ميسور الحال[1].

2. **التقدير الجزافي:** فإن قيمة المادة الخاضعة للضريبة تقدر تقديرا جزافيا على أساس بعض القرائن التي يحددها المشرع الضريبي والتي تعتبر دلالة على مقدار دخل المكلف. هنا نكون أمام ما يسمى بالجزاف القانوني، وقد يحدد المشرع القرائن التي تستلزم الإدارة المالية بتأسيس تقديرها عليها تاركا لها حرية إجراء هذا التقدير عن طريق مناقشة الممول والاتفاق معه على رقم معين يمثل مقدار دخله[2].

ثالثا– التقدير الإداري: يخول القانون للإدارة الضريبية حق تقدير المادة الخاضعة للضريبة مع إعطائها حرية واسعة في الالتجاء إلى كافة الأدلة للوصول إلى تحديد منضبط لوعاء الضريبة. ومن هذه الأدلة مناقشة المكلف أو فحص دفاتره[3]. وبهذا تكون طريقة التقدير الإداري فاعلة إلى حد كبير في الوصول إلى دخل المكلف مما هو عليه من طريقة المظاهر الخارجية والتقدير الجزافي لما تتمتع به من صلاحيات صارمة في تقدير الوعاء الضريبي، إلا أنه يؤخذ عليها ارتباطها بفكرة التحكم والسلطوية، ولتخفيف وطأة هذا الشعور أعطت هذه الطريقة حق الاعتراض للمكلف إذا رأى أن التقدير كان مجحفا بحقه وفيه نوع من التعسف[4].

الفرع الثاني: سعر الضريبة

يقصد بسعر الضريبة (معدل الضريبة) النسبة بين مقدار الضريبة وقيمة المادة الخاضعة لها، أي يحدد المبلغ الذي يجب أن يدفعه المكلف بعد أن يتم تحديد قيمة المادة الخاضعة للضريبة بموجب القانون، وأن العملية ليست عملية حسابية بقدر ما هي مراعاة أوضاع المكلف الشخصية وبالتالي عدالتها، وأن تحديد سعر الضريبة على وجه الصحيح يتطلب مراعاة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة في كل دولة، لذا تختلف طرق وأساليب احتساب سعر الضريبة من دولة إلى أخرى[5]. وفي العموم تحدد القوانين الضريبية أسعار الضرائب بإحدى الوسائل التالية:

---

[1] عادل فليح العلى، **"المالية العامة والتشريع المالي والضريبي"**، دار الحامد للنضر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2007، ص 120.

[2] عادل أحمد أبو حشيش، مرجع سبق ذكره، ص 192.

[3] سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص 168.

[4] نوزاد عبد الرحمن الهيتي ومنجد عبد اللطيف الخشالي، مرجع سبق ذكره، 107.

[5] يسرى مهدي حسن السامراني وزهرة خضير عباس العبيدي، **"تحليل أثر التغيرات في الأسعار على الحصيلة الضريبية في النظام الضريبي العراقي للمدة (1995–2010)"**، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الأنبار، الأنبار، العراق، المجلد 5، العدد 10، 2013، ص 20.

أولا- الضرائب التوزيعية والضرائب القياسية

يقصد بالضريبة التوزيعية، تلك التي تحدد السلطات المالية مقدارها الكلي على أن يوزع على الممولين تبعا لمقدرتهم على الدفع دون تحديد سعر الضريبة. ما يميز هذه الضريبة أنها تتيح للسلطات المالية معرفة حصيلتها، بيد أنه يعيبها عدم اتفاقها مع مبدأ العدالة الضريبية لذا نجد جميع الدول عدلت عنها[1].

في حين بموجب نظام الضرائب القياسية تقتصر الدولة على تحديد سعرها حيث لا يحدد المشرع المبلغ الكلي الذي يراد به تحصيله من الضريبة وإنما يحدد سعرها وتتميز هذه الضرائب بمرونتها وارتفاع حصيلتها ومراعاتها لظروف الممول الخاصة، وتغير سعرها بتغير المادة الخاضعة لها. ولكن من عيوبها عدم معرفة الخزانة لحصيلتها مقدما بشكل محدد وإن كان ذلك لا يمنع من معرفة الحصيلة على وجه التقريب، وتحتاج هذه الضرائب لنظم فنية ضريبية دقيقة لحصر المواد الخاضعة لها ومحاربة التهرب والغش الضريبي. ولكن رغم هذه العيوب فإن مميزاتها تفوق الضريبة التوزيعية ولذلك تأخذ بها أغلب التشريعات الضريبية الحديثة كقاعدة عامة[2].

ثانيا- الضرائب النسبية والضرائب التصاعدية

الضريبة النسبية هي تلك الضريبة التي لا يتغير سعرها مع تغير موضوع الضريبة أي أن سعرها يبقى ثابتا مهما اختلف موضوع الضريبة[3]. هذا النوع من الضرائب يمتاز بالبساطة، إذ تكفي معرفة سعرها لتحديد مبلغ الضريبة، وبما أنها ضريبة عينية فهي لا تحتاج إلى إدارة مالية على جانب كبير من الكفاءة، فهي بذلك تلائم الدول التي لم تتقدم تقدما اقتصاديا كبيرا، يضاف إلى ذلك أن الثروات والدخول تتقارب في تلك الدول، فيكفي تطبيق الضريبة النسبية لتحقيق العدالة التكليفية، كما أن نفقاتها العامة ليست كبيرة، فلا تحتاج إلى الإيرادات الكبيرة التي تغلها الضريبة التصاعدية[4]. لكن من ضمن سلبيات هذا الصنف عدالته الظاهرية أو الحسابية التي تكون بعيدة تماما عن العدالة الحقيقية التي يجب أن تتحقق من خلال مساواة المكلفين بالضريبة بالحرمان والتضحية التي يتعرضون لها نتيجة فرض تلك الضريبة أو بعبارة أخرى فإن هذه الضريبة لا تحقق سوى المساواة الحسابية بينهم[5].

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 266.

[2] خديجة الأعسر، مرجع سبق ذكره، ص 175.

[3] عزت قناوي، **"أساسيات في المالية العامة"**، دار العلم للنشر والتوزيع، الفيوم، مصر، 2006، ص 99.

[4] محمود رياض عطية، مرجع سبق ذكره، ص 202.

[5] عادل فليح العلى، مرجع سبق ذكره، ص 111.

في حين الضريبة التصاعدية عبارة عن نسبة تتزايد مع زيادة حجم الوعاء الضريبي وتفرض عادة على الدخول أو قيمة العقار. إن فكرة التصاعد الضريبي لها ما يبررها عند الاقتصاديين، ويرتبط هذا بمبدأ عدالة توزيع العبء الضريبي والذي يرتبط بدوره بمبدأ المقدرة على الدفع. إلا أنه يعيب هذه الفكرة غياب المعيار الواضح لتحديد معدل التصاعد المناسب في نسبة الضريبة[1]، ويمكن التمييز ما بين نوعين من النظم الضريبية التصاعدية وهما:

1. أسلوب التصاعد بالفئات

تبعا لهذا الشكل من التصاعد فإن الممولين يتم تقسيمهم إلى عدد من الطبقات وفقا لمستوى دخل كل منهم، بحيث تتم معاملة الممولين داخل كل طبقة معاملة ضريبة متماثلة، ولكن تختلف تلك المعاملة من طبقة دخلية إلى أخرى[2].

وعلى الرغم من بساطة أسلوب التصاعد بالفئات في عملية الاحتساب إلا أنه تعرض إلى عدة انتقادات نورد منها ما يلي:[3]

- تضع هذه الطريقة عدة مستويات من الدخول ضمن فئة واحدة وتخضعها لنفس نسبة الضريبة مما يضر بقاعدة العدالة والمساواة؛
- في أحيان كثيرة قد تؤدي زيادة بسيطة في دخل المكلف إلى انتقاله إلى فئة أعلى ويخضع لنسبة ضريبة أعلى مما يجعل قيمة الضريبة الجديدة تفوق الزيادة في دخل المكلف، الشيء الذي يضع المكلف في موضع عدم ترحيب لهذه الزيادة، أو يلجأ إلى التهرب الضريبي.

ولغرض معالجة هذه الانتقادات تم اللجوء إلى أسلوب التصاعد بالشرائح الذي استطاع معالجة الثغرات التي وردت في الطريقة الأولى.

2. أسلوب التصاعد بالشرائح

وفقا لهذا الأسلوب يتم تقسيم حجم الوعاء وليكن الدخل مثلا إلى عدد من الشرائح، ثم تطبق على كل شريحة معدل ضريبة خاص بها، بحيث يكون سعر الضريبة المطبق على شريحة معينة أكبر من سعر الضريبة المطبق على الشريحة السابقة لها مباشرة. وبذلك فإن الحصيلة عند حجم معين من الوعاء الضريبي سوف

[1] حسين العمر، **"مبادئ المالية العامة"**، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، حولي، الكويت، الطبعة الأولى، 2002، ص 50.

[2] سعيد عبد العزيز عثمان، **"النظام الضريبي وأهداف المجتمع"**، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، 2008، ص 214.

[3] نوزاد عبد الرحمن الهيتي ومنجد عبد اللطيف الخشالي، مرجع سبق ذكره، ص 111.

تكون مساوية لمجموع الضرائب المستحقة على الشرائح السابقة التي يقع الوعاء في حدودها مضافا إليها مقدار الضريبة على الشريحة الأخيرة[1].

والجدير بالذكر أن كلا من الأسلوبين المذكورين سابقا يؤديان نفس الغرض فيما يخص نظرية العدالة الضريبية والعدالة الاجتماعية والتضحية بالأجر[2].

الفرع الثالث: ربط الضريبة وتحصيلها

لاستكمال خطوات التنظيم التقني للجباية سوف نتطرق إلى ربط الضريبة وتحصيلها.

أولا- تعريف ربط الضريبة وتحصيلها

يقصد بربط الضريبة تحديد دين الضريبة، أي تحديد المبلغ الذي يتعين على المكلف دفعه، وهذا لا يتأتى إلا بعد تأكد الإدارة الضريبية من تحقق شروط فرض الضريبة على هذا المكلف[3]، وهي تختلف من ضريبة إلى أخرى، فمثلا الواقعة المنشئة للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية هي استحقاق الربح في نهاية السنة المالية للممول، والواقعة المنشئة للضريبة الجمركية تتحقق عند اجتياز السلعة الحدود الإقليمية للدولة، وبعد ذلك يجب حصر المادة الخاضعة للضريبة ثم تحديد قيمتها، ثم خصم كافة التكاليف التي قرر المشرع خصمها، فنحصل بعد ذلك على الدخل الصافي الذي ينسب إليه سعر الضريبة فيظهر المبلغ المستحق على الممول، ويصدر بربط الضريبة قرار يلزم الممول بمضمونه حتى تصبح الضريبة مستحقة. تظهر أهمية الواقعة المنشئة للضريبة من حيث تحديد القانون الواجب تطبيقه من حيث السعر والإعفاء[4].

أما تحصيل الضريبة فهي المرحلة الأخيرة، حيث يدخل العائد الضريبي إلى خزانة الدولة، وبهذا يكون استيفاء المبالغ المحققة والمطروحة دينا على المكلفين وتوريدها إلى الخزينة، وفقا للأصول والقواعد المقررة قانونا[5].

---

[1] سعيد عبد العزيز عتمان، "**النظم الضريبية مدخل تحليلي مقارن**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004، ص 206.

[2] فاتح الكفيف، مرجع سبق ذكره، ص 116.

[3] رانيا محمود عمارة، "**المالية العامة (الإيرادات العامة)**"، مدرسة الدراسات العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2015، ص 144.

[4] خالد سعد زغلول حلمي وإبراهيم الحمود، مرجع سبق ذكره، ص ص 238-239.

[5] خالد شحادة الخطيب ونادية فريد طافش، مرجع سبق ذكره، ص 122.

ثانيا- طرق تحصيل الضريبة

يمكن حصر طرق تحصيل الضريبة في النقاط التالية:

1. **طريقة الالتزام:** في الماضي كان يتم تحصيل عدد كبير من الضرائب عن طريق الالتزام، وذلك بأن تتنازل الدولة، عن حق تحصيل الضرائب إلى فرد أو شركة يسمى بالملتزم، الذي يقوم بدفع مقدار الضريبة مقدما إلى الدولة مخصوما منها نسبة أرباحه، ثم يتولى هو جبايتها بعدئذ لحسابه الخاص. تخلت كل الدول عن هذه الطريقة في وقتنا الحالي لما لها من عيوب كثيرة، حيث ينقص ذلك من سيادة الدولة ويجعل لها منافسا لها في ممارسة السلطة. عكس ما هو عليه الحال الآن، حيث أصبح يُعنى بتحصيل الضرائب إدارات وهيئات عمومية، تتبع للخزينة العامة[1].
2. **طريقة التوريد المباشر:** وذلك بقيام الممول بسداد قيمة الضريبة المستحقة عليه مباشرة إلى الإدارة من واقع الإقرار الذي يقدمه عن دخله أو ثروته، أو بعد إتمام الربط النهائي للضريبة وصدور قرار الربط الخاص بذلك ويقصد بربط الضريبة احتساب القيمة المستحقة للضريبة إما من خلال الضرائب النسبية أو التصاعدية[2].
3. **طريقة الأقساط المقدمة:** يقوم الممول بدفع أقساط دورية كما تكون فصلية أي ربع الضريبة المقدرة. وفي نهاية السنة وبعد تحديد القيمة الدقيقة لمقدار الضريبة تجري المقاصة بين دائرة الضريبة والممول. من محاسن هذه الطريقة أنها توفر إيرادات مستمرة على مدار السنة[3].
4. **طريقة التحصيل بالعودة إلى المنبع:** وبموجبها يقوم الآخرون بدفع الضريبة إلى الإدارة المالية نيابة عن المكلف، وهذه الطريقة يطلق عليها اسم العودة إلى المنبع أو المصدر، والمثل الأكثر شيوعا في معظم التشريعات الضريبة الرواتب والأجور حيث يقوم رب العمل سواء أكان شخصا عاما أم خاصا بتوريد الضريبة إلى الإدارة المالية وفق القوانين والقواعد المنظمة لذلك[4]. تمتاز هذه الطريقة بسهولة تحصيلها وانخفاض تكاليفها وكذلك سرعة التحصيل، بالإضافة إلى وقعها النفسي على المكلفين ليس شديدا مقارنة بقيام المكلف بتسليم الدخل ودفع الضريبة بنفسه، ولكن يعاب على هذه الطريقة، اعتمادها على طرف ثالث والذي بدوره قد لا يكون على علم كاف بقوانين الضرائب، وقد

[1] فاتح الكفيف، مرجع سبق ذكره، ص 117.

[2] محمود حسين الوادي، مرجع سبق ذكره، ص 79.

[3] سعيد علي محمد العبيدي، **"اقتصاديات المالية العامة"**، دار دجلة، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2011، ص 148.

[4] خالد شحادة الخطيب ونادية فريد طافش، مرجع سبق ذكره، ص 35.

تضيع بعض من الحقوق على الخزانة العامة، كما تؤدي إلى عدم معرفة المكلف الذي تسلم الدخل صافيا حقيقة هذا الدخل أو مقدار ما استقطع منه كضريبة[1].

5. **طريقة الدمغة:** وهو ذلك الأسلوب الناتج عن فرض الضرائب على عملية تداول الأموال بطريقة تحرير المستندات كالعقود أو الشيكات أو فواتير الشراء، وذلك على شكل لصق طوابع على تلك المحررات، وقد يطلب من المواطن لصق طوابع على محررات تقدم إلى أشخاص معينين في دوائر الدولة كما في حالة الاستدعاءات[2].

ثالثا- ضمانات تحصيل الضريبة

من أهم الضمانات الكفيلة بتحصيل الضريبة من الممول نذكر:[3]

1. **قاعدة ادفع ثم استرد:** إن الضريبة تخضع لقاعدة الدفع ثم الاسترداد، حيث يلزم المكلف بدفع دين الضريبة إلى الجهة المختصة ثم يستطيع أن يطعن في فرضها أو في مقدارها أو حتى استردادها، والغرض من ذلك استقرار المعاملات الضريبة ومراعات مصلحة الخزينة العمومية، وحتى لا يستغل المكلفون حقهم في الطعن ويتأخرون في دفع دين الضريبة، فتقديم المكلف لشكوى أو تظلم لا يوقف دفعها ولا يؤثر على التزامه بالدفع؛
2. **تدعيم الإدارة الضريبية بسلطات واسعة في التحصيل:** يحيط المشرع الضريبي الجهة الإدارية بسلطات واسعة في تقدير الضريبة وتحصيل مبلغها. مثل منحه لموظفي الضبطية القضائية في آدائهم لعملهم وإلزامه كافة الجهات ومنها الحكومية بتمكينهم من الاطلاع على كافة الوثائق والمعلومات اللازمة، دون امتناعهم عن ذلك بحجة سرية العمل. وكذا إجازة استخدامها لطرق الحجز الإداري على أموال الممولين دون اللجوء للقضاء؛
3. **ضمان امتياز دينها:** ففي معظم التشريعات الضريبية يقدم دين الضريبة في التحصيل من أموال المدين، على غيره من الديون العادية والممتازة، فيما عدا المصروفات القضائية؛

---

[1] سجى سعد محمد صالح القيسي، **"مدى كفاية الطرق المتبعة في تحصيل الدين الضريبي في العراق -بحث تطبيقي في الهيئة العامة للضرائب-"**، مجلة دراسات محاسبية ومالية، جامعة بغداد، بغداد، العراق، المجلد 14، العدد 47، 2019، ص 88.

[2] عبد الحليم كراجه وهيثم العبادي، مرجع سبق ذكره، ص 16.

[3] أنظر إلى:

- عيسى سماعين، **"تطبيقات طرق التحصيل الضريبي الجزائري"**، مجلة القانون العقاري، جامعة البليدة 2، البليدة، الجزائر، المجلد 8، العدد 2، 2021، ص 21.
- صبرى إبراهيم عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص ص 193-194.

4. **منع التحايل لإسقاطها:** يعمل المشرعون الضريبيون على محاصرة كافة الطرق التي يتبعها بعض الممولين للتهرب من دفع دين الضريبة، كما في حالة تغيير الممول لشكل منشأته أو إدماجها في غيرها أو تنازله عنها، إذ تنص التشريعات الضريبة على تتبعها حتى ولو كانت في يد الغير لاستيفاء دين الضريبة منها. كذلك تحايلهم لإسقاط دينها بالتقادم، عن طريق المماطلة مدة طويلة في دفعها. إذ جعل المشرعون الضريبيون حق مطالبة الجهة الإدارية للممول بسداده لمدة التقادم؛
5. **معاقبة الممتنعين عن دفعها:** أحاط كافة المشرعين الضريبيين الضرائب بعقوبات متنوعة مدنية وجنائية ضد الممتنعين عن دفعها أو المتهربين منها، وذلك لضمان تحصيلها نظرا لأهميتها الكبيرة في تمويل النفقات العامة المتزايدة.

المطلب الثاني: معوقات الجباية

على اعتبار أن الجباية أهم مورد لتعبئة الإيرادات العامة في أي بلد بات من الضروري التطرق إلى أهم المعوقات التي تواجهها؛ وهو ما قد يتم إفراد هذا المطلب لبحثها.

الفرع الأول: عائدات ضريبية غير كافية لتغطية ميزانية الدولة

يرجع التبرير الأساسي لمحصلة العائدات الضريبية غير الكافية لتغطية ميزانية الدولة إلى القاعدة الضريبية* الضيقة، التي تعزى بعض من أسبابها كما يلي:[1]

- يخضع جزء صغير نسبيًا من السكان (خصوصا في البلدان النامية) لضريبة الدخل المخصصة للأشخاص الطبيعيين؛
- يمكن أن يرجع سبب القاعدة الضريبية الضيقة إلى العدد المحدود من الضرائب؛ أين نجد معظم القطاعات الزراعية وغير الرسمية خصوصا في البلدان الإفريقية معفاة من الضرائب، مما يقلل من الوعاء الضريبي؛
- كما هو متعارف عليه الكثير من الضرائب يقتل الضرائب؛ في الواقع ارتفاع معدلات الضريبة إلى نسب غير مرغوبة من طرف المكلفين بالضريبة يقلل عمل الشركات ليصاحبه انخفاض في استثمارات

* **القاعدة الضريبية:** يقصد بها إجمالي ما يخضع للضريبة من أصول وممتلكات وكذا الدخل.

[1] أنظر إلى:

- Fatou NIANG, **«LE ROLE DE LA FISCALITÉ DANS LE FINANCEMENT DU DÉVELOPPEMENT EN AFRIQUE»**, Revue Africa Development, La Banque Africaine de Développement, TUNISIE, Vol 14, N° 1, 2012, p 51.
- **«AMÉLIORER LE RÉGIME FISCAL»**, Chapitre 1, OCDE, Paris, FRANCE, N° 16, 2012, p 51.

هذه الأخيرة، لينعكس فيما بعد في شكل انخفاض في النشاط الاقتصادي الكلي لدخل هؤلاء المكلفين، فتزداد معدلات البطالة، الشيء الذي يؤدي إلى انخفاض كبير في دخل الأسرة المعيشة، ومنه انخفاض ضريبة الدخل الإجمالي؛

- تمتاز البلدان النامية باعتمادها على الصناعات الاستخراجية للموارد الطبيعية، أين يرتفع نصيب الدولة من الريع من خلال رفع معدلات الضرائب المفروضة عليه (الجباية البترولية)، وهذا من شأنه أن يجعل الاقتصاد شديد الحساسية والتأثر خصوصا بالتقلبات الحاصلة في سوق النفط العالمي؛
- على مدى العقد الماضي، عائدات الضرائب غير المباشر (بشكل أساسي ضريبة القيمة المضافة وضريبة المبيعات) انخفضت في جميع أنحاء البلدان النامية بسبب ارتفاع أسعار ضروريات الحياة، مع هيمنة ضريبة الشركات من خلال مساهمتها في القاعدة الضريبية، ولكن لا يزال هذا النوع من الضرائب منخفض بسبب عدم مشاركة القطاع غير الرسمي مع تآكل قيمتها الناتجة عن المزايا الضريبية المفرطة الممنوحة للشركات متعددة الجنسيات.

الفرع الثاني: إدارة ضريبية غير فعالة

من الضروري أن تكون الإدارة الضريبية تعمل بشكل جيد، من أجل التمكن من تعبئة الموارد الداخلية. لذلك غالبا ما نجد، أن الإدارات الضريبية التي تضم موظفون غير المؤهلين والأجور المنخفضة مع الهياكل الداخلية ذات الهيكل الشامل لجميع الضرائب والرسوم ينتج عنها توازن غير عادل بين وظيفة الإنفاذ والخدمات المقدمة لدافعي الضرائب[1]، مما يتيح الفرصة أمام التهرب الضريبي وانتشار الفساد الإداري في الهيأة العامة للضرائب والمديريات التابعة لها، وبالتالي يعوق هذا الوضع عملية تطبيق السياسة الجبائية[2]، ومن ثم انخفاض الإيرادات الجبائية، ومنه تقلص إجمالي الإيرادات؛ لهذا يجب تصميم نظام ضريبي يأخذ بعين الاعتبار مقدرة إدارة الخدمات الضريبية هذا في كفة[3]، مع إضفاء بنية تحتية حديثة تقوم معالمها على تكنلوجيا المعلومات الخاصة بنظم وسجلات الممتلكات في كفة أخرى.

[1] Gregory De PAEPE et Ben DICKINSON, **«LES RECETTES FISCALES, MOTEUR DU DEVELOPPENT DURABLE»**, Chapitre 7, PARTIE I, Direction de la coopération pour le développement et Centre de politique et d'administration fiscales, OCDE, Paris, FRANCE, p 103.

[2] سعد عطية حمد الموسى وصواش شاهين إبراهيم، "**دور الضرائب في الإصلاح المالي ومواجهة الأزمة المالية**"، المجلة القانونية، جامعة القاهرة، القاهرة، مصر، المجلد 8، العدد 6، 2020، ص 2287.

[3] Gregory De PAEPE et Ben DICKINSON, op.cit, p 103.

الفرع الثالث: القطاع غير الرسمي (الأنشطة السرية)

عبارة عن مجموعة واسعة من الأنشطة التي لم يتم تضمينها في الحسابات الوطنية[1] (يستحوذ القطاع غير الرسمي في البلدان النامية على 40% من الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط، وفي بعض الأحيان تتعدى هذه النسبة لتصل إلى 60%[2])؛ لذا يعد هذا القطاع تحد إضافي أمام التحصيل الأمثل للإيرادات الضريبية نتيجة اتساع الفجوة الضريبية*، المسببة لزيادة عجز الموازنة العامة.

بصرف النظر عن تحصيل عائدات ضريبية إضافية من فرض الضرائب على أولئك الموجودين في القطاع غير الرسمي، هناك تأثيرات ملموسة أخرى مهمة تنشأ من فرض الضرائب على المنظمين لهذا القطاع، إحدى الفوائد تكمن في تحسين العدالة الأفقية والعمودية، ناهيك عن زيادة في الكفاءة الاقتصادية (الاستخدام الأمثل للموارد)، بالإضافة إلى ارتفاع إجمالي "المعنويات الضريبية" (الدافع الذاتي للمواطنين لدفع الضرائب) في الدولة[3].

الفرع الرابع: التهرب الضريبي (Tax Evasion)

في هذا الفرع سنحاول الإحاطة بظاهرة التهرب الضريبي من خلال تناول تعريفها، أسبابها، آثارها، وطرق مكافحتها.

أولا- تعريف التهرب الضريبي

يقصد بالتهرب الضريبي تملص المكلف الذي تتوافر فيه شروط الخضوع للضريبة المستحقة عليه كليا أو جزئيا أو التهرب من دفعها بعد استحقاقها[4]، والتهرب يعبر عنه بطريقتين هما:

---

[1] Muyeye CHAMBWERA and others, **« THE INFORMAL ECONOMY: A PRIMER FOR DEVELOPMENT PROFESSIONALS ON THE IMPORTANCE OF THE INFORMAL ECONOMY IN DEVELOPING COUNTRIES»**, International Institute for Environment and Development, London, BRITAIN, 1st Edition, 2011, p 5.

[2] **«SUPPORTING THE DEVELOPMENT OF MORE EFFECTIVE TAX SYSTEMS»**, IMF, OECD, UN and World Bank, 2017, p 2.

* **الفجوة الضريبية أو كما تسمى فجوة عدم الامتثال:** تمثل الفرق بين الضرائب الواجب استحقاقها خلال فترة زمنية معينة وحجم الضرائب التي ساهمت بشكل فعلي في تعبئة حجم إيرادات الدولة؛ يتم قياسها انطلاقا من مقارنة نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الخام مع نسبة حصيلة الضريبة إلى الناتج المحلي الخام.

[3] James ALM and Jorge MARTINEZ-VAZQUEZ, **«TAX MORALE AND TAX EVATION IN LATIN AMERICA»**, Working Paper 07-04, Université d'État de Géorgie, Géorgie, Atlanta, UNITED STATES OF AMERICA, 2007, p 1.

[4] نوزاد عبد الرحمن الهيتي ومنجد عبد اللطيف الخشالي، مرجع سبق ذكره، ص 112.

- **التجنب الضريبي:** وهو "سلوك يهدف إلى الحصول على ميزة ضريبية غير قانونية و/أو التسبب في خسارة ضريبية غير مشروعة"[1].
- **التهرب الضريبي:** هو ذلك "الفعل الذي يمتنع من خلاله المكلف عن دفع الضريبة أو تقليلها عن الحد الواجب دفعه"[2].

ثانيا- أسباب التهرب الضريبي

تعزى أسباب كل من الغش والتهرب الضريبيين إلى:[3]

- ضعف الوعي الضريبي الوطني؛
- ارتفاع أسعار الضرائب؛
- عدم الثقة بسياسة الدولة الإنفاقية؛
- عدم التشديد في فرض الجزاء على المتهربين من دفع الضريبة؛
- ضعف الرقابة والكفاءة والنزاهة في إدارات الضرائب.

ثالثا- آثار التهرب الضريبي

تكمن الآثار السلبية للتهرب الضريبي في انخفاض حجم الإيرادات العامة للدولة، ومعها الانفاق الاستثماري، ولجوء الدولة إلى الاقتراض لتمويل نفقاتها، مما ينتج عنه زيادة في الدين العام وخدمته، وغياب العدالة الضريبية[4] بشقيها الأفقي والرأسي، أين نجد:[5]

- **بالنسبة للعدالة الأفقية:** يؤثر الغش والتهرب على رفاهية السكان، من حيث أنه يمكن تغيير التأثير التوزيعي الذي تسعى إليه التشريعات الضريبية، وبالتالي يؤثر على العدالة الأفقية؛

---

[1] Rita DE LA FERIA, **«TAX FRAUD AND SELECTIVE LAW ENFORCEMENT»**, Journal of law and society, Vol 2, N° 1, 2020, p 5.

[2] John MCLAREN, **«THE DISTINCTION BETWEEN TAX AVOIDANCE AND TAX AND TAX EVATION HAS BECOME BLURRED IN AUSTRAILIA: WHY HAS IT?»**, Journal of the Australasian Tax Teachers Association, Vol 3, N° 2, 2008, p 145.

[3] سعيد علي محمد العبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 149.

[4] **"التهرب الضريبي في الأردن أسبابه، وطرقه، وحجمه"**، المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني، عمان، الأردن، 2014، ص 26.

[5] أنظر إلى:

- محمود رياض عطية، مرجع سبق ذكره، ص 223.
- Juan Carlos GOMEZ SABANI and Juan Pablo JIENEZ, **«TAX STRUCTURE AND TAX EVASION IN LATIN AMERICA»**, Serie macroeconomia del desarrollo N° 118, Economic Development Divition Santiago, Santiago, CHILE, 2012, p 32.

- **فيما يخص العدالة الرأسية:** فإن الأشخاص الذين لديهم قدرة أكبر على المساهمة في النظام الضريبي بشكل عام لديهم المزيد من الفرص للاستفادة من المشورة المهنية، وبالتالي تطوير استراتيجيات للتهرب الضريبي أو للحد من مخاطر عدم الامتثال، كما أن النظام الضريبي مع مستويات عالية من التهرب يقوض من عمل النظام المقصود، نتيجة لتزايد سعر الضرائب الموجودة أو بسبب فرض ضرائب جديدة، لذا يزداد العبء على من لم يتهرب مع تقليل حصيلة الضريبة.

رابعا- طرق مكافحة التهرب الضريبي

يجب على كل دولة أن تقوم بوضع طرق يتم من خلالها مكافحة التهرب الضريبي على الصعيدين المحلي والدولي وذلك باستخدام بعض من الأساليب والوسائل الضرورية المذكورة أدناه:

أ- **معالجة التهرب الضريبي على المستوى المحلي:** ويتمثل باتخاذ التدابير التالية:[1]

- فرض العقوبات الصارمة على كل مكلف يحاول التهرب من الضريبة، بمثابة أنه أقدم على عمل جريمة ويجب معاقبته؛
- التبليغ بواسطة الغير مع منح مكافأة معينة؛
- اتباع بعض الإجراءات الصحيحة في التحصيل الضريبي والتي تحد من إمكانات التهرب الضريبي، مثل حجز الضريبة من المنبع، وحق الاطلاع المقرر لمقدر الضريبة وغيرها؛
- نشر الوعي الضريبي عند المكلفين، من خلال تعزيز روح التعاون والثقة بين دائرة ضريبة الدخل والمكلفين، وتجسيد مفهوم الالتزام الضريبي عند المكلفين؛
- نشر العدالة الضريبية بين المكلفين.

ب- **معالجة التهرب الضريبي على المستوى الدولي:** وتشمل هذه المعالجة اتخاذ إجراءات عديدة منها:[2]

- الاطلاع على أموال الأفراد في الخارج، عن طريق تقديم إقراراتهم المالية عن دخولهم وثرواتهم الموجودة في الخارج. وكذلك عن طريق تقديم الإقرارات والبيانات من قبل المصارف عن دخول الأفراد وأموالهم

[1] أنظر إلى:

- ياسر صالح الفريجات، مرجع سبق ذكره، ص ص 27-28.
- خالد أمين عبد الله وحامد داود الطحله، **"النظم الضريبية (ضريبة الدخل-الضرائب الجمركية-ضريبة المبيعات) دراسة مقارنة"**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2015، ص 40.

[2] حسين محمد سمحان وآخرون، **"المالية العامة (من منظور إسلامي)"**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010، ص 118.

التي تعمل بها المصارف أو تتم بواسطتها، وأن تقوم المصارف في بعض الأحيان بخصم الضرائب المستحقة على عملاتها، وتوريدها للخزينة العامة مباشرة؛

- عقد المعاهدات الدولية، من أجل تسهيل حصول الدول على المعلومات المالية لأفرادها، وتحصيل الضرائب المستحقة عليهم واتخاذ الإجراءات اللازمة وفرض العقوبات وتنفيذها ضد المتهربين منها.

الفرع الخامس: الازدواج الضريبي

يعتبر الازدواج الضريبي من الظواهر الأشد فتكا بالوعاء الضريبي، لذا بات من الضروري أن نحيط بهذه الظاهرة من خلال إعطاء تعريف لها، تقصي أسبابها والسبل لمكافحتها.

أولا- تعريف الازدواج الضريبي

يقصد بمصطلح الازدواج الضريبي بأنه: "فرض ذات الضريبة أكثر من مرة، على نفس الشخص، وبالنسبة لذات الوعاء (المال)، وعن المدة نفسها"[1].

من خلال **التعريف السابق** يمكننا أن نستخلص أهم الشروط المرتبطة بمفهوم الازدواج الضريبي وهي:

- ✓ **وحدة الضريبة المفروضة:** بمعنى يفرض نفس الصنف والنوع من الضريبة لأكثر من مرة على وعاء (مال) معين؛
- ✓ **وحدة الشخص المكلف بالضريبة:** يتحقق هذا الشرط لما يخضع نفس المكلف بالضريبة لأكثر من مرة لدفع ذات الضريبة؛
- ✓ **وحدة الوعاء (المال) الذي تفرض على أساسه الضريبة:** وهو ذلك الدخل الذي يخضع للضريبة أكثر من مرة؛
- ✓ **وحدة المدة الزمنية التي تفرض بضمنها الضريبة:** شريطة تحقق الازدواج الضريبي وجب فرض ضريبة لأكثر من مرة على ذات الوعاء (المال) في خضم نفس المدة الزمنية.

[1] Larisa Aslanbekovna AGUZAROVA and others, **«DOUBLE TAXATION: CONCEPT, CAUSES AND PROCEDURE FOR ELIMINATION»**, Social and Cultural Transformations in the Context of Modern Globalism (International Scientific Conference), The European Proceedings of Social and Behavioural Sciences, European Publisher, 1st Edition, 2020, p 1290.

ثانيا- أسباب ظاهرة الازدواج الضريبي

إن الازدواج الضريبي هو ظاهرة تؤخذ على النظام الضريبي، لأن المكلف عندما يدفع الضريبة أكثر من مرة في نفس الوقت والمناسبة، فإنه يشعر بالظلم على أساس أنه يواجه نظام ضريبي تعسفي، وبالتالي فإن هذه الظاهرة تعد غير مرغوب فيها في الأنظمة المتقدمة[1]. وللتعرف على أسباب هذه الظاهرة ينبغي تناولها حسب نوعية هذا الازدواج كما يلي:

1. **الازدواج الضريبي الدولي:** يتحقق هذا النوع عندما تفرض دولتان أو أكثر نفس الضرائب المفروضة على المادة الخاضعة للضريبة وعلى نفس المكلف بالضريبة، لذا يعزى هذا الوضع لما لا تفرض الدولة ضرائب على الأصول والمعاملات المحلية فحسب، بل يتعدى الوضع إلى الأصول والمعاملات في الدول الأخرى التي يستفيد منها مقيمي دافعي الضرائب، مما يؤدي إلى تداخل المطالبات الضريبية للدول[2].

يتسبب الازدواج الضريبي الدولي في العديد من الأضرار على غرار الإخلال بمبادئ العدالة نتيجة خضوع المكلف بالضريبة لنفس الوعاء الضريبي لأكثر من مرة خلال نفس الفترة على نفس المال، مما يؤدي ذلك إلى الإخلال الواضح والصريح بمبدأ المساواة أمام الضريبة وعدم تحقيقه، الوقع الذي يتسبب في خلو النظام الضريبي من ركن مهم ألا وهو العدالة الضريبية، المتسببة في ظلم الأشخاص المستثمرين؛ إذ يكون العبء الضريبي للمستثمر في أكثر من مكان سواء أكان داخل الدولة أو خارجها[3]. كما أن للازدواج الضريبي الدولي آثار ضارة على تحركات رأس المال الأجنبي والتكنولوجيا والأشخاص وكذا على تبادل السلع والخدمات، الأمر الذي يشكل تهديد كبير على الاقتصاد. لذا تلجا العديد من الدول إلى إبرام اتفاقيات ضريبية دولية الغرض منها إزالة عقبات الازدواج الضريبي، ومنه تعزيز تنمية وتدفق التجارة والاستثمار الدوليين[4]، عن طريق تخصيص الحقوق الضريبية لدولة موقعة واحدة، أو توفير آليات تسمح باستفادة الموقعين (البلدين) من الإيرادات الضريبية محل الاتفاق.

---

[1] نوزاد عبد الرحمن الهيتي ومنجد عبد اللطيف الخشالي، مرجع سبق ذكره، ص 111.

[2] Klaus VOGELT, **«DOUBLE TAX TREATIES AND THEIR INTERPRETION»**, International Tax and Business Lawyer, Vol 4, N° 1, 1986, p 4.

[3] نور حمزة حسين، "**الازدواج الضريبي الدولي وسبل علاجه**"، مجلة العلوم القانونية، جامعة بغداد، بغداد، العراق، المجلد 35، العدد 1، ص 280.

[4] **«MANUAL ON EFFECTIVE MUTUAL AGREEMENT PROCEDURES (MEMAP)»**, OECD, Paris, FRANCE, 2007, p 8.

2. **الازدواج الضريبي الداخلي:** ويحدث هذا النوع من الازدواج بسبب عدم توافق وانسجام التشريعات الضريبية داخل البلد الواحد، فيحصل تعارض يؤدي إلى دفع الضريبة أكثر من مرة وقد يكون هذا التعارض مقصود من قبل المشرع يهدف من ورائه زيادة الحصيلة المالية، وقد يكون غير مقصود سببه قلة الخبرة وعدم تماسك الإطار التشريعي. وفي كل الأحوال، فإن هذا يولد مصدر تذمر للمكلف ويمهد لتعزيز ظاهرة التهرب الضريبي[1].

يتم منع الازدواج الداخلي عن طريق التنسيق بين القواعد التي تتبعها السلطات المالية في فرض الضرائب. كما أنه ينبغي على المشرع في الدولة أن يلجأ إلى وضع قواعد خاصة تمنع تعدد القوانين التي تنظم الضرائب. كذلك فإنه يمكن للدولة أن تحدد الاختصاصات المختلفة لكل من الحكومة المركزية والسلطات المحلية في فرض الضرائب[2].

الفرع السادس: ضعف التشريعات الضريبية

يلاحظ أن معظم التشريعات الضريبية المطبقة خصوصا في البلدان النامية هي نسخة مبتورة عن أغلب التشريعات المطبقة في الدول الرأسمالية والمتقدمة اقتصاديا والتي تكون مكوناتها الاقتصادية والهياكل الاجتماعية مختلفة كليا عن الدول النامية[3]، الوضع الذي يفتح المجال للتطبيق غير الدقيق للقوانين التي تؤثر بالسلب على تطبيق السياسة الضريبية بشكل عام[4]، والتعبئة المثلى للإيرادات الجبائية بشكل خاص. لذا لا بد للدول النامية من أن تضع تشريعات ضريبية تنسجم مع واقعها الاقتصادي والاجتماعي[5].

الفرع السابع: الحوافز الضريبية

تعتبر الحوافز الضريبية إحدى أدوات السياسة المالية للدولة التي تستخدمها لتشجيع الاستثمارات والتأثير عليها وتوجيهها بالشكل الذي يتفق مع السياسة الاقتصادية والاجتماعية للدولة[6].

---

[1] نوزاد عبد الرحمن الهيتي ومنجد عبد اللطيف الخشالي، مرجع سبق ذكره، ص 112.

[2] محمد إبراهيم عبد اللاوي، "**المالية العامة**"، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2018، ص 83.

[3] محمد خصاونة، "**المالية العامة**"، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2014، ص 94.

[4] سعد عطية حمد الموسى وصواش شاهين إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص 2282.

[5] محمد خصاونة، مرجع سبق ذكره، ص 94.

[6] عصام الدين محمد متولي وصلاح علي أحمد، "**أثر الحوافز الضريبية على الاستثمار الأجنبي في مصر والدول العربية**"، الفكر المحاسبي، جامعة عين الشمس، القاهرة، مصر، المجلد 21، العدد 2، 2017، ص ص 527.

يتفاقم تآكل القاعدة الضريبية بسبب هذه الحوافز[1] كونها تشمل تخفيض معدلات الضريبة على دخل الشركات وتقديم إعفاءات خصوصا للمشاريع الاستثمارية الصغيرة[2]؛ وهي تأخذ العديد من الأشكال التي نذكر منها ما يلي:[3]

- **الإعفاء الضريبي:** يعرف على أنه إجراء بموجبه تتنازل الدولة عن حقها في تحصيل مبلغ الضريبة الواجب السداد لصالح أشخاص طبيعيين أو معنويين، بهدف تشجيع الاستثمار المحلي وكذا جذب الاستثمار الأجنبي، وتشجيع إقامة استثمارات في مناطق وفي مجالات حيوية لتحقيق التنمية الاقتصادية بها. بيد أنه يعاب على هذا الأسلوب اعتباره وسيلة يستخدمها المستثمر للتهرب الضريبي خاصة في حالة المشروع ذو العمر الإنتاجي قصير الأجل؛
- **التخفيضات الضريبية:** ويعني إخضاع الممول لمعدلات ضريبية أقل من المعدلات السائدة أو تقليص وعاء الضريبة مقابل الالتزام ببعض الشروط، غير أن هذه السياسة مكلفة لخزينة الدولة، كون تخفيض الإيرادات الضريبية في هذه الحالة يصب على الدخل المتولد من رأس المال القائم، عكس سياسة الإعفاء الضريبي التي تتركز على الاستثمار الجديد؛

---

[1] Ben DICKINSON and Nariné NERSESYAN, **«PRINCIPLES TO ENHANCE THE TRANSPARENCY AND GOVERNANCE OF TAX INCENTIVES FOR INVESTMENT IN DEVELOPING COUNTRIES»**, OECD, Paris, FRANCE, 2022, p 2.

[2] Richmell Baaba AMANAMAH, **«TAX COMPLIANCE AMONG SMALL AND MEDIUM SCALE ENTERPRISES IN KUMASI METROPOLIS, GHANA»**, Journal of Economics and Sustainable Development, Vol 7, N° 16, 2016, p 10.

[3] أنظر إلى:

- سماح طلحي وآخرون، "**دور سياسة التحفيز الضريبي في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**"، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف، ميلة، الجزائر، المجلد 4، العدد 2، 2019، ص 331.
- بن شرشال عز الدين، "**التحفيزات الجبائية ودورها كآلية لتفعيل إجراءات دعم وترقية الاستثمار بالجزائر**"، الملتقى الوطني حول: المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجيات التنويع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار المحروقات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، يومي 25 و26 أفريل 2017، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، ص 6.
- عبد الحق بوقفة وآخرون، "**أثر التحفيز الجبائي على تحسين الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر –دراسة ميدانية–**"، المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال، مركز رفاد للدراسات والأبحاث، الأردن، المجلد 4، العدد 2، 2018، ص 212.
- محمد طالبي، "**أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، المجلد 5، العدد 6، 2009، ص 318.
- كمال عبد حامد آل زيارة، "**دور الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر مع إشارة للتطبيقات التشريعية في العراق**"، مجلة رسالة الحقوق، جامعة كربلاء، كربلاء، العراق، 2010، ص 51.
- عصام الدين محمد متولي وصلاح علي أحمد، مرجع سبق ذكره، ص ص 532–533.

- **المعدلات التمييزية:** ويقصد بها تصميم جدول للأسعار الضريبية يحتوي على عدد من المعدلات ترتبط بنتائج محددة لعمليات المشروع، حيث ترتبط هذه المعدلات عكسيا مع حجم المشروع أو مدى مساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية، فتزداد المعدلات تدريجيا كلما انخفضت نتائج عمليات الاستثمار والعكس صحيح؛
- **نظام الاهتلاك:** يؤثر نمط الاهتلاك المستخدم على القرار الاستثماري في القطاع الخاص بشكل كبير، وهذا ما يجعل المشرع الضريبي يستخدمه كحافز يحقق به العديد من الآثار الإيجابية، فنجده يستخدمه كأداة لتشجيع الاستثمار الخاص وتوجيهه في اتجاه الأنشطة الاستثمارية المرغوبة والتي تحقق مزيدا من الفعالية في عملية التنمية الاقتصادية؛
- **إمكانية ترحيل الخسائر إلى السنوات اللاحقة:** وتشكل هذه التقنية وسيلة لامتصاص الآثار الناجمة عن تحقيق خسائر خلال سنة معينة، وهذا بتحميلها على السنوات اللاحقة حتى لا يؤدي ذلك إلى تآكل رأسمال المؤسسة، غير أنها تحفز المستثمر على زيادة درجة المخاطر التي يتحملها، الوقع الذي يشجع بعضهم على الاستثمار في فرص ذات درجة كبيرة من المخاطر أو قد يشجع على الاستثمار على مشروعات جديدة لم تدرس جدواها الاقتصادية، وفي هذا الصدد يكون استغلال الموارد المتاحة على نحو لا يحقق الكفاية الاقتصادية المطلوبة، الأمر الذي يترتب عليه إلحاق الضرر بالاقتصاد القومي.

خاتمة الفصل:

المتصفح لهذا الفصل يستطيع الخروج بكوكبة من النتائج لعل أهمها:

- ✓ يمتد جذور التطور التاريخي للجباية للعصور القديمة أين كانت في صورة هدايا وهبات، ومن ثم تطورت لما يعرف بالإعانة (الاشتراك)، لتأخذ فيما بعد صورة تكاليف (الأمن، الغذاء،...إلخ) ملزمة الدفع على عاتق الأفراد، ومع ظهور مفهوم الدولة الحديثة أصبح للجباية دور فعال في تحقيق مختلف الأهداف الاقتصادية والاجتماعية وحتى المالية؛
- ✓ مفهوم الجباية يرتبط بالقواعد والقوانين والتدابير التي تحكم ممارسات الدولة في التحصيل الضريبي المطبق على الإتاوة والرسم والضريبة؛
- ✓ تنقسم الجباية في الجزائر إلى نوعين متمايزين وهما الجباية العادية والتي تطبق عن طريق التحصيل المباشر (الضرائب المباشرة، حقوق التسجيل)، والتحصيل غير المباشر (الرسوم على رقم الأعمال، الضرائب غير المباشرة، الإيرادات الجمركية، حقوق الطابع)؛ والجباية البترولية التي تشمل الأنشطة المتعلقة بالمحروقات؛
- ✓ التنظيم التقني للجباية أساسه تحديد العناصر التقنية التي يعتمد عليها الهيكل الضريبي وتنظيمها والتنسيق فيما بينها. لذا فدراسة التنظيم التقني للجباية يتطلب ضرورة المرور بأربعة مراحل أساسية: من تحديد العناصر الخاضعة للضريبة والتي في مجملها تشكل الوعاء الضريبي، وبعدها تقدير هذه العناصر، ثم ربط الضريبة، لتأتي المرحلة الأخيرة المتمثلة في التحصيل؛
- ✓ تعاني الجباية من معوقات عديدة التي أحالت بينها وبين التعبئة المثلى لإيرادات الدولة، من بين هذه المعوقات نذكر: القطاع غير الرسمي (الأنشطة السرية)، الغش والتهرب الضريبين، الازدواج الضريبي، الحوافز الضريبية... إلخ.

الفصل الثاني:

الإطار النظري والمفاهيمي لاستدامة الديون العامة وتوزيع الدخل وتأثرهما بالجباية

تمهيد:

تعزى الأهمية التي يكتسيها موضوعي استدامة الديون العامة وعدالة توزيع الدخل إلى اعتبار الأولى ترمي إلى السعي للوفاء بالالتزامات الحالية والمستقبلية دون الإخلال بقيود الموازنة العامة، في المقابل يهدف التوزيع العادل للدخل إلى تحقيق الإنصاف وكسر التفاوت الموجود بين طبقات المجتمع.

لا يمكن تبني مبدأ استدامة الديون العامة ولا فكرة التوزيع العادل للدخل بمنأى عن تدخل الدولة، فنجد أن السياسات الاقتصادية ونخص بالذكر السياسة المالية وبواسطة أدواتها التي نذكر منها الضرائب وجبايتها تساهم بطريقة أو بأخرى في تحقيق استدامة للديون ومجتمع أكثر عدالة، ولغرض الفهم الجيد والصحيح لهذه المساهمة، سنقسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث رئيسية، وهي:

سنتناول في **المبحث الأول** مفاهيم حول الدين العام من خلال تقسيمه إلى ثلاثة مطالب، فالأول سوف نتطرق فيه إلى ماهية الدين العام (تعريف الدين العام، أنواعه، أسبابه والمخاطر التي تنجم عن ارتفاعه)، أما الثاني سنعرض فيه ماهية استدامة الدين العام (سرد التحليل التاريخي لاستدامة الديون العامة، التحدث عن مفهوم استدامة الديون العامة، مؤشراتها، قواعد المالية العامة التي تستهدف الدين العام)، وأخيرا المطلب الثالث الذي سنتطرق فيه إلى متطلبات ترسيخ استدامة الديون العامة.

بخصوص **المبحث الثاني** الذي سنستعرض فيه مفاهيم حول توزيع الدخل الذي نستهله بالمطلب الأول أين يشمل ماهية توزيع الدخل (مفهوم الدخل، مفهوم وطرق وكذا أهمية توزيع الدخل)، أما بالنسبة للمطلب الثاني سوف نعالج فيه فكرة التفاوت في توزيع الدخل من خلال تعريف التفاوت، أسبابه ومؤشرات قياسه، ليأتي المطلب الثالث ونناقش نظرية التوزيع في الفكر الاقتصادي.

بيد أنه سنخصص **المبحث الثالث** في التنقيب حول آثار الجباية بشقيها الاقتصادي والاجتماعي.

المبحث الأول: مفاهيم حول استدامة الدين العام

تُمَّكن الديون العامة البلدان النامية وحتى المتقدمة من تجاوز عجز ميزانيتها وممكن أن تتعدى إلى تمويل برامج ومشاريع إنمائية مهمة، ولكن إذا لم تكن هناك إيرادات مستقبلية كافية لتغطية أقساط الدين وفوائده ينتج في أسوأ الأحوال تعثر وإعسار عن السداد، ومن هذا المنطلق بدأ البحث في السبيل أو بالأحرى الطريقة التي تساعد الحكومات في الوفاء بالالتزامات المالية الحالية والمستقبلية تحت مسمى استدامة الديون العامة، لهذا ارتأينا أن يقسم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب: الأول سوف نخوض فيه في ماهية الدين العام، أما الثاني نعرج من خلاله إلى ماهية الاستدامة المالية، في حين الثالث نمضي وفقه في المتطلبات التي تساهم في استدامة الديون العامة.

المطلب الأول: ماهية الدين العام

يعد الدين العام من أهم المواضيع التي تفتح النقاش على مصرعيه في مجال الاقتصادي، لذا هذا المطلب سوف نستعرض فيه ماهية الدين العام من خلال إعطاء تعريف له، أنواعه وأسباب اللجوء إليه مع الإشارة إلى مخاطر ارتفاعه.

الفرع الأول: تعريف الدين العام

- يقصد **بالدين العام** على أنه جميع مصادر الاقتراض الحكومي المحلية، الخارجية العامة والخاصة، الدولية والإقليمية وغيرها، التي تلجأ إليها الدولة لتأمين الموارد المالية الضرورية عندما لا تغطي إيرادات الدولة كافة متطلبات الإنفاق[1].
- يعرف **الدين العام** بأنه مبلغ من النقود تستدينه الدولة أو إحدى هيئاتها العامة من الغير مقابل تعهدها برد أصل الدين والفوائد المترتبة عليه وفق الشروط المتفق عليها في عقد القرض[2].
- **الدين العام** هو التزام على عاتق وحدة حكومية لتسديد مدفوعات مالية بمبالغ محددة لحاملي أدوات الدين*[3].

---

[1] مصطفى الفار، مرجع سبق ذكره، ص 62.

[2] رمضان صديق، "**الوجيز في المالية العامة والتشريع الضريبي**"، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2006، ص 173.

* **أدوات الدين:** يتم تعريف أدوات الدين على أنها مطالبة مالية تتطلب دفع (دفعات) الفائدة و/أو أصل الدين من قبل المدين للدائن في تاريخ أو تواريخ في المستقبل. تتمثل أدوات الدين في: حقوق السحب الخاصة، سندات الدين، قروض التأمين والمعاشات التقاعدية وأنظمة الضمان الموحدة، وحسابات الدفع الأخرى.

[3] James M. BUCHANAN and Richard E. WAGNER, **« PUBLIC DEBT IN DEMOCRATIC SOCIETY»**, American Enterprise Institute for public Policy Research, Washington, UNITED STATES OF AMERICA, 1967, p 3.

- يشار إلى **الدين العام** بأنه اقتراض القطاع العام لتغطية الاحتياجات التمويلية في حالة نقص الإيرادات العامة عن الإنفاق العام أو ما يطلق عليه بعجز الموازنة العامة. ويتم ذلك من خلال الاقتراض المباشر عن طريق طرح السندات وأذونات الخزانة. والواقع أن الدين العام من الأساليب الحديثة لتمويل القطاع العام[1].
- **الدين العام** هو مبلغ من المال تحصل عليه الدولة من الأفراد الطبيعيين أو المعنويين في داخل الدولة أو خارجها وفي مقابل ذلك تتعهد الدولة بسداد أصل القرض بالإضافة إلى مبلغ إضافي يتم الاتفاق عليه في عقد الدين ويسمى هذا المبلغ بفائدة الدين[2].

وبالتالي يمكن **تعريف الدين العام** على أنه تلك الأموال التي تقترضها الحكومة من الأفراد والمؤسسات لمواجهة العجز الذي تواجهه ميزانية الدولة. تتخذ الديون شكل سندات أو أذونات الخزانة أين يتم التعهد من خلالها بدفع أصل الدين والفوائد المترتبة عليه في المواعيد المتفق عليها مسبقا.

الفرع الثاني: أنواع الدين العام

تصنف الديون العامة إلى عدة أنواع وهي:

أولا- حسب معيار الإقليم

تُبوب الديون العامة حسب معيار الإقليم إلى:

1. **دين داخلي (محلي):** وهو المبالغ التي تحصل عليها الدولة من الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين المقيمين في إقليميها بغض النظر عن جنسياتهم سواء كانوا مواطنين أو أجانب. ويعرف هذا النوع من الديون في علم المالية العامة بالقروض العامة المحلية[3].

- **دين خارجي:** عبارة عن الالتزامات المالية التي تتطلب دفع قيمة الدين و/أو الفائدة من قبل المقيمين في فترة زمنية مستقبلية والتي تكون مستحقة لغير المقيمين في الاقتصاد[4]. بمعنى تلجأ الدولة من خلال هذا النوع من الديون إلى الاقتراض من الدول الأخرى، أو من الهيئات الدولية، مثل البنك الدولي للإنشاء والتعمير **(IBRD)**، صندوق النقد الدولي **(IMF)** والهيئة الدولية للتنمية **(IAD)**، وذلك

[1] حسين العمر، مرجع سبق ذكره، ص 80.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 235.

[3] أشرف محمد دوابه، "**أزمة الدين العام المصري –رؤية تحليلية–**"، مجلة المعهد المصري، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، إسطنبول، تركيا، المجلد 1، العدد 4، 2016، ص 4.

[4] **«EXTERNAL DEBT STATISTICS -GUIDE FOR COMPILERS AND USERS-»**, International Monetary Fund, Washington, UNITED STATES OF AMERICA, 2014, p 5.

لمعالجة العجز في ميزان المدفوعات ولا سيما في الحروب والأزمات الاقتصادية[1]؛ وفي هذا السياق نميز بين عنصرين من مكونات الدين الخارجي:[2]

- ✓ **إجمالي الدين الخارجي:** هو الدين المقترض من الخارج، أين يكون طرفه الدائن الدولة؛
- ✓ **صافي الدين الخارجي:** وهو الفرق بين الدين المتعاقد عليه من طرف الدولة في الخارج وما تقرضه للخارج.

عادة ما تتجه الدولة إلى الديون الخارجية للأسباب التالية:[3]

- توفير العملات الأجنبية لتغطية العجز المالي للحكومة بتكلفة أقل أو من أجل حماية ودعم العملة المحلية من التدهور؛
- الاقتراض من أجل تسديد فاتورة الغذاء المستورد خصوصا في الدول النامية التي تعاني من انخفاض الإنتاج الغذائي؛
- يمكن أن يعزز من النمو الاقتصادي في حالة أن رأس المال الإضافي الذي تموله القروض الجديدة يؤدي إلى زيادة الإنتاج، مما يزيد من قدرة الحكومة على مواجهة التزاماتها في خدمة الديون المستحقة عليها.

ويعد التصنيف حسب معيار الإقليم أكثر فائدة وأهمية للبلدان التي تتمتع بتدفقات حرة في رؤوس الأموال إذ أنها تفترض بأن المستثمرين من غير المقيمين يتعاملون بطريقة تختلف أيما اختلاف عن المستثمرين المقيمين. ونتيجة لذلك، فإن السندات المالية المقومة بالعملات المحلية والتي يحتفظ بها غير المقيمين ستعتبر دينا خارجيا، بينما تعتبر الأوراق المالية المقومة بالعملات الأجنبية التي يحتفظ بها المقيمون دينا داخليا[4].

---

[1] عباس محمد نصر الله، "**المالية العامة والموازنة العامة**"، مكتبة زين الحقوقية والأدبية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2015، ص 26.

[2] Marie PASCALE KRA, **«LE LIEN ENTRE LA DETTE PUBLIQUE ET LA CROISSANCE ÉCONOMIQUE: COMPARAISON ENTRE LE QUÉBEC, L'ONTARIO ET LE CANADA»**, Magister en Sciences de Gestion, Ecole De Gestion, Université du Québec à Trois-Rivières, Québec, CANADA, 2020, p 16.

[3] أنظر إلى:

- أدهم البرماوي، "**أثر الدين العام المحلي والخارجي على النمو الاقتصادي باستخدام نموذج انحدار العتبة**"، مجلة البحوث المالية والتجارية، جامعة بورسعيد، بورسعيد، مصر، المجلد 22، العدد 2، 2021، ص 248.
- أياد حماد عبد، "**أزمة المديونية الخارجية للبلدان النامية أسبابها وسبل مجابهتها**"، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الأنبار، الرمادي، العراق، المجلد 1، العدد 2، 2008، ص9.

[4] "**الرقابة على إدارة الدين العامة –دليل الأجهزة العليا للرقابة–**"، الإنتوساي، فيينا، النمسا، 2018، ص 8.

ثانيا- حسب معيار مدة الدين

تُفرز الديون حسب مدة الدين إلى ما يلي:

1. **الديون القصيرة الأجل:** هو الدين المستحق دفعه عند الطلب أو عند تاريخ الاستحقاق الذي تتراوح مدته بين الشهر والسنة[1]؛ تلجأ إليه الدولة لمعالجة الاختلاف الزمني بين النفقات وتحصيل الإيرادات. وتعرف هذه الديون بأذونات الخزينة[2].
2. **الديون المتوسطة الأجل:** وهي الديون التي يتم سدادها في مدة أكبر من سنة وأقل من خمسة سنوات[3].
3. **الديون طويلة الأجل:** هي التي يكون موافقا عليها لمدة تزيد على سبع سنوات الهدف منها تمويل الاستثمارات الكبيرة والبناء التحتي (الأسس): إنشاء وتطوير المشروعات، بناء العقارات للاستعمال الصناعي أو السكن، تجهيزات مشتركة، ...إلخ[4].

ثالثا- حسب معيار الحرية

تفرز الديون وفقا لمعيار الحرية إلى الديون الاختيارية والديون الإجبارية.

1. **ديون اختيارية:** تقول القاعدة العامة أن الدين يكون اختياريا، لما يكون للأفراد حرية الاكتتاب في الدين من عدمه، وفقا لظروفهم المالية والاقتصادية، وبالمقارنة بين الفائدة التي يحصلون عليها من سندات الديون، وتلك التي يحصلون عليها من فرص الاستثمارات الأخرى. ومن ثم فإنهم يقررون الاكتتاب من عدمه في ضوء مصلحتهم الخاصة في المقام الأول. فالدولة، في هذا الصدد، لا تستخدم سلطتها السيادية في عقد الدين[5].

---

[1] أعاد حمود القيسي، مرجع سبق ذكره، ص 75.

[2] سعيد علي محمد العبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 165.

[3] السيد أحمد الصادق إسماعيل، "**أثر المديونية الخارجية على التنمية الاقتصادية في مصر خلال الفترة (1990-2018)**"، مجلة البحوث المالية والتجارية، جامعة بورسعيد، بورسعيد، مصر، المجلد 22، العدد 2، 2021، ص55.

[4] برنارد برنييه وإفاس سيمون، ترجمة: عبد الأمير إبراهيم شمس الدين، "**أصول الاقتصاد الكلي**"، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1989، ص 248.

[5] محمد عباس محرزي، "**اقتصاديات المالية العامة (النفقات العامة- الإيرادات العامة- الميزانية العامة للدولة)**"، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، الطبعة السادسة، 2015، ص ص 292-293.

2. **ديون اجبارية:** فهو استثناء من الأصل، لأن الدولة تحصل عليها رغما عن إرادة المقرضين الذين يلزمون بتقديم مبلغ الدين على أن تتعهد الدولة برده إليهم مع فوائده[1]. وهناك العديد من الأسباب التي تدفع الدولة إلى عقد الدين الإجباري:[2]

- حالة ضعف ثقة الأفراد بالدولة، بحيث لو كان الاكتتاب بالدين اختياريا لما أقدموا عليه بسبب ضعف ثقتهم بالحالة الاقتصادية للدولة وقدراتها على رده مع فوائده؛
- الوضع الذي يسود فيه التضخم وما يرافقه من آثار تؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار، وتدهور قيمة النقود. حيث ترى الدولة ضرورة دفع الأفراد على اقراضها لتمتص جزءا من كمية النقود المتداولة للحد من آثار التضخم السائد.

رابعا- حسب معيار الفترة الزمنية للدين

تقسم الديون حسب معيار الفترة الزمنية للدين كما يلي:

1. **القروض المؤبدة (المستديمة):** بموجب هذا النوع من الدين لا تحدد الدولة تاريخا معينا لردها وإنما تلتزم بدفع الفائدة عنها ما دامت قائمة[3]؛ إلا أن الديون المؤبدة تنطوي على خطورة بالنظر إلى أنها لا تلزم الدولة بالسداد في وقت محدد، مما قد يغري الحكومات المتعاقبة على عدم تسديدها، وبالتالي تتراكم الديون على الدولة، وتزداد أعباؤها، وقد يؤدي ذلك إلى تدهور أحوالها المالية[4].
2. **القروض المؤقتة:** هي القروض التي تحدد الدولة لها أجلا مقدما للوفاء بها وقت يكون لهذا الأجل تاريخ معين أو يكون له فترة ممتدة بين تاريخين ويعيبها أنها تفرض على الدولة الوفاء بها في المدة المنصوص عليها سواء أكانت الدولة في ظروف مالية حسنة أم في ظروف مالية سيئة ومع ذلك فإنها تمتاز بأنها تؤدي إلى تقليل مديونية الدولة مما يزيد من قدرتها على الاقتراض في المستقبل[5].

---

[1] حيدر وهاب عبود، "**دراسة في الطبيعة القانونية للقروض العامة**"، مجلة كلية القانون، جامعة النهرين، بغداد، العراق، المجلد 14، العدد 1A، 2012.

[2] طاهر الجنابي، "**علم المالية العامة والتشريع المالي**"، المكتبة القانونية، بغداد، العراق، 1970، ص 73.

[3] عباس محمد نصر الله، مرجع سبق ذكره، ص 26.

[4] طاهر الجنابي، مرجع سبق ذكره، ص 74.

[5] نبراس محمد عباس، "**أثر الدين العام على تطور النشاط الاقتصادي في العراق**"، مجلة العلوم الإسلامية، جامعة العراق، بغداد، العراق، المجلد 2، العدد 28، ص 87.

الفرع الثالث: أسباب اللجوء إلى الديون العامة ومخاطر ارتفاعها

نتناول في هذا الفرع أسباب اللجوء إلى الديون العامة مع تعداد مخاطر ارتفاعها.

أولا- أسباب اللجوء إلى الدين العام

تعزى أسباب اللجوء إلى الدين العام إلى ما يلي:[1]

- توفير الأموال اللازمة للدولة في بعض الظروف الطارئة؛
- تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية؛
- زيادة معدلات النمو الاقتصادي من خلال استخدام وسائل حديثة في الإنتاج، وتطوير وتحديث وسائل وأدوات الإنتاج القائمة؛
- تحقيق الاستقرار الاقتصادي، من خلال إقامة المشاريع التي توفر فرص عمل وتزيد من الإنتاج والاستهلاك والدخول.

ثانيا- مخاطر ارتفاع الديون العامة

هناك العديد من المخاطر المرتبطة بارتفاع مستوى الديون العامة على المدى الطويل، نذكر منها:[2]

- انخفاض هامش الميزانية لتمويل السياسات الاقتصادية، مع تخصيص جزء كبير من النفقات لخدمة الديون؛
- قد تجد الدولة نفسها في حالة إعسار، أي عدم القدرة على تحمل سداد الديون دون اللجوء إلى تعديلات كبيرة في الميزانية؛
- خطر تحقيق تأثير "**كرة الثلج**": التوريد الذاتي للديون، والزيادة في العجز ليتم تمويلها من جديد من خلال المديونية؛
- يزيد من الحاجة إلى الضرائب المستقبلية، مما يؤدي إلى عدم كفاءة قرارات الاستثمار والإنفاق، التي بدورها تقلل من الموارد المتاحة للاستثمار لتوسيع القدرة الإنتاجية وتقويض مستويات المعيشة للأجيال القادمة؛

[1] طارق الحاج، مرجع سبق ذكره، ص 105.

[2] أنظر إلى:

- Marc R. ClAUDE, **«LES POLITIQUES D'AUSTERITE ET LA DETTE PUBLIQUE»**, American Enterprise Institute for public Policy Research, Washington, UNITED STATES OF AMERICA, 1967, p 3.
- Dimitri ZENGHELIS and others, **«PUBLIC DEBT, PUBLIC WEALTH AND ECONOMIC DYNAMICS»**, Bennett Institute Working Paper, Bennett Institute for Public Policy, Univercity of Cambridge, Cambridge, UNITED KINGDOM, 2020, p 7.

- يتسبب ارتفاع الديون العامة من مخاطر التخلف عن سداد الديون والإعسار. وهنا تلعب التوقعات دورًا رئيسيًا. أين يتخوف المقرضون من أن الحكومة قد تكون غير قادرة على سداد ديون القطاع العام بالكامل أو قد تسمح بارتفاع التضخم، بالإضافة إلى ذلك ترتفع علاوة مخاطر التخلف عن السداد ومع ارتفاع معدلات التضخم تتزايد أسعار السندات الحكومية بشكل كبير، مما يؤدي إلى تفاقم شديد في شروط الائتمان وزيادة تكلفة الاستثمار العام؛
- يُنظر إلى الدين العام على أنه معيب أخلاقيًا كونه يعكس الجهود المبذولة لدعم الاستهلاك الحالي على حساب الأجيال القادمة.

المطلب الثاني: ماهية استدامة الدين العام

سوف يعرج هذا المطلب إلى ماهية استدامة الديون العامة من خلال التحليل التاريخي لاستدامة الديون العامة كأول خطوة لتليها تعريف الدين العام المستدام، مؤشراته وقواعد المالية العامة التي تستهدفه.

الفرع الأول: التحليل التاريخي لاستدامة الديون العامة

كانت الحكومات في العصور القديمة والوسطى تطلب التمويل، كما تفعل الدول الحديثة، لكنها لم تقترضه "علنًا" من الجمهور بل كانت تقتصر على قروض عينية (سلع) بدلاً من النقود، لفترة أقصر بدلاً من فترات أطول، وللحرب أو لأغراض خاصة، لذا لم تكن هناك أدوات الديون الموجودة في الوقت الحاضر (الأوراق المالية المتداولة في الأسواق الثانوية مع عرض الأسعار وعوائد المبادلات العامة). بيد أنه ظهرت أسس الاقتراض بهذه الأدوات في القرن السابع عشر، عندما ترسخت سيادة القانون، وحرمة العقد، والرقابة البرلمانية على السلطة المالكة، بعد ثروة بريطانيا العظمى سنة 1688[1].

بالعودة إلى المؤلفين الكلاسيكيين مثل هيوم، سميث وريكاردو الذين تطرقوا إلى الدين العام بشكل سطحي بالإشارة إلى آثاره العامة على الاقتصاد. ركزوا في تحليلهم الأولي على المقارنة بين الضرائب والدين العام وكيفية تمويل عجز الإنفاق العام[2] (الضرائب تقلل بشكل أساسي من النفقات العامة وبشكل محدود من الادخار في حين اللجوء إلى الدين العام لتغطية نفقات الحكومة يتعدى بشكل رئيسي على المدخرات، وبالتالي ينخفض حجم الاستثمار ليتعدى ذلك إلى إعاقة نمو وتطور البلد[3]). بخصوص حيادية الدين الحكومي (أي الفرضية

[1] Richard M. SALMAN, **«THE POLITICAL ECONOMY OF PUBLIC DEBT THREE CENTURIES OF THEORY AND EVIDENCE NEW THINKING IN POLITICAL ECONOMY SERIES»**, Edward Elgar Publishing Limited, Boston, UNITED STATES OF AMERICA, 2017, p 12.

[2] Reinhard NECK and Jan-Egbert STURM, **«SUSTAINABILITY OF PUBLIC DEBT»**, The MIT Press, London, ENGLAND, 2008, p 2.

[3] Lefteris TSOULFIDIS, **«CLASSICAL ECONOMISTS AND PUBLIC DEBT»**, International Review of Economics, Vol 54, N° 1, 2007, p 4.

القائلة بأن العجز والتمويل الضريبي للميزانيات الحكومية متكافئان فيما يتعلق بتراكم رأس المال بمعنى التخفيض الضريبي الممول بالديون يجب أن يقابله زيادة في الضرائب المستقبلية، وترك القيمة الحالية للضرائب المستقبلية دون تغيير، وبالتالي الإنفاق الاستهلاكي لن يتغير) وآثاره على الأجيال القادمة ناقشها ريكاردو وفقا لتوزيع عبء الدين (اعتبر الدين الحكومي ضريبة مؤجلة يتحمل أعباءها الأجيال القادمة لذلك يجب أن تستفيد تلك الأجيال من منافع هذه القروض). كما أشار (لكنه لم يؤمن) لإمكانية حيادية الدين العام، والتي سُميت فيما بعد "بنظرية التكافؤ الريكاردي" (استمدت هذه النظرية تحليلها بواسطة *Robert Joseph Barro (1974))[1].

بعد أن تفشت أزمة الكساد الكبير في الثلاثينيات من القرن الماضي، مع عدم قدرة النظرية الاقتصادية الكلاسيكية على حل مشكل الانهيار الاقتصادي الحاد في جميع أنحاء العالم[2] بات من الضروري البحث عن السبل التي تسعى إلى تحقيق الحد الأدنى من مستويات المعيشة، وخلق فرص العمل، وتعزيز البنية التحتية والنمو الاقتصادي، مما تسبب في زيادة النفقات التي تجاوزت الإيرادات الحكومية[3]. وفي خضم هذا الوضع ظهرت الأفكار الكينزية التي جاءت بسياسة نفقات القروض[4]، تثير هذه السياسة فكرة أن الدين العام يؤثر بشكل إيجابي على الطلب الكلي في الاقتصاد وبالتالي سيرتفع التشغيل ويزداد الدخل القومي، أين تتدخل الدولة وترفع من الإنفاق عن طريق الضرائب التي تحصل عليها، وبالتالي ينشأ عجز عمدي في ميزانية الدولة، أين يعالج هذا الأخير عن طريق معالجة نقص الطلب الفعال بالاقتراض[5].

في بداية السبعينات أدت الأزمة المالية إلى انهيار العلاقة العكسية بين التضخم والبطالة (منحنى فيلبس)، والتي نادى بها الكينزيون، وبذلك تراجعت الأفكار الكينزية أمام هذه التحديات فاسحة المجال لظهور أفكار جديدة أطلق عليها المدرسة النقدية أو ما تعرف بمدرسة شيكاغو[6]. وتقوم هذه المدرسة بتحجيم دور الدولة في النشاط الاقتصادي وترى أن السبب الرئيسي لعجز الموازنة العامة هو تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي

* **Robert Joseph Barro**: المولود في 28 سبتمبر 1944 بنيويورك الواقعة بالولايات المتحدة الأمريكية، هو عالم في الاقتصاد الكلي، وأستاذ الاقتصاد بجامعة هارفارد وعضو مؤسس للاقتصاد الكلي الكلاسيكي الجديد، عمل على ما يسمى بالتكافؤ الريكاردي، ومحددات النمو الاقتصادي.

[1] Reinhard NECK and Jan-Egbert STURM, op.cit, p 2.

[2] Sarwat JAHAN and others, **«WHAT IS KEYNESIAN ECONOMICS?»**, Finance & Development, Vol 52, N° 3, 2014, p 53.

[3] Curtaşu ANCA RUXANDA, **«HOW TO ASSESS PUBLIC DEBT SUSTAINABILITY: EMPIRICAL EVIDENCE FOR AVANCED EUROPEAN COUNTRIES»**, Romanian Journal of Fiscal Policy, Vol 2, N° 2, 2011, pp 21-22.

[4] Richard MICHAL SALSMAN, **«THE POLITICAL ECONOMY OF PUBLIC CREDIT»**, PhD in Philosophy, Department of Political Science, the Graduate School, Duke University, North Carolina, UNITED STATES OF AMERICA, 2012, p 174.

[5] منال جابر مرسي محمد، **"أثر الدين الخارجي على النمو الاقتصادي في مصر دراسة قياسية"**، مجلة السياسة والاقتصاد، جامعة بني سويف، القاهرة، مصر، المجلد 9، العدد 8، 2020، ص ص 81-82.

[6] Radi AL-ADAYLEH and others, **«THE STRUCTURE OF PUBLIC DEBT IN JORDAN AND ITS IMPACT ON ECONOMIC GROWTH (1980-2012)»**, Administrative Sciences Studies Journal, Oman, JOURDAN, Vol 42, N° 2, 2014, p 7.

والذي تسبب في أزمة كساد وتدهور في النمو الاقتصادي مصحوبا بالتضخم، وعليه هذه المدرسة تعارض تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق الاقتراض[1]، مع جعل دور الدولة في هذه الحالة يقتصر على تبني سياسة صارمة يكون هدفها الرئيسي التخفيض التدريجي لنسبة العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي، من خلال تطبيق إجراءات تخفيض الإنفاق العام الجاري، خاصة في شقه الاجتماعي لأنه في رأيهم يعيق معدلات النمو ويخفض من الاستثمارات العامة[2].

مع مشارف نهاية سنوات السبعينات انصب التفكير نحو استدامة الدين العام كون العديد من الحكومات لاقت صعوبات مالية تتعلق بخفض الضرائب أو زيادة الإنفاق العام[3]. تم استقاء فكر الدين العام المستدام من مناقشة الموارد المستدامة المستخدمة في الاقتصاد البيئي. هناك عدة خصائص للدين العام تم اقتراحها ولها أوجه تشابه مفاهيمية ومنهجية مع التحليل في اقتصاديات الموارد. أين تم ربط مفهوم الدين العام مع الموارد المتجددة، فمثلا مناطق الصيد، يمكن أن تستخدم حتى عتبة معينة. بعد هذه النقطة، تتضرر قدرة المورد، ليتحول إلى مورد غير متجدد، بنفس الطريقة تقريبا، في حالة الدين العام أو خدمته لا يلزم أن يكون مشكلة بالنسبة للاقتصاد إذا كان منخفضًا بدرجة كافية، ولكن يمكن أن يؤدي إلى مخاطر مستقبلية في حالة الإفراط في استخدامه[4]. رافق التحليل السابق ظهور مناهج لاشتقاق حدود الدين وتقييم الاستدامة من أشهرها:[5]

- **نسبة الدين المستقر (The steady-state debt ratio):** التي تطرق إليها **Blanchard وآخرون** (1990)، أي نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي التي يميل الاقتصاد إلى بلوغها على المدى الطويل (مما يعني بقاء الديون في حالة مستقرة). بمعنى آخر، نسبة الدين العام التي لا تتجاوزها الحكومة لمواجهة قيود الميزانية الزمنية، أي تقريب متوسط كل من الأرصدة الأولية المتوقعة وأسعار الفائدة المستقبلية من النمو المستقبلي للفترة طويلة المدى؛

[1] منال جابر مرسي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 82.

[2] منال خيري وعلى منصور عطية، "**الاستدامة المالية (مفهوم- نظرية- سياسة)**"، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ألمانيا، 2021، ص ص 14-15.

[3] ثامر علي النويران، "**تحليل استدامة الدين العام في الأردن للفترة من 2000-2020**"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، المجلد 17، العدد 26، 2021، ص ص 185.

[4] Reinhard NECK and Jan-Egbert STURM, op.cit, pp 3-4.

[5] أنظر إلى:

- Othman BOUBDALLAH and others, **«DEBT SUSTAINABILITY ANALYSIS FOR EURO AREA SOVEREIGNS: A METHODOLOGICAL FRAMEWORK»**, Occasional Paper Series N° 185, European Central Bank, Frankfurt, GERMANY, 2017, p 10.
- Curtaşu ANCA RUXANDA, op.cit, p 29.

- **حد الدين الطبيعي (The natural debt limit):** الذي قدمه **Mendoza** و**Oviedo** (2004) للاقتصادات الناشئة هو الحد الأقصى لنسبة الدين الذي تكون فيه الحكومة قادرة على خدمته على وجه اليقين، حتى في السيناريو الأسوأ لموقفها المالي. يقدم المؤلفون جانب السيولة في نموذج الاستدامة على المدى الطويل، في محاولة تفسير المخاوف الافتراضية للأسواق المالية في حالات التقلب الاقتصادي الكلي المرتفع أو الإرهاق المالي بعد برامج التكيف التي خضعت لها؛
- **الحيز المالي(The fiscal space):** الذي اقترحه **Ghosh** و**آخرون** (2013) أو **الحد المالي** الذي اقترحه **Bi** و**Leeper** (2013). الهدف المشترك لهذه الأساليب هو تحديد "**حد الدين**" الذي يجعل موضع الملاءة المالية في خطر أو لإعطاء وجهة نظر احتمالية حول حدود الديون، اعتمادًا على حالة الاقتصاد؛
- **وظيفة رد الفعل المالي ((Fiscal Reaction Function (FRF):** هي مفهوم القدرة على تحمل الديون على أساس أعمال **Barro** (1986) و**Bohn** (1998)، ويظهر أن الشرط الكافي للاستدامة هو رد فعل الحكومة بشكل منهجي لزيادة الدين الحكومي عن طريق تعديل الرصيد الأولي (تخفيض العجز أو زيادة الفائض بعد خصم مدفوعات الفائدة). في التحليلات التجريبية، هذا الشرط عادة ما يتم اختباره من خلال تراجع الرصيد الأولي للديون المبطئة. تعتمد وظيفة رد الفعل المالي على قيود ميزانية الحكومة (سوف يتم التفصيل في هذا النهج في طيات المبحث الثاني من الفصل الرابع).

الفرع الثاني: تعريف استدامة الدين العام

- يعود مصطلح **الاستدامة (Sustainability)** في الأصل إلى علم **الإيكولوجي (Ecology)** وقد تم استخدامه للتعبير عن تشكيل وتطور النظم الديناميكية كونها عرضة للتغيرات الهيكلية بسبب ديناميكيتها والتي تؤدي إلى حدوث تغير في عناصرها وخصائصها وعلاقات هذه العناصر فيما بينها[1].
- تعني **استدامة الدين العام** وجوب خدمة الدين العام المتراكم في أي وقت؛ هذا يتطلب من الحكومات أن تكون قادرة على الوفاء بالسيولة* (القدرة على خدمة جميع الالتزامات قصيرة الأجل في المستقبل)[2].

[1] كاظم سعد عبد الرضا الأعرجي وياسين نادب علي خليل السلطاني، "**تحليل واقع الاستدامة المالية في العراق للمدة (2004–2019)**"، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، جامعة بابل، بابل، العراق، المجلد 13، العدد 1، 2021، ص 35.

* **السيولة:** مفهوم قصير المدى يشير إلى قدرة الحكومة على الحفاظ والوصول إلي الأسواق المالية (عندما لا يكون لديها نقود كافية أو أصول سائلة أخرى)، مما يضمن لها القدرة على خدمة جميع الالتزامات القادمة على المدى القصير.

[2] Teică Ramona ANDREEA, **«ANALYSIS OF THE PUBLIC DEBT SUSTAINABILITY IN THE ECONOMIC AND MONETARY»**, Procedia Economics and Finance, Vol 3, 2012, p 1082.

- يقصد **بالدين العام المستدام** على أنه نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي التي تتقارب في النهاية إلى مستواها الأول[1]؛ بمعنى الارتفاع في معدلات الدين العام يجب أن يكون مصحوبا بالارتفاع في معدلات الناتج المحلي الإجمالي، لذا بات من الضروري على عاتق الدولة الاستثمار في المبالغ المقترضة في القطاعات الأكثر إنتاجية والتي بدورها تؤثر على الناتج المحلي الإجمالي[2].
- يعد **الدين العام مستداما** إذا تحققت قيود الميزانية الحكومية دون تعطيل لعمل السياسة النقدية والمالية، أي عدم حدوث تغيرات هيكلية في الإيرادات والنفقات وكذلك سعر الصرف ومتغيرات السياسة النقدية، ويعني ذلك أيضا أن قيمة عجز الموازنة الأولي يساوي الفرق بين عجز الموازنة ومدفوعات الفائدة على رصيد الدين في المدة السابقة[3].
- يعرف صندوق النقد **الدولي استدامة الديون العامة** على أنها "تلك الديون التي تستوفي شروط الملاءة دون إجراء تصحيح كبير. تتحقق ملاءة الديون عندما تكون الفوائض الأولية المستقبلية كبيرة بما يكفي لسداد أصل الدين والفائدة (بشكل مكافئ، إن الدين الحالي لا يتجاوز القيمة المخصومة الحالية للإيرادات المستقبلية الصافية النفقات من دون فوائد الدين)[4].

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول بأن **الدين العام مستدام** هو الحالة التي تكون فيها الحكومة قادرة على الوفاء بكل التزامات السداد الحالية والمستقبلية دون اللجوء إلى تغيير سياستها (تقشف، توسع ضريبي... إلخ) أو الإخلال بشرطي السيولة والملاءة المالية.

---

[1] Olivier BLANCHARD and others, **«THE SUSTAINABILITY OF FISCAL POLICY: NEW ANSWERS TO AN OLD QUESTION»**, National Bureau of Economic Research Working Paper N° R1547, Paris, FRANCE, 1990, p 11.

[2] العارم عيساني وحليمة بوسيكي، "**اختبار استدامة الدين العام في الجزائر على المدى الطويل –دراسة قياسية–**"، المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، جامعة وهران –2–، وهران، الجزائر، المجلد 14، العدد 2، 2020، ص 594.

[3] ميث العيبي إسماعيل وأحمد حامد جمعة هذال، "**تحليل استدامة الدين العام في ظل ريعية الاقتصاد العراقي للمدة (2005–2015)**"، مجلة الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة بغداد، بغداد، العراق، المجلد 25، العدد 113، 2019، ص 366.

[4] **«COMPENDIUM ON DEBT SUSTAINABILITY AND DEVELOPMENT»**, United Nations, New York, UNITED STATES OF AMERICA, 2009, p 65.

الفرع الثالث: مؤشرات الدين العام المستدام

تستخدم مؤشرات الديون العامة على نطاق واسع في المجال الاقتصادي لتقييم الوضع المالي للاقتصاد وفحص مدى التعرض لمخاطر السيولة والملاءة المالية المرتبطة بالديون[1]، وفيما يلي عرض مبسط لأهمها:

أولا- رصيد الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي*: يشير إلى قدرة الدولة على التعاقد والسداد مع المقرضين[2]، فهو بذلك يقوم بتقييم الموقف المالي للدولة مستعينا بمعايير قاعدة ماستريخت لدول الإتحاد الأوربي، والتي تشترط أن تكون نسبة الدين العام للناتج المحلي الإجمالي بحدود 60% كشرط للانضمام للوحدة النقدية الأوروبية. وفي حال تجاوزت الدولة لهذه النسبة فإنها تعتبر دولة تعاني من أزمة مديونية، في حين حدد البنك الدولي هذه النسبة بـ 85%[3].

ويتميز الموقف المالي وفقا لهذا المؤشر بعدم استدامة الدين العام في الحالات التالية: ارتفاع نسبة الدين العام للناتج المحلي عن نظيرتها في الدول الأخرى، أو إذا أسفرت نسبة الدين للناتج المحلي عن معدلات أعلى من معدلاتها التاريخية، وأخيرا إذا كان الحفاظ على استقرار نسبة الدين للناتج المحلي الإجمالي يحتاج إلى تغيير كبير في السياسات المالية[4].

ثانيا- رصيد الدين إلى الإيرادات المحلية: يسعان بهذا المؤشر لقياس مستوى المديونية بالنسبة إلى قدرة الدولة على السداد ويظهر عدد السنوات اللازمة لتسديد الرصيد الإجمالي للدين[5].

ثالثا- خدمة الدين إلى الإيرادات المحلية: يقيس هذا المؤشر قدرة الحكومة خدمة ديونها من الإيرادات المحلية (خدمة الدين= مجموع الفائدة+ مبلغ الدين)[6].

---

[1] Simon NEAIME, **«SUSTAINABILITY OF EXCHANGE RATE POLICIES AND EXTERNAL PUBLIC DEBT IN LEBANON»**, Journal of Development and Economic Policies, Kuwait, Vol 8, N° 1, 2005, p 65.

* **GDP (الناتج المحلي الإجمالي)**: يدل على الناتج الداخلي الإجمالي، أي أنه يعادل مجموع كل القيم المضافة المنتجة في منطقة ما يستخدم كمؤشر لثروة الاقتصاد.

[2] Mthuli NCUBE and Brixiová ZUZANA, **«PUBLIC DEBT SUSTAINABILITY IN AFRICA: BUILDING RESILIENCE AND CHALLENGES AHEAD»**, Working Paper N° 227, Office of the Chief Economist, African Development Bank Group, TUNISIA, 2015, p 9.

[3] ثامر علي النويران، مرجع سبق ذكره، ص ص 186-187.

[4] إلهام بن عيسى وآخرون، **"الاستدامة المالية والتنويع الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية للفترة 2000-2018"**، دفاتر MECAS، جامعة أبو بكر بلخير، تلمسان، الجزائر، المجلد 16، العدد 1، 2020،

[5] **"تقرير استدامة الدان العام"**، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، سلطة النقد الفلسطينية، رام الله، فلسطين، 2012، ص 18.

[6] **«DEBT INDICATORS»**, the International Organization of Supreme Audit Institutions, Vienna, AUSTRIA, 2010, p 10.

رابعا- الفوائد إلى الإيرادات المحلية: يقيس تكلفة الفوائد ضمن مجال تحصيل الدخل في الدولة[1].

خامسا- الفوائد إلى الناتج المحلي الإجمالي: يقيس هذا المؤشر عبئ ديون الدولة. كما يستخدم في فياس النفقات غير المنتجة لذات البلد[2].

سادسا- الدين الخارجي إلى حجم الصادرات: يمكن أن تؤدي التراكمات الكبيرة للديون الخارجية إلى إعادة هيكلة الديون و/أو خدمة الدين عن طريق تمويلها من خلال تخفيض الاستثمارات العامة الإنتاجية[3]؛ لذا فإن مؤشر نسبة الدين الخارجي إلى الصادرات يوضح مدى قدرة الدولة على توفير العملات الأجنبية وفقا لحجم الصادرات، حيث كلما ارتفعت هذه الأخيرة ينتج عنه زيادة في العملات الأجنبية، وبالتالي تصبح الدولة قادرة على تسديد ديونها، أي الوفاء بالتزامات المالية تجاه الدول الدائنة[4].

سابعا- الاحتياطي الدولي الصافي إلى الدين الخارجي: يشير هذا المؤشر إلى عدد مرات زيادة الخصوم الخارجية على رصيد العملات؛ في الغالب يعتمد هذا المؤشر كنسبة مئوية لسرعة تراكم الاحتياطات (عدد السنوات اللازمة لتسديد الدين الخارجي الحالي بسرعة تساوي سرعة التراكم)[5].

---

[1] امحمد موعش، "**منهجية احتساب مؤشر الاستدامة المالية: حالة تطبيقية لبعض الدول العربية**"، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، العدد 65، 2020، ص4.

[2] «**DEBT INDICATORS**», op.cit, p 10.

[3] Slah SLIMANI and others, «**GROWTH AND SUSTAINABILITY OF TUNISIAN EXTERNAL DEBT fOR THE PERIOD 1970-2012: A DYNAMIC ANALYSIS**», Munich Personal RePEc Archive, N° 80954, 2015, p 7.

[4] غفران حاتم علوان وريام على طالب، "**قياس وتحليل أثر عجز الموازنة على الدين الخارجي في العراق في إطار التكامل المشترك للمدة (1990-2016)**"، مجلة الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة بغداد، بغداد، العراق، المجلد 25، العدد 111، 2019، ص 313.

[5] "**مؤشرات الدين العام**"، الإنتوساي، فيينا، النمسا، 2018، ص 13.

الفرع الرابع: قواعد المالية العامة التي تستهدف استدامة الدين العام

تهدف قواعد المالية العامة إلى تعزيز استدامة الدين العام، تنقسم هذه القواعد إلى:[1]

- **القاعدة الذهبية (Golden Rule):** تسمح هذه القاعدة بالاقتراض لتمويل الاستثمار العام فقط خلال الدورة الاقتصادية، والذي من شأنه تعزيز البنية التحتية واستحداث النمو الاقتصادي، فضلا عن ذلك فإن الاستثمار الخاص لا يتوقف على مقدار ونوعية العمل ورأس المال الموظف فحسب، بل يعتمد على نوعية البيئة التي تعمل فيها ومدى توفر الخدمات الأساسية (نقل واتصالات وغيرها) ومن ثم تحسين الإنتاجية الكلية؛
- **قاعدة توازن الموازنة (Balanced Budget Rule):** تشترط هذه القاعدة أن يكون عجز الموازنة ناتج عن ظروف استثنائية يزول بزوالها، ومن ثم لا يعد تحقيق الموازنة العامة شرطا في أوقات الركود، كون أن الموازنة في حالة توازن خلال الدورات الاقتصادية (Business Cycle) ومن ثم توجه الفوائض المالية التي تحقق في أوقات الرواج الاقتصادي إلى تمويل العجز المحقق في سنوات الركود؛
- **قاعدة الموازنة المرنة (Flexible Budget Rule):** يسمح للسلطات المالية في الدولة حسب هذه القاعدة بتحقيق عجز مؤقت في الموازنة وفي حدود معينة، بشرط توضيح أسباب هذا العجز والإطار الزمني الذي يسمح بالعودة إلى وضع التوازن في الميزانية العامة، فيتم التوسع في العجز في أوقات الأزمات ويحدث العكس في حالة التضخم؛
- **قاعدة استدامة الاستثمار (Investment Sustainability Rule):** تشترط هذه القاعدة استمرار نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي عن مستويات تتوافر فيها شروط الحيطة والحذر خلال الدورة الاقتصادية، وتتحدد هذه النسبة وفقا لعدد من المحددات والمتغيرات التي تختلف من دولة لأخرى؛

---

[1] أنظر إلى:

- عماد محمد علي ومحمد شهاب احمد، "**القواعد المالية بين متطلبات الانضباط والواقع المالي في العراق للمدة بين (2004-2016)**"، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، بغداد، العراق، المجلد 15، العدد 62، 2018، ص 109.
- كاظم سعد عبد الرضا الأعرجي وياسين نادب علي خليل السلطاني، مرجع سبق ذكره، ص 38.
- Manmohan KUMAR and others, **«FISCAL RULES—ANCHORING EXPECTATIONS FOR SUSTAINABLE PUBLIC FINANCES»**, Fiscal Affairs Department, International Monetary Fund, Washington, UNITED STATES OF AMERICA, 2009, p 5.
- Stevan GABER and others, **«THE ROLE OF FISCAL RULES IN ENSURING FISCAL DISCIPLINE»**, International Journal of Sciences: Basic and Applied Research, Vol 19, N° 1, 2015, p 19.
- أحمد صالح حسن كاظم، "**تحليل العلاقة بين الإيرادات النفطية والاستدامة المالية في العراق للمدة (1990-2013)**"، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بابل، بابل، العراق، المجلد 22، العدد 94، 2016، ص 4.

- **قاعدة الدين (Debt Rule):** تسعى هذه القاعدة إلى وضع حد أو هدف صريح لنسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي. هذا النوع من القواعد، بحكم تعريفها، هي الأكثر فعالية من حيث ضمان التقارب مع الدين المستهدف. ومع ذلك، فإنها لا توفر إرشادات كافية للسياسة المالية عندما يكون الدين أقل بكثير من سقفه؛
- **قاعدة الإنفاق (Expenditure Rule):** تفرض قاعدة الإنفاق العام قيودًا ثابتة على النفقات الإجمالية أو الأولية أو الجارية بشكل مطلق من حيث معدل نموها أو نسبتها المئوية من الناتج المحلي الإجمالي. لا ترتبط هذه القواعد ارتباطًا مباشرًا باستدامة الديون، لأنها لا تقيد جانب الإنفاق. ومع ذلك، في تركيبتها مع قاعدة الدين أو العجز، يمكن أن توفر أداة تشغيلية لتحقيق الضبط المالي الضروري المتسق مع القدرة على تحمل الديون وذلك بالاعتماد على الشرطين التاليين: الأول قدرة الدولة على تلبية قيد ميزانيتها للفترة الحالية دون تكرار التخلف عن السداد أو استخدام الديون المفرطة، والثاني توقف الدولة عن سياسة تراكم الديون إذا علمت أن هناك حاجة إلى تعديل كبير لسياستها المالية في المستقبل من أجل أن تكون قادرة على خدمة ديونها؛
- **قاعدة الإيرادات (Revenue Rule):** تحدد القيود العليا والدنيا للإيرادات المتوقعة بغية الحد من الأعباء الضريبية المفرطة، وتحسين تحصيل الإيرادات الفعلية كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، إذ أن طابعها الدوري يتبع الدورة الاقتصادية رواجا وانكماشا، قد يكون من الصعب فرض قيود لتنميتها.

المطلب الثالث: متطلبات ترسيخ استدامة الدين العام

فيما يلي خمسة جوانب ضرورية لاستدامة الديون العامة:[1]

- ✓ **الأعمال القانونية والهيكل الدستوري:** التصميم والإنجاز والتحسين المستمر لإطار قانوني جيد، وهيكل مؤسسي فعال لجميع الوظائف المتعلقة بإدارة الديون العامة* كشرط أساسي لخلق بيئة تساعد على استدامة الديون العامة؛
- ✓ **التنسيق والاتصال:** إنشاء ممارسة مؤسسية للتنسيق المستمر والاتصال بين وحدة إدارة الديون، والسلطات النقدية التي تحوز على إطار قانوني ومؤسسي، هيكل تنظيمي يساهم بطريقة أو بأخرى في استدامة الدين العام؛

[1] Luis FONCERRADA, **«PUBLIC DEBT SUSTAINABILITY. NOTES ON DEBT SUSTAINABILITY, DEVELOPMENT OF A DOMESTIC GOVERMMENT SECURITIES MARKET AND FINANCIAL RISKS»**, Análisis Económico, Vol 10, N° 44, 2005, p 257.

* **إدارة الديون العامة:** هي عملية وضع وتنفيذ استراتيجية لإدارة ديون الحكومة من أجل الحصول على المبلغ المطلوب للتمويل وبأقل تكلفة ممكنة على المديين المتوسط والبعيد، بما يتفق مع درجة مقبولة من المخاطر.

- ✓ **تطوير السوق:** إن استدامة الدين في الغالب مرآة عاكسة لتطوير واستدامة السوق. الإرادة والقدرة على تطوير الأسواق المحلية أمر ضروري للدين العام المستدام من خلال تحديد وتطبيق جميع الأساليب المتاحة لتطوير السوق، على سبيل المثال، قد يكون استخدام صانعي السوق أمرًا ضروريًا، وحضورهم المستمر وتحليلاتهم المتواصلة لرصد سلوك السوق من العناصر الأساسية لتحقيق ديون يمكن تحملها؛
- ✓ **فريق العمل:** الحرص في اختيار الموظفين المسؤولين وتدريبهم المستمر هو الطريقة الوحيدة لضمان صيانة ناجحة للأسواق وإدارة قوية للديون. هذا الجانب ربما هو الأكثر أهمية. يجب أن يكون الفريق قادرًا على مطابقة متطلبات الاقتراض مع أفضل تمويل مرجح بالمخاطر (فهم تأثيرات خيارات التمويل المختلفة على متغيرات الاقتصاد الكلي)؛
- ✓ **الأدوات:** يحق للموظفين استخدام أفضل الأدوات. فالتخطيط الجيد والمضبوط لإدارة المخاطر، لا يمكن تحقيقه إلا باستخدام الأدوات التقنية الملائمة والبرامج المناسبة.

المبحث الثاني: مفاهيم حول توزيع الدخل

لا يوجد مجتمع واحد في هذا العالم يتوزع فيه الدخل القومي بالتساوي بين الجميع، ولم يحدث تحت أي نظام آخر، بمعنى التفاوت في الدخل أمر لا بد منه، أي المهم أن يكون التفاوت معقولا والفروقات مفهومة والحدود الدنيا متوفرة[1]. ومن هذا المنطلق سنتناول في هذا المبحث ثلاث مطالب أساسية وهي: ماهية توزيع الدخل، ماهية التفاوت في توزيع الدخل ونظرية التوزيع في الفكر الاقتصادي.

المطلب الأول: ماهية توزيع الدخل

نظرا للأهمية التي يكتسحها توزيع الدخل في الوقت الراهن بات من الضروري إزالة الغموض والالتباس عن فكرة توزيع الدخل؛ تماشيا مع ما قد سلف سوف يتطرق هذا المطلب إلى إعطاء مفهوم للدخل، مع الولوج إلى تقديم مفهوم، طرق وأهمية توزيع هذا الدخل.

الفرع الأول: مفهوم الدخل

- من **الناحية الكلاسيكية يعرف الدخل** على أنه: "مبلغ نقدي ناتج عن مصدر ثابت، قد يكون رأس المال أو العمل أو تركيبتهما معا، بصفة دورية ومنتظمة وبصورة مستجدة"[2].
- **يعتبر الاقتصادي هيكس الدخل** بأنه: "أقصى ما يمكن للفرد أن يستهلكه خلال فترة من الزمن دون التأثير على قيمة ثروته"[3].
- أما **التعريف الجبائي للدخل** فهو يجمع بين التعريفين السابقين، حيث أن التعريف الكلاسيكي هو الأشمل، لكن، وفي جميع الحالات، يتم الحصول على الدخل من خلال ممارسة نشاط بصفة اعتيادية من طرف المكلف بالضريبة[4].

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول بأن مفهوم الدخل يشترك في ثلاث عناصر أساسية، وهي:[5]

- **المدة:** الدخل هو الإيراد الذي يحصل عليه الفرد في مدة معينة وغالبا ما تقدر بسنة؛
- **الانتظام والدورية:** أي أن يحصل الفرد على دخله في مواعيد منتظمة مثل الراتب، الأجر، كوبونات الأسهم والسندات ...إلخ، وفي حالة انقطاع الدخل فليس من المنطق أن يدفع الشخص ضريبة؛

---

[1] عبد الرحمن سيف سردان، مرجع سبق ذكره، ص 67.

[2] محمد عباس المحرزي، **"المدخل إلى الجباية والضرائب"**، دار النشر ITCIS، الجزائر، 2010، ص 67.

[3] عبد الرحمن سيف سردان، مرجع سبق ذكره، ص 67.

[4] محمد عباس المحرزي، مرجع سبق ذكره، ص 67.

[5] طارق الحاج، مرجع سبق ذكره، ص 58.

- **ثبات المصدر**: أي قابليته للبقاء، ونقصد هنا بالثبات النسبي للمصدر، قابلية الدخل للبقاء والاستمرار مدة معينة، ولا نقصد به الثبات المطلق لأن الدخل قد يقل أو ينعدم بسبب المرض أو الموت أو احتراق المنزل ...إلخ.

الفرع الثاني: مفهوم وطرق توزيع الدخل

سنتطرق فيما يلي لمفهوم وطرق توزيع الدخل.

أولا- مفهوم توزيع الدخل

- **التوزيع:** من وَزَّعَ، يُزَعُهُ (وَزْعًا) مثل وَضَعَهُ يَضَعُهُ وَضْعًا أي كَفَّهُ (فَاتَّزَعَ) هو أي كَفَّ. و(أَوزَعَهُ) بالشيء أغراه به[1].
- مصطلح **توزيع الدخل** عادة ما يستخدم في الإشارة إلى هؤلاء الذين يستلمون قدر ما من الدخل في إطار مجتمعي معين[2].
- المقصود **بتوزيع الدخل** هو كيفية توزيع مجمل الدخل أو الناتج الإجمالي بين عناصر الإنتاج أو بين القطاعات الاقتصادية أو بين فئات المجتمع الواحد أو بين المناطق الجغرافية المختلفة[3].
- معنى **التوزيع** في أبسط صوره في الاقتصاد الرأسمالي هو توزيع ناتج أي مشروع في صورة نقود أو أثمان بين عناصر الإنتاج التي أسهمت في إنتاجه وهي: الأجور للعمال، الفائدة لرأس المال، الإيجار للأرض التي قام عليها المشروع ويسمى ريع، المنظم الذي يقوم بعمليات التنظيم ويتحمل مسؤوليات صاحب العمل وله نصيب في الربح. وعلى ذلك فالقيمة الكلية للسلع الاقتصادية التي ينتجها المجتمع في فترة ما يتوزع على بعض أفراد هذا المجتمع كدخول للذين يملكون عناصر الإنتاج أو يشرفون عليها[4].

---

[1] محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، "**مختار الصحاح**"، مكتبة لبنان، بيروت، لبنان، 2008، ص 299.

[2] إيمان محمد إبراهيم، "**أثر عدم المساواة في توزيع الدخل على النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (1991-2018)**"، مجلة جامعة الإسكندرية للعلوم الإدارية، جامعة الإسكندرية، الإسكندرية، مصر، المجلد 58، العدد 1، 2021، ص 496.

[3] ميثم صاحب عجام وعلي محمد سعود، "**المالية العامة بين النظرية والتطبيق**"، دار البداية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2015، ص 136.

[4] عبد السميع المصري، "**عدالة توزيع الثروة في الإسلام**"، دار التوفيق النموذجية للطباعة والجمع الآلي، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 1986، ص 111.

- يعرف البعض **التوزيع** بأنه: توزيع الناتج الكلي والثروة* بين أفراد المجتمع وقطاعاته[1].

وبالتالي يمكن تعريف **توزيع الدخل** من شقين، فالأول يتناوله من خلال توزيع الناتج على العناصر المساهمة في العملية الإنتاجية وهي العمل، الأرض، رأس المال والتنظيم في شكل أجور، ريع، فائدة وربح على التوالي؛ أما الثاني فيتم فيه تقسيم الدخل والثروة بين أفراد المجتمع وفئاته طبقا لما هو سائد من قيم وعادات وتقاليد وتطلعات مستقبلية.

ثانيا- طرق توزيع الدخل

تطور الفكر الاقتصادي والإنساني في اتجاه معالجة متوازنة لمشكلة التوزيع، تجمع بين جانبيها أو بعديها الرئيسين، البعد الجماعي وتحقيق العدالة الاجتماعية، والبعد الفردي وتحقيق كفاءة الإنتاج. فقد استقرت المجتمعات على ضرورة أن يتم التوزيع بطريقتين تكمل إحداهما الأخرى، وذلك بإقرار التفاوت بين أفراد المجتمع وتوزيع الدخول حسبه لتتحقق الكفاءة الإنتاجية، ثم التخفيف من حدة هذا التفاوت للحد من آثاره السيئة، لتتحقق العدالة الاجتماعية[2]. الطريقتين المشار إليهما سابقا هما:

1. **التوزيع الوظيفي (Distribution Functional):** يقصد بالدخل الوظيفي "ما تجنيه عناصر الإنتاج المختلفة (العمل، والأرض، ورأس المال)؛ والدخل في هذه الحالة يتشكل نتيجة المساهمة في إنتاج الدخل القومي التي قام بها كل من هذه العناصر المختلفة"[3]؛ وفي هذا الإطار تدور فكرة التوزيع حول الأنصبة المتفاوتة التي يحصل عليها الأفراد عند انتقال المنتجات النهائية إلى الأسواق؛ بمعنى نصيب الفرد من الناتج النهائي للمجتمع[4] وفق الأنصبة التالية:[5]
   - **نصيب عنصر العمل:** وهو والذي يتمثل في الأجور على مستوى الاقتصاد؛

---

* **الثروة:** هي مجموع السلع المادية التي ينتفع بها، يمتلكها المجتمع أو الأفراد في مدة زمنية معينة، كالأراضي والمباني والآلات والموارد الطبيعية، وقد تدخل الموارد البشرية، بما تنطوي عليه من إمكانات عددية مثل حجم السكان، أو نوعيته كالقدرات العلمية والخبرات العملية.

[1] عبد المجيد الصلاحين، **"نظرية توزيع العوائد على عوامل الإنتاج في الفقه الإسلامي (دراسة مقارنة)"**، أطروحة دكتوراه، تخصص الفقه وأصوله، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، 2003، ص 19.

[2] المرجع السابق، ص 22.

[3] السيد عطيه عبد الواحد، **"دور السياسة المالية الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية، التوزيع العادل"**، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1993، ص ص 601-602.

[4] إدريس رمضان حجي، **تحليل وقياس الرفاهية وعلاقتها بعدالة توزيع الدخل في مدينة دهوك لسنة 2011"**، مجلة تنمية الرافدين، جامعة الموصل، الموصل، العراق، المجلد 36، العدد 116، 2014، ص 251.

[5] ثناء أبازيد وصطوف الشيخ حسين، **"دور السياسات الاقتصادية في إعادة توزيع الإنفاق في سورية"**، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، جامعة تشرين، اللاذقية، سوريا، المجلد 31، العدد 5، 2009، ص ص 132-133.

- **نصيب عنصر رأس المال:** وهو الذي يتمثل في الدخول من الفائدة التي تدفع لقاء استغلال رصيد رأس المال في العملية الإنتاجية؛
- **نصيب عنصر الموارد الطبيعية:** بالأخص الأرض، وهو الذي يتمثل في الريع الذي يُدفع لقاء استغلال الأرض في العملية الإنتاجية؛
- **نصيب عنصر التنظيم والمبادرة:** وهو الذي يتمثل في الأرباح التي يتم الحصول عليها من العملية الإنتاجية.

2. **التوزيع الشخصي** (**Distribution Personal**): يعتبر مقياس شائع الاستخدام من جانب الاقتصاديين، فهو يوضح ببساطة تقسيم الأفراد أو القطاع العائلي لإجمالي الدخل الذي يحصلون عليه. ويلاحظ أن طريقة حصول الأفراد على الدخل غير مهمة، فلا يهم إذا كان دخل الفرد جاء من التوظف أو من مصادر أخرى مثل الحصول على فائدة أو ربح أو ريع أو إرث. كذلك مكان تحقق الدخل (مناطق ريفية أو حضرية)، والمصادر المهنية للدخل (مثل قطاع الزراعة– الصناعة– التجارة– الخدمات ...إلخ)، فكل هذا نتجاهله عند التحدث عن التوزيع الشخصي للدخل[1].

ويقوم الإحصائيون في هذا النوع من التوزيع بترتيب الأفراد ترتيبا تصاعديا على حساب دخولهم الشخصية، ويقومون أيضا بتقسيم إجمالي السكان إلى مجموعات وأحجام متميزة، حيث إن الطريقة الشائعة تكون بتقسيم السكان إلى فئات خمسية أي 20% للمجموعة أو شرائح عشرية أي 10% للمجموعة طبقا لتصاعد مستويات الدخل، ثم تحديد النسبة من الدخل القومي الإجمالي التي تسلم لكل مجموعة داخلية[2].

[1] ميشل تودارو، ترجمة محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود عبد الرزاق، "**التنمية الاقتصادي**"، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، 2009، ص 200.

[2] رنان مختار وإبراهيم عبد الحفيظي، "**معالجة التفاوت في توزيع الدخل في ظل الأزمات الاقتصادية –دراسة مقارنة بين الفكر الغربي والفكر الإسلامي**"، مجلة الدراسات الإسلامية، جامعة عمار ثليجاني، الأغواط، الجزائر، المجلد 2، العدد 3، 2013، ص 307.

الفرع الثالث: أهمية دراسة توزيع الدخل

يمكن حصر الأهمية التي يكتسيها توزيع الدخل فيما يلي:[1]

- تكمن أهمية توزيع الدخل في الحاجة إلى تقدير توزيع السكان حسب مستويات الرفاهية باعتبارها مقياس عاكس للمستوى المعيشي للفرد. ومن أجل ذلك فإن الأمر يتطلب توفر البيانات عن دخل الأسرة وأيضا عن دخل الفرد، ولهذا عادة ما يستخدم مفهوم دخل الأسرة المعيشة أو أفرادها نقدا أو عينا أو خدمات، سنويا أو على فترات متقاربة، ولكنه يستبعد الأرباح الطارئة وغيرها من مثل هذه الإيرادات التي تتلقاها الأسرة المعيشة أو أفرادها نقدا أو عينا أو خدمات، سنويا أو على فترات متقاربة، ولكنه يستبعد الأرباح الطارئة وغيرها من مثل هذه الإيرادات غير المنتظمة؛
- تساعد دراسة توزيع الدخل في فهم الميكانيزمات التي تحكم توزيع عناصر الإنتاج بما فيها الثروات بين الأفراد؛ فمثلا معرفة حصة الأجور من الدخل الكلي يسمح بتقصي مقدار التشغيل وآليات التوظيف المتوفر داخل البلد؛
- تتيح دراسات توزيع الدخل للسياسيين والاقتصاديين والاجتماعيين والباحثين والمخططين رسم السياسة الاقتصادية للبلد، ورسم الاتجاه العام لنمو الاقتصاد الوطني على المدى المتوسط والطويل؛ ولذا معرفة مقدار التفاوت بين الأفراد يعد من الموضوعات المهمة التي نالت اهتمام الاقتصاديين لارتباطها بمستوى معيشتهم وحياتهم اليومية وما تتطلبه من توفر الحاجيات الأساسية من جهة، ومن جهة أخرى باعتبارها هدفا من أهداف التنمية الاقتصادية الذي تسعى إلى معالجته؛
- يتصل مصطلح أهمية توزيع الدخل والثروة بتحقيق المزيد من عدالة التوزيع*؛ لذا نجد:

✓ المساواة في ملكية الأراضي تؤدي إلى زيادة مدخلات العمالة والأراضي ذات الإنتاجية المرتفعة. هناك أدلة وفيرة على أن الأرض ذات التوزيع المتساوي تمتاز بزيادة الإنتاجية الزراعية بالإضافة

---

[1] أنظر إلى:

- Frances STEWART, **«INCOME DISTRIBUTION AND DEVELOPMENT»**, United Nations Conference on Trade and Development, High-level Round Table on Trade and Development: Directions for the Twenty-first Century, United Nations, San Francisco, CALIFORNIE, 2000, pp 6-7.
- كبداني سيدي أحمد وبريكسي رقيق رشيد، **"تحليل مؤشرات عدالة الدخل في الجزائر للفترة 1988-2000"**، مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، المجلد 2، العدد 2، 2014، ص ص 54-56.
- مايكل ابدجمان ومحمد إبراهيم منصور، **"الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة"**، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، ص 517.

* **عدالة التوزيع:** تتحقق عندما تذهب كل قيمة لتكلفة الإنتاج الاجتماعي والفائض الاجتماعي إلى أصحابها (الأرض، العمل، رأس المال، التنظيم) دون زيادة أو نقصان، ولا يعني هذا الهدف بطبيعة الحال المساواة في توزيع الدخول، وإنما معناه أن يكون الجزاء أو العائد متناسبين مع الاسهام في الإنتاج، مع بعض التعديل لأسباب إنسانية وغيرها.

إلى المزيد من الدخل الريفي الموزع بالتساوي، وفي الاقتصادات الريفية يمثل ذلك نسبة كبيرة من إجمالي الدخل؛

- ✓ كلما كان الدخل موزع بصفة عادلة كلما قل الفقر ومنه المزيد من التنمية البشرية (التغذية، التعليم والصحة)، مع قوى عاملة أكثر إنتاجية، والمزيد من الابتكار، وما إلى ذلك؛ وفي النقيض ارتفاع عدم المساواة في توزيع الدخل يؤدي إلى ارتفاع الخصوبة في وسط فئة الفقراء (زيادة عدد الأفراد للأسرة الواحدة في هذه الفئة) والأقل تعليما، وهذا بدوره يقلل من النمو؛
- ✓ ارتفاع المساواة في توزيع الأصول يؤدي إلى الوصول العادل للائتمان والمعلومات، والمزيد من الفرص للفقراء للقيام باستثمارات منتجة؛
- ✓ بلوغ التوزيع العادل للدخل يؤدي إلى أسواق محلية أكبر، وزيادة استغلال اقتصاديات الحجم وبالتالي المزيد من التصنيع والنمو.

المطلب الثاني: ماهية التفاوت في توزيع الدخل

يعد التفاوت في توزيع الدخل قضية اجتماعية بل تتعدى لأن تكون اقتصادية تؤرق البلدان المتقدمة والنامية على حد السواء؛ وفي هذا الصدد سوف نخصص هذا المطلب إلى إعطاء تعريف للتفاوت في توزيع الدخل، أسبابه وكذا مؤشرات قياسه.

الفرع الأول: تعريف التفاوت في توزيع الدخل

التفاوت في توزيع الدخل، يشار إليه أيضا باسم "عدم المساواة الاقتصادية"، "عدم المساواة في الثروة" أو "فجوة الثروة"؛ تشير كل هذه المصطلحات إلى "حصول البعض على المزيد ويتلقى البعض الآخر على ما هو أقل"[1]؛ "بمعنى الانحراف عن المساواة، من خلال كسب كل وحدة أقل من حصتها النسبية من إجمالي الدخل، والوحدة في هذه الحالة قد تكون فرد أو رب أسرة أو وحدة استهلاك، ويمكن لها أن تتعدى إلى أبعد من ذلك لتشمل الشركات[2]". لذا غالبا ما يرغب الباحثون في مقارنة أوجه عدم المساواة بين هذه الوحدات ولفترات زمنية معينة ويمكن أن تمتد هذه المقارنة إلى ما بين البلدان، ولكن تلاقي هذه العملية صعوبات كثيرة لعل أهمها:[3]

[1] Warren M. PERSONS, **«THE VARIABILITY IN THE DISTRIBUTION OF WEALTH AND INCOME»**, The Quarterly Journal of Economics, Vol 23, N° 3, 1909, p 432.

[2] Robert R. SCHUTZ, **«ON THE MEASUREMENT OF INCOME INQUALITY»**, The American Economic Review, Vol 41, N° 1, 1951, p 108.

[3] جوناثان أوستري وأندري بيرغ، **"أداة القياس"**، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، المجلد 51، العدد 3، 2014، ص ص 35-36.

- **توجد اختلافات كبيرة بين المسوح:** فعلى سبيل المثال، هناك عدة طرق لتعريف الدخل. فقد يتضمن الدخل من عوامل الإنتاج فقط، كالأجور من العمل والأرباح من رأس المال (الدخل السوقي)، أو قد يتضمن أيضا التحويلات كالمنح الخاصة والدعم الحكومي والمعاشات التقاعدية، أو الموارد العينية مثل قسائم المعونة الغذائية ومدفوعات الضرائب (صافي الدخل أو الدخل المتاح). كذلك قد تعكس البيانات التي تجمعها مسوح عدم المساواة في الاستهلاك وليس في الدخل؛
- **وحدة التحليل تختلف أيضا:** فقد ينظر إلى بيانات الدخل الواردة في المسوح حسب الفرد أو الأسرة أو الوحدة الضريبية (والتي تختلف غالبا عن الأسرة). عادة ما تجمع المسوح بيانات الدخل حسب "الأسرة المعدلة". ويراعي مفهوم الدخل هنا تكلفة الفرد الواحد في الأسرة والتي تنخفض مع زيادة عدد أفرادها.

الفرع الثاني: أسباب التفاوت في توزيع الدخل

يمكن حصر أسباب التفاوت في التوزيع إلى حصص الدخل المرتفعة للغاية والتي تمتاز بها الأقلية[1]؛ يعزى هذا التبرير هو الآخر إلى:[2]

- **الفرق بين الأشخاص في قيمة المواهب الكاملة أو المهارات التي يمتلكها كل فرد:** ومن هنا قدم باريتو (1848–1923) قانونا عرف بقانون باريتو عن توزيع الدخل ومضمونه أن التفاوت النسبي في توزيع الدخل لا يمكن تغييره لأنه يمثل التوزيع المتفاوت للقدرات البشرية؛
- **التهرب الضريبي:** يعد من الأسباب التي يوزع فيها الدخل بكيفية تنعدم فيها العدالة، لأن الضرائب ينظر إليها تقليديا على أنها أداة مهمة لإعادة توزيع الدخل ووسيلة مباشرة لتعبئة الفائض الاقتصادي لتحقيق أهداف إعادة التوزيع. إن تهرب الأغنياء من الضرائب عن طريق التلاعب وتكديس الثروة من خلال السوق السوداء والمضاربة يعمل على تفاوت الدخول بين الأغنياء والفقراء؛

[1] Simon KUZNETS, **«ECONOMIC GROWTH AND INCOME INEQUALITY»**, The American Economic Review, Vol 45, N° 1, 1955, p 21.

[2] أنظر إلى:

- السيد عطية عبد الواحد، **"دور السياسة المالية الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية– التوزيع العادل للدخول– التنمية الاجتماعية"**، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1993، ص 507.
- حسن فرج سلطان وعبد الكريم طاهر مهدي، **"نحو سياسة إنمائية تحقق النمو وتضمن الحد من التفاوت في الدخول"**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، جامعة بغداد، بغداد، العراق، المجلد 12، العدد 12، 2006، ص 80.
- بن لحسن الهواري، **"التفاوت في توزيع الدخل وإشكالية النمو المحابي للفقراء في الجزائر"**، المجلة الجزائرية للمالية العامة، جامعة أبي بكر بلقاسم، تلمسان، الجزائر، المجلد 6، العدد 1، 2016، ص 104.

- **انخفاض وتدني مستويات الإنتاجية:** يعد عاملا مهما في تكديس الزيادة غير المتساوية في توزيع الدخل؛ فتدني الإنتاجية يحافظ على تدني المستويات الدخلية للسكان، فالعامل ذو الإنتاجية المنخفضة لا يكسب كثيرا بحيث لا يستطيع أن يغير وضعه، وعليه فإن الفجوة بين الفقير والغني تتسع باستمرار؛
- **التضخم الحلزوني** (**Inflationary spiral**): نتيجة الارتفاع المستمر في الأسعار، تفشل المجاميع الدخلية المنخفضة في زيادة دخولها بشكل مستمر، وكنتيجة لذلك تتقلص مداخيلها؛
- **التقنيات ذات الكثافة الرأسمالية:** تعد من بين الأسباب المقنعة للتوزيع غير عادل للدخل؛ إذ تعمل هذه التقنيات على تقليص استخدام العمال، لأن استخدام مثل هذا النمط من الفنون الإنتاجية يتطلب تقنيات كثيفة لرأس المال والتي تعمل على تركز الدخل والثروة بشكل أكبر بيد فئة تحرم على الجماهير فرص الاستخدام؛
- **الحروب والأزمات:** تساهم بطريقة أو بأخرى في توسيع الفجوة الدخلية بين الأغنياء والفقراء. فعادة ما كانت هذه الحروب والأزمات تصب في صالح ذوي الدخول المرتفعة وأصحاب الثروات والممتلكات وفي المقابل تكون أكثر قسوة وضراوة على ذوي الدخول المتدنية والمنخفضة والمحدودة.

الفرع الثالث: مؤشرات قياس التفاوت في توزيع الدخل

يعرف مؤشر قياس التفاوت بأنه "تمثيل رقمي يصور تشتت قيم متغير[1] أو بالأحرى مدى التفاوت في التوزيع مقارنة بغيره من البلدان أو بفترات زمنية مختلفة أو مع وضع أمثل لتوزيع الدخل"[2]؛ مع توفره على الشروط الموالية:[3]

- **مبدأ النقل:** يجب أن يسقط القياس المعني (يرتفع) مع إعادة توزيع الدخل من (إلى) أغنى إلى (من) شخص أفقر، أو على الأقل ينبغي أن يبقى على حاله؛
- **استقلالية مؤشر الدخل:** عندما تتغير جميع الدخول بشكل متناسب، لا يوجد تغيير في قياس عدم المساواة؛
- **مبدأ السكان:** دمج توزيعين لن يغير مقياس عدم المساواة؛
- **عدم الكشف عن الهوية أو التماثل:** يتم أخذ الدخل الفردي فقط في الاعتبار في بناء المؤشر؛

[1] Sergio J. REY and Richard J. SMITH, **«A SPATIAL DECOMPOSITION OF GINI COEFFICIENT»**, Letters in Spatial and Resource Sciences, Vol 6, N° 2, 2013, p 55.

[2] ثناء أبازيد وصطوف الشيخ حسين، مرجع سبق ذكره، ص 134.

[3] أنظر إلى:

- Adrian PRYCE and others, **«INCOME DIFFERENTIALS AND CORPORATE PERFORMANCE»**, Corporate Governance, Vol 11, N° 5, 2011, p 594.
- **«EQUITY INDICATORS»**, OECD SOCIAL INDICATORS, OECD, Paris, FRANCE, 2011, p 66.

- **قابلية التحلل:** المقياس العام والتغييرات متوافقة مع التغييرات في كل مستوى، بحيث تؤدي الزيادات في عدم المساواة داخل المجموعات السكانية الفرعية بشكل عام إلى زيادة عدم المساواة؛
- يجب أن يستند المؤشر في حسابه على بيانات الدخل المتاح.

من بين أهم المقاييس التي تستخدم في قياس عدم المساواة في توزيع الدخل نذكر:

أولا- منحنى لورنز (THE LORENZ CURVE)

يعتبر منحنى لورنز أو كما يسمى منحنى التركيز النهج الأساسي لقياس عدم المساواة النسبية[1]؛ من خلال اعتماده على توزيعات الدخل المقترحة من طرف لورنز سنة 1905؛ لذا يعرف هذا المنحنى على أنه تمثيل بياني مقعر من الأعلى، ومرسوم من الزاوية اليسرى السفلى إلى الزاوية اليمنى العليا[2] في مربع يوضح العلاقة بين التركيب التراكمي للسكان على حسب ترتيبهم من الأفقر إلى الأغنى وما يقابلهم من دخل تراكمي[3]؛ أين تمثل العلاقة السابقة الذكر على النحو الموالي

الشكل رقم (2-1): منحنى لورنز (THE LORENZ CURVE)

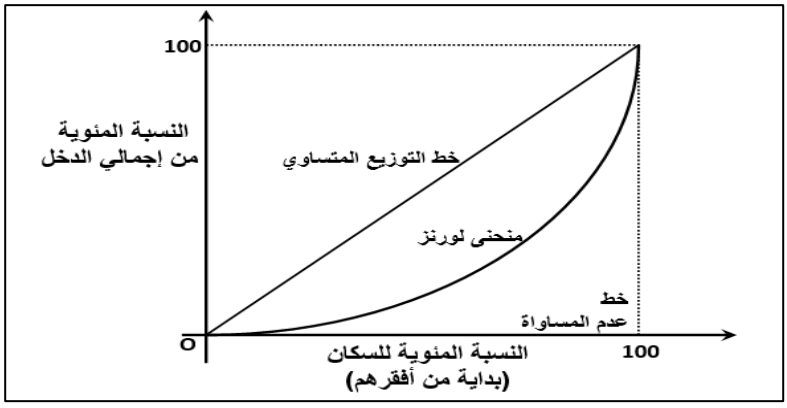

المصدر:

Laurent DEROBERT and Guillaume THIERIOT, **« THE LORENZ CURVE AS AN ARCHETYPE: A HISTORICO-EPISTEMOLOGICAL STUDY»**, International Economic Review, Vol 10, N° 4, 2003, p 574.

[1] John A. BISHOP and others, **«DECOMPOSING LORENZ AND CONCENTRATION CURVES»**, International Economic Review, Vol 44, N° 3, 2003, p 965.

[2] فايق جزاع ياسين، **"قياس تفاوت توزيع الدخل العائلي في العراق لما بعد عام 2003"**، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الأنبار، الأنبار، العراق، المجلد 2، العدد 4، 2010، ص 4.

[3] Fred CAMPANO and Dominick SALVATORE, **«INCOME DISTRIBUTION»**, Oxford University Press, Oxford University, New York, UNITED STATES OF AMERICA, 2006, p 63.

من **الشكل السابق** للتمثيل البياني لمنحنى لورنز يتضح أن 0% من السكان لديهم 0% من الدخل بينما 100% من السكان لهم نسبة 100% من الدخل، أي أن هذا المنحنى يمر بالنقطتين (0،0) و(100،100). يقع كل منحنى لورنز بين المنحنى الذي يشير إلى المساواة الكاملة والمنحنى الذي يشير إلى إجمالي عدم المساواة. إذا كان كل فرد من السكان لديه نفس الدخل (المساواة الكاملة)، سيكون منحنى لورنز مقطعًا مستقيمًا؛ في حين إذا كان شخص واحد فقط يستحوذ على كل الدخل، سوف يتدهور منحنى لورنز إلى زوج من مقاطع الخط المستقيم العمودي: أي المحور الأفقي وخط القاعدة العمودي من جهة اليمين. كلما زاد عدم المساواة في التوزيع، زاد حجم المنطقة (منطقة التركيز) بين منحنى لورنز وخط المساواة[1].

حتى وقت قريب، تم استخدام منحنيات لورنز بشكل أساسي كأجهزة وصفية توضح عدم المساواة في شكل منحنيات بيانية ومن ثم صعوبة فهم القيمة العملية من ورائها[2]؛ نتيجة التعقيد الرياضي لتوزيع عيناتها والصعوبات الحسابية التي تنطوي عليها لغرض التطبيق الإحصائي النظري للمشاكل التجريبية[3].

ثانيا- معامل جيني (The Gini Index)

في عام 1912 الإحصائي كورادو جيني (Corrado Gini) اقترح طريقة لقياس عدم المساواة في توزيع الدخل، أين تطورت تدريجيا إلى ما يسمى بمعامل جيني[4]؛ ليصبح في الوقت الراهن من أهم المؤشرات التي يستدل بها في قياس عدم المساواة في توزيع الدخل. تم نشر مجموعة متنوعة من الصيغ* الخاصة بهذا المعامل، بعضها معقد للغاية[5]، لذا سوف يتم الإشارة إلى طريقتين بسيطتين؛ أين تعتمد الأولى على صياغة الاقتصادي Hickrod التي تستخدم منحنى لورنز، حيث أن معامل جيني في هذه الحالة عبارة عن نسبة

[1] Margaret STREET and Derald WALLING, **«MEASURING ECONOMIC INEQUALITY USING THE LORENZ CURVE»**, International Journal of Mathematical Education in Science and Technology, Vol 21, N° 1, 1990, p 153.

[2] Warren M. PERSONS, **«THE VARIABILITY IN THE DISTRIBUTION OF WEALTH AND INCOM»**, The Quarterly Journal of Economics, Vol 23, N° 3, 1909, p 417.

[3] C. M. BEACH and S. F. KALISKI, **«LORENZ CURVE INFERENCE WITH SAMPLE WEIGHTS: AN APPLICATION TO THE DISTRIBUTION OF UNEMLOYMENT EXPERIENCE»**, Journal of the Royal Statistical Society: Series C (Applied Statistics), Vol 35, N° 1, 1986, p 38.

[4] أنظر إلى:

- برانكو ميلانوفيتش، **"أكثر أم أقل"**، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، المجلد 48، العدد 3، 2011، ص 8.
- Jiandong CHEN and others, **«THE TREND OF THE GINI COEFFIENT OF CHINA»**, working paper N° 109, University of Manchester, Manchester, ENGLAND, p 3.

* للتفصيل أكثر في أهم الصيغ التي يمكن أن يتخذها معامل جيني أنظر إلى:

- Kunihiro KIMURA, **«A MICRO-MACRO LINKAGE IN THE MEASUREMENT OF INEQUALITY: ANOTHER LOOK AT THE GINI COEFFIENT»**, Quality & Quantity, Vol 28, N° 1, 1994.

[5] Robert DORFMAN, **«A FORMULA FOR THE GINI COEFFICIENT»**, The Review of Economics and Statistics, Vol 61, N° 1, 1979, p 146.

المنطقة الواقعة بين منحنى لورنز وخط المساواة على المساحة الإجمالية الواقعة تحت خط المساواة[1] (أنظر الشكل رقم (1−1))؛ وفقا لما سبق يعرف المعامل محل الدراسة على النحو الموالي:[2]

$$GINI = \frac{\text{المساحة } A}{\text{المساحة } (B + A)}$$

في حين **الطريقة الثانية** تستعمل لأغراض حساب معامل جيني من معلومات مجمعة، أو معلومات قابلة للتجميع وفق الصيغة التالية:[3]

$$GINI = 1 - \sum_{i=0}^{n-1}(p_{i+1} - p_i)(L_{i+1} + L_i) \qquad (1)$$

حيث أن: p هي النسب التراكمية للسكان و**L** هي النسب التراكمية للدخل أو الإنفاق.

يُعرف القانون في **المعادلة رقم (1)** بالتعريف الهندسي، ويلاحظ أنه لما $p_0 = L_0 = 0$ بمعنى أن صفر في المائة من السكان يحصلون على صفر في المائة من الدخل، ولما $p_n = L_n = 1$، بمعنى أن مائة بالمائة من السكان يحصلون على مائة بالمائة من الدخل[4]؛ لهذا يمكن استنتاج ما يلي:[5]

- معامل جيني محصور بين الصفر والواحد؛
- لما يكون معامل جيني مساوي للصفر يشير إلى المساواة الكاملة؛ في حين أنه إذا اتخذ قيمة الواحد فهذا مؤشر على عدم المساواة الكاملة؛
- تتراوح قيمة معامل جيني في البلدان التي تتمتع بالعدالة نسبيا (كالسويد وكندا على سبيل المثال) بين 0,25 و0,35 نقطة. لكن غالبية البلدان تتركز حول 0,40 نقطة لذات المعامل.

معامل جيني له حدود في حالة وجود مداخيل سالبة*؛ وهذا راجع إلى القيود التي تفرضها هذه الأخيرة في تحلل المعامل قيد الدراسة. من منظور عملي، يمكن أن يؤدي سوء استخدام التأثيرات الهامشية وتحليلات الدخل إلى استنتاجات خاطئة خصوصا لما تهدف الدولة إلى الحد من عدم المساواة، يمكن أن ينتج التأثير

[1] Amasya GHAZARYAN, **«CONTIUOUS FUNCTIONS AND GINI COEFFICIENT ESTIMATION»**, SSRN Electronic Journal, 2017, p 2.

[2] Raymond L. LOWS, **« MEASUREMENT OF INEQUALITY: THE GINI COEFFICIENT AND SCHOOL FINANCE STUDIES»**, Journal of Education Finance, Vol 10, N° 1, 1984, p 87.

[3] علي عبد القادر علي، **"مؤشرات قياس عدم العدالة في توزيع الإنفاق الاستهلاكي"**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 66، 2007، ص 7.

[4] علي عبد القادر علي، مرجع سبق ذكره، 7.

[5] Shibata SHOYO and others, **«A COMPARATIVE STUDY OF THE MARKET CONFGURATION OF THE JAPANESE PHARMACEUTICAL MARKET USING THE GINI COEFFICIENT AND HERFINDAHL–HIRSCHMAN INDEX»**, Therapeutic Innovation & Regulatory Science, 2020, p 3.

* للمزيد من التفصيل أنظر إلى:

- Chau-Nan CHEN and others, **«THE GINI COEFFICIENT AND NEGATIVE INCOME»**, Oxford Economic Papers, Vol 34, N° 3, 1982.

المعاكس إذا كان التدخل عن غير قصد قائمًا على الفهم الخاطئ لتغير معامل جيني (إيجابي أو سلبي). لذا يجب على الباحثين وصانعي السياسات أن يأخذوا بعين الاعتبار هذه القيود والعواقب، ولا سيما في المناطق النامية الريفية أين تمتاز بخسائر الدخل الناتجة عن الأنشطة الزراعية[1].

ثالثا- مؤشرات أخرى

على سبيل العد وليس الحصر نذكر:

1. المدى (The Range)

يتم وضع بعين الاعتبار توزيعات الدخل على عدد n من الأشخاص، i=1,…,n، وليكن y_i دخل الشخص i. يرمز للدخل المتوسط بـ μ، بحيث:[2]

$$\sum_{i=1}^{n} y_i = n\mu$$

الحصة النسبية لدخل الشخص الأول هي x_i؛ أين تحسب كما يلي:[3]

$$y_i = n\mu x_i$$

يعتمد أبسط مقياس (المدى) على مقارنة القيم القصوى للدخل (y_{max}) مع أدنى مستويات الدخل (y_{min})؛ وفي هذه الحالة يمكن تعريف المدى على أنه الفجوة بين هذين المستويين كنسبة من متوسط الدخل؛ الشيء الذي يمكن ترجمته في شكل معادلة رياضية كما يلي:[4]

$$R = \frac{y_{max} - y_{min}}{\mu}$$

من المعادلة السابقة إذا تم تقسيم الدخل بالتساوي تماما فمن الواضح أن R=0، في المقابل إذا تحصل شخص واحد على كل الدخل، فإن R=n.[5]

[1] Ana MANERO, **«THE LIMITATIONS OF NEGATIVE INCOMES IN THE GINI COEFFICIENT DECOMPOSITION BY SOURCE»**, Applied Economics Letters, Vol 24, N° 14, 2015, p 4.
[2] James FOSTER and Amartya SEN, **«ON ECONOMIC INEQUALITY»**, Oxford University Press Inc, University of Oxford, New York, United States of America, 1st Edition, 1973, p 24.
[3] James FOSTER and Amartya SEN, idem.
[4] Frank A. COWELL, **«MEASURING INEQUALITY»**, Oxford University Press, University of Oxford, New York, UNITED STATES OF AMERICA, 1st Edition 2009, p 24.
[5] James FOSTER and Amartya SEN, op.cit, pp 24-25.

مشاكل هذا المؤشر عديدة، فهو يهمل طبيعة التوزيع بين القيم المتطرفة. ولو زاد كل دخل بالمقدار نفسه فإن التباين سيزداد على الرغم من أن التوزيع يحافظ على الشكل الأساسي نفسه[1].

2. انحراف الوسط النسبي (The Relative Mean Deviation)

يدرس هذا المؤشر الفرق بين إنفاق كل أسرة ومتوسط إنفاق كل أسرة ومتوسط إنفاق الأسرة (كوضع مثالي) وقسمته على الدخل الإجمالي حسب المعادلة الآتية:[2]

$$M = \frac{\sum|\mu - y_i|}{n\mu}$$

في الحالة التي يكون فيها التوزيع المتساوي للدخل فإن M=0، وإذا كان الدخل يذهب لفرد واحد فإن $M = \frac{2(n-1)}{n}$.

يأخذ مؤشر انحراف الوسط الحسابي التوزيع الكلي بعين الاعتبار على عكس مؤشر المدى الذي يفسر التوزيع بين القيمتين المتطرفتين. ولكن المشكلة التي يواجهها مؤشر الانحراف هو عدم حساسيته للتحويل من شخص فقير إلى شخص أغنى منه إذا كانا يقعا في نفس الجهة من متوسط الدخل[3].

3. التباين ومعامل الاختلاف (The Variance and the Coefficient of Variation)

يعتمد هذا المؤشر لقياس المسافة بين دخل الفرد y_i ومتوسط الدخل $\bar{y}$، ومن بعدها تربيع الفرق بينهما، وثم إيجاد متوسط الكمية الناتجة في مجموع السكان. بافتراض وجود عدد n من الأشخاص نحدد التباين كما يلي:[4]

$$V = \frac{1}{n}\sum_{i=1}^{n}[y_i - \bar{y}]^2$$

ولكن التباين يعتمد على مستوى متوسط الدخل. وقد يظهر أحد التوزيعات تباينا نسبيا أعظم من الآخر، ولكن مع ذلك يظهر تباين أقل إذا كان متوسط دخله أكبر من التوزيعات المقارن بها. وللتغلب على ذلك يمكن

---

[1] عبد الرزاق الفارس، "**الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي**"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2001، ص 101.

[2] ثناء أبازيد وصطوف الشيخ حسين، مرجع سبق ذكره، ص 134.

[3] البشير عبد الكريم وسراج وهيبة، "**تحليل العلاقة بين توزيع الدخل، النمو الاقتصادي والفقر في الدول العربية**"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، المجلد 9، العدد 11، ص 4.

[4] Frank A. COWELL, «**MEASURING INEQUALITY**», Oxford University Press, University of Oxford, New York, UNITED STATES OF AMERICA, 3rd Edition, 2011, p 27.

حساب معامل الاختلاف والذي يرتكز على التباين النسبي أين يتم الحصول عليه بأخذ الجذر التربيعي للتباين مقسوما على متوسط الدخل كالآتي:[1]

$$c = \frac{\sqrt{V}}{\bar{y}}$$

كلما كان الجذر التربيعي للتباين (الانحراف المعياري) أصغر، كلما زاد عدد المداخيل حول المتوسط. في حالة حصول جميع متلقي الدخل على نفس الدخل، سيكون الانحراف المعياري صفرًا، وبالتالي فإن معامل الاختلاف سيكون أيضا مساوي للصفر[2]، إلا أن معامل الاختلاف لا يتمتع بالخاصية المرغوبة المتمثلة في صعوبة الحصول عليه لما تكون هناك توزيعات تكرارية مفتوحة، كذلك فهو مقياس حساس في حالة وجود القيم الشاذة أو متطرفة[3].

4. **معامل ثيل** (**Theil Coefficient**)

يقيس عدم المساواة من خلال المدى الذي وصل إليه انحراف المجتمع الفعلي، ويعتمد على حساب نسبة نصيب الفرد من الدخل إلى نصيبهم من السكان. لو الفرد له دخل y_i، هناك N فرد في هذا المجتمع، وإجمالي الدخل في المجتمع هو Y، يتم حساب مؤشر Theil وفق الصيغة التالية:[4]

$$T = \sum_{i=1}^{N} \frac{y_i}{Y} log\left(\frac{y_i}{Y/N}\right)$$

بالرغم من أن هذا المؤشر لا يحتوي على تفسير بديهي، إلا أنه غالبًا ما يستخدم في تجارب الدراسات التي يقسم فيها السكان إلى عدة مجموعات فرعية (على سبيل المثال بناءً على العمر والتعليم والمناطق وما إلى ذلك). يمكن لمؤشر Theil تحديد مقدار عدم المساواة في الدخل الناجم عن الاختلافات بين الأفراد في الداخل وبين هذه المجموعات. هذا الأمر مهم لواضعي السياسات في محاولة تحديد مصادر عدم المساواة[5].

---

[1] عبد الرزاق الفارس، مرجع سبق ذكره، ص 102.

[2] Fred CAMPANO and Dominick SALVATORE, op.cit, pp 80-81.

[3] يونس على أحمد، "**تحليل وقياس الرفاهية وعلاقتها بعدالة توزيع الدخل في مدينة كركور لسنة 2009**"، مجلة الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، بغداد، العراق، العدد 83، 2010، ص 290.

[4] Andrew MCKAY, **«DEFINITION AND MEASURING INEQUALITY»**, Briefing Paper Nº 1, the Economists Resource Centre, London, ENGLAND, pp 80-81.

[5] Ija TRAPEZNIKOVA, **«MEASURING INCOME INEQUALITY»**, IZA World of Labor, Washington, UNITED STATES OF AMERICA, 2019, p 9.

المطلب الثالث: نظرية التوزيع في الفكر الاقتصادي

يعرف الاقتصاديون نظرية التوزيع بأنها "النظرية التي تهتم بتحديد الأنصبة المطلقة والنسبية التي يحصل عليها كل عامل من عوامل الإنتاج نظير مساهمته بخدماته في العملية الإنتاجية[1]"، "كما أنها تبحث في الطريقة التي تتفاعل بها الظروف المحددة للطلب والعرض لتلك العناصر عند تحديد أسعارها[2]". لذلك حاولت المذاهب والنظم الاقتصادية إيجاد الحلول الملائمة لهذه المشكلة والتي اختلفت باختلافها الأيدولوجية والأسس التي يقوم عليها التوزيع[3]. وفي هذا الصدد قسمنا هذا المطلب إلى فرعين أساسين، أين تناول الأول نظريات توزيع الدخل عند من هم قبل كينز، بينما الثاني ضم نظريات توزيع الدخل عند كينز ومن هم بعده.

الفرع الأول: نظريات توزيع الدخل عند من هم قبل كينز

من أهم المدارس التي تناولت نظرية توزيع الدخل نذكر ما يلي:

أولا- توزيع الدخل عند التجاريين

أكد التجاريون (الميركانتليون) أن الثروة تكمن بالنقود والمعادن الثمينة المتمثلة في الفضة والذهب[4]، لذلك يجب أن تكرس الدولة كل جهودها للحصول على أكبر قدر ممكن من هذه المعادن من الدول الأخرى (لأنهم افترضوا أن حجم الثروة الكلية في العالم ثابت لا يتغير) بأي وسيلة كانت (تجارة خارجية، حروب واستعمار... إلخ)[5].

أولى التجاريون اهتمامهم بزيادة الإنتاج الصناعي (وليس الزراعي الذي يفضل المذهب إبقاءه في الداخل دون تصديره لأنه يمثل الغذاء الضروري للشعب عامة ولطبقة العمال بصفة خاصة)، وهذا الإنتاج لن يتحقق إلا بزيادة عدد العمال (وبالتالي السكان)، فعمل التجاريون على تشجيع زيادة عدد السكان ضمانا لزيادة عرض العمل وبالتالي تخفيض الأجور[6] وإبقاءها في حد الكفاف (إعطاء العامل ما يزيد عن كفافه سيفسد هذا العامل الميال بطبيعته إلى الكسل والتبذير، وبالتالي فمن الأفضل ألا يكون مع العامل فائض من النقود لئلا يعمد إلى

[1] نعمة الله نجيب إبراهيم، "**أسس علم الاقتصاد -التحليل الوحدوي-**"، مركز الدلتا للطباعة، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 183.

[2] إبراهيم بن عبد الرحمن آل عروان، "**نظرية التوزيع: دراسة اقتصادية فقهية**"، مجلة جامعة الملك سعود، جامعة الملك سعود، الرياض، السعودية، المجلد 16، العدد 1، 2003، ص 551.

[3] عدالة العجال وسيدي أحمد كبداني، "**قياس أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الدول العربية**"، مجلة دفاتر اقتصادية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، المجلد 4، العدد 2، 2013، ص 82.

[4] هلال إدريس مجيد، "**الدور الاقتصادي للدولة في ظل العولمة**"، دار حميثرة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2018، ص 25.

[5] فرهاد محمد على الأهدن، "**التنمية الاقتصادية من منظور إسلامي**"، دار التعاون للطبع والنشر، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 1994، ص 18.

[6] المرجع السابق، ص 20.

الإسراف في شراء الكحول والدخول في حالات الكسل والثمالة وما يجره ذلك من غياب عن العمل[1]) وبصفة تلقائية تنخفض تكاليف الإنتاج.

ثانيا– توزيع الدخل عند الطبيعيين

أنشأ الطبيب كيناي مدرسة جديدة في الاقتصاد عرفت باسم "المذهب الطبيعي" ورسم خريطة للاقتصاد دعاها "الجدول الاقتصادي". كان الجدول في الحقيقة دليلا على ما يتصف به الطبيب من عمق النظرة، إذ على خلاف الأفكار السائدة في ذلك العصر والتي تعتبر الثروة تتكون من مقادير الذهب والفضة التي يحوزها البلد، أصر كيناي على أن الثروة تنشأ من الإنتاج الزراعي وأنها تنساب في الشعب، من يد إلى أخرى لتعيد ملئ الجسم الاجتماعي كما يحدث في حالة الدورة الدموية[2]. هذه الأخيرة هي نفسها التي جعلت الطبيعيين ينادون بتعبئة الإيرادات عن طريق فرض ضريبة واحدة (موحدة) فقط على النشاط الزراعي وحده، لأنه النشاط الوحيد الذي يحقق النمو والتنمية الاقتصادية، وأيضا كون فرض أي ضرائب أخرى على أي أنشطة أخرى (مثل الصناعة والتجارة) سيكون عديم الجدوى، لأنه سيؤدي إلى رفع أسعار هذين النشاطين واللذين بدورهما يصبان كل مكاسبهما في يد المزارعين، وبالتالي سيتحمل النشاط الزراعي مقدار الزيادة التي حدثت، فترتفع أسعاره.[3]

حسب كيناي الجدول الاقتصادي يبين كيفية توزيع الناتج الصافي بين طبقات المجتمع، وهو ليس بنظرية للتوزيع بالمعنى المفهوم حديثا، ولكنه يكتفي بعرض دورة الناتج الصافي بانتقال الدخول بين الطبقات[4]، التي قسمها كيناي إلى ثلاث طبقات أساسية، وهي:[5]

- **الطبقة المنتجة:** وتشمل فئة العمال الزراعيين الذين يقومون بخلق الناتج الصافي، وهو الزراعة؛
- **طبقة المالكين:** والتي تعتمد على الإيرادات أو صافي ناتج الزراعة، والتي تدفع إليها سنويا من قبل الطبقة المنتجة؛
- **الطبقة العقيمة:** تشمل ذوي الحرف الأخرى غير الزراعة، وهم العاملون في الصناعة والتجارة كونهم لا يستطيعون زيادة الثروة التي تنفقها الأمة سنويا.

[1] معاذ الشرفاوي الجزائرلي، **"تاريخ الفكر الاقتصادي"**، منشورات الجامعة الافتراضية السورية، سوريا، 2020، ص 62.

[2] روبرت هيليرونر، ترجمة راشد البراوى، **"قادة الفكر الاقتصادي"**، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، مصر، 2002، ص 53.

[3] فرهاد محمد على الأهدن، مرجع سبق ذكره، ص ص 23–24.

[4] حازم الببلاوى، مرجع سبق ذكره، ص 47.

[5] Davied GLEICHER, **«THE HISTORICAL BASES OF PHYSIOCRACY: AN ANALYSIS OF THE "TABLEAU ECONOMIQUE"»**, Science & Society, Vol 46, N° 3, p 330.

ثالثا– توزيع الدخل عند الكلاسيك

اهتم نهج الاقتصاديين الكلاسيكيين بنظرية التوزيع من منطلق التوزيع الوظيفي للدخل، أي توزيع الدخل بين العوامل الرئيسية للإنتاج[1]، على اعتبار أن هذه الأخيرة هي المشكلة الرئيسية في علم الاقتصاد وليس الإنتاج. والواقع أن ذلك كان نتيجة طبيعة لموقفهم تجاه نظرية التشغيل. فما دام أن مستوى الإنتاج دائما هو عند التشغيل الكامل، وما دام حجم الإنتاج الكلي يبقى ثابتا فإن المشكلة الرئيسية تنحصر في معرفة القوانين التي يخضع لها توزيع هذا الناتج الكلي بين عوامل الإنتاج المختلفة التي أسهمت في إنتاجه[2].

1. آدم سميث:

لا ترتبط مسألة التوزيع عند آدم سميث بصفة خاصة، والكلاسيك بصفة عامة بالعدالة الاجتماعية، بل يتم طرحها من خلال التحويلات في الفعالية الإنتاجية، والعمل المأجور، وهو يرى أن العمل خادم رئيس في العملية الإنتاجية وهو لا يضيف إلى القيمة شيئا بسبب أن الأجور المقدمة له هي كلفة يتحملها المنتج وأن القيمة الحقيقية للعمل إنما هي بشكل رئيس تظهر مع الأرباح، لأن عمل العامل من الناحية الموضوعية قد استعمل مقابل أجور، وبناء على ذلك فخدمات العامل من الناحية الموضوعية لا تعوض بعد دفع الأجور المتفق عليها[3]؛ وبالتالي يبنى تصور آدم سميث على ركيزة مفادها أن العمل هو المصدر النهائي للثروة (فائض القيمة) التي بدورها تتوقف على إنتاجية العمل وحجم وقوة المنتج[4].

يمكن الآن تحليل نظرية سميث في التوزيع. ففائض القيمة سوف تنحل عنده إلى: أجر يُدفع للعامل، وربح يستحوذ عليه الرأسمالي، وريع يسدد للمالك العقاري. إذ بفضل فائض القيمة التي خلقها العمل تمكن الرأسمالي من: دفع الأجور والريع، وجني الربح[5]. ومن هذا المنطلق تتبلور فكرة أن قيمة أي شيء يمتلكه الإنسان تقاس في نهاية الأمر بكمية العمل التي يمكن أن يبادل بها[6]. ومن هذا المنطلق يمكن تقسيم الدخل حسبه إلى أقسام مختلفة تكون سهلة التمييز متمثلة في العمل، رأس المال، الأرض حيث أن: الدخل المستمد من العمل يسمى أجرا. والدخل المستمد من رأسمال من قبل الشخص الذي يديره ويستثمره يسمى ربحا. وذاك

[1] Agnar SANDMO, **«THE PRINCIPAL PROBLEM IN POLITICAL ECONOMY: INCOME DISTRIBUTION IN THE HISTORY OF ECONOMIC THOUGHT»**, Discussion paper, Institute for Samfunnsokonomi, Department of Economics, Norwelan School of Economics, 2013, p 6.

[2] مدحت القريشي، **"تطور الفكر الاقتصادي"**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2008، ص 126.

[3] أحمد إبراهيم منصور، **"عدالة التوزيع والتنمية الاقتصادية –رؤية إسلامية مقارنة–"**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ص 69.

[4] حازم الببلاوي، **" دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي"**، دار الشروق، بيروت، لبنان، 1968، ص 59.

[5] محمد عادل زكي، **"نقد الاقتصاد السياسي"**، دار الفتح للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، الطبعة السادسة، 2019، ص 118.

[6] جون كينيث جالبيرت وآخرون، **"تاريخ الفكر الاقتصادي الماضي صورة الحاضر"**، مكتبة الإسكندرية، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 80.

المستمد منه من قبل الشخص الذي لا يستثمره بنفسه، بل يقرضه لآخر، يسمى فائدة أو استغلالا للمال. والدخل المستمد كليا من الأرض يسمى ريعا وهو يعود لمالك الأرض[1].

2. دافيد ريكاردو:

تستند نظرية التوزيع لدافيد ريكاردو إلى حد كبير على أفكار آدم سميث. ومع ذلك، فإن تحليله الاقتصادي لاقى تجاوبا وصدى آن ذاك. أهم عمل لريكاردو كان حول مبادئ الاقتصاد السياسي، والضرائب (1817). الأجزاء الأساسية من الكتاب خصصت لوظيفة توزيع الدخل، أي التوزيع بين العمال والرأسماليين والملاك[2]، في شكل ريع (يدفع لملاك الأراضي) وأجور (تدفع للعمال) وأرباح (تدفع للرأسمالي)، مشكلة في مجملها المصادر الأساسية لإيرادات الدولة[3].

أ- الريع:

قيد ريكاردو نظريته المشهورة في الريع بصفة مباشرة بالإنتاجية الحدية للأرض[4]، أين استعان بجملة من الافتراضات نذكر أهمها:[5]

- يتحدد الريع من خلال عملية تنافس المزارعون على الأرض، ومن هذا المنطلق الأرض ذات الجودة العالية في إنتاجيتها تستحوذ على سعر أعلى من نظيرتها الأقل جودة؛
- يعتبر سوق الأراضي الزراعية سوق منافسة تامة، لا المالك ولا المستأجر لديه قوة سوقية، وبهذا يكون ريكاردو قد استخدم نسخة متشددة من نظرية المنافسة الكاملة؛
- عرف ريكاردو الريع على أنه "عائد اقتصادي نظير استخدام هبات الأرض الطبيعية التي لا تنفذ قواها، والذي يُدفع للمالك مقابل استخدام القدرات الأصلية للتربة وغير قابلة للتلف"؛

---

[1] آدم سميث، ترجمة حسني زينه، "**بحث في أسباب وطبيعة ثروة الأمم**"، معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد، العراق، الطبعة الأولى، الجزء الأول، 2007، ص ص 77-78.

[2] Bo SANDELIN and others, **«A SHORT HISTORY OF ECONOMIC THOUGHT»**, Routledge Taylor Francis Group, London and New York, 3rd Edition, 1951, p 135.

[3] Karl MARX, **«THEORIES OF SURPLUS VALUE»**, LAWRENCE ET WISHART, London, Britain, 1951, p 135.

[4] Robert L. FORMAINI, **«DAVID RICARDO THEORY OF FREE INTERNATIONAL TRADE»**, Federal Reserve Bank of Dallas, Vol 9, N° 2, p 4.

[5] أنظر إلى:

- John F. MCDONALD, **«Mr. RICARDO'S THEORY OF LAND RENT»**, Journal of Real Estate Practice and Education, Vol 21, N° 1, 2018, p 3.
- صلاح الدين نامق، "**قادة الفكر الاقتصادي**"، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1978، ص ص 30-31.
- David RICARDO, **«ON THE PRINCIPLES OF POLITICAL ECONOMY AND TAXATION»**, Batoche Books, Kitchener, CANADA, 3rd Edition, 2001, p 39.
- Kiichiro YAGI, **«MENGER ON RICARDO»**, Okayama Economic Review, Vol 13, N° 1, 1981, p 205.

- يتم توفير رأس المال والعمالة بشكل مرن تمامًا؛
- قال ريكاردو أن الطلب على الذرة (الحبوب) ينمو مع تزايد عدد السكان. في نقاط مختلفة افترض أن الناتج ثابت بالنسبة لعدد معين من السكان (هذا الطلب غير مرن تمامًا)؛
- تهتم نظرية الريع الريكاردي بالمدى الطويل. مسائل عدم اليقين والانتقالات من حالة إلى أخرى يتم تجاهلها.

ب-الأجور:

تتمثل نظرية الأجور عند الكلاسيك وبالأخص عند ريكاردو في فكرة رصيد الأجور (Wage Fund) أي أن هناك رصيد من رأس المال الذي تدفع منه الأجور. ويتكون هذا الرصيد من الادخارات، والتي تعتمد على الإيرادات السابقة والمبيعات. وعليه فإن المخصص يكون ثابتا في الأمد القصير ولكنه يمكن أن يزداد رصيده من سنة إلى أخرى. ومعنى ذلك أن الطلب على العمل ثابت ولا يزيد إلا إذا زاد رصيد رأس المال المخصص للإنتاج[1].

تبنى ريكاردو أفكار مالتوس المتعلقة بقانون الأجور (زيادة الأجور ستزيد من معروض العمالة، والعكس صحيح)[2]؛ مميزا من خلاله بين نوعين من الأجور وهما: الأجر الطبيعي والأجر النقدي[3]؛ **فالأول** يعتمد على تحليل تكلفة المعيشة؛ كما أكد أنه يرتكز بشكل أساسي على أسعار المواد الغذائية والمزروعات الأخرى من المنتجات. كان يعتقد أن ارتفاع أسعار المحاصيل يتطلب أجراً أعلى. سبب زيادة أسعار المحاصيل ارتفاع الريع، أين يعزى هذا الأخير إلى زيادة عدد السكان الذي أدى إلى استغلال أفضل الأراضي[4]؛ فهو بذلك يؤكد أن أجور السوق على المدى الطويل تنجذب نحو مستواها الطبيعي بسبب الضغط الناتج عن زيادة عدد السكان[5]؛ أما **الثاني** فيقصد به المبلغ الذي يتم دفعه مقابل ذلك بالفعل، من خلال التشغيل الطبيعي لنسبة العرض إلى الطلب، فارتفاع الأجر السوقي سببه انخفاض في العرض، والعكس صحيح[6].

---

[1] مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص ص 127-128.

[2] Mehari TESFA YESUS, **«A SHORT HISTORY OF ECONOMIC THOUGHT»**, the University of Groningen research databas, niversity of Groningen, Groningue, NETHERLANDS, 2002, p 1.

[3] Tsoulfidis LEFTERIS, «**NOTES ON RICARDO'S THEORY OF VALUE AND TAXTION**», MPRA Paper N° 35590, Munich Personal RePEc Archive, 2005, p 8.

[4] Mehari TESFA YESUS, op.cit, p 1.

[5] Davide FIASCHI and Rodolfo SIGNORINO, **«CONSUMPTION PATTERNS, DEVELOPMENT AND GROWTH: ADAM SMITH, DAVID RICARDO AND THOMAS ROBERT MALTHUS»**, The European Journal of the History of Economic Thought, Vol 10, N° 1, 2003, p 13.

[6] David RICARDO, op.cit, p p 58-59.

ت-الربح:

حسب ريكاردو عندما ترتفع الأجور تتأثر الأرباح، ينطلق افتراضه من الأراضي المزروعة ذات المردود المنخفض، والتي تكون بدون ريع؛ ومنه السلع يتم تبادلها وفقًا للعمالة المجسدة فقط؛ ومن هذا المنطلق فإن الزيادة في الأجور ستؤدي إلى انخفاض نسبة الأرباح[1]؛ وعليه يحسب معدل الأرباح r على النحو الموالي:[2]

$$r = \frac{P}{W} = \frac{1 - w}{w}$$

حيث أن: P: نسبة الأرباح؛ **W:** المجموع الكلي للأجور؛ **w:** الأجور النسبية (حصة الأجور من إجمالي الأرباح).

يمكن تلخيص نظرية التوزيع حسب ريكاردو وفقا **الشكل (1-2)**، وعليه يقيس **Oy** كميات "الذرة" (لكل المنتجات الزراعية) و **Ox** كمية العمالة المستخدمة في الزراعة؛ بينما يمثل منحنى **p-Ap** الناتج لكل وحدة عمل (الناتج المتوسط) والمنحنى **p-Mp** الناتج الحدي للعمل (أجر العامل يميل إلى أن يتطابق مع قيمة الإنتاج)؛ وجود هذين المنحنيين منفصلين نتيجة للاتجاه المتناقص في متوسط منحنى الناتج، أي لافتراض تناقص الغلة. ومنه يتم تحديد إنتاج الذرة إطلاقا من كمية العمل المقدرة بالقوة العاملة **OM**، لذا يتم تمثيل إجمالي الناتج بواسطة المستطيل **OCDM**.

[1] Giancarlo DE VIVO, **«PROFITS DEPEND ON WAGES: RICARDO'S PRINCIPLE AND ITS EARLY DEMISE»**, Contributions to Political Economy, Vol 37, N° 1, 2018, p 2.

[2] Heinz D. KURZ, **«TECHNICAL PROGRESS, CAPITAL ACCUMULATION AND INCOME DISTRIBUTION IN CLASSICAL ECONOMICS: ADAM SMITH, DAVID RICARDO AND KARL MARX»**, The European Journal of the History of Economic Thought, Vol 17, N° 5, 2010, p 1194.

الشكل رقم (2-2): نظرية التوزيع عند ريكاردو

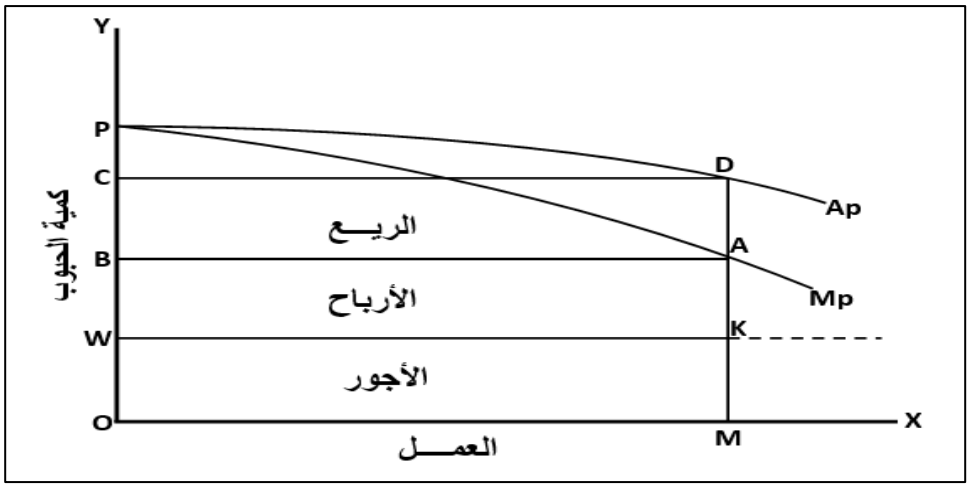

المصدر:

Nicholas KALDOR, **«ALTERNATIVE THEORIES OF DISTRIBUTION»**, The Review of Economic Studies Ltd, Vol 23, N° 2, 1955, p 85.

تبعا لما جاء به الشكل السابق يحدد كل من الريع والأجر والربح كما يلي:[1]

- الريع هو الفرق بين ناتج العمل على مجموع الناتج الحدي للأرض والناتج المتوسط للأرض، أو الفرق بين المتوسط الحدي والناتج الحدي للعمل، بيانيا يمثل بمرونة منحنى **p-Ap**، أي مدى تناقص عوائد العمل؛
- الناتج الحدي للعمل (أو في اللغة الكلاسيكية الإنتاج ناقص الريع) لا يساوي الأجر، ولكنه معادل لمجموع الأجور والأرباح. في التحليل الريكاردي تشير الفرضية إلى أن منحنى عرض العمل مرن تماما لسعر العرض المحدد بـ **OW**، ومع ذلك، لا يتم تحديد الطلب على العمالة من خلال منحنى **p-Mp**، بل يعين بواسطة تراكم رأس المال الذي يحدد عدد العمال الذين يمكنهم العثور على عمل في معدل الأجور **OW**. ومن ثم لا يُشار إلى موضع التوازن بنقطة التقاطع بين منحنى **p-Mp** ومنحنى عرض العمالة، ولكن من خلال المجموع الكلي للطلب على العمالة من حيث تكلفة الذرة من جهة ورصيد الأجور من جهة أخرى. مع تراكم رأس المال، ستنمو القوى العاملة، أين يتم تسجيل إضافات على إجمالي رصيد الأجور، وعليه تراكم رأس المال (صندوق الأجور الزراعية حسب المنطقة **OWKM**) يميل إلى أن يكون في وضعية أفقية (دفع الخط الرأسي **KM** إلى اليمين) وليس في شكل رأسي (دفع الخط الأفقي **WK** للأعلى).

[1] Nicholas KALDOR, **«ALTERNATIVE THEORIES OF DISTRIBUTION»**, The Review of Economic Studies Ltd, Vol 23, N° 2, 1955, pp 85-86.

حمل المصلح الاجتماعي هنري جورج القوة الاحتكارية لملاك الأرض مسؤولية الفقر وعدم العدالة في العالم، مستندا بذلك إلى نظرية الريع الريكاردية، فكان يرى أن حل الفقر والتفاوت يتحقق بفرض ضريبة وحيدة على الأرض غير المحسنة. إلا أن مارك سكويسين فيما بعد أدان فكرة الضريبة الموحدة، وبدأ نقده برفض الرؤية الريكاردية؛ معتبرا بذلك أن عرض الأرض المتاحة للبيع يتغير مع تغير السعر، كأي سلعة أخرى؛ وتتحدد الأراضي كالأجور والسلع الرأسمالية، بإنتاجيتها الحدية، مؤكدا على أن فرض الضريبة سيعمل على تشويه استخدام الأرض، وإساءة استخدام رأس المال[1].

رابعا- توزيع الدخل عند ماركس

تناول ماركس نظرية التوزيع من منظور الإنتاج[2]؛ أين اعتبر هذا الأخير ليس مجرد إنتاج لبضاعة (السلعة)، بل هو من حيث الجوهر إنتاج للقيمة[3] التي ترتكز على العمل[4]؛ لذا فإن ماركس يوافق الكلاسيكيين على أن قيمة أية سلعة تتجدد بعدد ساعات العمل التي بذلت في صنعها، وعلى ذلك فإن قيمة تلك السلعة تتعين وفقا للنظرية العامة في تحديد القيمة. بيد أن ماركس يختلف مع التحليل الكلاسيكي في تحديد قيمة العمل، حيث أوضح أن الرأسمالي بعد أن يشتري من العامل قوته العاملة فإنه في الواقع العملي يعمل على تشغيل هذه القوة المشتراة لعدد من الساعات أكبر من عدد الساعات الذي دفع قيمتها في الأصل[5]؛ مفترضا أن "العمل اليومي لعامل ما يجلب له في المتوسط أربعمائة فرنك سنويا، وأن هذا المبلغ يكفي كل بالغ لكي يعيش نوعا من الحياة الخشنة، مضيفا إلى أن أي مالك يحصل على 2000 فرنك كفائدة أو ريع من مزرعة أو منزل... إلخ يجبر بشكل غير مباشر خمسة رجال على أن يعملوا له، ودخل يبلغ مائة ألف فرنك يمثل عمل مائتين وخمسين رجلا (إذن فدخل يبلغ ثلاثمائة مليون يمثل عمل سبع مائة وخمسين ألف عامل)[6]"؛ فبهذا التحليل يتشكل ما يسمى بنظرية فائض القيمة (الفرق بين ما يتم الحصول عليه من طرف الرأسمالي وما ينتج

---

[1] مارك سكويسين، ترجمة مجدى عبد الهادى، "**الثلاثة الكبار في علم الاقتصاد آدم سميث.. كارك ماركس.. جون مايناردكينز**"، المركز القومي للترجمة، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2018، ص ص 169-170.

[2] Xing HE, «**RESEARCH ON MARX'S INCOME DISTRIBUTION THEORY: A LITERATURE REVIEW**», 8th International Marx and Engels, Colloquium Marxist Studies Centre, University of Campinas, Campinas, BRASIL, 2015, p 1.

[3] عبد العلي كاظم المعموري، مرجع سبق ذكره، ص 386.

[4] Wei XIAOPING, «**THEORETICAL WORK OF MARX AND MARXISM**», 5th International Conference on Economics, Management, Law and Education, Colloquium Marxist Studies Centre, Advances in Economics, The International Science and Culture Center for Academic Contacts (ISCCAC), Kuban State University, Krasnodar, RUSSIA, October 11/12/2019, Edition of Atlantis Press SARL, Vol 110, 2019, p 102.

[5] زينب صالح الأشوح، "**الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي نظرة تاريخية مقارنة**"، دار عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، الجيزة، مصر، 1997، ص 210.

[6] كارل ماركس، ترجمة محمد مستجير مصطفى، "**مخطوطات كارل ماركس لعام 1844**"، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، مصر، د ت، ص 44.

فعلا)[1]. كما فند ماركس اعتبار الأجر كحصة من البضاعة التي أنتجها العامل[2]؛ إذ أخذه من جانب نظرية حد الكفاف الريكاردية.

يدعي ماركس أنه لم يسبق أن قام أحد بتفسير كيف يمكن للرأسمالية أن تحقق الربح، أين قام بتفسيره انطلاقا من فرق الأسعار بالضبط من فكرة تبادل السلع؛ أي من خلال شراء السلع وتحويلها إلى سلع أخرى؛ ومنه تحقيق سعر أعلى[3].

لم تسلم نظرية التوزيع الماركسية من الانتقاد، فلقد استنقص العديد من الباحثين الاقتصاديين والأكاديميين من أهميتها مستندين في ذلك إلى:[4]

- اعتبر الفكر الماركسي العمل العنصر الإنتاجي الوحيد الداخل في خلق السلع والخدمات، كما وأنه من الصعوبة قياس قيم السلع على أساس ساعات العمل المستغرقة في صنعها وإلا كان معنى ذلك مساواة العامل الأقل مهارة بالأكثر مهارة؛
- أهملت النظرية الماركسية جانب الطلب تماما (أي الجانب الذي يقوم على المنفعة) مع عدم التطرق إلى عوامل أخرى تؤثر في العرض كنفقات الإنتاج، كما أنها لم تعالج نوعية العمل المبذول في الإنتاج (بسيط أو عضلي أو ذهني أو مبدع)؛
- الاستعانة بنظرية حد الكفاف في تحديد مستوى الأجور غير مناسبة؛ فعلى الرغم من أن العمال ينفقون كل دخلهم على السلع الاستهلاكية، إلا أنهم غير قادرين على شراء المنتج بأكمله، فهم ينتجون قيمة تفوق أجورهم. كنتيجة حتمية تتقلص الأجور إلى الحد الأدنى، ومع إدخال كل من الآلات الموفرة لتقنيات الإنتاج الضخم يتضاعف العرض، وفي المقابل الطلب الاستهلاكي للعمال يتراجع أكثر فأكثر، الشيء الذي يتمخض عنه كساد للمنتجات؛

---

[1] يوسف كمال، "**الإسلام والمذاهب الاقتصادية المعاصرة**"، مؤسسة الوفاء للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 1998، ص 83.

[2] كارل ماركس، ترجمة إلياس هاشم، "**العمل المأجور ورأس المال**"، دار التقدم، موسكو، روسيا، د ت، ص 26.

[3] جوناثان وولف، ترجمة مصطفى سامي رفعت، "**كارل ماركس**"، موسوعة ستانفورد للفلسفة، سان فرانسيسكو، الولايات المتحدة الأمريكية، 2017، ص 11.

[4] أنظر إلى:

- ثناء أبا زيد، "**مدخل إلى علم الاقتصاد**"، الجامعة الافتراضية السورية، سوريا، 2018، ص 92.
- فرهاد محمد على الأهدن، مرجع سبق ذكره، ص 37.
- Christina ANSELMANN, **«SECULAR STAGNATION THEORIES»**, Springer Nature Switzerland AG, Stuttgart, Baden-Württemberg, GERMANY, 2020, p 38.

- اعتبر ماركس الطبقة العاملة متغير تابع للظروف الاقتصادية والاجتماعية التي يحركها الرأسماليون، أي أنها مسلوبة الإرادة، وهذا الأمر بعيد عن الواقع العملي بكثير حيث أصبحت التنظيمات العمالية والنقابات والاتحادات المهنية تمارس أدوارا بالغة الحجم والتأثير على معظم جوانب الحياة الاقتصادية.

خامسا- توزيع الدخل عند النيوكلاسيك

اعتمدت المدرسة النيوكلاسيكية في توزيع الموارد الاقتصادية على ديناميكية الاقتصاد الحر، والتركيز أكثر على التحليل الجزئي للاقتصاد[1]. أين انصب تحليلهم على عناصر الإنتاج وبوجه خاص "أسعار" تلك العناصر. ولقد بدأ التحليل النيوكلاسيكي لأسعار عناصر الإنتاج بتجديد تلك العناصر فقسمها إلى ثلاثة عناصر أساسية هي الأرض والعمل ورأس المال وأضاف فريق آخر منهم عنصرا رابعا متمثل في التنظيم[2].

حاول مارشال وهو أحد أهم رواد المدرسة النيوكلاسيكية أن يسوغ الرؤيا الريكاردية بشأن رأس المال ويدافع عنها، ويهاجم الرؤية الماركسية نتيجة لتجاهلها قيمة عنصر المخاطرة في استخدام رأس المال، كما أنه تجاوز الإنتاجية الحدية في عملية التوزيع[3]، مستندا إلى التفسير الوظيفي لتوزيع الدخل الذي يربط الدخل بمساهمة عناصر الإنتاج، ولهذا فإن قوى العرض والطلب هي التي تحدد عوائد عناصر الإنتاج[4]، المتمثلة في الأجر عائد العمل، الريع عائد الخدمات الإنتاجية التي توفرها الأرض[5]، والفائدة عائد مالك رأس المال، الربح عائد للمنظم[6].

الفرع الثاني: نظريات توزيع الدخل عند كينز ومن هم بعده

سنتطرف في هذا الفرع إلى نظريات توزيع الدخل عند كينز ومن هم بعده.

أولا- توزيع الدخل عند كينز

أبدى كينز اهتماما ضئيلا في مسألة توزيع الدخل بين طبقات المجتمع المختلفة[7]؛ إلا أن أفكاره الجريئة بخصوص الدور الأساسي الذي تلعبه الدولة من خلال تنشيط وتحفيز الطلب الكلي باعتباره الوسيلة الفاعلة

---

[1] عبد الحليم شاهين، **"التطور التاريخي لنظريات النمو والتنمية في الفكر الاقتصادي"**، سلسلة دراسات تنموية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 73، 2021، ص 10.

[2] زينب صالح الأشوح، مرجع سبق ذكره، ص 186.

[3] عبد العلي كاظم المعموري، مرجع سبق ذكره، ص 427.

[4] مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص 210.

[5] المرجع السابق، الصفحة نفسها.

[6] رفعت السيد العوضي، **"تاريخ الفكر الاقتصادي"**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2018، ص 257.

[7] أوسكار لانكر وآخرون، **"الاقتصاد السياسي الرأسمالية والاشتراكية"**، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1980، ص 30.

في تنشيط الاستثمار والإنتاج[1]، ودراساته المتعلقة بالدخل القومي على أنه مجموع متكامل كانت مرتبطة بشكل غير مباشر مع التحليلات الاقتصادية لتوزيع الدخل، والتي مهدت السبيل للقيام بمحاولات حديثة لتحليل قوى توزيع الدخل في إطار كنزي[2].

استند جون ماينارد كينز في تفسيره لنظرية توزيع الدخل إلى منهجين للتفكير، كانت نظريته العامة تبين كيف أن الدخل الكبير ونواحي عدم المساواة في توزيع الثروة قد أدت إلى رأسمالية غير فعالة، الناتجة عن اعتقاد البريطانيين آن ذاك الذين كانوا يعارضون أي إلغاء إضافي للفروق الكبيرة الموجودة في الثروات والدخول بسبب اعتقاد خاطئ بأن نسبة كبيرة من النمو الرأسمالي تعتمد على مدخرات الأغنياء نتيجة للوفرة لديهم، وكما تبين نظريته، بأن "نمو رأس المال لا يعتمد على الإطلاق على انخفاض نسبة الميل للاستهلاك، بل على النقيض، فإنه يتراجع معها"[3].

ثانيا- نظريات توزيع الدخل ما بعد كينز

من أشهر النظريات الحديثة التي تناولت في طياتها بشكل أو بآخر توزيع الدخل نجد: نظرية صراع التقسيم الطبقي التي تتناول مساوئ عدم المساواة في توزيع الدخل الذي يخلق نظام متوازن للفائزين والخاسرين[4]. مجادلين في ذلك بمسلمة مفادها أن عدم المساواة يولد تقسيم طبقي اجتماعي يسعى إلى نفع الأغنياء والأقوياء على حساب الفقراء؛ فوفقًا لـ Davis وMoore (1945)، يجب أن يكون للأفراد دافعًا لأداء الواجبات المطلوبة منهم من أجل شغل وظائف معينة وأداء واجبات تتعلق بهذه الأخيرة؛ يكمن هذا الدافع في خلق مكافآت تنفرد بها كل فئة من الموظفين على حدى، لذلك بات من الضروري إعطاء مكافآت تختلف حسب المناصب لتشجيع الأفراد (على سبيل المثال، أولئك في الطبقات العليا) على العمل في الحفاظ على مناصبهم[5].

---

[1] محمد أحمد الأفندي، "**مبادئ الاقتصاد الكلي**"، جامعة العلوم والتكنولوجيا، صنعاء، اليمن، الطبعة الثانية، 2012، ص 29.

[2] رضا صاحب أبو حمد، "**توزيع الدخل والنمو الاقتصادي في الدول النامية**"، مجلة الدراسات الإسلامية المعاصرة، جامعة طهران، طهران، إيران، المجلد 1، العدد 1، 2010، ص 4.

[3] إي. راي كانتربري، ترجمة سمير كريم وجودة عبد الخالق، "**موجز تاريخ علم الاقتصاد مقاربات جمالية لدراسة العلم الكئيب**"، المركز القومي للترجمة، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2011، ص 357.

[4] Samuel B. ADEWUMI and others, **«FISCAL POLICY AND INCOME INEQULITY: A GROWING CONCERN FOR LESS DEVELOPED COUNTRIES»**, International Journal of Research and Innovation in Social Science (IJRISS), Obafemi Awolowo University, Ile-Ife, NIGERIA, Vol 2, N° 10, 2020, p 129.

[5] Isaac Akintoyese OYEKOLA and Eyitayo Joseph OYEYIPO, **«SOCIAL STRATIFICATION»**, CHAPTER NINE, Vol 2, N° 10, 2018, p 11.

بالرغم من أن النظرية الرأسمالية عرفت بدعمها للطبقة الغنية إلا أنها ساهمت في حل مشكل التأثير الطبقي في وسط المجتمعات. البلدان التي تمارس الرأسمالية غالبا ما يكون لها حكومة قائمة على التدخل في نظام السوق من خلال النظام الضريبي لتوخي التأثير الضار للطبقات[1].

إلى جانب نظرية صراع التقسيم الطبقي ظهرت مدرستين مهمتين كان لهما الدور الكبير في تمهيد الطريق لفكر اقتصادي جديد يفتح المجال أمام النظريات الحديثة لتوزيع الدخل، وهما:[2]

1. **مدرسة النظرية الإحصائية*:** ويمثلها مؤلفون مثل **Gibrat (1931)، Roy (1950)، Champernowne (1953)، Aitchison و Brown (1954)، Retherford (1955):** يشرح هؤلاء المؤلفون طريقة توليد الدخل بمساعدة بعض العمليات العشوائية. إلا أنها لاقت انتقاد لنماذجها العشوائية أين تم وصفها بأنها تقدم شرح لعملية توليد الدخل، مع عدم تسليطها الضوء على معالجة اقتصاديات التوزيع.
2. **المدرسة الاجتماعية والاقتصادية:** تسعى هذه المدرسة إلى تفسير توزيع الدخل من خلال العوامل الاقتصادية والمؤسسية، مثل الجنس والعمر والمهنة والتعليم والاختلافات الجغرافية وتوزيع الثروة. ينبثق ضمن هذه المدرسة ثلاث مجموعات أساسية، وهي:

- **المجموعة الأولى:** أصحاب نهج رأس المال البشري الذين يعتمدون على فرضية تعظيم الدخل مدى الحياة. بدأ تبني هذا النهج من قبل **Mincer (1958)**. تم توجيه عدد من الانتقادات له، وأخطرها أنه يتعامل بشكل أساسي مع جانب العرض في السوق، والذي يخلق فائض في العمالة بمستويات التعليم المتنوعة؛
- **المجموعة الثانية:** يطلق عليها باسم التخطيط التعليمي كونها تركز على جانب الطلب في السوق؛ يمثلها كل من **Bowles (1969)، Dougherty (1971، 1972)، Psacharopoulos و Hinchliffe (1972)**. هذه المجموعة ترى أن الطلب على أنواع مختلفة من العمالة مشتق من وظائف الإنتاج؛

[1] Samuel B. ADEWUMI and others, op.cit, p 129.

[2] Nanak C. KAKWANI, **«INCOME INEQUALITY AND POVERTY OF ESTIMATION AND POLICY APPLICATION»**, Published for the World Bank, Oxford University Press, 1980, pp 1-2.

*** مدرسة النظرية الإحصائية:** تعتمد هذه النظرية على مؤشر الرفاهية كبديل لآلية أسعار التجزئة لغرض ضبط الأجور؛ أي من خلال تخطي انطباع بأن النفقات السنوية المحسوبة تعتمد على الإنفاق الفعلي "لعائلة مؤشر الأسعار. تم إعطاء فهرس من الأرقام عوض المبالغ المطلقة مع إبراز المنفعة التي تقابلها؛ للمزيد من التفصيل أنظر:

- Kjeld BJERKE, **«SOME REFLECTIONS ON PRICE INDEXES, WELFARE INDEXES, AND WAGE ADJUSTMENTS»**, Review of Income and Wealth, Vol 9, N° 9, 1961.

- **المجموعة الثالثة:** تسمى بمدرسة العرض والطلب. يتم تمثيل المساهمة الرئيسية لهذا النهج من قبل **Tinbergen (1975)**، الذي يعتبر توزيع الدخل نتيجة العرض والطلب لأنواع مختلفة من العمالة. تحليله لا ينطبق فقط على دخل العمل، بل يتعدى أيضًا للدخل من عوامل الإنتاج الأخرى.

المبحث الثالث: الآثار الاقتصادية والاجتماعية للجباية

كان المفكرين الاقتصاديون التقليديون يرون أن الضريبة وسيلة للحصول على الإيرادات اللازمة لتغطية نفقات الدولة العادية، ولذا سادت في عهدهم فكرة حياد الضريبة. أما المفكرون الاقتصاديون المعاصرون فقد أخذوا ينظرون إلى الضريبة كأداة من الأدوات السياسة المالية تستخدمها الدولة للتوجيه الأمثل للسياسة الاقتصادية[1] والاجتماعية على حد السواء. في خضم الطرح السابق سوف نرتكز في هذا المبحث على مطلبين أساسيين: أين يعرج المطلب الأول إلى التركيز على الآثار الاقتصادية للجباية، في حين المطلب الثاني سوف يخصص لدراسة تأثير الجباية على الجانب الاجتماعي.

المطلب الأول: الآثار الاقتصادية للجباية

نرمي من طيات هذا المطلب إلى تسليط الضوء على الدور الاقتصادي الذي تلعبه الجباية.

الفرع الأول: أثر الجباية على الاستهلاك، الادخار والإنتاج

إن فرض الضرائب وفقا لقواعد معينة تتبعها الدولة يسمح بتوجيه الاستهلاك، وذلك من ناحية التأثير الكلي على حجم الاستهلاك[2]. وعلى اعتبار أن الضرائب نوعان أما ضرائب مباشرة أو ضرائب غير مباشرة، أين نجد الأولى تصيب أصحاب الدخول المرتفعة أكثر مما تصيب أصحاب الدخول المنخفضة وعلى هذا الأساس فإن الاستهلاك لا يتأثر بشكل كبير خاصة إذا كانت هناك إعفاءات كبيرة للدخول المنخفضة لأن أصحاب الدخول المرتفعة يدفعون الضريبة ليس من الجزء المخصص للاستهلاك وإنما من مدخراتهم[3]. في حين الثانية فهي لا تميز بين المستهلكين وإنما تفرض بشكل عام على الإنفاق[4]، بيد أن درجة تأثيرها تختلف على حسب طبيعة مرونة السلعة، فإذا كان الطلب على السلعة مرن فإن فرض الضريبة يساهم في تقليل استهلاك الأفراد بدرجة كبيرة، لكن في حالة الطلب غير المرن استهلاك الأفراد ينخفض بدرجة أقل من سابقتها[5].

وأيا كانت مرونة الطلب فإن فرض الضرائب سوف يقلل من المقدرة الاستهلاكية، وبالتالي يتقلص حجم الاستهلاك في الاقتصاد القومي ككل[6]، الوقع الذي ينجر عنه انخفاض في الادخار الخاص، كونها تخفض

---

[1] محمد شاكر عصفور، مرجع سبق ذكره، ص 338.

[2] محمد سعيد محمد مرشد، "**السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي دراسة مقارنة مع الاقتصاد التقليدي (المفهوم- الخصائص- الأدوات- آليات العمل)**"، دار حميثرا للنشر، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2020، ص 76.

[3] جمال الدين زائل، "**الآثار الاقتصادية للضرائب**"، المال والاقتصاد، بنك فيصل الإسلامي السوداني، الخرطوم، السودان، العدد 80، 2016، ص 32.

[4] محمد البنا، "**اقتصاديات المالية العامة مدخل حديث**"، الدار الجامعية، القاهرة، مصر، 2009، ص 159.

[5] محمود رياض عطية، مرجع سبق ذكره، ص 217.

[6] جمال الدين زائل، مرجع سبق ذكره، ص 32.

ادخار كلا من الطبقات الفقيرة والغنية على حد السواء (الانسان لا يميل إلى الادخار إلا بعد أن يحقق مستوى (معينا) مناسبا من الاستهلاك يكفل له تأمين المطالب الأساسية للحياة)[1]، ويتبعه تراجع الاستثمار ومن ثم الإنتاج نتيجة نقص وقلة رؤوس الأموال (يحدث هذا بالأخص بالنسبة للضرائب المباشرة التصاعدية. لأنها تقع على دخل الطبقات الغنية المدخرة، أما الضرائب غير المباشرة فإنها تؤدي إلى نقص استهلاك الطبقات الفقيرة؛ ومنه يمكن أن يترتب عليها ادخار جماعي تقوم به الدولة)[2].

وتجدر الإشارة إلى بعض الأساليب الضريبية التي يمكن استخدامها في مجالات التوجيه أو حفز الاستثمار وزيادة الإنتاج أو تشجيعه ونذكر من هذه الأساليب ما يلي:[3]

- الإعفاء الضريبي لبعض الأنشطة الاستثمارية؛
- خصم بعض التكاليف المتعلقة بالاستثمارات كتكلفة البحث والتطوير من الوعاء الضريبي؛
- الحد من التغييرات المتكررة في النظام الضريبي لخلق جو من الاستقرار للمستثمر خاصة في حالة دراسة جدوى المشاريع الجديدة؛
- السماح بالإهلاك السريع للأصول الرأسمالية (استخدام أسلوب الإهلاك المضاعف).

الفرع الثاني: آثار اقتصادية أخرى للجباية

إلى جانب أثر الجباية على الشق الاقتصادي من خلال الاستهلاك، الادخار والإنتاج فإن لها آثار أخرى تصب في ذات المغزى نذكر منها:

1. **استخدام الجباية لمنع التمركز في المشاريع الاقتصادية:** إن ظهور الشركات العملاقة أو الشركات العابرة للقارات هو سمة من سمات هذا العصر والذي يتميز بظهور الشركات العملاقة والتي تسيطر على حصص سوقية مؤثرة في العالم. ويمكن استخدام الضريبة كأداة من أدوات التقليل من هذا التمركز من خلال فرض ضرائب على اندماج الشركات. وبالتالي فإن هذه الضريبة تؤثر على تنافسية هذه الشركات ويؤدي ذلك إلى التقليل من ظاهرة التمركز والتكتل في النشاط الاقتصادي[4].
2. **أثر الجباية على تنقلات رؤوس الأموال الأجنبية:** كما هو معلوم أن رؤوس الأموال تنتقل من بلد لآخر سعيا وراء الربح ولأن الضرائب تعتبر عنصرا مؤثرا على حجم الأرباح فإن انخفاض الضرائب في بلد معينة يجذب رؤوس الأموال إليه والعكس صحيح بل قد يؤدي إلى هجرة رؤوس الأموال الوطنية

[1] محمد شاكر عصفور، مرجع سبق ذكره، ص 341.

[2] محمود رياض عطية، مرجع سبق ذكره، ص 2017.

[3] حسين العمر، مرجع سبق ذكره، ص ص 88-89.

[4] محمد خصاونة، مرجع سبق ذكره، ص 97.

منه أيضا إذا سمح بذلك. ولذلك تقرر كثير من الدول النامية في مراحلها الأولى من التنمية معاملات ضريبية ممتازة لأرباح رؤوس الأموال الأجنبية التي تشارك في تحقيق التنمية حيث تجد أن مصلحتها تكمن في جذب هذه الأموال مثل هونج كونج، سويسرا، موناكو، ...إلخ[1].

3. **أثر الجباية على الاستقرار الاقتصادي:** الاستقرار الاقتصادي مفهوم مركب يتضمن ضرورة السعي دائما لتحقيق هدفين رئيسيين، الهدف الأول يتمثل في استمرار تشغيل الاقتصاد القومي عند مستوى التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية ومن ثم تفادي حدوث ركود اقتصادي. أما الهدف الثاني يتمثل في تفادي حدوث ارتفاعات سعرية كبيرة ومستمرة في المستوى العام للأسعار أي تفادي حدوث التضخم[2]. وفي ذات السياق رأى البعض أن الدولة تستطيع أن تستخدم الضريبة في التخفيف من حدة فترتي الركود والتضخم، كما يلي:

أ- **في حالة الركود:** يمر النظام الاقتصادي بدورات من الركود والانتعاش الاقتصادي وتتميز دورات الركود الاقتصادي بانخفاض النمو في الناتج المحلي الإجمالي وارتفاع معدلات البطالة، ويكون للركود الاقتصادي آثار سيئة على الاقتصاد الوطني فتلجأ الدولة في حالات الركود الاقتصادي إلى استخدام الضرائب كوسيلة من وسائل الإنعاش الاقتصادي[3] بواسطة تخفيف العبء الضريبي (تخفيض أسعار الضريبة) على المشروعات في هذا الوقت العصيب حتى تتمكن من خفض أسعار منتجاتها فتزيد حركة التداول، بالإضافة إلى استخدام الدولة ما إدخرته في فترة الرخاء من حصيلة الضرائب، في إنشاء المشروعات وخلق الأعمال التي تبعث الحياة من جديد في النشاط الاقتصادي[4].

ب-**في حالة التضخم:** والتي تنتج عن ارتفاع كبير في مستوى أسعار السلع والخدمات والتي قد يكون من أسبابها توافر السيولة بشكل كبير في أيدي أفراد المجتمع[5]، لذا يعد ضمان أسعار مستقرة في ظل أسواق حرة هدف أساسي للاقتصاد الكلي. فاستقرار الأسعار يتضمن عدم تغير المستوى العام للأسعار (ارتفاع أو انخفاض) بشكل فجائي وكبير. هذا ضروريا ومرغوبا فيه للمجتمع من زاويتين الأولى أن الأسعار هي مقياس للقيم الاقتصادية وعندما تتغير الأسعار بسرعة وفي فترات قصيرة يؤدي ذلك إلى نوع من الاضطراب أو الارتباك في المعاملات والعقود ويصبح جهاز الأسعار غير

---

[1] أحمد عيد السميع علام، مرجع سبق ذكره، ص 156.

[2] سعيد عبد العزيز عتمان وشكرى رجب العشماوى، "**النظم الضريبية مدخل تحليلي وتطبيقي**"، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، مصر، 2008، ص 131.

[3] محمد خصاونة، مرجع سبق ذكره، ص ص 96-97.

[4] محمد حلمي مراد، "**مالية الدولة**"، د ن، د م، 2014، ص 212.

[5] المرجع السابق، ص 212.

ذات قيمة[1]. والسبب الثاني راجع لأهمية استقرار الأسعار التي تعتبر مؤشرا هاما يتم على أساسه توزيع الدخل[2] دون إلحاق الضرر بالفئات التالية:[3]

- أصحاب الدخول النقدية الثابتة أي التي لا ترتبط بغير الأسعار سواء كانوا من العاملين أو المتقاعدين؛
- أصحاب المدخرات النقدية سواء كانت بقائدة أو بدون فائدة؛
- المتعاقدون تجاريا على تسليم بضائع في المستقبل بسعر محدد سابقا؛
- المقترضون لمبالغ نقدية بسعر ثابت بموجب كمبيالات أو سندات قرض أو بأي شكل من أشكال القروض الأخرى التي لا ترتبط بتغير الأسعار.

وفقا للنظرية التقليدية في الاقتصاد الكلي، علاج التضخم يكون بزيادة الضرائب التي ستقلل من دخول الأفراد مما يقل طلبهم على سلع الاستهلاك والخدمات، وكنتيجة حتمية يتجه المستوى العام للأسعار نحو الانخفاض ويزيد من هذا الوضع استخدام الدولة لحصيلة الضرائب في سداد قروض خارجية أو في تكوين مال احتياطي[4]. رغم القبول الواسع الذي تلقاه هذا الفكر إلا أن سميث (1952) كان من أوائل المؤلفين الذين سلطوا الضوء حول القيود المفروضة على الضرائب باعتبارها أداة فعالة في مكافحة التضخم مُنوها على أن زيادة معدلات الضريبة سيكون لها أثر تضخمي ناتج عن ارتفاع التكاليف. ليأتي بعد ذلك ثلاثة مفكرين اقتصاديين الذين قاموا بتحديد تأثيرات مختلف التكاليف المرتبطة بالزيادات الضريبية، وهم:[5]

- ركز **هانسن (Hansen) (1971)** على ما يمكن تسميته بالتأثير المباشر لتكلفة الزيادة الضريبية. ينطلق هذا الفكر من حقيقة أن زيادة الضرائب تؤدي إلى انخفاض مباشر في الدخل الحقيقي بعد خصم الضريبة، والذي يستجيب له العمال برفعهم الطلب على الأجور النقدية، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى ارتفاع الأسعار؛
- يسلط **بلايندر (Blinder) (1973)** الضوء على تأثير الحوافز، بحجة أن الضرائب المرتفعة تقلل من معروض العمالة، مما يؤدي إلى ارتفاع الأجور النقدية والأسعار؛
- يؤكد **ترنوفوسكي (Turnovsky) (1974)** على ضرورة فحص الهيكل الضريبي التصاعدي، أين توصلت نتائجه إلى أن زيادة بنسبة **1%** في الأسعار المتوقعة ينتج عنها ارتفاع بأكثر من **1%** في الأجور النقدية، لغرض رغبة العمال في الحفاظ على الأجر الحقيقي بعد خصم الضرائب.

---

[1] محمود يونس وآخرون، "**مبادئ الاقتصاد الكلي**"، قسم الاقتصاد-كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 24.

[2] محمد أحمد الأفندي، "**مبادئ الاقتصاد الكلي**"، دار الكتاب الجامعي، صنعاء، اليمن، الطبعة الثانية، 2012، ص 291.

[3] نزار سعد الدين العيس وإبراهيم سليمان قطف، "**الاقتصاد الكلي**"، دار الحامد، عمان، الأردن، 2006، ص 264.

[4] عزت قناوي، مرجع سبق ذكره، ص 130.

[5] John PITCHFORD and Stephen J. TURNOVSKY, **«CAUSES OF PUBLIC DEBT AND BUDGET DEFICIT»**, The Quarterly Journal of Economics, Vol 90, N° 4, 1976, pp 523-524.

4. أثر الجباية على العجز الموازني

يعتبر عجز الميزانية التحدي الاقتصادي للعديد من البلدان في العقود الأخيرة[1]. أكد **Paiko** (2012) أنه عندما يكون هناك عجز في الميزانية، فإن الحكومة تموله بالاقتراض من البنوك التجارية أو من القطاع العام غير المصرفي من خلال إصدار سندات قصيرة الأجل والأدوات النقدية[2]، أو من فوائض الميزانية الناتجة عن السنوات السابقة والتدفقات الداخلة المتعلقة بخصخصة أصول الخزينة[3]، ونظير هذا التمويل قد تتآكل قاعدة الإيرادات[4] مع احتمال ارتفاع حجم الديون إلى الوضعية التي يُدق فيها ناقوس الخطر، أين ينتج تخلف الحكومة عن سداد هذا الدين ذي المنحى المتزايد، ناهيك عن مطالبة المستثمرون بأسعار فائدة أعلى لتعويض أنفسهم. الاستمرار في هذا السيناريو يتسبب في مستويات غير مستدامة من الديون[5].

لذا نجد من يسلك سبيل آخر لتمويل عجز الميزانية مع الأخذ بعين الاعتبار آثار السياسة المالية (الآثار الحقيقة (أسباب تزايد النفقات العمومية وأثرها على زيادة الضرائب))، أين يرى الاقتصاديون أن الزيادة في النفقات العامة سيؤدي إلى زيادة الضرائب، في حين يؤكد البعض على عدم وجود الصلة بين هذه المتغيرات وهو ما يعرف بالتأثيرات الاسمية، كما ينفي البعض الآثار الحقيقية والاسمية بينهما وهو ما يعرف بنظرية عدم التواصل: فمن ناحية وجود تأثير مباشر بين الضرائب وعجز الموازنة وعدم الصلة بين الضرائب والنفقات العامة[6]. فريدمان ((Friedman (1978) وبوكانان وفاجنر ((Buchanan and Wagner (1977) قاموا بدراسة الإطار النظري عن كثب، وفقا لفريدمان فالضرائب من الأدوات المهمة لخفض عجز الميزانية، أين أكد أن فرض الضرائب سببه التوسع في العجز الموازني لا بارتفاع قيمة النفقات، بينما بوشانان وفاجنر (Buchanan and Wagner) يعتقدان أن الضرائب لا تسبب الإنفاق ولكنها حل للعجز الموازني. على عكس فريدمان، فإنهم يؤكدون أن الزيادات الضريبية يمكن أن تلبي عجز الميزانية[7]. بينما أيد كل من بارو (Barro

---

[1] Mansoor ARIOMAND and others, **«GROWTH AND PRODUCTIVITY; THE ROLE OF BUDGET DEFICIT IN THE MENA SELECTED COUNTRIES»**, Procedia Economics and Finance, N° 36, 2016, p 346.

[2] Samuel O. OKAFOR and Olisaemeka D. MADUKA and Ann N. IKE and Benedict I. UZOECHINA and Celestine I. OHACHOSIM, **«TAX-BUDGET DEFICIT RELATIONSHIPS: FISCALISTS' PLATFORM FOR DEFICIT FINANCING POLICY»**, Procedia Economics and Finance, Vol 3, N° 3, 2017, p 53.

[3] Daniel SZYBOWSKI, **«CAUSES OF PUBLIC DEBT AND BUDGET DEFICIT»**, International Journal of New Economics and Social Sciences, Vol 2, N° 8, 2018, p 59.

[4] Samuel O. OKAFOR and others, op.cit, p 53.

[5] Lida R. WEINSTOCK, **«FISCAL POLICY: ECONOMIC EFFECTS»**, Congressional Research Service, Washington, UNITED STATES OF AMERICA, 2021, p 6.

[6] شمس نريمان علوي وعبد الرزاق بن الزاوي، "**أثر إصلاح الضريبة العادية على تمويل عجز الموازنة العامة بالجزائر**"، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، المجلد 7، العدد 1، 2020، ص 459.

[7] Melike BILDIRICI and Nevin COSAR, **«BUDGET DEFICITS AND INDIRECT TAXES DURING THE POLITICAL INSTABILITY PERIODS IN TURKEY: COINTEGRATION ANALYSIS AND EC MODEL ESTIMATION, 1985-2003»**, International Journal of Applied Econometrics and Quantitative Studies, Vol 2, N° 1, 2005, p 70.

((1974)، وبيكوك وايزمان ((1979) Peacock and Wiseman) نهج أو فروض مشكلة (النفقات-الضرائب)[1]. وايلدسك (Wildask) يرفض هذا الرأي ويشير إلى أن النفقات الحكومية والضرائب مستقلان عن بعضهما البعض، معتبرا الزيادة في الضرائب لا تعني بالضرورة تغيير النفقات، بينما ارتفاع معدلات الضريبة يمكن أن يكون له وقع في تخفيض عجز الموازنة[2].

المطلب الثاني: الآثار الاجتماعية للجباية

يعنى هذا المطلب بالإحاطة ببعض الآثار الجبائية على الصعيد الاجتماعي.

الفرع الأول: أثر الجباية على توزيع الدخل والحد من الفقر

إن التفاوت الكبير في الدخول من المشكلات الاجتماعية والسياسية التي قد ينتج عنها زعزعة الاستقرار الاقتصادي[3]، لذا تقوم الحكومة بعملية إعادة توزيع الدخل في المجتمع بانتهاج الآليات التي تهدف إلى تحقيق العدالة وإشباع قدر أكبر من الحاجات البشرية[4]، مستعينة في ذلك بالسياسة المالية ونخص بالذكر أحد أهم أدواتها المتمثلة في الضرائب[5]، من خلال تحديد الشخص الذي سوف يقع عليه عبء الضريبة بصورة نهائية (الممول الحقيقي)، بالإضافة إلى نوع الضرائب المفروضة وهل هي ضرائب مباشرة أو ضرائب غير مباشرة. فمن ناحية، فإن الشخص المكلف قانونا بدفع الضريبة والذي يطلق عليه "**الممول القانوني**" قد يستطيع معتمدا في ذلك على ظروف السوق نقل عبء الضريبة إلى شخص يقع عليه العبء النهائي للضريبة ويطلق عليه "**الممول الفعلي**"، وهذا الأثر الاقتصادي للضريبة يؤدي إلى توزيع عبء الضريبة وبالتالي إعادة توزيع الدخل القومي على غير قصد المشرع، وهو ما يترتب عليه التغيير في التوزيع الأولي للدخل[6].

من ناحية أخرى، يتوقف أثر الضريبة في إعادة توزيع الدخل لصالح الفئة الفقيرة (الحد من الفقر) على نوع الضريبة المفروضة أين يلاحظ في هذا الصدد ما يلي:

---

[1] شمس نريمان علوي وعبد الرزاق بن الزاوي، مرجع سبق ذكره، ص 459.

[2] Melike BILDIRICI and Nevin COSAR, op.cit, p 70.

[3] جدوع الشرفات، "**التنمية الاقتصادية في العالم العربي**"، دار جليس الزمان، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010، ص 237.

[4] عبد الرحمن سيف سردان، مرجع سبق ذكره، ص 78.

[5] Leonard E. BURMAN, «**TAXES AND INEQUALITY**», Urban institute, Vol 66, 2013, p 563.

[6] غزال العوسى، "**دور السياسة المالية في الحد من ظاهرة الفقر (مع دراسة خاصة للحالة المصرية خلال الفترة 2002/2001-2011/2010)**"، مجلة القانون والاقتصاد، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، القاهرة، مصر، العدد 89، ص 662.

- إن فرض ضرائب مباشرة تصاعدية* (يستند البعض في تبرير الأخذ بالضريبة التصاعدية إلى حجة اجتماعية تقوم على أساس أن الضريبة التصاعدية من شانها أن تعمل على تحقيق الإصلاح الاجتماعي عن طريق الحد من التفاوت في الدخول والثروات[1]) يؤدي إلى إعادة توزيع الدخل لصالح الفقراء ولاسيما إذا أمكن التقليل من حجم التهرب الضريبي[2]؛
- تعد الضرائب غير المباشرة محايدة اقتصاديا لأنها تخاطب الكافة إذ تلاحق واقعة إنفاق الدخل، وهي من ثم لا علاقة لها بشخص المكلف بها[3]، لذا غالبًا ما نجد هذا النوع من الضرائب يؤدي إلى زيادة عدم المساواة كون دافعي الضرائب من ذوي الدخل المنخفض يحتاجون إلى إنفاق حصص أكبر من دخلهم في شكل سلع أساسية مقارنةً بأصحاب الدخل المرتفع. لا يمكن تصوير هذا التأثير بدقة في معظم الأحيان في تقييم دراسات التوزيع كون المعلومات الكاملة عن الاستهلاك الفردي مفقودة في البيانات. بيد أنه توجد اختلافات فيما يتعلق بضرائب الاستهلاك الخاصة، على سبيل المثال نذكر الضرائب الخاصة على السلع الكمالية التي لها تأثير أكبر على أصحاب الدخل المرتفع مقارنة بالفئات الفقرة التي يكاد تأثيرها يكون منعدما[4].

وجدير بالذكر، أنه في مجال تناول أثر الضريبة على توزيع الدخل والفقر، يتعين أن يؤخذ في الحسبان الهيكل الضريبي بجميع عناصره دون التركيز على ضريبة معينة وإغفال الضرائب الأخرى التي يضمنها هذا الهيكل، فقد تلغي الآثار التي تحدثها ضريبة معينة على توزيع الدخل والفقر الآثار الناجمة عن ضرائب أخرى في نفس المجال[5]. ومن جهة أخرى يمكن للدولة أن تنفق حاصل الضرائب في صورة نفقات تحويلية[6] سواء على نحو مباشر عن طريق الإعانات النقدية[7] أو غير مباشر عن طريق أداء خدمات عامة تستفيد منها

* يشار إلى بالضرائب التصاعدية على أنها تلك الزيادة الحاصلة في نسب الضرائب المرافقة لارتفاع حاصل الوعاء الضريبي، لذا الفرد ذو الدخل المرتفع يدفع ضريبة أعلى من الضريبة التي يدفعها الفرد ذو الدخل المنخفض. على هذا الأساس تلجأ أغلب الدول إلى انتهاج الضرائب المتصاعدة لغرض محو الفروقات في الدخول والثروات.

[1] خالد سعد زغلول حلمي وإبراهيم الحمود، مرجع سبق ذكره، ص 328.

[2] محمد خير العكام، مرجع سبق ذكره، ص 236.

[3] كريمة محمد الزكى، مرجع سبق ذكره، ص 357.

[4] Oliver HUMBELIN and Rudolf FARYS, **«INCOME REDISTRIBUTION THROUGH TAXATION-HOW DEDUCTIONS UNDERMINE THE EFFECT OF TAXES»**, Journal of Income Distribution, Vol 25, N° 1, 2018, p 4.

[5] عبد السلام أديب، **"السياسة الضريبية واستراتيجية التنمية دراسة تحليلية للنظام الجبائي المغربي 1956-2000"**، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، المغرب، الطبعة الأولى، 1998، ص 23.

[6] مشكور العامري سعود جايد وعقيل حميد جابر الحلو، **"مدخل معاصر في علم المالية العامة"**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2020، ص ص 84-85.

[7] عبد السلام أديب، مرجع سبق ذكره، ص 23.

الطبقات الفقيرة أكثر من استفادة الطبقات الغنية كالمستشفيات المجانية، والملاجئ والمدارس المجانية، وكل هذا من أجل تقليل التفاوت بين الدخول والثروات ومنه الحد من تفشي ظاهرة الفقر[1].

وإذا كان لابد من تقديم مثل هذه الإعانات للفقراء في أي مجتمع، فإنه يجب أيضا السعي لتحقيق الأهداف الثلاثة التالية للحيلولة دون أن تسبب هذه الإعانات في جعل مستحقيها يفضلون البطالة على كسب الدخل:[2]

- جعل فترات تلقي هذه الإعانات محددة زمنيا (ثلاث سنوات فقط بحد أقصى) بدلا من أن تكون أبدية ودائمة؛
- محاولة جعل القيمة الحقيقية (أي القوة الشرائية) لهذه الإعانات تتناقص بمرور الوقت حتى يجد المستحقون أنهم مضطرون إن آجلا أو عاجلا للسعي لكسب الدخل بأنفسهم وإلا فإن قيمة الإعانة ستصبح قيمة متدنية ولا يمكن العيش حياة كريمة عليها؛
- محاولة تأهيل وتدريب وتعليم الأفراد الفقراء المستحقين للإعانات بحيث يمكنهم مساعدة أنفسهم بأنفسهم على المدى البعيد بدلا من الاستمرار في الاعتماد على الآخر.

الفرع الثاني: أثر الجباية على البطالة

تعد البطالة من أخطر المشكلات التي تواجهها مجتمعاتنا في الوقت الحاضر وفي المستقبل القريب لكونها تشكل هدرا لعنصر عمل العامل البشري ولا سيما فئة الشباب القادرة على العمل والعطاء[3]، مما يترتب على ذلك أثار سلبية تنبئ بمخاطر اقتصادية وخيمة (عجز موازني (ارتفاع حصيلة المنح الموجهة للبطالين)، تراجع إجمالي الناتج المحلي الإجمالي ومنه انخفاض نصيب الفرد منه، ...إلخ)، ناهيك عن كونها الداء الرئيسي لمختلف الأمراض الاجتماعية، التي نذكر منها:[4]

- تعتبر البطالة العامل الأساسي لإشعال شرارة التظاهرات والانقلاب ضد الحكومات؛
- تعتبر البطالة عاملا قويا لدفع أي شخص إلى الانحراف وارتكاب العديد من الجرائم كالإرهاب، تعاطي المخدرات، ...إلخ بغرض الحصول على المال الكافي لسد مختلف الاحتياجات؛

---

[1] محمود رياض عطية، مرجع سبق ذكره، ص 2018.

[2] سعيد عبد العزيز عثمان وشكري رجب العشماوي، "**اقتصاديات الضرائب (سياسات–نظم–قضايا معاصرة)**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 583.

[3] عهود جبار عبيرة، "**البطالة ومشكلاتها بين النظرية والتطبيق دراسة ميدانية في مدينة بغداد**"، مجلة البحوث التربوية والنفسية، جامعة بغداد، بغداد، العراق، المجلد 11، العدد 40، 2014، ص 2013.

[4] Murtadha Sarhan AWADH and Khitam Thajeel SHAMKHI, «**THE SPATIAL VARIATION OF UNEMPLOYMENT IN JORDAN BY USING GEOGRAPHIC INFORMATION (GIS)**», LARQ Journal of Philosophy, Linguistics and Social Sciences, Vol 4, N° 39, p 366.

- البطالة تقضي على العلاقات الأسرية والقرابة وإحجام الشباب عن الزواج؛
- ترتبط البطالة بهجرة الأدمغة إلى الخارج من أجل ضمان مستويات معينة من المعيشة.

اجتمعت العديد من الدراسات على الدور الفعال الذي تلعبه السياسة المالية وبالأخص الضريبة في التأثير على معدلات البطالة، وذلك بتدخلها في سوق العمل من ناحية الطلب والعرض الخاص بالعمالة[1] كما يلي:

أولا- تأثير الضريبة على عرض العمل: ينجم عرض العمل على **موازنة عمل-فراغ:** يقارن العامل لا منفعة العمل (تكلفة الجهد) والربح الذي ينشده (الأجر الحقيقي وليس الأجر الإسمي لأنه بالنسبة للكلاسيكيين فإن الفاعلين الاقتصاديين لا يكونون ضحية الوهم النقدي). كل فرد يجد نفسه أمام التحكيم التالي:[2]

- ممتع أن يكون لدينا ترفيها لكن الفراغ لا يجلب لنا دخلا؛
- العمل ليس ممتعا لكنه يسمح لنا بالحصول على دخل حقيقي وبالتالي الحصول على سلع استهلاكية.

تميل الضرائب على العمل على غرار اشتراكات الضمان الاجتماعي، ضريبة الرواتب أو ضريبة الدخل الشخصي إلى تثبيط العرض الفردي للعمالة (بطالة اختيارية)، كونهم يفاضلون بين القيمة الحدية للعمل والقيمة الحدية للترفيه، وبالتالي يتغير السعر النسبي أو تكلفة فرصة الترفيه. من ناحية أخرى، صحيح أن الضرائب تخفض من الدخل الصافي للعامل، لكن وكما هو معروف في أدبيات المالية العامة أن النظرية الاقتصادية **(نظرية الاختيار (choice theory))** لا يمكن أن تعطى دقة في التنبؤ بحجم واتجاه استجابة معروض العمل للتغيرات الضريبية بسبب موازنة آثار الدخل والإحلال. على خلفية عدم اليقين النظري، تقييم كل من اتجاه وحجم تأثير التوظيف المحتمل لأي تغيير في الضرائب يصبح مسألة تجريبية تتعلق بسلوك الفرد، فعلى سبيل المثال بعض الأشخاص أكثر استجابة للتغيرات الضريبية من البعض الآخر. على وجه الخصوص، الزوجين حيث لا يعمل أحدهما (عادةً الزوجة ماكثة بالبيت) والأسر ذات الدخل الوحيد بشكل عام هي الأكثر استجابة للحوافز، سواء من حيث الحجم الساعي للعمل والمشاركة في سوق العمل. قد تؤثر الضريبة على قرار كلا من ماكثات البيوت أو دخول أي فرد آخر من الأسرة إلى القوة العارضة للعمل، فعلى سبيل المثال انخفاض الضريبة على الدخل الشخصي تنعكس في شكل ارتفاع في الأجر ومنه تحفيز الأشخاص بعرضهم للعمل بذات الأجر[3].

---

[1] Christoph BOEHRINGER and others, **«TAXATION AND UNEMPLOYMENT: AN APPLIED GENERAL EQUILIBRIUM APPROACH»**, Economic Modelling, Vol 22, N° 1, 2005, p 1.

[2] فردريك تلون، ترجمة وردية واشد، "**مدخل إلى الاقتصاد الجزئي**"، المؤسسة الجامعية للدراسات والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2008، ص ص 203-204.

[3] G. CARONE and A. SALOMAKI, **«REFORMS IN TAX-BENEFIT SYSTEMS IN ORDER TO INCREASE EMPLOYMENT INCENTIVES IN THE EU»**, Working Paper Nº 160, European Commission, 2001, pp 8-10.

ثانيا– من ناحية الطلب في سوق العمل: يتخذ المسؤولون عن المؤسسات قراراتهم بمقارنة ما تجلبه لهم ساعة العمل (فائض الإنتاج معبرا عنه بالقيمة المحصل عليها بفضل هذه الساعة من العمل) وما تكلفهم (الأجر الحقيقي)[1]، لذا غالبا ما نجد هذه الأخيرة تتناسب طردا مع الضرائب على دخل العمل (ضريبة الدخل الشخصي وضرائب الرواتب)، مما ينعكس سلبا على الطلب في سوق العمل، وكل ما سبق يعادل:[2]

- السياسات الضريبية التي تزيد من تكاليف العمالة على أصحاب العمل تميل إلى تقليل الطلب على العمالة، وكنتيجة حتمية ارتفاع نسب البطالة؛
- لغرض تخفيض معدلات البطالة الناتجة عن ارتفاع تكاليف العمالة للعمال غير أجراء تتجه معظم الآراء إلى تخفيض ضرائب الاشتراكات المفروضة دون الأخذ بعين الاعتبار مخرجات العمل (خاصة لدى الفئة ذات المهارات المتدنية)؛
- يمكن للتغيرات في العبء الضريبي الخاص بتكاليف العمالة الحقيقية أن يكون لها تأثير غير مباشر على طلب العمالة من خلال تغيير تكاليف الإنتاج المحلي مقارنة بالمنافسين الأجانب، وفي ذات السياق يمكن أن يؤدي خفض مساهمات الضمان الاجتماعي لأصحاب العمل إلى تعزيز القدرة التنافسية الدولية لبلد ما.

إن الأنظمة الضريبية الهادفة إلى تقليل البطالة تسعى إلى زيادة حوافز العمل من خلال:[3]

- إدخال (أو توسيع) ائتمانات ضريبية مرتبطة بالعمل يُستهدف منها العمال ذوي الدخل المنخفض لغرض زيادة حوافز عملهم. بيد أنه هناك التخطيط أو بالأحرى التصميم الدقيق لهذا الائتمان، خاصة وأنه قد يؤدي سحب هذه الإعفاءات الضريبية مع ارتفاع الدخل إلى تثبيط العمل؛
- تقديم امتيازات ضريبية للعمال الأكبر سنا عوض منحهم امتيازات في المعاشات التقاعدية، وفي النظير يمكن تقليل أعباء المساهمة في الضمان الاجتماعي على ذات الفئة بواسطة التقليل من حوافز التقاعد التي يتلقاها كبار السن من العمال؛

[1] فردريك تلون ترجمة وردية واشد، مرجع سبق ذكره، ص 203.

[2] أنظر إلى:

- Adriana KUGLER and Maurice KUGLER, **«EFFECTS OF PAYROLL TAXES ON EMPLOYMENT AND WAGES: EVIDENCE FROM THE COLOMBIEAN SOCIAL SECURITY REFORM»**, Working Paper N° 134, Centre for International Development, Stanford, UNITED STATES OF AMERICA, 2001, p 2.
- G. CARONE and A. SALOMAKI, op.cit, pp 10-11.

[3] **«TAXTAION AND EMPLOYMENT»**, OECD Tax Policy Studies N°21, OECD, Paris, FRANCE, 2011, P 2.

- قيام صاحب العمل بتخفيض اشتراكات الضمان الاجتماعي أو ضرائب الرواتب للشباب ذوي المهارات المنخفضة، هذا الوضع على المدى الطويل سيقلل العاطلون عن العمل ناهيك عن انخفاض تكلفة توظيف أرباب العمل لليد العاملة الماهرة والكفؤة، وكنتيجة حتمية يرتفع الطلب على العمالة.

خاتمة الفصل:

تمت الإشارة في هذا الفصل إلى مسألة استدامة الديون العامة كونها من المفاهيم الاقتصادية الحديثة التي كثر عليها النقاش في الوقت الراهن، من أهم النقاط التي تم الوصول إليها بخصوص هذه المسألة ما يلي:

- ✓ الارتفاع المتزايد للديون في الفترة طويلة الأجل ينعكس بالسلب على مستقبل الأجيال القادمة؛
- ✓ على مشارف نهاية السبعينات بدأ التفكير في الدين العام المستدام جراء الصعوبات التي واجهتها العديد من الحكومات نتيجة انخفاض عائدات الضرائب أو ارتفاع حجم الانفاق العام؛ رافق ظهور هذا الفكر الجديد العديد من المناهج التي تقوم باشتقاق حدود الدين وتقييم الاستدامة؛
- ✓ يرتبط مفهوم الدين العام المستدام بقدرة الحكومة على الوفاء بالتزاماتها الحالية والمستقبلية دون اللجوء إلى سياسات التغير الهيكلي مع الحفاظ على شرطي السيولة والملاءة المالية؛
- ✓ وصف استدامة الديون العامة يعتمد على مجموعة من المؤشرات أهمها نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي؛
- ✓ تطبيق الدين العام المستدام يقوم على قواعد المالية العامة واعتماده على العديد من المرتكزات.

إضافة إلى ما سبق، تطرقنا إلى موضوع توزيع الدخل باعتباره محط نقاش على الصعيد الاجتماعي وكذا الاقتصادي، أين تم الخروج بمجموعة من النتائج التي نذكر منها:

- ✓ بالرغم من عمق تعريف توزيع الدخل إلا أنه عادة ما يربط إما بالسبيل الذي ينتهج في توزيع الناتج على العناصر المساهمة في العملية الإنتاجية أو الطريقة التي يقسم من خلالها الدخل والثروة على طبقات المجتمع وفقا لما جاءت به العادات والتقاليد والتطلعات المستقبلية؛
- ✓ عادة ما ترتبط أهمية توزيع الدخل بعدالة توزيع الدخل كون هذه الأخيرة تساهم بطريقة أو بأخرى في الرفع من الاستثمارات المنتجة وتحسن معدلات النمو الاقتصادي؛
- ✓ التقسيم غير المنصف في توزيع الدخل أو كما يسمى التفاوت في توزيع الدخل ظاهرة غير محبذة تتعدد أسبابها كما تتنوع مقاييس حسابها (يستند في حساب هذه المقاييس على بيانات الدخل المتاح)؛
- ✓ شهدت نظرية توزيع الدخل باع وصيت في وسط مدارس الفكر الاقتصاد ودليل ذلك تنوع وتعدد الآراء حولها.

تناول هذا الفصل أيضا في أحد مباحثه التأثير الاقتصادي والاجتماعي للجباية، أين وجد أن:

- ✓ إلى جانب أن الجباية تساهم في تمويل احتياجات الدولة فهي تلعب دورا فاعلا في الاقتصاد من خلال تأثيرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية التي نذكر منها: الاستهلاك، الادخار، الإنتاج، الاستقرار الاقتصادي، عجز الموازنة ... إلخ؛
- ✓ عدم اختيار الطريقة الموائمة لتمويل عجز الموازنة قد يتسبب في ارتفاع احتمال حجم الديون العامة مما ينجر عنه فيما بعد مستويات غير مستدامة من الديون؛
- ✓ أجمعت آراء الاقتصادية والباحثين الأكاديميين على أن الجباية أداة ناجحة في احتواء العجز الموازني؛
- ✓ للجباية أثر بالغ الأهمية على مختلف الظواهر الاجتماعية التي نذكر منها توزيع الدخل، البطالة، الفقر؛
- ✓ تعمل الضرائب على تحويل الدخول من طبقات اجتماعية معينة إلى طبقات أخرى دون أي زيادة في الدخل، بحيث تستفيد منها الطبقات الفقيرة، مما يؤدي إلى تقليل التفاوت بين الدخول والدنو نحو التوزيع العادل.

الفصل الثالث:

دراسة أولية للبيانات المستخدمة

تمهيد:

بعدما انصب تركيزنا في الفصل الأول على الإحاطة بالجوانب النظرية للجباية ومن ثم الانتقال إلى الفصل الموالي الذي بدوره تكفل بإعطاء نظرة عامة حول استدامة الديون العامة وعدالة توزيع الدخل مع إبراز أثر الجباية عليهما؛ أضحى من الضروري رصد وقياس هذه الأخيرة مستعينين في ذلك بأدوات الإحصاء والقياس الاقتصادي، لذا تم بلورة هذا الفصل في شكل قاعدة تمهد للفصلين الرابع والخامس من خلال إعطاء لمحة عن المتغيرات الداخلة فيهما مع الولوج إلى تبيان مصادر بياناتهما، ومن ثم الإشارة إلى المراحل الأساسية التي تقوم عليها المقاربة المستعان بها، بالموازاة يتم التوجه نحو كشف ومعالجة مختلف الاختلالات التي تتضمنها سلاسل متغيرات البحث (استكشاف ومعالجة القيم المتطرفة، دراسة الطبيعية، الكشف عن الانكسارات الهيكلية، دراسة الخطية)، بعدها القيام بدراسة استقرارية ذات السلاسل؛ على ضوء ما سبق سوف نبوب هذا الفصل إلى ثلاث مباحث أساسية ألا وهي:

المبحث الأول: نتطرق فيه إلى البيانات المستخدمة والمقاربة المستعملة المستعان بها في الفصلين الرابع والخامس؛

المبحث الثاني: نخصصه لكشف ومعالجة الاختلالات المحتملة في البيانات؛

المبحث الثالث: نستعين به في كشف استقرارية سلاسل الدراسة.

المبحث الأول: البيانات المستخدمة والمقاربة المستعملة

تعتبر مرحلة تحديد البيانات المستخدمة وتعيين المقاربة المستعملة الإطار المفاهيمي الذي ترتكز عليه أي دراسة موثوقة ضمن متجه الاقتصاد القياسي. تماشيا مع ما سبق وبغرض دراسة الأثرين الاقتصادي (استدامة الديون العامة) والاجتماعي (التوزيع العادل للدخل) الذي تلعبه الجباية سوف نقسم هذا المبحث إلى مطلبين، أين يتطرق المطلب الأول إلى البيانات المستخدمة في هذا البحث، لنتوجه من خلال المطلب الثاني نحو عرض الخطوات المتبعة للمقاربة المستعملة في الفصلين الرابع والخامس.

المطلب الأول: البيانات المستخدمة

تعتبر إيرادات الجباية من أهم إيرادات الدولة التي تستعين بها لإنجاح أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، ولغرض تسليط الضوء على الأهداف السابقة الذكر سوف يُركز في الجانب الاقتصادي على تحري استدامة الديون العامة التي يقصد بها قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها المستقبلية دون التأثير على أوجه الإنفاق المختلفة، أين يحتل هذا الموضوع درجة عالية من الاهتمام لدى الباحثين، وذلك لارتباطه بقدرة الحكومة على تنفيذ خططها الاقتصادية المختلفة دون أن يعيق قدرتها المستقبلية على الإنفاق في ظل إيراداتها الحالية، فتحقيق الاستدامة المالية يساهم في الحد من المشاكل التي قد تواجه إعداد الموازنة العامة للدولة، بالإضافة لاعتباره مقياس يوضح قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها المختلفة وتمويل نفقاتها اعتمادا على مواردها الذاتية، وبيان سلامة الأوضاع المالية لاقتصاد الدولة، ومدى متانة السياسة المالية المتبعة[1]. في حين سوف يتم إيلاء الاهتمام في الجانب الاجتماعي بموضوع عدالة توزيع الدخل، كونه من المسائل التي احتلت مكانة خاصة لدى الاقتصاديين والاجتماعيين وكذا الدول المتقدمة والنامية على حد السواء. إذ أن التفاوت في توزيع الدخل يخلق معه وقوع الغالبية العظمى من الناس في البؤس والحرمان والفقر ويفضي ذلك إلى انعكاسات خطيرة لا يحمد عقباها نظرا لما يترتب عليه من آثار سلبية على الرفاهية الاقتصادية التي تعد مكونا أساسيا من الرفاهية العامة[2]. تماشيا مع الهدف المسطر للبحث (إبراز تأثير الإيرادات الجباية من المنظور الاقتصادي الذي بدوره يُمثل باستدامة الدين العام المدرج في الفصل الرابع ودراسة تأثير الإيرادات الجباية على الجانب الاجتماعي

[1] علي النويران ثامر، مرجع سبق ذكره، ص 182.

[2] بريهي فارس كريم وراضي حسن خلف، **"قياس التفاوت في توزيع الدخل والانفاق الفردي في محافظات العراق باستخدام مؤشر جيني حسب إحصاء مسح الأسرة لعام 2012"**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، جامعة بغداد، بغداد، العراق، العدد 54، 2018، ص 172.

من خلال عدالة توزيع الدخل الذي يتناوله الفصل الخامس) بات من الضروري إعطاء تعريفات للمتغيرات التي يستعان بها مع الإشارة إلى مصادر بياناتها.

الفرع الأول: تعريف المتغيرات

لغرض الوصول إلى نتائج تتماشى والأهداف المسطرة في الفصلين الرابع والخامس سوف يستعان بالمتغيرات التالية:

- **نسبة رصيد التوازن الأولي للميزانية إلى الناتج المحلي الإجمالي (PB):** يستند مفهوم الرصيد الأولي للميزانية إلى استبعاد دفع فوائد الديون المستحقة، لأنه في الواقع هذه الديون عبارة عن عمليات تمت في السابق أي في فترة سابقة، بمعنى أن الفوائد عليها تتعلق بالعمليات الماضية وليس الحالية[1]؛ يحسب **PB** من خلال قسمة قيمة الرصيد الأولي للميزانية على الناتج المحلي الإجمالي لكل سنة على حدى؛
- **معدل نمو نصيب الفرد من الدخل القومي المتاح (GRD):** يقصد بالدخل القومي المتاح مجموع الدخل مطروحا منه الضرائب المباشرة (دون سداد) والرسوم والغرامات الإلزامية المدفوعة فيما بين الأسر المعيشة؛ في حين معدل نمو نصيب الفرد من الدخل القومي المتاح يحسب على أساس قسمة الدخل القومي المتاح على عدد السكان في كل فترة زمنية t التي تكون مقدرة بسنة؛ بالنسبة نمو نصيب الفرد من الدخل المتاح يحسب كما يلي:

$$\frac{\text{نصيب الفرد من الدخل المتاح في الفترة } (t) - \text{نصيب الفرد من الدخل المتاح في الفترة } (t-1)}{\text{نصيب الفرد من الدخل المتاح في الفترة } (t)} \times 100؛$$

- **نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي (DP):** (فيما يتعلق بتعريف نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي تم التعرض له في الفصل الثاني وبالضبط في مبحثه الأول)؛
- **انحراف الإنفاق (EGAP):** يدمج في الدراسة لحساب صدمات الإنفاق الحكومي في العملية المالية للدولة، يحسب انطلاقا من القانون التالي:[2] $\frac{\text{فجوة الإنفاق}}{\text{الإنحراف}} = \frac{\text{الإنفاق الفعلي} - \text{الإنفاق المحتمل}}{\text{الإنحراف}}$؛

[1] لحسن دردوري، "**عجز الموازنة العامة للدولة وعلاجه في الاقتصاد الوضعي**"، أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، المجلد 7، العدد 2، 2013، ص 104.

[2] A. Adeosun OPEOLUZA and A. Adedokun SIKIRU, «**FISCAL REACTION FUNCTIONS AND PUBLIC DEBT SUSTAINABILITY IN NIGERIA: AN ERROR CORRECTION MECHANISM APPROACH**», International Journal of Public Policy and Administration Research, Vol 6, N° 2, 2019, p 122.

- **انحراف الناتج (YGAP):** يستعان به لحساب تأثير تقلبات دورة الأعمال في العملية المالية للدولة، يحسب انطلاقا من القانون التالي:[1] $\frac{\text{فجوة الناتج}}{\text{الإنحراف}} = \frac{\text{الناتج الفعلي} - \text{الناتج المحتمل}}{\text{الإنحراف}}$؛
- **الإيرادات الجبائية:** في هذه الدراسة سوف يتم الاعتماد على تقسيم النظام الجبائي الجزائري للجباية العامة التي صنفت إلى الجباية العادية والجباية البترولية، أين نرمز لنسبة الإيرادات الجبائية العادية إلى الناتج المحلي الإجمالي بـ **RFL** في حين نسبة الإيرادات الجبائية البترولية إلى الناتج المحلي الإجمالي بـ **FSLP** (بالنسبة للتعاريف RFL وFSLP تم التطرق إليها بالتفصيل في الفصل الأول).

الفرع الثاني: مصادر البيانات

لتغطية بيانات فترة الدراستين المندرجتين في الفصلين الرابع والخامس الممتدة من سنة 1990 إلى غاية سنة 2019 اعتمد بصفة أساسية على هيئات محلية موثوقة وهي الديوان الوطني للإحصاء (ONS) والمديرية العامة للسياسات والتخطيط بوزارة المالية، ولسد النقائص من البيانات تم الاستعانة بهيئة دولية معتمدة عالميا متمثلة في البنك الدولي. الجدول أسفله يوضح مصادر بيانات الدراسة:

الجدول رقم (3-1): مصادر بيانات متغيرات الدراسة

المتغير	رمز المتغير	كيفية حساب سلسلة المتغير			وحدة القياس
		طريقة الحساب	المتغيرات الداخلة في حسابها	مصادر المعطيات	
نسبة الرصيد الأولي للميزانية إلى الناتج المحلي الإجمالي	PB	$\frac{\text{الرصيد الأولي للميزانية}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي}} \times 100$	الرصيد الأولي للميزانية	الديوان الوطني للإحصاء (ONS)، التقارير السنوية للتطور الاقتصادي والنقدي للجزائر الصادرة عن بنك الجزائر من سنة 2000 إلى غاية 2018، Macro Poverty Outlook الصادر	نسبة مئوية (%)

[1] A. Adeosun OPEOLUZA and A. Adedokun SIKIRU, op.cit, p122.

	عن البنك الدولي لسنة 2021.				
	ONS، المديرية العامة للسياسات والتخطيط بوزارة المالية.	الناتج المحلي الإجمالي			
	تقارير ONS (Collections Statistiques N° 215/2020 Série E : Statistiques Economiques N° 102, Les Tableaux Economiques d'Ensemble 2016 à 2019 N°919)	الدخل القومي المتاح	نصيب الفرد من الدخل المتاح (RD) يحسب كما يلي: $\boldsymbol{RD} = \frac{\text{دخل المتاح}}{\text{عدد السكان}} \times 100$ معدل نمو نصيب الفرد من الدخل المتاح يحسب كما يلي: $\boldsymbol{GRD} = \frac{RD_t - RD_{t-1}}{RD_t} \times 100$	GRD	معدل نمو نصيب الفرد من الدخل المتاح
	قاعدة بيانات البنك الدولي	عدد السكان			
	ONS، المديرية العامة للسياسات والتخطيط بوزارة المالية.	الدين العام	$100 \times \frac{\text{الدين العام}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي}}$	DP	نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي
		الناتج المحلي الإجمالي			
مليون (دج)		فلترة سلسلة الناتج المحلي الإجمالي (Y) بواسطة the Hodrick	$\frac{\text{فجوة الإنفاق}}{\text{الإنحراف}}$	EGAP	انحراف الإنفاق

			and Prescott filter.*		
انحراف الإنتاج	YGAP	$\frac{\text{فجوة الناتج}}{\text{الإنحراف}}$	فلترة سلسلة الناتج المحلي الإجمالي (Y) بواسطة the Hodrick and Prescott filter.		
نسبة إيرادات الجباية البترولية إلى الناتج المحلي الإجمالي	FSLP	$\frac{\text{إيرادات الجباية البترولية}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي}} \times 100$	إيرادات الجباية البترولية / الناتج المحلي الإجمالي		نسبة مئوية (%)
نسبة إيرادات الجباية العادية إلى الناتج المحلي الإجمالي	RFL	$\frac{\text{إيرادات الجباية العادية}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي}} \times 100$	إيرادات الجباية العادية / الناتج المحلي الإجمالي		

المصدر: من إعداد الطالبة.

المطلب الثاني: المقاربة المستعملة

تستهل المقاربة المستخدمة في هذا البحث **(أنظر الشكل رقم 3-1)** بجمع بيانات المتغيرات المدرجة في النموذج المراد دراسته، ومن ثم كشف ومعالجة الاختلالات المحتملة في البيانات (استكشاف القيم المتطرفة ومعالجتها إن وجدت، دراسة الطبيعية، الكشف عن الكسور الهيكلية المحتملة في السلاسل محل البحث، دراسة الخطية)، ليتم بعدها دراسة استقرارية السلاسل الزمنية محل الدراسة (التمثيل البياني، مصور دالة الارتباط، اختبارات جذر الوحدة)، لتأتي مرحلة دراسة الأثر استنادا إلى نهج الحدود (ARDL) (تحديد فترات الإبطاء المناسبة الإبطاء المناسبة، اختبار التكامل المشترك (Bound-Test, Wald Test)، تقدير العلاقة طويلة

* **the Hodrick and Prescott filter أو كما يسمى مرشح (مصفي) (Hodrick-Prescott (HP)**: أهم أداة مستخدمة في الاقتصاد الكلي لتنعيم (فصل مركبة الدورية والاتجاه العام) السلاسل الزمنية. بالنسبة لدراستنا يتم تحديد كل من مكون الدورية والاتجاه العام باستخدام معلمة التنعيم أو الانسياب λ (lambda)، فعندما يؤول هذا الأخير إلى الصفر تصبح السلسلة المنعمة تنطبق على السلسلة الأصلية، بينما إذا كانت تؤول إلى المالانهاية السلسلة المنعمة في هذه الحالة تميل إلى الخطية.

المدى ونموذج تصحيح الخطأ ECM، اختبار جودة النموذج)، وصولا إلى دراسة الصدمات أين سيعتمد في ذلك على نماذج متجهات الانحدار الذاتي الهيكلي SVAR.

الشكل رقم (3-1): خطوات المقاربة المستخدمة

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مدركات سابقة.

المبحث الثاني: كشف ومعالجة الاختلالات المحتملة في البيانات

تحظى مرحلة كشف ومعالجة الاختلالات التي تتضمنها البيانات أهمية بالغة باعتبارها حجر الأساس لأي دراسة قياسية؛ من خلال مساهمتها في تنقيح سلاسل متغيرات الدراسة بما يتناسب وهدفها، وفقا لما سبق سوف نقسم هذا المبحث إلى مطلبين أين نتطرق في الأول إلى استكشاف القيم المتطرفة ودراسة الطبيعية، في حين نتناول في الثاني الكشف عن نقاط الكسور الهيكلية ودراسة خطية سلاسل البيانات.

المطلب الأول: استكشاف ومعالجة القيم المتطرفة ودراسة الطبيعية

كخطوة أولى ضمن كشف الاختلالات المحتملة في البيانات استكشاف القيم المتطرفة ومعالجتها إن وجدت بالإضافة إلى تقصي طبيعية سلاسلها.

الفرع الأول: استكشاف ومعالجة القيم المتطرفة

إن طرح فكرة استكشاف ومعالجة السلاسل الزمنية يرتبط بصفة مباشرة بالقيم المتطرفة نظير السلبيات التي تكتسيها، كونها تعطي مقدرات خاطئة السلوك وتنبؤات لا تكن للواقع بأي صلة. ما يستدعي الوقوف عند هذه النقطة وتقصي وجودها في البيانات المدروسة ومعالجتها لتفادي آثارها؛ وهو ما سوف نتناوله من خلال استكشاف ومعالجة القيم المتطرفة.

أولا- استكشاف القيم المتطرفة

القيم المتطرفة **(Extreme)** وتسمى أيضا الخوارج أو القيم الشاذة (Outliers) وهي مصطلح يطلق على المشاهدات المتطرفة[1]، بمعنى آخر هي تلك الملاحظات البعيدة عدديا عن بقية البيانات[2]. قد يكون سبب حدوثها نتاج أخطاء يقع فيها الباحث عند تسجيل القياسات، أو محصلة وجود خلل في أجهزة القياسات،

[1] أسوان محمد طيب النعيمي، "**كشف ومعالجة القيم المتطرفة بالطريقة الحصينة ومقارنتها بطرق أخرى**"، مجلة تكويت للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة تكريت، تكريت، العراق، المجلد 8، العدد 25، 2012، ص 125.

[2] Abdulla Ali FAYYADH, «**DETECTION AND TREATMENT OF OUTLIERS IN EXPERIMENTAL DESINGN**», International Conference on Statistical Applications, Iraqi Statistical Assosiation, Alrafidain University College and Tishk International University, Erbil, Iraq, 12 February 2020, Journal of Al Rafidain University College, Al Rafidain University, Al Rafidain, IRAQ, Nº 46, 2020, p 423.

أو نتيجة أخطاء في الحسابات[1]. تؤثر القيم المتطرفة على دقة المقدرات (الحصول على مقدرات غير كفؤة) مما يؤدي إلى حدوث أخطاء في التقدير بصفة عامة وفي عملية التنبؤ بصفة خاصة[2].

تعتبر الطريقة التي جاء بها **Tukey** سنة 1977 من خلال بناء **الرسم الصندوقي (Box plot)** الأكثر انتشارا بين الطرق الإحصائية التي تستخدم لكشف وتحديد القيم المتطرفة، بالاستعانة بخمسة مقاييس وهي (الوسيط، الربيع الأول، الربيع الثالث، أكبر قيمة مشاهدة، أصغر قيمة مشاهدة)[3]. في حال أظهرت هذه الأداة **(الرسم الصندوقي)** وجود قيم متطرفة في البيانات أوجب معالجتها بحذفها، أو الاحتفاظ بها لما لها من فائدة في تفسير الظواهر المدروسة، أو استبدالها بطرق الاستبدال المختلفة كاستخراج وسط حسابي لمجموعة من البيانات ثم تقدير القيم المتطرفة فيها عن طريق قيم قريبة منها[4].

لغرض استكشاف القيم المتطرفة في السلاسل محل البحث تم رسم التمثيل الصندوقي للسلاسل محل البحث وفقا للشكل الموالي:

الشكل رقم (3-2): الرسم الصندوقي للسلاسل محل الدراسة

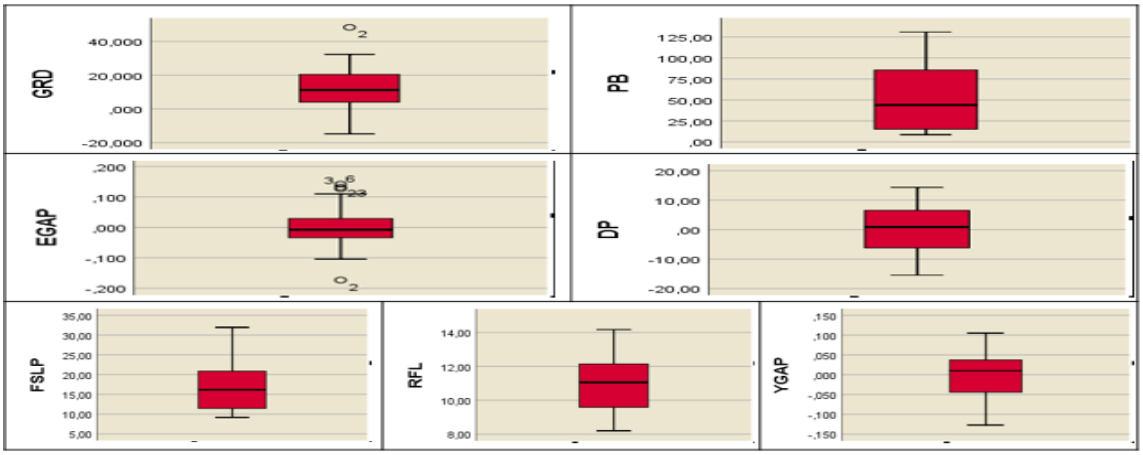

المصدر: مخرجات برنامج SPSS.26.

[1] شيماء إبراهيم خليل وغفران إسماعيل كمال، **"التقدير الحصين لمعلمات الانحدار الخطي المتعدد بوجود مشكلة عدم تحقق تجانس تباين الخطأ وظهور القيم الشاذة"**، مجلة الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة بغداد، بغداد، العراق، المجلد 26، العدد 124، 2020، ص 495.

[2] Azme KHAMIS and others, «**THE EFFECTS OF OUTLIERS DATA ON NEURAL NETWORK PERFORMANCE**», Journal of Applied Sciences, Vol 5, N° 8, 2005, p 1394.

[3] Abdulla Ali FAYYADH, op.cit, p 423.

[4] إخلاص العطيان، **"أثر معالجة القيم المتطرفة في اختبارات تيمس الدولية (TIMSS, 2011) على تقديرات المعالم للفقرات ودقتها وفقا لنظرية الاستجابة للفقرة"**، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، المجلد 32، العدد 8، 2018، ص 1487.

يتضح من الشكل رقم (3-2) للرسم الصندوقي للسلاسل المدروسة عدم وجود قيم متطرفة في كل من سلسلة نسبة الرصيد الأولي للميزانية إلى الناتج المحلي الإجمالي **(PB)** وسلسلة نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي **(DP)** كذلك سلسة انحراف الإنتاج **(YGAP)**، بالإضافة إلى سلسة نسبة إيرادات الجباية العادية إلى الناتج المحلي الإجمالي **(RFL)**، وسلسلة نسبة إيرادات الجباية البترولية إلى الناتج المحلي الإجمالي **(FSLP)**، بيد أنه سجل وجود قيمة متطرفة في سلسلة نصيب الفرد من الدخل القومي المتاح (GRD) **رتبتها 2** والتي تقابلها سنة 1991 بقيمة تقدر بـ **48,33%**؛ مع تدوين أربعة قيم متطرفة في سلسلة انحراف الإنفاق **(EGAP)** رتبها **2، 3، 6، 23** التي بدورها توافق السنوات **1991، 1992، 1995،** 2012 على الترتيب بقيم تقدر بـ **0,173-%، 0,127%، 0,132%، 0,142%** على التوالي.

ثانيا- معالجة القيم المتطرفة

بعد أن ثبت وجود قيم متطرفة في السلسلتين **GRD** و**EGAP**، تأتي مرحلة معالجتها التي كانت بدروها على النحو الموالي:

- **بالنسبة للسلسلة GRD:** تعويض القيمة التي رتبتها 2 في السلسلة بالمتوسط المقدر بـ 12,754؛
- **بالنسبة للسلسلة EGAP:** تعويض القيمة رقم 2 في السلسلة بمتوسط القيم السالبة والمقدر بـ 0,045-% أما القيم التي رتبتها 3، 6، 23 فقد عوضت بمتوسط القيم الموجبة في السلسلة والمقدر بـ 0,059%.

بعد رسم التمثيل الصندوقي (**الشكل رقم (3-3)**) للسلسلتين المعدلتين أعلاه، تبين خلوها من القيم المتطرفة؛ ومنه التعديلات المطبقة كانت كفيلة لمعالجة القيم المتطرفة المسجلة سابقا.

الشكل رقم (3-3): التمثيل الصندوقي للسلسلتين GRD وEGAP بعد معالجة قيمها المتطرفة

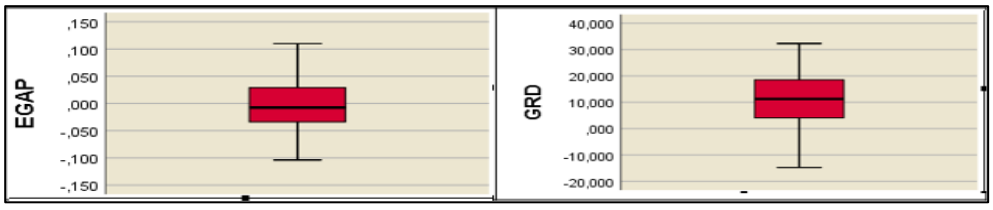

المصدر: مخرجات برنامج SPSS.26.

الفرع الثاني: دراسة التوزيع الطبيعي

التوزيع الطبيعي هو توزيع متماثل افتراضي للبيانات المجتمعة يظهر على شكل جرس مقلوب لهذا غالبًا ما يُشار إليه باسم منحنى الجرس **(bell curve)**، يتوقف الحصول على هذا الأخير من خلال أن غالبية البيانات تقع بالقرب من مركز التوزيع أين تتطابق فيه قيم مقاييس النزعة المركزية (المتوسط – الوسيط – المنوال)[1]. تكمن أهمية التوزيع الطبيعي في كونه شرط أساسي في اختبار الفرضيات لبيانات أي دراسة، كما أنه عندما لا يتم توزيع الملاحظات وفق التوزيع الطبيعي يكون اختبار كاي تربيع غير دقيق واختبارات **t** و**F** غير صالحة خصوصا في أحجام العينات المحدودة، بالإضافة إلى كل ما سبق تعد الحالة الطبيعية هي الافتراض الأكثر شيوعًا في القيام بعملية التنبؤ وبناء مجالات ثقتها[2].

يعتبر اختبار **جارك–بيرا ((Jarque-Bera test (JB)** من بين الاختبارات الأكثر استخداما في علم الاقتصاد لدراسة طبيعية البيانات[3]؛ تحدد إحصائيته المحسوبة كما يلي: $JB = \frac{n}{6}[S^2 + \frac{(K-3)^2}{4}]$ حيث **n** تساوي حجم العينة، **S** تساوي معامل الالتواء، **K** معامل التفلطح؛ **JB** مقارب لتوزيع كاي تربيع بدرجتي حرية؛ **هذا يعني:** يجب رفض فرضية العدم H_0 (البيانات لا تتوزع توزيع طبيعي) عند مستوى معنوية **α** لما $JB \geq \chi^2_{1-\alpha,2}$[4]. كما يمكن الاستعانة بقيمة الاحتمال **(Prob)** بمعنى إذا كانت $Prob > 0,05$ نقبل فرضية العدم. في حال تم اثبات العكس أي رفض فرضية العدم (البيانات لا تتوزع توزيع طبيعي) يمكن أخذ على سبيل المثال اللوغاريتم النيبيري للسلاسل قيد الدراسة لجعل بياناتها تتوزع بشكل طبيعي[5].

بالاستعانة ببرنامج **RStudio** تم الحصول على **الجدول رقم (3–2)** الذي يبين أن إحصائية **JB** لكل السلاسل المدروسة أكبر من $\chi^2_{0,95,2} = 5,99$ من جهة، ومن جهة أخرى قيمة احتمالها **(p-value)** كانت أكبر من 0,05؛ ومنه نقبل فرضية العدم التي تنص على أن السلاسل المدروسة تتوزع توزيع طبيعي.

[1] Brian WESOLOWSKI and Dorothy J Musselwhite THOMPSON, «**THE SAGE ENCYCLOPEDIA OF EDUCATIONAL RESEARRCH, MEASUREMENT, AND EVALUTION»**, Chapter: NORMAL DISTRIBUTION, SAGE Publications, Thousand Oaks, California, UNITED STATES OF AMERICA, 2018, p 2.
[2] Keya DAS, **«A BRIEF REVIEW OF TESTS FOR NORMALITY»**, American Journal of Theoretical and Applied Statistics, Vol. 5, Nº 1, 2016, p 5.
[3] Yulia R. GEL and Joseph L. GASTWIRTH**, «A ROBUST MODIFICATION OF THE JARQUE-BERA TEST OF NORMALITY»**, Economics Letters, Vol 99, Nº 2008, 2007, p 31.
[4] Thorsten THADEWALD and Herbert BUNING, **«JARQUE–BERA TEST AND ITS COMPETITORS FOR TESTING NORMALITY– A POWER COMPARISION»**, Journal of Applied Statistics, Vol 34, N° 1, 2007, p 5.
[5] Douglas G ALTMAN and J Martin BLAND, **«STATISTICS NOTES: THE NORMAL DISTRIBUTION»**, BMJ, Vol 310, Nº 6975, 1995, p 298.

الجدول رقم (3-2): نتائج اختبار JB للسلاسل المدروسة

المتغيرات	اختبار جارك-بيرا	
	JB	p-value
PB	1,009	0,49
GRD	1,011	0,451
DP	2,627	0,106
EGAP	0,305	0,852
YGAP	0,628	0,673
RFL	1,420	0,312
FSLP	2,580	0,106

المصدر: مخرجات برنامج RStudio.

المطلب الثاني: الكشف عن الانكسارات الهيكلية ودراسة الخطية

بعد القيام باستكشاف القيم المتطرفة ومعالجة الموجودة منها ومن ثم دراسة الطبيعية بات من الضروري الكشف عن الانكسارات في السلاسل المدروسة دراسة الخطية لذات السلاسل.

الفرع الأول: الكشف عن نقاط الكسور الهيكلية

يكتسح اختبار التغيير الهيكلي اهتمام كبير في الاقتصاد القياسي وهذا راجع إلى أن عددًا لا يحصى من العوامل السياسية والاقتصادية يمكن أن يتسبب في تغيير العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية بمرور الوقت. في هذا الصدد أخذ **Bai وPerron** سنة 1998 في الاعتبار تقدير التحولات الهيكلية المتعددة في نموذج خطي يقدر بالمربعات الصغرى. من خلال اقتراح بعض الاختبارات للتغيير الهيكلي لتقدير عدد نقاط الانكسار[1].

يتم تنفيذ اختبار **Bai وPerron** لتقدير نقاط الفواصل (التغييرات الهيكلية) في نموذج خطي ضمن وظيفة **() breakpoints** لحزمة **strucchange** في برنامج **R**[2]. الجدول الموالي يوضح عدد الانكسارات التي حدثت في السلاسل قيد الدراسة مع السنوات المقابلة لها.

[1] Gülcan ÖNEL, **«TESTING FOR MULTIPLE STRUCTURAL BREAKS: AN APPLICATION OF BAI-PERRON TEST TO THE NOMINAL INTEREST RATES AND INFLATION IN TURKEY»**, The Korean Communication in Stastics, Vol 20, Nº 2, 2013, p 90.

[2] Edward HERRANZ, **«UNIT ROOT TESTS»,** Wiley Interdisciplinary Reviews: Computational Statistics, Vol 9, Nº 3, 2019, p 11.

الجدول رقم (3-3): نتائج اختبار Bai وPerron للكشف على الانكسارات في السلاسل المدروسة

المتغيرات	نقاط الانكسار	
	الرتبة	السنة
PB	10، 19، 24	1999، 2008، 2013
GRD	19	2008
DP	7، 11، 15، 26	1996، 2000، 2004، 2015
EGAP	–	–
YGAP	–	–
RFL	9، 19، 25	1998، 2008، 2014
FSLP	10، 18	1999، 2007

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج RStudio.

بإسقاط النتائج المتحصل عليها في **الجدول السابق** مع مجريات الأحداث في الاقتصاد الجزائري من جهة، والأخذ بالقاعدة التي مفادها أنه من غير المحتمل أن يكون الانكسار الهيكلي فوريًا كون التغيير الهيكلي يأخذ فترة من الوقت حتى يصبح ساري المفعول من جهة أخرى[1]؛ نجد:

- **بالنسبة للسلسلة PB**: أول انكسار مسجل في PB يرجع إلى سنة 1999 التي رتبتها في السلسلة 10؛ يترجم هذا الانكسار وفقا للمحدد الأساسي للجباية البترولية التي لا شك في أنها المورد الأساسي الذي يقوم بتعبئة إيرادات الدولة ومنه تحفيز نمو الرصيد الأولي للميزانية. فالملاحظ أن فترة نهاية التسعينات دونت ارتفاع محسوس في أسعار البترول وبداية سيناريو الارتفاع لهذه الأخيرة كانت مع مطلع سنة 2000، كرد فعل لهذه التطورات حدث انكسار في سنة 1999. بعدها يأتي الانكسار المسجل في سنة 2003 برتبة 19؛ نتيجة البرامج الاقتصادية الكبرى التي شهدتها الجزائر في ظل الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية أين استحوذت النفقات على القسم الأكبر من الإيرادات، بالتالي حدث انحفاظ في الرصيد الأولي للميزانية من 9,95% سنة 2003 إلى غاية 8,48% سنة 2004. بالنسبة للكسر الأخير المدرج في السلسلة بالتحديد في سنة 2013 كان بسبب انخفاض أسعار البترول مرة أخرى سنة 2014 التي غيرت من اتجاه السلسلة.

[1] Bruce E. HANSEN, **«THE NEW ECONOMITRICS OF STRUCTURAL CHANGE: DATING BREAKS IN U.S. LABOR PRODUCTIVITY»**, Journal of Economic Perspectives, Vol 15, N° 4, 2001, p 117.

- **بالنسبة للسلسلة GRD:** تبين أن لها انكسار واحد رتبته 19 الموافق لسنة 2008؛ ينسب هذا الانكسار إلى النسب الكبيرة التي خصصتها الدولة من ميزانيتها نحو العمل الاجتماعي للفترة (2000-2008)؛ حيث عرفت سنة 2008 تميزا بضفرها بنسبة 13% من الناتج المحلي الإجمالي وتوجيهها نحو النفقات الاجتماعية[1]؛ وهو ما ترجم في شكل أن نصيب الفرد من الدخل المتاح (لحساب الدخل المتاح يتم إضافة التحويلات الاجتماعية) وصل إلى 15,76% لنفس السنة؛
- **بالنسبة للسلسلة DP:** لوحظ أن هذه السلسلة ضفرت بأربعة انكسارات، بداية بسنة 1996 التي يرجع سبب جعلها كنقطة انكسار إلى الأوضاع التي شهدتها الجزائر قبل هذا التاريخ بالتحديد إلى سنة، 1986 أين اجتاح الركود أسعار البترول الشيء الذي أدخل الجزائر في دوامة من الديون، وعلى إثر هذا الحدث قامت الدولة ببرنامج التصحيح الهيكلي بداية من سنة 1994 التي استهدفت من خلاله التحسين في متغيرات الاقتصاد الكلي التي نذكر منها الديون العامة والقيام بخدمتها. بوادر هذه السياسة شارفت على الظهور انطلاقا من سنة 1997 والدليل على ذلك انخفاض نسبة الديون العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي من 102,42% سنة 1996 إلى 86,13% سنة 1997؛ وهو ما جعل سنة 1996 كنقطة انكسار. كما شهدت نفس السلسلة انكسارين آخرين متمثلين في السنتين 2000 و2004 بالرتبتين 11 و15 على التوالي؛ يعزى هذين الانكسارين إلى أنه منذ مطلع سنة 2000 اتجهت الجزائر إلى خدمة ديونها العامة بوتيرة متزايدة إلى غاية سنة 2004، ويرجع ذلك إلى مساهمة صندوق ضبط الإيرادات الممول من فوائض إيرادات الجباية البترولية. كما لوحظ أيضا في سنة 2015 التي رتبتها 26 وجود انكسار فيها؛ الذي يؤول إلى صدمة انخفاض أسعار البترول التي بدأت بوادرها من منتصف سنة 2014؛ وهو ما انعكس بالإيجاب على وتيرة الديون العامة بداية من سنة 2015؛
- **بالنسبة للسلسلتين EGAP وYGAP:** لا تتضمن انكسارات هيكلية؛
- **بالنسبة لسلسلة RFL:** شهدت هذه السلسلة ثلاث نقاط انكسار، بداية بسنة 1999 التي رتبتها 9؛ يرجع سببها إلى سنة 1992 أين قامت الجزائر بإصلاح ضريبي الذي اتسم بالفشل أين ظهرت بوادره سنة 1999 (انخفاض في RFL من 11,65% سنة 1998 إلى 9,72% سنة 1999 والتي تعزى إلى ظاهرة الغش والتهرب الضريبي اللذان ساهما في انخفاض الوعاء الضريبي؛ الشيء الذي تبلور في شكل انكسار في السلسلة). تليها سنة 2008 برتبة 19 والتي دونت هي الأخرى انكسارا يعود تبريرها إلى انخفاض حصيلة الضريبة على أرباح الشركات إبان الفترة (2006-2008) ثم تعاود

[1] مريم قدام وفاطمة الزهراء عيدودي، "**دراسة تحليلية للتحويلات الاجتماعية في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)، التحليل إلى المركبات الأساسية ACP**"، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة بشار، بشار، الجزائر، المجلد 5، العدد 2، 2019، ص 972.

الارتفاع بعدها، كل هذا من أجل تشجيع العمل المقاولاتي. بعدها تم تسجيل نقطة انكسار أخرى برتبة 25 التي تقابلها سنة 2014، يمكن تفسيرها إلى الاهتمام الذي حظيت به الجباية العادية كمورد أساسي لتعبئة إيرادات الدولة لإحلالها محل الجباية البترولية التي شهدت انتكاسا بداية من السداسي الثاني لذات السنة جراء انخفاض أسعار البترول، وذلك باتباع سياسة خلق أوعية ضريبية جديدة خصوصا بعد الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر والتي شجعت على روح المقاولاتية ومن ثم ارتفاع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومنه ارتفاع التحصيل الضريبي؛

- **بالنسبة للسلسلة FRLP:** كان لها انكسارين، بداية من سنة 1999 التي رتبتها 10؛ ينسب هذا الانكسار إلى التدهور الذي عرفته أسعار البترول في سوق النفط العالمي خصوصا سنة 1997 أين وصل سعر البرميل الواحد إلى 12,7$ ليشهد بعدها ارتفاع طفيف سنة 1998 مسجلا بذلك سعر 19,9$[1]، إلى غاية سنة 2000 التي كانت بادرة موجهة الأسعار المرتفعة للبترول الخام؛ وبذلك تعد سنة 1999 السنة التي عكست مجريات الأحداث في تلك الفترة وخير دليل الكسر الناتج. أما الانكسار الذي رتبته 18 يقابله سنة 2007، يعزى هو الآخر إلى انخفاض أسعار البترول الخام إلى 56,59$ للبرميل كمتوسط في الثلاثي الرابع لسنة 2000، مقابل 115,91$ للبرميل في الثلاثي الثالث لنفس السنة[2]، وهو ما انعكس بوجود انكسار سنة 2007 في السلسلة المدروسة (انخفاض نسبة الإيرادات الجبائية إلى الناتج المحلي الإجمالي من 28,99% سنة 2007 إلى 15,53% سنة 2008.

الفرع الثاني: دراسة الخطية

هناك العديد من الافتراضات التي تتبناها السلاسل الزمنية نذكر منها الخطية التي تكتسب أهميتها من خلال التقدير (تقدير معلمات خاطئة السلوك في حالة عدم خطية السلاسل محل الدراسة) وبناء نماذج السلاسل الزمنية (نماذج تفتقد إلى الاستقلالية التسلسلية بسبب البنية غير خطية)[3].

يمكن الحكم على السلسلة الزمنية x_t أنها خطية إذا كان من الممكن كتابتها على النحو الموالي[4]: $x_t = \mu + \sum_{i=-\infty}^{\infty} \Psi_i a_{t-i}$ حيث أن: μ وΨ_i أعداد حقيقية مع $\Psi_0 = 1$، $\sum_{i=-\infty}^{\infty} |\Psi_i| < \infty$، و$\{a_t\}$

[1] على سايح جبور وعلى عزوز، "**مكانة الجباية العادية في تمويل الميزانية العامة للدولة في الجزائر**"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، المجلد 14، العدد 19، 2018، ص 257.

[2] "**التقرير السنوي 2008 التطور السنوي الاقتصادي والنقدي للجزائر**"، بنك الجزائر، الجزائر، 2009، ص 80.

[3] عبد الغفور جاسم سالم ونهاد شريف خلف، "**دراسة استقرارية بعض نماذج السلاسل الزمنية غير الخطية مع تطبيق**"، مجلة الرافدين لعلوم الحاسبات والرياضيات، جامعة الموصل، الموصل، العراق، المجلد 5، العدد 2، 2008، ص 100.

[4] Ruey S. TSAY and Rong CHEN, «**NONLINEAR TIME SERIES ANALYSIS**», Wiley, New York, UNITED STATES OF AMERICA, 2019, p 3.

تسلسل المتغيرات العشوائية التي تتبع التوزيع الطبيعي. لتحري خطية السلسلة الزمنية من عدمها يمكن الاعتماد على أحد الاختبارات التالية: اختبار **McLeod and Li (1983)**، اختبار **BDS (1987)**، اختبار **White (1989)**، اختبار **Neural Network Terasvirta et al (1993)**، اختبار **Ramsey RESET (1969)**، اختبار **Keenan (1985)**، اختبار **Tsay (1986)** ؛ السمة التي تميز هذه الاختبارات أنها تقوم باختبار نظام الفرضيات أسفله[1]:

$$\begin{cases} H_0: & \text{السلسلة الزمنية خطية} \\ H_1: & \text{السلسلة الزمنية غير خطية} \end{cases}$$

في بعض الأحيان، تكون عملية توليد البيانات **The Data Generation Process** تحت الفرضية البديلة $\boldsymbol{H_1}$ محددة بشكل مسبق. وفي هذه الحالة يكون اختبار اللاخطية هو في الواقع لميزة غير خطية محددة[2].

حتى يتم التأكد من البنية الخطية للسلاسل قيد الدراسة سوف يتم الاعتماد على اختبار **Keenan**؛ تحسب إحصائية هذا الاختبار على النحو الموالي[3]: $\widehat{\boldsymbol{F}}_{\boldsymbol{1,n-2M-2}} = \frac{\hat{\eta}^{\boldsymbol{2}}(\boldsymbol{n-2M-2})}{\langle \widehat{\boldsymbol{e}},\widehat{\boldsymbol{e}}\rangle - \hat{\eta}^{\boldsymbol{2}}}$

حيث أن: (n-2M-2) تمثل درجات الحرية المرتبطة بحد الخطأ $\hat{\eta} = \langle \widehat{\boldsymbol{e}},\widehat{\boldsymbol{e}}\rangle$، $\hat{\eta}_0(\sum_{t=M+1}^{n} \widehat{\varepsilon_t}^2)^{1/2}$؛ **n** حجم العينة، **M** عدد إبطاءات نموذج **AR*** المستخدم في الاختبار. الإحصائية $\widehat{\boldsymbol{F}}_{\boldsymbol{1,n-2M-2}}$ تتبع توزيع فيشر **(F)** بدرجتي حرية **1** و**n-2M-n** في العينات صغيرة الحجم حجم؛ أما إذا كانت العينة المتعامل معها كبيرة الحجم فالإحصائية المحسوبة تتبع توزيع كاي تربيع $\boldsymbol{\chi^2}$ بدرجة حرية **1.**

باستخدام برمجة **RStudio** تم الحصول على **الجدول رقم (3-4)** لاختبار **Keenan** على السلاسل الزمنية المدروسة.

---

[1] Luisa BISAGLIA and Margherita GEROLIMETTO, **«TESTING FOR (NON) LINEARITY IN ECONOMIC TIME SERIES: A MONTE CARLO COMPARISON»**, Working Paper Series N° 3, Department of Statistical Sciences, University of Padua, Padua, ITALY, 2014, pp 7-11.

[2] Luisa BISAGLIA and Margherita GEROLIMETTO, idem, p 7.

[3] Daniel MacRae KEENAN, **«A TUKEY NONADDITIVITY-TYPE TEST FOR TIME SERIES NONLINEARITYN»**, Biometrika Trust, Vol 72, Nº 1, 1985, p 41.

* **AR** اختصار لنموذج الانحدار الذاتي **(AutoRegressive model)** ويقصد به انحدار السلسلة على نفسها لكن في ظل وجود عدد معين من الإبطاءات.

الجدول رقم (3−4): نتائج اختبار Keenan على السلاسل المدروسة

المتغيرات	اختبار Keenan		
	M	$\widehat{F}$	p-value
PB	4	0,469	0,501
GRD		0,234	0,634
DP		3,079	0,094
EGAP		0,005	0,945
YGAP		0,628	0,673
RFL		0,344	0,563
FSLP		2,438	0,134

المصدر: مخرجات برنامج RStudio.

تبين من النتائج المرفقة في الجدول أعلاه أنه بأخذ **M=4** كانت الإحصائية $\widehat{F}$ لكل سلسلة على حدى أقل من القيمة الجدولية $F_{1,20} = 4,35$ (الاعتماد على إحصائية فيشر المجدولة ناتج من حجم السلسلة الصغير والمقدر بـ 30 مشاهدة) عند مستوي معنوية 5%؛ كما كانت أيضا قيمة الاحتمال **p-value** أكبر من 0,05؛ وكل ما سبق إن دل على شيء دل على أن السلاسل محل الدراسة لها بنية خطية.

المبحث الثالث: كشف استقرارية سلاسل الدراسة

تتجلى أهمية دراسة الاستقرارية في نقطتين أساسيتين. أولاً، السلاسل المستقرة مفهومة بشكل أفضل من غير المستقرة، مع سهولة معرف الكيفية التي تُقدر بها. ثانيا، إذا كانت لدينا سلسلتين زمنيتين أو أكثر فإن إجراء الانحدار بينهما يتشكل منه مشكلة تسمى "الانحدار الزائف" (إذا كانت X وY سلسلتين زمنيتين كلاهما لهما نفس الاتجاه، من المرجح أن يشيرا إلى وجود علاقة قوية بينهما على الرغم من انعدامها) التي جاء بها بحث **Granger** و**Newbold** سنة 1974[1]. نظير الأسباب التي ذكرت سابقا، بات من الضروري معرفة ما إذا كانت السلاسل المدروسة مستقرة أم لا، لذا سنقسم هذا المبحث إلى مطلبين أساسين أين سنتناول في الأول التمثيل البياني للسلاسل قيد الدراسة مع التطرق إلى اختبار معنوية دالة الارتباط لكل سلسلة على حدى، أما الثاني فسوف نوجهه إلى إجراء اختبارات جذر الوحدة (اختبارات جذر الوحدة في وجود كسر هيكلي في السلسلة، اختبارات جذر الوحدة التقليدية (عدم وجود تغير هيكلي في السلسلة)).

المطلب الأول: التمثيل البياني واختبار معنوية دالة الارتباط

يعد رسم التمثيل البياني للسلاسل المدروسة وكذلك العروج إلى اختبار معنوية دالة الارتباط الذاتي اللبنة التي تنطلق منها دراسة استقرارية أي سلسلة زمنية، وهو ما سنتطرق له في خضم هذا المطلب.

الفرع الأول: التمثيل البياني

الطريقة البسيطة لاختبار الاستقرارية هي رسم السلسلة الزمنية. في كثير من الأحيان، يعطي هذا التحليل غير المنهجي فكرة أولية حول ما إذا كانت سلسلة زمنية معينة ساكنة أم لا. مثل هذا الإحساس البديهي هو نقطة البداية لمزيد من الاختبارات المنهجية لإثبات الاستقرارية من عدمها[2].

بعد الكشف عن الاختلالات التي تحتويها بيانات السلاسل الزمنية قيد الدراسة يتم التوجه نحو رسم مشاهداتها باستخدام برنامج **RStudio** قصد التعرف على استقراريتها من عدمها؛ الشكل أسفله يوضح ذلك:

[1] John D. LEVENDIS, **«TIME SERIES ECONOMETRICS LEARNING THROUGH REPLICATION»**, Springer Publisher, Cham, SWITZERLAND, 2018, p 82.

[2] دامودار جوجراتي، ترجمة مها محمد زكي، **"القياس الاقتصادي بالأمثلة"**، دار حميثرا للنشر، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2010، ص 355.

الشكل رقم (3-4): التمثيل البياني للسلاسل المدروسة

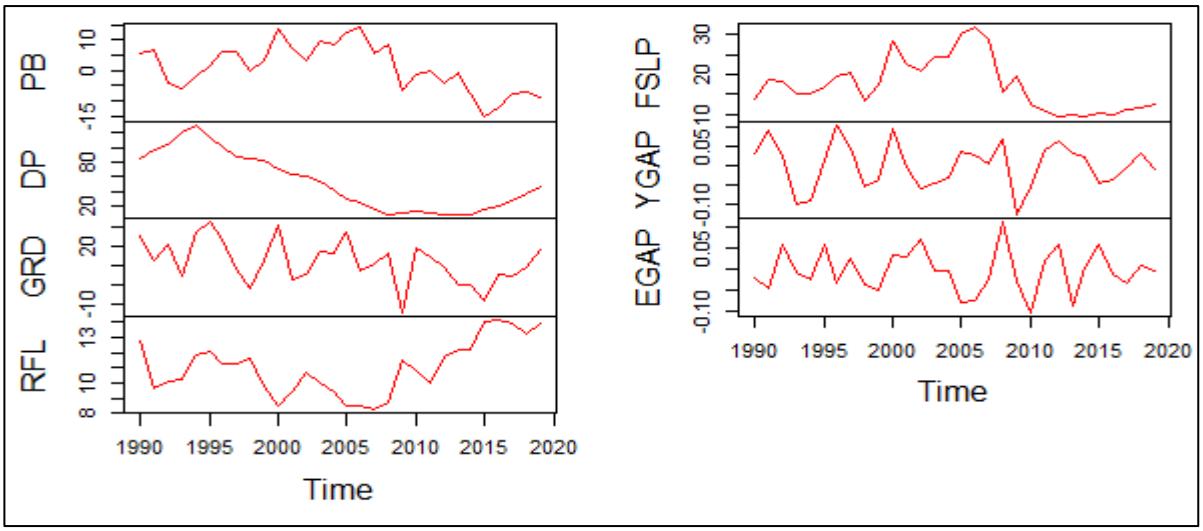

المصدر: مخرجات برنامج RStudio.

من **الشكل رقم (3-2)** يمكن الخروج بمجموعة من الاستنتاجات لعل أهمها:

- **بالنسبة للسلسلة PB:** تشوب PB تغيرات في متوسطها تارة بالارتفاع وتارة أخرى بالانخفاض الشيء الذي يدل على عدم ثبات تباينها. ومن المحتمل أيضا وجود ثلاث انكسارات في السلسلة للسنوات 1999، 2008، 2013؛ التي ساهمت هي الأخرى في تغير الثابت كونها كانت تغير منحاه. كخلاصة يمكن القول أن السلسلة قيد التحليل غير مستقرة بالمعنى الضعيف مع انحرافات تأكد على وجود تغير هيكلي، أو تكون مستقرة مع وجود ثلاثة انكسارات في ثابتها.
- **بالنسبة للسلسلة DP:** متوسطها غير ثابت ويتغير بوتيرة مختلفة من سنة لأخرى مما يعني عدم ثبات تباينها، كما يمكن التنويه لنقطة جد مهمة تكمن في الانكسارات التي تشوب السلسلة، بداية من سنة 1996 أين كان منحى السلسلة متزايد لينكسر في السنة المذكورة إلى منحى متناقص، ولكن سرعان ما زاد هذا الاتجاه من تناقصه ابتداء من سنة 2000 لتزيد حدته سنة 2004؛ لتأتي سنة 2015 التي كسرت الانخفاض الحاصل لتصبح السلسلة ذات اتجاه عام موجب؛ ومنه نخلص إلى أن السلسلة **DP** غير مستقرة بالمعنى الضعيف مع وجود تغيرات هيكلية، أو يمكن أن نطرح احتمال آخر الذي مفاده السلسلة **DP** مستقرة مع وجود أربعة انكسارات في اتجاهها العام.

- **بالنسبة للسلسلة GRD:** للوهلة الأولى تظهر هذه السلسلة بمتوسط ثابت تتخلله بعض النتوءات المتباعدة التي توحي بثبات تباينها؛ إلى غاية سنة 2008 التي شهدت فيها انكسار واضح مسجلة في خضمه أدنى نسبة لها مع تغير نوعا ما في المتوسط. كملاحظة أولية يمكن القول أن السلسلة المدروسة مستقرة بالمعنى الضعيف مع وجود انكسار واحد في ثابتها.
- **بالنسبة للسلسلة RFL:** تمتاز **RFL** بتغير متوسطها تارة بالزيادة وتارة أخر بالنقصان ما يعزى إلى عدم ثبات تباينها. من سلوك السلسلة أيضا نميز ثلاث انكسارات تتغلغل الاتجاه العام للسلسلة، أولها سنة 1998 لتليها سنة 2000 ثم سنة 2008؛ تبعا لما سبق يمكن طرح احتمالين أوله السلسلة قيد الدراسة غير مستقرة بالمعنى الضعيف مع ملاحظة انحرافات هيكلية؛ أما الثاني مضمونه السلسلة مستقرة في ظل ثلاث انكسارات في اتجاهها العام.
- **بالنسبة للسلسلة FSLP:** متوسطها يتغير مع مرور الزمن مع وجود تذبذبات من فترة لأخرى التي توحي بعدم ثبات تباينها؛ كما تجدر الإشارة إلى أن السنتين 1999 و2007 تميزت فيهما السلسلة بوجود انكسارين واضحين، ومنه **FSLP** غير مستقرة بالمعنى الضعيف في خضم وجود انكسارين هيكليين على مستوى ثابتها. كذلك يمكن إطلاق حكم آخر حول استقرارية السلسلة مضمونه **FSLP** تكون مستقرة في ظل وجود انكسارين هيكليين.
- **بالنسبة لسلسلتين YGAP وEGAP:** الملاحظ أن هاتان السلسلتان تتذبذبان حول متوسط يساوي صفر مع وجود صدمات التي سرعان ما تعود على إلى مسار السلسلتين (تباين ثابت)؛ مما سبق يضفي استنتاجا مفاده **YGAP** و**EGAP** مستقرتين بالمعنى الضعيف.

الفرع الثاني: اختبار معنوية دالة الارتباط

يعرف معامل الارتباط الذاتي **(Autocorrelation Function (ACF))** في تحليل السلاسل الزمنية على أنه مقياس لعرض العلاقة بين قيم المتغير نفسه عند فترات إبطاء (تأخر) مختلفة، حيث تمثل دالة الارتباط الذاتي عند الفجوة كما يلي:[1]

$$\rho_k = \frac{Cov(Z_t, Z_{t+k})}{\sqrt{Var(Z_t)}\sqrt{Var(Z_{t+k})}} = \frac{E(Z_t - \mu)(Z_{t+k} - \mu)}{Var(Z_t)} = \frac{\gamma_k}{\gamma_0}$$

[1] William W.S. WEI, «**TIME SERIES ANALYSIS UNIVARIATE AND MULTIVARIATE METHODS**», Pearson Education, New York, UNITED STATES OF AMERICA, 6th Edition, 2006, p 10.

حيث أن: Z_t عبارة عن السلسة الزمنية؛ $Z_t = Z_{t+k} = \gamma_k$. كما تسمى $\mathbf{k}$ وγ_k بوظيفة التغاير. ρ_k عبارة عن دالة الارتباط الذاتي **(ACF)** التي يعرض من خلالها التغاير والارتباط بين Z_t وZ_{t+k}.

لما تكون معاملات دالة الارتباط الذاتي المحسوبة مساوية أو قريبة من الصفر في هذه الحالة يتم الحكم عن السلسة محل الدراسة بأنها مستقرة[1]؛ بمعنى آخر تكون معاملات ACF داخل مجال الثقة الذي بدوره يحسب كما يلي:[2]

$$p(-\frac{1}{\sqrt{n}} * 1,96 \leq \widehat{\rho_k} \leq \frac{1}{\sqrt{n}} * 1,96) = 0,95$$

حيث أن:

$\widehat{\rho_k}$: معامل الارتباط الذاتي المقدر؛

n: حجم العينة.

كما يمكن الاعتماد على إحصائية **Ljung-Box (LB)** لاختبار معنوية معاملات الارتباط الذاتي؛ في ظل وجود M فترة إبطاء يتم تعريف **(LB)** على النحو التالي:[3]

$$Q_M = n(n+2)\sum_{k=1}^{M} \frac{p_k^2}{n-k}$$

حيث أن: n يمثل حجم العينة.

تتبع إحصائية LB توزيع كاي تربيع χ^2 بدرجة حرية $\mathbf{M}$ عند مستوي معنوية α^4؛ وقد أثبتت تجارب المحاكاة لذات الاختبار أنه الأفضل في العينات الصغيرة والكبيرة[5].

---

[1] محمد شيخي، "**طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات**"، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2011، ص 204.

[2] موسى عمران خلود وعبد الإمام زعلون ريسان، "**استخدام بعض الأساليب الإحصائية للتنبؤ باستهلاك الطاقة الكهربائية في المملكة العربية السعودية**"، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة، البصرة، العراق، المجلد 8، العدد 29، 2012، ص 281.

[3] Patrick BUMS, **«ROBUSTNESS OF THE LJUNG-BOX TEST AND ITS RANK EQUIVALENT»**, SSRN Electronic Journal, Vol 24, N° 1, 2003, p 4.

[4] Kim EUNHEE and others, **«LJUNG-BOX TEST IN UNIT ROOT AR-ARCH MODEL»**, The Korean Communication in Statistics, Vol 11, N° 2, 2004, p 325.

[5] عبد اللطيف حسن شومار وهيثم حسون ماجد، "**استخدام أساليب السلاسل الزمنية لمعالجة الاختلافات الموسمية في الرقم القياسي لسعر المستهلك**"، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، بغداد، العراق، المجلد 19، العدد 74، 2013، ص 324.

تبين من **الشكل رقم (3-5)** الخاص بدالة الارتباط الذاتي لسلاسل متغيرات المدروسة أن سلسلة نسبة الرصيد الأولي إلى الناتج المحلي الإجمالي **(PB)** وسلسلة نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي **(DP)**، سلسلة نسبة إيرادات الجباية العادية إلى الناتج المحلي الإجمالي **(RFL)**، سلسلة إيرادات الجباية البترولية إلى الناتج المحلي الإجمالي **(FRSL)** اتسمت بخروج نتوء من مجال الثقة في الفجوات **K**، ما يعني رفض فرضية العدم الدالة على أن معاملات دالة الارتباط معدومة؛ وبالتالي فالسلاسل المذكورة سابقا غير مستقرة. بينما في سلسلة نصيب الفرد من الدخل القومي المتاح **(GRD)** وسلسلة انحراف الإنتاج **(YGAP)**، سلسلة انحراف الإنفاق **(EGAP)** تميزت بانعدام معاملات الارتباط بعد الفجوة الأولى؛ ومن هنا يمكن قبول فرض العدم الذي ينص على أن معاملات الارتباط في هذه السلاسل لا تختلف عن الصفر؛ أي أنها عبارة عن سلاسل مستقرة.

الشكل (3-5): التمثيل البياني لدالة الارتباط الذاتي (ACF) لسلاسل متغيرات الدراسة

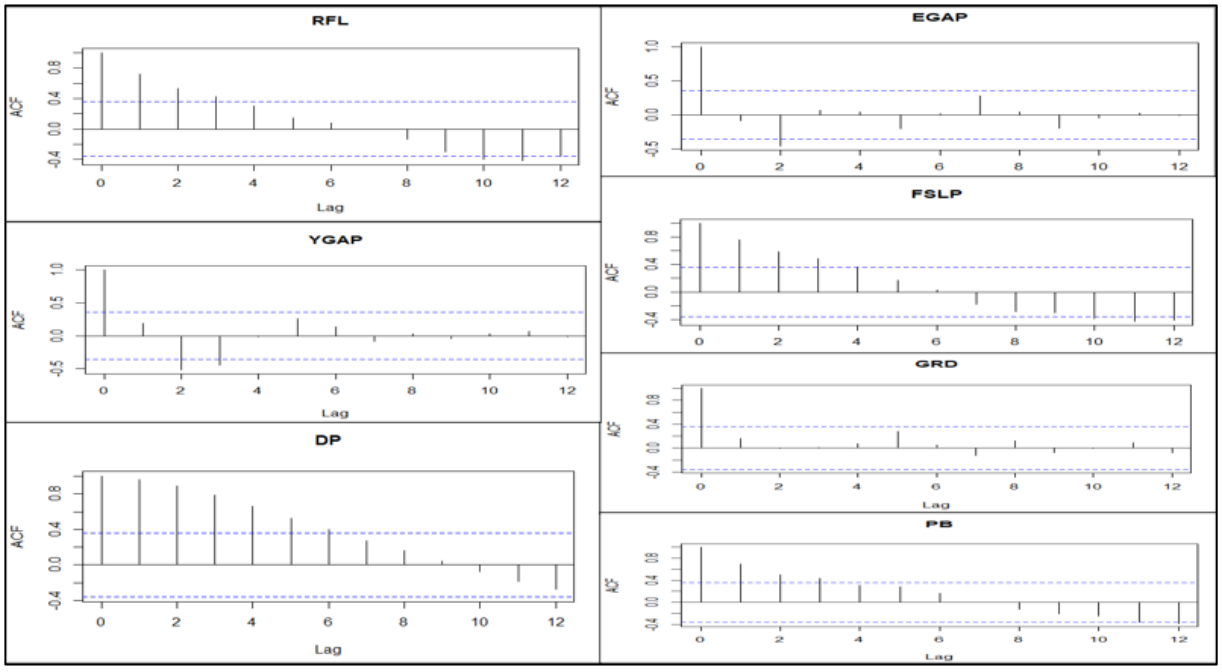

المصدر: مخرجات برنامج RStudio.

لتأكيد الاستنتاجات المتوصل إليها سابقا سوف يتم الاعتماد على إحصائية **LB** المدرجة نتائجها في الموالي:

الجدول رقم (3-5): نتائج إحصائية LB للسلاسل المدروسة

السلاسل	إحصائية LB	الإحصائية المجدولة	المقارنة	القرار
PB	59,238	$\chi^2_{0,01}(12) = 21,026$	إحصائية LB أكبر من الإحصائية المجدولة	رفض فرضية العدم عند مستوى معنوية 5%، بمعنى **السلاسل غير مستقرة**
DP	123,4			
RFL	65,426			
FRLP	79,272			
YGAP	21,27			
GRD	6,5904		إحصائية LB أكبر من الإحصائية المجدولة	قبول فرض العدم عند مستوى معنوية 5%، بمعنى **السلاسل مستقرة**
EGAP	14,407			

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج RStudio.

المطلب الثاني: اختبارات جذر الوحدة

تعد اختبارات جذر الوحدة في الاقتصاد القياسي أمرًا بالغ الأهمية لتحديد درجة تكامل (درجة الاستقرارية) سلاسل متغيرات الاقتصاد الكلي؛ لهذا عادة ما نجد عدد كبير من الأدبيات حول هذا الموضوع؛ ومع ذلك، فإن معظم الباحثين يعتمدون في ذلك على اختبارات جذر الوحدة العادية[1]؛ إلى أن جاءت دراسة **Perron** سنة **1989** التي أثبتت أن هذه الاختبارات لا تأخذ بعين الاعتبار التغيرات الهيكلية في السلاسل الزمنية؛ مما يؤدي إلى عدم رفض فرض العدم (السلسلة محل الدراسة غير مستقرة) حتى عندما يتبع النموذج الحقيقي لعملية ثابتة الاتجاه في ظل وجود تغير هيكلي[2]؛ وعليه لتطبيق اختبارات جذر الوحدة على السلاسل محل البحث يأخذ بعين الاعتبار وجود نقاط الكسور الهيكلية من عدمها والتي على أساسها يتم انتقاء الاختبارات المناسبة.

[1] Alabi Nurudeen OLAWALE and Bada OLATUNBOSUN, **«BREAKPOINT UNIT ROOT TESTS ON SELECT MACROECONOMIC VARIABLES IN NEGERIA»**, Global Journal of Science Frontier Research, Vol 21, N° 2, 2021, p 2.

[2] Naotsugu HAYASHI, **«STRUSTURAL CHANGES AND UNIT ROOTS IN JAPAN'S MACROECONOMIC TIME SERIES: IS REAL BUSINESS CYCLE THEORY SUPPORTED? »**, Japan and the World Economy, Vol 17, N° 2005, 2004, p 240.

الفرع الأول: اختبارات جذر الوحدة في وجود كسر هيكلي (Unit Root Tests in the presence of Structural Break)

يسعى هذا الجزء من الدراسة إلى الاستعانة بنوعين من اختبارات جذر الوحدة في ظل وجود فواصل هيكلية من أجل دراسة استقرارية السلاسل الزمنية التي ثبت احتوائها على انكسارات هيكلية.

أولا- اختبارات جذر الوحدة في حالة وجود فاصل هيكلي واحد (Unit root tests in case of a single structural breaks)

بعد أن شهدت السلسلة **GRD** انكسارا واحدا في طياتها، أصبح من الضروري تكييف هذه النتيجة في دراسة استقراريتها، من خلال الاستعانة باختبار **Zivot and Andrews (ZA)** لاختبار جذر الوحدة من عدمه في ظل وجود فاصل هيكلي.

1. اختبار Zivot and Andrews (ZA) (1992)

اختبار **Zivot and Andrews (ZA)** للكسر الهيكلي الداخلي هو اختبار متسلسل يستخدم العينة كاملة مع دمج متغيرًا وهميًا يختلف حسب تاريخ الاستراحة[1]. يختبر جذر الوحدة تبعا لهذا الاختبار بثلاث نماذج على النحو الموالي[2]:

- **النموذج (A):** الذي يسمح بتغيير مرة واحدة في ثابت السلسلة؛
- **النموذج (B):** الذي يسمح بتغير لمرة واحدة في ميل اتجاه الدالة؛
- **النموذج I:** الذي يجمع بين التغيرات لمرة واحدة في مستوى وميل الاتجاه في السلسلة.

يمكن صياغة النماذج السابقة وفقا لنظام المعادلات التالية[3]:

- $y_t = \hat{\mu}^A + \hat{\theta}^A DU_t(\hat{\lambda}) + \hat{\beta}^A t + \hat{\alpha}^A y_{t-1} + \sum_{j=1}^{k} \hat{c}_j^A \Delta y_{t-1} + \hat{e}_t$;
- $y_t = \hat{\mu}^B + \hat{\beta}^B t + \hat{\gamma}^B DT_t^*(\hat{\lambda}) + \hat{\alpha}^B y_{t-1} + \sum_{j=1}^{k} \hat{c}_j^B \Delta y_{t-1} + \hat{e}_t$;
- $y_t = \hat{\mu}^C + \hat{\theta}^C DU_t(\hat{\lambda}) + \hat{\beta}^C t + \hat{\gamma}^C DT_t^*(\hat{\lambda}) + \hat{\alpha}^C y_{t-1} + \sum_{j=1}^{k} \hat{c}_j^C \Delta y_{t-1} + \hat{e}_t.$

[1] Glynn JOHN and others, **«UNIT ROOT TESTS AND STRUCTURAL BREAKS: A SURVEY WITH APPLICATIONS»,** Revista de Metodos Cuantitativos para la Economia y la Empresa, Vol 2, N° 3, 2007, p 68.
[2] Muhammad WAHEED and others, **«STRUCTURAL BREAKS AND UNIT ROOT: EVIDENCE FROM PAKISTANI MACROECONOMIC TIME SERIES»,** SSRN Electronic Journal, 2006, p 5.
[3] Eric ZIVOT and Donald W. K. ANDREWS, **«FURTHER EVIDENCE ON THE GREAT CRASH, THE OIL-PRICE SHOCK, AND THE UNIT-ROOT HYPOTHESIS»**, Journal of Business & Economic Statistics, pp. 251-270, Vol 10, N° 3, 1992, p 254.

حيث أن: DU_t: مؤشر المتغير الوهمي لمتوسط التحول الذي يحدث عند كل تاريخ انكسار **(TB)** ممكن؛ DT_t: مؤشر المتغير الوهمي لاتجاه التحول الذي يحدث عند كل تاريخ انكسار **(TB)** ممكن. يكون $DU_t = 1$ لما $t > TB$ بخلاف ذلك فهو يساوي الصفر؛ DT_t: متغير تحول الاتجاه العام؛ يكون $= t - TB$ لما **t>TB** بخلاف ذلك فهو يساوي الصفر.

الفرضية الصفرية في النماذج الثلاثة هي $\alpha = 0$، مما يعني أن السلسلة **{yt}** تحتوي على جذر وحدة مع انحراف يستبعد أي كسر هيكلي، بينما الفرضية البديلة تشير إلى أن $\alpha<0$ أي السلسلة عبارة عن عملية ثابتة في الاتجاه مع فاصل يحدث لمرة واحدة في وقت غير معروف[1]. يرفض فرض العدم لما تكون القيمة الحرجة أكبر من إحصائية **ZA**؛ هذه الأخيرة عبارة عن نسبة إحصائية **t**؛ يمكن حسابها كما يلي:[2]

$$t_{\hat{\alpha}^i}\left[\hat{\lambda}^i_{inf}\right] = \inf_{\lambda \in \Delta} t_{\hat{\alpha}^i}(\lambda) \; for \; i = A, B, C.$$

حيث أن: Δ هي مجموعة فرعية مغلقة من $(\mathbf{1}, \mathbf{0})$.

إذا كانت هناك فواصل أقل من الصفر $(c_j = 1)$ يمكن عن طريق الخطأ استنتاج أن السلسلة ثابتة (مع فواصل). لهذا في حالة أقل من الصفر يتم اشتقاق القيم الحرجة من خلال محاكاة إحصائية **t-test**، وفي التقارب يمكن اشتقاق الحالة كدالة وظيفية لاقتراحات ***Brownian**[3].

2. نتائج اختبار Zivot and Andrews (ZA) للسلسة GRD

نظير نتائج اختبار **Bai وPerron** التي كشفت أن سلسلة نصيب الفرد من الدخل القومي المتاح **(GRD)** تحتوي على كسر واحد أستعين باختبار **ZA** لتقصي استقراريتها بفرض عدم مفاده أن السلسلة المدروسة غير مستقرة مع انحراف يستبعد لأي كسر هيكلي؛ بالاستعانة ببرنامج RStudio تم الحصول على المخرجات المدرجة في **الجدول رقم (3-6)**.

---

[1] Muhammad WAHEED and others, op.cit, p 6.

[2] Eric ZIVOT and Donald W. K. ANDREWS, op.cit, p 255.

* **اقتراحات Brownian**: بالتحديد في سنة 1927 اكتشف عالم النباتات الأسكتلندي روبرت براون (Robert Brown) وجود النواة في الخلية، من خلال ملاحظته لجزيئات (الجسيمات) رحيق الأزهار التي اتسمت بحركتها العشوائية المستمرة، وعلى إثر هذا الاكتشاف تم اعتبار الموضع الأولي لمشاهدة هذه الجسيمات كمتغير عشوائي، مع افتراض الاحتفاظ بعدد الجسيمات تم توسيع دالة الكثافة (عدد الجسيمات لكل وحدة حجم) وذلك بالاعتماد على سلسلة تايلور.

[3] Edward HERRANZ, op.cit, 2019, p 11.

الجدول رقم (3-6): نتائج اختبار ZA على السلسلة GRD عند مستوى معنوية 5%

درجة الاستقرارية	المستوى						
النموذج	نوع الانكسار	نقطة الانكسار المحتملة		إحصائية ZA	Prob	القيمة الحرجة	القرار
		الرتبة	السنة				
النموذج (A)	$DU_t = 0$	14	3200	20,346	0,049	-	غير مستقرة مع انحراف يستبعد أي كسر
	$\alpha = 0$			-3,680	-	-4,8	
النموذج (B)	$DT_t = 0$	29	2018	1,678	0,108	-	–
	$\alpha = 0$			-4.353	-	-4,42	
النموذج (C)	$DU_t = 0$	14	0320	25,500	0,028	-	–
	$DT_t = 0$			1,564	0,283	-	
	$\alpha = 0$			3,863-	-	-5,08	
درجة الاستقرارية	الفروق الأولى						
النموذج (A)	$DU_t = 0$	5	1994	-1,231	0,230	-	–
	$\alpha = 0$			-7,701	-	-4,8	
النموذج (B)	$DT_t = 0$	25	2014	-1,049	0,304	-	–
	$\alpha = 0$			-7,631	-	-4,42	
النموذج (C)	$DU_t = 0$	5	1994	-1,581	0,127	-	السلسلة الزمنية مستقرة
	$DT_t = 0$			-1,004	0,325	-	
	$\alpha = 0$			-7,724	-	-5,08	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Rstudio.

من قراءة **الجدول أعلاه** المتضمن لنتائج **اختبار ZA** على **السلسلة GRD** يتبين ما يلي:

- ✓ **في المستوى:** كشف **النموذج (C)** الذي يفترض وجود التغيرات لمرة واحدة في **المستوى (DU) وميل الاتجاه (DT)** في السلسلة عن وجود نقطة انكسار هيكلي في سنة 2003 (رتبتها 14)؛ كما أشار نفس النموذج إلى نقطتين أساسيتين، أولها قبول فرض العدم الذي ينص على أن ($DT_t = 0$)، أي عدم معنوية المتغير الوهمي لميل اتجاه التحول **(DT)** عند سنة 2003 باعتبارها التاريخ الذي حدث فيه الانكسار وذلك بمستوى معنوية 5%، كون **Prob=0,283>0,05**؛ ثانيا رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل الدال على معنوية مؤشر المتغير الوهمي لثابت التحول الذي حدث في سنة 2003 عند مستوى دلالة 5%، وهذا راجع

إلى قيمة Prob المساوية لـ 0,028 وهي أقل من 0,05. على إثر النتائج السابقة تم الانتقال إلى **النموذج (A)** الذي أكد على عدم استقرارية السلسلة **GRD** عند مستوى معنوية 5%، واعتبرها سلسلة زمنية تحتوي على جذر وحدة مع انحراف يستبعد أي كسر هيكلي؛ يعزى هذا القرار إلى قبول فرض العدم المتمثل في **$\alpha = 0$**، نتيجة **إحصائية ZA** المساوية لـ 4,353- التي كانت أقل من القيمة الحرجة المساوية لـ 4,80-. نظير النتائج المتوصل إليها وجب أخذ الفروق الأولى للسلسلة **GRD** لجعلها سلسلة زمنية مستقرة؛

- ✓ **الفروق الأولى:** عرف **النموذج (C)** قبول فرض العدم لمؤشري **DU** و**DT** عند مستوى معنوية 5%؛ أي أنهما معنويا لا يختلفان عن الصفر، كون قيمة Prob الخاصة بهما أقل من 0,05؛ بالمقابل تم تفنيد الفرض الصفري وقبول الفرض البديل الذي يشير إلى أن **$\alpha<0$**؛ بمعنى أخذ الفروق الأولى للسلسلة **GRD** جعل منها مستقرة، على اعتبار أن إحصائية ZA المساوية لـ 7,724- أقل من القيمة الحرجة المساوية لـ 5,08-.

ثانيا- اختبارات جذر الوحدة في حالة وجود فواصل هيكلية متعددة (Unit root tests if there are multiple structural breaks)

كشف اختبار **Bai** و**Perron** أن السلاسل **FSLP**، **RFL**، **DP**، **PB** سجلت أكثر من كسر هيكلي في ثناياها، الشيء الذي يدفع إلى التكيف مع هذه النتيجة خصوصا في مرحلة دراسة الاستقرارية التي تتعدى إلى تطبيق اختبار **Kapetanios**.

1. اختبار Kapetanios

يعد اختبار **Kapetanios** من أشهر الاختبارات التي تسمح بفحص استقرارية السلسلة الزمنية المتضمنة للفواصل الهيكلية المتعددة وغير محددة مسبقا بمعنى الفواصل (الانكسارات) الهيكلية التي يتم تعيينها من داخل النموذج[1].

يميز هذا الاختبار في دراسته لجذر الوحدة بين النماذج الثلاثة التالية:[2]

- **النموذج A_{kap}:** $y_t = \alpha + \sum_{j=1}^{m} \gamma_j DU_{jt} + \beta t + \rho y_{t-1} + \sum_{i=1}^{P} \phi_i \Delta y_{t-i} + \varepsilon_t$.

[1] Abdurrahman Nazif Çatık and Mehmet Karaçuka Barış Gök, **«A TIME-VARYING PARYING PARAMETER VAR INVESTIGATION OF THE EXCHANGE RATE PASS-THROUGH IN TAURKEY»**, Panoeconomicus, Vol 63, N° 5, 2016, p 567.

[2] Charbel BASSIL, **«INTERACTION ENTRE RACINES UNITAIRES ET RUPTURES STRUCTURELLES»**, Revue économique, Vol 63, N° 1, 2012, p 101.

- **النموذج B_{kap}:** $y_t = \alpha + \beta t + \sum_{i=1}^{m} \theta_j DT_{jt} + \rho y_{t-1} + \sum_{i=1}^{P} \phi_i \Delta y_{t-i} + \varepsilon_t$.
- **النموذج C_{kap}:** $y_t = \alpha + \sum_{j=1}^{m} \gamma_j DU_{jt} + \beta t + \sum_{j=1}^{m} \theta_j DT_{jt} + \rho y_{t-1} + \sum_{i=1}^{P} \phi_i \Delta y_{t-i} + \varepsilon_t$.

DU_{jt} وDT_{jt} مؤشران يسمحان بالتغير في المستوى والتغير في الاتجاه العام على التوالي؛ مع $DU_{jt} = 1$ إذا كان $t > Tb_j$ وإلا $DU_{jt} = 0$ و$DT_{jt} = (t - Tb_j)$ إذا كان $t > Tb_j$ وإلا $DT_{jt} = 0$. Tb_j يمثل التاريخ **j** للانكسار. $m \in \{1; \dots; 5\}$ تمثل عدد الانكسارات في حين **P** عدد التأخيرات. يعبر النموذج A_{kap} عن الانكسارات **m** في الثابت، في حين النموذج B_{kap} يعكس **m** انكسار في الاتجاه العام والنموذج C_{kap} يتضمن عدد الفواصل **m** في الثابت والاتجاه العام.

من أجل بناء هذا الاختبار تبنى **George Kapetanios** في النماذج الثلاثة فرضية العدم التالية:[1] $H_0: \alpha < 1, \gamma_{i+1} = \dots = \gamma_m = \theta_{i+1} = \dots = \theta_m = 0, \ i = 1, \dots, m-1$، أي السلسلة y_t تحتوي على جذر وحدة مع وجود **m** كسر هيكلي (السلسلة محل البحث غير مستقرة مع وجود **m** كسر هيكلي)، ضد الفرضية البديلة $H_1: \alpha < 1$ التي تشير إلى خلو ذات السلسلة من جذر الوحدة مع احتوائها على **m** كسر هيكلي (السلسلة محل البحث مستقرة مع الأخذ بعين الاعتبار وجود **m** كسر هيكلي).

فيما يتعلق باختبار الفرضيتين المذكورتين أعلاه، تم اقتراح طرق مختلفة في أدب الاقتصاد القياسي[2]، بيد أنه سيتم الاعتماد على اقتراح **Kapetanios** سنة **2005** الذي يشترط أن يكون حجم السلسلة يفوق 50 مشاهدة مع التركيز على تدنئة إحصائية t المحسوبة* ومقارنتها بالقيم الحرجة المولدة آن ذاك (أنظر الملحق (3-8))؛ أين يقبل فرض العدم بمجرد أن تكون الإحصائية المحسوبة أكبر من القيمة الحرجة والعكس صحيح.

2. نتائج اختبار Kapetanios للسلاسل FSLP، RFL، DP، PB

نتيجة أن السلاسل **FSLP**، **RFL**، **DP**، **PB** حجم عينتها لا يتعدى 30 مشاهدة سنوية تعذر إجراء اختبار **Kapetanios** الذي يشترط في تطبيقه حجم سلسلة يفوق 50 مشاهدة، ولتدارك الوضع تم تمديد بيانات السلاسل محل البحث إلى 120 مشاهدة ربع سنوية، ورغم تعدد طرق التمديد إلا أننا استخدمنا **طريقة Denton** لتمديد البيانات التي سمحت بإعطاء تمثيلات بيانية للمتغيرات المدروسة الممددة أقرب إلى الأصلية

[1] George KAPETANIONS, **« UNIT-ROOT TESTING AGAINST THE ALTERNATIVE HYPOTHESIS OF UP TO m STRUCTURAL BREAKS»**, Journal of Time Series Analysis, Vol 26, N° 1, 2005, p 126.

[2] Emanuele RUSSOL and Neil FOSTER-MCGREGOR, **«CHARACTERIZING GROWTH INSTABILITY: NEW EVIDENCE ON UNIT ROOTS AND STRUCTURAL BREAKS IN COUNTRIES LONG RUN TRAJECTORIES»**, Journal of Evolutionary Economics, Vol 32, N° 5, 2021, p 10.

* للتفصيل أكثر في الخطوات المتبعة لحساب إحصائية t وكيفية تدنئتها، أنظر إلى:

- George KAPETANIONS, op-cit, p 127.

(كما هو موضح في **الشكل رقم (3-6)**)، ومن ثم تم تطبيق اختبار **Kapetanios** على السلاسل الممددة بصفة عادية.

الجدول (3-6): التمثيلات البيانية لسلاسل متغيرات الدراسة قبل وبعد التمديد

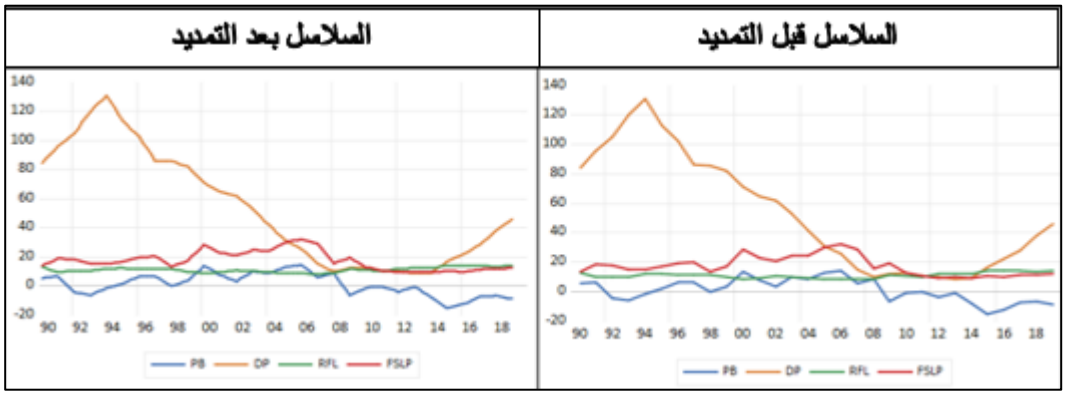

المصدر: مخرجات برنامج Eviews.12.

1.2. نتائج اختبار Kapetanios على السلسلة FSLP الممددة

يلخص الجدول الموالي نتائج اختبار **Kapetanios** على السلسلة **FSLP الممددة.**

الجدول رقم (3-7): نتائج اختبار Kapetanios للسلسلة FSLP الممددة عند مستوى معنوية 5%

النموذج	الانكسار		قيمة t المحسوبة	القيمة الحرجة	القرار
	الرتبة	التاريخ الموافق			
المستوى					
A_{kap}	37	11999:	-5,591	-5,685	السلسلة غير مستقرة
	69	2007:1			
B_{kap}	58	2004:2	-4,629	-5,096	
	89	2012:1			
C_{kap}	68	2006:4	-5,124	-6113	
	89	2012:1			
الفروق الأولى					
A_{kap}	44	2000:4	-8,724	-5,685	السلسلة مستقرة
	68	2006:4			
B_{kap}	58	2004:2	-6,401	-5,096	
	80	2009:4			

C_{kap}	36	1998:4	-9,022	-6,113	
	68	2006:4			

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج gretl.

أفرزت نتائج اختبار **Kapetanios** للسلسلة **FSLP الممددة** المدرجة في الجدول السابق ما يلي:

- ✓ **عند المستوى:** كشفت نتائج النماذج الثلاثة (A_{kap}، B_{kap}، C_{kap}) عن قبول فرضية العدم التي تنطوي على نتيجة مفادها السلسلة **FSLP** تحتوي على جذر الوحدة (غير مستقرة) مع وجود فاصلين هيكليين، كون أن قيم t المحسوبة أكبر من القيم الحرجة لكل نموذج على حدى، وكل ما سبق عند مستوى دلالة 5%. لغرض جعل السلسلة محل الدراسة مستقرة وجب أخذ فروقها الأولى؛
- ✓ **عند الفروق الأولى:** بمجرد أخذ الفروق الأولى للسلسلة **FSLP** أصبحت قيمة **t** المحسوبة في النماذج A_{kap}، B_{kap} و C_{kap} المقدرة بـ **8,724-**، **6,401-**، **9,022-** على الترتيب أكبر من القيم الحرجة التي أخذت القيم **5,685-**، **5,096-**، **6,113-** على الترتيب؛ وهذا إن دل على شيء دل على رفض فرض العدم ومن ثم قبول الفرض البديل المتضمن لنتيجة مفادها السلسلة **FSLP** مستقرة (خلوها من جذر الوحدة) في ظل وجود فاصلين هيكليين وهذا عند **مستوى معنوية 5%**.

2.2. نتائج اختبار Kapetanios على السلاسل RFL، PB، DP الممددة

يلخص الجدول أسفله نتائج اختبار **Kapetanios** المطبق على السلاسل **RFL، PB، DP الممددة.**

الجدول رقم (3-8): نتائج اختبار Kapetanios على السلاسل RFL، PB، DP

السلسلة	عدد الانكسارات	النتيجة	القرار
المستوى			
RFL	3	قيم t المحسوبة لكل النماذج أقل من القيم الحرجة	**مستقرة في المستوى I(0)**
PB	3	قيم t المحسوبة أكبر من القيم الحرجة لكل النماذج	**غير مستقرة**
DP	4		
الفروق الأولى			
PB	3		

DP	4	قيم t المحسوبة أقل من القيم الحرجة لكل النماذج	**مستقرة في الفروق الأولى I(1)**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج gretl.

يشير **جدول رقم (3-8)** إلى ما يلي:

- ✓ **بالنسبة للسلسلة RFL:** أثبتت مخرجات **اختبار Kapetanios** أن سلسلة **RFL** مستقرة (خالية من جذر الوحدة) مع وجود ثلاث انكسارات هيكلية (قبول الفرض البديل) عند مستوى معنوية 5%، كون القيم المحسوبة أقل من القيم الحرجة لكل النماذج المقدرة؛
- ✓ **بالنسبة للسلسلتين PB وDP:** بخلاف السلسلة RFL أشارت نتائج اختبار **Kapetanios** المطبق على السلسلتين **PB** و**DP** إلى قبول فرض العدم (التأكيد على احتواء **PB** و**DP** على جذر وحدة مع وجود ثلاث فواصل هيكلية في السلسلة **PB** وأربعة فواصل هيكلية في السلسلة **DP**) كون القيم المحسوبة أكبر من القيم الحرجة للنماذج الثلاثة عند مستوى معنوية 5%، الأمر الذي استدعى أخذ الفروق الأولى لهاتين السلستين التي أثبتت نتائجها استقرارهما مع تسجيل ثلاثة انكسارات هيكلية في السلسلة **PB** وأربعة انكسارات في السلسلة **DP**، على اعتبار أن القيم المحسوبة أقل من القيم الحرجة لكل النماذج عند مستوى معنوية 5%.

الفرع الثاني: اختبارات جذر الوحدة التقليدية (Traditional Unit Root Tests)

نظرا لعدم وجود نقاط انكسار في السلسلتين **EGAP** و**YGAP** يتم الاستعانة باختبارات جذر الوحدة التقليدية لدراسة استقراريتها. الاختبارات المزمع استخدامها في دراسة استقرارية السلسلتين **EGAP** و**YGAP** هي: **ADF**، **PP**، **KPSS**.

أولا- التأصيل النظري لاختبارات جذر الوحدة التقليدية المستخدمة في الدراسة

استخدمت في هذه الدراسة اختبارات جذر الوحدة التقليدية التالية:

1. اختبار ديكي فولار (1981) (Augmented Dickey–Fuller Test (ADF))

تم تأسيس اختبار **ADF**، تحت الفرضية البديلة $|\mathbf{\Phi_1}| < \mathbf{1}$ (السلسلة الزمنية غير مستقرة)؛ بناءً على تقدير **OLS** للنماذج الثلاثة:[1]

- **نموذج [4]:** $\Delta x_t = px_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \Phi \ ; \Delta x_{t-j+1} + \varepsilon_t$.
- **نموذج [5]:** $\Delta x_t = px_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \Phi \ ; \Delta x_{t-j+1} + c + \varepsilon_t$.
- **نموذج [6]:** $\Delta x_t = px_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \Phi \ ; \Delta x_{t-j+1} + c + bt + \varepsilon_t$.

حيث أن: Δ يدل على الفرق الأول، x_t هي السلسلة الزمنية التي يتم اختبارها، **t** متغير الاتجاه العام، **p** هو عدد فترات التأخير التي تمت إضافتها إلى النموذج لضمان تلك التخلفات (تحدد فترات الإبطاء المناسبة وفقا لمعياري **Schwarz Bayesian (SBC)** و**Akaike Information (AIC)**[2]، $\boldsymbol{\varepsilon_t \rightarrow i.i.d}$ ضجة بيضاء (تتبع التوزيع الطبيعي).

لاختبار فرض وجود جذر وحدة من عدمه في السلسلة الزمنية أوجب مقارنة الإحصائية المحسوبة $\boldsymbol{\tau}$ مع المجدولة $\mathbf{t_{\Phi\ tab}}$؛ فإذا كانت $\boldsymbol{\tau > t_{\Phi\ tab}}$ يقبل فرض العدم (السلسة الزمنية تحتوي على جذر وحدة)، وبالتالي السلسلة المدروسة غير مستقر والعكس صحيح[3].

2. اختبار فيليبس بيرون (1988) (Phillips–Perron tests (PP))

طور فيليبس وبيرون اختبار أكثر شمولاً حول موضوع استقرار جذر الوحدة ومشابه لاختبارات ADF الذي غالبًا ما يعطي نفس استنتاجاته، لكنه يتضمن آليًا تصحيح غير معلمي لإحصائيات ديكي فولار مع أخذ

[1] Régis BOURBONNAIS, **«ECONOMETRIE COURS ET EXERCICES CORRIGES»**, édition dunod, Paris, FRANCE, 9eme Edition, 2015, p 250.
[2] John GLYNN and others, **«UNIT ROOT TESTS AND STRUCTURAL BREAK: A SURVEY WITH APPLICATIONS»**, Revista de Métodos Cuantitativos para la Economía y la Empresa, Universidad Pablo de Olavide, Sevilla, SPAIN, N° 3, 2017, p 66.
[3] William H. GREENE, **«ECONOMETRIC ANALYSIS»**, Pearson, 8th Edition, 2018, p 1038.

بعين الاعتبار الارتباطي الذاتي للأخطاء[1]. أثبت نجاعة **PP** في العينات الصغير والكبيرة الحجم إلى حد السواء[2].

تحسب إحصائية PP على النحو الموالي: $t^*_{\emptyset_1} = \sqrt{k} \times + \frac{(\widehat{\emptyset_1}-1)}{\widehat{\delta_{\emptyset_1}}} + \frac{n(k-1)\widehat{\delta}_{\widehat{\emptyset_1}}}{\sqrt{k}}$

حيث أن: $k = \frac{\widehat{\delta^2}}{s_t^2}$ (تساوي الواحد الصحيح أو قريبة منه إذا كانت الأخطاء تشويش أبيض)، $\widehat{\delta^2}$ تمثل التباين في الأجل القصير، s_t^2 يقصد بها التباين في الأجل الطويل.

حسب الاختبار قيد الدراسة يجب مقارنة $t^*_{\emptyset_1}$ بالقيم الحرجة لإحصائية جدول ماكينون لقبول فرض العدم (السلسلة الزمنية تحوي جذر وحدة) أو رفضه[3] مع اتباع نفس قاعدة القرار المشار إليها سابقا في اختبار **ADF**.

3. اختبار KPSS (1992) (KPSS Test)

سنة 1992 طور **Kwiatkowski, Pesaran, Shinand, Sun** اختبار **KPSS** المكمل لـ **ADF** و**pp** لدراسة استقرارية السلاسل الزمنية من عدمها، تحت فرض العدم القائل أن السلسلة المدروسة مستقرة مقابل الفرض البديل المتضمن وجود جذر وحدة في السلسلة محل الدراسة (السلسة غير مستقرة) [4]؛ يتم التعبير عن السلسلة في هذا الاختبار على أنها مجموع الاتجاه العام مع وجود ثابت بالإضافة إلى السير العشوائي؛ يعتمد هذا الاختبار على إحصائية مضاعف لاغرانج [5](**LM test**). تبنى قاعدة القرار فيه من خلال مقارنة إحصائية **LM** بالقيمة المطلقة الحرجة لـ **KPSS**؛ فعندما تكون قيمة إحصائية **LM** أكبر من القيمة المطلقة لـ **KPSS** يتم قبول فرضية العدم التي تقرر استقرارية السلسلة الزمنية، وبالنقيض يتعين رفض فرضية العدم، وبالتالي السلسلة الزمنية غير مستقرة[6].

---

[1] Chris BROOKS, **«INTRODUCTORY ECONOMETRICS FOR FINANCE»**, Chris Books, Cambridge, UNITED KINGDOM, 3rd Edition, 2014, p 364.

[2] Markéta ARLTOVA and Darina FEDOROVA, **«SELECTION OF UNIT ROOT TEST ON THE BASIC OF LENGTH OF THE TIME SERIES AND VALUE OF AR(1) PARAMETER»**, Statistika, Vol 96, Nº 3, 2016, p 63.

[3] Régis BOURBONNAIS, op.cit, p 250.

[4] Otero JESUS and Smith JEREMY, **«THE KPSS TEST WITH OUTLIERS»**, WARWICK ECONOMIC RESEARCH PAPERS Nº 690, Department of Economics, The University of WARWICK, Coventry, ENGLAND, 2014, p 2.

[5] Denis KWIATKOWSKI and others, **«HOW SURE ARE WE THAT ECONOMIC TIME SERIES HAVE A UNIT ROOT?»**, Journal of Econometrics, Vol 54, Nº 1-3, 1992, p 159.

[6] زهير غراية، **"اختبار نموذج كفاءة الأسواق المالية: مدخل لتقييم أسعار المنتجات المالية –دراسة لعينة من المؤشرات المالية العربية"**، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة 20 أوت، سكيكدة، الجزائر، المجلد 7، العدد 1، 2015، ص 42.

ثانيا– نتائج اختبارات جذر الوحدة التقليدية للسلسلتين EGAP وYGAP

لاختبار السلسلتين **EGAP** و**YGAP** من حيث الاستقرارية يتم الاستعانة باختبار **ADF** و**pp**، **KPSS** فالأول والثاني يختبران فرضية العدم التي مفادها السلسلة الزمنية لها جذر وحدة أو بالأحرى السلسلة المدروسة غير مستقرة، بينما الثالث يدرج ضمن فرضية عدمه أن السلسلة قيد الدراسة ليس بها جذر وحدة بمعنى آخر مستقرة؛ الجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (3–9): نتائج اختبارات جذر الوحدة التقليدية للسلسلتين EGAP وYGAP في المستوى

السلسلة	EGAP									
الاختبار	ADF			PP			KPSS			
درجة التأخير	1			28			29			
النموذج	المعلمات	القيمة المحسوبة	الاحتمال	القيمة الحرجة	القيمة المحسوبة	الاحتمال	القيمة الحرجة	القيمة المحسوبة	الاحتمال	القيمة الحرجة
النموذج الثالث	b=0	-0,0008	0,453	-	-0,0003	0,787	-	- 0,0001	0,881	-
	c=0	0,007	0,715	-	E-6.97 05	0,997	-	-0,002	0,980	-
	$\Phi = 1$	-6,228	0,000	-,3580	-12,318	0,000	- 3,574	0,500	-	0,146
النموذج الثاني	c=0	-0,005	0,661	-	-0,004	0,630	-	-0,004	0,599	-
	$\Phi = 1$	-6,242	0,000	-2,971	-11,120	0,000	-2,967	0,500	-	0,463
النموذج الأول	$\Phi = 1$	-6,278	0,000	-1,953	-7,199	0,000	-1,952	-	-	-
السلسلة	YGAP									
درجة التأخير	13			13			14			
النموذج الثالث	b=0	0,0001	0,904	-	-0,0001	0,912	-	-0,0003	0,752	-
	c=0	-0,004	0,807	-	0,002	0,924	-	0,007	0,738	-
	$\Phi = 1$	-6,469	0,000	-3,580	-5,447	0,000	-3,574	0,263	-	0,146
النموذج الثاني	c=0	-0,002	0,001	-	-2,10E-05	0,998	-	0,001	0,900	-
	$\Phi = 1$	-6,627	0,000	-2,971	-5,700	0,000	-2,967	0,303	-	0,463

النموذج الأول	$\Phi = 1$	-6,750	0,000	-1,953	-5,932	0,000	-1,952	-	-	-

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews.12.

أفرزت نتائج **الجدول السابق** ما يلي:

- **السلسلة EGAP**

- **بالنسبة لاختبار ADF:** يتضح من النموذج الثالث أن معامل الاتجاه العام غير معنوي، كون قيمة الاحتمال **prob=0,453** وهي أقل من 0,05، ومنه نقبل فرض العدم المتضمن أن السلسلة EGAP لا تحتوي على اتجاه عام (b=0) عند مستوى معنوية 5%، مما يستدعي الانتقال إلى النموذج الثاني الذي تبين من خلاله أن احتمال معامل حد الثابت $\mathbf{prob = 0,661 > 0,05}$، الشيء الذي يدفع إلى تبني الفرض الصفري الذي يندرج فيه أن حد الثابت معدوم (c=0) عند مستوى معنوية 5%؛ بالتالي يتم الانتقال إلى النموذج الأول الذي يظهر من خلاله القيمة المحسوبة $\boldsymbol{\tau = -6,278}$ أقل من القيمة الجدولية $\mathbf{t_{\Phi\ tab} = -1,953}$ وكذلك قيمة احتمالها 0,000 أقل من 0,05، أي رفض الفرضية الصفرية وتبني الفرضية البديلة التي تنص على أن السلسلة الزمنية **EGAP** مستقرة في المستوى **I(0)** عند مستوى معنوية 5%؛
- **بالنسبة لاختبار PP:** من النموذج الثالث لذات الاختبار يمكن استنتاج أن معلمة الاتجاه العام غير معنوية عند مستوى معنوية 5% كون $\boldsymbol{prob = 0,787 > 0,05}$؛ الشيء الذي يدفع إلى الانتقال للنموذج الثاني أين أظهرت نتائجه أن معلمة حد الثابت غير معنوي عند مستوى معنوية 5% بسبب $\mathbf{prob = 0,630 > 0,05}$؛ كنتيجة حتمية تقتضي تخطي هذا النموذج والانتقال إلى النموذج الأول الذي سجلت فيه القيمة المحسوبة $\boldsymbol{\tau = -7,199}$ أقل من القيمة الجدولية $\mathbf{t_{\Phi\ tab} = -1,952}$ مع $\mathbf{prob = 0,000 < 0,05}$؛ وبالتالي يرفض الفرض الصفري عند مستوى معنوية 5% مع قبول الفرضية البديلة التي تحوز على نتيجة أن السلسلة **EGAP** لا تحتوي على جذر وحدة بمعنى مستقرة في المستوى **I(0)**؛
- **بالنسبة لاختبار KPSS:** تبين من خلال النموذج الثالث للاختبار المدروس أن معلمة الاتجاه العام معنويا تساوي الصفر **(b=0)** عند مستوى معنوي 5%، وهذا راجع إلى قيمة احتمالها المساوية لـ 0,881 وهي أقل من 0,05 (قبول فرضية العدم التي تنطوي على قرار مفاده أن معلمة الاتجاه العام لا تختلف عن الصفر)؛ أما عند الانتقال إلى النموذج الثاني فأظهر هو الآخر عدم معنوية

معلمة حد الثابت **(c=0)** عند مستوى معنوية 5%؛ كما كانت الإحصائية المحسوبة لنفس النموذج **(LM=0,500)** أكبر من القيمة المجدولة (LM=0,463)؛ هذا إن دل على شيء دل على عدم رفض الفرض العدمي وقبول الفرضية البديلة أي أن السلسلة محل الدراسة تحتوي على جذر وحدة بمعنى EGAP غير مستقرة من نوع DS وكل هذا عند مستوى معنوية 5%؛ ولجعلها مستقرة يكفي أخذ فروقها من الدرجة الأولى.

➢ **السلسلة YGAP**

- **بالنسبة لاختبار ADF:** وفقا لما جاء به النموذج الثالث قيمة احتمال الاتجاه العام **(prob=0,904>0,05)**، ومنه يتم قبول فرض العدم الذي ينطوي على أن السلسلة **YGAP** لا تحتوي على اتجاه عام **(b=0)**؛ بعد الانتقال إلى النموذج الثاني الذي أظهر أن حد الثابت معنوي عند مستوى معنوية 5% كون أن احتمالها $\mathbf{prob = 0,001 < 0,05}$ هذا من جهة؛ ومن جهة أخرى القيمة المحسوبة لذات النموذج $\boldsymbol{\tau = -6,750}$ وهي أقل من القيمة الجدولية $\mathbf{t_{\Phi\ tab} = -1,953}$، كما أن قيمة احتمالها 0,000 أقل من 0,05، لذلك يرفض الفرض العدمي مقابل قبول الفرض البديل الشامل لقرار السلسلة **YGAP** مستقرة في المستوى **I(0)** عند مستوى معنوية 5%؛
- **بالنسبة لاختبار PP:** تشير نتائج هذا الاختبار إلى عدم معنوية معلمة الاتجاه العام في النموذج الثالث؛ يليها عدم معنوية الحد الثابت في النموذج الثاني؛ وكل ما سبق عند مستوى معنوية 5%؛ أما عند الانتقال إلى النموذج الأول تقرر رفض فرض العدم عند مستوى معنوية 5%، كنتيجة للمحصلة التي كانت فيها القيمة المحسوبة لنفس النموذج $\boldsymbol{\tau = -5,932}$ أقل من القيمة الجدولية $\mathbf{t_{\Phi\ tab} = -1,952}$ مع قيمة احتمال $\boldsymbol{prob = 0,000 < 0,05}$؛ كقاعدة عامة يمكن استقاؤها تكمن في أن السلسلة **YGAP** لا تحتوي على جذر وحدة أي مستقرة في المستوى **I(0)** عند مستوى معنوية **5%**؛
- **بالنسبة لاختبار KPSS:** من خلال نتائج هذا الاختبار تبين عدم معنوية معامل الاتجاه العام في النموذج الثالث **(prob=0,752>0,05)** عند مستوى معنوية 5%؛ بعد الانتقال إلى النموذج الثاني اتضح أيضا أن حد الثابت غير معنوي **(prob=0,900>0,05)** عند مستوى معنوية 5%؛ بالإضافة إلى ذلك كانت الإحصائية المحسوبة **(LM=0,303)** أقل من القيمة الجدولية **(LM=0,463)**، وبالتالي يتم قبول فرض العدم المتبني لفكرة السلسلة الزمنية خالية من جذر وحدة أي أن **YGAP** مستقرة في المستوى **I(0)** عند مستوى معنوية 5%.

وفقا لاختبار **KPSS** فالسلسلة **EGAP** غير مستقرة في المستوى مما يستدعي أخذ الفروق من الدرجة الأولى، وإذا لم تستقر سوف يقتضي الأمر أخذ فروقها الثانية.

الجدول رقم (3-10) يعرض نتائج اختبار KPSS على السلسلة EGAP بعد أخذ الفروق الأولى ثم الثانية.

الجدول رقم (3-10): نتائج اختبار KPSS على السلسلة EGAP بعد أخذ الفروق الأولى والثانية

الفروق الأولى						الفروق الثانية		
نوع السلسلة	DS					DS		
النموذج	المعلمة	القيمة المحسوبة	الاحتمال	القيمة المجدولة	القيمة المحسوبة	الاحتمال	القيمة الجدولية
النموذج الثالث	b=0	-0,0001	0,939	-	-0,0003	0,919	-
	c=0	0,002	0,932	-	0,005	0,923	-
	$\Phi = 1$	0,500	-	0,146	0,162	-	0,146
النموذج الثاني	c=0	0,0005	0,968	-	0,0003	0,989	-
	$\Phi = 1$	0,500	-	0,463	0,171	-	0,463

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews.12.

تبين حسب **الجدول السابق** أن أخذ الفروق من الدرجة الأولى لم تجعل السلسلة **EGAP** مستقر؛ مما دفع إلى إجراء الفروق الثانية التي كانت كفيلة بجعل السلسلة الزمنية مستقرة كون أن الإحصائية المحسوبة أقل من القيمة الجدولية عند مستوى معنوية 5%.

بالاستعانة باختبارات جذر الوحدة التقليدية **(ADF, PP, KPSS)** تم عرض السلسلتين **EGAP** و**YGAP** من حيث الاستقرارية؛ الجدول الموالي يلخص كل ما سبق:

الجدول رقم (3-11): ملخص اختبارات الاستقرارية الخاص بالسلسلتين EGAP وYGAP

السلسلة	نتائج ADF	نتائج PP	نتائج KPSS	القرار

EGAP	مستقرة في المستوى I(0)	مستقرة في المستوى I(0)	مستقرة في الفروق الثانية I(2)	**مستقرة في المستوى I(0)**
YGAP	مستقرة في المستوى I(0)	مستقرة في المستوى I(0)	مستقرة في المستوى I(0)	**مستقرة في المستوى I(0)**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج سابقة.

خاتمة الفصل:

تكمن أهمية هذا الفصل في كونه يتناول الدراسة الأولية للبيانات المستعان بها في تقصي مخرجات الفصلين المواليين؛ لذا الخوض فيه سنح لنا بإفراز النتائج التالية:

- ترتكز المقاربة المعتمد عليها على مجموعة من الخطوات التي تتصدرها جمع بيانات المتغيرات المدرجة في النموذج المراد دراسته، لتليها مرحلة معالجة مختلف الاختلالات التي تشوب بيانات ذات السلاسل، ليتم بعدها دراسة استقرارية هذه الأخيرة، ومن ثم تقدير العلاقة طويلة المدى بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة باستخدام نهج الحدود (ARDL)، لينتهي المطاف نحو دراسة الصدمات استنادا على نموذج متجه الانحدار الذاتي الهيكلي (SVAR).
- أفضت مرحلة كشف ومعالجة الاختلالات المتعلقة بالبيانات ما يلي:

✓ بعد رسم التمثيل الصندوقي لبيانات السلاسل المدروسة، تبين خلوها من القيم المتطرفة باستثناء سلسلتي معدل نصيب الفرد من الدخل المتاح (GRD) وانحراف الإنفاق (EGAP) الأمر الذي تطلب معالجتها؛

✓ أكدت إحصائية JB أن كل السلاسل محل البحث تتوزع توزيع طبيعي؛

✓ بعد تنفيذ اختبار Bai وPerron اتضح عدم وجود انكسارات هيكلية في سلسلتي انحراف الإنتاج (YGAP) وانحراف الإنفاق (EGAP)، في حين بقية السلاسل امتزجت عدد تغيراتها الهيكلية من الانكسار واحد إلى غاية أربع انكسارات؛

✓ أشار اختبار Keenan أن السلاسل محل الدراسة لها بنية خطية.

- أكدت اختبارات دراسة الاستقرارية المنطوية على الكسور الهيكلية وكذا التقليدية أن سلاسل متغيرات الدراسة تمتزج بين المستقرة في المستوى ((I(0)) والمستقرة في الفرق الأول ((I(1)).

الفصل الرابع:

أثر الإيرادات الجبائية على استدامة الديون العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)

تمهيد:

سوف نوجه هذا الفصل بشكل مفصل في دراسة الأثر الذي تلعبه الإيرادات الجبائية على استدامة الديون العامة في الجزائر، من خلال الاعتماد على التحليل النظري لتطور متغيرات الموضوع، ومن ثم الولوج إلى الطرق القياسية المتمثلة في نهج الحدود (ARDL) لقياس الأثر المذكور سابقا هذا من جهة، ومن جهة أخرى سوف نستعين بنماذج أشعة الانحدار الذاتي الهيكلي (SVAR) من أجل معرفة قدرة الصدمات الموجبة في الإيرادات الجبائية بشقيها البترولية والعادية على وضع استدامة الديون العامة للبلد لـ 10 سنوات لاحقة، ولهذا الغرض سنقسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث والتي بدورها ستتخذ الترتيب التالي:

المبحث الأول: نخصصه للدراسة الوصفية والتحليلية للجباية والدين العام المستدام في الجزائر للفترة (1990−2019)؛

المبحث الثاني: سندرس فيه أثر الإيرادات الجبائية على استدامة الديون العامة باستخدام نهج الحدود (ARDL)؛

المبحث الثالث: سنتعقب بواسطته أثر صدمات الإيرادات الجبائية على استدامة الدين العام باستخدام نماذج أشعة الانحدار الذاتي الهيكلي (SVAR).

المبحث الأول: دراسة وصفية وتحليلية للجباية والدين العام المستدام في الجزائر للفترة (1990-2019)

من أجل التمحيص والتعرف الجيد على الوضعية التي آلت إليها كل من الجباية والديون العامة المستدامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2019) سنخصص في هذا المبحث وبالتحديد في مطلبه الأول لدراسة تطور وتقييم الجباية، أما مطلبه الثاني فسيتضمن تحليل وضعية استدامة الديون العامة.

المطلب الأول: تطور وتقييم الجباية في الجزائر للفترة (1990-2019)

نرمي في هذا المطلب إلى دراسة تطور الجباية الكلية في الجزائر للفترة (1990-2019) ومن ثم إعطاء تقييم لها اعتمادا على مجموعة من المؤشرات.

الفرع الأول: تطور الإيرادات الجبائية

إن تفحص تطور الإيرادات الجبائية في الجزائر يقتضي تفحص تطور الحصيلة المكونة لإيرادات الجبائية إلى جانب معرفة بنية إيرادات الجباية العادية.

أولا- تطور حصيلة مكونات الإيرادات الجبائية

لغرض تحليل تطور حصيلة مكونات الجباية الكلية سوف يتم الاعتماد على الشكل الموالي:

الشكل رقم (4-1): تطور حصيلة مكونات الجباية الكلية خلال الفترة (1990-2019)

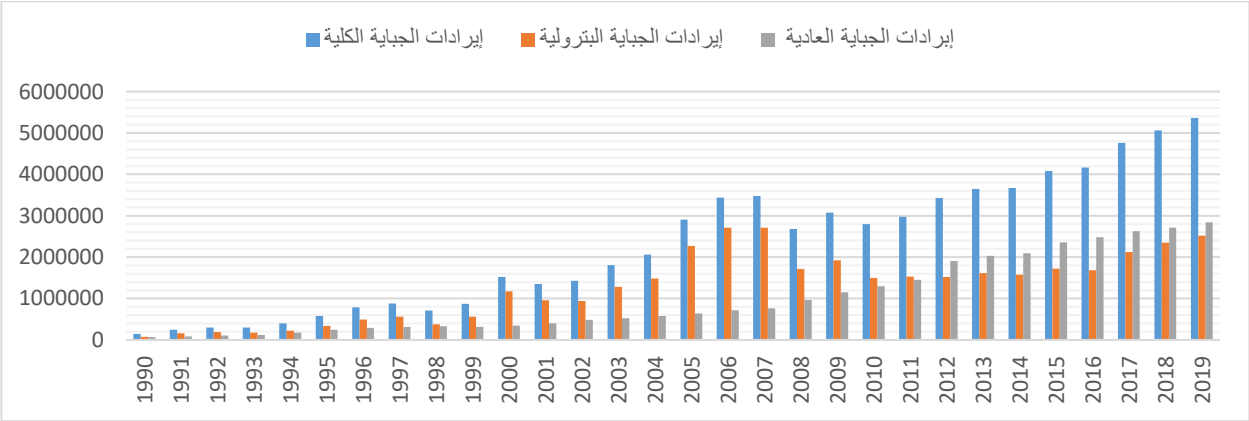

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق (4-1).

وفقا لما جاء به **الشكل رقم (4-1)** تبين أن حصيلة الجباية العادية تنامت السنة تلوى الأخرى، أين انتقلت من 71100 مليون دج سنة 1990 إلى 2843465 مليون دج سنة 2019، وهو ما ترجم في تضاعفها بحوالي 40 مرة على طول الفترة الممتدة بين سنتي 1990 و2019، وهذا راجع إلى الإصلاح الذي مس النظام الضريبي الجزائري أين كانت الانطلاقة من قانون المالية لسنة 1991 الذي مهد للإصلاحات الضريبية من خلال إدخال ثلاثة أنواع من الضرائب والمتمثلة في الضريبة على الدخل الإجمالي، الضريبة على أرباح الشركات والرسم على القيمة المضافة ليأتي التجسيد الفعلي أو بالأحرى الميداني لهذا الإصلاح في طيات قانون المالية لسنة 1992 مما ساهم في توسيع الوعاء الضريبي، ناهيك عن ارتفاع عدد الخاضعين للضريبة بفضل تطبيق برامج الاستثمارات العمومية التي طبقتها الحكومة مع بداية الألفية الأولى، بالإضافة إلى مختلف التعديلات الدورية التي جاءت بها قوانين المالية لغرض خلق أوعية ضريبية جديدة وعصرنة الإدارة الضريبة.

المتمعن في المنحنى البياني لإيرادات الجباية البترولية يلاحظ تذبذبها خلال الفترة 1990-1998 بسبب التقلبات الحادة التي مست أسعار النفط ونخص بالذكر سنة 1998 أين انخفضت إلى ما دون 13 دولار للبرميل[1] ما انعكس سلبا على إيرادات الجباية البترولية؛ بيد أنه ومع مطلع سنة 2000 شهدت هذه الأخيرة صدمة موجبة جراء الانتعاش الذي شهدته أسعار البترول في السوق العالمي للنفط أين قفزت إلى ما يعادل 28,5 دولار للبرميل[2] لذات السنة، واستمر الوضع على حاله إلى غاية سنة 2008، لتسجل الجباية البترولية مرة أخرى انخفاضا محسوسا بسبب الانتشار السريع لآثار الأزمة المالية الدولية التي ظهرت بوادرها في الثلاثي الرابع من سنة 2008، ومن ثم تزايدت حدتها اعتبارا من سبتمبر لذات السنة، في ظل انهيار أسعار البترول من 108 دولار للبرميل في نهاية أكتوبر لسنة 2008 إلى 59,2 دولار للبرميل نهاية 2009[3]؛ لتعاود سلسلة إيرادات الجباية البترولية ارتفاعها على طول الفترة (2010-2013) التي تعزى هي الأخرى إلى انتعاش أسعار البترول، بيد أنه في خضم سنة 2014 عرفت ذات السلسلة انعطافا يتسم بالانخفاض وهذا راجع إلى الانتكاسة التي شهدتها أسعار البترول في السوق العالمي للنفط أين انتقل سعر البرميل الواحد من 109,92 دولار للبرميل في النصف الأول من سنة 2014 إلى مستوى يقل عن 40 دولار للبرميل (37,41 دولار للبرميل)

[1] سفيان بوقطاية وآخرون، "**أثر انهيار أسعار البترول على الاقتصاد الجزائر -التداعيات والحلول-**"، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، المركز الجامعي ميلة، ميلة، الجزائر، المجلد 2، العدد 2، 2018، ص 354.

[2] **«RAPPORT 2003 EVOLUTION ECONOMIQUE ET MONETAIRE EN ALGERIE»**, Banque d'Algérie, ALGERIE, 2003, p16.

[3] دلال دنان، "**عجز الموازنة العامة في الجزائر (أسباب وحلول)**"، مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، المدرسة العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، الجزائر، المجلد 9، العدد 2، 2012، ص 157.

كمتوسط شهري لسعر النفط في ديسمبر 2015[1]؛ والملاحظ أيضا أن قيمة إيرادات الجباية البترولية ارتفعت بعد ذلك ويعزى تبرير وضعها مرة أخرى بالارتفاع الطفيف في أسعار البترول.

الملاحظ أن إيرادات الجباية الكلية تتناسب طردا مع إيرادات الجباية البترولية خصوصا في الفترة (2000–2010) التي تزامنت مع رواج السوق النفطي، إلا أنه في فترة الألفية الثانية المصاحبة بانخفاض أسعار البترول كان لزاما على الدولة تبني خطط وإجراءات دورية ترمي في طياتها إلى ترقية الجباية العادية وإحلالها محل الجباية البترولية لغرض الخروج من هيمنة القطاع النفطي وصدماته.

ثانيا– بنية الجباية العادية

الشكل الآتي يحوي ملخص لبنية الجباية العادية في النظام الجبائي الجزائري خلال الفترة (1990–2019):

الشكل رقم (4–2): تطور حصيلة مكونات الجباية العادية خلال الفترة (1990–2019)

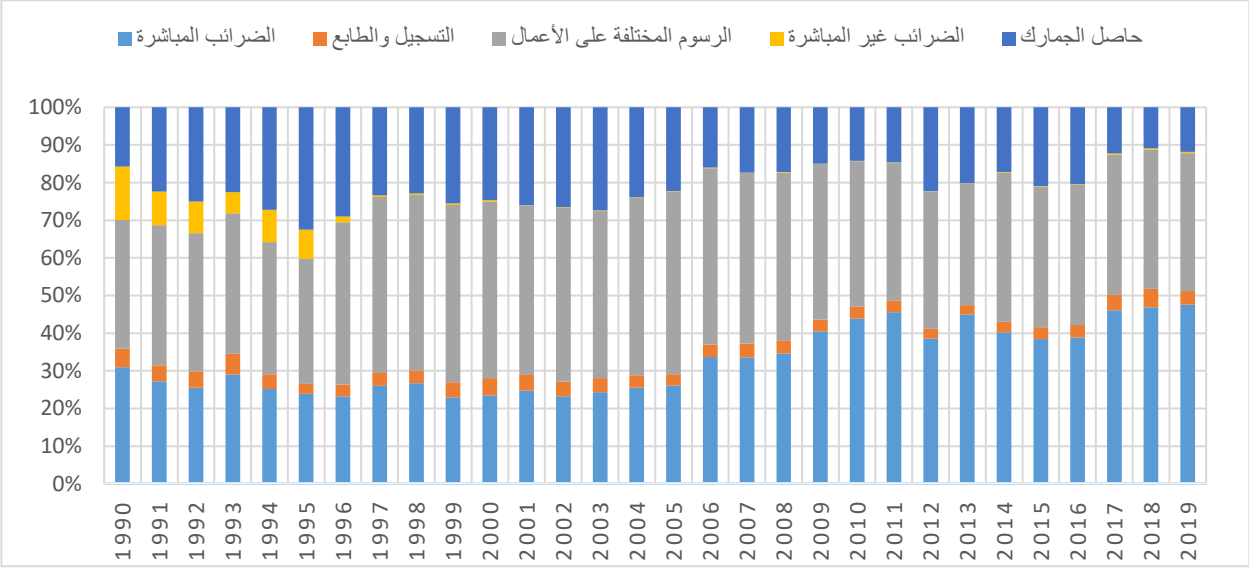

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق (4–2).

يلاحظ من خلال **القراءة الأولية للشكل رقم (4–2)** الممثل لتطور بنية حصيلة الجباية العادية في الجزائر خلال الفترة (1990–2019) ما يلي:

[1] "**التقرير السنوي 2015 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**"، بنك الجزائر، الجزائر، 2016، ص 60.

- **لحاصل الجمارك** أهمية نسبية في إجمالي إيرادات الجباية العادية، بيد أنه ابتداء من سنة 2004 وإلى غاية سنة 2011 اتجهت حصة تحصيل الجمارك نسبة إلى الإيرادات الجبائية العادية نحو الانخفاض بحجة انطلاق عملية التفكيك الجمركي في سبتمبر 2005 بصفة متدرجة وعلى امتداد 12 سنة بتوزيع المنتجات الأوروبية المصدرة إلى الجزائر إلى ثلاث قوائم بحسب تدريجية قدرتها على تحمل المنافسة، من خلال الإلغاء الفوري للرسوم الجمركية بالنسبة لمنتجات القائمة الأولى بمجرد دخول الاتفاق حيز التنفيذ، مع تفكيك تدريجي للحقوق المطبقة على سلع القائمة الثانية على مدى خمس سنوات بعد سنتين من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ ابتداء من أول سبتمبر 2007[1]، بيد أنه خلال سنتين 2012 و2013 ارتفع حاصل الجباية الجمركية نسبة إلى إجمالي الإيرادات الجبائية العادية مسجلا النسبتين 22,28% و20,14% على التوالي، لتنخفض هذه النسبة مرة أخرى سنة 2014 إلى ما يعادل 17,19% بسبب آثار تفكيك التعريفة الجمركية إثر تطبيق اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي وكذلك الاتفاقية المؤسسة للمنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر[2]؛ ليتم تسجيل مرة أخرى ارتفاعا محسوسا في المعدل محل التحليل سنة 2015 مسجلا نسبة مقدارها 20,97%، غير أن سيناريو الانخفاض استمر بعد هذه الأخيرة وإلى غاية سنة 2018 أين سجلت نسبة 10,92% (أدنى نسبة مسجلة خلال الفترة 1990–2019)، ينسب ذلك إلى:[3]

- ✓ التدابير المتخذة من طرف السلطات العمومية لتأطير عمليات استيراد البضائع بهدف تخفيض قيمتها، والتي انتقلت فعليا من 58,580 مليار دولار أمريكي سنة 2014 إلى 51,702 مليار دولار أمريكي سنة 2015 ثم إلى 47,089 مليار دولار أمريكي سنة 2016؛
- ✓ وجود ديون جبائية صعبة التحصيل تقع على عاتق الإدارات والمؤسسات العمومية بمبلغ وصل في نهاية سنة 2015 إلى 8,24 مليار دج، مما جعل الوزارة الأولى تتدخل وتصدر تعليمات

[1] عيسى سماعين وقدور بن ناقلة، "**انعكاسات سياسة التفكيك الجمركي على الجباية الجزائرية في ظل اتفاق الشراكة الأورومتوسطية**"، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، جامعة البليدة 2، البليدة، الجزائر، المجلد 8، العدد 1، 2017، ص 132.

[2] "**التقرير التقييمي لمجلس المحاسبة حول المشروع التمهيدي لقانون تسوية الميزانية لسنة 2014**"، مجلس المحاسبة، الجزائر، 2014، ص 13.

[3] أنظر إلى:

- "**التقرير التقييمي لمجلس المحاسبة حول المشروع التمهيدي لقانون تسوية الميزانية لسنة 2018**"، مجلس المحاسبة، الجزائر، 2018، ص 18.
- "**التقرير التقييمي لمجلس المحاسبة حول المشروع التمهيدي لقانون تسوية الميزانية لسنة 2015**"، مجلس المحاسبة، الجزائر، 2015، ص 21.

لجميع الإدارات، الهيئات العمومية والجهات الوصية، لتسريع اتخاذ التدابير المناسبة لتصفية هذه الديون في أقرب الآجل؛

- ✓ كما تواجه إدارة الجمارك عدة صعوبات ترتبط بظاهرة التهرب الجمركي وما تخلفه هذه الظاهرة من انخفاض في تحصيل الحقوق والرسوم الجمركية، إذ سجلت مصالح المنازعات الجمركية ما يقرب من 20343 مخالفة سنة 2018، مقابل 20445 مخالفة سنة 2017 و23398 مخافة في سنة 2016. وترتب عن اكتشاف هذه المخالفات تطبيق غرامات، بلغت 94,87 مليار دج سنة 2018، مقابل بلوغها 99,37 مليار دج سنة 2017 و118,72 مليار دج سنة 2016.

ولمواجهة موجة الانخفاض التي شهدتها إيرادات الجباية الجمركية نسبة إلى إيرادات الجباية العادية قامت الجزائر باحتواء الوضع بفرضها لرسم إضافي وقائي في قانون المالية التكميلي لسنة 2018، تهدف من خلاله إلى السماح بحرية استيراد بضائع معينة شريطة فرض رسم جمركي إضافي، إلى جانب الرسوم الجمركية العادية، لغرض تشجيع وحماية الصناعات المحلية الناشئة، وهو ما انعكس في شكل ارتفاع لحاصل الجمارك نسبة إلى إيرادات الجباية العادية سنة 2019 مسجلا معدلا مقدرا بـ 11,85%، بعدما سجل سنة 2018 نسبة 10,92%.

- الملاحظ أن **فئة الضرائب غير المباشرة** هي الأضعف من حيث حصتها في حصيلة الجباية العادية، أين نجد أنها اتخذت منحى متناقص على طول الفترة (1990–2019)، مسجلة أعلى نسبة لها سنة 1991 بما يعادل 8,95%، مع تدوين أدنى معدل لذات الصنف مقدرا بـ 0,08% سنة 2013، يرتبط هذا الانخفاض بضعف تحصيل مكونات الوعاء الضريبي لهذا النوع من الضريبة أين نجد أن ناتج مختلف الحقوق والرسوم أهم حصيلة من هذه الإيرادات (81,78%)، في حين لا يتعدى حاصل حقوق التجريب والضمان على المعادن النفيسة سوى 1,44%[1].
- في خضم الفترة (1990–2019) شهدت حصة **حاصل الرسوم المختلفة على الأعمال** من إيرادات الجباية العادية نسبا متذبذبة تتمحور حول 38,18%، ترجع هذه الأخيرة إلى الأهمية النسبية التي يكتسيها الرسم على القيمة المضافة في هيكل حاصل الرسوم المختلفة على الأعمال كونه يحوز على نسبة تفوق 80% من إجمالي ذات الحاصل.
- تستحوذ حقوق التسجيل والطابع على متوسط يتمحور على 3,35% من التحصيل الجبائي العادي وهي نسبة جد ضعيفة، تعزى نتائجها إلى الصعوبات التالية:[2]

[1] "**التقرير التقييمي لمجلس المحاسبة حول المشروع التمهيدي لقانون تسوية الميزانية لسنة 2016**"، مجلس المحاسبة، الجزائر، 2016، ص 31.
[2] المرجع السابق، ص 29.

- ✓ **بالنسبة لحاصل التسجيل:** تواجه مصالح إدارة الضرائب عدة صعوبات في تحصيل الحقوق المعاينة من هذا الصنف من الضرائب، لاسيما في عدم دفع حقوق بعض عقود البيع والإيجار والعقود الإدارية المحررة من طرف الإدارة والجماعات المحلية (خاصة البلديات)، وكذا نقص متابعة قرارات إلغاء الامتيازات الجبائية للأنظمة التحفيزية، بهدف المطالبة باسترجاع امتيازات حقوق التسجيل؛
- ✓ **بالنسبة لحاصل الطابع:** تواجه مصالح إدارة الضرائب عدة معوقات في تحصيل الحقوق المعاينة من هذا الصنف من الضرائب، منها عدم تسديد بعض الإدارات والهيئات العمومية وبعض الخاضعين لحقوق الطابع المعاينة، وكذلك نقص في متابعة أنشطة التأمين ومدى التزام المكلفين بدفع حقوق الطابع، إضافة إلى نقص المتابعة لحقوق الطابع المفروضة على الكمبيالات وأوامر الدفع وجميع الأوراق والسندات القابلة للتداول التي تصدرها البنوك والمؤسسات المالية.

- تتمحور نسبة **حصيلة الضرائب المباشرة من إيرادات الجباية العادية** حول متوسط يقدر بـ 30,68%، وهي نسبة إن دلت على شيء فهي تدل على الأهمية التي يكتسيها هذا التحصيل كونه يعتمد بالدرجة الأولى على نوعين مهمين من الأوعية الضريبية، وهما:

- ✓ **الضريبة على الدخل الإجمالي:** تعتبر الإنجاز الرئيسي لحاصل الضرائب المباشرة أين نجدها تمثل 63,68% سنة 2017، وبمساهمة تقارب 28,89% من إجمالي الإيرادات الجبائية لذات السنة. تكاد تأتي إنجازات هذه الضريبة كلها من ضريبة الدخل الإجمالي/الأجور (نسبة تفوق 88%) كونها تخصم من المنبع (اقتطاع من المصدر) من أجور العاملين في المؤسسات الكبيرة والقطاع العام[1]، مما يضمن سهولة التحصيل وانعدام التهرب الضريبي؛
- ✓ **الضريبة على أرباح الشركات:** هذا النوع من الضرائب لا يقل أهمية عن الضريبة على الدخل الإجمالي كونها تمتاز بحصة نسبية (على سبيل المثال 15,78%[2] سنة 2017) من مجموع إيرادات الجبائية العادية. غالبية هذا النوع من الضرائب مشكل من اقتطاعات من المصدر محصلة لدى المؤسسات الأجنبية[3].

[1] "**التقرير التقييمي لمجلس المحاسبة حول المشروع التمهيدي لقانون تسوية الميزانية لسنة 2017**"، مجلس المحاسبة، الجزائر، 2017، ص 26.

[2] المرجع السابق، الصفحة نفسها.

[3] "**التقرير التقييمي لمجلس المحاسبة حول المشروع التمهيدي لقانون تسوية الميزانية لسنة 2013**"، مجلس المحاسبة، الجزائر، 2013، ص 12.

الفرع الثاني: تقييم الجباية الكلية

لغرض تقييم السياسة الجبائية في الجزائر للفترة (1990–2019) نستعين بـ:

أولا– مستوى الضغط الجبائي

يستعمل الضغط الجبائي للتعبير عن الآثار المترتبة عن الاقتطاع الضريبي وبذلك سيبين مدى ثقل الضرائب على الأفراد أو المؤسسات أو الحياة الاقتصادية ككل[1]. توجد عدة اتجاهات لتحديد حدود الضغط الجبائي الأمثل، والتي لا يمكن تجاوزها، فلقد نادى الطبيعيون بأن لا يتجاوز الاقتطاع الضريبي 20% من دخل المكلف، أما الاقتصاديين التقليدي فلقد حددوا تلك النسبة بـ 10^{2}%، بينما الاقتصاديين المحدثين مثل الاقتصادي الأسترالي **كولن كلارك (Collin clark)** فقد حدد مستوى الضغط الضريبي النموذجي بـ 25% من الدخل القومي[3].

وبأخذ حالة الجزائر فإن حساب معدل ضغطها الجبائي الإجمالي يشوه حقيقة المكلفين بالضريبة كونه مموها (وهمي) بسبب قطاع المحروقات أين نجد نسبة مساهمة هذا الأخير في تكوين الناتج المحلي الخام تفوق 30%، وكذلك تستحوذ الجباية البترولية على نسبة تتعدى في بعض الأحيان 60% من قيمة التحصيل الإجمالي للجباية، ومن هذا المنطلق سوف نتوجه نحو حساب الضغط الجبائي خارج قطاع المحروقات بالاعتماد على الجباية العادية والناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات $\left(\frac{\text{إيرادات الجباية العادية}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات}} \times 100\right)$[4] لغرض تقييم النظام الجبائي في الجزائر. يوضح **الشكل المدرج أدناه** تطور الضغط الجبائي خارج قطاع المحروقات في الجزائر للفترة (1990–2019):

[1] العربي دخموش وثلجة نوال جغلوف، "**محاولة تقييم الضغط الضريبي الجبائي في المؤسسة الاقتصادية**"، مجلة الاقتصاد والمجتمع، جامعة قسنطينة 2، قسنطينة، الجزائر، المجلد 2، العدد 2، 2004، ص 146.

[2] مراد ناصر، "**فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، ص 140.

[3] مراد ناصر، "**الإصلاحات الضريبية في الجزائر**"، مرجع سبق ذكره، ص 6.

[4] يحي بن تريدي وراشيد ونادي، "**قياس الضغط الضريبي في الجزائر دراسة تحليلية للفترة 2007–2017**"، مجلة آفاق علمية، المركز الجامعي لإليزي، إليزي، الجزائر، المجلد 12، العدد 4، 2020، ص 643.

الشكل (4-3): تطور الضغط الجبائي خارج قطاع المحروقات في الجزائر للفترة (1990-2019)

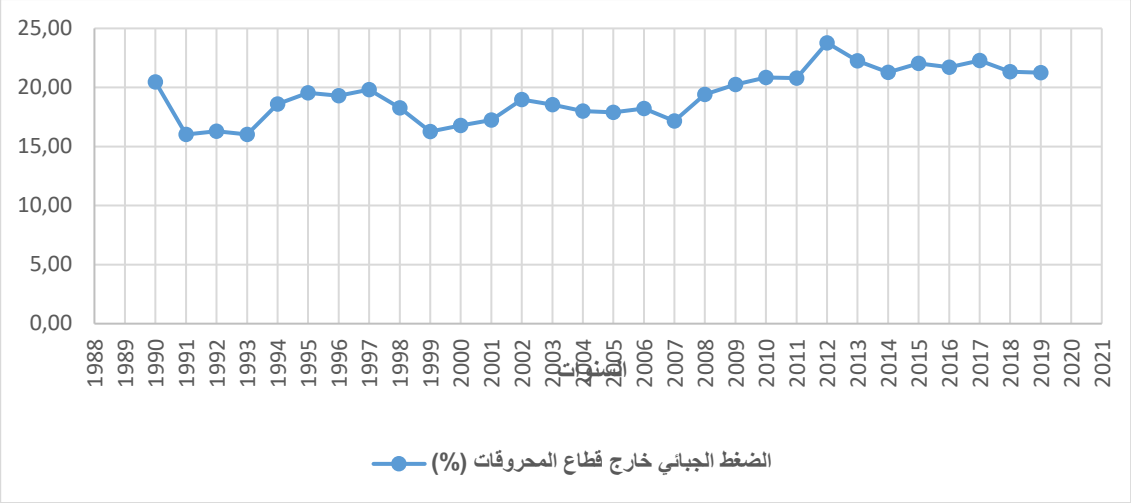

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق (4-3).

من خلال **الشكل السابق** نلاحظ ما يلي:

- في خضم الفترة الممتدة بين سنتي 1990 و2019 عرف الضغط الجبائي خارج قطاع المحروقات تذبذبات ممزوجة بين الارتفاع والانخفاض بمتوسط قدره 19,35%، فبالرغم من أن هذا الأخير أقل من المستوى الأمثل (25%) إلا أنه إشارة جيدة لصانعي السياسات على مستوى الحكومة، قد تستغله لفرض ضرائب جديدة أو توسيع الأوعية الضريبية أو الاعتماد على الضرائب التصاعدية...إلخ، لكن رغم ذلك يجب أن نكون حذرين في تفسير هذه النتيجة، وبالأخص لما يكون سبب هذه الأخيرة ارتفاع نسب التهرب الضريبي ما جعل إدارة الضرائب تفتقد جزء من الضرائب الواجب تحصيلها[1]؛
- معدل الضغط الجبائي خارج قطاع المحروقات يتناقص خلال الفترة الممتدة بين سنتي 1990 و1993، أين سُجل معدل 16,02% (أدنى نسبة مسجل في الفترة (1990-2019)) سنة 1991، و16,03% في سنة 1993؛ مما يدل على ضعف مردودية النظام الضريبي في هذه الفترة، أين تزامن هذا الوضع مع الإصلاح الضريبي وصعوبة تطبيقه خصوصا مع الأوعية الضريبية المستحدثة (ضريبة القيمة المضافة، ضريبة الدخل الإجمالي، ضريبة أرباح الشركات)؛

[1] زهير بن دعاس، "**حدود قياس الضغط الجبائي في الجزائر (2000-2017)**"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، المجلد 19، العدد 1، 2019، ص 63.

- خلال الفترة (1994–1998) شهد الضغط الجبائي خارج قطاع المحروقات ارتفاعا محسوسا بمتوسط وصل إلى 19,10%، وتعزى هذه النتيجة إلى مقدرة الإدارة الضريبية على التكيف أو بالأحرى التحكم في الأوعية الضريبية المنشأة؛
- سجل الضغط الجبائي خارج قطاع المحروقات سنة 1999 معدلا قدره 16,27% وهو بداية الموجة المتذبذبة لانخفاضه الذي استمر إلى غاية سنة 2007 بتدوينه لنسبة 17,17%؛ يعزى الوضع السابق إلى:

✓ عجز الإدارة الضريبية وعدم قدرتها على مسايرة التحويلات التي ترتبت عن الإصلاح الضريبي بحيث لم تشهد تلك الإدارة أي إصلاح شامل[1]؛

✓ انتشار معدلات البطالة ومساهمتها في تقليص قدرة الدولة على فرض ضرائب على مجموعة كبيرة من أفراد المجتمع[2]؛

✓ منح العديد من الامتيازات الرامية لترقية الصادرات على غرار الإعفاء الدائم من الأرباح للمؤسسات وإلغاء شرط إعادة استثمار أرباحهم وعائدهم بالنسبة لعمليات انتاج السلع والخدمات الموجهة للتصدير، الإعفاء من القاعدة الضريبية الرسم على النشاط المهني لرقم الأعمال المحقق في التصدير ولا يدمج ضمن رقم الأعمال الذي يؤخذ كقاعدة لحساب الضريبة على النشاط المهني، الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة بالنسبة لعمليات البيع التي تتعلق بالسلع المصدرة، الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة بالنسبة للبضائع المستوردة من طرف المصدر والمخصصة إما للتصدير أو إعادة تصديرها على حالها أو لإدخالها في صنع السلع المعدة للتصدير[3]؛

✓ كما يمكن تفسير هذا الوضع بارتفاع أسعار البترول مع مطلع سنة 2000 وما صاحبه زيادة حصيلة الجباية البترولية التي كانت تغطي النفقات العامة للبلد مع خلق فوائض إضافية متمثلة في صندوق ضبط الإيرادات، مما أدى إلى عدم إيلاء الاهتمام بالتحصيل الضريبي خارج قطاع المحروقات؛

---

[1] مراد ناصر، "**الإصلاح الضريبي في الجزائر**"، مرجع سبق ذكره، ص 6.

[2] حميدة بوزيدة، "**الضغط الضريبي في الجزائر**"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، الشلف، الجزائر، المجلد 2، العدد 4، 2004، ص 291.

[3] زهية لموشي، "**الامتيازات الجبائية كمدخل لتحقيق التنويع الإنتاجي بالجزائر**"، المجلة العلمية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، المجلد 6، العدد 11، 2018، ص ص 15–16.

- ✓ بالرغم من المجهودات المبذولة من طرف الحكومة الجزائرية والمتمثلة في إبرام اتفاقيات دولية[1] ترمي إلى تبادل الخبرات في مجال إلغاء الازدواج الضريبي وكذلك منع الغش والتهرب الضريبين، إلا أنها لم تكن ضمن التطلعات المرغوبة ودليل ذلك وصول الحجم التقديري للتهرب الضريبي إلى 600 مليار دينار (الواقع يشير إلى حصيلة أكبر) في الفترة المحصورة بين سنتي 1990 و2011[2]، أين يعزى هذا الوضع إلى انتشار الرشوة والمحسوبية، توسع السوق الموازي الذي يلتهم ملايير الدولارات سنويا، وانتشار الفساد بأرقام غير مسبوقة مع تنامي البرجوازية[3] مما كان حائلا أمام التحصيل الأمثل للجباية.
- شهدت معدلات الضغط الجبائي خارج قطاع المحروقات ارتفاعا محسوسا خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2008 و2019 بمتوسط يقدر بـ 21,44%، يُرجع هذا الوضع إلى:[4]
- ✓ استحداث العديد من الضرائب الجديدة على غرار تأسيس ضريبة جزافية وحيدة المصرح بها في قانون المالية لسنة 2007؛
- ✓ وفق ما جاء به قانون المالية لسنة 2010 تم استحداث نظام جبائي حقيقي يقوم على التبسيط يخضع له الأشخاص الذين يتراوح رقم أعمالهم بين 10 ملايين دينار جزائري إلى 30 مليون دينار جزائري، ويقوم المدينون بتصريحات كل ثلاثة أشهر في وثيقة G50 لكافة الضرائب والرسوم الخاضعة بالثلاثي وهم ملزمون بمسك محاسبة مبسطة ويصرحون بها قبل 1 ماي من كل سنة موالية لسنة النشاط؛

---

[1] للمزيد من التفصيل حول الاتفاقيات الدولية المبرمة في شكل مراسيم رئاسية حول تبادل الخبرات في مجال إلغاء الازدواج الضريبي ومحاربة الغش والتهرب الضريبين أنظر:

- الجريدة الرسمية الأعداد 3، 10، 79، لسنة 2000، العدد 24 من سنة 2002، الأعداد 10، 23، 26، 50 لسنة 2003، العدد 16 لسنة 2005، العددين 33 و66 لسنة 2008.

[2] حسين بومدين وآخرون، **"تقييم فعالية النظام الضريبي في الجزائر"**، مجلة الابتكار والتسويق، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، المجلد 2، العدد 1، 2015، ص 166.

[3] حساني بن عودة وآخرون، **"جهود الجزائر في مكافحة التهرب الضريبي لدعم التنمية الاقتصادية"**، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، جامعة أحمد درايا، أدرار، الجزائر، المجلد 3، العدد 2، 2019، ص 61.

[4] أنظر إلى:

- المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، الجزائر، أطلع عليه بتاريخ 01-03-2022، متوفر على الرابط التالي: https://www.mfdgi.gov.dz/archive-nov-2019/index.php/ar/medias-et-presse-2/articles-de-presse/1583-2019
- أسماء زينات، **"دور التحفيزات الجبائية في تعزيز فرص الاستثمار في الجزائر"**، مجلة شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، المجلد 13، العدد 17، 2017، ص 116.
- وليد عابي وآخرون، **"الإصلاحات الجبائية في الجزائر ودورها في تمويل الموازنة العامة للفترة 1993-2017"**، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، جامعة ميلة، ميلة، الجزائر، المجلد 4، العدد 2، ص 67.
- Article 45 de la Section 1 sur DISPOSITIONS FISCALES DIVERSES, publiée en page (15) du N° 74 du Journal Officiel de la République Algérienne Démocratique et Populaire, Secrétariat Général du Gouvernement, Presse Officielle, Alger, ALGERIE, (31 décembre 2008).

- ✓ منذ سنة 2014 عرفت الجزائر انتكاسة في أسعار البترول مع حصيلة تفوق 1,6 مليار دولار خاصة بالتهرب الضريبي[1]، مما ألزم عليها إعادة النظر في طريقة منح التحفيزات الجبائية ومراجعة المنظومة القانونية التي تحكم الاستثمار من خلال تكييف إطار ضبط الاستثمارات وذلك عن طريق قانون رقم 16-09 مؤرخ في 3 أوت 2016 يتعلق بترقية الاستثمار وينص على ترتيب التحفيزات حسب قطاع النشاط، ويشير هذا القانون إلى أن النظام الوطني لتشجيع الاستثمار أعيد بناءه بطريقة تتوافق فيها التحفيزات الجبائية والسياسة الاقتصادية المنتهجة، وهذا بتبسيطه مع تسريع الإجراءات، الشيء الذي ساهم بطريقة أو بأخرى في خلق أوعية ضريبية جديدة ومنه تعبئة الإيرادات العادية من الجباية؛
- ✓ كشف وزير المالية السابق عبد الرحمن راوية في يوم 27 جانفي 2019 عن الشروع في عملية رقمنة إدارة المالية من خلال انتهاج نظام معلومات جديد يشرع في تطبيقه بداية من 31 مارس 2019 وهو النظام الذي يعوض النظام الحالي في خطوة جديدة من نوعها لعصرنة الإدارة الضريبية وتحسين أداء الهيئات التابعة للقطاع بما في ذلك إدارة المالية عبر كامل الولايات؛
- ✓ في مسعى لمكافحة الغش والتهرب الضريبيين قامت المديرية العامة للضرائب بتتبع المتهربين من خلال استحداث نظام معلومات جغرافي جديد المعروف بـ **Geographic Information System**، وهو عبارة عن نظام معلوماتي يقوم بجمع ومعالجة ودراسة المعلومات الجغرافية لتتبع مسار جميع رجال الأعمال وأصحاب الشركات ذات الطابع الاقتصادي والتجاري، والمتهربين من دفع الضرائب، وكل الذين ينشطون بطريقة غير شرعية؛ إضافة إلى ما سبق تم إنشاء مصلحة التحريات الجبائية على مستوى المديرية العامة للضرائب تقوم هي الأخرى بتحديد مصادر التهرب والغش الجبائيين؛
- ✓ مع مطلع سنة 2019 باشرت المديرية العامة للضرائب في توجيه إنذارات كتابية لجميع المؤسسات والشركات والتجار الذين لم يدفعوا مستحقاتهم الضريبية والتي تجاوزت خلال سنة 2018 ما قيمته 155 ألف مليار سنتيم، ومنحهم مدة 20 يوم كحد أقصى للتسديد، قبل أن يتم إحالتهم على الجهات القضائية، ومن ثم إجبارهم بقوة القانون على دفع مستحقاتهم الضريبية مع غرامات مالية تحددها ذات الجهات المختصة.

ثانيا- تطور معدل التنفيذ

من بين أهم مؤشرات قياس مردودية النظام الجبائي نذكر معدل تنفيذ الجباية العادية الذي يقارن بين ما تم تحقيقه فعلا من إيرادات ضريبية مع ما سبق تقديره في قوانين المالية السنوية؛ يحسب هذا المعدل بالعلاقة

[1] عائشة بوشيخي وفاطمة بوشيخي، **"أسباب التهرب الضريبي وأثره على الخزينة العامة في الجزائر"**، مجلة دراسات جبائية، جامعة البليدة 2، البليدة، الجزائر، المجلد 3، العدد 1، 2014، ص 147.

التالية:[1] $\frac{\text{الضرائب الفعلية}}{\text{الضرائب المقدرة}} \times 100$. يعبر هذا المؤشر على الفعالية المالية للنظام الجبائي، حيث أنه كلما اقتربت الحصيلة الضريبية الفعلية من الحصيلة الضريبية المقدرة كلما دلّ ذلك على صحة وجدارة النظام الجبائي من الناحية المالية، وفي هذه الحالة التي يكون معدل تنفيذ الإيرادات الجبائية مساويا للمائة، أما إذا تجاوزت الحصيلة الضريبية الفعلية الحصيلة الضريبية المقدرة (معدل التنفيذ أكبر من 100)، فهذا يفسر من الناحية الإيجابية بكفاءة الإدارة الضريبية وحسن تعاملها مع الأوعية الضريبية، أما من ناحية السلبية فيدل على عدم التقدير الجيد للحصيلة الضريبية المتوقعة. أما إذا كانت الحصيلة الضريبية الفعلية أقل من الحصيلة الضريبية المتوقعة (معدل التنفيذ أصغر من 100) فهذا يدل على عدم فعالية النظام الجبائي وعدم قدرته على التحصيل إما نتيجة ضعف الإدارة الضريبية أو قصور في النظام الجبائي، أو نتيجة التهرب الضريبي[2]. الشكل الموالي يوضح تطور معدلات تنفيذ الجباية العادية في الجزائر للفترة الممتدة بين سنتي 1990 و2019:

الشكل رقم (4-4): تطور معدلات التنفيذ للجباية العادية للفترة (1990-2019)

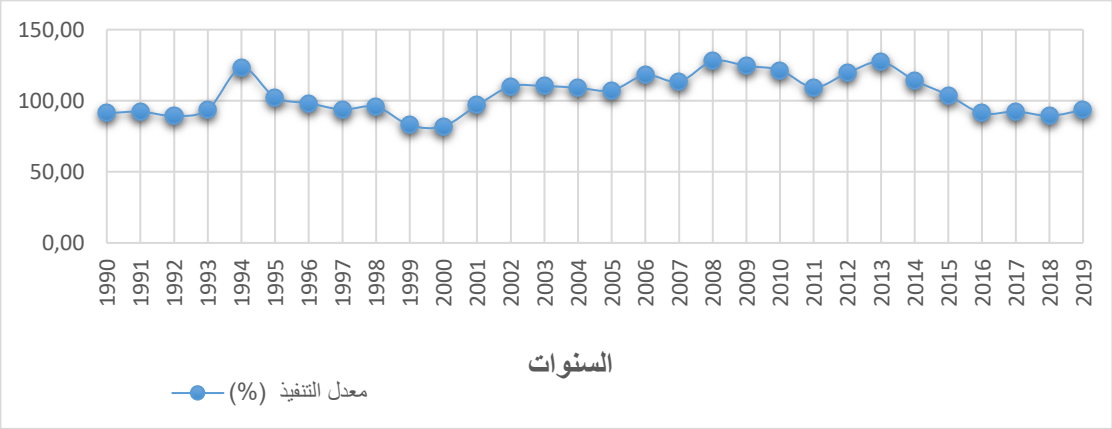

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق (4-4).

من خلال **الشكل رقم (4-4)** نلاحظ:

- على طول الفترة الممتدة بين (1990-1993) شهدت معدلات تنفيذ الجباية العادية مستوى دون نسبة 100% ما ترجم في شكل حصيلة جبائية مقدرة أكبر من حصيلة الجباية الفعلية، وهذا

[1] علي سايح جبور وعلي عزوز، "**مكانة الجباية العادية في تمويل الميزانية العامة للدولة في الجزائر**"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، المجلد 14، العدد 19، 2018، ص 262.

[2] عيسى سماعين، "**دراسة الفعالية الجبائية للنظام الجبائي الجزائري في ظل تراجع أسعار البترول وتداعيات جائحة كورونا (الفترة 2016-2021)**"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، المجلد 17، العدد 27، 2021، ص 163.

راجع إلى الهزة العنيفة في أسعار البترول سنة 1986 وما انجر عنها ركود اقتصادي الشيء الذي دفع الجزائر إلى تبني جملة من الإصلاحات الاقتصادية ومنها الضريبية التي بدأت بوادرها مع قانون المالية لسنة 1991، الوقع الذي تطلب من الإدارة الضريبية وقتا للتكيف معها خصوصا مع الإمكانيات المتواضعة التي صاحبت تلك الفترة؛

- تحسن مستوى إنجاز (نسب أكبر من 100%) الجباية العادية للسنتين 1994 و1995 باتخاذهما النسبتين 123,03% و102,32% على التوالي، تعزى هذه الوضعية إلى تحسن أداء الإدارة الضريبة وبداية تأقلمها (تحكمها) مع الإصلاح الضريبي أو بالأحرى الأوعية الضريبية المستحدثة آنذاك؛
- انخفض معدل تنفيذ الجباية العادية إلى مستوى أقل من نسبة 100% للفترة (1996-2001)، مسجلا أدنى نسبة له في سنة 2000 بمعدل يقدر بـ 82,07%، ما يفسر بعدم قدرة الإدارة الضريبية على مسايرة (مواكبة) التغيرات التي تحدث بين الفينة والأخرى بخصوص التنظيم الفني للضريبة التي تستهل بتحديد وعاء الضريبة ومعدلها ومن ثم تنتقل إلى ربط وجباية الضريبة؛
- تبعا للفترة (2002-2015) نلاحظ أن هناك ارتفاع في نسبة تنفيذ الجباية العادية والذي يتجاوز 100% وهو ما يبرره وجود أوعية ضريبية جديدة بمعنى أن هناك تطور في الحقل الضريبي، ناتج عن الامتيازات الجبائية التي قدمتها الدولة خلال سنوات الإصلاح بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مما جعل المستثمرين يتوافدون على مختلف النشاطات الاقتصادية[1]، ناهيك عن تلك التسهيلات التي جاء بها قانون المالية لسنة 2012 في مادته 51 وقانون المالية لسنة 2013 في المادة 18 من تسهيلات للمكلفين بالضريبة لدفع ديونهم الجبائية مقابل المسح الإجمالي أو الجزئي لعقوبات التحصيل[2]، كل ما سبق في سبيل تعزيز مردودية الجباية العادية الخاصة بعد انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية ابتداء من السداسي الثاني لسنة 2014؛
- خلال الفترة (2016-2019) كانت معدلات تنفيذ الجباية العادية أقل من 100%، تبرر هذه الوضعية إلى أن الجزائر كانت لها نظرة تفاؤلية تتوقع من خلالها ارتفاع إيرادات الجبائية العادية لغرض سد عجز الميزانية المقدر بـ 3236,750 مليون دج[3] سنة 2016 والذي استمر إلى سنة

[1] علي سايح جبور وعلي عزوز، مرجع سبق ذكره، ص 259.

[2] المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، الجزائر، أطلع عليه بتاريخ 06-03-2022، متوفر على الرابط التالي:
https://www.mfdgi.gov.dz/archive-nov-2019/index.php/ar/medias-et-presse-2/articles-de-presse/973-juill2016

[3] Journal Officiel de la République Algérienne Démocratique et Populaire, publiée en pages (37-39) du N° 72, Secrétariat Général du Gouvernement, Presse Officielle, Alger, ALGERIE, (31 décembre 2015).

2019 بتسجليه 2049,250 مليون دج[1]، غير أن الواقع أثبت أن الإيرادات التي تم جبايتها لا ترقى إلى التوقعات المرجوة رغم التدابير المتخذة والتي نذكر منها:[2]

- ✓ تضمن قانون المالية لسنة 2017 تدابير جديدة تسمح بوضع جدول زمني جديد لتسديد جباية المكلفين بالضريبة ومسح عقوبات التأخر في تسديدها؛
- ✓ الشروع في عصرنة جميع هياكل قطاع المالية لاسيما إدارة الضرائب والميزانية والمحاسبة وإدارة أملاك الدولة مما سيضمن شفافية أكبر في التسيير وتحكم أفضل في المداخيل والنفقات وتحسين التحصيل الجبائي.

المطلب الثاني: تحليل وضعية استدامة الديون العامة في الجزائر للفترة (1990-2019)

لغاية تقصي وضعية استدامة الديون العامة في الجزائر يتم تحليل بعض من مؤشرات الديون المستدامة بالإضافة إلى التطرق للأساليب المعتمدة من طرف الحكومة من أجل الوفاء بالالتزامات الحالية والمستقبلية في سبيل تحقيق ديون عامة مستدامة.

الفرع الأول: تحليل بعض مؤشرات استدامة الديون العامة

لتقييم الوضع المالي للاقتصاد الجزائري إلى جانب فحص الملاءة المالية المتعلقة بالديون نعتمد على بعض من مؤشرات الديون العامة المستدامة التالية:

أولا- مؤشر رصيد الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي: يفصل الشكل الموالي في تطور مؤشر رصيد الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة (1990-2019):

[1] Journal Officiel de la République Algérienne Démocratique et Populaire, publiée en pages (26-28) du N° 79, Secrétariat Général du Gouvernement, Presse Officielle, Alger, ALGERIE, (30 décembre 2018).

[2] المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، الجزائر، أطلع عليه بتاريخ 06-03-2022، متوفر على الرابط التالي:
https://www.mfdgi.gov.dz/archive-nov-2019/index.php/ar/medias-et-presse-2/articles-de-presse/973-juill2016

الشكل رقم (4-5): تطور رصيد الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)

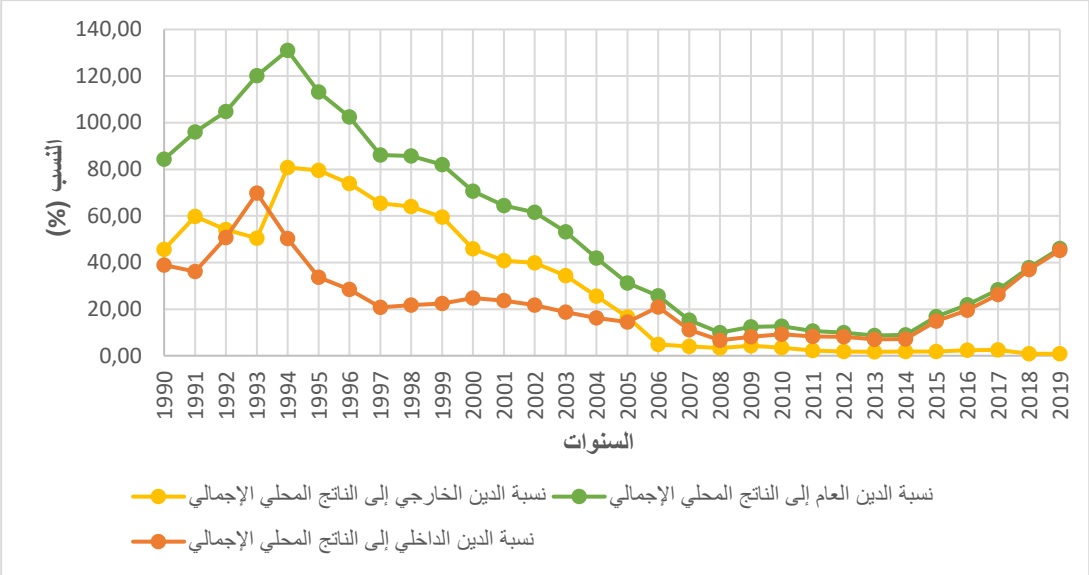

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق (4-8).

وللتدقيق أكثر في ثنايا تطور مؤشر نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي المدرج في **الشكل أعلاه** يقتضي تقسيمه إلى المراحل التالية:

- **مرحلة ارتفاع مؤشر نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي (1990-1994):** شهد هذا المؤشر منحى متصاعد أين انتقل من نسبة 84,38% سنة 1990 إلى نسبة 131% سنة 1994، ترجع جذور هذه الوضعية إلى ما يسمى بانفجار الديون العامة التي جاءت كنتيجة حتمية بعد الصدمة السالبة التي أصابت أسعار النفط في السوق العالمي سنة 1986 بانخفاضها إلى 14,8 دولار للبرميل وما ترتب عن ذلك من تراجع في حصيلة الصادرات من العملة الصعبة حيث انتقلت من 13,65 مليار دولار سنة 1985 إلى 8,1 مليار دولار سنة 1986 أي أنها انخفضت في حدود 30%[1]، ناهيك عن فاتورة الواردات التي كانت هي الأخرى كبيرة نتيجة تدهور الأداء الاقتصادي للمؤسسات من جهة وارتفاع فاتورة الموارد الغذائية المستوردة من جهة أخرى. كل هذه التطورات أدت بالجزائر للجوء لصندوق النقد الدولي بغرض الاقتراض حيث حصلت منه على 300 مليون

[1] حسين بن طاهر، "**أزمة المديونية وبرامج التصحيح الاقتصادية**"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، المجلد 20، العدد 2، 2009، ص 273.

وحدة حقوق سحب خاصة في جوان 1991[1] مما أدى استمرار تزايد المديونية الخارجية وكذا الداخلية مع عدم القدرة على تسديدها، وبصفة تلقائية ارتفاع رصيد الديون العامة.

- **مرحلة انخفاض مؤشر نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي (1995-2007):** التي اتسمت بانخفاض نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي من 113,13% سنة 1995 إلى 11,16% (أقل من الحد الأدنى 20% الذي وضعته الرابطة الدولية لتخفيف الديون كشرط لاستدامة الديون العامة) سنة 2007، بمعنى توجه الدولة إلى مسار قدرتها على الوفاء بالتزاماتها الحالية والمستقبلية، ترافق مع هذه المرحلة تحسن الوضعية الاقتصادية للبلد نتيجة توجيهات صندوق النقد الدولي، إنشاء صندوق ضبط الموارد (الفوائض المالية التي يخلقها المبلغ التقديري للجباية البترولية في قوانين المالية والمبلغ الحقيقي للجباية البترولية المحصلة) الذي كلف بتخفيض الدين العام والتسديد المسبق للديون المعاد جدولتها.
- **مرحلة استقرار مؤشر نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي (2008-2014):** بمعاينة أولية لمنحنى الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي لهذه المرحلة نجده مستقر بمتوسط 10,41% (الديون في هذه الحقبة مستدامة)، تعود هذه الحالة إلى سيرورة الإيرادات التفاؤلية المنبثقة عن ارتفاع الجباية البترولية فوق الحاجز المتوقع التي تستبعد فكرة المديونية، والملاحظ أيضا أن ذات المنحنى تقريبا يتطابق مع منحنى المديونية الداخلية إلى الناتج المحلي الإجمالي هذا إن دل على شيء إنما يدل على التوجه السياسي الذي تتبعه الحكومة، وفي ذات السياق برر السيد عبد الرحمان راوية وزير المالية السابق ولوج الجزائر إلى المديونية الداخلية عوض الخارجية قائلا "الواقع أن معظم الدول التي تواجه صعوبات مالية تلجأ عموما إلى الاستدانة الخارجية، لكن تجاربنا السابقة في هذا المجال دفعتنا إلى تبني خيار الاستدانة الداخلية، مذكرا أن لجوء الجزائر إلى الاستدانة الخارجية في الماضي أدى بها إلى تحمل أعباء مديونية ثقيلة، وبالتالي تسجيل اختلال في ميزان المدفوعات وتداعيات على قطاعات الشغل والاستهلاك والاستثمار في سياق برنامج إعادة الهيكلة الذي تم إملاءه من طرف الهيئات المالية الدولية"[2].

---

[1] عبد القادر شاعة، "**المديونية الخارجية للدول النامية بين إعادة الجدولة والدفع المسبق مع الإشارة لحالة الجزائر**"، مجلة الأبحاث الاقتصادية، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، المجلد 5، العدد 4، 2010، ص 184.

[2] عبد الرحمان راوية، "**مشروع قانون المالية لسنة 2018 يكرس لامركزية أكبر في الاستثمار**"، وزارة الاتصال، الجزائر، أطلع عليه بتاريخ 22-07-2022، متوفر على الرابط التالي:

https://www.ministerecommunication.gov.dz/ar/node/4120

- **مرحلة ارتفاع مؤشر نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي (2015-2019):** تزامن مع هذه المرحلة ارتفاع الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي من 16,73% سنة 2015 إلى45,98% سنة 2019 (المديونية في الجزائر تتسم بعد استدامتها كون نسب الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي للسنوات 2017، 2018، 2019 سجلت النسب 26,27%، 36,95%، 45,16% على التوالي أعلا من الحد الأعلى 25% الذي سقفته الرابطة الدولية لتخفيف الدين كشرط لاستدامة الديون العامة)، مع تطابق منحناه ومنحنى الاستدانة الداخلية إلى الناتج المحلي الإجمالي، في ظل بقاء المديونية الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي في نسب مستقرة وشبه منعدمة (وصلت إلى نسبتها إلى 0,82% سنة 2019 وهي أدنى نسبة مسجلة في تاريخ المديونية الخارجية في الجزائر)، يعزى ما سبق إلى نفاذ أو بالأحرى استنزاف صندوق ضبط الموارد (FRR) بعد استغلاله في امتصاص عجز الميزانية لمدة سنتين بسبب انهيار أسعار النفط الذي بلغ مداه سنة 2014، ناهيك عن استمالة القطاع الموازي نحو توظيف أمواله في القنوات الرسمية للخزينة من خلال إصدار الخزينة العامة الجزائرية القرض السندي سنة 2016. في شكل سندات إسمية أو سندات لحاملها حسب اختيار المكتتب لمدة 3 سنوات و5 سنوات بقيمة 50000 دج لكل سند، وتكون نسبة الفائدة على هذه السندات 5% سنويا لمدة 3 سنوات و5,75% سنويا لمدة 5 سنوات، بحيث يتم دفع الفوائد الناجمة عن هذه السندات سنويا في تاريخ يوافق تاريخ الاكتتاب وتكون معفاة من الضرائب. وقد مكنت عمليات القرض السندي من تحصيل ما قيمته 251 مليار دولار، أي ما يعادل 2,26 مليار دولار؛ كما لجأت الحكومة إلى حل آخر بالضبط في سبتمبر سنة 2017 إلى بنك الجزائر من أجل تمويل العجز المسجل في الخزينة العمومية وتسديد المستحقات المالية لصالح المؤسسات الوطنية مثل سونلغاز وسونطراك، وذلك من خلال إيداع مشروع قانون يعدل قانون النقد والقرض من أجل الترخيص لبنك الجزائر اقتناء مباشر للسندات التي تصدرها الخزينة، ويكون هذا التمويل محدود المدة أقصاه خمس سنوات[1]. توجه الجزائر إلى الاستدانة الداخلية لا يعني أنها لم تلجأ إلى المديونية الخارجية فقط توجهت إلى البنك الإفريقي للتنمية وقامت بتجسيد اقتراض بلغ قدره 900 مليون أورو سنة 2016[2].

[1] بلال بوجمعة ووافي ناجم، "**صناديق الثروة السيادية كمصدر للإنفاق الحكومي مع الإشارة لحالة الجزائر**"، مجلة معارف وآفاق، جامعة عمار ثليجاني، الأغواط، الجزائر، المجلد 2، العدد 2، 2018، ص 139.

[2] "**التقرير السنوي 2016 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**"، بنك الجزائر، الجزائر، 2017، ص 56.

ثانيا- مؤشر نسبة رصيد الميزانية إلى الناتج المحلي الإجمالي: لغرض تفحص تطور مؤشر رصيد الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي تم الحصول على الشكل التالي:

الشكل رقم (4-6): تطور مؤشر نسبة رصيد الميزانية إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)

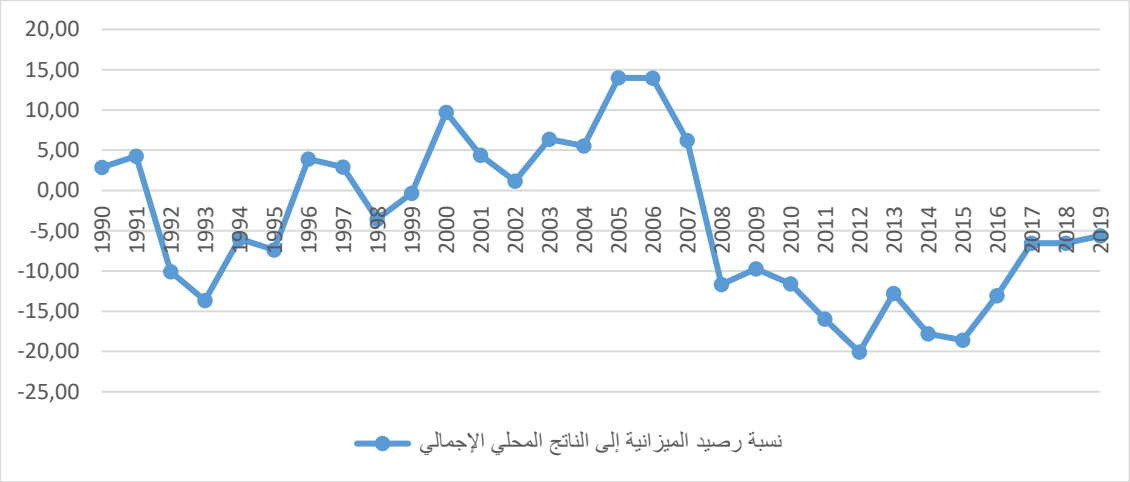

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق (4-9).

التدقيق في ثنايا السلسلة المدرجة في **الشكل رقم (4-6)** يشير إلى تسجيل معدلات موجبة في مؤشر رصيد الميزانية إلى الناتج المحلي الإجمالي للسنتين 1990 و1991 باتخاذهما المعدلات 2,89% و4,27% نتيجة ارتفاع أسعار البترول وحرب الخليج، لكن سرعان ما انتقل رصيد الميزانية ليحقق عجوزات متتالية للسنوات 1992، 1993، 1994، 1995 لينعكس ذلك في شكل معدلات سالبة في المؤشر قيد التحليل التي يمكن تفسيرها بتراجع أسعار النفط إذ بلغت 17,50 دولار للبرميل سنة 1993 عوض 24,34 دولار سنة 1990، مع ما ترتب من انخفاض في الجباية البترولية، بالإضافة إلى ذلك ارتفعت النفقات العامة بمتوسط 40% من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1992-1993)، ويعود ذلك الارتفاع على رفع الأجور وكذلك نفقات الشبكة الاجتماعية ابتداء من فبراير 1992[1]، ناهيك عن ارتفاع حجم خدمة المديونية الخارجية، بالإضافة إلى الأوضاع السياسية والأمنية السائدة في ذلك الوقت. بيد أنه في سنتي 1996 و1997 تمكن المؤشر من الضفر بمعدلات موجبة بسبب الإصلاح الجبائي الذي بدأ يؤتي أكله ببداية انتعاش إيرادات الجباية العادية، لكن هذا التحسن لم يكن كافيا لاستقرار الأوضاع الاقتصادية للبلد فسرعان ما تبين وجود عجز في الميزانية

[1] الطاهر جليط ومحمد بن عزوز، "**دراسة قياسية لأثر العجز المالي على فعالية السياسة النقدية في الجزائر**"، مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، المدرسة الوطنية للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، الجزائر، المجلد 12، العدد 2، 2015، ص 21.

(معدلات سالبة في مؤشر رصيد الميزانية إلى الناتج المحلي الإجمالي) مقداره 101,139 مليار دج و11,182 مليار دج للسنتين 1998 و1999 على التوالي، وهو ما يعبر عن انهيار أسعار المحروقات سنة 1998 ما انعكس بالسلب على إيرادات الجباية البترولية فاسحا المجال نحو الاقتراض من الجهاز المصرفي.

كذلك تم تحديد الفترة من سنة 2000 وإلى غاية سنة 2007 على أنها الفترة التي ظفر بها مؤشر رصيد الميزانية إلى الناتج المحلي الإجمالي بمعدلات موجبة أقصاها معدل 13,99% سنة 2005، وهذا راجع إلى الطفرة النفطية التي مكنت من تغطية الكم الهائل من المبالغ الموجهة للإنفاق في إطار البرامج الإنمائية.

بالنسبة للفترة (2008–2019) عرف الرصيد معدلات سالبة أدناها سنة 2012 بما يعادل 20,08–%، هذا إن دل على شيء إنما يدل على تنامي عجز الميزانية الذي امتزجت أسبابه بعاملين رئيسيين، أولها الزيادة القوية في الإنفاق الناتج عن استمرار انتهاج البرامج التنموية ناهيك عن ارتفاع كتلة الأجور خصوصا لما رُفع الحد الأدنى للأجور سنتي 2010 و2012. مع تسجيل تراجع طفيف في العجز سنة 2013 نتيجة انخفاض نفقات التسيير بعد الانتهاء من تسديد المخلفات المالية للتعويضات بأثر رجعي بالإضافة إلى انخفاض نفقات التجهيز المرتبطة بانتهاء مشروع مخطط الخماسي، ليتواصل العجز فيما بعد وبحدة أكثر إلى غاية سنة 2015، ومع تراجع موارد صندوق ضبط الإيرادات أقرت الحكومة انتهاج سياسة التقشف (تقليص الإنفاق من خلال تجميد أو إلغاء العديد من المشاريع) التي ظهرت نتائجها سنة 2016 بتسجيل انخفاض في الإنفاق مقداره 358,837 مليار دج مقارنة بالسنة التي سبقتها. استمر تراجع الإنفاق إلى غاية 2017 ولكن مع تدهور الأوضاع والركود الذي ساد آن ذاك تم اتخاذ قرار بالتوسع في الإنفاق مرة أخرى سنتي 2018 و2019 وتمويل العجز الحاصل هذه المرة باتباع نهج الاقتراض من بنك الجزائر مع التأطير الميزانياتي متوسط المدى الرامي إلى تسقيف الإنفاق. أما العامل الثاني فتعزى أسبابه إلى انهيار أسعار البترول في السنوات الأخيرة ومنه تراجع كبير في حجم الإيرادات الكلية الناتج عن انخفاض الجباية البترولية.

ازدواج كل من التوسع في الإنفاق وانخفاض الإيرادات الكلية كان له الوقع في تحقيق عجز ميزانياتي لمدة 12 سنة (الفترة (2008–2019))، لذا فشعارات ومساعي الحكومة المنددة بإحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية لغاية تحقيق وضع مالي مستقر مازال بعيدا كل البعد عن الهدف المسطر على اعتبار الجباية العادية (بالرغم من التطور الموجب الذي عرفته على طول الفترة (1990–2019)) مازالت تمسها التخفيضات والإعفاءات تحت لواء تشجيع الاستثمار دون أن ننسى تعرضها للغش والتهرب الضريبيين اللذين كانا يسدل الستار عنهما بواسطة لجوء الخزينة إلى الاقتراض من الخارج (خصوصا في فترة التسعينات) أو من بنك الجزائر.

ثالثا- بعض المؤشرات الأخرى: وللغوص أكثر في تحليل وضع استدامة الديون العامة في الجزائر للفترة (1990-2019) تم الاعتماد على بعض المؤشرات المدرجة في الشكل الموالي:

الشكل رقم (4-7): تطور بعض مؤشرات استدامة الديون العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)

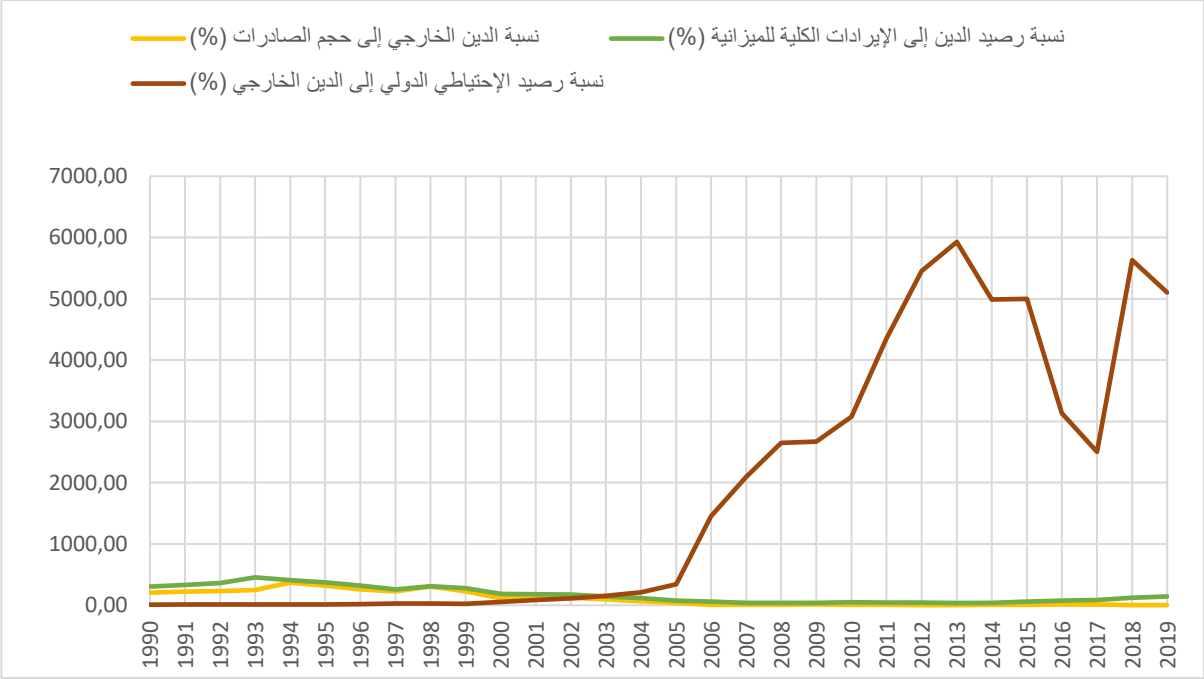

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملاحق من (4-10) إلى غاية (4-12).

تماشيا مع ما جاء به **الشكل السابق** يتبين أنه طوال فترة التسعينات كانت النسب قيد الدراسة (نسبة رصيد الدين العام إلى الإيرادات الكلية للميزانية، ونسبة رصيد الاحتياطي الدولي إلى الدين الخارجي) تدق ناقوس الخطر كون نسبة رصيد الدين العام إلى الإيرادات الكلية للميزانية اتسمت بنسب أعلى من الحد الأقصى لاستدامة الديون العامة والمقدر بـ 167% المقترح من طرف الرابطة الدولية لتخفيف الديون، كما أن نسب الدين الخارجي إلى حجم الصادرات امتازت بتصاعد رهيب وصلت إلى نسبة 370,46% سنة 1994، أما بخصوص نسب رصيد الاحتياطي الدولي إلى الدين الخارجي تجاوزت المعدل الأمثل المحدد بـ 40%، ولعل أسباب هذه الوضعية تكمن في الاستراتيجية التي تبنتها الجزائر في فترة الثمانينات التي عمدت من خلالها على انتهاج الإنفاق التوسعي في سبيل إعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية وتمويله من خلال الامتداد الرهيب للمديونية العامة وبالأخص الخارجية التي أطاحت بالاقتصاد بسبب تراكم مدفوعات خدماتها، وما زاد الطين

بلة الواقعة التي أصابت أسعار البترول جراء انخفاضها الرهيب (تراجع قيمة الصادرات)، لذا ترتب عن ذلك تدني إيرادات الجباية البترولية شريان الاقتصاد الجزائري، ومنه تراجع إجمالي الإيرادات الكلية للميزانية، وكذا رصيد الاحتياطي الدولي.

خلال الفترة (2000–2019) تمكنت نسبة رصيد الاحتياطي الدولي إلى الدين الخارجي من تخطي المعدل الأمثل بل متجاوزة في بعض الأحيان نسبة 5000%، إلى جانب ذلك اتجه منحى كل من نسبة الدين العام إلى الإيرادات الكلية للميزانية ونسبة الدين الخارجي إلى حجم الصادرات (متوسط تفاؤلي يتمحور حول 7% طوال الفترة (2007–2019)) نحو الاستقرار، وكل ما سبق راجع إلى ارتفاع أسعار البترول منذ مطلع الألفية الأولى الشيء الذي حفز بالإيجاب حجم الصادرات ومن ثم ارتفاع رصيد الدولة من العملة الصعبة، الوقع الذي مكن من الوفاء بالتزامات دون اللجوء إلى المديونية الخارجية، إلى جانب ما سبق كانت الحكومة في كل مرة تتفادى اللجوء إلى الاستدانة الخارجية لتغطية عجز الميزانية حتى بعد انخفاض حجم الصادرات التي تزامنت بتراجع الأسعار العالمية للبترول سنة 2008 وما بعد سنة 2014، واللجوء تارة إلى فوائض صندوق ضبط الموارد مع تبني فكرة الاستدانة الداخلية، وتارة أخرى التخفي تحت شاكلة ترشيد النفقات والإصدار النقدي، ولكن هذا لا يعني عدم ضغطها على رصيد الاحتياطي الدولي (انخفاضه من 5928,97% سنة 2013 إلى 2505,56% سنة 2017) لأجل تغطية فاتورة الإستيراد.

ومنه نخلص إلى أنه في الفترة قصيرة الأجل الوضع الحالي للجزائر يمتاز بعدم رقي حجم الصادرات ونخص بالذكر التصدير خارج قطاع المحروقات (لم يتجاوز 675 مليار دج سنة 2019) لتغطية أو مواجهة المديونية الخارجية أو بالأحرى عدم قدرتها على تحقيق موقف مستدام لمديونيتها الخارجية، الواقعة التي تدفع متخذي القرار للضغط أكثر فأكثر على احتياطي الصرف الأجنبي باعتباره أداة ضرورية في تسوية الديون والمعاملات الدولية، لذا بات من الضروري التحول من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد منتج لا تُأثر فيه الصدمات الخارجية.

الفرع الثاني: الأساليب المتبعة لاستدامة الديون العامة

لغرض تحقيق الاستدامة المالية للديون العامة في الجزائر انتهجت الحكومة الأساليب التالية:

أولا- إعادة تنظيم الديون

تعتبر إعادة تنظيم الديون عمليات الديون إحدى خصائص الإدارة الجيدة للمديونية الخارجية. حيث يمكن للدولة المدينة أن تقوم بإعادة هيكلة المديونية أو تحويلها، لتجنب العجز عن الوفاء بالتزاماتها المالية الخارجية أو إذا أرادت تخفيض المخاطرة أو تخفيض تكاليف الاقتراض. إن هدف إعادة تنظيم الديون هو الإسهام في تخفيف عبء المديونية بالإضافة إلى معالجة مشاكل السيولة والاستدامة الناجمة عن المدفوعات المستقبلية والحالية. ويتحقق تخفيف العبء إذا حصل تخفيض مباشر في القيمة الحالية لخدمة المديونية أو نجم هذا التخفيض عن تأجيل مواعيد السداد[1].

هناك العديد من أنواع إعادة تنظيم الديون لكن سوف نسلط الضوء على تلك الأنواع التي اعتمدت عليها الجزائر للخروج من أزمة المديونية، وهي:

1. إعادة جدولة الديون الخارجية

إعادة جدولة الديون الخارجية هي عملية يقصد بها إعطاء نفس جديد لمالية الدولة المدينة، أي تغيير تواريخ استحقاق الدين وتأجيل السداد، حيث تقرر الدولة الدائنة منح الدولة المدينة آجالا إضافية. وبهذه الطريقة يمكن للدولة الدائنة أن تحصل على أموالها بدلا من التوقف النهائي للدولة المدينة عن الدفع، وفي الوقت نفسه تستفيد الدولة المدينة من فترة تأجيل لترتيب أوضاعها المالية والتجارية وأهمها معالجة العجز المالي الذي هو سبب اللجوء إلى التمويل الخارجي ومن ثم الوقوع في الدين[2].

في إطار إعادة جدولة الديون عقدت الحكومة عدة اتفاقيات مع صندوق النقد الدولي كان أولها سنة 1994 والمعروفة بستاندباي تمتد على مدى سنة، والثانية في ماي 1995 وهي الاتفاقية المعروفة بتسهيل التمويل الموسع وتمتد على مدى ثلاث سنوات، كما توجهت إلى كل من نادي باريس ونادي لندن لإعادة جدولة ديونها العامة والخاصة وقد سمحت إعادة الجدولة بتمديد أجل جزء من الديون المتعلقة بالمدة المتراوحة ما بين

[1] عيسى محمد الغزالي، "**إدارة الديون الخارجية**"، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 30، 2004، ص 18.

[2] عبد القادر شاعة، مرجع سبق ذكره، ص 182.

1994–1998، كما تمكنت من القيام بتمويلات استثنائية بلغت قيمتها 16 مليار دولار مضافا إليها قروض من صندوق النقد الدولي بقيمة 2,6 مليار دولار للفترة 1994–1998[1].

2. سياسة تحويل الدين الخارجي الجزائري إلى استثمارات

رخص نادي باريس، في جويلية 2000، إدماج بند للتحويل ضمن اتفاقيات إعادة الجدولة التي وقعت عليها الجزائر في سنة 1994–1995. وتطبيقا لهذا البند، فإن تحويل المديونية يمكن أن يشمل الديون التي تمت إعادة جدولتها من قبل الجزائر لدى نادي باريس، وستخص المرحلة الأولى نسبة 10% من حجم المديونية لدى كل دولة دائنة، مع إمكانية رفع هذه النسبة بطلب من الجزائر وبعد مفاوضات مع أعضاء نادي باريس[2]. ويمكن اعتبار هذه الديون المحولة مماثلة للاستثمارات المنجزة بواسطة حصص رأس المال وعملات قابلة للتحويل بكل حرية، وبذلك يتم الاستفادة من ضمان تحويل رأس المال المستثمر والمداخيل الناتجة عنه[3]. تحت بند هذا الترخيص تمكنت الجزائر من إبرام ثلاث اتفاقيات ثنائية وهي:[4]

- ✓ **الاتفاقية الموقعة في مارس 2002 مع إسبانيا:** تتضمن تحويل 40 مليون دولار كرحلة أولى، ويمكن رفع هذا المبلغ في المرحلة الثانية، ليصل إلى 110 مليون دولار، وهذا قد يكون مؤهلا لاستثمارات جديدة، ومسعا للقدرات الموجودة واتخاذ مساهمات في المؤسسات الجزائرية العمومية؛
- ✓ **الاتفاقية الموقعة مع إيطاليا في جوان 2002:** تُحول جزء من الديون في شكل قروض مساعدة، لتمويل مشاريع تنموية اجتماعية–اقتصادية، وفي هذا الإطار، تم تمويل بناء ثانويتين، وحي جامعي بوهران، وهناك مشاريع هيكلية أكثر طموحا، جرت مناقشتها بين الحكومتين. فالاتفاق مع إيطاليا تعلق بتحويل مبلغ 84 مليون يورو وهي ممولة من طرف ميزانية الدولة الجزائرية؛

---

[1] يمينة كواحلة، "**تطور المسار التاريخي للمديونية الخارجية في الجزائر**"، دراسات اقتصادية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، المجلد 1، العدد 1، 2007، ص 11.

[2] عادل بونحاس، "**دور استراتيجية التحويل والدفع المسبق للديون في تخفيض حجم المديونية العمومية في الجزائر**"، دفاتر البحوث العلمية، المركز الجامعي تيبازة، تيبازة، الجزائر، المجلد 9، العدد 1، 2021، ص 582.

[3] Article 134 sur CHAPITRE IV DISPOSITIONS DIVERSES APPLICABLES AUX OPÈRATIONS FINANCIÈRES DE L'ETAT, publiée en page (48) du N° 86 du Journal Officiel de la République Algérienne Démocratique et Populaire, Secrétariat Général du Gouvernement, Presse Officielle, Alger, ALGERIE, (25 décembre 2002).

[4] عادل بونحاس، "**دور الصناديق السيادية في ضبط الميزانية العامة وتخفيض حجم الدين العمومي –دراسة استشرافية لصندوق ضبط الإيرادات الجزائري–**"، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2019، ص 134.

- ✓ **عقد التحويل المبرم مع فرنسا في ديسمبر 2002:** لتحويل المديونية إلى استثمارات، تتضمن 60,9 مليون أورو، بمعدل لإعادة التسوية والمحدد بنسبة 56%؛ وذلك لتمويل ثلاث مشاريع تنفذها ميشلان، بنك General company، وشركة البال للحليب ومشتقاته.

كذلك قامت الحكومة الجزائرية بعقد اتفاق مع روسيا سنة 2006 يتم في مضمونه تحويل مبلغ 7,4 مليار دولار من الديون إلى استثمارات، وتم تحويل معظم الاستثمارات إلى قطاعي إنتاج الغاز والنفط[1].

3. إلغاء ديون الجزائر من قبل روسيا

وقعت الحكومة الجزائرية على مذكرة مع روسيا سنة 2006 حول إلغاء الديون الروسية والمقدرة بحوالي 4,7 مليار دولار، وفي المقابل التزمت الجزائر بشراء سلع وخدمات من روسيا تعادل مبلغ الدين[2].

وبهذه الطريقة تسعى روسيا إلى تحويل الأعباء التي تحملها دول العالم الثالث تجاهها إلى استثمارات لمصلحتها، وتجدر الإشارة أن هذه الاستراتيجية الروسية يجري تطبيقها على نطاق واسع، فقد سبق لروسيا أن أعلنت عام 2005 عن إعفائها للديون المترتبة على عدد كبير من دول إفريقيا تجاهها، ومن شأن هذه الطريقة أن تعزز من نفوذ روسيا اقتصاديا وسياسيا في المنطقة، في ظل السيطرة الأمريكية والقوة التي تسلطها على جميع الدول[3].

تعتبر سياسة إدارة الديون سياسة ناجعة إلى حد كبير في تحقيق هدف استدامة الديون العامة كونها تمكنت من خلق سبيل لتخفيف ثقل الالتزامات المالية للحكومة وبطرق متعددة. فمن سياسة إعادة جدولة الديون التي أتاحت فرصة نقل الأعباء المتراكمة للديون إلى وقت لاحق دون فتح المجال إلى الاقتراض مرة أخرى لتسديد مبالغ خدمات الديون الواجب دفعها، إلى انتهاج سياسة تحويل الديون إلى استثمارات فعلية والتي بدورها ستساهم في خلق فوائض مالية، ومن ثم سياسة إلغاء الديون التي لم تَرسى عليها أعباء لخدمات الديون أو الالتزام بمدفوعات مالية مستقبلية.

---

[1] عبد الغفار فاروق، **"الدين العام الخارجي وسياسة تحويل لاستثمارات أجنبية دراسة الحالة المصرية"**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، المجلد 13، العدد 17، 2017، ص 46.

[2] العارم عيساني ومحمد ثابت ناصر، مرجع سبق ذكره، ص 327.

[3] عادل بونحاس، **"دور الصناديق السيادية في ضبط الميزانية العامة وتخفيض حجم الدين العمومي –دراسة استشرافية لصندوق ضبط الإيرادات الجزائري–"**، مرجع سبق ذكره، ص 141.

ثانيا- إنشاء صندوق ضبط الموارد

تم تأسيس صندوق ضبط الموارد **((Revenue Regulation Fund (FRR)** بموجب المادة 10 من القانون رقم: 2000-02 مؤرخ في 24 ربيع الأول عام 1421 الموافق لـ 27 جوان سنة 2000، ضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2000، بحيث يفتح في كتابات الخزينة حساب تخصيص خاص رقم 103-302 بعنوان "**صندوق ضبط الموارد**". أين يكون الوزير المكلف بالمالية هو الآمر المصرف الرئيسي لهذا الحساب[1]. يقيد فيه:

ويهدف إنشاء هذا الصندوق إلى:[2]

- العمل على تقليل مديونية الدولة؛
- ضبط فوائض البترول وتوجيهها في مسار يخدم مصلحة الاقتصاد الوطني؛
- تغطية العجز في الميزانية العامة والانتقال من حالة العجز إلى الفائض؛
- يمكن أن يأخذ الصندوق أدوارا مزدوجة حسب أهدافه، فإما أن يهتم بمعالجة المشكلات المتعلقة بتقلب الإيرادات النفطية وسوء تقديرها، وهنا يمثل "**صندوق ضبط أو تثبيت**"، كما يمكن أن يستخدم في ادخار جزء من إيرادات النفط للأجيال المقبلة وهنا يسمى "**صندوق ادخار**".

يتم تمويل الصندوق من فوائض القيم الجبائية الناتجة عن تجاوز سعر البترول في الأسواق العالمية للسعر المرجعي لبرميل النفط المحدد في قانون المالية، والذي انتقل من 19 دولار للبرميل إلى 22 دولار للبرميل سنة 2002 بصفة استثنائية، ثم إلى قيمة 37 دولار أمريكي سنة 2008، ثم إلى 50 دولار ضمن قانون المالية لسنة 2016. وقد سمح تعديل سنة 2003 بإضافة تسبيقات بنك الجزائر الموجهة للتسيير المسبق للمديونية الخارجية كإيراد جديد لموارد الصندوق، أما القرار المؤرخ في 4 ديسمبر 2005 فقد تضمن استخدام الفوائض المالية لهذا الصندوق لغرض تخفيض المديونية العمومية عن طريق تسديد الدين الداخلي والخارجي الأصلي الذي بلغ أجله، وكل تسديد مسبق للدين العمومي[3].

---

[1] Article 10 sur LA LOI DE FINANCES COMPLEMENTAIRE POUR 2000, publiée en page (15) du N° 37 du Journal Officiel de la République Algérienne Démocratique et Populaire, Secrétariat Général du Gouvernement, Presse Officielle, Alger, ALGERIE, (28 juin 2000).

[2] شهرزاد زغيب وحكيمة حليمي، "**القطاع النفطي بين واقع الارتباط وحتمية الزوال في الاقتصاد الجزائري**"، مجلة الأكاديمية العربية المفتوحة بالدانمارك، الأكاديمية العربية المفتوحة، الدنمارك، المجلد 2011، العدد 9، 2011، ص ص 8-9.

[3] حساني بن عودة، "**دور صناديق الاستقرار السيادية في تمويل عجز الموازنة العامة دراسة تجربة النرويج والجزائر**"، المجلة الجزائرية للأبحاث الاقتصادية والمالية، جامعة فرحات عباس سطيف 1، سطيف، الجزائر، المجلد 4، العدد 1، 2021، ص 21.

الجدول الموالي يوضح سيرورة تسديد الديون بواسطة اقتطاعات صندوق ضبط الموارد خلال الفترة (2000-2008):

الجدول رقم (4-1): تطور اقتطاعات صندوق ضبط الموارد الموجهة لتسديد الديون العامة

(وحدة القياس: مليون دج)

السنوات		2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الموارد	التوازن في 31/12	0	232137	171534	27978	320892	721688	1842686	2931045	3215530
	قيمة الفوائض الناتجة عن الجباية البترولية	453237	123864	26504	448914	623499	1368836	1798000	1738848	2288159
	تسبيقات بنك الجزائر	0	0	0	0	0	0	0	0	0
الاستخدامات	تسديد أصل الدين العام	221100	184467	170060	156000	165559	247838	618111	314455	465438
	تسديد تسبيقات بنك الجزائر	-	-	-	-	-	-	-	607956	-
	تسديد مسبق للديون الخارجية	0	0	0	0	57144	0	0	0	0
	تمويل عجز الميزانية	-	-	-	-	-	-	91530	531952	758180
	التوازن في 31/12	232137	171534	27978	320892	721688	1842686	2931045	3215530	4280071

المصدر: أنظر إلى:

- **«RAPPORT DE PRESENTATION DU PROJET DE LA LOI DE FINANCES POUR 2009»**, Ministère des finances, ALGERIE, 2008, p 13.
- **«LA NOTE DE PRÈSENTATION DE L'AVANT PROJET DE LA LOI DE FINANCES POUR 2010»**, Ministère des finances, ALGERIE, 2009, p 16.

يُلاحظ من **الجدول رقم (4-1)** أنه تم توجيه إيرادات صندوق ضبط الموارد ومنذ إنشائه إلى تسديد أصل الديون العامة مع الدفع المسبق للديون الخارجية، أين يشير ذات الجدول أن أعلى قيمة تم تسديدها للديون العامة كانت سنة 2006 ومقدرة بـ 618111 مليون دج، في حين ضفرت سنة 2003 بأدنى مبلغ مسدد

ومعادل لـ 156000 مليون دج، بينما التسديد المسبق للديون الخارجية استحوذت عليه سنة 2004 فقط بقيمة مقدرة بـ 57144 مليون دج، كما يتبين أيضا أن الجزائر قضت على أزمة المديونية سنة 2008 أين تم أخذ آخر اقتطاع من الصندوق لتسديد أعباء الديون بمبلغ يقدر بـ 465438 مليون دج، بعد ذلك تم تعديل هدف صندوق ضبط الموارد ضمن القانون التكميلي لسنة 2006 وبالضبط في طيات المادة 25 بتوجيهه نحو تمويل عجز الخزينة دون أن يقل رصيد الصندوق عن 740 مليار دينار[1]. ومن ثم جاءت المادة 121 من قانون المالية المتعلق بسنة 2017 والتي وجهت صندوق ضبط الموارد لتمويل العجز الميزانياتي دون أن تحدد له سقف معين[2].

إنشاء صندوق ضبط الموارد سياسة موفقة إلى حد كبير في تحقيق استدامة الديون العامة كونها ساهمت في القضاء على سيناريو أزمة المديونية وخصوصا الخارجية ابتداء من سنة 2008، بيد أن اعتماد موارد هذا الصندوق على الفوائض المالية التي تتيحها الجباية البترولية جعل منه مورد ناضب يخضع لتقلبات العالم الخارجي وسياسة لا يعتمد عليها مستقبلا في خلق فوائض مالية.

ثالثا- أساليب أخرى: كما انتهجت الحكومة أساليب أخرى لتحقيق وضع مستدام لديونها العامة على غرار:

1. **تبني سياسة التقشف في الإنفاق العمومي:** بعد انتكاسة أسعار النفط سنة 2014 باشرت الحكومة الجزائرية في العديد من الإجراءات التي ترمي من خلالها إلى ترشيد النفقات العمومية من خلال تقليص فاتورة الاستيراد[3]، تجميد أو إلغاء الاعتمادات الموجهة لتغطية النفقات والإبقاء إلا على النفقات الضرورية التي تساهم بالتسوية الضرورية لخزينة الدولة[4]، تقليص ميزانيات القطاعات باستثناء الدفاع الوطني والصحة مع تسقيف ميزانية الدولة لذات السنة في حدود 8627,78 مليار دج باعتماد قدر بـ 4043,32 مليار دج

[1] Article 25 sur LA LOI DE FINANCES COMPLEMENTAIRE POUR 2006, publiée en page (7) du N° 47 du Journal Officiel de la République Algérienne Démocratique et Populaire, Secrétariat Général du Gouvernement, Presse Officielle, Alger, Algérie, (19 juillet 2006).

[2] Article 121 sur CHAPITRE 3 LES COMPTES SPÈCIAUX DU TRÈSOR, publiée en page (48) du N° 77 du Journal Officiel de la République Algérienne Démocratique et Populaire, Secrétariat Général du Gouvernement, Presse Officielle, Alger, ALRERIA, (29 décembre 2016).

[3] الإجراءات المطبقة لاستيراد وتصدير المواد، وزارة التجارة وترقية الصادرات، الجزائر، أطلع عليه بتاريخ 23-07-2022، متوفر على الرابط التالي:
https://www.commerce.gov.dz/ar/reglementation/recueil/mesures-applicables-a-l-importation-exportation-des-produits?page=2

[4] Article 67 sur SECTION 4 DISPOSITIONS DIVERSES, publiée en page (26) du N° 72 du Journal Officiel de la République Algérienne Démocratique et Populaire, Secrétariat Général du Gouvernement, Presse Officielle, Alger, ALGERIA, (31 décembre 2015).

لنفقات التجهيز و4584,46 مليار دج كاعتماد لنفقات التسيير سنة 2018[1]، غلق حساب برنامج دعم النمو الاقتصادي (2010–2014) وحساب تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015–2019) لغرض صب أرصدتها في حساب نتائج الخزينة[2].

تعتبر سياسة ترشيد النفقات أو بما يعرف بسياسة التقشف حل مؤقت وترقيعي محض صالح للفترة قصيرة الأجل ولا يمكن التعويل عليه في تحقيق استدامة الديون العامة للمدى الطويل.

2. **التمويل غير التقليدي:** تم إدخال صيغة التمويل غير التقليدي حيز التنفيذ منذ إجراء التعديل الذي مس قانون النقد والقرض 90–10 بموجب القانون رقم 17–10 مؤرخ في 11 أكتوبر سنة 2017، المتمم للأمر رقم 03–11 المؤرخ في 26 أوت 2003[3]. وفي خضم هذا التمويل قامت الخزينة العمومية بتعبئة مبالغ في نهاية سبتمبر 2018 لدى بنك الجزائر، مقابل إصدار سندات حكومية، ذات آجال استحقاق مختلفة، تتراوح بين خمس سنوات وثلاثين سنة، بمعدل فائدة قدره 0,5% (1470 مليار دينار لتغطية عجز الخزينة العمومية، 1261 مليار دينار لتمويل الدين العمومي) [4].

إن طباعة حجم هائل من الأموال لتمويل عجز الميزانية دون تغطية سوف يؤثر إيجابا على قدرة الحكومة في تغطية نفقاتها كالأجور، فواتير دعم المواد الاستهلاكية، فواتير الاستثمار العمومي ...إلخ، مع تجنب فكرة الاستدانة الخارجية وتبعاتها، لكن وفي ظل غياب زيادة موازية حقيقية في السلع والخدمات سينتج ارتفاع الأسعار والتضخم إلى معدل يتجاوز 10% وتقهقر القدرة الشرائية، ناهيك عن تراجع قيمة صرف العملة وتأثر الاقتصاد ككل، ومنه ضعف الثقة في العملة الوطنية وقد يلجأ الكثير إلى استبدالها بالذهب أو بعملات أجنبية أكثر ثقة وأكثر قوة[5].

[1] Article 102 sur SECTION 4 DISPOSITIONS DIVERSES, Article 124 sur CHAPITRE 1er BUDGET GÈNÈRAL DE l'ETAT, SECTION 1 DÈPENSES, publiée en pages (46-56) du N° 76 du Journal Officiel de la République Algérienne Démocratique et Populaire, Secrétariat Général du Gouvernement, Presse Officielle, Alger, ALRERIA, (28 décembre 2017).

[2] Article 119 sur CHAPITRE 3 LES COMPTES SPÈCIAUX DU TRÈSOR, publiée en pages (47-48) du N° 77 du Journal Officiel de la République Algérienne Démocratique et Populaire, opi.cit.

[3] Article 1er sur Loi N° 17-10, publiée en page (4) du N° 57 du Journal Officiel de la République Algérienne Démocratique et Populaire, Secrétariat Général du Gouvernement, Presse Officielle, Alger, ALGERIA, (12 octobre 2017).

[4] أيمن بن عبد الرحمن، "**حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2017 وتوجهات سنة 2018**"، بنك الجزائر، الجزائر، 2018، ص 19.

[5] فايزة بوشناف، "**التمويل غير التقليدي في الجزائر من الخيار إلى الضرورية، الواقع والمأمول**"، مجلة بشائر الاقتصادية، جامعة بشار، بشار، الجزائر، المجلد 5، العدد 12، 2019، ص ص 348–352.

3. **التأطير الميزانياتي متوسط المدى:** بعدما استمرت أسعار البترول بتراجعها ابتداء من منتصف 2014 باشرت الجزائر في إجراء انتقال نوعي في تسيير المالية العامة قائم على السعي لتحقيق مبدأ الاستدامة المالية من خلال إصدارها القانون العضوي 15-18 المؤرخ في 02 سبتمبر 2018 المتعلق بقوانين المالية، وبالضبط في المادة 5 التي صرحت بإلزامية إعداد تأطير ميزانياتي متوسط المدى كل سنة من طرف الحكومة في بداية إجراء إعداد قوانين المالية، ويحدد للسنة المقبلة والسنتين المواليتين تقديرات الإيرادات والنفقات ورصيد ميزانية الدولة وكذا مديونية الدولة، عند الاقتضاء[1]. فعلى سبيل المثال تم تحديد الإطار الميزانياتي متوسط المدى أو بمعنى التمويل التقديري للتكاليف النهائية للميزانية العامة للدولة لفترة محددة بثلاث سنوات (2019–2021) في قانون المالية لسنة 2019، أين قدرت إجمالي النفقات بـ 8557,158 مليار دج، 7804,04 مليار دج، 7893,01 مليار دج، للسنوات 2019، 2020، 2021 على التوالي؛ في حين تم تقدير إجمالي موارد الميزانية لذات السنوات بـ 6507,907 مليار دج، 6746,276 مليار دج، 6999,930 مليار دج على الترتيب[2].

يعتبر التأطير الميزانياتي متوسط المدى أولى خطوات سبيل الديون العامة المستدامة كونه يعمل على توجيه النفقات ضمن ما هو متاح من إيرادات، ويعطي لمحة يغلب عليها طابع التنبؤ عن السيرورة المالية في الأجل المتوسط لغرض تفادي الاستدانة وبالأخص الخارجية وتداعياتها.

4. **العمل على إصلاح المالية والجباية المحليتين:** من خلال تعزيز إيرادات الجباية العادية بواسطة وضع إطار تشريعي سنة 2019 لسياسة جبائية محلية تعمل على توسيع وتحسين المنتجات الجبائية للبلديات، تأهيل القدرات البشرية للبلديات على تقنيات الميزانية العصرية وذلك من أجل تسيير أكثر فعالية للمالية المحلية، مكافحة الغش الجبائي وتحسين التحصيل من خلال مراجعة وتعزيز القواعد التي تحكم تحصيل الضرائب ومراجعة أدوات التحقيقات، إنشاء سلك لمفتشي الضرائب لهم صفة الضبطية القضائية، رفع الضريبة على القيمة المضافة من 17% إلى 19%، زيادة الرسوم على العقارات والوقود والتبغ والأجهزة الكهرومنزلية.

[1] Article 5 sur LOI ORGANIQUE N° 18-15, publiée en page (9) du N° 53 du Journal Officiel de la République Algérienne Démocratique et Populaire, Secrétariat Général du Gouvernement, Presse Officielle, Alger, ALGERIA, (2 septembre 2018).

[2] Article 53 sur SECTION 4 DISPOSITIONS DIVERSES, publiée en page (18) du N° 79 du Journal Officiel de la République Algérienne Démocratique et Populaire, Secrétariat Général du Gouvernement, Presse Officielle, Alger, ALGERIA, (30 septembre 2018).

المبحث الثاني: دراسة أثر الإيرادات الجبائية على استدامة الديون العامة باستخدام نهج الحدود (ARDL)

بعد أن عرضنا في الفصل الثالث معالجة بيانات سلاسل متغيرات البحث ومن ثم درسنا استقراريتها أصبح من الممكن السعي وراء معرفة التأثير الذي تلعبه الإيرادات الجبائية من الناحية الاقتصادية أي من خلال تقصي استدامة الديون العامة من عدمها. تماشيا مع الهدف المنشود سنستخدم نماذج منهج الحدود (ARDL) التي أثبتت نجاعتها في اختبار العلاقات طويلة المدى بين السلاسل الزمنية الاقتصادية[1]؛ لذا سوف نقسم هذا المبحث إلى مطلبين؛ الأول سنتناول فيه نموذج الدراسة المستعان به في دراسة أثر إيرادات الجباية على استدامة الدين العام، أما الثاني فسنوجهه لدراسة التكامل المشترك لذات النموذج بالاعتماد على نهج الحدود ARDL.

المطلب الأول: نموذج الدراسة

قصد تقصي وضع استدامة الدين العام من عدمها وكذا تأثرها بالإيرادات الجبائية في الجزائر سيتم الاعتماد على نموذج **Opeoluwa A. Adeosun** و**Sikiru A. Adedokun** سنة **2019**، بالإضافة إلى أنه سوف يستعان بالعديد من الدراسات الأصيلة والجادة في شرح طيات النموذج المختار؛ وكل ما سبق تبقى ركيزته الأساسية ما تم اقتراحه من طرف **Barro** سنة **1986** و**Bohn** سنة **1998** أي بما يسمى **بوظيفة رد الفعل المالي**.

يتم التحقق من وظائف رد الفعل المالي للحكومة من قيود ميزانيتها[2]. لذا يعتبر قيد الميزانية الحكومية المؤقتة (الفرق الصافي بين الإنفاق والضرائب بمعنى يكون الإنفاق الحالي على السلع والخدمات بالإضافة إلى تكاليف خدمة الديون الحالية مساويا للإيرادات الضريبية الحالية بالإضافة إلى إصدار الديون الجديدة[3]) الإطار

[1] Verónica Cañal- FERNÁNDEZ and Julio Tascón FERNÁNDEZ, **«THE LONG RUN IMPACT OF FOREIGN DIRECT INVESTMENT, EXPORTS, IMPORTS AND GDP: EVIDENCE FOR SPAIN FROM AN ARDL APPROACH»**, EHES Working Paper N° 128, European Historical Economics Society, 2018, p 7.

[2] Johnson ASIAMA and others, **«AN ASSESSMENT OF FISCAL SUSTAINABILITY IN GHANA»**, Working Paper, Bank of Ghana, Ghana, 2014, p 10.

[3] ميث العيبي إسماعيل وأحمد حامد جمعة هذال، مرجع سبق ذكره، ص 366.

المناسب من أجل فحص العلاقة الموجودة بين الموقف المالي للحكومة والأداء الكلي للاقتصاد[1]؛ وبالتالي نقطة الانطلاق لتحليل التمويل الحكومي تبدأ من الميزانية المؤقتة[2]، ومنه يتم التعبير عن قيودها على النحو الموالي[3]:

$$B_t = (1 + r_t)B_t - Pb_t. \qquad (1)$$

حيث: تشير β_t إلى الدين العام، Pb_t هو الرصيد الأولي (+ فائض – عجز) و r_t هو سعر الفائدة الحقيقي.

نظرًا لأن جميع نقاشات السياسات الحكومية تتعلق بحصص الناتج المحلي الإجمالي **(Gross Domestic Product (GDP))**، فإننا نقسم **المعادلة (1)** على القيمة الاسمية لـ **GDP**[4]. تم اشتقاق شرط الملاءة؛ في حين أن مهام عوامل الاقتصاد الكلي موجهة لحساب ديناميكيات الدين. وهكذا يتغير مستوى المديونية تبعا لقياسه كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي؛ على هذا النحو نشتق **المعادلة (2)** كما يلي:[5]

$$\Delta\left(\frac{B}{Y}\right)_t = \left(\frac{1+r_t}{1+g_t}\right)\left(\frac{B}{Y}\right)_{t-1} - \left(\frac{B}{Y}\right)_t. \qquad (2)$$

حيث: $\mathbf{Y}$ هو الناتج المحلي الإجمالي **(GDP)**، $\left(\frac{1+r_t}{1+g_t}\right)$ هي ديناميكيات الدين التلقائية، $\mathbf{r}$ هو سعر الفائدة الحقيقي، $\mathbf{g}$ متمثل في معدل النمو الحقيقي للاقتصاد. انعكاسا من **المعادلة (2)** ينتج أن ارتفاع الرصيد الأولي يتسبب في انخفاض الدين، وأيضا يؤدي ارتفاع الديون الأولية إلى ارتفاع الديون. كما يساهم ارتفاع $\mathbf{g}$ إلى دين أقل بينما ارتفاع $\mathbf{r}$ يؤدي إلى ارتفاع الديون إذا كان $\Delta\left(\frac{B}{Y}\right)_t = 0$؛ بعدها تصبح **المعادلة (2)** توازنًا أساسيًا تقليديًا يضمن هدف الدين المستقر الموضح في **المعادلة (3)**:[6]

$$\left(\frac{Pb}{Y}\right)_t = \left(\frac{1+r_t}{1+g_t}\right)\left(\frac{B}{Y}\right)_{t-1}. \qquad (3)$$

---

[1] Graham ELLIOTT and Colm KEARNEY, **«THE INTERTEMPORAL GOVERNMENT BUDGET CONSTRAINT AND TESTS FOR BUBBLES»**, Research Discussion Paper N° 8809, Reserve Bank of Australia, AUSTRALIA, 1988, p 3.

[2] Bohn HENNING, «**THE BEHAVIOR OF U.S. PUBLIC DEBT AND DEFICITS»**, Quarterly Journal of Economics, Vol 113, Nº 3, 1998, p 950.

[3] A. Adeosun OPEOLUZA and A. Adedokun SIKIRU, op.cit, p 121.

[4] Gabriella LEGRENZI and Costas MILAS, **«SPEND-AND-TAX ADJUSTMENTS AND THE SUSTAINABILITY OF THE GOVERNMENT'S INTERTEMPORAL BUDGET CONSTRAINT»**, CESIFO WORKING PAPER N° 2926, CESIFO, England, UNITED KINGDOM, 2010, p 4.

[5] A. Adeosun OPEOLUZA and A. Adedokun SIKIRU, op.cit, p 121.

[6] A. Adeosun OPEOLUZA and A. Adedokun SIKIRU, idem, p 122.

ومع ذلك، في **المعادلة (3)**، عندما تكون $\mathbf{r > g}$، يتم توفير شرط الملاءة بواسطة $\lim_{n\to\infty} B_n \left(\frac{1+r}{1+g}\right)^n = 0$؛ من خلال هذا الشرط يمكن إبداء تعليقين؛ **أولا:** يمكن إثبات أن القدرة على تحمل الدين العام لا تستبعد احتمال أن تعاني الحكومة من عجز دائم بما في ذلك مدفوعات الفائدة: وهذا لا يتعارض مع قيود الميزانية المؤقتة. عكس ذلك، فإن صافي عجز الفائدة الدائم لا يمكن تحمله على المدى الطويل. **ثانيا:** يمكن تبرير هذا الشرط من خلال قيد اقتراض القيمة الحالية الذي لا يعني أن الدين العام يجب أن يسدد بالكامل: يسمح هذا القيد لمخزون الدين بالنمو إلى أجل غير مسمى بشرط ألا يكون معدل نموه أكبر من معدل الفائدة الذي تدفعه الحكومة[1]. ومنه يمكن القول أن قيود ميزانية الحكومة المؤقتة تعتمد على تراجع الفائض الأساسي مقارنة مع تأخر الدين العام، وبعبارة أخرى لإرضاء قيود الموازنة المؤقتة يتطلب الأمر أن تؤدي الزيادة في الدين العام إلى زيادة الفائض الأولي لتفادي عدم انفجار ذلك الدين[2]، وعلى هذا النحو لضمان استقرار الدين يتطلب أن يمتاز سلوك الحكومة بالمثالية والعقلانية، لذلك يمكن صياغة النموذج الاقتصادي الموالي[3]:

$$\left(\frac{Pb}{Y}\right)_t = \alpha_0 + \beta_1 \left(\frac{B}{Y}\right)_{t-1} + \varepsilon_t. \qquad (4)$$

حيث أن: $\left(\frac{Pb}{Y}\right)_t$: نسبة الرصيد الأولي للميزانية إلى الناتج المحلي الإجمالي في الفترة t، بالنسبة للدراسة سوف يعاد الترميز له بـ $\mathbf{PB_t}$؛ $\boldsymbol{\alpha_0}$: حد الثابت؛ $\left(\frac{B}{Y}\right)_{t-1}$: نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في نهاية الفترة السابقة (t-1)، بالنسبة للدراسة سوف يعاد الترميز لها بـ $\mathbf{DP_{t-1}}$ ؛ $\boldsymbol{\beta_1}$: المعامل الذي يحدد مدى قوة رد الفعل الخاص برصيد التوازن الأساسي للتغيرات في نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي وهذا بتغير الزمن؛ $\boldsymbol{\varepsilon_t}$: حد الخطأ العشوائي؛ بعد إجراء تعديلات في الترميز تصبح **المعادلة (4)** على النحو الموالي:

$$PB_t = \alpha_0 + \beta_1 DP_{t-1} + \varepsilon_t. \qquad (5)$$

نوه **Bohn** من خلال تقديراته المدرجة في مقاله المنشور سنة **1998** إلى أن المعلمة $\boldsymbol{\beta_1}$ تقدرها الموجب يؤكد على استدامة الديون العامة بغض النظر عن سعر الفائدة أو نمو الناتج المحلي الإجمالي

[1] Angelo BAGLIONI and Umberto CHERUBINI, **«INTERTEMPORAL BUGET CONSTRAINT AND PUBLIC DEBT SUSTAINABILITY: THE CASE OF ITALY»**, Applied Economics, Vol 25, N° 2, 1993, p 276.
[2] ABIAD Abdul and D. Ostry JONATHAN, **«PRIMARY SURPLUSES AND SUSTAINABLE DEBT LEVELS IN EMERGING MARKET COUNTRIES»**, IMF Policy Papers 05/6, International Monetary Fund, Washington, UNITED STATES OF AMERICA, 2005, p 6.
[3] A. Adeosun OPEOLUZA and A. Adedokun SIKIRU, op.cit, p 122.

المحقق، لذا فاستمرار نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في النمو يستوجب سياسة مالية مستدامة من خلال التحرك بصفة إيجابية وخطية نحو الفوائض الأولية[1]. إلى جانب ما سبق فاستدامة الديون العامة لا تتطلب أن تكون مُقدرة $\boldsymbol{\beta_1}$ موجبة فقط، بل يستوجب أيضا أن يكون ذات التقدير موجب بالقدر الكافي بمعنى يكون قريبا من الواحد الصحيح[2].

الأساس الذي تقوم عليه **المعادلة (5)** هو البحث عن العلاقة المنطقية بين نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي والفائض الأولي للميزانية؛ ولكن هذا لا ينفي وجود محددات أخرى يمكن إدراجها في نفس المعادلة؛ وهو ما توضحه **المعادلة (6)**:[3]

$$\boldsymbol{PB_t = \alpha_0 + \beta_1 DP_{t-1} + \beta_2 Z_t + \varepsilon_t.} \qquad \textbf{(6)}$$

حيث أن: $\boldsymbol{Z_t}$ تمثل مجموعة من المحددات الأخرى للفائض الأولي.

وفقا لنموذج **Opeoluwa A. Adeosun** و**Sikiru A. Adedokun** تم تضمين المتغير **EGAP** (انحراف الإنفاق) لحساب الصدمات في احتياجات الحكومة للإنفاق و **YGAP** (انحراف الإنتاج) لحساب تأثير تقلبات دورة الأعمال في العملية المالية الجزائرية؛ ومن جهة ثانية تستهدف أي حكومة الرفع من الإيرادات ومنها الجبائية بصفة مستمرة باعتبارها مصدر أساسي ومستدام يعمل على تحقيق فوائض في الميزانية، إضافة إلى كون أي عجز ضريبي حالي يؤدي أساسا إلى زيادة الاقتراض[4]، ولتقصي أثر الإيرادات الجبائية على استدامة الديون العامة تم إدراج نسبة الإيرادات الجبائية إلى الناتج المحلي الإجمالي في **المعادلة (6)**، وبأخذ بعين الاعتبار طبيعة الاقتصاد الجزائري (اقتصاد ريعي) سوف يتم إدراج صنفين من الجباية (العادية، البترولية (دعامة الاقتصاد))، الأمر الذي مكن دمج كلا من متغيرة نسبة الجباية العادية إلى الناتج المحلي الإجمالي **(RFL)** ومتغيرة نسبة الجباية البترولية إلى الناتج المحلي الإجمالي **(FSLP)** في النموذج قيد الدراسة؛ ومنه تكتب **المعادلة (6)** كما يلي:

$$\mathbf{PB_t = \alpha_0 + \beta_1 DP_{t-1} + \beta_2 EGAP_t + \beta_3 YGAP_t + \beta_4 FSLP_t + \beta_5 RFL_t + \varepsilon_t.} \qquad \textbf{(7)}$$

[1] Johnson ASIAMA and others, op.cit, p 12.
[2] Alfred GREINER, **«SUSTAINABILITY OF PUBLIC DEBT: SOME THEORETICAL CONSIDERATIONS»**, SSRN Electronic Journal, Vol 35, N° 3, 2008, p 14.
[3] Khurram Ejaz CHANDIA and Y. Javid ATTIYA, **«AN ANALYSIS OF DEBT SUSTAINABILITY IN THE ECONOMY OF PAKISTAN»**, Procedia Economics and Finance, Vol 5, 2013, p 135.
[4] Robert J. BARRO, **«U.S. DEFICITS SINCE WORLD WAR I»**, The Scandinavian Journal of Economics, Vol 88, N° 1, 1989, p 38.

لـ**EGAP** تأثير عكسي على الرصيد الأولي للميزانية، بمعنى كلما زادت فجوة الإنفاق سوف ينتج عجوزات على مستوى الرصيد الأولي للميزانية، أما بالنسبة لـ **YGAP** فترتبط بعلاقة طردية مع ذات الرصيد على اعتبار الناتج المتوقع يقترب من الفعلي[1]، في حين التوسع الذي يشمل الإيرادات الجبائية (العادية، البترولية) سيساهم في خفض عجز الرصيد الأولي للميزانية[2]، أي أن **FSLP** و**RFL** تعمل على خلق فوائض على مستوى الرصيد المدروس.

المطلب الثاني: دراسة التكامل المشترك لأثر الإيرادات الجبائية على استدامة الدين العام

تبنى نتائج النموذج المدرج في **المعادلة (7)** على **نهج الحدود ARDL** الذي طوره **Pesaran** سنة **1997** ثم **Pesaran** و**Shin** سنة **1999** ثم **Pesaran** و**Al** سنة **2001**؛ يستخدم هذا النهج في تطبيق تحليل التكامل المشترك للعلاقات الخطية، من خلال شرح النتائج المبنية على دراسة التأثيرات القصيرة وطويلة المدى للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع[3]؛ يمتاز **ARDL** عن تقنيات التكامل المشترك الأخرى في ثلاث نقاط أساسية، يمكن تلخيصها كما يلي[4]:

- يتخطى مشكل التكامل من نقس الرتبة الخاص بنهج **Johansen** و**Juselius (1990)**؛
- على عكس معظم إجراءات التكامل المشترك التقليدية متعددة المتغيرات، والتي تعتبر صالحة لحجم العينة الكبير، فإن اختبار الحدود مناسب أيضا لأحجام العينات الصغيرة؛
- يقدم تقديرات غير متحيزة للنموذج طويل المدى وإحصاءات صالحة حتى عندما تكون بعض معاملات الانحدار داخلية المنشأ.

بالرغم من الميزات المذكرة أعلاه إلا أن ما يعاب على هذا النهج أنه غير صالح عندما يكون هناك متغيرات متكاملة من الدرجة الثانية [5]**(I(2))**؛ بالنسبة لدراستنا يمكن تخطي هذا العائق الذي يرجع إلى المتغيرات المدرجة في البحث التي أفرزت اختبارات استقراريتها أنها مزيج من التكاملات صفر **I(0)** وواحد **I(1)**.

---

[1] Robert J. BARRO, op.cit, pp 209-210.

[2] "**بيان الميزانية العامة للدولة للعام المالي 2019**"، وزارة المالية السعودية، الرياض، السعودية، 2019، ص 50.

[3] M. R. ABONAZEL and N. ELNABAWY, **«USING THE ARDL BOUND TESTING APPROACH TO STUDY THE INFLATION RATE IN EGYPT»**, Economic consultant, Vol 31, Nº 3, 2020, p 25.

[4] Elijah UDOH and others, **«FISCAL DECENTRALIZATION, ECONOMIC GROWTH AND HUMAN RESOURCE DEVELOPMENT IN NIGERIA: AUTOREGRESSIVE DISTRIBUTED LAG (ARDL) APPROACH»**, CBN Journal of Applied Statistics, Vol 6, Nº 1(a), 2015, pp 80-81.

[5] Siok KUN SEK, **«IMPACT OF OIL PRICE CHANGES ON DOMISTIC PRICE INFLATION AT DISAGGREGATED LEVELS: EVIDENCE FROM LINEAR AND NONLINEAR ARDL MODELING»**, Energy, Vol 4, 2017, p 12.

يمر تقدير نموذج **ARDL** لهذه الدراسة بالخطوات التالية:

الفرع الأول: تحديد عدد فجوات الإبطاء في نموذج ARDL

من أجل تحديد النموذج الذي يرقى لدراسة العلاقة التوازنية طويلة المدى بين المتغيرات محل البحث، بات من الضروري تحديد طول التأخر الأمثل **(k)**، وذلك باستخدام معايير اختيار إبطاء النموذج المناسب التي نذكر منها[1]: معيار **Akaike (AIC)**، معيار **Schwarz Bayesian (SBC)**، معيار **Hannan-Quinn (HQC)**. في هذا البحث سوف نعتمد على معيار **Schwarz Bayesian (SBC)** لتعيين عدد فترات الإبطاء التي يتشكل من خلالها النموذج المناسب. بعد تقييم 972 نموذج، حسب هذا المعيار تم اختيار أفضل 20 نموذج كما هو موضح في **الشكل الموالي:**

الشكل رقم (4-8): اختيار عدد الفترات المناسبة للدراسة حسب معيار SBC

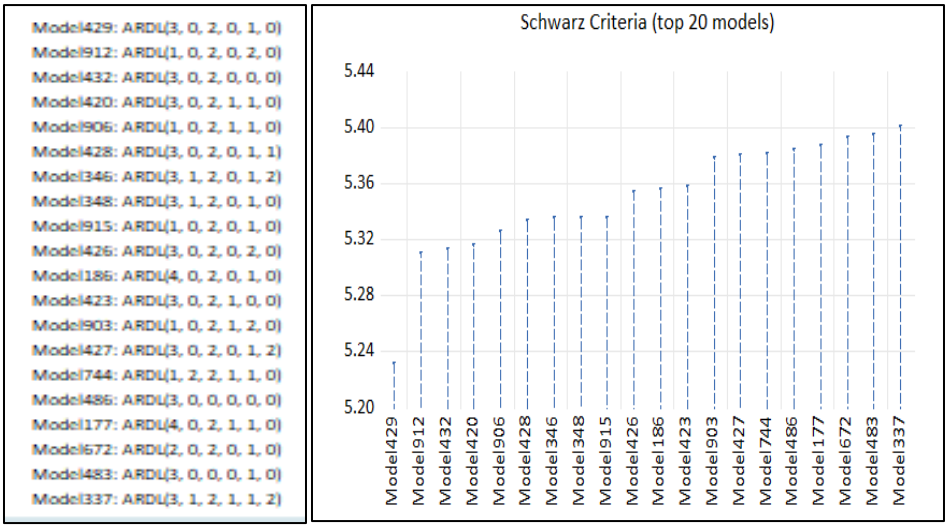

المصدر: مخرجات برنامج Eviews.12.

يؤكد الشكل السابق أنه قصد انتقاء النموذج الأمثل للدراسة وقع التفضيل على النموذج رقم 429 أي **ARDL (3,0,2,0,1,0)** (إعطاء ثلاث إبطاءات لـ PB، إبطاءين لـ EGAP، إبطاء واحد FSLP بقية

[1] Emeka NKORO and Aham Kelvin UKO, **«AUTOREGRESSIVE DISTRIBUTED LAG (ARDL) COINTEGRATION TECHNIQUE: APPLICATION AND INTERPRETATION»**, Journal of Statistical and Econometric Methods, Vol 5, N° 4, 2016, p 83.

المتغيرات بدون إبطاء) بحكم أنه أعطى أقل قيمة للمعيار المستخدم؛ وتجدر الإشارة أنه يمكن كتابة النموذج المختار على النحو الموالي:

$$\Delta BP_t = \alpha_{11}\Delta BP_{t-1} + \alpha_{12}\Delta BP_{t-2} + \alpha_{13}\Delta BP_{t-3} + \alpha_{31}\Delta EGAP_{t-1} + \alpha_{32}\Delta EGAP_{t-2} + \alpha_{51}\Delta FSLP_{t-1} + \theta_1 BP_{t-1} + \theta_2 DP_{t-2} + \theta_3 EGAP_{t-1} + \theta_4 YGAP_{t-1} + \theta_5 FSLP_{t-1} + \theta_6 RFL_{t-1} + \varepsilon_t.$$

حيث أن: Δ: الفرق الأول، $\alpha_{11}, \alpha_{12}, \alpha_{13}, \alpha_{31}, \alpha_{32}, \alpha_{51}$: معاملات العلاقة قصيرة الأجل، $\theta_1, \theta_2, \dots\dots, \theta_6$: معاملات العلاقة طويلة الأجل، ε_t: حد الخطأ العشوائي.

الفرع الثاني: اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود (Bound test)

لاختبار التكامل المشترك يستعان باختبارين أساسين هما اختبار منهج الحدود **(Bound test)** واختبار **Wald**؛ بفرض عدم مفاده $\theta_1 = \theta_2 = \theta_3 = \theta_4 = \theta_5 = \theta_6 = 0$ (غياب العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين المتغيرات)[1].

أولا- اختبار منهج الحدود (Bound test)

يمكن إجراء اختبار منهج الحدود باستخدام اختبار **F**؛ الذي يعد من الاختبارات غير قياسية التي تعتمد على[2]: (أ) ما إذا كانت المتغيرات المدرجة في نموذج ARDL هي I(0) أو I(1)، (ب) عدد معاملات الانحدار، (ج) ما إذا كان نموذج ARDL يحتوي على ثابت و/أو اتجاه عام، (ج) حجم العينة. لتقصي الفرض الصفري من جهة، وفي ظل حجم العينة الصغير **(30-80** مشاهدة) من جهة أخرى توجد قيم حرجة للحد الأدنى F_L والحد الأعلى F_U. لو $\widehat{F} > F_U$، هناك تكامل مشترك (وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين المتغيرات) ولكن إذا كان $\widehat{F} < F_L$ لا يوجد تكامل مشترك. عندما تقع $\widehat{F}$ بين قيم الحد الأدنى والحد الأعلى تكون علاقة التكامل المشترك غير حاسمة[3]. الجدول الموالي يلخص نتائج **Bound test** للدراسة.

[1] Hashem PESARAN and others, **« BOUNDS TESTING APPROACHES TO THE ANALYSIS OF LEVEL RELATIONSHIPS»**, Journal of Applied Econometrics, Vol 16, N° 3, 2001, p 291.

[2] Paresh Kumar NARAYAN, **«THE SAVING AND INVENTMENT NEXUS FOR CHANA: EVIDENCE FROM COINTEGRATION TESTS»**, Applied Economics, Vol 37, N° 17, 2005, p 1981.

[3] Nhung Thi Kim NGUYEN and Minh Binh LE, **«CO2 EMISSIONS AND ECONOMIC GROWTH IN VIETNAM: AN ARDL BOUND TESTING APPROACH»**, Asian Journal of Economic Modelling, Vol 6, N° 1, 2018, p 51.

الجدول رقم (4−2): نتائج Bound test

Bound test					
F-Bound Test	القيمة الحرجة	مستوى المعنوية			
		1%	2,5%	5 %	10 %
17,248	الحد الأدنى I(0)	2,82	2,44	2,14	1,81
	الحد الأعلى I(1)	4,21	3,71	3,34	2,93

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.12.

يشير **الجدول المبين أعلاه** إلى رفض فرض العدم وبصفة تلقائية قبول الفرض البديل، الذي يشمل وجود علاقة تكامل مشترك (وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين المتغيرات) عند مستويات المعنوية **1%، 2,5%، 5%، 10%**؛ وهذا راجع إلى كون القيمة المحسوبة $\widehat{F} = 17,247$ أكبر من الحد الأعلى F_U التي أخذت القيم **4,21، 3,71، 3,34، 2,93**، المواتية لمستويات المعنوية **1%، 2,5%، 5%، 10%** على التوالي.

ثانيا− اختبار Wald

لفحص فرض العدم الذي ينطوي على عدم وجود تكامل مشترك (عدم وجود علاقة توازينة في الأجل الطويل بين المتغيرات المدروسة) لاختبار Wald وجب المقارنة بين القيمة المحسوبة لإحصائية F مع القيمة الجدولية؛ في حال كانت الأولى أصغر من الثانية يتم قبول الفرض الصفري بمعنى عدم وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين المتغيرات محل الدراسة. الجدول رقم (4−3) يتناول نتائج **Wald test** للدراسة.

الجدول رقم (4−3): نتائج Wald test

Wald test				
فرض العدم	F-statistic	Df	Prob	القرار
عدم وجود علاقة توازنية بين المتغيرات في الأجل الطويل	24,939	(4,16)	0,000	رفض فرض العدم

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.12.

يتضح من **الجدول رقم (4−3)** أن القيمة المحسوبة لإحصائية **F** أكبر من القيمة الحرجة للحد الأعلى عند مستوى معنوية **5%**، أي $F_c = 24,939 > F_u = 3,34$؛ وبالتالي يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل المتضمن وجود علاقة تكامل مشترك، بمعنى آخر وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين المتغيرات قيد الدراسة.

الفرع الثالث: تقدير العلاقة طويلة المدى

بعد التأكد من وجود تكامل مشترك بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة تم تقدير العلاقة في الأجل الطويل على النحو الموالي:

الجدول رقم (4−4): نتائج تقدير نموذج ARDL (3,0,2,0,1,0) للعلاقة طويلة الأجل

المتغير	المعامل	t-statistic	Probالاحتمال
DP(-1)	0,053	2,205	0,042
EGAP	66,038	1,969	0,066
YGAP	99,015	3,235	0,005
FSLP	0,743	8,907	0,000
RFL	-1,325	-8,858	0,000
الدراسة الإحصائية		**R^2**	0,9042
		DW	1,887

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.12.

أولا− الدراسة الإحصائية

تشير نتائج تقدير نموذج **ARDL (3,0,2,0,1,0)** للعلاقة طويلة الأجل المدرجة في **الجدول السابق** إلى ما يلي:

- قيمة **t-statistic** للمتغيرات **DP(-1)**، **YGAP**، **FSLP**، **RFL** كانت أكبر من القيمة المطلقة لـ **t** المجدولة والمساوية لـ **2,571** عند درجة حرية 5 ومستوى معنوية 5%، كذلك قيمة Prob لذات المتغيرات أقل من 0,05؛ ومنه يتم قبول الفرض البديل القائل أن معلمات المتغيرات **DP(-1)**، **YGAP**، **FSLP**، **RFL** تختلف معنويا عن الصفر؛ أما بالنسبة لـ **EGAP** فقد أشارت قيمة **t-statistic** لها الأقل من القيمة المطلقة للقيمة الجدولية المساوية لـ **2,571**، وكذا قيمة **Prob=0,066** الأكبر من 0,05 إلى تبني الفرض الصفري عند مستوى معنوية 5%؛ أي معلمة

EGAP لا تختلف معنويا عن الصفر. باعتبار معلمة واحدة فقط لا تختلف عن الصفر يمكن الخروج بنتيجة مفادها أن هناك على الأقل معلمة واحدة تؤثر على المتغير التابع؛ ومنه النموذج المقدر مقبول جملة وتفصيلا؛

- من ناحية القوة التفسيرية للنموذج يتبين أن قيمة معامل التحديد **R^2=0, 9042** تثبت وجود علاقة قوية بين المتغيرات المستقلة **((DP(-1)، EGAP، YGAP، FSLP، RFL)** والمتغير التابع **(PB)**، أي 90,42% من الانحرافات الكلية في قيم المتغير التابع مفسرة من خلال النموذج المقدر، وبالتالي هناك 9,58% من الانحرافات تعزى إلى عوامل أخرى لم تندرج في النموذج بمعنى تم إدخالها ضمن حد الخطأ؛
- يلاحظ أن قيمة **DW=1,887** أكبر من معامل التحديد، أي عدم وجود انحدار زائف.

ثانيا- الدراسة القياسية

من **الجدول رقم (4-4)** نستنتج:

- نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي **(DP)** كان لها أثر إيجابي على نسبة رصيد التوازن الأولي للميزانية إلى الناتج المحلي الإجمالي **(PB)** عند مستوى معنوية 5%، نتيجة لذلك فإن أي فائض في هذا الأخير بـ 0,053% كان سببه ارتفاع في **DP** بـ 1%؛ للوهلة الأولى تظهر الديون العامة في الجزائر وكأنها مستدامة كون المعامل المقدر لرد الفعل المالي (المعامل المقدر المتعلق بنسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي) موجب مع أخذه لقيمة 0,053؛ لكن بمطابقة هذا الأخير مع النقطة التي أشار إليها **Alfred GREINER** سنة **2008** التي تناولت ملاحظة مفادها أن المعامل المقدر يجب أن يكون موجب وقريب من الواحد الصحيح حتى يتم تبني فكرة استدامة الديون في البلد محل الدراسة؛ وبإسقاط هذه الفكرة على نتائج البحث تبين أن معامل رد الفعل بالرغم من كونه موجب إلا أنه بعيد كليا عن الواحد الصحيح؛ ومنه يمكن إطلاق حكم مفاده استدامة الديون العامة في الجزائر على المدى الطويل ضعيفة جدا؛ الإسهاب في هذه الفكرة يحتم علينا الغوص في السجل التاريخي للجزائر، والذي بدوره مكننا من إعطاء تفسير للنتيجة المتحصل عليها على النحو الموالي:

  - في الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى غاية سنة 2007 عرفت أسعار البترول الخام ارتفاع قياسي في السوق العالمي للنفط؛ مما سنح لإيرادات الجباية البترولية بالانتعاش ومن ثم تعبئة الإيرادات العامة (إيرادات الجباية البترولية في الجزائر تغطي أكثر من

60% من إيرادات الدولة) التي قامت بتغطية المنحى المتزايد للنفقات العامة، إضافة إلى إنشاء صندوق ضبط الإيرادات لامتصاص الفوائض المالية المتبقية وتوجيهها نحو تغطية عجز الموازنة وتخفيض المديونية (خدمة الديون التي شهدتها الجزائر في فترة التسعينات)؛ بالرغم من قدرة الدولة على تلبية احتياجاتها والالتزام بخدمة ديونها إلا أن اعتمادها في ذلك على صدمات سعر برميل النفط يضعف موقف استدامة ديونها مستقبلا؛

- منذ منتصف سنة 2014 وإلى وقتنا الراهن استفحل انهيار أسعار البترول في السوق العالمي للنفط؛ مما نتج عنه عجوزات فادحة في الرصيد الأولي للميزانية؛ وكحل بديل لمواجهة الأزمة تم الاستعانة بإيرادات الجباية العادية التي أعلنت فشلها في مواءمة المنحى المتصاعد للنفقات العامة بالرغم من الإصلاحات التي وطئها هذا النوع من الجباية؛ لهذا اتجهت الحكومة صوب استغلال صندوق ضبط الإيرادات لسنتين متتاليتين وفقا لقانون النقد والقرض رقم (17-10) المؤرخ في 11 أكتوبر 2017؛ لكن سرعان ما نفذت الموارد المالية لهذا الصندوق؛ لتتجه قرارات الحكومة هذه المرة نحو تبني حل مؤقت متبلور في انتهاج سياسة التقشف من خلال تجميد كل المشاريع الاستثمارية المعلن إنجازها قبل سنة 2019، مع تبني سياسة الإصدار النقدي أو بما يسمى التمويل غير تقليدي عوض اللجوء إلى التمويل بالدين وتداعياته؛ غير أن هاتين الخطوتين كلفت الجزائر نمو موجب في معدلات التضخم (توجيه الإصدار النقدي كإيراد لتغطية النفقات العامة عوض الاستثمار في مشاريع إنتاجية تواكب من خلالها كلا من الاستهلاك المرتفع وترقية الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات)، مع تسجيل ارتفاع محسوس في معدلات الفائدة مما نتج عنه زيادة تكلفة خدمة الديون العامة وبالأخص الداخلية، كون هذه الأخيرة سجلت زيادة ملحوظة في أحجامها خلال سنتي 2017 و2018؛ كخلاصة مفادها إدارة استدامة الديون العامة في الجزائر توائم ضعف استدامة ديونها العامة لارتباطها الوطيد بمورد ناضب ألا وهو البترول، الشيء الذي يحفز بطريقة أو بأخرى نحو التوجه للمديونية الخارجية وشروطها القاسية لتغطية العجز في الرصيد الأولي للميزانية؛ وكل ما سبق يعرض مستقبل اقتصاد البلاد للخطر.

- معامل الانحراف في الإنفاق **(EGAP)** له تأثير موجب على نسبة رصيد التوازن الأولي للميزانية إلى الناتج المحلي الإجمالي **(PB)**، بمعنى كلما ارتفع **EGAP** (اتساع الفجوة بين

الانفاق الفعلي والإنفاق المتوقع) بمليون دينار جزائري ينتج عنه فوائض مالية في **PB** بـ 66,038%؛ غير أن هذه النتيجة غير معنوية عند مستوى دلالة 5%، كون **Prob=0,066>0,05**؛

- انحراف الإنتاج **(YGAP)** له تأثير موجب على نسبة رصيد التوازن الأولي للميزانية إلى الناتج المحلي الإجمالي **(PB)**، أي كلما ارتفع **YGAP** بمليار دينار جزائري تمخض عنه فائض في **PB** مقدر بـ 99,015% عند مستوى معنوية 5%؛ بمعنى كلما اقترب الناتج المتوقع من الناتج الفعلي (تقلص الفوهة بين الناتج المتوقع والناتج الفعلي) ينتج المزيد من الفوائض على مستوى رصيد الموازنة؛ هذه النتيجة مطابقة لما جاءت به الدراسات السابقة؛
- بخصوص نسبة الإيرادات الجبائية البترولية إلى الناتج المحلي الإجمالي **(FSLP)** وُجد أن لها تأثر موجب على نسبة رصيد التوازن الأولي للميزانية إلى الناتج المحلي الإجمالي **(PB)** في الأجل الطويل عند مستوى دلالة 5%، بمعنى كلما ارتفعت نسبة الإيرادات الجبائية إلى الناتج المحلي الإجمالي بـ 1% نتج عنها فائض في الرصيد المدروس مقداره 0,743%، وهذا غير مستغرب كون الجزائر بلد ريعي؛ أي زيادة أسعار البترول يمكن صادراتها من الارتفاع، ومن ثم تصاعد الإيرادات المتعلقة بالجباية البترولية، مما يسمح بخلق فوائض تستوعب حجم خدمات الديون؛ الشيء الذي ينعكس إيجابا على مستوى توازن الرصيد الأولي، والعكس صحيح؛
- بالرغم من أن الجباية العادية إحدى الأدوات التي تحفز في خلق فوائض الرصيد الأولي للميزانية، إلا أن النتائج المتوصل إليها أكدت نقيض ذلك، من خلال أن نسبة إيرادات الجباية العادية إلى الناتج المحلي الإجمالي (RFL) لها تأثير سلبي على الرصيد الأولي للميزانية (PB) عند مستوى معنوية 5%، في نفس السياق أي تغير في RFL بـ 1% ينتج عنه تغير في قيمة PB بـ 1,325% في الاتجاه المعاكس. البحث والتنقيب في ثنايا هذه النتيجة كان كفيل بطرح تفسير واحد ينطلق من سنوات التسعينات أين عملت الدولة إلى القيام بجملة من الإصلاحات لتليها تعديلات دورية ترمي من خلالها إلى خلق نظام جبائي كفؤ تستطيع بواسطته إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية؛ إلا أن هذه المجهودات باءت بالفشل؛ فسرعان ما انخفضت أسعار البترول وكنتيجة حتمية تقلص إيرادات الجباية البترولية، مما أفسح المجال أمام إيرادات الجباية العادية في تعبئة الإيرادات العامة؛ التي بدروها فشلت خصوصا في مواكبة المنحى المتصاعد الذي مس النفقات العامة؛ الشيء الذي تسبب في خلق عجز في الرصيد الأولي للميزانية. يمكن أن يعزى الفشل الذريع للجباية العادية في خلق فوائض في الرصيد الأولي

للميزانية إلى العراقيل التي يواجهها هذا النوع من الجباية على غرار التهرب والغش الضريبين، إلى جانب التحفيزات الجبائية ...إلخ الأمر الذي يعيق التعبئة المثلى للوعاء الجبائي، ومنه عدم القدرة على خلف فواض على مستوى الرصيد الأولي للميزانية. مما سبق يؤكد مرة أخرى أن الجزائر بلد المدخل الواحد الذي يعتمد على موارد البترول بالدرجة الأولى.

الفرع الرابع: الاختبارات التشخيصية للنموذج

للتأكد من صلاحية النموذج المقدر سوف نعتمد على ثلاثة اختبارات أساسية، وهي:

أولا- التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج

الجدول الموالي يفيد في اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي، من خلال الاستعانة باختبار جارك بيرا **(Jarque-Bera)** الذي ينطوي على فرض عدم مفاده الأخطاء (البواقي) تتوزع توزيع طبيعي.

من **الشكل الوضح أدناه** يتبين أن **Prob=0,258** لاختبار **Jarque-Bera** أكبر من 0,05؛ وبالتالي نقبل فرض العدم الذي ينص على أن البواقي تتوزع توزيع طبيعي عند مستوى معنوية **5%**.

الشكل رقم (4-9): نتائج اختبار جارك بيرا للتوزيع الطبيعي للبواقي

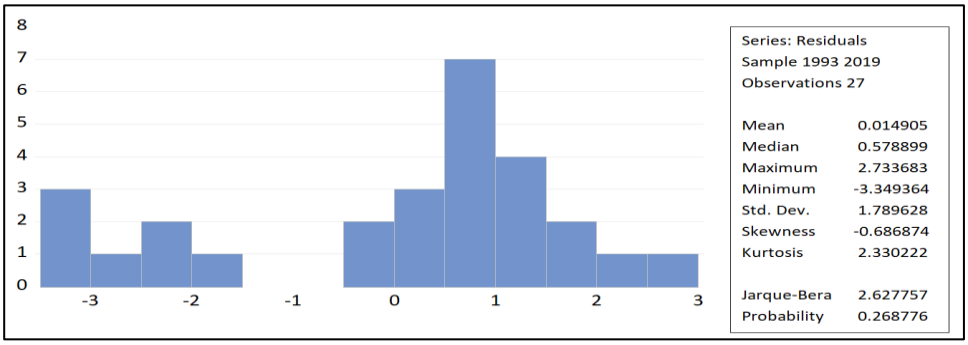

المصدر: مخرجات برنامج Eviews.12.

ثانيا- اختبار شرط استقلال حدود الأخطاء (عدم وجود ارتباط ذاتي تسلسلي)

لاختبار شرط استقلال حدود الأخطاء لبواقي النموذج يتم الاتيان باختبار **Breusch–Godfrey test** للارتباط التسلسلي عند الترتيب **p (Breusch–Godfrey test for serial correlation of order p)**؛ الذي يعتمد على مضاعف لاغرانج **$LM=nR^2$**، الموزع بشكل مقارب لـ $\chi^2(p)$، تحت الفرضية الصفرية التي تشمل عدم وجود ارتباط تسلسلي ذاتي لسلسة بواقي التقدير، لما $H_0 = \gamma_1 = \cdots \gamma_p = 0$[1].

الجدول رقم (4-5): نتائج اختبار Breusch-Pagan LM لاختبار استقلال حدود الأخطاء

التشخيص	الاختبار	Obs*R-squared	Prob
استقلال حدود الأخطاء	Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test	0,292	0,863

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.12.

من **الجدول أعلاه** يتضح أن القيمة المحسوبة **(LM=0,292)** أقل من القيمة المجدولة χ^2 بدرجة حرية **(p=5)** عند مستوى معنوية **5%** $(\chi^2_5 = 11,070)$؛ هذا إن دل على شيء إنما يدل على استقلال حدود الأخطاء.

ثالثا- اختبار ثبات تباين الأخطاء (Homoscedasticity)

أحد الافتراضات المهمة في النموذج المقدر تكمن في ثبات تباين الأخطاء **(Homoscedasticity)** الذي يقصد به عدم تغير تباين الضجة البيضاء مع التغير في قيم المتغير المفسر[2]. للكشف عن عدم ثبات تباين الأخطاء **(Heteroscedasticity)** يتم الاعتماد على اختبار **Breusch-Pagan LM** الذي طوره كل من **Trevor Breusch** و**Adrian Pagan** سنة **1979**؛ يبنى هذا الاختبار على مضاعف لاغرانج **($LM=nR^2$)** الذي يتبع التوزيع كاي تربيع χ^2 بدرجة حرية **m-1**. وفقا لهذا الاختبار تقبل فرضية العدم أي

[1] Christiaan HEII and others, **«ECONOMETRIC METHODS WITH APPLICATIONS IN BUSINESS AND ECONOMICS»**, Econometric methods with applications in business and economics, Vol 102, 2004, p 364.
[2] Damodar N. GUJARATI and Dawn C. PORTER, **«BASIC ECONOMETRICS»**, The McGraw-Hill Companies, 5th Edition, 2009, p 365.

ثبات تباين الأخطاء لما تكون إحصائية **LM** أقل من القيمة الحرجة لكاي تربيع عند مستوى معنوية α[1]. وهو ما سوف يلخصه **الجدول رقم (4-6)**.

الجدول رقم (4-6): نتائج اختبار Breusch-Pagan LM لاختبار ثبات تباين الأخطاء

التشخيص	الاختبار	Obs*R-squared	Prob
ثبات تباين الأخطاء	Heteroskedasticity test: Breuch-Pagan-Godfrey	317,6	8510,

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.12.

يشير **الجدول السابق** إلى تفنيد الفرض البديل، أي ثبات تباين الأخطاء عند مستوى معنوية 5%؛ يعود سبب هذه النتيجة إلى $\boldsymbol{LM = 6,317 < \chi^2_5 = 11,070}$ من جهة، ومن جهة أخرى قيمة الاحتمال **(Prob=0,851)** كانت أكبر من 0,05.

الفرع الخامس: تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM)

معامل تصحيح الخطأ مشتق من معادلة التكامل المشترك[2]؛ بمعنى يقيس سرعة تكيف المتغير التابع مع التغيرات (التعديلات) الحاصلة في المتغيرات المستقلة باتجاه التوازن[3]؛ لغرض الاعتماد على النتائج المستقات (مقدار التصحيح من الأجل القصير باتجاه الأجل الطويل) من هذا المعامل يشترط أثناء تقديره أن يكون سالب وذي معنوية إحصائية[4]. بالنسبة لدراستنا بعد التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين المتغيرات يتم تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM)، وبصفة آلية معامل تصحيح الخطأ لقياس مقدار التصحيح الحاصل أثناء الانتقال من الأجل القصير إلى الأجل الطويل، الجدول الموالي يوضح ذلك:

[1] Felicia RAMONA BIRĂU, **«ECONOMETRIC APPROACH OF HETEROSKEDASTICITY ON FINANCIAL TIME SERIES IN A GENERAL FRAMEWORK»**, Annals of the Constantin Brâncuși, Economy Series Nº 2/2012, University of Târgu Jiu, Târgu Jiu, ROMANIA, 2012, p 2.

[2] Angeliki N. MENEGAKI, **«THE ARDL METHOD IN THE ENERGY-GROWTH NEXUS FIELD; BEST IMPLEMENTATION STRATEGIES»**, Economies, Vol 7, Nº 105, 2019, p 5.

[3] Ioanna APOSTOLIDOU and others, **«THE ROLE OF AGRICULTURE IN ECONOMIC: A COMPARISON OF MEDITERRANEAN AND NORTHERN VIEWS IN EUROPE»**, International Journal of Economic Sciences and Applied Research, Vol 7, Nº 3, 2014, p 95.

[4] Abdulbaset M. HAMUDA and others, **«ARDL investment model of Tunisia »**, Theoretical and Applied Economics, Vol 2, Nº 579, 2013, p 64.

الجدول رقم (4−7): نتائج نموذج تصحيح الخطأ (ECM)

Prob	t-statistic	المعامل	المتغير
0,006	0,071	-0,222	**D(PB(-1))**
0,010	0,068	-0,200	**D(PB(-2))**
0,549	5,887	-3,603	**D(EGAP)**
0,000	5,516	-32,658	**D(EGAP(-1))**
0,005	0,094	0,305	**D(FSLP)**
0,000	0,060	-0,700	**CointEq(-1)**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.12.

أشارت نتائج نموذج تصحيح الخطأ المدرجة في **الجدول السابق** أن معامل تصحيح الخطأ **(cointEq(-1))** يساوي 0,700-، وهو سالب وذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%؛ مما يؤكد على وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل، أي هناك تصحيح من الأجل القصير نحو الأجل الطويل بسرعة 70%؛ ويكون هذا التصحيح خلال 1,428 في السنة **($\lambda = \frac{1}{0,700}$)** بمعنى 1 سنة وخمسة أشهر وأربعة أيام.

الفرع السادس: اختبار الاستقرار الهيكلي

لاختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج **ARDL(3,0,2,0,1,0)** نعتمد على:

أولا− اختبار ملاءمة الشكل الدالي للنموذج (Ramsey RESET)

يمكن أن يؤدي الخطأ في التحديد (تصميم النموذج) إلى التحيز وعدم الكفاءة في تقدير نماذج الاقتصاد القياسي[1]؛ وفي خضم هذا الإشكال طور **RAMSE** اختبار سمي **RESET** لاكتشاف المتغيرات المحذوفة والشكل الدالي الذي يعاني من مشكل عدم التحديد في نموذج الانحدار الخطي[2]؛ يعتمد هذا الاختبار على مبدأ مضاعف لاغرانج **(Lagrange Multiplier)** وعادة ما يتم إجراؤها باستخدام القيم الحرجة من توزيع **F**[3]؛

[1] Sunil SAPRA, **«A REGRESSION ERROR SPECIFICATION TEST (RESET) FOR THE TRUNCATED REGRESSION MODEL»**, International Journal of Accounting and Economics Studies, Vol 6, N° 2, 2018, p 53.
[2] J. B. RAMSE, **«TESTS FOR SPECIFICATION ERRORS IN CLASSICAL LINEAR LEAST-SQUARES REGRESSION ANALYSIS»**, Journal of the Royal Statistical Society, Vol 31, N° 2, 1969, p 350.
[3] Ghazi SHUKUR and Panagiotis MANTALOS, **«SIZE AND POWER OF THE RESET TEST AS APPLIED TO SYSTEMS OF EQUATIONS: A BOOTSTRAP APPROACH»**, Journal of Modern Applied Statistical Methods, Vol 3, N° 2, 2004, p 370.

بفرضية صفرية مفادها أن الدالة قيد الدراسة لا تعاني من مشكل عدم التحديد[1]. الجدول التالي يوضح نتائج اختبار **Ramsey RESET** لنموذج **ARDL(3,0,0,2,1,0)**:

الجدول رقم (4-8): نتائج اختبار Ramsey RESET

التشخيص	الاختبار	F-statistic	Prob
الشكل الدالي	Ramsey RESET	0,469	0,503

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.12.

وفقا لما جاء به **الجدول السابق** يتبين أن الدالة لا تعاني من مشكل عدم التحديد (قبول فرض العدم) عند مستوى معنوية **5%**؛ كون أن قيمة الاحتمال **Prob=0,503** للإحصائية **F** أكبر من **0,05**.

ثانيا- المجموع التراكمي للبواقي المعادة (CUSUM) والمجموع التراكمي لمربعات البواقي المعادة (CUSUM OF Squares)

لتقصي التغيرات الهيكلية في نموذج **ARDL(3,0,2,0,1,0)** يتم الاعتماد على الاختبارين الذين جاء بهما **Brown**، **Durbin** و**Evans** سنة **1975** وهما: المجموع التراكمي للبواقي **(CUSUM)** والمجموع التراكمي لمربعات البواقي المعادة **(CUSUM OF Squares)**؛ التي تعتبر من أهم الاختبارات المستعملة في الكشف عن التغيرات الهيكلية غير معروفة، بالإضافة إلى مدى استقرار وانسجام المعلمات طويلة الأجل مع المعلمات قصيرة الأجل[2]؛ تحت فرض العدم المتضمن ثبات المعلمات[3]. بيانيا يتم قبول هذا الفرض من خلال وقوع الشكل البياني لهذين الاختبارين داخل الحدود الحرجة عند اعتبار 5% كمستوى معنوية[4].

[1] Ralph BRADLEY and Robert MCCLELLAND, **«A KERNEL TEST FOR NEGLECTED NONLINEARITY»**, Studies in Nonlinear Dynamics and Econometrics, Vol 1, N° 2, 1996, p 8.
[2] Paul TURNER, **«POWER PROPERTIES OF THE CUSUM AND CUSUMSQ TESTS FOR PARAMETER INSTABILITY»**, Applied Economics Letters, Vol 17, N° 11, 2010, p 1049.
[3] Stephen E. MILLER, **«THE STRUCTURAL STABILITY OF THE CONCENTRATION-PERFORMANCE RELATIONSHIP IN FOOD MANUFACTURING»**, Southern Journal of Agricultural Economics, Vol 14, N° 2, 1982, p 44.
[4] Vasudeva N.R. MURTHY and Albert A. OKUMADE, **«DETERMINENTS OF U.S. HEALTH EXPENDITURE: EVIDENCE FROM AUTOREGRESSIVE DISTRIBUTED LAG (ARDL) APPROACH TO COINTEGRATION»**, Economic Modelling, Vol 59, 2016, p 72.

من **الشكل رقم (4-10)** تبين أن اختباري **CUSUM** و**CUSUM of squares** عبارة عن خط وسطي داخل حدود المنطقة الحرجة؛ هذا ما يدل على الاستقرار الهيكلي للنموذج **ARDL(3,0,0,2,1,0)** عند مستوى معنوية **5%**.

الشكل رقم (4-10): الأشكال البيانية لاختباري CUSUM وCUSUM of squares

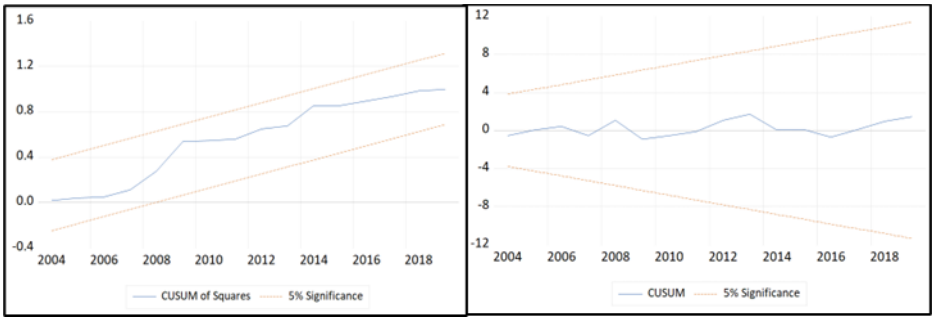

المصدر: مخرجات برنامج Eviews.12

المبحث الثالث: دراسة أثر صدمات الإيرادات الجبائية على استدامة الدين العام باستخدام نماذج أشعة الانحدار الذاتي الهيكلي (SVAR)

تعتبر نماذج الانحدار الذاتي الهيكلي (SVAR) أداة شائعة في السنوات الأخيرة لدراسة إحداث صدمات متغيرة ما مع مراقبة الأثر الذي تحدثه على باقي متغيرات النموذج، مما يجعل من الممكن الاستفادة من هذه المنهجية في دراسة الدور الذي تلعبه صدمات إيرادات الجباية على استدامة الديون العامة في الجزائر، وفي هذا الصدد سنقسم هذا المبحث إلى مطلبين، الأول سوف نتطرق بواسطته إلى النموذج المستخدم لدراسة صدمات الإيرادات الجبائية على استدامة الديون العامة، والثاني سوف نناقش فيه مخرجات دوال الاستجابة الدفعية الهيكلية وتحليل مكونات التباين لهذا النموذج.

المطلب الأول: النموذج المستخدم لدراسة صدمات الإيرادات الجبائية على استدامة الديون العامة

قصد تقصي أثر صدمات الإيرادات الجبائية بشقيها العادية والبترولية على استدامة الديون العامة تقرر الاعتماد على نموذج أشعة الانحدار الذاتي الهيكلي (SVAR)، وفي هذا الصدد سوف يتضمن النموذج المدروس ست متغيرات، وهي: نسبة الرصيد الأولي للميزانية إلى الناتج المحلي الإجمالي (PB)، نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في نهاية الفترة السابقة(t-1) (DP_{t-1})، انحراف الانفاق (EGAP)، انحراف الإنتاج (YGAP)، نسبة إيرادات الجباية البترولية إلى الناتج المحلي الإجمالي (FSLP)، نسبة إيرادات الجباية العادية إلى الناتج المحلي الإجمالي (RFL).

كخطوة أولى في نموذج SVAR يتم بناء الفرضيات التي يقوم عليها نظام معادلاته من خلال الارتكاز على النظرية الاقتصادية مع الأخذ بعين الاعتبار طبيعة الاقتصاد الجزائري. على ضوء ما سبق تقرر وضع الفرضيات التالية:

1. تنوه **المعادلة الأولى** أن نسبة الرصيد الأولي للميزانية إلى الناتج المحلي الإجمالي تتأثر بعلاقة عكسية مع كل من نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي (في حالة كانت ديون البلد محل الدراسة مستدامة والعكس صحيح) وانحراف الانفاق، وباستجابة طردية مع انحراف الإنتاج، نسبة إيرادات الجباية العادية إلى الناتج المحلي الإجمالي، نسبة الجباية البترولية إلى الناتج المحلي الإجمالي؛ كما تتأثر نسبة الرصيد الأولي إلى الناتج المحلي الإجمالي بصدمة هيكلية في نسبة الرصيد الأولي للميزانية إلى الناتج المحلي الإجمالي.
2. تشير **المعادلة الثانية** إلى ما يلي:

- ✓ حسب كينز لما لا يتساوى جانبي الموازنة العامة أي عندما لا تغطي الحصيلة الضريبية الإنفاق الحكومي بالضبط ستزيد الحكومة من إصدارها للديون العامة[1]، لذا يمكن افتراض أن نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي تتأثر وبعلاقة طردية مع نسبة عجز الرصيد الأولي للميزانية إلى الناتج المحلي الإجمالي وانحراف الإنفاق في حين ترتبط بعلاقة آنية عكسية مع نسبة الإيرادات الجبائية العادية إلى الناتج المحلي الإجمالي ونسبة الإيرادات الجبائية البترولية إلى الناتج المحلي الإجمالي؛
- ✓ كما تضيف ذات المعادلة أن نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي تتأثر بصدمة هيكلية في نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي.

3. يتمخض من **المعادلة الثالثة** الفرضيات التالية:

- ✓ حسب ما يشير إليه الفكر الاقتصادي انحراف الإنفاق يتأثر آنيا وبعلاقة طردية بانحراف الإنتاج، وفي ذات السياق يستند هذا المنطق القائم على الأفكار الاقتصادية التابعة للمدرسة الكلاسيكية المستوحاة من قبل الاقتصادي الألماني فاجنر **Wagner** عام **1892** حيث يفترض أن نمو الناتج المحلي الإجمالي (تقلص الفجوة بين الإنتاج الفعلي وما هو متوقع) هو السبب في نمو الإنفاق (اتساع الفوهة بين الانفاقين الفعلي والمتوقع)[2]؛
- ✓ وفق ما جاءت به نظرية التكافؤ الريكاردية فإن الحكومة تلجأ إلى تمويل إنفاقها سواء بتبني سياسة الاقتراض أومن خلال زيادة في الضرائب (سياسة مالية توسعية)، لذا يمكن افتراض أن كلا من نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، نسبة الإيرادات الجباية العادية إلى الناتج المحلي الإجمالي، نسبة الجباية البترولية إلى الناتج المحلي الإجمالي على حد السواء تُأثر آنيا وبعلاقة طردية على انحراف الإنفاق[3]؛
- ✓ تضيف أيضا المعادلة الثالثة أن انحراف الإنفاق يتأثر بصدمة هيكلية في انحراف الإنفاق.

4. تقترح **المعادلة الرابعة** المسلمات التالية:

[1] المرسي السيد حجازي، "**اتساع نطاق الدين العام في دول العالم الإسلامي المشكلة والحلول**"، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، السعودية، أيام 31 ماي و1-2 جوان 2005، ص 14.

[2] خالد عبد الحميد حسانين عبد الحميد، "**دراسة تحليلية لقياس أثر النمو الاقتصادي على الإنفاق الاستثماري في مصر**"، مجلة بحوث الشرق الأوسط، مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية، جامعة عين الشمس، القاهرة، مصر، المجلد 2018، العدد 44، 2018، ص 203.

[3] محمد أحمد الأفندي، "**النظرية الاقتصادية الكلية السياسة والممارسة**"، الأمين للنشر والتوزيع، صنعاء، اليمن، الطبعة الثانية، 2014، ص 310.

- ✓ أباح كينز عدم الالتزام بمبدأ توازن الموازنة وأن العجز الميزانياتي يكون مرغوبا فيه طالما يؤدي إلى مستوى التشغيل والناتج[1]، لذا يمكن وضع طرح مفاده انحراف الإنتاج يتأثر آنيا بعلاقة طردية مع نسبة عجز الرصيد الأولي للميزانية إلى الناتج المحلي الإجمالي؛
- ✓ أما بخصوص فرض التأثير الآني لنسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي على انحراف الإنتاج فقد تباينت الآراء أو بالأحرى الدراسات بخصوص ذلك على النحو الموالي:
  - ترى النظرية الكلاسيكية أن الدين العام عبء على الاقتصاد، كونه يخل بالتوازن التلقائي عند مستوى التوظف الكامل. وتؤمن هذه النظرية بأن إنفاق الدولة هو إنفاق استهلاكي، وأن القروض العامة تؤدي إلى تقليل حجم الادخار الخاص، ومن ثم تقليل حجم الاستثمار الخاص. كذلك تلجأ الدولة إلى تعبئة جانبا من الادخار الخاص الذي يفترض أن يوجه للاستثمار لتنفقه في أوجه استهلاكية[2]، لذا تتبلور مسلمة مفادها ارتفاع نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي تساهم في توسيع فجوة الإنتاج؛
  - تأكد النظرية الكينزية أن ارتفاع رصيد الدين العام يحفز الإنفاق الحكومي المستقل، الذي بدروه يرفع من الناتج المحلي الإجمالي من خلال المعجل*[3]، لذا يمكن الإشارة إلى أن ارتفاع نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي يعمل على تقليص انحراف الإنتاج؛
  - افترض **دافيد ريكاردو (1817)** وكذا **روبرت بارو (1989)** عدم وجود أي علاقة بين نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي وانحراف الإنتاج. وتتلخص رؤية "ريكاردو" في أن الدين العام وإن مارس آثارا سلبية على المتغيرات الاقتصادية الكلية فإنه يمارس آثارا إيجابية تعويضية تتكافأ أو تتساوى مع الآثار السلبية، ومن ثم فإن الأثر الصافي للدين العام على النشاط الاقتصادي سيكون صفرا على الأرجح[4]، ومنه ارتفاع نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي لا تأثر في انحراف الإنتاج؛

---

[1] علي توبين، "**عجز الموازنة وآثاره بين النظرية والتطبيق**"، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة خميس مليانة، خميس مليانة، الجزائر، المجلد 2، العدد 13، 2015، ص 173.

[2] عبد الحق بن تفات ومحمد ساحل، "**أثر الدين العام على النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (2000-2019)**"، مجلة أرصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، المجلد 4، العدد 2، 2021، ص ص 58-59.

* **مبدأ المعجل:** يقصد به الارتباط المباشر بين الاستثمار والتغيرات الحاصلة في الاستهلاك، أي ارتفاع أو انخفاض في الاستهلاك يقابله تغير مضاعف في الاستثمار الصافي، لذلك يسميه البعض بمبدأ الطلب الاستثماري.

[3] Liston Willy N. Njoroge, «**IMPACT OF KENYA'S PUBLIC DEBT ON ECONOMIC STABILITY**», PhD in Philosophy, Walden University, Washington, UNITED STATES OF AMERICA, 2020, p 4.

[4] عبد الحق بن تفات ومحمد ساحل، مرجع سبق ذكره، ص 59.

- ✓ يساهم انحراف الإنفاق (رفع الإنفاق العام) في زيادة القدرات الإنتاجية للاقتصاد المحلي (تقليص الفجوة بين الناتج الفعلي والناتج المتوقع)، وذلك إذا ما وجه بصورة صحيحة نحو قطاعات الاقتصاد المهمة (وفق ما أشار إليه الاقتصادي الإنجليزي كينز Keynes في أعقاب الكساد الذي ساد خلال الفترة (1929–1933))، وبخلاف ذلك فإن توجيه الإنفاق العام نحو قطاعات اقتصادية غير حيوية ولا تدر إيرادات لدعم الموازنة الحكومية يؤدي إلى حدوث عجز في موازنة الدولة، ومن ثم يتسبب في حصول الركود الاقتصادي[1] واتساع الفوهة أكثر فأكثر بين الناتج الفعلي والناتج المتوقع؛
- ✓ وفقا للمنظور الكينزي يتأثر انحراف الإنتاج آنيا بعلاقة عكسية مع نسبة إيرادات الجباية العادية نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، كون الضرائب تأثر على الطلب الكلي وحجم الاستثمار من خلال تقديم التحفيزات والتخفيضات الضريبية[2]، ومنه ففرضية ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي يرافقها تقليص الفجوة بين الناتج المتوقع والناتج الفعلي، وفي النقيض أشار تيار النيوكلاسيك إلى أن تقليل الضرائب يعمل على تحفيز المستثمرين في زيادة الإنتاج ولا خوف مطلقا من تأثير ذلك على إيرادات الميزانية طبقا لما جاء به منحنى لافر* بل على العكس فسوف يساهم الوضع في زيادة الإيرادات الضريبية[3]، ومنه فحجة رفع إيرادات الجباية العادية نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي تُأثر آنيا وفي نفس الاتجاه على انحراف الإنتاج؛
- ✓ تماشيا مع الأوضاع السائدة في الاقتصاد الجزائري فإن الناتج المحلي الإجمالي لذات البلد يتحدد أساسا بأداء قطاع المحروقات، إذ أن التذبذبات الحاصلة في دورة الأعمال تُرجع في الكثير من الأحيان إلى التذبذبات الحاصلة في عائدات الجباية البترولية وذلك نتيجة أوضاع

---

[1] علي سيف علي المزروعي والياس نجمة، **"أثر الإنفاق العام في الناتج المحلي دراسة تطبيقية على دولة الإمارات العربية المتحدة خلال السنوات (1990–2009)"**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة دمشق، دمشق، سوريا، المجلد 28، العدد 1، 2012، ص 613.

[2] سفيان هواري وفاطمة نقال، **"أثر السياسة الضريبية على النمو الاقتصادي في الجزائر (1990–2019) دراسة قياسية"**، مجلة الاستراتيجية والتنمية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، المجلد 11، العدد 4، 2021، ص 84.

* **منحنى لافر:** هو منحنى في شكل جرس وضعه الاقتصادي الأمريكي آرثر لافر (Arthur Laffer) في السبعينات، يفسر من خلاله العلاقة التي تربط معدل الضريبة والإيرادات الجبائية المحصلة من معدلات هذه الضرائب، أين أضح أنه عند معدلات ضريبية مقدرة بـ 0% لن تكون هناك عوائد ضريبية وكذلك الحال عند معدل ضريبة 100% لن يكون هناك دخل على اعتبار أن الأفراد يرفضون العمل لأن دخلهم سوق يقتطع بالكامل، وبالرغم من ذلك هناك معدل ضريبي مثالي بين هذين المعدلين يعمل على تعبئة الإيرادات الضريبية على أقصى حد ممكن.

[3] وحيد عبد الرحمن بانافع وعبد العزيز عبد المجيد علي، **"تقييم الاستدامة المالية في المملكة العربية السعودية"**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، مصر، العددان 74–75، 2016، ص 190.

وتقلبات أسعار البترول في السوق العالمية للبترول الخام[1]، وبالتالي تنبثق مبرهنة مفادها انحراف الإنتاج يرتبط آنيا بعلاقة طردية مع ارتفاع تحصيل الجباية البترولية نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي.

- ✓ أما بخصوص الفرض الأخير في المعادلة الرابعة فيتضمن انحراف الإنتاج يتأثر بصدمة هيكلية في انحراف الإنتاج.

5. تفترض **المعادلة الخامسة** أن نسبة إيرادات الجباية البترولية إلى الناتج المحلي الإجمالي تتأثر آنيا بصدمة هيكلية في نسبة الجباية البترولية إلى الناتج المحلي الإجمالي؛
6. تطرح **المعادلة السادسة** الفرضيات التالية:

- ✓ يرى الكلاسيك أن عدم توازن الميزانية يعمل على رفع الإنفاق الذي يؤدي بدوره إلى اتخاذ إجراءات من شأنها الضغط على دافعي الضرائب لزيادة حصيلة الضرائب[2]، ومنه يمكن استنتاج أن نسبة الجباية العادية إلى الناتج المحلي الإجمالي تتأثر آنيا وبعلاقة طردية مع نسبة عجز الرصيد الأولي للميزانية إلى الناتج المحلي الإجمالي؛
- ✓ كما يمكن وضع فرض مضمونه نسبة إيرادات الجباية العادية إلى الناتج المحلي الإجمالي تتأثر آنيا بصدمة هيكلية في نسبة الجباية العادية إلى الناتج المحلي الإجمالي.

على ضوء الافتراضات السابقة يمكن كتابة **نظام المعادلات** التالي:

$$\varepsilon_t^{PB} = \alpha_{DP_{t-1}}^{PB}\varepsilon_t^{DP_{t-1}} + \alpha_{EGAP}^{PB}\varepsilon_t^{EGAP} + \alpha_{YGAP}^{PB}\varepsilon_t^{YGAP} + \alpha_{FSLP}^{PB}\varepsilon_t^{FSLP} + \alpha_{RFL}^{PB}\varepsilon_t^{RFL} + \mu_t^{PB}$$

$$\varepsilon_t^{DP_{t-1}} = \alpha_{PB}^{DP_{t-1}}\varepsilon_t^{PB} + \alpha_{EGAP}^{DP_{t-1}}\varepsilon_t^{EGAP} + \alpha_{FSLP}^{DP_{t-1}}\varepsilon_t^{FSLP} + \alpha_{RFL}^{DP_{t-1}}\varepsilon_t^{RFL} + \mu_t^{DP_{t-1}}$$

$$\varepsilon_t^{EGAP} = \alpha_{DP_{t-1}}^{EGAP}\varepsilon_t^{DP_{t-1}} + \alpha_{YGAP}^{EGAP}\varepsilon_t^{YGAP} + \alpha_{FSLP}^{EGAP}\varepsilon_t^{FSLP} + \alpha_{RFL}^{EGAP}\varepsilon_t^{RFL} + \mu_t^{EGAP}$$

$$\varepsilon_t^{YGAP} = \alpha_{PB}^{YGAP}\varepsilon_t^{PB} + \alpha_{DP_{t-1}}^{YGAP}\varepsilon_t^{DP_{t-1}} + \alpha_{EGAP}^{YGAP}\varepsilon_t^{EGAP} + \alpha_{FSLP}^{YGAP}\varepsilon_t^{FSLP} + \alpha_{RFL}^{YGAP}\varepsilon_t^{RFL} + \mu_t^{YGAP}$$

$$\varepsilon_t^{FSLP} = \mu_t^{FSLP}$$

[1] جمعة ناجمي ولطيفة لمطوش، **"أثر إيرادات الجباية البترولية على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1985-2018"**، مجلة الاستراتيجية والتنمية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، المجلد 11، العدد 4، 2021، ص 54.

[2] علي توبين، مرجع سبق ذكره، ص 173.

$$\varepsilon_t^{RFL} = \alpha_{PB}^{RFL}\varepsilon_t^{PB} + \mu_t^{RFL}$$

وبمراعات القيود المذكورة آنفا، يمكن كتابة الشكل المصفوفي لمقاربة **نموذج متجه الانحدار الذاتي الهيكلي (SVAR)** وفق العلاقة $\boldsymbol{A\varepsilon_t = B\mu_t}$ كما يلي:

$$\begin{bmatrix} 1 & \alpha_{DP_{t-1}}^{PB} & \alpha_{EGAP}^{PB} & \alpha_{YGAP}^{PB} & \alpha_{FSLP}^{PB} & \alpha_{RFL}^{PB} \\ \alpha_{PB}^{DP_{t-1}} & 1 & \alpha_{EGAP}^{DP_{t-1}} & 0 & \alpha_{FSLP}^{DP_{t-1}} & \alpha_{RFL}^{DP_{t-1}} \\ 0 & \alpha_{DP_{t-1}}^{EGAP} & 1 & \alpha_{YGAP}^{EGAP} & \alpha_{FSLP}^{EGAP} & \alpha_{RFL}^{EGAP} \\ \alpha_{PB}^{YGAP} & \alpha_{DP_{t-1}}^{YGAP} & \alpha_{EGAP}^{YGAP} & 1 & \alpha_{FSLP}^{YGAP} & \alpha_{RFL}^{YGAP} \\ 0 & 0 & 0 & 0 & 1 & 0 \\ \alpha_{PB}^{RFL} & 0 & 0 & 0 & 0 & 1 \end{bmatrix} \begin{bmatrix} \varepsilon_t^{PB} \\ \varepsilon_t^{DP_{t-1}} \\ \varepsilon_t^{EGAP} \\ \varepsilon_t^{YGAP} \\ \varepsilon_t^{FSLP} \\ \varepsilon_t^{RFL} \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} 1 & 0 & 0 & 0 & 0 & 0 \\ 0 & 1 & 0 & 0 & 0 & 0 \\ 0 & 0 & 1 & 0 & 0 & 0 \\ 0 & 0 & 0 & 1 & 0 & 0 \\ 0 & 0 & 0 & 0 & 1 & 0 \\ 0 & 0 & 0 & 0 & 0 & 1 \end{bmatrix} \begin{bmatrix} \mu_t^{PB} \\ \mu_t^{DP_{t-1}} \\ \mu_t^{EGAP} \\ \mu_t^{YGAP} \\ \mu_t^{FSLP} \\ \mu_t^{RFL} \end{bmatrix}$$

حيث أن:

- ✓ $\boldsymbol{\varepsilon_t}$ تمثل أخطاء تقدير نموذج **VAR**؛
- ✓ μ_t مخصصة لأخطاء تقدير نموذج **SVAR**؛
- ✓ $\boldsymbol{B} = \begin{bmatrix} \mathbf{1} & \mathbf{0} & \mathbf{0} & \mathbf{0} & \mathbf{0} & \mathbf{0} \\ \mathbf{0} & \mathbf{1} & \mathbf{0} & \mathbf{0} & \mathbf{0} & \mathbf{0} \\ \mathbf{0} & \mathbf{0} & \mathbf{1} & \mathbf{0} & \mathbf{0} & \mathbf{0} \\ \mathbf{0} & \mathbf{0} & \mathbf{0} & \mathbf{1} & \mathbf{0} & \mathbf{0} \\ \mathbf{0} & \mathbf{0} & \mathbf{0} & \mathbf{0} & \mathbf{1} & \mathbf{0} \\ \mathbf{0} & \mathbf{0} & \mathbf{0} & \mathbf{0} & \mathbf{0} & \mathbf{1} \end{bmatrix}$ و $\boldsymbol{A} = \begin{bmatrix} \mathbf{1} & \boldsymbol{\alpha_{DP_{t-1}}^{PB}} & \boldsymbol{\alpha_{EGAP}^{PB}} & \boldsymbol{\alpha_{YGAP}^{PB}} & \boldsymbol{\alpha_{FSLP}^{PB}} & \boldsymbol{\alpha_{RFL}^{PB}} \\ \boldsymbol{\alpha_{PB}^{DP_{t-1}}} & \mathbf{1} & \boldsymbol{\alpha_{EGAP}^{DP_{t-1}}} & \mathbf{0} & \boldsymbol{\alpha_{FSLP}^{DP_{t-1}}} & \boldsymbol{\alpha_{RFL}^{DP_{t-1}}} \\ \mathbf{0} & \boldsymbol{\alpha_{DP_{t-1}}^{EGAP}} & \mathbf{1} & \boldsymbol{\alpha_{YGAP}^{EGAP}} & \boldsymbol{\alpha_{FSLP}^{EGAP}} & \boldsymbol{\alpha_{RFL}^{EGAP}} \\ \boldsymbol{\alpha_{PB}^{YGAP}} & \boldsymbol{\alpha_{DP_{t-1}}^{YGAP}} & \boldsymbol{\alpha_{EGAP}^{YGAP}} & \mathbf{1} & \boldsymbol{\alpha_{FSLP}^{YGAP}} & \boldsymbol{\alpha_{RFL}^{YGAP}} \\ \mathbf{0} & \mathbf{0} & \mathbf{0} & \mathbf{0} & \mathbf{1} & \mathbf{0} \\ \boldsymbol{\alpha_{PB}^{RFL}} & \mathbf{0} & \mathbf{0} & \mathbf{0} & \mathbf{0} & \mathbf{1} \end{bmatrix}$

حتى يتم الوصول إلى الهدف المرجو (دراسة تأثير صدمات إيرادات الجباية (العادية والبترولية) على استدامة الديون العامة) وجب تحديد مصفوفة الانتقال التي تكتب على الشكل التالي: $\boldsymbol{P = A^{-1}B}$، لهذا تم تقدير نموذج **متجه الانحدار الذاتي VAR** (وقع الاختيار على نموذج **VAR(1)** كونه حقق كل شروط صلاحيته (أنظر الملحق رقم (4-21)) ومن ثم تعيين عناصر المصفوفة P، مستعينين في ذلك **ببرنامج Eviews.12** الذي أفرزت نتائجه ما يلي:

$$\boldsymbol{A} = \begin{bmatrix} \mathbf{1} & \mathbf{-0,2412} & \mathbf{10,4283} & \mathbf{-68,3265} & \mathbf{-0,0788} & \mathbf{1,5709} \\ \mathbf{0,1107} & \mathbf{1} & \mathbf{9,6133} & \mathbf{0} & \mathbf{-0,3526} & \mathbf{-3,1603} \\ \mathbf{0} & \mathbf{0,0975} & \mathbf{1} & \mathbf{24,0981} & \mathbf{-0,0526} & \mathbf{0,2494} \\ \mathbf{0,0699} & \mathbf{0,0039} & \mathbf{-19,8068} & \mathbf{1} & \mathbf{-0,0575} & \mathbf{0,4485} \\ \mathbf{0} & \mathbf{0} & \mathbf{0} & \mathbf{0} & \mathbf{1} & \mathbf{0} \\ \mathbf{-0,0073} & \mathbf{0} & \mathbf{0} & \mathbf{0} & \mathbf{0} & \mathbf{1} \end{bmatrix}$$

وأيضا:

$$P = \begin{bmatrix} 0,9421 & -0,0331 & 2,6457 & 0,6135 & 0,2372 & -2,5199 \\ -0,1157 & 1,0041 & -0,3452 & 0,4089 & 0,3503 & 3,2577 \\ 0,0034 & -0,0001 & 0,0118 & -0,0481 & -0,0019 & 0,0127 \\ 0,0002 & -0,0040 & 0,0422 & 0,0002 & 0,0008 & -0,0238 \\ 0 & 0 & 0 & 0 & 1 & 0 \\ 0,0069 & -0,0002 & 0,0195 & 0,0045 & 0,0017 & 0,9813 \end{bmatrix}$$

المطلب الثاني: دوال الاستجابة الدفعية الهيكلية وتحليل مكونات التباين

سنعرج تبعا لهذا المطلب إلى تحليل مخرجات دوال الاستجابة الدفعية الهيكلية وتحليل التباين.

الفرع الأول: دوال الاستجابة الدفعية الهيكلية (Impulse Response Functions)

تهدف هذه الطريقة إلى تحليل الصدمات من خلال قياس أثر حدوث صدمة بمقدار انحراف معياري واحد لأحد متغيرات النظام في القيم الحالية والمستقبلية لباقي المتغيرات يتم حسابها بالاعتماد على النموذج (SVAR)[1]. فيما يلي مخرجات دوال الاستجابة الدفعية الهيكلية لصدمة موجبة بانحراف معياري واحد في نسبة الإيرادات الجبائية إلى الناتج المحلي الإجمالي على باقي المتغيرات:

أولا- آثار الصدمات الهيكلية في نسبة الجباية البترولية إلى الناتج المحلي الإجمالي

يرمي **الشكل رقم (4-11)** إلى توضيح استجابة المتغيرات الداخلة في الدراسة للصدمة الموجبة التي مقدارها انحراف معياري واحد في نسبة الجباية البترولية إلى الناتج المحلي الإجمالي:

[1] زهرة حسن عباس وخديجة عدنان حميد، **"تحليل الصدمات الهيكلية لنموذج الطلب الكلي باستخدام متجه الانحدار الذاتي الهيكلي (SVAR) العراق حالة تطبيقية (1970-2010)"**، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة، الصرة، العراق، المجلد 11، العدد 40، 2016، ص 224.

الشكل رقم (4-11): استجابة المتغيرات لصدمة موجبة في نسبة الجباية البترولية إلى الناتج المحلي الإجمالي

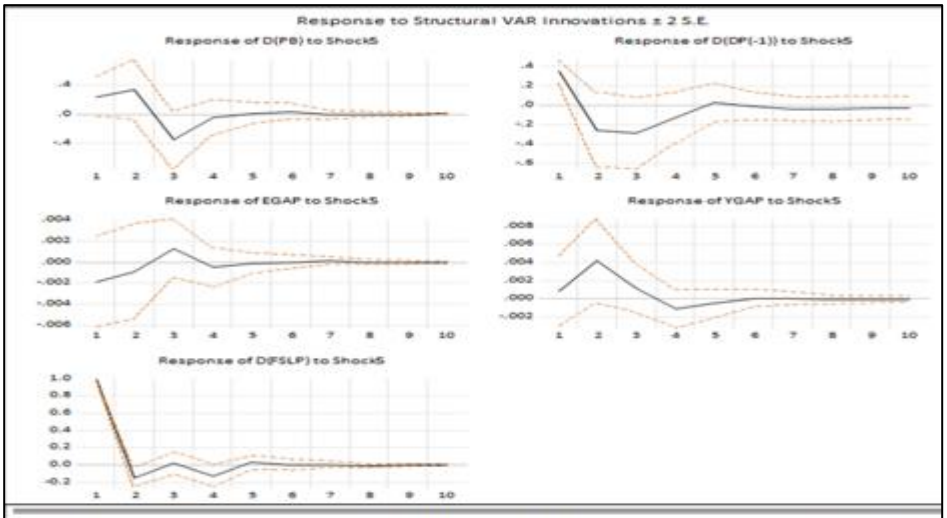

Period	D(PB)	D(DP(-1))	EGAP	YGAP	D(FSLP)
1	0.237210	0.350340	-0.001915	0.000828	1.000000
	(0.13537)	(0.06163)	(0.00217)	(0.00194)	(0.00000)
2	0.331787	-0.255668	-0.000871	0.004155	-0.147065
	(0.20500)	(0.19394)	(0.00228)	(0.00235)	(0.05769)
3	-0.345422	-0.290700	0.001305	0.001124	0.020029
	(0.19757)	(0.18201)	(0.00143)	(0.00139)	(0.06413)
4	-0.043301	-0.125614	-0.000496	-0.001108	-0.130417
	(0.11848)	(0.13221)	(0.00096)	(0.00106)	(0.06576)
5	0.011322	0.025787	-0.000105	-0.000549	0.030193
	(0.07142)	(0.10006)	(0.00049)	(0.00080)	(0.04022)
6	0.038032	-0.007600	-9.67E-06	2.32E-05	0.001220
	(0.05356)	(0.07198)	(0.00032)	(0.00049)	(0.03060)
7	-0.010032	-0.038529	0.000124	3.92E-05	0.003906
	(0.02793)	(0.06314)	(0.00018)	(0.00036)	(0.01664)
8	-0.005991	-0.041039	1.17E-05	-0.000110	-0.009133
	(0.01838)	(0.06483)	(0.00011)	(0.00023)	(0.01221)
9	-0.002092	-0.030088	3.42E-06	-0.000120	-0.002113
	(0.01136)	(0.06081)	(8.5E-05)	(0.00020)	(0.00856)
10	0.001294	-0.027483	7.24E-06	-8.35E-05	-0.002237
	(0.00608)	(0.05811)	(6.8E-05)	(0.00019)	(0.00676)

Factorization: Structural
Standard Errors: Analytic

تنويه: Shock5: تشير إلى صدمة موجبة في إيرادات الجباية البترولية نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي.

المصدر: مخرجات برنامج Eviews.12.

تشير دوال الاستجابة الدفعية الهيكلية لـ 10 سنوات لاحقة والمبينة في **الشكل رقم (4-11)** أن حدوث صدمة هيكلية موجبة بانحراف معياري واحد في نسبة إيرادات الجباية البترولية إلى الناتج المحلي الإجمالي على نسبة الرصيد الأولي للميزانية إلى الناتج المحلي الإجمالي سيكون لها أثر موجب في المدى القصير مقداره 0,24% و0,33% للسنتين الأولى والثانية على التوالي، بينما في السنتين الثالثة والرابعة يصبح أثر الصدمة سالبا، لتأتي بعد ذلك الفترتين الخامسة والسادسة محققة أثرا موجبا ضعيفا، ليتحول هذا الأخير وابتداء من السنة السابعة وإلى غاية السنة التاسعة إلى وقع سالب متدني، لتأتي السنة العاشرة فيما بعد لتسجل أثرا موجبا ضعيفا جدا.

بينما يترتب على حدوث صدمة موجبة في نسبة الإيرادات الجبائية البترولية إلى الناتج المحلي الإجمالي بانحراف معياري واحد على نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي أثرا موجبا في الفترة الأولى بما يعادل 0,35%، ليمتد بعد ذلك إلى الفترة الثانية وإلى غاية الفترة الرابعة بأثر سالب بلغ حده الأقصى في الفترة الثالثة بنسبة 0,29-%، لتضفر بعد ذلك الفترة الخامسة بأثر موجب، لكن خلال تتبع الفترة طويلة الأجل وُجد أن ذات الصدمة تأثيرها سالب ضعيف بلغ ذروته في الفترة السادسة بنسبة 0,008-%.

في حين الصدمة الموجبة في نسبة الإيرادات الجبائية البترولية إلى الناتج المحلي الإجمالي على انحراف الانفاق تكون موجبة في المدى القصير (الفترتين الأولى والثانية)، وسالبة في الفترة الثالثة، لتتحول إلى تأثير موجب مرة أخرى في الفترة الممتدة بين السنتين الرابعة والسادسة، ليصبح بعد ذلك تأثير نفس الصدمة سالبا يكاد يتلاشى في المدى الطويل.

ستتمكن الصدمة الموجبة في نسبة إيرادات الجباية البترولية إلى الناتج المحلي الإجمالي على انحراف الإنتاج من تحقيق أثر موجب في الأمد القصير وسالب في الأمد المتوسط، ليمتزج في المدى الطويل بين التأثيرين الموجب (الفترة السادسة والسابعة) والسالب المتناقص (الفترات: الثامنة، التاسعة، العاشرة).

كخلاصة للنتائج المستقات أعلاه حدوث صدمة موجبة في نسبة إيرادات الجباية البترولية إلى الناتج المحلي الإجمالي يساعد في خلق فوائض مالية لا بأس بها في المدى الطويل، مما يحفز الحكومة إلى انتهاج سياسة انفاقية توسعية يغلب عليها الطابع الاستهلاكي من خلال اتساع فاتورة الواردات بالإضافة إلى إنشاء الهياكل القاعدية عوض الاستثمار في مشاريع إنتاجية، يرافقه تراجع المستوى المرغوب من الإنتاج، وفي الجانب الآخر تنخفض مستويات الديون مع تحقيق عجز حسابي للرصيد الأولي للميزانية في بعض الأحيان، مما يدفع الفوائض المالية للجباية البترولية للتدخل في كل مرة من أجل تغطية الفارق بين ما هو منفق مع ما هو إيراد. كل ما سبق يترصد وضعا خطيرا لاستدامة الديون العامة في الجزائر، باعتبار الجباية البترولية مورد يتعرض للصدمات الخارجية وقابل للزوال في آن واحد، لا يمكن الاعتماد عليه في تأمين قدرة مستقبلية في الحصول على إيرادات تعمل على الوفاء بالالتزامات الحالية أو المستقبلية دون الإخلال بقيود الموازنة العامة.

ثانيا- آثار الصدمات الهيكلية في نسبة الجباية العادية إلى الناتج المحلي الإجمالي

يُفرز **الجدول التالي** نتائج دوال الاستجابة الدفعية الهيكلية لنموذج SVAR في حالة حدوث صدمة هيكلية بانحراف معياري واحد في نسبة الجباية العادية إلى الناتج المحلي الإجمالي:

الشكل رقم (4-12): استجابة المتغيرات لصدمة موجبة في نسبة الجباية العادية إلى الناتج المحلي الإجمالي

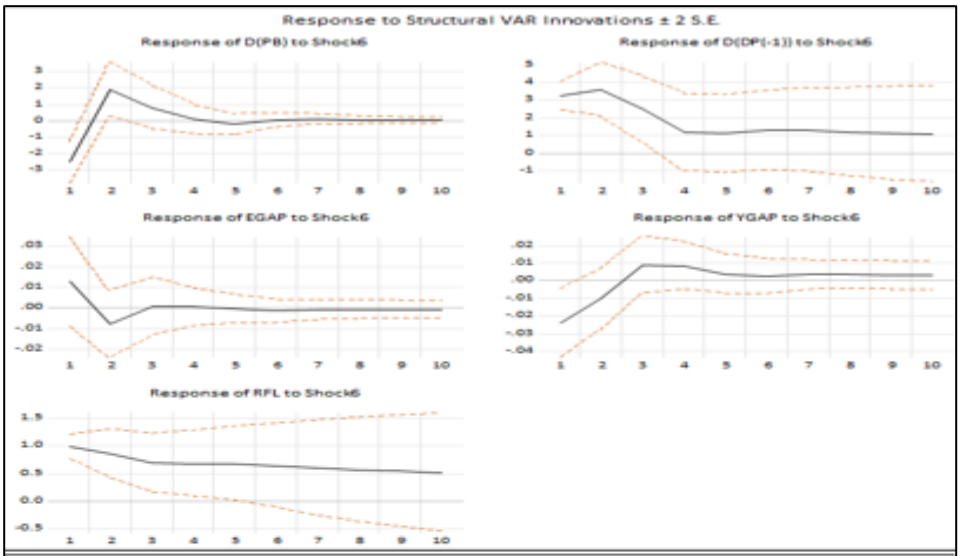

Period	D(PB)	D(DP(-1))	EGAP	YGAP	RFL
1	-2.519956	3.257796	0.012767	-0.023869	0.981369
	(0.63737)	(0.39839)	(0.01076)	(0.00969)	(0.11117)
2	1.933669	3.608487	-0.007585	-0.010245	0.852475
	(0.81188)	(0.75663)	(0.00797)	(0.00883)	(0.22016)
3	0.814302	2.504259	0.000792	0.008775	0.698237
	(0.66725)	(0.92665)	(0.00697)	(0.00799)	(0.26522)
4	0.082631	1.183260	0.000566	0.008600	0.681576
	(0.45117)	(1.09231)	(0.00458)	(0.00680)	(0.30009)
5	-0.238660	1.113571	-0.000264	0.003969	0.684002
	(0.32944)	(1.10137)	(0.00354)	(0.00552)	(0.33732)
6	0.042253	1.304234	-0.001344	0.002695	0.647482
	(0.21208)	(1.13093)	(0.00282)	(0.00485)	(0.38480)
7	0.084180	1.325133	-0.000766	0.003447	0.604725
	(0.15865)	(1.19171)	(0.00245)	(0.00430)	(0.43055)
8	0.058459	1.209449	-0.000534	0.003609	0.572510
	(0.12172)	(1.25698)	(0.00230)	(0.00409)	(0.47176)
9	0.026562	1.127411	-0.000504	0.003271	0.545974
	(0.09946)	(1.31606)	(0.00218)	(0.00403)	(0.50856)
10	0.034437	1.077232	-0.000567	0.002992	0.519134
	(0.09268)	(1.36794)	(0.00207)	(0.00397)	(0.54132)

Factorization: Structural
Standard Errors: Analytic

تنويه: Shock6: تشير إلى صدمة موجبة في إيرادات الجباية العادية نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي.

المصدر: مخرجات برنامج Eviews.12.

حسب تقديرات دوال الاستجابة الدفعية الهيكلية لمدة 10 سنوات المدرجة في **الشكل أعلاه** يتبين حدوث صدمة هيكلية بمقدار انحراف معياري واحد في نسبة الإيرادات الجبائية العادية إلى الناتج المحلي الإجمالي

على نسبة الرصيد الأولي للميزانية إلى الناتج المحلي الإجمالي سيكون لها وقع سلبي في الفترة الأولى، ليصبح إيجابيا خلال الفترة الثانية وإلى غاية الفترة الرابعة، لكن في الفترة الخامسة تم تسجيل أثر سلبي، ومن ثم أي ابتداء من الفترة السادسة امتدادا للفترة طويلة الأجل سيصبح تأثيرها موجبا يتسم بالضعف.

بالنسبة لاستجابة نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي لصدمة موجبة في نسبة الإيرادات الجبائية العادية إلى الناتج المحلي الإجمالي يتمخض عنها تأثير موجب طوال فترة الاستجابة، إذ ستصل إلى 3,61% كحد أقصى خلال الفترة الثانية.

من جهة أخرى ستساهم صدمة موجبة بانحراف معياري واحد في نسبة الجباية العادية إلى الناتج المحلي الإجمالي على انحراف الانفاق بتأثير موجب في الفترة الأولى وسالب في الفترة الثانية، لينتقل ذات التأثر إلى الموجب في الفترتين الثالثة والرابعة، غير أنه وانطلاقا من الفترة الخامسة أصبح هذا التأثر سالبا ضعيفا يمتد إلى نهاية الفترة.

أما بخصوص استجابة انحراف الإنتاج فإن صدمة هيكلية إيجابية بانحراف معياري واحد في نسبة إيرادات الجباية العادية إلى الناتج المحلي الإجمالي سيكون لها تأثير سلبي عليه في السنتين الأولى والثانية (الفترة قصيرة الأجل) بنسبة 0,024−% و0,01−% على التوالي، وبعدها سيكون ذات التأثير موجبا للفترتين المتوسطة وبعيدة المدى.

وفقا لما جاءت به النتائج السابقة فإن حدوث صدمة موجبة في الجباية العادية يعمل في الفترة طويلة المدى على تعبئة الإيرادات الجبائية للدولة، ولكن على سبيل المثال تقديم تحفيزات وإعفاءات في سبيل النهوض بالاستثمار الخاص (التوجه نحو تشجيع روح المقاولاتية بغرض التخلص من تبعات الريع) سيساهم في رفع الإنتاج ومحاولة بلوغه للمستوى المأمول، مما سينعكس مرة أخرى على الجباية العادية بحد ذاتها من خلال نموها بمعدلات متناقصة، ومنه ارتفاع في الإيرادات الكلية مخالف للتطلعات، مما يخلق فوائض منخفضة على مستوى الرصيد الأولي للميزانية، تستطيع الحكومة بواسطتها مسايرة مخصصات خدمات الديون لكن بالمزاوجة المحفزة للمديونية، الحالة التي تخلق كبح للإنفاق الحكومي التوسعي (كي لا يخرج مستوى الدين العام عن السيطرة) تفاديا لتفاقم الوضع. وكل ما سبق يخلق وضعا مستداما ضعيفا للديون العامة في الجزائر على المدى الطويل.

الفرع الثاني: تحليل التباين (Variance Decomposition)

إن تجزئة التباين تقيس النسبة من تباين خطأ التنبؤ للمتغير محل الدراسة الناتجة عن الصدمات غير المتنبئ بها لكل متغير من متغيرات النموذج خلال فترة التنبؤ، أي أنها تقيس مساهمة الصدمات العشوائية لمتغيرات النموذج في التقلبات المستقبلية لمتغير ما[1]. ونتيجة تجزئة تباين خطأ التنبؤ لمتغيرات النموذج ملخصة كما يلي:

الجدول رقم (4-9): تحليل مكونات التباين

المتغير	الفترة	الانحراف المعياري (S.E)	حدوث صدمة موجبة في أحد المتغيرات					
			Shock1	Shock2	Shock3	Shock4	Shock5	Shock6
D(BP)	2	5,0499	3,4978	0,2399	54,5036	1,5428	0,6523	39,5633
	6	5,4468	3,1994	0,2106	47,2098	11,9428	0,9744	36,4627
	10	5,4489	3,1978	0,2105	47,1798	11,9609	0,9742	36,4765
D(DP(-1))	2	5,6359	0,6458	4,2466	14,2384	5,8710	0,5921	74,4058
	6	6,7607	0,8808	3,0583	12,9406	7,5616	0,6325	74,9261
	10	7,2337	0,8156	2,6968	12,5418	7,1380	0,5617	76,2458
EGAP	2	0,0534	0,4661	0,0684	6,6131	84,9763	0,1549	7,7209
	6	0,0550	0,5714	0,1058	8,0177	83,7165	0,2109	7,3774
	10	0,0550	0,5713	0,1058	8,0220	83,6692	0,2113	7,4201
YGAP	2	0,0555	0,0055	0,5343	59,6207	17,3834	0,5819	21,8739
	6	0,0583	0,0641	0,4918	55,7476	18,1346	0,6098	24,9519
	10	0,0587	0,0699	0,4877	54,9994	17,9885	0,6013	25,8529
D(FSLP)	2	1,3448	11,6683	0,0090	1,8923	29,4371	65,4847	0,5083
	6	2,0371	5,3282	0,1164	16,5885	27,8305	25,0586	25,0775
	10	2,0509	5,2614	0,1171	16,4848	27,5074	24,7247	25,9043
RFL	2	1,3717	0,0049	0,0016	7,3402	2,6869	0,1665	89,7996
	6	2,0368	0,2312	0,1206	9,9636	4,5180	0,1056	85,0607

[1] محمد العقاب وصديق حمايدي، "**محددات الإنفاق العام في الجزائر: دراسة قياسية باستخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR)**"، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، المجلد 3، العدد 2، 2019، ص 89.

84,6889	0,0940	4,7851	10,0027	0,1463	0,2827	2,3782	**10**	

تنويه: Shock1: تشير إلى صدمة موجبة في نسبة الرصيد الأولي للميزانية إلى الناتج المحلي الإجمالي، **Shock2:** تشير إلى صدمة موجبة في نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي نهاية الفترة السابقة (t-1)، **Shock3:** تشير إلى صدمة موجبة في انحراف الإنفاق، **Shock4:** تشير إلى صدمة موجبة في انحراف الإنتاج، **Shock5:** تشير إلى صدمة موجبة في إيرادات الجباية البترولية نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، **Shock6:** تشير إلى صدمة موجبة في إيرادات الجباية العادية نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.12.

ينوه **الجدول رقم (4-9)** المتعلق بتحليل مكونات التباين إلى أن أغلب التقلبات المتوقعة في نسبة الرصيد الأولي للميزانية إلى الناتج المحلي الإجمالي تعزى إلى الصدمات الموجبة بانحراف معياري واحد في انحراف الإنفاق ثم إلى نسبة الجباية العادية إلى الناتج المحلي الإجمالي على طول فترة الاستجابة، فيما يخص التقلبات المتعلقة بنسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي فهي تعود بنسبة كبيرة إلى صدمة نسبة الجباية العادية إلى الناتج المحلي الإجمالي وذلك في الآجال القصيرة والمتوسطة وحتى الطويلة، من جهة أخرى تخضع التقلبات المرتبطة بانحراف الإنتاج ونسبة الجباية العادية إلى الناتج المحلي الإجمالي بصدمات كل متغيرة في حد ذاتها طوال فترة عشر سنوات، أما التغيرات الحاصلة في انحراف الإنتاج فهي متعلقة بالدرجة الأولى بصدمات انحراف الانفاق ومن ثم نسبة الجباية العادية إلى الناتج المحلي الإجمالي بنسب 59,62% و21,87% على التوالي في الأجل القصير، 21,87% و25,85% على التوالي في الأجل الطويل، بينما تقلبات الجباية البترولية نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي مفسرة في المدى القصير بمساهمة نفس المتغيرة بنسبة كبيرة مقدرة بـ 65,48%، لكن في الأمدين المتوسط والطويل يرجع تفسير ذات التقلبات إلى صدمات المتغيرة بحد ذاتها إلى جانب صدمات انحراف الإنتاج ونسبة الجباية العادية إلى الناتج المحلي الإجمالي.

خاتمة الفصل:

عند استعراضنا مجريات هذا الفصل تم التمكن من الخروج بجملة من النتائج، من أهمها:

- دراسة وتحليل وضعية الجباية الكلية واستدامة الديون العامة في الجزائر ساعد في استنباط ما يلي:

✓ تستحوذ الجباية البترولية على حيز كبير من الإيرادات الجبائية الكلية، الدافع الذي أدى إلى العمل على النهوض بإيرادات الجباية العادية من خلال انتهاج العديد من الإصلاحات التي كانت انطلاقتها الفعلية سنة 1992، لتحين فيما بعد من فترة لأخرى؛

✓ الارتباط الوثيق لاقتصاد البلد بالريع جعل من استدامة الديون العامة تدق ناقوس الخطر بصفة دورية، لذلك انتهجت الحكومة العديد من السبل لاحتواء الوضع، أين كلل بعضها بالنجاح على غرار إعادة تنظيم الديون وإنشاء صندوق ضبط الموارد، والبعض الآخر كان عبارة عن حل مؤقت لا تتعدى آثاره الفترة قصيرة الأجل مثل سياسة ترشيد الإنفاق.

- لتقصي تأثير الإيرادات الجبائية على استدامة الدين العامة في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين سنتي 1990 و2019 أستعين بمجموعة من الدراسات الجادة والأصيلة لصياغة النموذج إلى جانب تبني مقاربة نهج الحدود ARDL؛ الذي بدوره مكن من رصد النتائج التالية:

✓ اتضح وجود علاقة على المديين القصير والطويل بين متغيرات الدراسة؛

✓ تصحيح الموقف المالي لاستدامة الديون العامة في الجزائر من المدى القصير باتجاه المدى الطويل يكون في فترة زمنية تتعدى السنة، بالضبط سنة وخمسة أشهر وأربعة أيام؛

✓ موقف استدامة الديون العامة في الجزائر ضعيف جدا؛ وبعد الغوص في مجريات الساحة الاقتصادية لذات البلد تبين أن المسوغ الوحيد لهذه النتيجة يكمن في الحلول المؤقتة المنتهجة في الفترة طويلة الأجل التي اتسمت بأنها غير كافية في خلق إدارة ديون مستدامة؛ مما يعرض اقتصاد البلاد للخطر، كونه غير قادر على الوفاء بالتزاماته المستقبلية. يعزى هذا الوضع إلى الارتباط الوثيق بسعر برميل النفط؛ ففي حالة انتعاش أسعاره تشكلت فوائض مالية ساهمت في تعبئة الإيرادات التي تواجه منحى النفقات المتزايد، في النقيض يتم اللجوء إلى سياسة التقشف مع الولوج إلى الإصدار النقدي الذي وجه نحو تغطية الالتزامات المالية عوض الاستثمار في مشاريع إنتاجية؛

✓ كلما اقترب الإنتاج المتوقع من الفعلي تتشكل فوائض في الرصيد الأولي للميزانية؛

- ✓ بالرغم من الإصلاحات التي مست القطاع الجبائي منذ فترة التسعينات إلا أن إيرادات الجباية العادية أكدت فشلها الذريع في خلق فوائض في الرصيد الأولي للميزانية؛ وهذا راجع إلى المعوقات التي تعاني منها لعل أهمها التهرب والغش الضريبين اللذين حالا دون تحقيق هدف استدامة الديون العامة.
- ➢ من أجل دراسة أثر صدمات الجباية بنوعيها العادية والبترولية على استدامة الديون العامة في الجزائر أستعين بنموذج أشعة الانحدار الذاتي الهيكلي (SVAR) الذي بدوره أتاح فرصة الوصول إلى المخرجات التالية:
- ✓ أشارت دوال الاستجابة الدفعية الهيكلية لعشر سنوات لاحقة بأن حدوث صدمة هيكلية موجبة في نسبة الجباية البترولية إلى الناتج المحلي الإجمالي تشكل خطرا وخيما على الاستدامة المالية للديون العامة، بسبب الارتباط الوطيد للجباية البترولية بالتقلبات الدورية الحاصلة في أسعار البترول، بينما إحداث صدمة هيكلية موجبة في نسبة إيرادات الجباية العادية إلى الناتج المحلي الإجمالي تخلق ديون عامة ضعيفة الاستدامة، نظير المعوقات التي تعاني منها الجباية العادية على غرار التحفيزات والإعفاءات الممنوحة في سبيل النهوض بالاستثمار في البلد، والتي بدورها تستنزف الأوعية الجبائية؛
- ✓ كشفت نتائج تحليل التباين بأن معظم التقلبات الظرفية في نسبة الرصيد الأولي للميزانية إلى الناتج المحلي الإجمالي ونسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي مفسرة بدرجة كبيرة بصدمة موجبة في نسبة الجباية العادية إلى الناتج المحلي الإجمالي، ومن هنا تنبع الأهمية التي تكتنفها الجباية العادية في كونها أداة مهمة لدى الدولة تستطيع من خلالها أن تخلق وضعا مستداما لديونها العامة دون اللجوء إلى إيرادات الريع وتداعياته، لذا بات من الضروري البحث عن أوعية ضريبية جديدة مع توسيع القديمة بهدف النهوض بإيرادات الجباية العادية بصفة خاصة والإيرادات الكلية للميزانية بصفة عامة لغاية ضمان بيئة تحتوي وضعا مستداما قويا للديون العامة.

الفصل الخامس:

أثر الإيرادات الجبائية على التوزيع العادل للدخل في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)

تمهيد:

تحت شاكلة دراسة أثر الإيرادات الجبائية بنوعيها العادية والبترولية على عدالة توزيع الدخل في الجزائر سوف نستعين بالنماذج القياسية التي تعتبر المنطلق أو بالأحرى الركيزة الأساسية التي يقوم عليها التحليل السليم لأي ظاهرة سواء أكانت اقتصادية أو اجتماعية، لذا سوف نستعين بتسلسل ينطلق من تحليل وضعية عدالة توزيع الدخل في الجزائر، لننتقل إلى تطبيق نموذج نهج الحدود (ARDL) الموجه لمعرفة أثر الإيرادات الجبائية على عدالة توزيع الدخل، لينتهي المطاف بنا إلى دراسة أثر الصدمات الموجبة في الإيرادات الجبائية على نصيب الفرد من الدخل القومي المتاح باستخدام نماذج أشعة الانحدار الذاتي الهيكلي (SVAR). لهذا الغرض سنقسم هذا الفصل إلى **ثلاثة مباحث** وهي:

المبحث الأول: سنهتم فيه بالدراسة الوصفية والتحليلية لتوزيع الدخل في الجزائر للفترة (1990−2019)، أين ننطلق في تحليل وضعية توزيع الدخل في الجزائر، ومن ثم نعرج إلى الأساليب المتبعة الهادفة إلى التوزيع العادل للدخل؛

المبحث الثاني: سنتناول فيه دراسة أثر الإيرادات الجبائية على التوزيع العادل للدخل باستخدام نهج الحدود (ARDL)، من خلال التطرق إلى نموذج الدراسة وبعده دراسة التكامل المشترك؛

المبحث الثالث: سنسعى بواسطته إلى دراسة أثر صدمات الإيرادات الجبائية على عدالة توزيع الدخل باستخدام نماذج أشعة الانحدار الذاتي الهيكلي (SVAR) وذلك بعرض النموذج المستخدم لدراسة الصدمات والمضي في تحليل مخرجات دوال الاستجابة الدفعية الهيكلية وتحليل التباين.

المبحث الأول: دراسة وصفية وتحليلية لعدالة توزيع الدخل في الجزائر للفترة (1990-2019)

اتسم توزيع الدخل في الجزائر بالعديد من التغيرات التي تعزى أسبابها للواقع المعاش في كل حقبة، ناهيك عن تبني الحكومة جملة من السياسات التي يرتبط هدفها والتوزيع العادل للدخل، ومن هذا المنطلق سوف نتطرق في هذا المبحث في مطلبه الأول إلى تحليل وضعية توزيع الدخل في الجزائر، بينما نخصص المطلب الثاني للأساليب المتبعة التي تمكن من توزيع الدخل بصفة عادلة.

المطلب الأول: تحليل وضعية توزيع الدخل في الجزائر

في سبيل تحليل الوضعية التي آل إليها توزيع الدخل في الجزائر خلال الفترة (1990-2019) سوف نعرض طرق توزيع الدخل بالإضافة إلى قياس تفاوته.

الفرع الأول: طرق توزيع الدخل

يتوزع الدخل في الجزائر وفق نمطين أساسين وهما التوزيع الوظيفي للدخل والتوزيع الشخصي للدخل.

أولا- تطور التوزيع الوظيفي للدخل

لدراسة تطور التوزيع الوظيفي للدخل يقتضي الأمر العروج إلى تطور كلا من الكتلة الأجرية ودخل المستقلين.

1. تطور الكتلة الأجرية

تعد الأجور مصدرا هاما لمعيشة الفرد، رفاهيته، خدماته والاحتياجات المالية التي يستطيع أن يوفرها لنفسه ولأفراد أسرته[1]، فهي بذلك متغير أساسي للتوازنات الاجتماعية كالإحساس بالعدالة عند توزيع الأجور[2]. **الشكل الموالي** يوضح تطور الكتلة الأجرية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 1990 إلى غاية سنة 2018:

[1] مصطفى محمود أبو بكر، **"الموارد البشرية (مدخل لتحقيق الميزة التنافسية)"**، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2008، ص 373.

[2] ميلود وارزقي، **"سياسة الأجور وفق قانون علاقات العمل في الجزائر"**، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، جامعة المسيلة، المسيلة، الجزائر، المجلد 2، العدد 2، 2017، ص 37.

الشكل رقم (5-1): تطور الكتلة الأجرية في الجزائر للفترة (1990-2018)

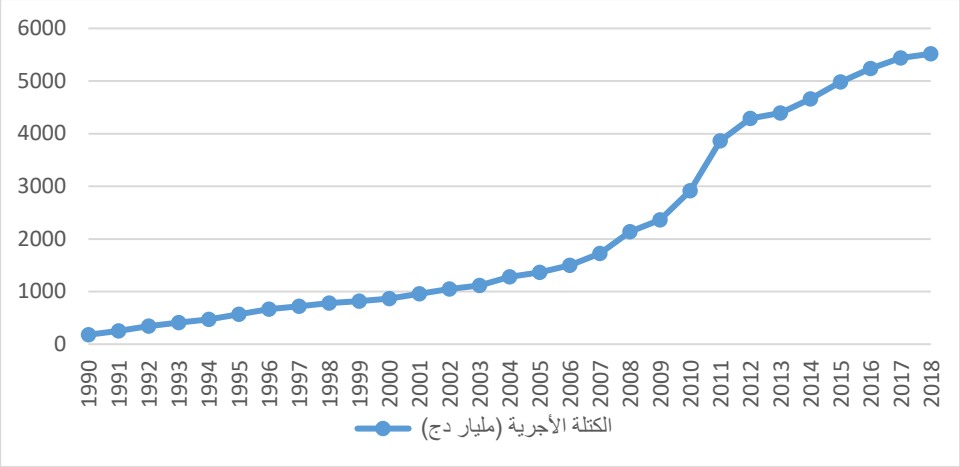

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق (5-1).

يلاحظ من **الشكل رقم (5-1)** المنحى المتصاعد للكتلة الأجرية خلال الفترة (1990-2018)، بمعنى انتقالها من 180 مليار دج سنة 1990 إلى 5517,6 مليار دج سنة 2018، أي تضاعفها بحوالي 31 مرة، يعزى أسباب هذه الواقعة إلى:

- ✓ مع مطلع الألفية الأولى شهدت الجباية البترولية قفزة نوعية بسبب تعافي أسعار النفط في الأسواق العالمية مما أتاح فرصة انتهاج خمسة برامج تنموية (برنامج الانتعاش الاقتصادي (2001-2004)، البرنامج التكميلي لدعم النمو خلال الفترة (2005-2009)، البرنامج الخماسي للتنمية (2010-2014)، برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015-2019)، النموذج الجديد للنمو (2016-2030))، التي بدورها ساهمت في تحفيز الكتلة الأجرية كون التزامن في الشروع نحو تطبيقها مكن من زيادة معروض اليد العاملة؛
- ✓ وفق التعديل الذي طرئ على ضريبة الدخل الإجمالي سنة 2008 تم رفع الحد الأدنى من الدخل الخاضع لذات الضريبة مع تخفيض عدد الفئات ومعدل الضريبة المتعلق بكل شريحة؛
- ✓ رفع الحد الأدنى للأجر الوطني المضمون بمتوسط كل ثلاث سنوات خلال الفترة (1990-2012)، إلى جانب استحداث النقطة الاستدلالية المقدرة بـ 45 دج لفئة الموظفين في الدولة وتطبيقها بأثر رجعي ابتداء من يناير لسنة 2008؛

- ✓ منح المشرع الجزائري جملة من الإعفاءات خاصة بأجور بعض الفئات التي نوضحها فيما يلي:[1]
  - المنح ذات الطابع العائلي المنصوص عليها في التشريع الاجتماعي مثل منحة الزوجة غير العاملة والمنح العائلية ومنح الأمومة؛
  - التعويضات الممنوحة والخاصة بالمنطقة الجغرافية؛
  - الأجور والمكافآت الأخرى الممنوحة في إطار برامج تشغيل الشباب وفقا لشروط التنظيم؛
  - العمال المعاقين حركيا أو المكفوفين أو الصم البكم الذين يقل دخلهم الشهري عن 12000 دج.

أما فيما يخص توزيع الكتلة الأجرية على مختلف القطاعات أدرج تفصيله في **الشكل التالي:**

الشكل رقم (5-2): توزيع الكتلة الأجرية بين القطاعات في الجزائر خلال الفترة (1998-2018)

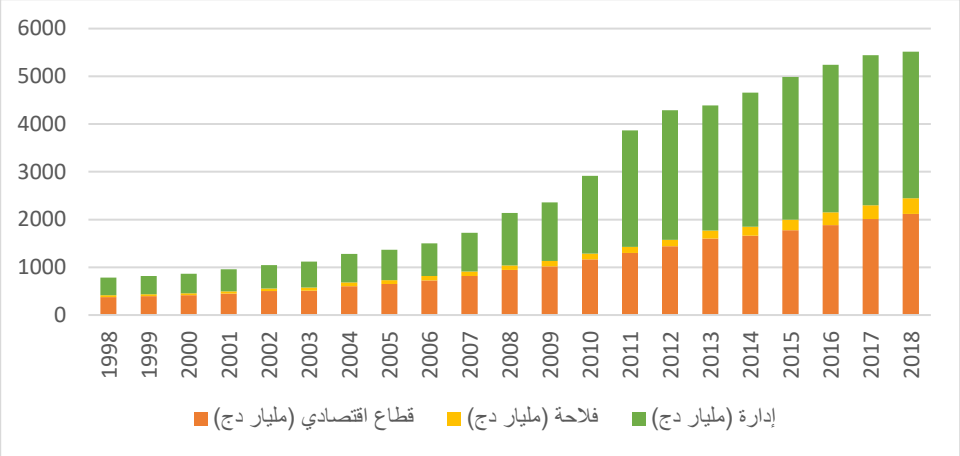

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق (5-2).

من **الشكل المدرج أعلاه** يظهر ظفر قطاع الإدارة ليليه القطاع الاقتصادي بأغلبية الكتلة الأجرية في الجزائر على امتداد الفترة (1998-2018)، بينما يؤكد نفس الشكل ضعف مساهمة القطاع الفلاحي من هذه الكتلة، هذا إن دل على شيء إنما يدل على عدم إيلاء الحكومة اهتمامها بالفلاحة، وعلى اعتبار هذه الأخيرة المصدر الأساسي الذي يستطيع به أي بلد توفير الأمن الغذائي المحلي إلى جانب المقدرة على اجتياح الأسواق العالمية وتحقيق فوائض في الميزان التجاري، الوقع الذي يؤدي إلى التوسع في الإنتاج وزيادة الطلب على اليد

[1] ميلود وارزقي، مرجع سبق ذكره، ص 40.

العاملة بصفة متصاعدة الأمر الذي يحفز كتلة الأجور بالإيجاب، لذا بات من الضروري على الدولة الجدية في التفكير بخصوص النهوض بقطاع الفلاحة وترقيته.

في الواقع تزايد الكتلة الأجرية طوال الفترة (1990–2018) لا يعكس بالضرورة تحسن وانتعاش الأجور نتيجة الأسباب التالية:

- ✓ تمويل المشاريع التنموية بالاعتماد على إيرادات الجباية البترولية الوقع الذي انجر عنه تجميد التوظيف في القطاع العام بالإضافة إلى عدم زيادة الأجور لثلاثة سنوات لاحقة؛
- ✓ أغلب مناصب العمل التي تم توفيرها اتسمت بعقودها المؤقتة التي تعيد صاحبها إلى شبح البطالة فور انتهائها بالإضافة إلى أجورها الزهيدة التي لم تتجاوز في معظم الأحيان 15000 دج/شهريا.

2. **تطور دخل المستقلين**

من بين الأنماط التي يتوزع بها الدخل الوظيفي في الجزائر دخل المستقلين المدرج في **الشكل أدناه.**

الشكل رقم (5–3): تطور دخل المستقلين في الجزائر للفترة (1990–2018)

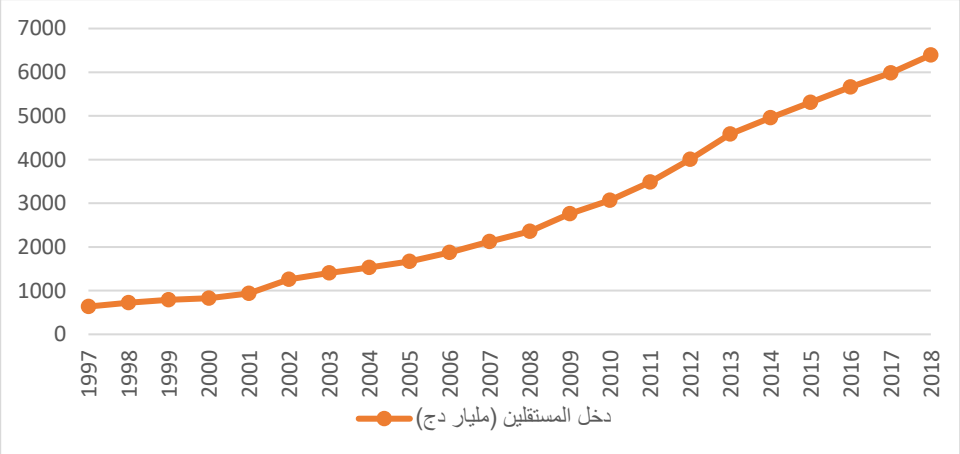

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق (5–2).

يتضح من **الشكل رقم (5–3)** أن دخل المستقلين عرف ارتفاعا خلال الفترة (1998–2018) نتيجة دعم العمل المقاولاتي في إطار تحفيز الأشخاص بدون عمل لخلق مناصب عمل لهم ولغيرهم من خلال:

- ✓ إنشاء جهاز المساعدة على الإدماج المهني الذي يعمل على تشجيع، إدماج، تكفل ومتابعة الشاب المقاول لفتح مشروعه الخاص تحت وصاية الوكالة الوطنية للتشغيل بالتنسيق مع المديريات الولائية للتشغيل؛
- ✓ في إطار البرامج التنموية المنتهجة قامت الحكومة باتباع سياسة ترقية الشراكة والخوصصة لغرض خلق الثروات ومناصب الشغل وترقية التنافسية[1]؛
- ✓ تحفيز الاستثمار بتقديم الإعفاءات الجبائية التي مست الضريبة على أرباح الشركات خصوصا في مناطق الجنوب والهضاب العليا؛
- ✓ تقديم تسهيلات مصرفية للشركات المنتجة وبالأخص المصدرة للمنتجات المحلية[2]، إلى جانب منح الإعفاءات الجمركية لصالح كل منتج موجه للتصدير.

وللتفصيل أكثر في مدى تطور دخل المستقلين وجب التطرق إلى تقسيمه بين القطاعات وفق **الشكل الموالي:**

الشكل رقم (5-4): توزيع دخل المستقلين بين القطاعات في الجزائر خلال الفترة (1998-2018)

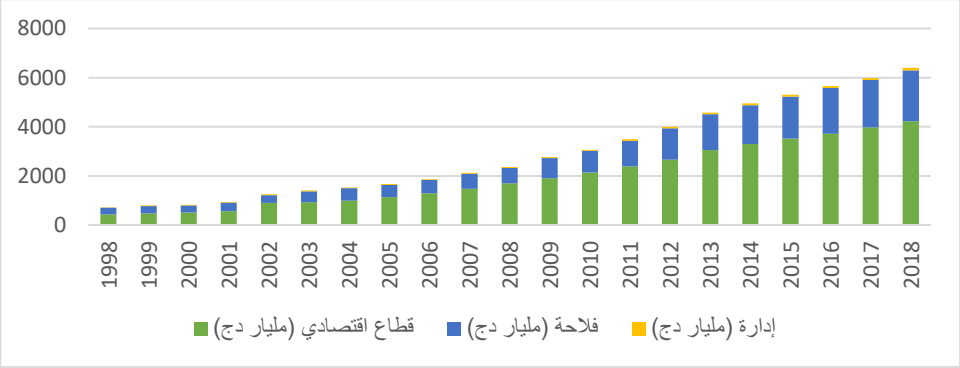

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق (5-2).

حسب ما يؤكده **الشكل السابق** طوال الفترة الممتدة بين سنتي 1998 و2018 استحوذ القطاع الاقتصادي على الأغلبية الساحقة من دخل المستقلين، ليأتي بدرجة أقل قطاع الفلاحة، وبنسبة ضئيلة تكاد تكون منعدمة

[1] نبيلة نوي وزوينة بن فرج، "**قراءة للبرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2014 (الدور في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والتحديات الراهنة والمستقبلية)**"، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، جامعة برج بوعريريج، برج بوعريريج، الجزائر، المجلد 2، العدد 1، 2015، ص ص 99-100.

[2] الدبلوماسية الاقتصادية ودعم المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين، وزارة الشؤون الخارجية، الجزائر، أطلع عليه بتاريخ 08-09-2022، متوفر على الرابط التالي:

http://www.mae.gov.dz/Mesure-et-facilitation-AR.aspx

قطاع الإدارة، وفي هذا الصدد إشارة واضحة إلى أن القطاع الاقتصادي من شأنه أن يذر مداخيل معتبرة، إذا ما تم تسطير استراتيجية قائمة على الاستثمار الجدي فيه بغض النظر عن الطبيعة القانونية للمستثمر، وهذا ما سيضمن بلا شك التقليل من الواردات وتحقيق الاكتفاء الذاتي وحتى التصدير وجلب العملات الأجنبية[1].

بالرغم من تصاعد دخل المستقلين إلا أنه تم تسجيل عدد كبير من العمال في القطاع الموازي والعمال المؤقتين، إذ إن 49% منهم غير مصرح بهم لدى مصالح الضمان الاجتماعي (غير مستفيدين من نظام التأمين والحماية الاجتماعية)، وهذا يعني تشوه تركيبة خصائص التشغيل في الجزائر التي تؤدي إلى خلق المزيد من الفقراء والمعوزين[2].

ثانيا- تطور التوزيع الشخصي للدخل

لإعطاء فكرة عن المنحنى الذي يتطور به التوزيع الشخصي للدخل في الجزائر للفترة (1990-2019) أستعين بنصيب الفرد من الدخل القومي المتاح **(أنظر الشكل أدناه)**، كون الدخل المتاح تعتمد عليه مقاييس قياس التفاوت في توزيع الدخل مثل منحنى لورنز، معامل جيني ...إلخ.

الشكل رقم (5-5): تطور معدل نصيب الفرد من الدخل القومي المتاح في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)

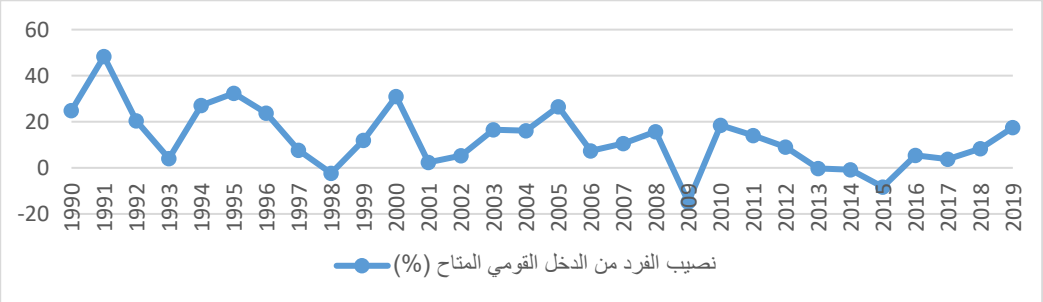

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق (3-3).

من الشكل **رقم (5-5)** يلاحظ وجود تذبذبات تمتزج بين الارتفاع والانخفاض في معدلات نصيب الفرد من الدخل القومي المتاح، أين تم تسجيل أعلى معدل لنصيب الفرد من الدخل القومي المتاح سنة 1991 بما

[1] الهواري بن لحسن، **"التفاوت في توزيع الدخل وإشكالية النمو المحابي للفقراء في الجزائر"**، المجلة الجزائرية للمالية العامة، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، المجلد 6، العدد 1، 2016، ص 113.

[2] نادية قويقح، **"البطالة في الجزائر: الواقع والتحديات"**، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة خميس مليانة، خميس مليانة، الجزائر، المجلد 3، العدد 2، 2012، ص 88.

يعادل 48,33%، الوضع الذي واكب عدم وجود ضريبة تقتطع من المنبع، في المقابل استحوذت سنة 2009 على أدنى معدل لنصيب الفرد من الدخل القومي المتاح، نتيجة التراجع الذي مس التحويلات المالية المرسلة إلى داخل الوطن من قبل المهاجرين جراء الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، بالإضافة إلى قيام المشرع بفرض الضريبة الجزافية الوحيدة ضمن قانون المالية لسنة 2007. كذلك تم تسجيل معدلات أخرى سالبة والموافقة للسنوات 1998، 2013، 2014، 2015 أين تعزى الأولى إلى بداية تأقلم الإدارة الضريبية مع طبيعة الأوعية الجديدة التي جاء بها قانون المالية لسنة 1992، أما بقية السنوات فتعزى معدلاتها إلى الأزمة البترولية سنة 2014 التي كان لها تأثير مزدوج على تخفيض نصيب الفرد من الدخل القومي المتاح من خلال التأثير على اقتصاديات بعض البلدان المرسلة للتحويلات كدول الخليج العربي التي تعتبر مناطق جذب لليد العاملة الأجنبية القادمة من دول المغرب العربي ومنها الجزائر[1]، فبعدما كان المعدل السنوي لهذه التحويلات يقدر بحوالي 7,4% سنة 2010 انخفض إلى حوالي 3,8% في سنة 2014 وإلى ما يقارب 0,4% سنة 2015[2]، إلى جانب لجوء الدولة إلى تقليص الدعم الحكومي الذي كانت تنتهجه.

كما يلاحظ أيضا في ثنايا السلسلة قيد التحليل وجود فترات من المعدلات الموجبة لنصيب الفرد من الدخل القومي المتاح المدرجة على النحو الموالي:

- ✓ **الفترة (1990-1997):** يرجع تبريرها إلى أن سنتي 1990 و1991 لم تكن لهما ضريبة تفرض على الدخل، وحتى بعد استحداث ضريبتين مباشرتين تتمثلان في الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات ضمن الإصلاحات الجبائية التي جاء بها قانون المالية لسنة 1992 لم يكن لها في البداية الأثر المخفض لنصيب الفرد من الدخل القومي المتاح، نتيجة العديد من العوامل كعدم وجود موظفين ذوي الكفاءة التي تتماشى مع الأوعية الضريبية الجديدة ناهيك عن غياب الرقمنة آن ذاك، الشيء الذي أتاح فرصة التهرب من هذا النوع من الضرائب؛
- ✓ **الفترة (1999-2008):** واكب هذه الفترة وجود معدلات موجبة تتأرجح بين الارتفاع والانخفاض نتيجة القفزة النوعية التي شهدتها إيرادات الجباية البترولية بعدما انتعشت أسعار البترول، كتحصيل حاصل قامت الحكومة برفع مخصصات الدعم الاجتماعي، بالإضافة إلى تخفيف

[1] هشام بوطالبي، **"أثر التحويلات المالية للمهاجرين على الاستثمار الخاص في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1980-2017"**، الملتقى الوطني حول التنويع الاستثماري واستدامة التنمية في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجيلالي ليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، يوم 3 جويلية 2021، ص 8.

[2] هشام بوطالبي ومحمد بن سعيد، **"التحويلات المالية للمهاجرين والتنمية في المنطقة العربية: دراسة تحليلية لعينة من البلدان العربية المستقبلة للتحويلات"**، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، المجلد 13، العدد 14، 2017، ص 129.

أو الإعفاء من دفع مستحقات الضريبة على الدخل الإجمالي في سبيل تشجيع العمل المقاولاتي، رفع الحد الأدنى من الدخل السنوي المعفى من الضريبة على الدخل الإجمالي من 25200 دج سنويا سنة 1992 إلى 60000 دج سنويا سنة 1999 ثم 120000 دج سنويا سنة 2008، تقليص عدد الفئات الخاضعة للضريبة على الدخل الإجمالي، وكل ما سبق أدى إلى نمو الدخل القومي المتاح ومنه خلق معدلات موجبة في نصيب الفرد منه؛

- ✓ **الفترة (2010–2012):** شهدت هذه الفترة أيضا معدلات موجبة متواضعة في نصيب الفرد من الدخل القومي المتاح كتحصيل حاصل لارتفاع التحويلات المالية المرسلة من طرف المهاجرين عقب المتنفس الذي عاشه العالم بعد زوال الأزمة المالية لسنة 2008؛
- ✓ **الفترة (2016–2019):** عرفت هي الأخرى نموا موجبا في معدلات نصيب الفرد من الدخل القومي المتاح جراء مقدرة الدول المتقدمة من استقطاب المزيد من المهاجرين خصوصا بعد التغلب على تداعيات أزمة 2008، إلى جانب ارتفاع التحويلات الاجتماعية الناتج عن رفع مختلف الرسوم والضرائب بالإضافة إلى الانخفاض الذي وطئ قيمة العملة سنة 2018.

الفرع الثاني: قياس التفاوت في توزيع الدخل

يعتبر معامل جيني اللبنة الأساسية التي يُعتمد عليها في معرفة مدى التفاوت الحاصل في توزيع الدخل، و**الجدول الموالي** يوضح ذلك:

الجدول رقم (5–1): قياس التفاوت في توزيع الدخل في الجزائر حسب معامل جيني

السنوات	1988	1995	2011
حصة الدخل لأدنى 20% من السكان	6,5	7	9,4
حصة الدخل لثاني 20% من السكان	10,7	11,6	13,7
حصة الدخل لثالث 20% من السكان	14,9	16,2	17,5
حصة الدخل لرابع 20% من السكان	20,6	22,6	22,3
حصة الدخل لأعلى 20% من السكان	47,1	42,6	37,2
معامل جيني (%)	40,2	35,3	27,6

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي، أطلع عليه بتاريخ 23–09–2021، متوفر على الرابط التالي:

https://data.albankaldawli.org/country/DZ

يمكن إعطاء قراءة **للجدول رقم (5-1)** على النحو التالي:

- ✓ حصة الدخل لأدنى 20% من السكان تقدر بـ 6,5%، 7%، 9,4% من إجمالي الدخل للسنوات 1988، 1995 و2011 على التوالي، وبمقارنة هذه الحصص مع حصة الدخل لأعلى 20% من السكان المعادلة لـ 47,1%، 42,6%، 37,2% من إجمالي الدخل لنفس السنوات يلاحظ تفوق أو بالأحرى استحواذ الطبقة الغنية على أغلبية الدخل، وهو ما يوحي إلى أن توزيع الدخل في الجزائر يكون لصالح الطبقة الغنية على حساب الطبقة الفقيرة؛
- ✓ كما يكشف نفس الجدول عن الارتفاع التدريجي في حصة الدخل للفئة الأولى (الأفقر) والثانية والثالثة (المتوسطة) وانخفاضها للفئة الخامسة (الأغنى)، المسار الذي يتجه نحو المساواة في توزيع الدخل، وباعتبار معامل جيني قابل للتحلل (زيادة المساواة بين الفروع السكانية يؤدي إلى ارتفاع المساواة إجمالا) تم تسجيل انخفاض في نسبه من 40,2% سنة 1988 إلى 35,3% سنة 1995 ليسجل في آخر المطاف معدل 27,6% سنة 2011، وكل ما سبق يتماشى ومضي الجزائر نحو تحقيق العدالة النسبية في توزيع الدخل كتحصيل حاصل ناتج عن تتبع كوكبة من السياسات والإجراءات التي نذكر من بينها:

- انتهاج سياسة دعم الدخول التي كللت نتائجها بتوفير الدعم المالي للفئات التي فقدت عملها نتاج تسريح العمال في فترة التسعينات إلى جانب مرافقة المستثمرين في مشاريعهم بغية خلق الثروة ورفع الطلب على اليد العاملة؛
- رفع الحد الأدنى للأجر الوطني المضمون من 1000 دج سنة 1990 إلى 18000 دج سنة 2012؛
- إعفاء ذوي الدخل المنخفض المحدد بـ 120000 دج سنويا في قانون المالية لسنة 2008 من الضريبة على الدخل الإجمالي؛
- لقد سعت الجزائر خلال الألفية الإنمائية بإتباع مخطط إنمائي مقرر من الأمم المتحدة منذ سبتمبر 2000 إلى غاية 2015، تضمن القضاء على الفقر المدقع والجوع كهدف أول ضمن جملة من الأهداف تصب كلها في تحقيق العدالة الاجتماعية، وذلك من خلال نظام الدعم الاجتماعي[1] الذي مس دعم الأسعار، الإعفاء الجبائي المقدم لأجهزة المساعدة على التشغيل التي تتتبع المشاريع المقاولاتية، تقديم منح للمعاقين والمجاهدين ...إلخ؛

[1] مريم قدار وفاطمة الزهراء عيدودي، "**دراسة تحليلية للتحويلات الاجتماعية في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)، التحليل إلى المركبات الأساسية ACP**"، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة بشار، بشار، الجزائر، المجلد 5، العدد 2، 2019، ص 970.

- توفير فرص عمل تحت وصاية جهاز الإدماج المهني للشباب.

بالرغم من المساعي المبذولة في سبيل التوصل إلى توزيع عادل للدخل لا تزال هناك فروقات شاسعة وواضحة بين فئات السكان خصوصا بين الفئة الأولى (الفقيرة) والأخيرة (الغنية) نتيجة ما يلي:

- ✓ في إطار النهوض بالعمل المقاولاتي أعطت الدولة إعفاءات من الضريبة على أرباح الشركات، في حين تعتبر الضريبة على الدخل الإجمالي (اقتطاع من المصدر) شريان إيرادات الجباية العادية بصفة عامة وإيرادات الضرائب المباشرة بصفة خاصة، الأمر الذي يستنزف الدخول الضعيفة مع تحفيز الدخول المرتفعة نحو الأعلى؛
- ✓ جل مناصب العمل التي تم توفيرها مؤقتة وبأجر لا يصل حتى عتبة الحد الأدنى للأجر الوطني المضمون الأمر الذي يزيد من شدة وطأة عدم المساواة في توزيع الدخل بين فئات المجتمع وبالأخص الفئتين الفقيرة والغنية؛
- ✓ توجيه الدعم الحكومي إلى غالبية السكان دون تمييز جعل من هذه السياسة تحفز على اتساع الفجوة بين الطبقتين الغنية والفقيرة؛
- ✓ بعد صدمة أسعار البترول سنة 2014 وفي سياق تطبيق سياسة التقشف اتجهت الحكومة نحو تقليص الواردات بتخفيض فاتورة الاستيراد بتحديد قائمة من المواد الممنوعة من الاستيراد كالمواد الصناعية مثل الرخام الجاهز، المحولات الكهربائية، مواد الصنابير، الغرافيت الجاهز، وبعض من المواد الغذائية كالمصبرات وعصير الفواكه، الشكولاتة وبعض المكسرات وغيرها[1]، مما أدى إلى ارتفاع الأسعار وإضعاف دخل المكلف؛
- ✓ رفع معدلات الرسم على القيمة المضافة من معدل عادي قدره 17% سنة 2001 إلى 19% سنة 2017، ومن معدل مخفض يعادل 7% سنة 1992 إلى نسبة 9% سنة 2017، وهو ما ينعكس عبئها في أسعار مختلف السلع والخدمات، ليصبح المكلف الحقيقي بدفعها هو المستهلك النهائي، الأمر الذي يتنافى مع مبدأ العدالة الضريبية باعتبار الرسم على القيمة المضافة من الضرائب التنازلية التي يزيد عبها كلما انخفض دخل المكلف (المستهلك)[2].

[1] هدى بن محمد، مرجع سبق ذكره، ص 59.

[2] حسين كشيتي، "**العدالة الضريبية كمدخل لتحقيق العدالة الاجتماعية –مع الإشارة إلى حالة الجزائر–**"، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، جامعة ميلة، ميلة، الجزائر، المجلد 6، العدد 1، 2021، ص ص 369–370.

المطلب الثاني: الأساليب المتبعة لتوزيع عادل في الدخل

قصد إضفاء طابع المساواة في توزيع الدخل انتهجت الجزائر العديد من الأساليب لعل أهمها:

الفرع الأول: الإجراءات العملية للتشغيل

قامت السلطات العمومية الجزائرية بخطوات معتبرة ميدانية بهدف خلق ديناميكية في سوق العمل، وذلك بإنشاء العديد من الأجهزة والهياكل التي تصب كلها في محاولة تشجيع الأشخاص بدون شغل على خلق مناصب الشغل لأنفسهم ولغيرهم (زرع الفكر المقاولاتي) وخلق الثروة[1]، ولهذا الغرض سيعرض باختصار بعض من هذه الأجهزة والإجراءات على النحو الموالي:

1. **جهاز الإدماج المهني للشباب:** كانت المبادئ الأساسية لهذا البرنامج تهدف أساسا إلى ترقية روح المبادرة والمقاولة لدى الشباب وتنميتها سواء كان بطريقة مباشرة أو من خلال جمعياتهم، وتنمية المبادرات المحلية وتثمين الطاقات مع استغلال كل الإمكانيات المتاحة للتشغيل بإعطاء الأولوية للعمل الدائم[2]. ويضم هذا الجهاز ثلاثة أنظمة وهي:

❖ **التشغيل المأجور الناتج عن المبادرات المحلية:** وهو بمثابة تدعيم للجماعات المحلية في إطار مجهود بدون مؤهلات أو بمؤهلات بسيطة، عن طريق مناصب مؤقتة تشتغل أساسا على مستوى البلديات، وتمنح هذه المناصب للولايات من طرف الوزارة الوصية في شكل حصص ولائية لكل سداسي بناء على برنامج تقدمه مديرية التشغيل استنادا على اقتراحات البلديات، وقد أنشئ هذا الجهاز سنة 1990 كإجراءات بديلة لامتصاص البطالة[3]. لكن ما يعاب على هذه المبادرة تمركز أغلب مناصبها في قطاع الخدمات بنسب تتراوح بين 48% و95,2%، كما أن الحجم الكمي للوظائف في هذا السياق يخضع لمستوى تمويل في إطار الغلاف المالي الموجه لأجهزة التشغيل،

[1] عبد الرزاق نذير ونوة بن يوسف، "**انعكاسات الإصلاحات الاقتصادية على التشغيل والبطالة في الجزائر**"، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، المسيلة، الجزائر، أيام 15 و16 نوفمبر 2011، ص 12.

[2] سعدية زايدي، "**سياسات التشغيل في الجزائر**"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، المجلد 7، العدد 13، 2017، ص 200.

[3] حفوظة عبد القادر وحسام غريدان، "**آليات وبرامج السياسات العمومية للتشغيل في الجزائر (دراسة تحليلية تقييمية)**"، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، المركز الجامعي نور البشير، البيض، الجزائر، المجلد 3، العدد 4، 2017، ص 115.

مما يجعل هذه الوظائف تحت رحمة الأوضاع المالية التي تمر بها البلاد، والتي أساسا مرتبطة بتقلبات أسعار النفط، وهو ما يؤثر سلبا على سياسة التشغيل[1].

- **برنامج عقود ما قبل التشغيل:** لقد تبنت الجزائر هذا البرنامج سنة 1998 بعد الارتفاع الحاد في معدلات البطالة وسط الشباب الحاملين لشهادة جامعية إلى جانب التدفق المستمر للخريجين الجامعيين إلى سوق العمل، فقد اعتبر هذا البرنامج متنفسا للشباب حيث بلغ مجموع مناصب الشغل في الإطار هذا البرنامج 113417 منصب إلى غاية 2014 وفق ما جاءت به الوكالة الوطنية للتشغيل[2]، لكن ما يعاب على هذه العقود توفير مناصب عمل مؤقتة وبأجور متدنية أين خصص 15000 دج كأجر لفئة حاملي شهادات التعليم العالي و10000 دج للتقنيين السامين.
- **جهاز المساعدة على الإدماج المهني:** يهدف هذا البرنامج إلى إدماج الشباب في الحياة المهنية، إذ تم تطبيقه منذ سنة 1990، حيث استفاد منه قرابة 332000 شاب للفترة (1994-1995) لمدة 6 أشهر في المتوسط موزعون على مختلف القطاعات الاقتصادية خاصة الإدارة والبناء والأشغال العمومية تقريبا، أما بالنسبة للفترة (1995-1998) فقد انتقل عدد المدمجين من 141586 شاب سنة 1995 إلى 152900 شاب سنة 1998[3]، ومن ثم تم تحديث هدفه بموجب المرسوم التنفيذي رقم 08-126 المؤرخ في 19 أفريل 2008، المعدل والمتمم والمسير من طرف الوكالة الوطنية للتشغيل بالتنسيق مع المديريات الولائية للتشغيل، المتعلق بجهاز المساعدة على الإدماج المهني إلى:[4]
  - تشجيع الإدماج المهني لطالبي الشغل المبتدئين؛
  - تشجيع كافة أشكال النشاطات والتدابير الرامية إلى ترقية الشباب، لاسيما عبر برامج تكوين-تشغيل وتوظيف.

---

[1] لزهاري زواويد وآخرون، "**سياسات التشغيل في الجزائر (قراءة تقييمية لبرامج الإصلاح)**"، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ألمانيا، العدد 2، 2018، ص 54.

[2] ياسمين لغواطي، "**سياسة عقود ما قبل التشغيل وتأثيرها على نوعية الخدمة العمومية**"، مجلة البحوث السياسة والإدارية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، المجلد 4، العدد 2، 2015، ص 204.

[3] منصف شرفي، "**رؤية مستقبلية لمواجهة مشكلة البطالة في الجزائر**"، الملتقى الدولي حول آليات ودعم ومساعدة إنشاء المؤسسات في الجزائر الفرص والعوائق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، أيام 3 و5 ماي 2011، ص 9.

[4] السياسات الوطنية للتشغيل، وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، الجزائر، أطلع عليه بتاريخ 16-08-2022، متوفر على الرابط التالي: shorturl.at/eOQTX

2. **برنامج المساعدات لإنشاء المؤسسات المصغرة:** انطلق فيه سنة 1997 موجه إلى فئة الشباب الراغبين في إنشاء مؤسساتهم، كما يخص فئة الإطارات المسرحين. يعمل هذا البرنامج بمساهمة ثلاثة أطراف وهم:[1]

- ✓ **المستثمر:** إسهامات شخصية تتراوح ما بين 5% إلى 25% حسب تكلفة المشروع، ومنطقة إنشاء المؤسسة؛
- ✓ **الصندوق الوطني لدعم وتشغيل الشباب:** منح قروض بدون فوائد قد تصل نسبها إلى 25% من تكلفة الاستثمار؛
- ✓ **البنك:** منح قروض بنسبة 70% من تكلفة المشروع، مع نسب فوائد منخفضه.

بعد ستة سنوات من ممارسة البرنامج وإلى غاية 31 ديسمبر 2003 تم إحصاء حوالي 177429 مشروع مقبول على مستوى الوكالة دعم وتشغيل الشباب من أصل 199523 ملف مسجل، موزعة على قطاع الخدمات بنسبة 52%، الزراعة 21,5%، الحرف بـ 10,5%، الصناعات الغذائية 8,5%، أخرى بـ 7,5%، وتمثل حصة الإناث في هذه المشاريع نسبة 12%، توفر في مجموعها ما يقارب 490912 منصب شغل، ومن ثم تم منح امتيازات جبائية وتسهيلات لهذه المشاريع من طرف البنوك بالإضافة إلى إنشاء صندوق ضمان مخاطر القروض للشباب المقاول[2].

3. **إنشاء القرض المصغر:** لإتمام وتوسيع ودعم مسار مكافحة البطالة في الجزائر شرعت الدولة في تطبيق هذا برنامج ابتداء من شهر جولية 1999 عبر كامل التراب الوطني[3]، إلا أنه لم يعرف حينها النجاح الذي كانت تتوخاه السلطات العمومية منه، بسبب ضعف عملية المرافقة أثناء مراحل إنضاج المشاريع ومتابعة إنجازها. وقد تبين ذلك خلال الملتقى الذي نظم في ديسمبر حول موضوع **تجربة القرض المصغر في الجزائر** وبناء على التوصيات المقدمة خلال التجمع الذي ضم عددا معتبرا من الخبراء في مجال التمويل المصغر تم إنشار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بمقتضى

[1] يوسف بوشي، "**سياسة التشغيل في الجزائر المفاهيم، الأجهزة والبرامج**"، مجلة المعيار، جامعة تسمسيلت، تسمسيلت، الجزائر، المجلد 6، العدد 2، 2015، ص 142.

[2] عبد الرزاق نذير ونوة بن يوسف، مرجع سبق ذكره، ص 13.

[3] سعاد عون الله وراشدة عزيرو، "**القرض المصغر كآلية تمويل ضمن البرامج الوطنية المساعدة على إنشاء المؤسسات**"، الملتقى الدولي حول آليات ودعم ومساعدة إنشاء المؤسسات في الجزائر الفرص والعوائق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، أيام 3 و5 ماي 2011، ص 3.

المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 2004/01/22[1]، بغية دعم المستفيدين وتقديم الاستشارة والمرافقة في تنفيذ أنشطتهم ومنحهم قروض دون فوائد[2]، وفي ذات السياق وإلى غاية 30 جوان 2022 تمكنت هذه الوكالة من استحداث 1408405 منصب شغل، منح 963071 قرض وتكوين 249266 مقاول[3].

ما يعاب على جهاز الإدماج المهني للشباب توفيره لفرص عمل بأجر لا يغطي أدنى شروط الحياة إلى جانب كونه بعقود مؤقتة، وهو ما يعيد المستفيد إلى شبح البطالة من جديد، كذلك التركيز المفرط في توطين المشاريع الاستثمارية بمناطق الشمال الجزائري، فعلى سبيل المثال استحوذت هذه المناطق خلال سنة 2010 على 69% بالمئة من المشاريع، في حين لم تحظ مناطق الهضاب العليا إلا بنسبة 17,5% ومنطقة الجنوب على 13,7%. في المقابل ظلت المناطق الريفية والنائية تشكو من لا مبالاة السلطات العمومية بها، وتفضيل مناطق على حساب مناطق أخرى[4]، وكل ما سبق كان حائلا أمام تحقيق دخول موزعة بصفة عادلة.

[1] صبرينة مانع وفضيلة بوطورة، "**المرافقة المقاولاتية آلية داعمة لإنشاء وترقية المشاريع الصغيرة والمتوسطة بالجزائر حالة: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM**"، مجلة إقتصاد المال والأعمال، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، المجلد 3، العدد 1، 2018، ص 157.

[2] Samira ABDESSEMED and Siham CHOUCHANE, **«ENTREPRENEURIAL ACCOMPANIMENT AS A MECHANISM TO SUPPORT SMALL AND MEDIUM ENTERPRISES IN ALGERIA "INSTITUTIONAL INCUBATOR-BATNA INCUBATOR MODEL"»**, Journal of Economic Growth and Entrepreneurship, Université Ahmed Draya, Adrar, ALGERIAl, Vol 3, N° 2, 2020, p 62.

[3] الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، الجزائر، أطلع عليه بتاريخ 16-08-2022، متوفر على الرابط التالي:
https://www.angem.dz/ar/home.php

[4] رحيم حسين، "**سياسات التشغيل في الجزائر: تحليل وتقييم**"، بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، العددان 61-62، 2013، ص 144.

الفرع الثاني: إجراءات الشبكة الاجتماعية (دعم الدخول)

إن الارتفاع الكبير والمستمر في أسعار عدد كبير من السلع والخدمات بدءا من سنة 1992، سنة تحرير أسعار السوق الداخلية واستقرارها عند مستويات توازنية عالية، مع ارتفاع نسبي أقل للأجور أدى إلى انخفاض القدرة الشرائية لفئات اجتماعية واسعة، وبالتالي إلى تقليص حجم طلبها[1]، الدافع الذي أدى إلى انتهاج سياسة دعم الدخول ممثلة في الشبكة الاجتماعية التي أخذت صيغ عديدة من الدعم للفئات الاجتماعية الأكثر حرمانا وتأثرا بنتائج الإصلاحات الاقتصادية، من بين هذه الصيغ نذكر:[2]

- ✓ تعويضات للأشخاص دون دخل أنشئت سنة 1992 في حدود 120 دج للشخص شهريا؛
- ✓ في سنة 1994 تم تعويض هذه الصيغة بصيغتين جديدتين وهما: **المنحة الجزافية للتضامن والنشاط ذو المنفعة العامة**؛
- ✓ بعد عمليات التسريح وإعادة الهيكلة التي مست الجهاز الإنتاجي أنشأ جهاز جديد سنة 1994 وهو **الصندوق الوطني للتأمين على البطالة** بخصوص التكفل بالأشخاص المسرحون لأسباب اقتصادية، أين تمكن من دفع تعويض البطالة الذي استفاد منه لغاية أواخر سنة 2006: أكثر من 189830 عاملا مسرحًا من مجموع 201505 مسجلاً، أي بنسبة استيفاء 94%، أما المستفيدين الذين تم توقيف تعويضاتهم جراء عودتهم إلى العمل بعقود محددة المدة أو بقاءهم بالمؤسسات المؤهلة للتصفية يناهز عددهم 5275 مستفيدًا. انطلاقا من سنة 2004 عكف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة على تنفيذ جهاز دعم إحداث النشاط لفائدة البطالين ذوي المشاريع الذين تتراوح أعمارهم بين خمسة وثلاثين وخمسين سنة لغاية شهر جوان 2010؛
- ✓ **برنامج TUP-HIMO** (أشغال المنفعة العامة ذات الكثافة العالية لليد العاملة) تم إنشائه بموجب المرسومين التنفيذيين رقم 96-232 المؤرخ في 29 جوان 1996، المتضمن إنشاء وكالة التنمية

---

[1] علي مكيد وعماد معوش، "**الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر وآفاق التحول نحو اقتصاد السوق**"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، أطلع عليه بتاريخ 13-08-2022، متوفر على الرابط التالي:

shorturl.at/cFL49

[2] أنظر إلى:

- عبد الرزاق نذير ونوة بن يوسف، مرجع سبق ذكره، ص 14.
- برنامج أشغال المنفعة العمومية ذات الاستعمال المكثف لليد العاملة، وكالة التنمية الاجتماعية، الجزائر، أطلع عليه بتاريخ 13-08-2022، متوفر على الرابط التالي:

shorturl.at/HLPUW

- الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، أطلع عليه بتاريخ 13-08-2022، متوفر على الرابط التالي:

https://www.cnac.dz/site_cnac_new/Web%20Pages/Ar/AR_PresentationCNAC.aspx

الاجتماعية وتحديد قانونها الأساسي ورقم 96-330 المؤرخ في 07 أكتوبر 1996 والمصادقة على اتفاقية القرض المبرم بين الجزائر والبنك العالمي للإنشاء والتعمير لتمويل مشروع دعم الشبكة الاجتماعية (الفترة بين 1997-2000). تمت المواصلة في تنفيذ هذا الجهاز سنة 2001 على نطاق أوسع اعتمادا على الأموال العمومية للدولة. يستهدف هذا الجهاز الفئات السكانية الموجودة بالولايات والبلديات ذات نسبة بطالة مرتفعة وتفتقر إلى المنشآت القاعدية. بهدف خلق مناصب شغل مؤقتة مكثفة، وذلك بفتح ورشات كبرى على مستوى الولايات وتخص مختلف القطاعات ونشاطات المنفعة العامة كإصلاح الطرقات، الغابات، تنظيف المحيط، الري وتطهير القنوات... إلخ، سمح هذا البرنامج بتوفير حوالي 22000 منصب شغل سنويا ما بين (1997-2001) بتكلفة 99000 دج لكل منصب شغل، واستهلاك غلاف مالي إجمالي بـ 4.5 مليار دج من أصل غلاف إجمالي يقدر بـ 6.94 مليار دج.

تمكنت إجراءات الشبكة الاجتماعية من تحقيق نقطتين إيجابيتين في مسار تقليص عدم المساواة في توزيع الدخل، أولها لما قامت الحكومة بإعطاء منح مالية للمسرحين من عملهم، ثانيا اهتمامها بفتح المشاريع التي تسعى من خلالها خلق مناصب شغل في المناطق المهمشة التي تعاني من نسب جد مرتفعة للبطالة، غير أنها لم تفلح في كون المناصب الطالبة للعمال اتسمت بالأجور المتدنية وبعقود مؤقتة.

الفرع الثالث: سياسة الدعم الاجتماعي

تعتبر وزارة المالية الدعم الحكومي يصرف في شكل بعض الإعانات التي تقدمها الدولة للأفراد كمستهلكين أو كمنتجين، قصد التخفيف من عبئ تكاليف المعيشة عن كاهل الفئات الفقيرة والطبقات محدودة الدخل، بالإضافة إلى تحقيق عملية إعادة توزيع الدخل الوطني لصالح الطبقات الأقل دخلا في المجتمع، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى تحقيق درجة من العدالة الاجتماعية[1]، من خلال انتهاج نوعين أساسين من الدعم هما:

أولا- الدعم الضمني أو غير المباشر: ويتمثل في تنازل الدولة عن جزء من الإيرادات العامة المستحقة من أجل خفض الكلفة المالية للسلع والخدمات التي يشملها الدعم إلى أقل من تكلفة الإمداد والتوزيع[2]، تشمل بنوده ما يلي:

[1] أبو بكر حنصال وسعدية بن أحمد، "**إستراتيجية الدعم الحكومي المطبقة في الجزائر من منظور الفعالية**"، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، المجلد 3، العدد 1، 2018، ص 112.

[2] طارق إسماعيل، "**سياسة الدعم الحكومي في الدول العربية**"، دراسات اقتصادية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2018، ص 14.

1. **دعم فوائد القروض:** المتبلورة في دعم لأسعار الفائدة للصندوق الوطني للتوفير والاحتياط وقروض السكن، دعم المؤسسات من خلال دعم أسعار الفائدة بهدف تشجيع الاستثمار وإنشاء الشركات[1].
2. **النفقات الموجهة للإعفاءات الضريبية:** تتمثل في جميع المزايا الضريبية الممنوحة من قبل الدولة، وتشتمل على أكثر من 500 إجراء وتدبير لخفض الضرائب[2] منها ما يمس:

- ✓ **التحفيزات الجبائية الممنوحة لأجهزة المساعدة على التشغيل المرافقة للمشاريع المقاولاتية:** على غرار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، الصندوق الوطني للتأمين على البطالة والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر[3].
- ✓ **النشاطات الممارسة في ولايات الجنوب والهضاب العليا:** وتشمل:[4]
  - تخفيض بمعدل 50% من الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات لفائدة النشاطات التي يمارسها الأشخاص الطبيعيون أو الشركات المقيمة في ولايات إيليزي وتندوف وأدرار وتمنراست؛
  - وفق ما جاءت به المواد 2، 4 و10 من قانون المالية لسنة 2014 تعفى من الضريبة على أرباح الشركات والضريبة على الدخل الإجمالي والرسم على النشاط المهني والرسم العقاري لمدة عشر سنوات ابتداء من تاريخ الشروع في استغلال أنشطة الشباب ذوي المشاريع المؤهلون للاستفادة من إعانة "**الصندوق الخاص لتطوير الهضاب العليا**"، والمنشأة في إطار أنظمة "**الصندوق الوطني لدعم وتشغيل الشباب**" و"**الصندوق الوطني للتأمين على البطالة**" و"**الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر**".
- ✓ **خفض الضرائب والرسوم الحكومية:** على السكر وزيت الطعام، الأدوية البشرية، الأسمدة والمخصبات، أعلاف الحيوانات، مدخلات الإنتاج الصناعي[5].

3. **تخفيض الأسعار:** التي تنطوي على:

---

[1] طارق إسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص 16.

[2] أبو بكر حنصال وسعدية بن أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 117.

[3] للمزيد من التفصيل فيما يتعلق بمختلف التحفيزات الممنوحة لهذه الأجهزة أنظر إلى:

- "**أجهزة المساعدة على التشغيل**"، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، الجزائر، أطلع عليه بتاريخ 17-08-2022، متوفر على الرابط التالي:

shorturl.at/ginpS

[4] "**النشاطات الممارسة في ولايات الجنوب والهضاب العليا**"، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، الجزائر، أطلع عليه بتاريخ 16-08-2022، متوفر على الرابط التالي:

shorturl.at/mpTU2

[5] طارق إسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص 16.

- ✓ **دعم المواد الطاقوية:** مثل (الديزل، البنزين، المازوت، غاز الطبخ، الكهرباء...إلخ)؛
- ✓ **دعم توازن سونلغاز SONELGAZ (الشركة الوطنية لتوزيع الغاز والكهرباء):** تدعم الحكومة الجزائرية أسعار كل من الكهرباء والغاز بصفة جد معتبرة وتحدد أسعارها إداريا. هذا ما جعل أسعار الغاز، التي يدفعها المواطن في الجزائر أقل بـ 20 مرة عن المعدل المتوسط للدول الأخرى، فيما تقل أسعار الكهرباء بـ 10 مرات عن الدول الأخرى[1].

تتصدر سياسة دعم تخفيض الأسعار مخصصات الدعم الضمني أين بلغت 1386 مليار دج سنة 2014 (الوقود بغطاء مالي قدره 630 مليار دج، الغاز 441 مليار دج، دعم توازن سونلغاز 154,3 مليار دج)، لتليها سياسة دعم النفقات الموجهة للإعفاءات الجبائية بـ 954 مليار دج، وكل ما سبق من أصل 2560,8 مليار دج.

ثانيا- الدعم الصريح أو المباشر: يتمثل في اعتمادات مالية تدرج في الموازنة العامة للدولة على السلع والخدمات المدعومة[2]، كما يلي:[3]

1. **دعم السكن؛**
2. **الدعم الموجه للمجتمع:** يتضمن:
   - ✓ الإعانات العائلية، الرعاية الصحية، دعم التعليم؛
   - ✓ دعم أسعار المواد الاستهلاكية ذات الاستهلاك الواسع (الحبوب الغذائية، الحليب (دون حليب الأطفال)، السكر وزيت الطعام)؛
   - ✓ دعم الكهرباء والماء والغاز.
3. **الصادرات الزراعية، مدخلات الإنتاج الزراعي، ومياه الري؛**
4. **دعم فئات المتقاعدين؛**
5. **دعم ذوي الاحتياجات الخاصة والمعوزين وذوي الدخل المنخفض؛**
6. **دعم المجاهدين؛**

[1] أبو بكر خنصال وسعدية بن أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 118.

[2] طارق إسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص 14.

[3] مروان بن قيدة والجيلالي بوزكري، "**إصلاح الدعم الحكومي في الجزائر بين مقتضيات الفعالية الاقتصادية ومتطلبات الوضع الاجتماعي**"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، المجلد 17، العدد 26، 2021، ص 22.

7. **الدعم الموجه لبعض المؤسسات الحكومية الإنتاجية والخدمية** مثل الخطوط الجوية الجزائرية، والجزائرية للمياه وغيرها.

بأخذ سنة 2018 كعينة وجد تخصيص غطاء مالي قدره 1760 مليار دج من الميزانية للدعم الاجتماعي الصريح (المباشر)، أي ما يمثل 8,4% من الناتج المحلي الإجمالي. وفيما يتعلق بهيكل ذات الدعم وجد تصدر الدعم الممنوح للسكن والأسر والصحة بما يعادل 64,9% من إجمالي الدعم المباشر. وبذلك دعم السكن وصل إلى 396,1 مليار دج، أما دعم الأسر فبلغ 414,4 مليار دينار والتي تمثل 23,5% من الإجمالي، هذا الدعم يهدف بشكل أساسي إلى دعم أسعار المنتجات الأساسية (الحبوب والحليب، السكر وزيت الطعام) بمبلغ 183,2 مليار دج، وهو ما يعكس نسبة قدرها 44,2% من دعم الأسر و10,4% من جميع التحويلات الاجتماعية الصريحة. في حين دعم الصحة قدر بـ 331,1 مليار دج وما يقابله 18,8% من إجمالي التحويلات[1].

على الرغم من أن الخبرة الدولية تؤكد أن تحقيق مزيد من العدالة الاجتماعية يستلزم أن تكون سياسة الدعم المطبقة تصاعدية لصالح الفقراء، بمعنى باستطاعة أفقر 40% من الأسر الحصول على ما يتراوح بين 50% إلى 80% من القيمة الكلية للدعم[2]، إلا أن سياسة الدعم الحكومي في الجزائر تستفيد منها كل طبقات المجتمع على حد السواء، أي أنها عبارة عن انسلاخ كبير في الثروة يوجه للأغنياء عوض أن تستفيد منه الطبقتين الفقيرة والمتوسطة، مما يعني زيادة الغني غنا وزيادة الفقير فقرا، بالإضافة إلى تنامي ظاهرة تهريب السلع المدعمة بصورة تستدعي القلق نتيجة انخفاض أسعارها.

مع انخفاض أسعار البترول سنة 2014 تزامن معه تراجع في إيرادات الجباية البترولية الداعمة للإيرادات الكلية للدولة، مما استدعى النظر في سياسة الدعم من جديد وانتهاج أولى خطوات الإصلاح باتجاه إيصال الدعم للأسر الأكثر فقرا لإضفاء طابع التوزيع العادل للدخل بواسطة رفع أسعار الوقود سنة 2017 بين 34-38% وزيادة سعر الكهرباء بين 15-31% للقطاع الاستهلاكي وقطاع الأعمال الذين يتجاوز استهلاكهم 250 كيلواط/فصل بالإضافة إلى زيادة أسعار الغاز الطبيعي بين 15-42% للقطاع الاستهلاكي وقطاع الأعمال الذين يتجاوز استهلاكهم 2500 وحدة حرارية/فصل، وكل هذه الزيادة حدثت بواسطة رفع الضريبة

[1] **«RAPPORT DEPRESENTATION DU PROJET DE LA LOI DE FINANCES POUR 2021 ET PREVISIONS 2019-2020»**, Ministere des finances, ALGERIE, 2020, p 28.

[2] أمينة حلمي، **"كفاءة وعدالة الدعم في مصر"**، ورقة عمل رقم 105، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، القاهرة، مصر، 2005، ص 15.

على المواد البترولية والضريبة على القيمة المضافة للمازوت واستهلاك الكهرباء، ناهيك عن انتهاج بعض الخطط التي ستدعم التوجه الجديد للدعم من خلال:[1]

- ✓ إنجاز إحصاء وطني لمداخيل الأسر في سنة 2018 تحضيرا لترشيد سياسة الإعانات العمومية؛
- ✓ الشروع تدريجيا، ابتداء من سنة 2019 في مقاربة جديدة في مجال الإعانات المباشرة وغير المباشرة من الدولة لفائدة الأسر؛
- ✓ الترشيد المتزايد خلال السنوات القادمة لسياسة التوظيف في الوظيفة العمومية وتنفيذ التشريع في مجال التقاعد؛
- ✓ الانطلاق مع بداية 2018 في إصلاح المساهمة العمومية لسياسة الإسكان، ولا سيما من خلال التخفيف من وتيرة التمركز الحضري للسكان من جهة ومشاركة أكبر في الترقية العقارية الخاصة من جهة أخرى؛
- ✓ الشروع في تنفيذ المدونة الجديدة للمخطط المحاسبي للدولة؛
- ✓ يجب أن يصادق الصندوق الوطني للتجهيز من أجل التنمية على إنفاق عمومي للاستثمار يتجاوز مبلغ 10 ملايير دينار.

الفرع الرابع: رفع الحد الأدنى للأجر الوطني المضمون

للحد الأدنى للأجر الوطني المضمون وظيفتين أساسيتين تتمثلان في ضمان عيش لائق للعامل وفق ما يتطلبه الوضع المعيشي، والحماية الاجتماعية (مختلف السياسات التي تكفل الحد من ظاهرة الفقر)[2]، **الجدول رقم (5-2)** يعكس تطور الحد الأدنى للأجر الوطني المضمون في الجزائر:

الجدول رقم (5-2): تطور الحد الأدنى للأجر الوطني المضمون في الجزائر

السنة	الأجر الوطني المضمون (دج /شهريا)
1 جانفي 1990	1000
1 جانفي 1991	1800
1 جولية 1991	2000

[1] LOI ORGANIQUE N° 18-86, publiée en page (10) du N° 15 du Journal Officiel de la République Algérienne Démocratique et Populaire, op.cit.

[2] مليكة يحيات ولامية بوشارب، "**دراسة اقتصادية قياسية لمحددات الأجر الأدنى في الجزائر خلال الفترة (1970-2014)**"، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة خميس مليانة، خميس مليانة، الجزائر، المجلد 2، العدد 15، 2016، ص 356.

1 أفريل 1992	2500
1 جانفي 1994	4 000
1 ماي 1997	4 800
1 جانفي 1998	5 400
1 سبتمبر 1998	6 000
1جانفي 2001	8 000
1 جانفي 2004	10 000
1 جانفي 2007	12 000
1 جانفي 2010	15000
1 جانفي 2012	00018

المصدر: "**حوصلة إحصائية 1962-2011**"، فصل الأجور، الديوان الوطني للإحصاء، الجزائر، ص 77.

الملاحظ من **الجدول السابق** عدم رفع مبلغ الإعفاء الشخصي ليتماشى والارتفاع المستمر في الأسعار ومواكبة التغيرات الاقتصادية، ناهيك عن كون عملية المراجعة كانت تتم كل ثلاث سنوات على الغالب غير أنه في الآونة الأخيرة أي الفترة (2013-2019) لم تكن هناك أي عملية تغيير، الأمر الذي لم يساير القدرة الشرائية للمواطن، مما أدى إلى الإخلال بمبدأ العدالة الضريبية[1].

الفرع الخامس: العدالة الضريبية

بغية ترسيخ قاعدة العدالة الضريبية في الجزائر قام المشرع الجزائري بالعديد من الإصلاحات الرامية إلى تحقيق توزيع عادل للدخل التي نذكر أهمها كما يلي:

1. الفصل في فرض الضريبة بين الأشخاص المعنويين والأشخاص الطبيعيين؛
2. **الضرائب التصاعدية بالشرائح:** يتضح من **الشكل أدناه** أنه خلال الفترة (1990-2019) قام المشرع الجبائي الجزائري بتقليص عدد الشرائح الخاضعة للضريبة على الدخل الإجمالي من 12 شريحة في قانون المالية لسنة 1992 وكذا قانون المالية التكميلي لذات السنة ثم إلى 6 شرائح خلال التعديلات التي طرأت على الضريبة على الدخل الإجمالي للسنوات 1994، 1999، 2003 وبعدها إلى 4

[1] نصر الدين بن شعيب، "**العدالة الضريبية في النظام الضريبي الجزائري**"، المجلة الجزائرية للمالية العامة، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، المجلد 11، العدد 1، 2021، ص 432.

شرائح في قانون المالية لسنة 2008، مع خفض معدل الضريبة الخاص بالحد الأقصى للدخل السنوي الخاضع لهذه الضريبة من 70% سنة 1992 إلى 35% سنة 2008.

الجدول رقم (5-3): التعديلات (عدد الشرائح، الحد الأقصى للدخل السنوي ومعدلات ضريبته) الحصالة في الضريبة على الدخل الإجمالي

السنوات	عدد الشرائح الخاضعة للضريبة	الحد الأقصى من الدخل السنوي (دج)	معدل الضريبة للحد الأقصى من الدخل (%)
1992	12	أكثر من 718200	70
		أكثر من 3024000	
1994	6	أكثر من 1920000	50
1999		أكثر من 1920000	40
2003		أكثر من 3240000	
2008	4	أكثر من 1440000	35

المصدر: الجريدة الرسمية العدد 65 لسنة 1991، ص 2443، العدد 73 لسنة 1992، ص 1874، العدد 88 لسنة 1993، ص 6، العدد 98 لسنة 1998، ص5، العدد 86، ص 6، العدد 82 لسنة 2007، ص 5.

أثناء الخوض في ثنايا التعديل الطارئ في الضريبة على الدخل الإجمالي لسنة 2008 تم الحصول على الجدول الموالي:

الجدول رقم (5-4): الجدول التصاعدي للضريبة على الدخل الإجمالي وفق تعديل سنة 2008

الشريحة	قسط الدخل الخاضع للضريبة (دج)	نسبة الضريبة (%)
الأولى	لا يتجاوز 120000	0
الثانية	من 120001 إلى 360000	20
الثالثة	من 360001 إلى 1440000	30
الرابعة	أكثر من 1440000	35

المصدر:

Article 5 de la Section 1 sur LES IMPOTS DIRECTS ET TAXES ASSIMILÉES, publiée en page (4) du N° 82 du Journal Officiel de la République Algérienne Démocratique et Populaire, Secrétariat Général du Gouvernement, Presse Officielle, Alger, ALGERIE, (31 décembre 2007).

وفقا لما جاء به **الجدول رقم (5-4)** طول الشريحة الأولى 120000 دج، في حين طول الشريحة الثانية والثالثة 240000 دج و1080000 دج على التوالي.

الواضح جليا طول الشريحة الثالثة كبير جدا مقارنة ببقية الشرائح، فكان من الأجدر تقسيمها إلى شرحتين وجعل الشريحة المستحدثة تخضع لمعدل 25% من أجل تخفيف العبء على المكلفين[1]، ناهيك إلى أن الإبقاء على نفس هذا الطول قد يؤدي بالمكلف بالضريبة في حال وقوع دخله في شريحة ذات معدل مرتفع إلى التهرب والغش واستعمال كل أساليب التحايل لإلحاق دخله بشريحة ذات معدل منخفض[2].

3. **رفع الحد الأدنى من الدخل المعفى من الضريبة:** يمكن دور الضريبة على الدخل الإجمالي في توزيع الدخل من خلال تحقيق العدالة الأفقية وكيفية معاملة أصحاب الدخول المتساوية هذا من جهة، ومن جهة أخرى تحقيق العدالة الرأسية، وذلك بالحد من الفوارق في الدخل بفرض الضرائب على الأكثر دخلا وإعفاء الدخل الأدنى منها[3]. الجدول الموالي يوضح تطور الحد الأدنى من الدخل السنوي المعفى من الضريبة على الدخل الإجمالي في الجزائر:

الجدول رقم (5-5): تطور الحد الأدنى للدخل السنوي الخاضع للضريبة على الدخل الإجمالي

السنوات	1992	1994	1999	2008
الحد الأدنى للدخل السنوي المعفى من الضريبة على الدخل الإجمالي (دج)	25200	30000	60000	120000

المصدر: الجريدة الرسمية العدد 65 لسنة 1991، العدد 88 لسنة 1993، العدد 98 لسنة 1998، العدد 82 لسنة 2007.

من الجدول التصاعدي للحد الأدنى للدخل السنوي المعفى من الضريبة على الدخل الإجمالي يلاحظ في كل مرة أن هذا الدخل أقل بكثير من الحد الأدنى للأجر الوطني المضمون كون هذا الأخير يعتبر من المعايير الأساسية التي تضمن الشروط الأساسية للحياة، بمعنى إذا تم أخذ سنة 2008 كعينة لما سبق فإنه من الضروري أن يتساوى الحد الأدنى من الدخل السنوي المعفى من الضريبة على الدخل الإجمالي المعادل

[1] يوسف قاشي، "**إشكالية تحقيق العدالة في النظم الضريبية مع الإشارة إلى حالة الجزائر**"، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، جامعة البليدة 2، البليدة، الجزائر، المجلد 5، العدد 2، 2016، ص 104.

[2] عبد الهادي مختار وأحمد سماحي، "**إصلاح الضريبة على الدخل الإجمالي أحد أهم محاور الإصلاح الجبائي في الجزائر**"، مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر، المجلد 6، العدد 1، 2016، ص 10.

[3] نصر الدين بن شعيب، مرجع سبق ذكره، ص 431.

لـ 120000 دج مع الحد الأدنى من الدخل الوطني المضمون المقدر بـ 261000 دج سنويا (18000 دج/شهريا). لهذا يمكن القول الضريبة على الدخل الإجمالي التي فرضها المشرع لم تكن منصفة للفئة ذات الأقل دخلا.

كما هو معروف ضعف تحصيل الضريبة على أرباح الشركات مع استحواذ الضريبة على الدخل الإجمالي ونخص بالذكر صنف الأجور (ضريبة تقتطع من الأجور وخصوصا الضعيفة) على حصة الأسد من الضرائب المباشرة يطرح عائق كبير أمام مسألة التوزيع العادل للدخل.

4. تخفيض بنسبة 80% من ضريبة الدخل الإجمالي لدخول المعاقين الذين التي تتجاوز 20000 دج أو مساوية أو أقل من 25000 دج بأثر رجعي ابتداء من جانفي 2010.
5. بغية التوجه نحو فرض ضريبة على الثروة قام المشرع الجبائي في قانوني المالية لسنتي 2018 و2019 بسن إجراءات للحد من التهرب الضريبي والكشف عن الثروة، حيث تقوم مصالح الضرائب بالتفتيش الميداني استنادا إلى معطيات مقدمة من مصادر مختلفة مثل، البنوك والجهات الضريبية وإدارات التسجيل العقاري، وجهات أخرى لجمع أدلة حول العلامات الخارجية للثروة للأشخاص الغير المصرح بها، ومن استدعائهم بصفة رسمية لتبرير مصادر ممتلكاتهم أمام اللجان المختصة التي تأخذ بعين الاعتبار كل الوثائق المقدمة من طرفهم، ومن ثم دراسة مدى خضوع عوائدهم إلى القوانين السارية، سواء من حيث الخضوع الضريبي أو المصادر الغير المشروعة للثروة[1].

[1] نصر الدين بن شعيب، مرجع سبق ذكره، ص 432.

المبحث الثاني: دراسة أثر الإيرادات الجبائية على التوزيع العادل للدخل باستخدام نهج الحدود (ARDL)

لغاية دراسة تأثير الإيرادات الجبائية على عدالة توزيع الدخل في الجزائر سوف يستعان بنهج الحدود (ARDL)، وللوصول إلى هذا المبتغى سوف نخصص هذا المبحث في مطلبه الأول لنموذج الدراسة، أما مطلبه الثاني سنتبنى بواسطته دراسة التكامل المشترك لأثر الإيرادات الجبائية على عدالة توزيع الدخل.

المطلب الأول: نموذج الدراسة

سوف نختبر التأثير الذي تلعبه الإيرادات الجباية على التوزيع العادل للدخل في الجزائر من خلال الاعتماد على نموذج **John Obiora Anyaduba** و**Praise Oghenefejiro Otulugbu** سنة 2019 اللذان قاما بتقديره في دراستهما؛ وهو موضح كما يلي:[1]

$$Gini_t = \beta_0 + \beta_1 VAT_t + \beta_2 CED_t + \beta_3 PPT_t + \beta_5 CTT_t + \varepsilon_t. \quad (1)$$

حيث أن:

- $Gini_t$: معامل جيني في الفترة t؛
- VAT_t: الرسم على القيمة المضافة في الفترة t؛
- CED_t: الرسوم الجمركية في الفترة t؛
- PPT_t: الجباية البترولية في الفترة t؛
- CTT_t: الضريبة على دخل الشركات في الفترة t؛
- β_0: الحد الثابت؛
- β_1، β_2، β_3، β_4: معاملات المتغيرات المستقلة؛
- ε_t: حد الخطأ العشوائي.

بالرغم من أن معامل جيني أكثر طريقة شائعة لقياس عدم المساواة في الدخل[2]؛ إلا أنه يمتاز بعدم توفر بياناته وإن وجدت فهي عبارة عن نسب يتم التنبؤ بها مثلما تقوم قاعدة بيانات اللامساواة العالمية **(World Inequality Database)**، أين يكون هذا المعامل عبارة عن نسب مئوية متقاربة لا تعكس التفاوتات

[1] John Obiora ANYADUBA and Praise Oghenefejiro OTULUGBU, **«TAXATION AND INCOME INEQUALITY IN NIGERIA»**, Sciedu Press, Vol 8, Nº 3, 2019, p 125.
[2] T OBOH and P. E.Eromonsele, **«TAXATION AND INCOME INEQUALITY IN NIGERIA»**, Journal of Social Development, Vol 7, Nº 1, 2018, p 64.

الحاصلة في البلد. لهذا سوف يتم الاعتماد على مقياس آخر الذي يعد حجر الأساس في حساب معامل جيني لقياس المساواة متمثل في الدخل المتاح؛ بيد أن الدراسة سوف تدرج معدل نمو نصيب الفرد من الدخل المتاح؛ من خلال أنه يعكس نصيب الأسرة من الدخل الذي تتصرف فيه بعد طرح كل الاقتطاعات وإضافة جميع التحويلات[1] هذا في كفة، وفي كفة أخرى كما هو معروف الإيرادات الجباية في الجزائر تنقسم إلى شقين العادية والبترولية، لهذا سوف يتم إدراجهما في النموذج المدروس مع احتسابهما كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، لإبراز حصصهما منه وتبيان تأثيرهما المحتمل (الإيجابي أو السلبي) على توزيع الدخل[2]؛ ومنه يتم تنقيح **النموذج (1)** على النحو الموالي:

$$GRD_t = \beta_0 + \beta_1 FSLP_t + \beta_2 RFL_t + \varepsilon_t. \qquad (2)$$

حيث أن:

- GRD_t: معدل نمو نصيب الفرد من الدخل القومي المتاح في الفترة t؛
- $FSLP_t$: نسبة الإيرادات الجبائية إلى الناتج المحلي الإجمالي في الفترة t؛
- RFL_t: نسبة الإيرادات العادية إلى الناتج المحلي الإجمالي في الفترة t.

المطلب الثاني: دراسة التكامل المشترك لأثر الإيرادات الجبائية على عدالة توزيع الدخل

تبين لنا نتائج دراسة الاستقرارية أن كل سلاسل (GRD، FSLP، RFL) النموذج الموضح أعلاه (المدرج في المعادلة 2) متكامل من الدرجة الأولى؛ مما يتيح أمامنا فرصة تبني نهج الحدود (ARDL) للوصول إلى هدف البحث؛ وفقا للخطوات التالية:

الفرع الأول: تحديد عدد فجوات الإبطاء في نموذج ARDL

يوضح **الشكل رقم (5-6)** أن أفضل نموذج وجب تقديره حسب **SBC** هو **ARDL (7,0,0)** باعتباره يعطي أقل قيمة للمعيار المستخدم؛ وبالتالي تم إعطاء سبعة إبطاءات للمتغير التابع **(GRD)** فيما لم يمنح ولا إبطاء للمتغيرين المستقلين **(FSLP، RFL)**. يكتب النموذج المراد تقديره على النحو الموالي:

$$\Delta GRD_t = \sum_{i=1}^{P=7} \gamma_{1i} \Delta GRD_{t-1} + \lambda_1 GRD_{t-1} + \lambda_2 FSLP_{t-1} + \lambda_3 RFL_{t-1} + \varepsilon_t.$$

[1] Olivier BARGAIN and Tim CALLAN, **«ANALYSING THE EFFECTS OF TAX-BENEFIT REFORMS ON INCOME»**, The Journal of Economic Inequality, Vol 8, Nº 1, 2012, p 4.
[2] Jorge MARTINEZ-VAZQUEZ and others, op.ci, p 17.

حيث أن: Δ: الفروق من الدرجة الأولى، **P:** فترة إبطاء المتغير التابع **(GRD)**، **γ_{1i}:** معاملات العلاقة قصيرة الأجل، **$\lambda_1, \lambda_2, \lambda_3$:** معاملات العلاقة طويلة الأجل، **ε_t:** حد الخطأ العشوائي.

الشكل رقم (5-6): اختيار عدد الفترات المناسبة للدراسة حسب معيار SBC

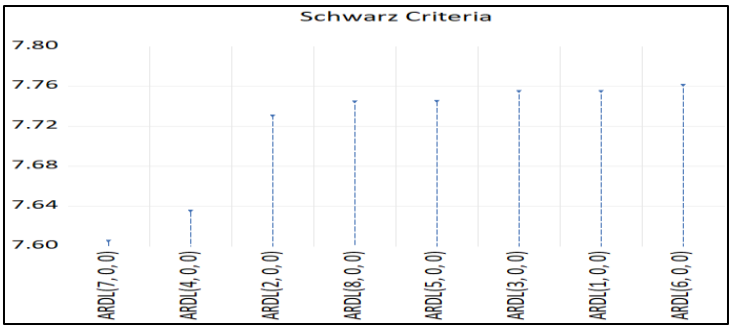

المصدر: مخرجات برنامج Eviews.12.

الفرع الثاني: اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود (Bound test)

يستند إلى اختبار منهج الحدود **(Bound test)** وكذا اختبار **Wald** لتقصي فرضية العدم $\lambda_1 = \lambda_2 = \lambda_3 = 0$ (عدم وجود تكامل مشترك أي غياب العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين المتغيرات).

أولا- اختبار منهج الحدود (Bound test)

من مخرجات برنامج **Eviews.12** تم الحصول على النتائج المدرجة في **الجدول رقم (5-6)** المتعلقة باختبار منهج الحدود.

الجدول رقم (5-6): نتائج Bound test

Bound test					
مستوى المعنوية				القيمة الحرجة	F-Bound Test
10 %	5 %	2,5%	1%		
4,19	4,87	5,79	6,34	الحد الأدنى I(0)	9,019
5,06	5,85	6,56	7,52	الحد الأعلى I(1)	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.12.

يشير **الجدول السابق** إلى رفض الفرض الصفري أي وجود تكامل مشترك (هناك علاقة توانية طويلة المدى بين المتغيرات قيد الدراسة) عند مستويات المعنوية **1%، 2,5%، 5%، 10%**؛ يعزى سبب هذا الاستنتاج إلى $\widehat{F} = 9,019$ التي كانت أكبر من الحدود العليا **7,52، 6,56، 6,85، 5,06** التابعة لمستويات المعنوية **1%، 2,5%، 5%، 10%** على التوالي.

ثانيا- اختبار Wald

على ضوء نتائج **Wald test** المدرجة في **الجدول رقم (3-7)** ترفض فرضية العدم (وجود تكامل مشترك) عند مستوى معنوية **5%**؛ ما يدعم هذا الطرح كون **F-statistic=12,673** أكبر من الحد الأعلى $F_u = 5,85$، بالإضافة إلى قيمة **Prob=0,003** الأقل من 0,05.

الجدول رقم (5-7): نتائج Wald test

Wald test				
فرض العدم	**F-statistic**	**df**	**Prob**	**القرار**
عدم وجود علاقة توازنية بين المتغيرات في الأجل الطويل	12,673	(1,12)	0,003	رفض فرض العدم

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.12.

الفرع الثالث: تقدير العلاقة طويلة المدى

أفرزت نتائج تقدير العلاقة طويلة المدى للنموذج **ARDL (7,0,0)** ما يلي:

الجدول رقم (5-8): نتائج تقدير نموذج ARDL (7,0,0) للعلاقة طويلة الأجل

المتغير	**المعامل**	**t-statistic**	**prob الاحتمال**
FSLP	-0,072	-0,740	0,473
RFL	-1,390	-3,318	0,006
الدراسة الإحصائية		$\mathbf{R^2}$	0,8485
		DW	1,777
		F-statistic	9,806
		Prob (F-statistic)	0,000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.12.

أولا- الدراسة الإحصائية

من **الجدول رقم (5-8)** يمكن استخراج النتائج التالية:

- احتمال إحصائية **F-statistic=0,000** أقل من 0,05، وهي إشارة على قبول الفرض البديل عند مستوى معنوية 5%؛ أي على الأقل هناك معلمة واحدة تؤثر في المتغير التابع **GRD**؛ بمعنى النموذج مقبول جملة؛
- معلمة السلسلة **FSLP** معنويا لا تختلف عن الصفر بمستوى دلالة 5%، باعتبار قيمة **t-statistic** المساوية لـ **0,740-** أقل من القيمة الجدولية لإحصائية t بدرجة حرية 2 ومستوى معنوية 5% ($|t_{Tab}| = 2,920$)؛ وهناك أيضا قيمة Prob=0,473>0,05 التي تأكد نفس النتيجة (FSLP غير معنوية)؛ أما إذا انتقلنا لمعلمة **RFL** فهي عكس ذلك كون $t - statistic = -3,318$ أكبر من $|t_{Tab}| = 2,920$، مما يستدعي رفض الفرض الصفري وقبول الفرض البديل المتضمن معنوية المعلمة RFL عند مستوى معنوية 5%؛ في خضم ما سبق يمكن القول أن النموذج المقدر مقبول تفصيلا؛
- يتمخض من قيمة معامل التحديد R^2 المساوية لـ 0,8485 وجود علاقة قوية بين المتغيرات المستقلة **(FSLP، RFL)** والمتغير التابع **(GRD)**؛ في ظل هذا الاستنتاج هناك 84,85% من التغيرات في المتغير التابع تعزى إلى التغير في المتغيرات المستقلة، أي هناك ما نسبته 15,15% ترجع إلى عوامل أخرى لم تدخل في النموذج على اعتبار أنه تم إدراجها في المتغير العشوائي؛
- $R^2 = 0,8485 < DW = 1,777$ إشارة على عدم وجود انحدار زائف.

ثانيا- الدراسة الاقتصادية

حسب ما ورد في **الجدول رقم (5-8)** نستنتج أن:

- توجد علاقة عكسية غير معنوية بين نسبة إيرادات الجباية البترولية إلى الناتج المحلي الإجمالي **(FSLP)** ونصيب الفرد من الدخل المتاح **(GRD)** في الأجل الطويل عند مستوى معنوية 5%، بحيث إذا ارتفعت نسبة الإيرادات الجبائية إلى الناتج المحلي الإجمالي بـ 1% ينجر عنه انخفاض في نصيب الفرد من الدخل المتاح بـ 0,072%، وهذه النتيجة غير مستبعدة كون الحكومة لم تحسن استغلال موارد إيرادات الجباية البترولية خصوصا في فترة انتعاش أسعار البترول، أين نجد أنها استعملتها في تطبيق سياسة دعم حكومي لا يميز بين الفئتين الغنية والفقيرة، إلى جانب فتح عدد

كبير لمناصب العمل بأجر لا يرقى حتى لتوفير ضروريات الحياة وبعقود مؤقتة التي سرعان ما تعيد المستفيد من العمل إلى شبح البطالة مباشرة بعد انتهاء عقده؛

- تبين من خلال الإشارة السالبة لمعامل نسبة الإيرادات الجباية العادية إلى الناتج المحلي الإجمالي **(RFL)** أن أي زيادة في هذه الأخيرة بنسبة 1% يكون سبب في انخفاض نصيب الفرد من الدخل المتاح **(GRD)** بمقدار 1,390%؛ التحليل التشخيصي لهذه النتيجة يكون من خلال اسقاطها على واقع الاقتصاد الجزائري. فرحلة إيلاء الاهتمام بالجباية العادية وإحلالها محل الجباية البترولية كان له شقيقين، شق إيجابي من خلال توسيع الوعاء الضريبي الذي سمح بتعبئة الإيرادات العامة، وشق سلبي يكمن في تفاقم عدم المساواة في توزيع الدخل (انخفاض نصيب الفرد من الدخل المتاح)؛ فمثلا إذا تم إسقاط الضوء على التوسع في أحد مكونات الجباية العادية لنأخذ على سبيل المثال الضرائب المباشرة، نجد أنه ينتج عنها عبء ضريبي تتكبده الفئات ذات الدخل المنخفض كون توجه الحكومة يصب على تشجيع العمل المقاولاتي بواسطة تخفيض أو الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات، وفي المقابل فرض الضرائب على الدخل الإجمالي وبالأخص صنف الرواتب/الأجور، أين يعمل هذا النوع من الضرائب كمكمش للدخل المتاح باعتباره اقتطاع من المصدر دون إتاحة الفرصة للتهرب الضريبي، وكذلك الوقع بخصوص رفع بقية أنواع الضرائب والرسوم وتوجيه إيراداتها في شكل دعم حكومي لا يميز بين طبقات المجتمع، أين ينتج عنه انخفاض نصيب الفرد من الدخل القومي المتاح، وكل ما سبق يعمل على توسيع الفوهة بين الطبقتين الغنية والفقيرة، أي ارتفاع عدم المساواة في توزيع الدخل.

الفرع الرابع: الاختبارات التشخيصية للنموذج

حتى يتم تبني النتائج المتوصل إليها من تقدير النموذج ARDL(7,0,0) وجب التأكد من صلاحيته؛ **الجدول رقم (5-9)** يوضح ذلك:

الجدول رقم (5-9): نتائج الاختبارات التشخيصية للنموذج

التشخيص	التوزيع الطبيعي	استقلال حدود الأخطاء	ثبات تباين الأخطاء
الاختبار الاحصائي	Jarque-Bera	Obs*R-squared	Obs*R-squared
القيمة المحسوبة	0,499	0,499	10,097
الاحتمال	0,779	0,779	0,432

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.12.

يوضح **الجدول السابق** النتائج التالية:

- **اختبار التوزيع الطبيعي:** تنوه إحصائية **Jarque-Bera** التي قيمة احتمالها 0,779 وهي أكبر من 0,05 إلى قبول فرض العدم الذي ينص على أن بواقي النموذج تتوزع توزيع طبيعي عند مستوى معنوية 5%؛
- **اختبار شرط استقلال حدود الأخطاء:** باعتبار $\boldsymbol{LM = 0,499 < \chi^2_{0,05} = 5,991}$، نقبل فرض العدم المتضمن استقلال حدود الأخطاء عند مستوى معنوية 5%؛ ما يدعم هذه النتيجة أيضا قيمة الاحتمال **(Prob)** التي كانت أكبر من 0,05؛
- **اختبار ثبات تباين الأخطاء:** بما أن **(Prob=0,432>0,05)** نقبل فرض العدم عند مستوى معنوية 5% الذي يشمل ثبات تباين الأخطاء، بصيغة أخرى لا يوجد مشكل اختلاف التباين.

الفرع الخامس: تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM)

قياس مقدار تصحيح الخطأ الذي ينجم عنه الانتقال من الأجل القصير إلى الطويل يستلزم تقدير معامل تصحيح الخطأ المندرج ضمن نموذج تصحيح الخطأ(ECM)؛ الجدول أسفله يتناول نتائج تقدير نموذج تصحيح (ECM).

الجدول رقم (5-10): نتائج نموذج تصحيح الخطأ (ECM)

المتغير	المعامل	t-statistic	Prob
C	141,771	5,190	0,000
@TREND	-1,757	-3,960	0,001
D(GRD(-1))	2,723	4,114	0,001
D(GRD(-2))	2,243	3,697	0,003
D(GRD(-3))	1,711	3,483	0,004
D(GRD(-4))	1,020	2,680	0,020
D(GRD(-5))	0,724	2,738	0,018
D(GRD(-6))	0,305	1,956	0,074
CointEq(-1)	-4,201	-5,618	0,000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.12.

تبين من نتائج نموذج تصحيح الخطأ (ECM) المدرجة في **الجدول أعلاه** أن معامل تصحيح الخطأ **(cointEq(-1))** يساوي 4,201-، وهو سالب وذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%؛ ومنه وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، أي تصحيح العلاقة من الأجل القصير نحو الأجل الطويل يتم خلال 0,238 في السنة **($\boldsymbol{\lambda = \frac{1}{4,201}}$)** بمعنى شهرين و25 يوم.

يعزى التصحيح الذي يتم في فترة زمنية أقل من سنة إلى المتغيرات المعنوية في نموذج ARDL(7,0,0) للعلاقة طويلة الأجل منحصرة في متغيرة إيرادات الجباية العادية الممتازة بسرعة تحصيلها، فمثلا إذا قامت الحكومة بتوسيع الوعاء الضريبي وأمرت بدخوله حيز التنفيذ، ينعكس عبؤه مباشرة على المواطنين خصوصا في حالة الضرائب المباشرة، ما يترجم في فترة وجيزة على هيئة انخفاض للدخل القومي المتاح، وبصفة تلقائية يتراجع نصيب الفرد منه.

الفرع السادس: اختبار الاستقرار الهيكل

أفرزت اختبارات الاستقرار الهيكلي للنموذج **ARDL(7,0,0)** ما يلي:

أولا- اختبار ملاءمة الشكل الدالي للنموذج (Ramsey RESET)

يحدد الجدول أدناه مخرجات برنامج **Eviews.12** المتعلقة باختبار **Ramsey RESET**:

الجدول رقم (5-11): نتائج اختبار Ramsey RESET

التشخيص	الاختبار	F-statistic	Prob
الشكل الدالي	Ramsey RESET	0,005	0,940

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.12.

يشير **الجدول رقم (5-11)** إلى تبني الفرض الصفري عند مستوى معنوية 5%، بمعنى الدالة لا تعاني من مشكل عدم التحديد؛ ويعلل سبب ذلك بقيمة Prob المساوية لـ 0,940 والأكبر من 0,05.

ثانيا- المجموع التراكمي للبواقي المعادة (CUSUM) والمجموع التراكمي لمربعات البواقي المعادة (CUSUM OF Squares)

من اختباري **CUSUM** و**CUSUM of squares** المدرجين في **الشكل رقم (5-7)** تبين أنهما عبارة عن خط وسطي داخل حدود المنطقة الحرجة؛ مما يستدعي القول أن النموذج ARDL(7,0,0) مستقر هيكليا عند مستوى معنوية 5%.

الشكل رقم (5-7): الأشكال البيانية لاختباري CUSUM وCUSUM of squares

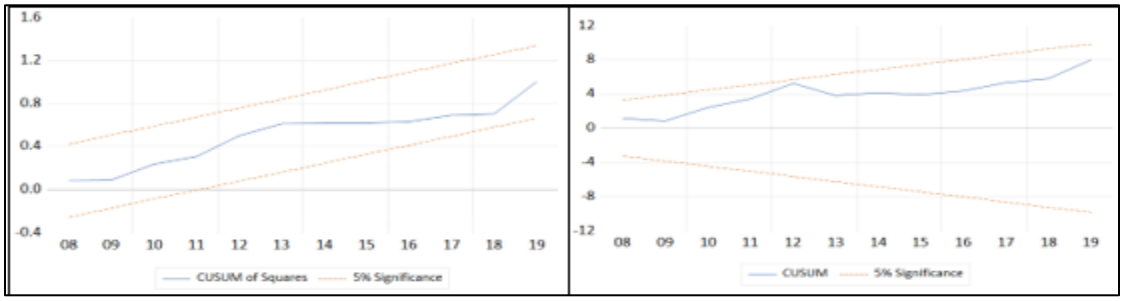

المصدر: مخرجات برنامج Eviews.12.

المبحث الثالث: دراسة أثر صدمات الإيرادات الجبائية على عدالة توزيع الدخل باستخدام نماذج أشعة الانحدار الذاتي الهيكلي (SVAR)

سيخصص هذا المبحث لدراسة أثر صدمات الجباية العادية والبترولية (في المدى القصير، متوسط والطويل) على عدالة توزيع الدخل، أين سيتناول المطلب الأول النموذج المستخدم لدراسة صدمات الإيرادات الجبائية على عدالة توزيع الدخل، في حين ينوه المطلب الثاني إلى مناقشة مخرجات دوال الاستجابة الدفعية الهيكلية وتحليل التباين.

المطلب الأول: النموذج المستخدم لدراسة صدمات الإيرادات الجبائية على عدالة توزيع الدخل

للوقوف على أثر صدمات الإيرادات الجبائية على عدالة توزيع الدخل في الجزائر أستند على **نموذج أشعة الانحدار الذاتي الهيكلي (SVAR)**، وفي ذات السياق تم إدراج المتغيرات التالية:

- ✓ **GRD:** معدل نمو نصيب الفرد من الدخل القومي المتاح في الفترة t؛
- ✓ **FSLP:** نسبة إيرادات الجباية البترولية إلى الناتج المحلي الإجمالي في الفترة t؛
- ✓ **RFL:** نسبة إيرادات الجباية العادية إلى الناتج المحلي الإجمالي في الفترة t.

حتى يتم بناء **نظام معادلات نموذج SVAR** لهذه الدراسة سوف يعتمد على الصياغة التالية للفرضيات:

- ✓ تفترض **المعادلة الأولى** أن معدل نمو نصيب الفرد من الدخل القومي المتاح يرتبط آنيا بعلاقة إما موجبة أو سالبة مع نسبة إيرادات الجباية البترولية إلى الناتج المحلي الإجمالي ونسبة إيرادات الجباية العادية إلى الناتج المحلي الإجمالي، علاوة على ذلك تأثره أيضا بصدمة هيكلية في معدل نمو نصيب الفرد من الدخل القومي المتاح؛
- ✓ تشير **المعادلة الثانية** أن نسبة إيرادات الجباية البترولية تتأثر بصدمة هيكلية في نسبة إيرادات الجباية البترولية إلى الناتج المحلي الإجمالي؛
- ✓ توضح **المعادلة الثالثة** أن حدوث صدمة هيكلية في نسبة إيرادات الجباية العادية إلى الناتج المحلي الإجمالي تُأثر في نسبة إيرادات الجباية العادية إلى الناتج المحلي الإجمالي.

يكتب **نظام المعادلات** حسب ما ترجمته الفرضيات السابقة كما يلي:

$$\varepsilon_t^{YGAP} = \alpha_{FSLP}^{GRD}\varepsilon_t^{FSLP} + \alpha_{RFL}^{GRD}\varepsilon_t^{RFL} + \mu_t^{GRD}$$

$\varepsilon_t^{FSLP} = \mu_t^{FSLP}$

$\varepsilon_t^{RFL} = \mu_t^{RFL}$

انطلاقا من نظام المعادلات السابق وتماشيا مع العلاقة $\boldsymbol{A\varepsilon_t = B\mu_t}$ يمكن **كتابة الشكل المصفوفي لنموذج أشعة الانحدار الذاتي الهيكلي (SVAR)** بالوضع التالي:

$$\begin{bmatrix} 1 & \alpha_{FSLP}^{GRD} & \alpha_{RFL}^{GRD} \\ 0 & 1 & 0 \\ 0 & 0 & 1 \end{bmatrix} \begin{bmatrix} \varepsilon_t^{GRD} \\ \varepsilon_t^{FSLP} \\ \varepsilon_t^{RFL} \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} 1 & 0 & 0 \\ 0 & 1 & 0 \\ 0 & 0 & 1 \end{bmatrix} \begin{bmatrix} \mu_t^{GRD} \\ \mu_t^{FSLP} \\ \mu_t^{RFL} \end{bmatrix}$$

حيث:

- ✓ $\boldsymbol{\varepsilon_t}$: أخطاء تقدير نموذج **VAR**؛
- ✓ μ_t: أخطاء تقدير نموذج **SVAR**؛
- ✓ $\boldsymbol{A = \begin{bmatrix} 1 & \alpha_{FSLP}^{GRD} & \alpha_{RFL}^{GRD} \\ 0 & 1 & 0 \\ 0 & 0 & 1 \end{bmatrix}}$؛
- ✓ $\boldsymbol{B = \begin{bmatrix} 1 & 0 & 0 \\ 0 & 1 & 0 \\ 0 & 0 & 1 \end{bmatrix}}$.

بغية تقدير **نموذج أشعة الانحدار الذاتي الهيكلي (SVAR)** وجب تقدير **نموذج الانحدار الذاتي (VAR)** (تم انتقاء نموذج **VAR(1)** على اعتباره استوفى كل شروط صلاحيته (التوزيع الطبيعي للأخطاء، ثبات تباين الأخطاء، عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء)، ثم تعيين مصفوفة الانتقال $\boldsymbol{P = A^{-1}B}$، وبالاعتماد على مخرجات برنامج **Eviews.12** خلصت النتائج إلى ما يلي:

$$\boldsymbol{P = \begin{bmatrix} 1 & 0,1949 & -6,2045 \\ 0 & 1 & 0 \\ 0 & 0 & 1 \end{bmatrix}} \quad \text{وكذلك} \quad \boldsymbol{A = \begin{bmatrix} 1 & -0,1949 & 6,2045 \\ 0 & 1 & 0 \\ 0 & 0 & 1 \end{bmatrix}}$$

المطلب الثاني: دوال الاستجابة الدفعية الهيكلية وتحليل التباين

تكمن الغاية وراء انتهاج نماذج الانحدار الذاتي الهيكلي (SVAR) في تحليل مخرجات دوال الاستجابة الدفعية الهيكلية وتحليل التباين، وهو ما سيتناوله هذا المطلب.

الفرع الأول: دوال الاستجابة الدفعية الهيكلية (Impulse Response Functions)

أظهرت دوال الاستجابة الدفعية الهيكلية لحدوث صدمة موجبة بانحراف معياري واحد في نسبة إيرادات الجباية البترولية إلى الناتج المحلي الإجمالي ونسبة إيرادات الجباية العادية إلى الناتج المحلي الإجمالي النتائج التالية:

أولا- آثار الصدمات الهيكلية في نسبة الجباية البترولية إلى الناتج المحلي الإجمالي

أفضت الصدمات الموجبة في نسبة الجباية البترولية إلى الناتج المحلي الإجمالي على التوزيع العادل للدخل دالتي الاستجابة الهيكلية الموضحة في **الشكل رقم (5-8):**

الشكل رقم (5-8): استجابة المتغيرات لصدمة موجبة في نسبة الجباية البترولية إلى الناتج المحلي الإجمالي

Period	D(GRD)	D(FSLP)
1	0.194998	1.000000
	(0.04254)	(0.00000)
2	0.032955	-0.109840
	(0.26128)	(0.04160)
3	-0.150358	-0.010284
	(0.22100)	(0.01186)
4	-0.038951	-0.030295
	(0.02033)	(0.03207)
5	-0.066325	-0.015612
	(0.07154)	(0.00971)
6	-0.038890	-0.016300
	(0.02259)	(0.01470)
7	-0.037542	-0.011607
	(0.03301)	(0.00964)
8	-0.027724	-0.010020
	(0.02202)	(0.00962)
9	-0.023463	-0.007816
	(0.02183)	(0.00811)
10	-0.018486	-0.006424
	(0.01854)	(0.00742)

Factorization: Structural
Standard Errors: Analytic

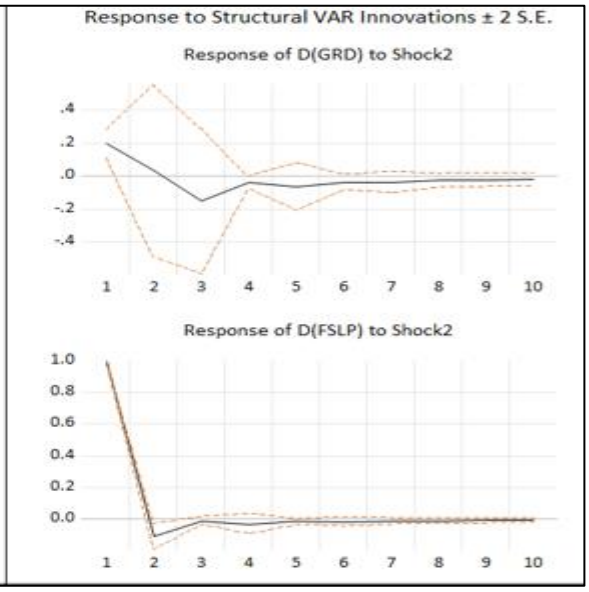

تنويه: Shock2: تشير إلى صدمة موجبة في إيرادات الجباية البترولية نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي.

المصدر: مخرجات برنامج Eviews.12.

حسب ما يشير **الشكل السابق** لدوال الاستجابة الدفعية الهيكلية لـ 10 سنوات لاحقة فإن حدوث صدمة هيكلية موجبة بانحراف معياري واحد في نسبة الإيرادات الجبائية نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي على معدل نصيب الفرد من الدخل القومي المتاح سينجر عنها أثر موجب في الفترتين الأولى والثانية بمقدار 0,19% و0,03% على التوالي، وأثر سالب انطلاقا من الفترة الثالثة وإلى غاية الفترة العاشرة.

بإسقاط النتائج المتوصل إليها مع مجريات واقع الاقتصاد الجزائري يمكن إيجاد تفسير واحد منطقي لما يحدث ألا وهو عدم قدرة الحكومة في استغلال الطفرات الحاصلة في أسعار البترول، خصوصا وأن إيرادات الجباية البترولية عادة ما توجه في توسيع فاتورة عمليات الاستيراد دون القيام بمشاريع استثمارية تستقطب بها اليد العاملة سواء المؤهلة أو البسيطة، بالإضافة إلى استغلال ذات الموارد في تمويل سياسات الدعم الاجتماعي التي لا تكاد أن تكون عادلة كونها تمس كل طبقات المجتمع دون استثناء.

ثانيا- آثار الصدمات الهيكلية في نسبة الجباية العادية إلى الناتج المحلي الإجمالي

ينطوي **الشكل رقم (5-9)** على دالتي الاستجابة الدفعية الهيكلية في حالة حدوث صدمة موجبة في نسبة الإيرادات الجبائية العادية إلى الناتج المحلي الإجمالي بانحراف معياري واحد:

الشكل رقم (5-9): استجابة المتغيرات لصدمة موجبة في نسبة الجباية العادية إلى الناتج المحلي الإجمالي

Period	D(GRD)	RFL
1	-6.204503	1.000000
	(0.18584)	(0.00000)
2	4.520069	0.914896
	(0.85661)	(0.13578)
3	0.224989	0.748052
	(0.74950)	(0.20160)
4	1.598095	0.597912
	(0.32193)	(0.25873)
5	0.696272	0.485217
	(0.29920)	(0.28584)
6	0.811229	0.390605
	(0.24143)	(0.29429)
7	0.550274	0.315762
	(0.29168)	(0.28879)
8	0.488090	0.254704
	(0.30131)	(0.27468)
9	0.375582	0.205685
	(0.30689)	(0.25529)
10	0.310913	0.166002
	(0.29664)	(0.23320)

Factorization: Structural
Standard Errors: Analytic

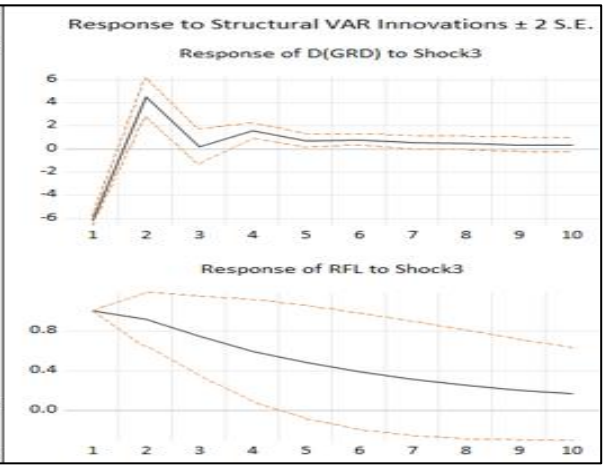

تنويه: Shock3: تشير إلى صدمة موجبة في إيرادات الجباية البترولية نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي.

المصدر: مخرجات برنامج Eviews.12.

بمجرد النظر **للشكل رقم (5-9)** لتقديرات دوال الاستجابة الدفعية الهيكلية للفترة الممتدة على طول 10 سنوات يظهر أن حدوث صدمة هيكلية موجبة بانحراف معياري واحد في نسبة الإيرادات الجبائية إلى الناتج المحلي الإجمالي على معدل نمو نصيب الفرد من الدخل القومي المتاح سيتولد عنها استجابة سالبة في الفترة الأولى بما يعادل 6,20-%، أما بعد ذلك سيكون تأثيرها موجبا إلى غاية نهاية المدة بالغة حدها الأقصى في الفترة الثانية بنسبة 4,52%.

تبعا لما جاءت به النتائج السابقة فإن ارتفاع تحصيل الجباية العادية في الأمد الطويل الناتج عن استحداث الضريبة على الثروة (فرض الضرائب على الطبقة الغنية)، زيادة إيرادات الضريبة على أرباح الشركات (انتهاء فترة الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات التي منحتها الحكومة لاستقطاب المشاريع الاستثمارية)، المواصلة في القيام بجملة من الإصلاحات التي تمس الضريبة على الدخل الإجمالي وتوجيه عبئها بالدرجة الأولى لذوي الدخل المرتفع، إلى جانب رفع معدلات مختلف الرسوم والضرائب سواء المتعلقة بالضرائب غير المباشرة، إيرادات الجمارك ...إلخ (العمل قدر المستطاع في تصويب عائداتها نحو دعم الفئات الفقيرة)، يؤدي إلى تحسين وضعية توزيع الدخل (ارتفاع نصيب الفرد من الدخل القومي المتاح).

الفرع الثاني: تحليل التباين (Variance Decomposition)

للتفصيل في الدور الذي تلعبه كل صدمة موجبة في متغير معين على باقي المتغيرات التابعة في النموذج أستعين بالجدول التالي:

الجدول رقم (5-12): تحليل مكونات التباين

المتغير	الفترة	الانحراف المعياري (S.E)	حدوث صدمة موجبة في أحد المتغيرات		
			Shock1	Shock2	Shock3
GRD	2	7,7532	1,9078	0,6506	98,0270
	6	7,9946	1,8332	0,1081	98,0585
	10	8,0434	1,8111	0,1116	98,0771
FSLP	2	1,0091	0,5726	99,3758	0,0515
	6	1,3596	0,4275	54,8325	44,7399
	10	1,3951	0,4068	52,0915	47,5016
RFL	2	1,3566	0,0042	0,1876	99,8080
	6	1,7749	0,0074	0,2596	99,7328

99,7253	0,2669	0,0077	1,8400	**10**	

تنويه: Shock1: تشير إلى صدمة موجبة في معدل نصيب الفرد من الدخل القومي المتاح، **Shock2:** تشير إلى صدمة موجبة في نسبة الجباية البترولية إلى الناتج المحلي الإجمالي، **Shock3:** تشير إلى صدمة موجبة في نسبة الجباية العادية إلى الناتج المحلي الإجمالي.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.12.

لمست نتائج **الجدول أعلاه** الأهمية التي تكتنفها الصدمة الموجبة في نسبة إيرادات الجباية العادية إلى الناتج المحلي الإجمالي في تفسير التقلبات الحاصلة في معدل نصيب الفرد من الدخل القومي المتاح من خلال تسجيل نسب تفوق بقليل 98% طوال فترة 10 سنوات لاحقة، بينما التقلبات الحاصلة في نسبة إيرادات الجباية البترولية إلى الناتج المحلي الإجمالي ونسبة إيرادات الجباية العادية إلى الناتج المحلي الإجمالي فكل منهما تتعلق بالصدمات الموجبة للمتغيرة بحد ذاتها.

خاتمة الفصل:

أثرنا من خلال هذا الفصل العديد من النتائج الممنهجة وفق الترتيب الموالي:

- توصل الشق التحليلي لتطور توزيع الدخل في الجزائر للفترة (1990–2019) إلى:
- ✓ تمكن التوزيع الوظيفي للدخل المتبلور في الكتلة الأجرية ودخل المستقلين من إحراز تطور موجب يتغلغل معظمه في قطاع الإدارة والقطاع الاقتصادي على الترتيب، في حين اتسم التوزيع الشخصي للدخل الممثل بنصيب الفرد من الدخل القومي المتاح بتذبذبات تمتزج بين الارتفاع والانخفاض؛
- ✓ أثبت معامل جيني أن التفاوت في توزيع الدخل في حالة تقلص لكن ليس بالوتيرة التي تقر محو الفروقات بين الطبقتين الغنية والفقيرة؛
- ✓ امتزجت الأساليب المتبعة لتحقيق التوزيع العادل للدخل في الجزائر بين المهتمة بالتشغيل، دعم الدخول، سياسات الدعم الحكومي، الرفع الدوري للحد الأدنى من الأجر الوطني المضمون، القيام بتعديلات على النظام الجبائي للوصول إلى هدف العدالة الضريبية.
- أحرز نموذج نهج الحدود (ARDL) الموجه لدراسة أثر كل من الإيرادات الجبائية العادية والبترولية على عدالة توزيع الدخل للفترة (1990–2019) المخرجات التالية:
- ✓ هناك علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات محل البحث؛
- ✓ من خلال النموذج المقدر يتضح أن التصحيح باتجاه المدى الطويل يكون في فترة زمنية قصيرة جدا والمقدرة بشهرين و25 يوم؛
- ✓ المتغير الوحيد الذي معلمته لها معنوية إحصائية للعلاقة طويلة الأجل للنموذج المقدر ممثل في إيرادات الجباية العادية التي اتسمت بإشارتها السالبة، لهذا إذا أرادت الدولة إحراز توزيع عادل للدخل عليها التأثير في النظام الضريبي من خلال تخفيف عبئه خصوصا على الفئات ذات الدخل المنخفض، ناهيك عن إعادة توزيع إيرادات هذا النوع من الجباية بالطريقة التي تكفل ضفر الفئة الفقيرة بالنصيب الأكبر منها.
- تمخض جراء الاستعانة بنماذج أشعة الانحدار الذاتي الهيكلي (SVAR) المستعان بها في دراسة أثر الصدمات الموجبة لإيرادات الجباية العامة على عدالة توزيع الدخل لعشر سنوات لاحقة ما يلي:

- ✓ نوهت مخرجات تقديرات دوال الاستجابة الدفعية الهيكلية إلى أن حدوث صدمة موجبة في إيرادات الجبائية البترولية له وقع سلبي على معدل نصيب الفرد من الدخل القومي المتاح، ومن ثم تفشي عدم المساواة في توزيع الدخل، بينما إحداث صدمة موجبة في إيرادات الجباية العادية ينبع عنه ارتفاع نصيب الفرد من الدخل القومي المتاح، ما ينجم عنه توزيع الدخل بصفة عادلة؛
- ✓ تبرز نتائج تحليل التباين الأهمية التي تكتسيها إيرادات الجباية العادية في تحقيق التوزيع العادل للدخل، كون معظم التقلبات الحاصلة في معدل نصيب الفرد من الدخل القومي المتاح تعزى إلى الصدمات الموجبة في هذه الإيرادات.

الخاتمة العامة

تعدت إيرادات الجباية دورها التمويلي لتصبح عونا فاعلا في تحقيق الأهداف الاقتصادية التي تكون في مقدمتها استدامة الديون العامة (إتاحة فرصة الحصول على موارد ذاتية تمكن الحكومة من الوفاء بالالتزامات الحالية والمستقبلية دون الإخلال بالقدرات الإنفاقية)، وحتى الأهداف الاجتماعية التي ترأسها عدالة توزيع الدخل (القضاء على الفوارق الحاصلة بين فئات المجتمع التي تعني بالضرورة الحد من تفشي الفقر والحرمان وغيرها من الآفات الاجتماعية)؛ وعلى هذا الأساس توجهت الجزائر إلى انتهاج جملة من الإصلاحات التي مست نظامها الجبائي بهدف إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية آخذة بعين مبدأ عدالة الضريبة عند فرضها، بغية الوقوف على الأوضاع الحالية والمستقبلية الناتجة عن ثقل أزمة المديونية وما تبعها من صدمات في أسعار البترول، إلى جانب تقليص التفاوتات بين طبقات المجتمع تكريسا لمبدأ المساواة في توزيع الدخل. من هذا المنطلق انبثقت إشكالية دراستنا المتمثلة في تقييم التأثير الذي تضفيه الإيرادات الجبائية وكذا صدماتها الموجبة لـ 10 سنوات لاحقة على استدامة الديون العامة وعدالة توزيع الدخل في الجزائر للفترة الممتدة بين سنتي 1990 و2019.

للإلمام بحيثيات البحث، وللوصول إلى الأهداف المرجوة كان لزاما علينا من جهة تقديم الإطار النظري ضمن الفصلين الأول والثاني لكل من الجباية، استدامة الدين العام وتوزيع الدخل مع العروج إلى الآثار الاقتصادية والاجتماعية للجباية، ومن ثم حاولنا من خلال الفصل الثالث عرض دراسة أولية للبيانات المستخدمة فيما بعد، ليكون لب الفصل الرابع قائم على دراسة تأثير الإيرادات الجبائية على استدامة الديون العامة، باتباع مسار يستهل بتحليل واقع الجباية واستدامة الديون العامة في الجزائر، يعقبه قياس تأثير إيرادات الجباية العامة واحتمالية حدوث صدماتها الموجبة على استدامة الديون العامة، لينتهي المطاف بنا مع الفصل الخامس القائم على دراسة تأثير الإيرادات الجبائية على عدالة توزيع الدخل، بواسطة إعطاء تحليل لوضعية توزيع الدخل في الجزائر، مع تبني نماذج القياس الاقتصادي لقياس تأثير الإيرادات الجبائية وصدماتها الموجبة على عدالة توزيع الدخل.

نتائج البحث

من الناحية النظرية:

- ✓ يعود الفكر التاريخي للجباية إلى العصور الوسطى، أين كانت تمنح في شكل هبات وهدايا لزعيم القبيل، لتتخذ فيما بعد صورة إعانة، ومن ثم تكلفة واجب دفعها لغرض توفير مستلزمات الحياة على غرار الأمن والغذاء، لتصبح في الوقت الحالي أداة فعالة يمكن بواسطتها التأثير على مختلف المناحي الاقتصادية

(الاستهلاك، الادخار، الإنتاج، الاستقرار الاقتصادي (ركود، تضخم)، احتواء العجز الموازني) والاجتماعية (توزيع الدخل، الحد من الفقر، البطالة) للدولة؛

- ✓ ينطوي النظام الجبائي الجزائري على صنفين من الجباية وهما الجباية العادية التي تنبع من التحصيل المباشر المتمثل في الضرائب المباشرة وحقوق التسجيل، والتحصيل غير المباشر المرتبط بالرسوم على رقم الأعمال، الضرائب غير المباشرة، الإيرادات الجمركية، حقوق الطابع؛ والجباية البترولية الناتجة عن الأنشطة المرتبطة بالمحروقات.
- ✓ تمنح حالة الديون العامة المستدامة للحكومة القدرة على الوفاء بالالتزامات الحالية والمستقبلية دون الاضطرار إلى انتهاج التقشف في الإنفاق أو المضي في التوسع الضريبي، مع مراعات شرطي السيولة والملاءة المالية؛
- ✓ يرتبط مفهوم توزيع الدخل بتحديد الطريقة المتبعة التي على أساسها يتم تقسيم الناتج على العناصر الفاعلة في العملية الإنتاجية، أو بعبارة أخرى يشار إليه بتقسيم الدخل والثروة على فئات المجتمع بما يتناسب مع العادات، التقاليد، والتطلعات المستقبلية؛
- ✓ تربع الجباية البترولية على حيز كبير من الإيرادات الكلية للجزائر دفع إلى العمل على ترقية إيرادات الجباية العادية بانتهاج ما يسمى بالإصلاح الجبائي الذي بدأ الخوض فيه انطلاقا من قانون المالية لسنة 1992؛
- ✓ تبعية اقتصاد الجزائر للريع أدخل استدامة الديون العامة في خطر دائم، الوقع الذي أدى بالحكومة إلى تبني العديد من الإجراءات والخطط لتدارك الوضع من خلال اعتماد سياسة إدارة الديون التي كللت بالنجاح كونها استطاعت استيعاب وتسيير ثقل المديونية الخارجية لفترة التسعينات، تخصيص الفوائض الحاصلة في صندوق ضبط الموارد لغلق السيناريو المثقل من المديونية، إعداد التأطير الميزانياتي متوسط المدى للتنبؤ بالسنة المقبلة والسنتين المواليتين فيما يخص حجم كل من الإيرادات، النفقات، رصيد الميزانية، وكذا المديونية إن وجدت، إتباع سياسة التقشف في الإنفاق (سياسة فاشلة لا يمكن التعويل عليها في الفترة طويلة الأجل)، اللجوء إلى التمويل غير التقليدي (عجز هذه السياسة في سد الالتزامات المستقبلية للبلد كونها وجهت إلى الانفاق الاستهلاكي)، الشروع سنة 2019 في إصلاح المالية والجباية المحليتين من خلال توسيع وترقية جباية البلديات.
- ✓ استطاع التوزيع الوظيفي المتمثل في الكتلة الأجرية ودخل المستقلين من تحقيق منحى متصاعد يرتكز في مجمله على قطاعي الإدارة والصناعة على الترتيب، بينما التوزيع الشخصي للدخل (نصيب الفرد من الدخل القومي المتاح) امتاز بتذبذبات تتراوح بين الارتفاع والانخفاض؛

- ✓ أفضى تتبع المسار المتناقص في نسب معامل جيني للجزائر إلى الانتقال التدريجي من عدم المساواة إلى العدالة النسبية في توزيع الدخل، غير أن هذه الأخيرة لم ترقى بعد إلى الوضع الذي يشير إلى تقليص الفوارق بين فئات المجتمع؛
- ✓ تماشيا مع هدف تحقيق التوزيع العادل للدخل اتبعت الجزائر العديد من الأساليب على غرار: دعم الدخول، تبني سياسات الدعم الحكومي، الرفع من الحد الأدنى من الأحر الوطني المضمون، التعديل الدوري على النظام الجبائي وفق ما يتماشى والعدالة الضريبية.

من الناحية التطبيقية:

- ➢ بغية دراسة تأثير الإيرادات الجبائية على الجانب الاقتصادي المتمثل في استدامة الديون العامة اعتبرنا نسبة رصيد التوازن الأولي للميزانية إلى الناتج المحلي الإجمالي متغيرا تابعا، ونسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، انحراف الإنفاق، انحراف الإنتاج، نسبة إيرادات الجباية البترولية إلى الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة إيرادات الجباية العادية إلى الناتج المحلي الإجمالي كمتغيرات مستقلة، كانت النتائج على النحو الموالي:
- ✓ ثبت من وراء نتائج دراسة الاستقرارية أن السلاسل المدروسة بعضها كان مستقرا والبعض الآخر كان مستقرا من الدرجة الأولى، وعلى هذا الأساس توجهنا إلى تطبيق نهج الحدود ARDL المتضمن في طياته النتائج التالية:

- سجلت القيمة المقدرة التي تربط نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي ونسبة رصيد التوازن الأولي للميزانية إلى الناتج المحلي الإجمالي معامل موجب ضعيف ومعنوي، حسب البراهين الرياضية التي جاءت بها دراسة Alfred Greiner سنة 2008 فهذا الوضع يقر بضعف استدامة الديون العامة؛
- تسجيل علاقة موجبة غير معنوية بين متغيرة انحراف الإنفاق ومتغيرة نسبة رصيد التوازن الأولي للميزانية إلى الناتج المحلي الإجمالي؛
- بالرغم من أن دراستنا أشارت إلى وضع ضعيف لاستدامة الديون العامة مقابل دراسة Adedokun و Opeoluwa A. Adeosu سنة 2019 التي أفرزت نتائج عينتها على وضع غير مستدام لديونها العامة، إلا أنهما اتفقتا على وجود علاقة موجبة بين انحراف الإنتاج ونسبة رصيد التوازن الأولي للميزانية إلى الناتج المحلي الإجمالي؛
- هناك أثر موجب معنوي بين نسبة إيرادات الجباية البترولية إلى الناتج المحلي الإجمالي ونسبة رصيد التوازن الأولي للميزانية، في حين هذا الأخير يتأثر سلبا بنسبة إيرادات الجباية العادية إلى الناتج المحلي الإجمالي، النتيجة التي تأكد على أن الجزائر بلد ريعي بامتياز.

- ✓ لغرض دراسة تأثير الصدمات في نسبة إيرادات الجباية البترولية إلى الناتج المحلي الإجمالي ونسبة إيرادات الجباية العادية إلى الناتج المحلي الإجمالي على استدامة الديون العامة ارتكزنا على نموذج SVAR، الذي بدوره أتاح فرصة الحصول على النتائج التالية:
- نوهت مخرجات دوال الاستجابة الدفعية الهيكلية لعشر سنوات لاحقة بأن حدوث صدمة موجبة في نسبة إيرادات الجباية البترولية إلى الناتج المحلي الإجمالي ينشأ عنها حالة خطرة لاستدامة الديون العامة، نظير ارتباط الجباية البترولية بالتقلبات الحاصلة في سوق النفط العالمي، أما الصدمة الموجبة في نسبة إيرادات الجباية العادية إلى الناتج المحلي الإجمالي فينحر عنها استدامة ضعيفة للديون العامة، خصوصا وأن أوعية الجباية العادية عرضة للغش والتهرب الضريبيين، الإعفاءات الجبائية المحفزة للاستثمار؛
- وفق ما جاءت به نتائج تحليل التباين فإن معظم التقلبات الظرفية الحاصلة في الرصيد الأولي للميزانية إلى الناتج المحلي الإجمالي ترجع إلى الصدمات الحاصلة في نسبة الجباية العادية إلى الناتج المحلي الإجمالي، ومن هنا تنبثق أهمية الجباية العادية في خلق وضع مستدام للديون العامة.
- ➢ لدراسة تأثير إيرادات الجباية على عدالة توزيع الدخل في الجزائر خلال الفترة (1990–2019) تم اعتماد معدل نصيب الفرد من الدخل القومي المتاح كمتغير تابع، ونسبة إيرادات الجباية البترولية إلى الناتج المحلي الإجمالي ونسبة إيرادات الجباية العادية إلى الناتج المحلي الإجمالي كمتغيرين مستقلين، مع اتباع النسق التالي:
- ✓ على اعتبار نتائج دراسة الاستقرارية أشارت إلى أن السلاسل محل البحث مزيج بين المتكاملة من الدرجة (I(0)) و(I(1)) الأمر الذي تطلب اعتماد نهج الحدود ARDL، الذي أفضى إلى:
- تأثير نسبة إيرادات الجباية البترولية إلى الناتج المحلي الإجمالي على معدل نصيب الفرد من الدخل القومي المتاح سالب وغير معنوي إحصائيا، مع تسجيل علاقة سالبة وذات دلالة إحصائية بين نسبة إيرادات الجباية العادية إلى الناتج المحلي الإجمالي ومعدل نصيب الفرد من الدخل القومي المتاح الممثل لعدالة توزيع الدخل، أي إيرادات الجباية البترولية ليس لها تأثير على التوزيع العادل للدخل، وهذا موافق لما جاءت به دراسة Praise Oghenefejiro Otulugbu وJohn Obiora Anyaduba سنة 2019؛
- ✓ أفضت نتائج دراسات الصدمات في نسبة إيرادات الجباية البترولية إلى الناتج المحلي الإجمالي ونسبة إيرادات الجباية العادية إلى الناتج المحلي الإجمالي على عدالة توزيع الدخل المنبثقة عن نموذج SVAR ما يلي:
- أشارت تقديرات دوال الاستجابة الدفعية الهيكلية على التأثير السلبي لحدوث صدمة موجبة في نسبة إيرادات الجباية البترولية إلى الناتج المحلي الإجمالي لعشر سنوات لاحقة على معدل نصيب الفرد من الدخل

القومي المتاح، النتيجة التي تنعكس في صورة تصاعد لعدم المساواة في توزيع الدخل، لكن الصدمات الموجبة في نسبة إيرادات الجباية العادية إلى الناتج المحلي الإجمالي ساهمت برفع معدل نصيب الفرد من الدخل القومي المتاح، أي الميل نحو العدالة في توزيع الدخل؛

- أثبتت نتائج تحليل التباين أن معظم التقلبات الحاصلة في معدل نصيب الفرد من الدخل القومي المتاح نابعة من الصدمات الموجبة في إيرادات الجباية العادية، وهو ما ينوه على الدور الفعال الذي تكتسيه إيرادات الجباية العادية في سبيل تحقيق التوزيع العادل للدخل.

اختبار الفرضيات

من خلال خوضنا في غمار هذا البحث يمكن الإجابة على الفرضيات التي وضعناها سابقا كما يلي:

- ✓ وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين نسبة الرصيد الأولي للميزانية إلى الناتج المحلي ونسبة إيرادات الجباية البترولية إلى الناتج المحلي الإجمالي، بمعنى كلما زادت هذه الأخيرة بـ 1% ينجر عنها ارتفاع يقدر بـ 0,743% في نسبة رصيد التوازن الأولي للميزانية إلى الناتج المحلي الإجمالي، في حين أفرزت النتائج وجود علاقة عكسية غير معنوية عند مستوى دلالة 5% تربط نسبة إيرادات الجباية العادية إلى الناتج المحلي الإجمالي بنسبة الرصيد الأولي للميزانية إلى الناتج المحلي الإجمالي، هذا إن دل على شيء إنما يدل على تَمَكُن الجباية البترولية من إتاحة فرصة الحصول على فوائض مالية تدعم موقف استدامة الديون العامة في الجزائر، على عكس الجباية العادية التي لم يكن لها أي تأثير. **وهو ما يعني قبول الفرضية الأولى جزئيا؛**
- ✓ نوهت دوال الاستجابة الدفعية الهيكلية على أن حدوث صدمة موجبة على مستوى نسبة إيرادات الجباية البترولية إلى الناتج المحلي الإجمالي يدفع الحكومة في المدى الطويل على التوسع الدوري في فاتورة الواردات على حساب تمويل الاستثمارات الإنتاجية، الوضع الذي يعمل بطريقة أو بأخرى على جعل الرصيد الأولي للميزانية تحت الضغط الذي يستحيل على الجباية البترولية استيعابه باعتبارها مورد ناضب يخضع للصدمات الواقعة في السوق العالمي للنفط، الأمر الذي يعطي صورة على ضعف القدرة على الوفاء بالالتزامات الحالية والمستقبلية للبلد. وفي الجانب الآخر تمكنت الصدمات الموجبة الحاصلة في نسبة إيرادات الجباية العادية إلى الناتج المحلي الإجمالي في تعبئة الإيرادات الجبائية للدولة في الفترة طويلة الأجل، بيد أنها غير قادرة على خلق الفوائض المأمولة في الرصيد الأولي للميزانية (خصوصا في حالة تبني الإنفاق التوسعي)، وهو ما يوحي بوضع مستدام ضعيف للديون العامة في الجزائر. **مما يدل على قبول الفرضية الثانية جزئيا؛**

- ✓ أكدت مخرجات كل من اختبار نهج الحدود (Bound test) واختبار Wald المندرجة في الفصل الخامس على وجود علاقة تكامل مشترك بين عدالة توزيع الدخل والإيرادات الجبائية، بمعنى بين المتغير التابع المتمثل في معدل نصيب الفرد من الدخل القومي المتاح والمتغيرين المستقلين المشكلين من نسبة إيرادات الجباية البترولية إلى الناتج المحلي الإجمالي ونسبة إيرادات الجباية العادية إلى الناتج المحلي الإجمالي. بينما أشار تقدير العلاقة طويلة المدى لنموذج نهج الحدود ARDL بين المتغيرات السابقة الذكر على وجود علاقة عكسية غير معنوية بمستوى دلالة 5% بين معدل نصيب الفرد من الدخل القومي المتاح ونسبة إيرادات الجباية البترولية إلى الناتج المحلي الإجمالي، وارتباط سلبي ذو دلالة إحصائية بين معدل نصيب الفرد من الدخل المتاح ونسبة إيرادات الجباية العادية إلى الناتج المحلي الإجمالي. **وهذا يثبت صحة الفرضية الثالثة جزئيا؛**
- ✓ أفرزت نتائج دوال الاستجابة الدفعية الهيكلية لـ 10 سنوات لاحقة على أن حدوث صدمة موجبة في كل من نسبة إيرادات الجباية البترولية إلى الناتج المحلي الإجمالي ونسبة إيرادات الجباية العادية إلى الناتج المحلي الإجمالي لها وقع على عدالة توزيع الدخل الممثلة في معدل نصيب الفرد من الدخل المتاح بأثر سلبي بالنسبة للأولى وموجب بالنسبة للثانية على المديين المتوسط والطويل. **على هذا الأساس يمكن إثبات صحة الفرضية الرابعة جزئيا.**

التوصيات

على ضوء ما ورد من نتائج نقترح جملة من التوصيات التي نوردها كما يلي:

- ✓ لغرض تعبئة إيرادات الجباية العادية وجب اللجوء إلى:
  - تكثيف الجهود في جانب رقمنة النظام الجبائي؛
  - إدراج الثقافة الضريبية بواسطة إنشاء مكاتب إرشادية متخصصة وإقامة ملتقيات علمية دورية متعلقة بالنظام الضريبي ومختلف التعديلات الحاصلة فيه؛
  - تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات، من خلال الاهتمام بتوجيه الاستثمارات العمومية والخاصة على حد السواء في جانب استغلال الثروة الفلاحية.
- ✓ تطوير الوسائل والآليات الساعية إلى التنبؤ الكفؤ بالنفقات الحكومية مع الأخذ بعين الاعتبار التغيرات الطارئة على الجباية بشقيها العادية والبترولية؛

- ✓ العمل على إعداد قاعدة بيانات تحين دوريا لغرض التفسير السلس والمعمق لتوزيع الدخل والالتفاف بواقعه، مما يسهل على الاقتصاديين والباحثين الأكاديميين إعداد دراسات تعكس الواقع المعاش، السبيل الذي يساعد متخذي القرار على انتهاج السياسات والخطط المناسبة؛
- ✓ ضرورة تخفيف العبء الضريبي على الفئات ذات الدخل المنخفض وتوجيهه للفئات الغنية؛
- ✓ تسهيل فرصة الحصول على الضمان الاجتماعي للعاملين بالقطاع الموازي، مع منحهم فرصة الانخراط ضمن القطاع الرسمي؛
- ✓ العمل على توفير مناصب عمل بعقود دائمة وبأجور تحفظ كرامة الشخص؛
- ✓ إعادة النظر في تصويب الدعم الحكومي إلى الفئات المستحقة له.

آفاق الدراسة

إن الخوض في هذا البحث فتح المجال على مصرعيه أمام الطلبة والباحثين الأكاديميين فيما بعد لإثراء العديد من الدراسات الجزئية، التي نذكر منها:

- دراسة تأثير الإيرادات الجبائية على كل من استدامة الديون العامة وعدالة توزيع الدخل في نموذج واحد؛
- البحث عن متغير آخر أكثر تمثيلا لعدالة توزيع الدخل، على اعتبار أن معدل نصيب الفرد من الدخل القومي المتاح عبارة عن متوسط لا يعكس التطور الحقيقي لنصيب الفرد من الدخل؛
- افتراض لا خطية العلاقة بين إيرادات الجبائية وكل من استدامة الديون العامة وعدالة توزيع الدخل؛
- توسيع نموذج الدراسة على عينة من الدول الريعية وغير ريعية والمقارنة بينها.

قائمة المصادر والمراجع

أولا- المصادر

1. محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، "**مختار الصحاح**"، مكتبة لبنان، بيروت، لبنان، 2008.

ثانيا- المراجع

أ- المراجع باللغة العربية

- الكتب:

1. إبراهيم صبرى عبد العزيز، "**اقتصاديات المالية العامة للدولة**"، د.ن، أسيوط، مصر، د.س.
2. أحمد إبراهيم منصور، "**عدالة التوزيع والتنمية الاقتصادية -رؤية إسلامية مقارنة-**"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2023.
3. أحمد بن محمد بن علي المقري الفيومي، "**المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي**"، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1977.
4. أحمد عبد السميع علام، "**المالية العامة المفاهيم والتحليل الاقتصادي والتطبيق**"، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2012.
5. آدم سميث، ترجمة حسني زينه، "**بحث في أسباب وطبيعة ثروة الأمم**"، معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد، العراق، الطبعة الأولى، الجزء الأول، 2007.
6. أعاد حمود القيسي، "**المالية العامة والتشريع الضريبي**"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة التاسعة، 2015.
7. أوسكار لانكر ومايكل كاليتسيكس ومحمد سلمان حسن، "**الاقتصاد السياسي الرأسمالية والاشتراكية**"، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1980.
8. إي. راي كانتربري، ترجمة سمير كريم وجودة عبد الخالق، "**موجز تاريخ علم الاقتصاد مقاربات جمالية لدراسة العلم الكئيب**"، المركز القومي للترجمة، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2011.
9. برنارد برنييه وإفاس سيمون، ترجمة: عبد الأمير إبراهيم شمس الدين، "**أصول الاقتصاد الكلي**"، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1989.
10. ثناء أبا زيد، "**مدخل إلى علم الاقتصاد**"، الجامعة الافتراضية السورية، سوريا، 2018.

11. جدوع الشرفات، "**التنمية الاقتصادية في العالم العربي**"، دار جليس الزمان، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010.
12. جورج أندرسن، ترجمة مها تكلا، "**الفدرالية المالية: مقدمة مقارنة**"، مؤسسة فدريد ريش إيبرت، صنعاء، اليمن، 2013.
13. جون كينيث جالبيرت وأحمد فؤاد بلبع وإسماعيل صبري عبد الله، "**تاريخ الفكر الاقتصادي الماضي صورة الحاضر**"، مكتبة الإسكندرية، الإسكندرية، مصر، 2000.
14. حازم الببلاوى، " **دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي**"، دار الشروق، بيروت، لبنان، 1968.
15. حازم الببلاوي، "**دور الدولة في الاقتصاد**"، دار الشروق، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 1998.
16. حامد عبد المجيد وراز، "**النظم الضريبية**"، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، 1994.
17. حسني خربوش وحسين اليحيى، "**المالية العامة**"، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2013.
18. حسين العمر، "**مبادئ المالية العامة**"، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، حولي، الكويت، الطبعة الأولى، 2002.
19. حسين محمد سمحان ومحمود حسين الوادي وإبراهيم خريس وزياد الذيبة، "**المالية العامة (من منظور إسلامي)**"، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010.
20. حياة بن إسماعيل، "**تطور إيرادات الموازنة العامة**"، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2009.
21. خالد أمين عبد الله وحامد داود الطحله، "**النظم الضريبية (ضريبة الدخل–الضرائب الجمركية–ضريبة المبيعات)** "**دراسة مقارنة**"، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2015.
22. خالد سعد زغلول حلمي وإبراهيم الحمود، "**الوسيط في المالية العامة**"، كتبة الفلاح للنشر والتوزيع، حولي، الكويت، الطبعة الثانية، 2002.
23. خالد شحادة الخطيب ونياديه فريد طافش، "**الأصول العليمة والعملية في المحاسبة الضريبية**"، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2008.
24. خديجة الأعسر، "**اقتصاديات المالية العامة**"، دار الكتب المصرية، القاهرة، مصر، 2016.
25. خليل عواد أبو حشيش، "**دراسات متقدمة في المحاسبة الضريبية (حالات وتطبيقات عملية في قياس الدخل الخاضع للضريبة)**"، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2004.

26. دامودار جوجراتي، ترجمة مها محمد زكي، "**القياس الاقتصادي بالأمثلة**"، دار حميثرا للنشر، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2010.
27. رانيا محمود عمارة، "**المالية العامة (الإيرادات العامة)**"، مدرسة الدراسات العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2015.
28. رفعت السيد العوضي، "**تاريخ الفكر الاقتصادي**"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2018.
29. رمضان صديق، "**الوجيز في المالية العامة والتشريع الضريبي**"، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2006.
30. روبرت هيليرونر، ترجمة راشد البراوى، "**قادة الفكر الاقتصادي**"، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، مصر، 2002.
31. زينب صالح الأشوح، "**الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي نظرة تاريخية مقارنة**"، دار عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، الجيزة، مصر، 1997.
32. سعيد عبد العزيز عتمان وشكرى رجب العشماوى، "**النظم الضريبية مدخل تحليلي وتطبيقي**"، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، مصر، 2008.
33. سعيد عبد العزيز عتمان، "**النظم الضريبية مدخل تحليلي مقارن**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004.
34. سعيد عبد العزيز عثمان وشكري رجب العشماوي، "**اقتصاديات الضرائب (سياسات–نظم–قضايا معاصرة)**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007.
35. سعيد عبد العزيز عثمان، "**النظام الضريبي وأهداف المجتمع**"، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، 2008.
36. سعيد علي محمد العبيدي، "**اقتصاديات المالية العامة**"، دار دجلة، الأردن، عمان، الطبعة الأولى، 2011.
37. سوزي عدلي ناشد، "**المالية العامة (النفقات العامة– الإيرادات العامة– الميزانية العامة)**"، منشورات الحبلي الحقوقية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2008.
38. السيد عطية عبد الواحد، "**دور السياسة المالية الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية– التوزيع العادل للدخول– التنمية الاجتماعية**"، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1993.
39. صلاح الدين نامق، "**قادة الفكر الاقتصادي**"، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1978.
40. طارق الحاج، "**المالية العامة**"، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2009.
41. طاهر الجنابي، "**علم المالية العامة والتشريع المالي**"، المكتبة القانونية، بغداد، العراق، 1970.

42. عادل أحمد حشيش، "**أصول المالية العامة –دراسة تحليلية لمقومات مالية الاقتصاد العام–**"، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1983.
43. عادل فليح العلى، "**المالية العامة والتشريع المالي والضريبي**"، دار الحامد للنضر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2007.
44. عباس محمد نصر الله، "**المالية العامة والموازنة العامة**"، مكتبة زين الحقوقية والأدبية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2015.
45. عبد الحليم كراجه وهيثم العبادي، "**المحاسبة الضريبية**"، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2002.
46. عبد الرحمن سيف سردان، "**اقتصاد الفقر وتوزيع الدخل**"، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2015.
47. عبد الرزاق الفارس، "**الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي**"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2001.
48. عبد السلام أديب، "**السياسة الضريبية واستراتيجية التنمية دراسة تحليلية للنظام الجبائي المغربي 1956–2000**"، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، المغرب، الطبعة الأولى، 1998.
49. عبد السميع المصري، "**عدالة توزيع الثروة في الإسلام**"، دار التوفيق النموذجية للطباعة والجمع الآلي، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 1986.
50. عبد المطلب عبد الحميد، "**اقتصاديات المالية العامة**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005.
51. عبد المنعم فوزي، **المالية العامة والسياسة المالية**"، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1998.
52. عدي عفانه وعادل القطاونه وأحمد الجدع، "**الجديد في المحاسبة الضريبية**"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2004.
53. عزت قناوي، "**أساسيات في المالية العامة**"، دار العلم للنشر والتوزيع، الفيوم، مصر، 2006.
54. علي فلاح الضلاعين ومصطفى يوسف كافي وعلاء مسلم البكور وخولة ضامن الحمايدة ونضال فلاح الضلاعين ومحمود عزت اللحام، "**المالية العامة**"، دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2017.
55. فردريك تلون، ترجمة وردية واشد، "**مدخل إلى الاقتصاد الجزئي**"، المؤسسة الجامعية للدراسات والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2008.

56. فرهاد محمد على الأهدن، "**التنمية الاقتصادية من منظور إسلامي**"، دار التعاون للطبع والنشر، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 1994.
57. فؤاد توفيق ياسين، "**المحاسبة الضريبية**"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2018.
58. كارل ماركس، ترجمة إلياس هاشم، "**العمل المأجور ورأس المال**"، دار التقدم، موسكو، روسيا، د ت.
59. كارل ماركس، ترجمة محمد مستجير مصطفى، "**مخطوطات كارل ماركس لعام 1844**"، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، مصر، د ت.
60. مارك سكويسين، ترجمة مجدى عبد الهادى، "**الثلاثة الكبار في علم الاقتصاد آدم سميث.. كارك ماركس.. جون مايناردِ كينز**"، المركز القومي للترجمة، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2018.
61. مايكل ابدجمان ومحمد إبراهيم منصور، "**الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة**"، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية.
62. محمد إبراهيم عبد اللاوي، "**المالية العامة**"، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2018.
63. محمد أحمد الأفندي، "**النظرية الاقتصادية الكلية السياسة والممارسة**"، الأمين للنشر والتوزيع، صنعاء، اليمن، الطبعة الثانية، 2014.
64. محمد أحمد الأفندي، "**مبادئ الاقتصاد الكلي**"، جامعة العلوم والتكنولوجيا، صنعاء، اليمن، الطبعة الثانية، 2012.
65. محمد أحمد الأفندي، "**مبادئ الاقتصاد الكلي**"، دار الكتاب الجامعي، صنعاء، اليمن، الطبعة الثانية، 2012.
66. محمد البنا، "**اقتصاديات المالية العامة مدخل حديث**"، الدار الجامعية، القاهرة، مصر، 2009.
67. محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، "**مختار الصحاح**"، مكتبة لبنان، بيروت، لبنان، 2008.
68. محمد حلمي مراد، "**مالية الدولة**"، د ن، د م، 2014.
69. محمد خصاونة، "**المالية العامة**"، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2014.
70. محمد خير العكام، "**المالية العامة 1**"، الجامعة الافتراضية السورية، سوريا، 2018.
71. محمد سعيد محمد مرشد، "**السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي دراسة مقارنة مع الاقتصاد التقليدي (المفهوم- الخصائص- الأدوات- آليات العمل)**"، دار حميثرا للنشر، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2020.
72. محمد شاكر عصفور، "**أصول الموازنة العامة**"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2007.

73. محمد شيخي، "**طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات**"، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2011.
74. محمد عادل زكي، "**نقد الاقتصاد السياسي**"، دار الفتح للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، الطبعة السادسة، 2019.
75. محمد عباس المحرزي، "**المدخل إلى الجباية والضرائب**"، دار النشر ITCIS، الجزائر، 2010.
76. محمد عباس محرزي، "**اقتصاديات المالية العامة (النفقات العامة– الإيرادات العامة– الميزانية العامة للدولة)**"، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، الطبعة السادسة، 2015.
77. محمد علي الربيدي ومحمد سعيد الحاج، "**المحاسبة الضريبية**"، جامعة العلوم والتكنلوجيا، صنعاء، اليمن، الطبعة الأولى، 2014.
78. محمود حسين الوادي، "**مبادئ المالية العامة**"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2006.
79. محمود رياض عطية، "**موجز في المالية العامة**"، دار المعارف، الإسكندرية، مصر، 1969.
80. محمود يونس وأحمد محمد مندور والسيد محمد أحمد السريتي، "**مبادئ الاقتصاد الكلي**"، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، الإسكندرية، مصر، 2000.
81. محمود يونس وأحمد محمد مندور والسيد محمد أحمد السيرتي، "**مبادئ الاقتصاد الكلي**"، قسم الاقتصاد– كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، الإسكندرية، مصر، 2000.
82. مدحت القريشي، "**تطور الفكر الاقتصادي**"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2008.
83. مراد ناصر، "**فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011.
84. مشكور العامري سعود جايد وعقيل حميد جابر الحلو، "**مدخل معاصر في علم المالية العامة**"، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2020.
85. مصطفى الفار، "**الإدارة المالية العامة**"، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2008.
86. مصطفى محمود أبو بكر، "**الموارد البشرية (مدخل لتحقيق الميزة التنافسية)**"، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2008.
87. معاذ الشرفاوي الجزائرلي، "**تاريخ الفكر الاقتصادي**"، منشورات الجامعة الافتراضية السورية، سوريا، 2020.
88. ميثم صاحب عجام وعلي محمد سعود، "**المالية العامة بين النظرية والتطبيق**"، دار البداية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2015.

89. ميشل تودارو، ترجمة محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود عبد الرزاق، "**التنمية الاقتصادي**"، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، 2009.
90. نزار سعد الدين العيس وإبراهيم سليمان قطف، "**الاقتصاد الكلي**"، دار الحامد، عمان، الأردن، 2006.
91. نعمة الله نجيب إبراهيم، "**أسس علم الاقتصاد –التحليل الوحدوي–**"، مركز الدلتا للطباعة، الإسكندرية، مصر، 2000.
92. نوزاد عبد الرحمن الهيتي ومنجد عبد اللطيف الخشالي، "**المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة**"، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2006.
93. هلال إدريس مجيد، "**الدور الاقتصادي للدولة في ظل العولمة**"، دار حميثرة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2018.
94. ويليام ستانلي جيفونس، ترجمة على أبو الفتوح وكامل إبراهيم وصالح نور الدين ومحمد مسعود، "**الاقتصاد السياسي**"، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، مصر، 2012.
95. ياسر صالح الفريجات، "**المحاسبة في علم الضرائب**"، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2009.
96. يسرى أبو العلا وماجدة شلبي وأحمد مصطفى معبد وعصام شلبي، "**المالية العامة والتشريع الضريبي**"، مركز التعليم المفتوح، بنها، مصر، د.س.
97. يوسف كمال، "**الإسلام والمذاهب الاقتصادية المعاصرة**"، مؤسسة الوفاء للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 1998.

- **البحوث والمقالات في الدوريات والمجلات العلمية:**

98. إبراهيم بن عبد الرحمن آل عروان، "**نظرية التوزيع: دراسة اقتصادية فقهية**"، مجلة جامعة الملك سعود، جامعة الملك سعود، الرياض، السعودية، المجلد 16، العدد 1، 2003.
99. أبو بكر حنصال وسعدية بن أحمد، "**إستراتيجية الدعم الحكومي المطبقة في الجزائر من منظور الفعالية**"، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، المجلد 3، العدد 1، 2018.
100. أحمد حنين ومحمد بوقليع، "**دراسة تحليلية لأثر تطبيق البرامج التنموية على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر (2010–2018)**"، مجلة الاقتصاد والاحصاء التطبيقي، المدرسة الوطنية العليا الإحصاء والاقتصاد التطبيقي، الجزائر، المجلد 16، العدد 2، 2019.

101. أحمد صالح حسن كاظم، "**تحليل العلاقة بين الإيرادات النفطية والاستدامة المالية في العراق للمدة (1990-2013)**"، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بابل، بابل، العراق، المجلد 22، العدد 94، 2016.

102. إخلاص العطيان، "**أثر معالجة القيم المتطرفة في اختبارات تيمس الدولية (TIMSS, 2011) على تقديرات المعالم للفقرات ودقتها وفقا لنظرية الاستجابة للفقرة**"، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، المجلد 32، العدد 8، 2018.

103. إدريس رمضان حجي، **تحليل وقياس الرفاهية وعلاقتها بعدالة توزيع الدخل في مدينة دهوك لسنة 2011**"، مجلة تنمية الرافدين، جامعة الموصل، الموصل، العراق، المجلد 36، العدد 116، 2014.

104. أدهم البرماوي، "**أثر الدين العام المحلي والخارجي على النمو الاقتصادي باستخدام نموذج انحدار العتبة**"، مجلة البحوث المالية والتجارية، جامعة بورسعيد، بورسعيد، مصر، المجلد 22، العدد 2، 2021.

105. أسماء زينات، "**دور التحفيزات الجبائية في تعزيز فرص الاستثمار في الجزائر**"، مجلة شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، المجلد 13، العدد 17، 2017.

106. أسوان محمد طيب النعيمي، "**كشف ومعالجة القيم المتطرفة بالطريقة الحصينة ومقارنتها بطرق أخرى**"، مجلة تكويت للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة تكريت، تكريت، العراق، المجلد 8، العدد 25، 2012.

107. آسيا سعدان وسعاد شعابتية، "**الميزانية العامة في الجزائر رهان تقلبات الجباية البترولية (2008-2017)**"، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الوادي، الوادي، الجزائر، المجلد 8، العدد 1، 2018.

108. أشرف محمد دوابه، "**أزمة الدين العام المصري -رؤية تحليلية-**"، مجلة المعهد المصري، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، إسطنبول، تركيا، المجلد 1، العدد 4، 2016.

109. إلهام بن عيسى وهاجر بوزيان الرحماني ومحمد بوقناديل، "**الاستدامة المالية والتنويع الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية للفترة 2000-2018**"، دفاتر MECAS، جامعة أبو بكر بلخير، تلمسان، الجزائر، المجلد 16، العدد 1، 2020.

110. امحمد موعش، "**منهجية احتساب مؤشر الاستدامة المالية: حالة تطبيقية لبعض الدول العربية**"، مجلة دراسات اقتصادية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، العدد 65، 2020.

111. أياد حماد عبد، "**أزمة المديونية الخارجية للبلدان النامية أسبابها وسبل مجابهتها**"، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الأنبار، الرمادي، العراق، المجلد 1، العدد 2، 2008.

112. إيمان محمد إبراهيم، "**أثر عدم المساواة في توزيع الدخل على النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (1991-2018)**"، مجلة جامعة الإسكندرية للعلوم الإدارية، جامعة الإسكندرية، الإسكندرية، مصر، المجلد 58، العدد 1، 2021.

113. برانكو ميلانوفيتش، "**أكثر أم أقل**"، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، المجلد 48، العدد 3، 2011.

114. بريهي فارس كريم وراضي حسن خلف، "**قياس التفاوت في توزيع الدخل والانفاق الفردي في محافظات العراق باستخدام مؤشر جيني حسب إحصاء مسح الأسرة لعام 2012**"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، جامعة بغداد، بغداد، العراق، العدد 54، 2018.

115. البشير عبد الكريم وسراج وهيبة، "**تحليل العلاقة بين توزيع الدخل، النمو الاقتصادي والفقر في الدول العربية**"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، المجلد 9، العدد 11.

116. بلال بوجمعة ووافي ناجم، "**صناديق الثروة السيادية كمصدر للإنفاق الحكومي مع الإشارة لحالة الجزائر**"، مجلة معارف وآفاق، جامعة عمار ثليجاني، الأغواط، الجزائر، المجلد 2، العدد 2، 2018.

117. بن لحسن الهواري، "**التفاوت في توزيع الدخل وإشكالية النمو المحابي للفقراء في الجزائر**"، المجلة الجزائرية للمالية العامة، جامعة أبي بكر بلقاسم، تلمسان، الجزائر، المجلد 6، العدد 1، 2016.

118. بومدين بركيتي، "**الجباية العادية كمصدر هام للإيرادات العامة في الجزائر -دراسة اقتصادية وقياسية**"، مجلة الاستراتيجية والتنمية، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، الجزائر، المجلد 5، العدد 9، 2015.

119. ثامر علي النويران، "**تحليل استدامة الدين العام في الأردن للفترة من 2000-2020**"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، المجلد 17، العدد 26، 2021.

120. ثناء أبازيد وصطوف الشيخ حسين، "**دور السياسات الاقتصادية في إعادة توزيع الإنفاق في سورية**"، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، جامعة تشرين، اللاذقية، سوريا، المجلد 31، العدد 5، 2009.

121. جمال الدين زائل، "**الآثار الاقتصادية للضرائب**"، المال والاقتصاد، بنك فيصل الإسلامي السوداني، الخرطوم، السودان، العدد 80، 2016.

122. جمعة ناجمي لطيفة ولمطوش، "**أثر إيرادات الجباية البترولية على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1985-2018**"، مجلة الاستراتيجية والتنمية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، المجلد 11، العدد 4، 2021.

123. جوناثان أوستري وأندري بيرغ، "**أداة القياس**"، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، المجلد 51، العدد 3، 2014.

124. جوناثان وولف، ترجمة مصطفى سامي رفعت، "**كارل ماركس**"، موسوعة ستانفورد للفلسفة، سان فرانسيسكو، الولايات المتحدة الأمريكية، 2017.

125. حساني بن عودة ويمينة بن ديبة وعبد الرحمان عبد القادر، "**جهود الجزائر في مكافحة التهرب الضريبي لدعم التنمية الاقتصادية**"، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، جامعة أحمد درايا، أدرار، الجزائر، المجلد 3، العدد 2، 2019.

126. حساني بن عودة، "**دور صناديق الاستقرار السيادية في تمويل عجز الموازنة العامة دراسة تجربة النرويج والجزائر**"، المجلة الجزائرية للأبحاث الاقتصادية والمالية، جامعة فرحات عباس سطيف 1، سطيف، الجزائر، المجلد 4، العدد 1، 2021.

127. حسن فرج سلطان وعبد الكريم طاهر مهدي، "**نحو سياسة إنمائية تحقق النمو وتضمن الحد من التفاوت في الدخول**"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، جامعة بغداد، بغداد، العراق، المجلد 12، العدد 12، 2006.

128. حسنى شوي وشهرزاد عبان، "**أثر مداخيل الجباية العادية على النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة 2000-2019**"، مجلة دراسات جبائية، جامعة البليدة 2، البليدة، الجزائر، المجلد 9، العدد 2، 2020.

129. حسين بن طاهر، "**أزمة المديونية وبرامج التصحيح الاقتصادية**"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، المجلد 20، العدد 2، 2009.

130. حسين بومدين ونصر الدين بن شعيب ومحمد بومدين، "**تقييم فعالية النظام الضريبي في الجزائر**"، مجلة الابتكار والتسويق، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، المجلد 2، العدد 1، 2015.

131. حسين عاشور جبر العتابي وفيصل سرحان عبود العزاوي، "**التخطيط للحد من ظاهرة التهرب الضريبي من خلال تنمية عدالة توزيع الأعباء الضريبية على المكلفين (بحث تطبيقي في الهيئة العامة للضرائب في العراق)**"، مجلة دراسات محاسبية ومالية، جامعة بغداد، بغداد، العراق، المجلد 3، العدد 44، 2018.

132. حسين كشيتي، "**العدالة الضريبية كمدخل لتحقيق العدالة الاجتماعية -مع الإشارة إلى حالة الجزائر-**"، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، جامعة ميلة، ميلة، الجزائر، المجلد 6، العدد 1، 2021.

133. حفوظة عبد القادر وحسام غريدان، "**آليات وبرامج السياسات العمومية للتشغيل في الجزائر (دراسة تحليلية تقييمية)**"، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، المركز الجامعي نور البشير، البيض، الجزائر، المجلد 3، العدد 4، 2017.

134. حمزة العرابي وعادل مستوي وأم الخير البرود، "**أثر الضرائب غير المباشرة على النمو الاقتصادي في الجزائر –رؤية تحليلية قياسية خلال الفترة (1990–2013)**–"، مجلة معارف، جامعة البويرة، البويرة، الجزائر، المجلد 11، العدد 20، 2016.

135. حميدة بوزيدة، "**الضغط الضريبي في الجزائر**"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، الشلف، الجزائر، المجلد 2، العدد 4، 2004.

136. حيدر وهاب عبود، "**دراسة في الطبيعة القانونية للقروض العامة**"، مجلة كلية القانون، جامعة النهرين، بغداد، العراق، المجلد 14، العدد 1A، 2012.

137. خالد عبد الحميد حسانين عبد الحميد، "**دراسة تحليلية لقياس أثر النمو الاقتصادي على الإنفاق الاستثماري في مصر**"، مجلة بحوث الشرق الأوسط، مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية، جامعة عين الشمس، القاهرة، مصر، المجلد 2018، العدد 44، 2018.

138. دلال دنان، "**عجز الموازنة العامة في الجزائر (أسباب وحلول)**"، مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، المدرسة العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، الجزائر، المجلد 9، العدد 2، 2012.

139. رحيم حسين، "**سياسات التشغيل في الجزائر: تحليل وتقييم**"، بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، العددان 61–62، 2013.

140. رضا صاحب أبو حمد، "**توزيع الدخل والنمو الاقتصادي في الدول النامية**"، مجلة الدراسات الإسلامية المعاصرة، جامعة طهران، طهران، إيران، المجلد 1، العدد 1، 2010.

141. رنان مختار وإبراهيم عبد الحفيظي، "**معالجة التفاوت في توزيع الدخل في ظل الأزمات الاقتصادية – دراسة مقارنة بين الفكر الغربي والفكر الإسلامي**"، مجلة الدراسات الإسلامية، جامعة عمار ثليجاني، الأغواط، الجزائر، المجلد 2، العدد 3، 2013.

142. زهرة حسن عباس وخديجة عدنان حميد، "**تحليل الصدمات الهيكلية لنموذج الطلب الكلي باستخدام متجه الانحدار الذاتي الهيكلي (SVAR) العراق حالة تطبيقية (1970–2010)**"، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة، الصرة، العراق، المجلد 11، العدد 40، 2016.

143. زهية لموشي، "**الامتيازات الجبائية كمدخل لتحقيق التنويع الإنتاجي بالجزائر**"، المجلة العلمية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، المجلد 6، العدد 11، 2018.

144. زهير بن دعاس، "**حدود قياس الضغط الجبائي في الجزائر (2000-2017)**"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، المجلد 19، العدد 1، 2019.

145. زهير غراية، "**اختبار نموذج كفاءة الأسواق المالية: مدخل لتقييم أسعار المنتجات المالية –دراسة لعينة من المؤشرات المالية العربية**"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة 20 أوت، سكيكدة، الجزائر، المجلد 7، العدد 1، 2015.

146. سايح جبور علي وعزوز علي، "**مكانة الجباية العادية في تمويل الميزانية العامة للدولة في الجزائر**"، مجلة شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، المجلد 14، العدد 19، 2018.

147. سجى سعد محمد صالح القيسي، "**مدى كفاية الطرق المتبعة في تحصيل الدين الضريبي في العراق –بحث تطبيقي في الهيئة العامة للضرائب–**"، مجلة دراسات محاسبية ومالية، جامعة بغداد، بغداد، العراق، المجلد 14، العدد 47، 2019.

148. سعد عطية حمد الموسى وصواش شاهين إبراهيم، "**دور الضرائب في الإصلاح المالي ومواجهة الأزمة المالية**"، المجلة القانونية، جامعة القاهرة، القاهرة، مصر، المجلد 8، العدد 6، 2020.

149. سعدية زايدي، "**سياسات التشغيل في الجزائر**"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، المجلد 7، العدد 13، 2017.

150. سفيان بوقطاية وعبد الوهاب بن زاير ومبارك بن زاير، "**أثر انهيار أسعار البترول على الاقتصاد الجزائر –التداعيات والحلول–**"، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، المركز الجامعي ميلة، ميلة، الجزائر، المجلد 2، العدد 2، 2018.

151. سفيان هواري وفاطمة نقال، "**أثر السياسة الضريبية على النمو الاقتصادي في الجزائر (1990-2019) دراسة قياسية**"، مجلة الاستراتيجية والتنمية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، المجلد 11، العدد 4، 2021.

152. سماح طلحي ونسرين عوام وكريمة شلغوم، "**دور سياسة التحفيز الضريبي في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**"، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف، ميلة، الجزائر، المجلد 4، العدد 2، 2019.

153. سوادي نادية، "**الرسم على النشاط المهني بين حتمية البقاء او زوال وأثر ذلك على حصيلة الجباية المحلية. حالة بلدية وادي الفضة**"، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المركز الجامعي الونشريس، تيسمسيلت، الجزائر، المجلد 1، العدد 1، 2017.

154. السيد أحمد الصادق إسماعيل، "**أثر المديونية الخارجية على التنمية الاقتصادية في مصر خلال الفترة (1990-2018)**"، مجلة البحوث المالية والتجارية، جامعة بورسعيد، بورسعيد، مصر، المجلد 22، العدد 2، 2021.

155. شمس نريمان علوي وعبد الرزاق بن الزاوي، "**أثر إصلاح الضريبة العادية على تمويل عجز الموازنة العامة بالجزائر**"، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، المجلد 7، العدد 1، 2020.

156. شهرزاد زغيب وحكيمة حليمي، "**القطاع النفطي بين واقع الارتباط وحتمية الزوال في الاقتصاد الجزائري**"، مجلة الأكاديمية العربية المفتوحة بالدانمارك، الأكاديمية العربية المفتوحة، الدنمارك، المجلد 2011، العدد 9، 2011.

157. شيماء إبراهيم خليل وغفران إسماعيل كمال، "**التقدير الحصين لمعلمات الانحدار الخطي المتعدد بوجود مشكلة عدم تحقق تجانس تباين الخطأ وظهور القيم الشاذة**"، مجلة الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة بغداد، بغداد، العراق، المجلد 26، العدد 124، 2020.

158. صادق جعفر كاظم العتابي، "**أثر الضريبة الجمركية في دعم الموازنة العامة للدولة –دراسة تطبيقية في الهيئة العامة للجمارك العراقية–**"، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة المثنى، المثنى، العراق، المجلد 8، العدد 3، 2018.

159. صبرينة مانع وفضيلة بوطورة، "**المرافقة المقاولاتية آلية داعمة لإنشاء وترقية المشاريع الصغيرة والمتوسطة بالجزائر حالة: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM**"، مجلة اقتصاد المال والأعمال، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، المجلد 3، العدد 1، 2018.

160. طارق إسماعيل، "**سياسة الدعم الحكومي في الدول العربية**"، دراسات اقتصادية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2018.

161. الطاهر جليط ومحمد بن عزوز، "**دراسة قياسية لأثر العجز المالي على فعالية السياسة النقدية في الجزائر**"، مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، المدرسة الوطنية للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، الجزائر، المجلد 12، العدد 2، 2015.

162. الطاهر جليط ومحمد بن عزوز، "**دراسة قياسية لأثر العجز المالي على فعالية السياسة النقدية في الجزائر**"، مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، المدرسة الوطنية للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، الجزائر، المجلد 12، العدد 2، 2015.

163. عادل بونحاس، "**دور استراتيجية التحويل والدفع المسبق للديون في تخفيض حجم المديونية العمومية في الجزائر**"، دفاتر البحوث العلمية، المركز الجامعي تيبازة، تيبازة، الجزائر، المجلد 9، العدد 1، 2021.

164. عادل حسين علي ونوزي محمود أحمد وياسر عمار عبد الحميد، "**تأثير نمط الشخصية على التهرب الضريبي**"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، جامعة الأنبار، الأنبار، العراق، العدد 61، 2020.

165. العارم عيساني وحليمة بوسيكي، "**اختبار استدامة الدين العام في الجزائر على المدى الطويل –دراسة قياسية–**"، المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، جامعة وهران –2–، وهران، الجزائر، المجلد 14، العدد 2، 2020.

166. العالية مناد ومزريق عاشور، "**مدى مساهمة البرامج التنموية التي تبنتها الجزائر في تحقيق التنمية المستدامة بالإسقاط على الفترة الممتدة من 2001 إلى غاية 2019**"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، المجلد 16، العدد 22، 2020.

167. عائشة بوشيخي وفاطمة بوشيخي، "**أسباب التهرب الضريبي وأثره على الخزينة العامة في الجزائر**"، مجلة دراسات جبائية، جامعة البليدة 2، البليدة، الجزائر، المجلد 3، العدد 1، 2014.

168. عبد الحق بن تفات ومحمد ساحل، "**أثر الدين العام على النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (2000–2019)**"، مجلة أرصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، المجلد 4، العدد 2، 2021.

169. عبد الحق بوقفة والحاج عرابة وعبد الله مايو، "**أثر التحفيز الجبائي على تحسين الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر –دراسة ميدانية**"، المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال، مركز رفاد للدراسات والأبحاث، الأردن، المجلد 4، العدد 2، 2018.

170. عبد الحكيم عمران، "**مساهمة الموارد الجبائية في تمويل ميزانية البلديات –دراسة حالة بلديات دائرة مقرة بولاية المسيلة خلال الفترة 2010–2018**"، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، جامعة تامنغست، تامنغست، الجزائر، المجلد 9، العدد 3، 2020.

171. عبد الحليم شاهين، "**التطور التاريخي لنظريات النمو والتنمية في الفكر الاقتصادي**"، سلسلة دراسات تنموية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 73، 2021.

172. عبد الغفار فاروق، "**الدين العام الخارجي وسياسة تحويل لاستثمارات أجنبية دراسة الحالة المصرية**"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، المجلد 13، العدد 17، 2017.

173. عبد الغفور جاسم سالم ونهاد شريف خلف، "**دراسة استقرارية بعض نماذج السلاسل الزمنية غير الخطية مع تطبيق**"، مجلة الرافدين لعلوم الحاسبات والرياضيات، جامعة الموصل، الموصل، العراق، المجلد 5، العدد 2، 2008.

174. عبد القادر شاعة، "**المديونية الخارجية للدول النامية بين إعادة الجدولة والدفع المسبق مع الإشارة لحالة الجزائر**"، مجلة الأبحاث الاقتصادية، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، المجلد 5، العدد 4، 2010.

175. عبد اللطيف حسن شومار وهيثم حسون ماجد، "**استخدام أساليب السلاسل الزمنية لمعالجة الاختلافات الموسمية في الرقم القياسي لسعر المستهلك**"، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، بغداد، العراق، المجلد 19، العدد 74، 2013.

176. عبد الهادي مختار وأحمد سماحي، "**إصلاح الضريبة على الدخل الإجمالي أحد أهم محاور الإصلاح الجبائي في الجزائر**"، مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر، المجلد 6، العدد 1، 2016.

177. عدالة العجال وسيدي أحمد كبداني، "**قياس أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الدول العربية**"، مجلة دفاتر اقتصادية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، المجلد 4، العدد 2، 2013.

178. العربي دخموش وثلجة نوال جغلوف، "**محاولة تقييم الضغط الضريبي الجبائي في المؤسسة الاقتصادية**"، مجلة الاقتصاد والمجتمع، جامعة قسنطينة 2، قسنطينة، الجزائر، المجلد 2، العدد 2، 2004.

179. عصام الدين محمد متولي وصلاح علي أحمد، "**أثر الحوافز الضريبية على الاستثمار الأجنبي في مصر والدول العربية**"، الفكر المحاسبي، جامعة عين الشمس، القاهرة، مصر، المجلد 21، العدد 2، 2017.

180. عقبة مخنان ولقمان بامون، "**النظام القانوني للجباية البترولية في الجزائر**"، مجلة الاجتهاد القضائي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، المجلد 12، العدد 1، 2019.

181. على سايح جبور وعلى عزوز، "**مكانة الجباية العادية في تمويل الميزانية العامة للدولة في الجزائر**"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، المجلد 14، العدد 19، 2018.

182. علي توبين، "**عجز الموازنة وآثاره بين النظرية والتطبيق**"، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة خميس مليانة، خميس مليانة، الجزائر، المجلد 2، العدد 13، 2015.

183. علي سايح جبور وعلي عزوز، "**مكانة الجباية العادية في تمويل الميزانية العامة للدولة في الجزائر**"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، المجلد 14، العدد 19، 2018.

184. علي سيف علي المزروعي والياس نجمة، "**أثر الإنفاق العام في الناتج المحلي دراسة تطبيقية على دولة الإمارات العربية المتحدة خلال السنوات (1990-2009)**"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة دمشق، دمشق، سوريا، المجلد 28، العدد 1، 2012.

185. علي عبد القادر علي، "**مؤشرات قياس عدم العدالة في توزيع الإنفاق الاستهلاكي**"، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 66، 2007.

186. علي غانم شاكر وكرار حاتم عطية، "**أثر الوعي الضريبي في زيادة العوائد الضريبية دراسة تحليلية في الهيئة العامة للضرائب فرع الديوانية**"، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة المثنى، السماوة، العراق، المجلد 9، العدد 3، 2019.

187. عماد محمد علي ومحمد شهاب احمد، "**القواعد المالية بين متطلبات الانضباط والواقع المالي في العراق للمدة بين (2004-2016)**"، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، بغداد، العراق، المجلد 15، العدد 62، 2018.

188. عهود جبار عبيرة، "**البطالة ومشكلاتها بين النظرية والتطبيق دراسة ميدانية في مدينة بغداد**"، مجلة البحوث التربوية والنفسية، جامعة بغداد، بغداد، العراق، المجلد 11، العدد 40، 2014.

189. عيسى سماعين وقدور بن ناقلة، "**انعكاسات سياسة التفكيك الجمركي على الجباية الجزائرية في ظل اتفاق الشراكة الأورومتوسطية**"، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، جامعة البليدة 2، البليدة، الجزائر، المجلد 8، العدد 1، 2017.

190. عيسى سماعين، "**تطبيقات طرق التحصيل الضريبي الجزائري**"، مجلة القانون العقاري، جامعة البليدة 2، البليدة، الجزائر، المجلد 8، العدد 2، 2021.

191. عيسى سماعين، "**دراسة الفعالية الجبائية للنظام الجبائي الجزائري في ظل تراجع أسعار البترول وتداعيات جائحة كورونا (الفترة 2016-2021)**"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، المجلد 17، العدد 27، 2021.

192. عيسى محمد الغزالي، "**إدارة الديون الخارجية**"، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 30، 2004.

193. غزال العوسى، "**دور السياسة المالية في الحد من ظاهرة الفقر (مع دراسة خاصة للحالة المصرية خلال الفترة 2002/2001-2011/2010)**"، مجلة القانون والاقتصاد، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، القاهرة، مصر، العدد 89.

194. غفران حاتم علوان وريام على طالب، "**قياس وتحليل أثر عجز الموازنة على الدين الخارجي في العراق في إطار التكامل المشترك للمدة (1990-2016)**"، مجلة الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة بغداد، بغداد، العراق، المجلد 25، العدد 111، 2019.

195. فاتح الكفيف، "**أساليب ربط الضريبة وضمانات تحصيلها**"، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، جامعة البليدة 2، البليدة، الجزائر، المجلد 6، العدد 1، 2015.

196. فايزة بوشناف، "**التمويل غير التقليدي في الجزائر من الخيار إلى الضرورية، الواقع والمأمول**"، مجلة بشائر الاقتصادية، جامعة بشار، بشار، الجزائر، المجلد 5، العدد 12، 2019.

197. فايق جزاع ياسين، "**قياس تفاوت توزيع الدخل العائلي في العراق لما بعد عام 2003**"، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الأنبار، الأنبار، العراق، المجلد 2، العدد 4، 2010.

198. فرحات عباس ووسيلة سعود، "**عرض عام لبرامج التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2001-2014**"، مجلة الاتصال والقانون، جامعة محمد الشريف مساعدية، سوق أهراس، الجزائر، المجلد 2، العدد 1، 2018.

199. كاظم سعد عبد الرضا الأعرجي وياسين نادب علي خليل السلطاني، "**تحليل واقع الاستدامة المالية في العراق للمدة (2004-2019)**"، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، جامعة بابل، بابل، العراق، المجلد 13، العدد 1، 2021، ص 35.

200. كبداني سيدي أحمد وبريكسي رقيق رشيد، "**تحليل مؤشرات عدالة الدخل في الجزائر للفترة 1988-2000**"، مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، المجلد 2، العدد 2، 2014.

201. كفية قسميوري وصبرينة كردودي وجرفي زكريا، "**دراسة تحليلة قياسية لأثر الجباية البترولية على النمو الاقتصادي في الجزائر**"، مجلة التحولات الاقتصادية، المركز الجامعي تيبازة، تيبازة، الجزائر، المجلد 2، العدد 1، 2022.

202. كمال عبد حامد آل زيارة، "**دور الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر مع إشارة للتطبيقات التشريعية في العراق**"، مجلة رسالة الحقوق، جامعة كربلاء، كربلاء، العراق، 2010.

203. لحسن دردوري، "**عجز الموازنة العامة للدولة وعلاجه في الاقتصاد الوضعي**"، أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، المجلد 7، العدد 2، 2013.

204. لزهاري زواويد ومختار بونقار وعبد الجليل طواهير، "**سياسات التشغيل في الجزائر (قراءة تقييمية لبرامج الإصلاح)**"، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ألمانيا، العدد 2، 2018.

205. مباركة أمة الله لطرش ومختار حميدة، "**تحليل أثر أسعار البترول على الجباية البترولية في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1980-2016**"، مجلة دراسات وأبحاث، جامعة زيان عاشور، الجلفة، المجلد 12، العدد 4، 2020.

206. محمد العقاب وصديق حمايدي، "**محددات الإنفاق العام في الجزائر: دراسة قياسية باستخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR)**"، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، المجلد 3، العدد 2، 2019.

207. محمد صلاح وعبد الغني حريري ويونس قرواط، "**التقييم القطاعي للسياسة الاقتصادية في الجزائر سياسة الاستثمارات العمومية في ظل البرامج التنموية نموذجا**"، مجلة الاقتصاد والمالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، المجلد 5، العدد 1، 2019.

208. محمد طالبي، "**أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، المجلد 5، العدد 6، 2009.

209. مراد ميهوبي، "**إجراءات تحصيل الضريبة. أي فعالية؟**"، التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون، جامعة برج باجي مختار، عنابة، الجزائر، المجلد 20، العدد 3، 2014.

210. مروان بن قيدة والجيلالي بوزكري، "**إصلاح الدعم الحكومي في الجزائر بين مقتضيات الفعالية الاقتصادية ومتطلبات الوضع الاجتماعي**"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، المجلد 17، العدد 26، 2021.

211. مريم قدار وفاطمة الزهراء عيدودي، "**دراسة تحليلية للتحويلات الاجتماعية في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)، التحليل إلى المركبات الأساسية ACP**"، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة بشار، بشار، الجزائر، المجلد 5، العدد 2، 2019.

212. مريم قدام وفاطمة الزهراء عيدودي، "**دراسة تحليلية للتحويلات الاجتماعية في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)، التحليل إلى المركبات الأساسية ACP**"، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة بشار، بشار، الجزائر، المجلد 5، العدد 2، 2019.

213. مليكة يحيات ولامية بوشارب، "**دراسة اقتصادية قياسية لمحددات الأجر الأدنى في الجزائر خلال الفترة (1970-2014)**"، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة خميس مليانة، خميس مليانة، الجزائر، المجلد 2، العدد 15، 2016.

214. منال جابر مرسي محمد، "**أثر الدين الخارجي على النمو الاقتصادي في مصر دراسة قياسية**"، مجلة السياسة والاقتصاد، جامعة بني سويف، القاهرة، مصر، المجلد 9، العدد 8، 2020.

215. موسى عمران خلود وعبد الإمام زعلون ريسان، "**استخدام بعض الأساليب الإحصائية للتنبؤ باستهلاك الطاقة الكهربائية في المملكة العربية السعودية**"، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة، البصرة، العراق، المجلد 8، العدد 29، 2012.

216. ميث العيبي إسماعيل وأحمد حامد جمعة هذال، "**تحليل استدامة الدين العام في ظل ريعية الاقتصاد العراقي للمدة (2005-2015)**"، مجلة الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة بغداد، بغداد، العراق، المجلد 25، العدد 113، 2019.

217. ميلود وارزقي، "**سياسة الأجور وفق قانون علاقات العمل في الجزائر**"، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، جامعة المسيلة، المسيلة، الجزائر، المجلد 2، العدد 2، 2017.

218. نادية قويقح، "**البطالة في الجزائر: الواقع والتحديات**"، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة خميس مليانة، خميس مليانة، الجزائر، المجلد 3، العدد 2، 2012.

219. ناصر مراد، "**الإصلاحات الضريبية في الجزائر**"، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، المجلد 2، العدد 2، 2003.

220. نبراس محمد عباس، "**أثر الدين العام على تطور النشاط الاقتصادي في العراق**"، مجلة العلوم الإسلامية، جامعة العراق، بغداد، العراق، المجلد 2، العدد 28.

221. نبيلة نوي وزوينة بن فرج، "**قراءة للبرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2014 (الدور في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والتحديات الراهنة والمستقبلية)**"، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، جامعة برج بوعريريج، برج بوعريريج، الجزائر، المجلد 2، العدد 1، 2015.

222. نصر الدين بن شعيب، "**العدالة الضريبية في النظام الضريبي الجزائري**"، المجلة الجزائرية للمالية العامة، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، المجلد 11، العدد 1، 2021.

223. نور الدين بلقليل والهاشمي بن واضح، "**برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015-2019) كممول أساسي للمخطط البلدي للتنمية (PCD) -دراسة ميدانية ببلديات دائرة أولاد دراج المسيلة- وفقا لمشاريع سنة 2015**"، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، جامعة الوادي، وادي سوف، الجزائر، المجلد 8، العدد 1، 2017.

224. نور حمزة حسين، "**الازدواج الضريبي الدولي وسبل علاجه**"، مجلة العلوم القانونية، جامعة بغداد، بغداد، العراق، المجلد 35، العدد 1، 2020.

225. هشام بوطالبي ومحمد بن سعيد، "**التحويلات المالية للمهاجرين والتنمية في المنطقة العربية: دراسة تحليلية لعينة من البلدان العربية المستقبلة للتحويلات**"، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، المجلد 13، العدد 14، 2017.

226. الهواري بن لحسن، "**التفاوت في توزيع الدخل وإشكالية النمو المحابي للفقراء في الجزائر**"، المجلة الجزائرية للمالية العامة، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، المجلد 6، العدد 1، 2016.

227. وحيد عبد الرحمن بانافع وعبد العزيز عبد المجيد علي، "**تقييم الاستدامة المالية في المملكة العربية السعودية**"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، مصر، العددان 74-75، 2016.

228. وفاء رمضاني، "**صدمة العرض النقدي وانعكاساتها على التضخم في الجزائر -دراسة قياسية باستخدام النموذج الهيكلي للفترة 1990-2020-**"، المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، المجلد 4، العدد 3، 2021.

229. وليد عابي وصالح سراج وسميرة مومن، "**الإصلاحات الجبائية في الجزائر ودورها في تمويل الموازنة العامة للفترة 1993-2017**"، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، جامعة ميلة، ميلة، الجزائر، المجلد 4، العدد 2، 2019.

230. ياسمين لغواطي، "**سياسة عقود ما قبل التشغيل وتأثيرها على نوعية الخدمة العمومية**"، مجلة البحوث السياسة والإدارية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، المجلد 4، العدد 2، 2015.

231. يحي بن تريدي وراشيد ونادي، "**قياس الضغط الضريبي في الجزائر دراسة تحليلية للفترة 2007-2017**"، مجلة آفاق علمية، المركز الجامعي لإليزي، إليزي، الجزائر، المجلد 12، العدد 4، 2020.

232. يحي عبد الله قوري، "**آثار صدمات السياسة المالية على النشاط الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1970-2012، باستعمال نماذج SVAR**"، Les cahiers du cread، مركز البحث في الاقتصاد التطبيقي من أجل التنمية، الجزائر، المجلد 31، العدد 113، 2015.

233. يسرى مهدي حسن السامراني وزهرة خضير عباس العبيدي، "**تحليل أثر التغيرات في الأسعار على الحصيلة الضريبية في النظام الضريبي العراقي للمدة (1995-2010)**"، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الأنبار، الأنبار، العراق، المجلد 5، العدد 10، 2013.

234. يمينة كواحلة، "**تطور المسار التاريخي للمديونية الخارجية في الجزائر**"، دراسات اقتصادية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، المجلد 1، العدد 1، 2007.

235. يوسف بوشي، "**سياسة التشغيل في الجزائر المفاهيم، الأجهزة والبرامج**"، مجلة المعيار، جامعة تسمسيلت، تسمسيلت، الجزائر، المجلد 6، العدد 2، 2015.

236. يوسف قاشي، "**إشكالية تحقيق العدالة في النظم الضريبية مع الإشارة إلى حالة الجزائر**"، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، جامعة البليدة 2، البليدة، الجزائر، المجلد 5، العدد 2، 2016.

237. يوسف قاشي، "**تشخيص وتقييم النظام الضريبي الجزائري الحالي**"، مجلة معارف، جامعة البويرة، البويرة، الجزائر، المجلد 7، العدد 13، 2012.

238. يونس على أحمد، "**تحليل وقياس الرفاهية وعلاقتها بعدالة توزيع الدخل في مدينة كركور لسنة 2009**"، مجلة الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، بغداد، العراق، العدد 83، 2010.

- **وقائع التظاهرات العلمية:**

239. بن شرشال عز الدين، "**التحفيزات الجبائية ودورها كآلية لتفعيل إجراءات دعم وترقية الاستثمار بالجزائر**"، الملتقى الوطني حول: المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجيات التنويع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار المحروقات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، يومي 25 و26 أفريل 2017، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر.

240. المرسي السيد حجازي، "**اتساع نطاق الدين العام في دول العالم الإسلامي المشكلة والحلول**"، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، السعودية، أيام 31 ماي و1-2 جوان 2005.

241. هشام بوطالبي، "**أثر التحويلات المالية للمهاجرين على الاستثمار الخاص في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1980-2017**"، الملتقى الوطني حول التنويع الاستثماري واستدامة التنمية في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجيلالي ليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، يوم 3 جويلية 2021.

242. عبد الرزاق نذير ونوة بن يوسف، "**انعكاسات الإصلاحات الاقتصادية على التشغيل والبطالة في الجزائر**"، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، المسيلة، الجزائر، أيام 15 و16 نوفمبر 2011.

243. منصف شرفي، "**رؤية مستقبلية لمواجهة مشكلة البطالة في الجزائر**"، الملتقى الدولي حول آليات ودعم ومساعدة إنشاء المؤسسات في الجزائر الفرص والعوائق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، أيام 3 و5 ماي 2011.

244. سعاد عون الله وراشدة عزيرو، "**القرض المصغر كآلية تمويل ضمن البرامج الوطنية المساعدة على إنشاء المؤسسات**"، الملتقى الدولي حول آليات ودعم ومساعدة إنشاء المؤسسات في الجزائر الفرص والعوائق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، أيام 3 و5 ماي 2011.

245. أمينة حلمي، "**كفاءة وعدالة الدعم في مصر**"، ورقة عمل رقم 105، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، القاهرة، مصر، 2005.

246. أيمن بن عبد الرحمن، "**حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2017 وتوجهات سنة 2018**"، بنك الجزائر، الجزائر، 2018.

247. منال خيري وعلى منصور عطية، "**الاستدامة المالية (مفهوم- نظرية- سياسة)**"، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ألمانيا، 2021.

- **المذكرات والرسائل والأطروحات الجامعية:**

248. عبد المجيد الصلاحين، "**نظرية توزيع العوائد على عوامل الإنتاج في الفقه الإسلامي (دراسة مقارنة)**"، أطروحة دكتوراه، تخصص الفقه وأصوله، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، 2003.

249. عادل بونحاس، "**دور الصناديق السيادية في ضبط الميزانية العامة وتخفيض حجم الدين العمومي - دراسة استشرافية لصندوق ضبط الإيرادات الجزائري**"، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2019.

- **القوانين:**

250. "**الدليل الجبائي للتسجيل**"، مديرية العلاقات العمومية والاتصال، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، الجزائر، 2017.

251. "**دليل الخاضع للضريبة التابع لمركز الضرائب**"، مديرية العلاقات العمومية والاعلام، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، الجزائر، 2021.

252. "**النظام الجبائي الجزائري لسنة 2021**"، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، الجزائر، 2021.

253. المادة 33، المادة 342، "**قانون الضرائب غير المباشرة النظام**"، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، الجزائر، الجزائر، 2012.
254. "**قانون الطابع**"، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، الجزائر، 2021.
255. المادة 1 من قانون المحروقات رقم 05-07، نشر في العدد 50 من الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأمانة العامة للحكومة، المطبعة الرسمية، الجزائر، بتاريخ (19 جولية 2005).
256. المادة الأولى، "**قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة**"، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، الجزائر، 2019.
257. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأمانة العامة للحكومة، المطبعة الرسمية، الجزائر، العدد 65 لسنة 1991، العدد 73 لسنة 1992، العدد 88 لسنة 1993، العدد 98 لسنة 1998، العددين 86 و82 لسنة 2007، العدد 88 لسنة 1993، العدد 98 لسنة 1998، الأعداد 3، 10، 79، لسنة 2000، العدد 24 من سنة 2002، الأعداد 10، 23، 26، 50 لسنة 2003، العدد 16 لسنة 2005، العدد 82 لسنة 2007، العددين 33 و66 لسنة 2008.

- **التقارير:**

258. "**التهرب الضريبي في الأردن أسبابه، وطرقه، وحجمه**"، المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني، عمان، الأردن، 2014.
259. "**الحسابات الاقتصادية من 2018 إلى 2020**"، رقم 933، الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر.
260. "**الرقابة على إدارة الدين العامة -دليل الأجهزة العليا للرقابة-**"، الإنتوساي، فيينا، النمسا، 2018.
261. "**الضرائب والعدالة الاجتماعية: حالات 4 دول عربية**"، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، بيروت، لبنان، 2018.
262. "**بيان الميزانية العامة للدولة للعام المالي 2019**"، وزارة المالية السعودية، الرياض، السعودية، 2019.
263. "**تقرير استدامة الدان العام**"، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، سلطة النقد الفلسطينية، رام الله، فلسطين، 2012.
264. "**حوصلة إحصائية 1962-2011**"، فصل الأجور، فصل المالية العامة، فصل المحاسبة الوطنية، فصل التجارة الخارجية، الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر.
265. "**مؤشرات الدين العام**"، الإنتوساي، فيينا، النمسا، 2018.

266. التقارير التقييمية لمجلس المحاسبة حول المشروع التمهيدي لقانون تسوية الميزانية من سنة 2014 إلى غاية سنة 2018، مجلس المحاسبة، الجزائر.

267. عبد القادر بن معروف، "**عرض التقرير السنوي حول المشروع التمهيدي لقانون تسوية الميزانية لسنة 2018**"، مجلس المحاسبة، الجزائر، 2020.

ب–المراجع باللغة الإنجليزية

- **Books**:

1. Arye L. HILLMAN, **«PUBLIC FINANCE AND PUBLIC POLICY»**, Cambridge University Press, New York, UNITED STATES OF AMERICA, 2nd Edition, 1992.
2. Bo SANDELIN and Hans-Michael TRAUTWEIN and Richard WUDRAK, **«A SHORT HISTORY OF ECONOMIC THOUGHT»**, Routledge Taylor Francis Group, London and New York, 3rd Edition, 1951.
3. Chris BROOKS, **«INTRODUCTORY ECONOMETRICS FOR FINANCE»**, Chris Books, Cambridge, UNITED KINGDOM, 3rd Edition, 2014.
4. Christina ANSELMANN, **«SECULAR STAGNATION THEORIES»**, Springer Nature Switzerland AG, Stuttgart, Baden-Württemberg, GERMANY, 2020.
5. Damodar N. GUJARATI and Dawn C. PORTER, **«BASIC ECONOMETRICS»**, The McGraw-Hill Companies, 5th Edition, 2009.
6. David RICARDO, **«ON THE PRINCIPLES OF POLITICAL ECONOMY AND TAXATION»**, BATOCHE BOOKS, Kitchener, CANADA, 3rd Edition, 2001.
7. Frank A. COWELL, **«MEASURING INEQUALITY»**, Oxford University Press, University of Oxford, New York, UNITED STATES OF AMERICA, 3rd Edition, 2011.
8. Frank A. COWELL, **«MEASURING INEQUALITY»**, Oxford University Press, University of Oxford, New York, UNITED STATES OF AMERICA, 1st Edition, 2009.
9. Fred CAMPANO and Dominick SALVATORE, **«INCOME DISTRIBUTION»**, Oxford University Press, Oxford University, New York, UNITED STATES OF AMERICA, 2006.
10. Gianni AMISANO and Carlo GIANNINI, **«TOPICS IN STRUCTURAL VAR ECONOMETRICS»**, Springer, Berlin, GERMANY, 2nd Edition, 1997.

11. James FOSTER and Amartya SEN, **«ON ECONOMIC INEQUALITY»**, Oxford University Press Inc, University of Oxford, New York, United States of America, 1st Edition, 1973.
12. John D. LEVENDIS, **«TIME SERIES ECONOMETRICS LEARNING THROUGH REPLICATION»**, Springer Publisher, Cham, SWITZERLAND, 2018.
13. Karl MARX, **«THEORIES OF SURPLUS VALUE»**, LAWRENCE ET WISHART, London, BRITAIN, 1951.
14. Muyeye CHAMBWERA and James MACGREGOR and Antonia BAKER, **« THE INFORMAL ECONOMY: A PRIMER FOR DEVELOPMENT PROFESSIONALS ON THE IMPORTANCE OF THE INFORMAL ECONOMY IN DEVELOPING COUNTRIES»**, International Institute for Environment and Development, London, BRITAIN, 1st Edition, 2011.
15. Nanak C. KAKWANI, **«INCOME INEQUALITY AND POVERTY OF ESTIMATION AND POLICY APPLICATION»**, Published for the World Bank, Oxford University Press, 1980.
16. Reinhard NECK and Jan-Egbert STURM, **«SUSTAINABILITY OF PUBLIC DEBT»**, The MIT Press, London, ENGLAND, 2008.
17. Richard M. SALMAN, **«THE POLITICAL ECONOMY OF PUBLIC DEBT THREE CENTURIES OF THEORY AND EVIDENCE NEW THINKING IN POLITICAL ECONOMY SERIES»**, Edward Elgar Publishing Limited, Boston, UNITED STATES OF AMERICA, 2017.
18. Ruey S. TSAY and Rong CHEN, **«NONLINEAR TIME SERIES ANALYSIS»**, Wiley, New York, UNITED STATES OF AMERICA, 2019.
19. Simon JAMES and Christopher NOBES, **«THE ECONOMICS OF TAXATION»**, Prentice Hall International (UK) Ltd, UNITED STATES OF AMERICA, 4th Edition, 1992.
20. William H. GREENE, **«ECONOMETRIC ANALYSIS»**, Pearson, 8th Edition, 2018.
21. William W.S. WEI, **«TIME SERIES ANALYSIS UNIVARIATE AND MULTIVARIATE METHODS»**, Pearson Education, New York, UNITED STATES OF AMERICA, 6th Edition, 2006.

- **Research and articles in scientific journals**:

22. Kim EUNHEE and Ha JEONGCHEOL and Jeon YOUNGSOON and Lee SANGYEOL, **«LJUNG-BOX TEST IN UNIT ROOT AR-ARCH MODEL»**, The Korean Communication in Statistics, Vol 11, Nº 2, 2004.
23. Abdulbaset M. HAMUDA and Veronika ŠULIKOVÁ and Vladimír GAZDA and Denis HORVÁTH, **«ARDL investment model of Tunisia »**, Theoretical and Applied Economics, Vol 2, Nº 579, 2013.
24. Abdurrahman Nazif Çatık and Mehmet Karaçuka Barış Gök, **«A TIME-VARYING PARYING PARAMETER VAR INVESTIGATION OF THE EXCHANGE RATE PASS-THROUGH IN TAURKEY»**, Panoeconomicus, Vol 63, N° 5, 2016.
25. Adebayo AUGUSTINE KUTU and Gbenga WILFERED AKINILA and Ntokozo PATRICK NZIMANDE, **«MONETARY POLISY AND OUTPUT GROWTH FORECASTING IN A SVAR PERSPECTIVE»**, International Journal of Economics and Finance; Vol 8, N° 7, 2016.
26. Adeosun OPEOLUZA and A. Adedokun SIKIRU, «**FISCAL REACTION FUNCTIONS AND PUBLIC DEBT SUSTAINABILITY IN NIGERIA: AN ERROR CORRECTION MECHANISM APPROACH»**, International Journal of Public Policy and Administration Research, Vol 6, Nº 2, 2019.
27. Adrian PRYCE and Nada K. KAKABADSE and Tom LIOYD, **«INCOME DIFFERENTIALS AND CORPORATE PERFORMANCE»**, Corporate Governance, Vol 11, N° 5, 2011.
28. Alabi Nurudeen OLAWALE and Bada OLATUNBOSUN, **«BREAKPOINT UNIT ROOT TESTS ON SELECT MACROECONOMIC VARIABLES IN NEGERIA»**, Global Journal of Science Frontier Research, Vol 21, Nº 2, 2021.
29. Alfred GREINER, **«SUSTAINABILITY OF PUBLIC DEBT: SOME THEORETICAL CONSIDERATIONS»**, SSRN Electronic Journal, Vol 35, Nº 3, 2008.
30. Alka OBADIC and Nika ŠIMURINA and Robert SONORA, **«THE EFFECTS OF TAX POLICY AND LABOUR MARKET INSTITUTIONS ON INCOME INEQUALITY»**, Zbornik Radova Ekonomskog Fakulteta u Rijeci/Proceedings of Rijeka School of Economics, Vol 32, N° 1, 2014.
31. Amasya GHAZARYAN, **«CONTIUOUS FUNCTIONS AND GINI COEFFICIENT ESTIMATION»**, SSRN Electronic Journal, 2017.
32. Amrane BENAISSA, **«STANDARD MODELING OF THE IMPACT OF PETROLEEUM TAXATION ON ECONOMIC GROWTH IN ALGERIA THE PERIOD 1990-2019»**, Journal of Economic Growth and Entrepreneurship JEGE, Adrar University, Adrar, ALGERIE, Vol 5, N° 3, 2022.

33. Ana MANERO, **«THE LIMITATIONS OF NEGATIVE INCOMES IN THE GINI COEFFICIENT DECOMPOSITION BY SOURCE»**, Applied Economics Letters, Vol 24, N° 14, 2015.
34. Angeliki N. MENEGAKI, **«THE ARDL METHOD IN THE ENERGY-GROWTH NEXUS FIELD; BEST IMPLEMENTATION STRATEGIES»**, Economies, Vol 7, Nº 105, 2019.
35. Angelo BAGLIONI and Umberto CHERUBINI, **«INTERTEMPORAL BUGET CONSTRAINT AND PUBLIC DEBT SUSTAINABILITY: THE CASE OF ITALY»**, Applied Economics, Vol 25, Nº 2, 1993.
36. Atish R. GHOSH and Jun I. KIM and Enrique G. MENDOZA and Jonathan D. OSTRY and Mahvash S. QURESHI, **« FISCAL FATIGUE, FISCAL SPACE AND DEBT SUSTAINABILITY INADVANCED ECONOMIES»**, The Economic Journal, Vol 123, N° 566, 2013.
37. Azme KHAMIS and Ismail ZUHAIMY and Khalid HARON, «**THE EFFECTS OF OUTLIERS DATA ON NEURAL NETWORK PERFORMANCE»**, Journal of Applied Sciences, Vol 5, Nº 8, 2005.
38. Bohn HENNING, «**THE BEHAVIOR OF U.S. PUBLIC DEBT AND DEFICITS»**, Quarterly Journal of Economics, Vol 113, Nº 3, 1998.
39. Bruce E. HANSEN, **«THE NEW ECONOMITRICS OF STRUCTURAL CHANGE: DATING BREAKS IN U.S. LABOR PRODUCTIVITY»**, Journal of Economic Perspectives, Vol 15, Nº 4, 2001.
40. C. M. BEACH and S. F. KALISKI, **«LORENZ CURVE INFERENCE WITH SAMPLE WEIGHTS: AN APPLICATION TO THE DISTRIBUTION OF UNEMLOYMENT EXPERIENCE»**, Journal of the Royal Statistical Society: Series C (Applied Statistics), Vol 35, N° 1, 1986.
41. Charbel BASSIL, **«INTERACTION ENTRE RACINES UNITAIRES ET RUPTURES STRUCTURELLES»**, Revue économique, Vol 63, N° 1, 2012.
42. Chau-Nan CHEN and Tien-Wang TSAUR and Tong-Shieng RHAI, **«THE GINI COEFFICIENT AND NEGATIVE INCOME»**, Oxford Economic Papers, Vol 34, N° 3, 1982.
43. Christiaan HEII and Paul DE BOER and Philip Hans FRANSES and Teun KLOEK and Herman K. VAN DIJK, **«ECONOMETRIC METHODS WITH APPLICATIONS IN BUSINESS AND ECONOMICS»**, Econometric methods with applications in business and economics, Vol 102, 2004.
44. Christoph BOEHRINGER and Stefan BOETERS and Michel FEIL, **«TAXATION AND UNEMPLOYMENT: AN APPLIED GENERAL EQUILIBRIUM APPROACH»**, Economic Modelling, Vol 22, N° 1, 2005.
45. Curtaşu ANCA RUXANDA, **«HOW TO ASSESS PUBLIC DEBT SUSTAINABILITY: EMPIRICAL EVIDENCE FOR AVANCED**

EUROPEAN COUNTRIES», Romanian Journal of Fiscal Policy, Vol 2, N° 2, 2011.

46. Daniel MacRae KEENAN, **«A TUKEY NONADDITIVITY-TYPE TEST FOR TIME SERIES NONLINEARITYN»**, Biometrika Trust, Vol 72, Nº 1, 1985.
47. Daniel SZYBOWSKI, **«CAUSES OF PUBLIC DEBT AND BUDGET DEFICIT»**, International Journal of New Economics and Social Sciences, Vol 2, N° 8, 2018.
48. Davide FIASCHI and Rodolfo SIGNORINO, **«CONSUMPTION PATTERNS, DEVELOPMENT AND GROWTH: ADAM SMITH, DAVID RICARDO AND THOMAS ROBERT MALTHUS»**, The European Journal of the History of Economic Thought, Vol 10, N° 1, 2003.
49. Davied GLEICHER, **«THE HISTORICAL BASES OF PHYSIOCRACY: AN ANALYSIS OF THE "TABLEAU ECONOMIQUE"»**, Science & Society, Vol 46, N° 3, 1982.
50. Denis KWIATKOWSKI and Peter C.B. PHILLIPS and Peter SCHMIDT and Yongcheol SHIN, **«HOW SURE ARE WE THAT ECONOMIC TIME SERIES HAVE A UNIT ROOT?»**, Journal of Econometrics, Vol 54, Nº 1-3, 1992.
51. Douglas G ALTMAN and J Martin BLAND, **«STATISTICS NOTES: THE NORMAL DISTRIBUTION»**, BMJ, Vol 310, Nº 6975, 1995.
52. Edward HERRANZ, **«UNIT ROOT TESTS»,** Wiley Interdisciplinary Reviews: Computational Statistics, Vol 9, Nº 3, 2019.
53. Elijah UDOH and Udoma AFANGIDEH and ELIAS A. UDEAIA, **«FISCAL DECENTRALIZATION, ECONOMIC GROWTH AND HUMAN RESOURCE DEVELOPMENT IN NIGERIA: AUTOREGRESSIVE DISTRIBUTED LAG (ARDL) APPROACH»**, CBN Journal of Applied Statistics, Vol 6, Nº 1(a), 2015.
54. Emanuele RUSSOL and Neil FOSTER-MCGREGOR, **«CHARACTERIZING GROWTH INSTABILITY: NEW EVIDENCE ON UNIT ROOTS AND STRUCTURAL BREAKS IN COUNTRIES LONG RUN TRAJECTORIES»**, Journal of Evolutionary Economics, Vol 32, N° 5, 2021.
55. Emeka NKORO and Aham Kelvin UKO, **«AUTOREGRESSIVE DISTRIBUTED LAG (ARDL) COINTEGRATION TECHNIQUE: APPLICATION AND INTERPRETATION»**, Journal of Statistical and Econometric Methods, Vol 5, Nº 4, 2016.
56. Eric ZIVOT and Donald W. K. ANDREWS, **«FURTHER EVIDENCE ON THE GREAT CRASH, THE OIL-PRICE SHOCK, AND THE UNIT-ROOT HYPOTHESIS»**, Journal of Business & Economic Statistics, Vol 10, Nº 3, 1992.

57. George KAPETANIONS, **« UNIT-ROOT TESTING AGAINST THE ALTERNATIVE HYPOTHESIS OF UP TO m STRUCTURAL BREAKS»**, Journal of Time Series Analysis, Vol 26, N° 1, 2005.
58. Ghazi SHUKUR and Panagiotis MANTALOS, **«SIZE AND POWER OF THE RESET TEST AS APPLIED TO SYSTEMS OF EQUATIONS: A BOOTSTRAP APPROACH»**, Journal of Modern Applied Statistical Methods, Vol 3, Nº 2, 2004.
59. Giancarlo DE VIVO, **«PROFITS DEPEND ON WAGES: RICARDO'S PRINCIPLE AND ITS EARLY DEMISE»**, Contributions to Political Economy, Vol 37, N° 1, 2018.
60. Glynn JOHN and Perera NELSON and Verma REETU, **«UNIT ROOT TESTS AND STRUCTURAL BREAKS: A SURVEY WITH APPLICATIONS»,** Revista de Metodos Cuantitativos para la Economia y la Empresa, Vol 2, Nº 3, 2007.
61. Gülcan ÖNEL, **«TESTING FOR MULTIPLE STRUCTURAL BREAKS: AN APPLICATION OF BAI-PERRON TEST TO THE NOMINAL INTEREST RATES AND INFLATION IN TURKEY»**, The Korean Communication in Stastics, Vol 20, Nº 2, 2013.

62. H. MELTZER and S. F. RICHARD, **«A RATIONAL THEORY OF THE SIZE OF GOVERNMENT»**, Journal of Political Economy, Vol 89, N° 5, 1981.
63. Harold NGALAWA and Nicola VIEGI, **«DYNAMIC EFFECTS OF MONETARY POLICY SHOCKS IN MALAWI»**, South African Journal of Economics, Vol 79, N° 3, 2011.
64. Hashem PESARAN and Yongceol SHIN and Richard J. SMITH, **« BOUNDS TESTING APPROACHES TO THE ANALYSIS OF LEVEL RELATIONSHIPS»**, Journal of Applied Econometrics, Vol 16, Nº 3, 2001.
65. Hassan B. GHASSAN and Farid B. TAHER and Salman ALDEHAIL, **«DOES THE INTERNATIONAL FINANTIAL CRISIS IMPACT THE SAUDI ARABIA ECONOMY? SVAR MODEL ANALYSIS»**, Munich Personal RePEc Archive, Paper N° 65595, 2010.
66. Heinz D. KURZ, **«TECHNICAL PROGRESS, CAPITAL ACCUMULATION AND INCOME DISTRIBUTION IN CLASSICAL ECONOMICS: ADAM SMITH, DAVID RICARDO AND KARL MARX»**, The European Journal of the History of Economic Thought, Vol 17, N° 5, 2010.
67. Ioanna APOSTOLIDOU and Achilleas KONTOGEORGOS and Anastasios MICHAILIDIS and Efstratios LOIZOU, **«THE ROLE OF AGRICULTURE IN ECONOMIC: A COMPARISON OF MEDITERRANEAN AND NORTHERN VIEWS IN EUROPE»**, International Journal of Economic Sciences and Applied Research, Vol 7, Nº 3, 2014.

68. Isaac Akintoyese OYEKOLA and Eyitayo Joseph OYEYIPO, **«SOCIAL STRATIFICATION»**, CHAPTER NINE, Vol 2, N° 10, 2018.
69. J. B. RAMSE, **«TESTS FOR SPECIFICATION ERRORS IN CLASSICAL LINEAR LEAST-SQUARES REGRESSION ANALYSIS»**, Journal of the Royal Statistical Society, Vol 31, Nº 2, 1969.
70. John A. BISHOP and K. Victor CHOW and Lester A. ZEAGER, **«DECOMPOSING LORENZ AND CONCENTRATION CURVES»**, International Economic Review, Vol 44, N° 3, 2003.
71. John F. MCDONALD, **«Mr. RICARDO'S THEORY OF LAND RENT»**, Journal of Real Estate Practice and Education, Vol 21, N° 1, 2018.
72. John GLYNN and Nelson PERERA and Reetu VERMA, **«UNIT ROOT TESTS AND STRUCTURAL BREAK: A SURVEY WITH APPLICATIONS»**, Revista de Métodos Cuantitativos para la Economía y la Empresa, Universidad Pablo de Olavide, Sevilla, SPAIN, N° 3, 2017.
73. John MCLAREN, **«THE DISTINCTION BETWEEN TAX AVOIDANCE AND TAX AND TAX EVATION HAS BECOME BLURRED IN AUSTRAILIA: WHY HAS IT?»**, Journal of the Australasian Tax Teachers Association, Vol 3, N° 2, 2008.
74. John Obiora ANYADUBA and Praise Oghenefejiro OTULUGBU, **«TAXATION AND INCOME INEQUALITY IN NIGERIA»**, Sciedu Press, Vol 8, Nº 3, 2019.
75. John PITCHFORD and Stephen J. TURNOVSKY, **«CAUSES OF PUBLIC DEBT AND BUDGET DEFICIT»**, The Quarterly Journal of Economics, Vol 90, N° 4, 1976.
76. Kata SAMBUTAN, **«THE IMPACT OF TAXES ON PRODUCTION ON INCOME DISTRIBUTION IN INDONESIA»**, Kajian Ekonomi dan keuangan, Vol 17, N° 1, 2013.
77. Keya DAS, **«A BRIEF REVIEW OF TESTS FOR NORMALITY»**, American Journal of Theoretical and Applied Statistics, Vol. 5, Nº 1, 2016.
78. Khurram Ejaz CHANDIA and Y. Javid ATTIYA, **«AN ANALYSIS OF DEBT SUSTAINABILITY IN THE ECONOMY OF PAKISTAN»**, Procedia Economics and Finance, Vol 5, 2013.
79. Kiichiro YAGI, **«MENGER ON RICARDO»**, Okayama Economic Review, Vol 13, N° 1, 1981.
80. Kjeld BJERKE, **«SOME REFLECTIONS ON PRICE INDEXES, WELFARE INDEXES, AND WAGE ADJUSTMENTS»**, Review of Income and Wealth, Vol 9, N° 9, 1961.
81. Klaus VOGELT, **«DOUBLE TAX TREATIES AND THEIR INTERPRETION»**, International Tax and Business Lawyer, Vol 4, N° 1, 1986.

82. Kunihiro KIMURA, **«A MICRO-MACRO LINKAGE IN THE MEASUREMENT OF INEQUALITY: ANOTHER LOOK AT THE GINI COEFFIENT»**, Quality & Quantity, Vol 28, N° 1, 1994.
83. Laurent DEROBERT and Guillaume THIERIOT, **« THE LORENZ CURVE AS AN ARCHETYPE: A HISTORICO-EPISTEMOLOGICAL STUDY»**, International Economic Review, Vol 10, N° 4, 2003.
84. Lefteris TSOULFIDIS, **«CLASSICAL ECONOMISTS AND PUBLIC DEBT»**, International Review of Economics, Vol 54, N° 1, 2007.
85. Leonard E. BURMAN, **«TAXES AND INEQUALITY»**, Urban institute, Vol 66, 2013.
86. Luis FONCERRADA, **«PUBLIC DEBT SUSTAINABILITY. NOTES ON DEBT SUSTAINABILITY, DEVELOPMENT OF A DOMESTIC GOVERMMENT SECURITIES MARKET AND FINANCIAL RISKS»**, Análisis Económico, Vol 10, N° 44, 2005.
87. M. R. ABONAZEL and N. ELNABAWY, **«USING THE ARDL BOUND TESTING APPROACH TO STUDY THE INFLATION RATE IN EGYPT»**, Economic consultant, Vol 31, Nº 3, 2020.
88. Mansoor ARIOMAND and Karim EMAMI and Farshid SALIMI, **«GROWTH AND PRODUCTIVITY; THE ROLE OF BUDGET DEFICIT IN THE MENA SELECTED COUNTRIES»**, Procedia Economics and Finance, N° 36, 2016.
89. Margaret STREET and Derald WALLING, **«MEASURING ECONOMIC INEQUALITY USING THE LORENZ CURVE»**, International Journal of Mathematical Education in Science and Technology, Vol 21, N° 1, 1990.
90. Markéta ARLTOVA and Darina FEDOROVA, **«SELECTION OF UNIT ROOT TEST ON THE BASIC OF LENGTH OF THE TIME SERIES AND VALUE OF AR(1) PARAMETER»**, Statistika, Vol 96, Nº 3, 2016.
91. Melike BILDIRICI and Nevin COSAR, **«BUDGET DEFICITS AND INDIRECT TAXES DURING THE POLITICAL INSTABILITY PERIODS IN TURKEY: COINTEGRATION ANALYSIS AND EC MODEL ESTIMATION, 1985-2003»**, International Journal of Applied Econometrics and Quantitative Studies, Vol 2, N° 1, 2005.
92. Muhammad WAHEED and Tasneem ALAM and Saghir Pervaiz GHAURI, **«STRUCTURAL BREAKS AND UNIT ROOT: EVIDENCE FROM PAKISTANI MACROECONOMIC TIME SERIES»,** SSRN Electronic Journal, 2006.
93. Murtadha Sarhan AWADH and Khitam Thajeel SHAMKHI, **«THE SPATIAL VARIATION OF UNEMPLOYMENT IN JORDAN BY USING**

GEOGRAPHIC INFORMATION (GIS)», LARQ Journal of Philosophy, Linguistics and Social Sciences, Vol 4, N° 39, 2020.

94. Naotsugu HAYASHI, **«STRUSTURAL CHANGES AND UNIT ROOTS IN JAPAN'S MACROECONOMIC TIME SERIES: IS REAL BUSINESS CYCLE THEORY SUPPORTED? »**, Japan and the World Economy, Vol 17, Nº 2005, 2004.
95. Nhung Thi Kim NGUYEN and Minh Binh LE, **«CO2 EMISSIONS AND ECONOMIC GROWTH IN VIETNAM: AN ARDL BOUND TESTING APPROACH»**, Asian Journal of Economic Modelling, Vol 6, Nº 1, 2018.
96. Nicholas KALDOR, **«ALTERNATIVE THEORIES OF DISTRIBUTION»**, The Review of Economic Studies Ltd, Vol 23, N° 2, 1955.
97. O. J. ILABOYA and N. OHONBA, **«DIRECT VERSUS INDIRECT TAXATION AND INCOME INEQUALITY»**, European Journal of Accounting Auditing and Finance Research, Vol 1, N° 1, 2013.
98. Oliver HUMBELIN and Rudolf FARYS, **«INCOME REDISTRIBUTION THROUGH TAXATION-HOW DEDUCTIONS UNDERMINE THE EFFECT OF TAXES»**, Journal of Income Distribution, Vol 25, N° 1, 2018.
99. Olivier BARGAIN and Tim CALLAN, **«ANALYSING THE EFFECTS OF TAX-BENEFIT REFORMS ON INCOME»**, The Journal of Economic Inequality, Vol 8, Nº 1, 2012.
100. Olivier BLANCHARD and Jean-Claude CHOURAQUI and Robert HAGEMANN and Nicola SARTOR, **«THE SUSTAINABILITY OF FISCAL POLICY: NEW ANSWERS TO AN OLD QUESTION»**, OECD Economic Studies, Vol 15, N° 15, 1990.
101. Olugbenga ONAFOWORA and Oluwole OWOYE, **«IMPACT OF EXTERNAL DEBT SHOCKS ON ECONOMIC GROWTH IN NIGERIA: A SVAR ANALYSIS»**, Economic Change and Restructuring, Vol 52, N° 2, 2017.
102. Paresh Kumar NARAYAN, **«THE SAVING AND INVENTMENT NEXUS FOR CHANA: EVIDENCE FROM COINTEGRATION TESTS»**, Applied Economics, Vol 37, Nº 17, 2005.
103. Patrick BUMS, **«ROBUSTNESS OF THE LJUNG-BOX TEST AND ITS RANK EQUIVALENT»**, SSRN Electronic Journal, Vol 24, N° 1, 2003.
104. Paul TURNER, **«POWER PROPERTIES OF THE CUSUM AND CUSUMSQ TESTS FOR PARAMETER INSTABILITY»**, Applied Economics Letters, Vol 17, Nº 11, 2010.
105. Radi AL-ADAYLEH and Hassan AL-AMRO and Huthaifa AL-GRALLEH, **«THE STRUCTURE OF PUBLIC DEBT IN JORDAN AND ITS IMPACT ON ECONOMIC GROWTH (1980-2012)»**, Administrative Sciences Studies Journal, Oman, JOURDAN, Vol 42, N° 2, 2014.

106. Ralph BRADLEY and Robert MCCLELLAND, **«A KERNEL TEST FOR NEGLECTED NONLINEARITY»**, Studies in Nonlinear Dynamics and Econometrics, Vol 1, Nº 2, 1996.
107. Raymond L. LOWS, **« MEASUREMENT OF INEQUALITY: THE GINI COEFFICIENT AND SCHOOL FINANCE STUDIES»**, Journal of Education Finance, Vol 10, N° 1, 1984.
108. Richmell Baaba AMANAMAH, **«TAX COMPLIANCE AMONG SMALL AND MEDIUM SCALE ENTERPRISES IN KUMASI METROPOLIS, GHANA»**, Journal of Economics and Sustainable Development, Vol 7, N° 16, 2016.
109. Rita DE LA FERIA, **«TAX FRAUD AND SELECTIVE LAW ENFORCEMENT»**, Journal of law and society, Vol 2, N° 1, 2020.
110. Robert DORFMAN, **«A FORMULA FOR THE GINI COEFFICIENT»**, The Review of Economics and Statistics, Vol 61, N° 1, 1979.
111. Robert J. BARRO, **«U.S. DEFICITS SINCE WORLD WAR I»**, The Scandinavian Journal of Economics, Vol 88, Nº 1, 1989.
112. Robert L. FORMAINI, **«DAVID RICARDO THEORY OF FREE INTERNATIONAL TRADE»**, Federal Reserve Bank of Dallas, Vol 9, N° 2.
113. Robert R. SCHUTZ, **«ON THE MEASUREMENT OF INCOME INQUALITY»**, The American Economic Review, Vol 41, N° 1, 1951.
114. Samira ABDESSEMED and Siham CHOUCHANE, **«ENTREPRENEURIAL ACCOMPANIMENT AS A MECHANISM TO SUPPORT SMALL AND MEDIUM ENTERPRISES IN ALGERIA "INSTITUTIONAL INCUBATOR-BATNA INCUBATOR MODEL"»**, Journal of Economic Growth and Entrepreneurship, Université Ahmed Draya, Adrar, ALGERIAl, Vol 3, Nº 2, 2020.
115. Samuel B. ADEWUMI and Chinedu J. OGBODO and Yakubu A. ACA and Ngozi B. ENEBE, **«FISCAL POLICY AND INCOME INEQULITY: A GROWING CONCERN FOR LESS DEVELOPED COUNTRIES»**, International Journal of Research and Innovation in Social Science (IJRISS), Obafemi Awolowo University, Ile-Ife, NIGERIA, Vol 2, N° 10, 2020.
116. Samuel O. OKAFOR and Olisaemeka D. MADUKA and Ann N. IKE and Benedict I. UZOECHINA and Celestine I. OHACHOSIM, **«TAX-BUDGET DEFICIT RELATIONSHIPS: FISCALISTS' PLATFORM FOR DEFICIT FINANCING POLICY»**, Procedia Economics and Finance, Vol 3, N° 3, 2017.
117. Sarwat JAHAN and Ahmed Saber MAHMUD and Chris PAPAGEORGIOU, **«WHAT IS KEYNESIAN ECONOMICS?»**, Finance and Development, Vol 52, N° 3, 2014.

118. Sergio J. REY and Richard J. SMITH, **«A SPATIAL DECOMPOSITION OF GINI COEFFICIENT»**, Letters in Spatial and Resource Sciences, Vol 6, N° 2, 2013.
119. Shibata SHOYO and Fukumoto DAIGO and Suzuki TAKESHI and Ozaki KOKEN, **«A COMPARATIVE STUDY OF THE MARKET CONFGURATION OF THE JAPANESE PHARMACEUTICAL MARKET USING THE GINI COEFFICIENT AND HERFINDAHL–HIRSCHMAN INDEX»**, Therapeutic Innovation & Regulatory Science, 2020.
120. Simon KUZNETS, **«ECONOMIC GROWTH AND INCOME INEQUALITY»**, The American Economic Review, Vol 45, N° 1, 1955.
121. Simon NEAIME, **«SUSTAINABILITY OF EXCHANGE RATE POLICIES AND EXTERNAL PUBLIC DEBT IN LEBANON»**, Journal of Development and Economic Policies, Kuwait, Vol 8, N° 1, 2005.
122. Siok KUN SEK, **«IMPACT OF OIL PRICE CHANGES ON DOMISTIC PRICE INFLATION AT DISAGGREGATED LEVELS: EVIDENCE FROM LINEAR AND NONLINEAR ARDL MODELING»**, Energy, Vol 4, 2017.
123. Slah SLIMANI and Sayef BAKARI and Abdelhafidh OTHMANI, **«GROWTH AND SUSTAINABILITY OF TUNISIAN EXTERNAL DEBT fOR THE PERIOD 1970-2012: A DYNAMIC ANALYSIS»**, Munich Personal RePEc Archive, N° 80954, 2015.
124. Stephen E. MILLER, **«THE STRUCTURAL STABILITY OF THE CONCENTRATION-PERFORMANCE RELATIONSHIP IN FOOD MANUFACTURING»**, Southern Journal of Agricultural Economics, Vol 14, Nº 2, 1982.
125. Stevan GABER and Vasilka GABER and Ilija GRUEVSKI, **«THE ROLE OF FISCAL RULES IN ENSURING FISCAL DISCIPLINE»**, International Journal of Sciences: Basic and Applied Research, Vol 19, N° 1, 2015.
126. Sunil SAPRA, **«A REGRESSION ERROR SPECIFICATION TEST (RESET) FOR THE TRUNCATED REGRESSION MODEL»**, International Journal of Accounting and Economics Studies, Vol 6, Nº 2, 2018.
127. T OBOH and P. E.Eromonsele, **«TAXATION AND INCOME INEQUALITY IN NIGERIA»**, Journal of Social Development, Vol 7, Nº 1, 2018.
128. Teică Ramona ANDREEA, **«ANALYSIS OF THE PUBLIC DEBT SUSTAINABILITY IN THE ECONOMIC AND MONETARY»**, Procedia Economics and Finance, Vol 3, 2012.
129. Thorsten THADEWALD and Herbert BUNING, **«JARQUE–BERA TEST AND ITS COMPETITORS FOR TESTING NORMALITY– A POWER COMPARISION»**, Journal of Applied Statistics, Vol 34, N° 1, 2007.

130. Vasudeva N.R. MURTHY and Albert A. OKUMADE, **«DETERMINENTS OF U.S. HEALTH EXPENDITURE: EVIDENCE FROM AUTOREGRESSIVE DISTRIBUTED LAG (ARDL) APPROACH TO COINTEGRATION»**, Economic Modelling, Vol 59, 2016.
131. Warren M. PERSONS, **«THE VARIABILITY IN THE DISTRIBUTION OF WEALTH AND INCOM»**, The Quarterly Journal of Economics, Vol 23, N° 3, 1909.
132. Yulia R. GEL and Joseph L. GASTWIRTH**, «A ROBUST MODIFICATION OF THE JARQUE-BERA TEST OF NORMALITY»**, Economics Letters, Vol 99, Nº 2008, 2007.

- **Proceedings of scientific demonstrations**:

133. Abderrahim CHIBI AND Mohamed BENBOUZIANE AND Sidi Mohamed CHEKOURI, **«THE MACROECONOMIC EFFECTS OF FISCAL POLICY SHOCKS IN ALGERIA: AN EMPIRICAL STUDY»**, Working Paper N° 536, The Economic Research Forum, 2010.
134. Abdulla Ali FAYYADH, «**DETECTION AND TREATMENT OF OUTLIERS IN EXPERIMENTAL DESINGN»**, International Conference on Statistical Applications, Iraqi Statistical Assosiation, Alrafidain University College and Tishk International University, Erbil, Iraq, 12 February 2020, Journal of Al Rafidain University College, Al Rafidain University, Al Rafidain, IRAQ, Nº 46, 2020.
135. ABIAD Abdul and D. Ostry JONATHAN, **«PRIMARY SURPLUSES AND SUSTAINABLE DEBT LEVELS IN EMERGING MARKET COUNTRIES»**, IMF Policy Papers 05/6, International Monetary Fund, Washington, UNITED STATES OF AMERICA, 2005.
136. Adriana KUGLER and Maurice KUGLER, **«EFFECTS OF PAYROLL TAXES ON EMPLOYMENT AND WAGES: EVIDENCE FROM THE COLOMBIEAN SOCIAL SECURITY REFORM»**, Working Paper N° 134, Centre for International Development, Stanford, UNITED STATES OF AMERICA, 2001.
137. Agnar SANDMO, **«THE PRINCIPAL PROBLEM IN POLITICAL ECONOMY: INCOME DISTRIBUTION IN THE HISTORY OF ECONOMIC THOUGHT»**, Discussion paper, Institute for Samfunnsokonomi, Department of Economics, Norwelan School of Economics, 2013.
138. Andrew MCKAY, **«DEFINITION AND MEASURING INEQUALITY»**, Briefing Paper Nº 1, the Economists Resource Centre, London, ENGLAND.
139. Ben DICKINSON and Nariné NERSESYAN, **«PRINCIPLES TO ENHANCE THE TRANSPARENCY AND GOVERNANCE OF TAX INCENTIVES**

FOR INVESTMENT IN DEVELOPING COUNTRIES», OECD, Paris, FRANCE, 2022.

140. Brian WESOLOWSKI and Dorothy J Musselwhite THOMPSON, «**THE SAGE ENCYCLOPEDIA OF EDUCATIONAL RESEARRCH, MEASUREMENT, AND EVALUTION»**, Chapter: NORMAL DISTRIBUTION, SAGE Publications, Thousand Oaks, California, UNITED STATES OF AMERICA, 2018.
141. Bruno MARTORANO, **«TAXATION AND INQUALITY IN DEVELOPING COUNTRIES»**, Working Paper 2016/98, UNU-WIDER, 2016.
142. Dimitri ZENGHELIS and Annabel MANLEY and Julia WDOWIN, **«PUBLIC DEBT, PUBLIC WEALTH AND ECONOMIC DYNAMICS»**, Bennett Institute Working Paper, Bennett Institute for Public Policy, Univercity of Cambridge, Cambridge, UNITED KINGDOM, 2020.
143. Enrique G. MENDOZA and P. Marcelo OVIEDO, **«Fiscal Policy and Macroeconomic Uncertainty in Developing Countries: The Tale of the Tormented Insurer»**, Working Paper 12586, National Bureau of Economic Research, Cambridge, ENGLAND, 2004.
144. Felicia RAMONA BIRĂU, **«ECONOMETRIC APPROACH OF HETEROSKEDASTICITY ON FINANCIAL TIME SERIES IN A GENERAL FRAMEWORK»**, Annals of the Constantin Brâncuşi, Economy Series Nº 2/2012, University of Târgu Jiu, Târgu Jiu, ROMANIA, 2012.
145. Frances STEWART, **«INCOME DISTRIBUTION AND DEVELOPMENT»**, United Nations Conference on Trade and Development, High-level Round Table on Trade and Development: Directions for the Twenty-first Century, United Nations, San Francisco, CALIFORNIE, 2000.
146. G. CARONE and A. SALOMAKI, **«REFORMS IN TAX-BENEFIT SYSTEMS IN ORDER TO INCREASE EMPLOYMENT INCENTIVES IN THE EU»**, Working Paper Nº 160, European Commission, 2001.
147. Gabriella LEGRENZI and Costas MILAS, **«SPEND-AND-TAX ADJUSTMENTS AND THE SUSTAINABILITY OF THE GOVERNMENT'S INTERTEMPORAL BUDGET CONSTRAINT»**, CESIFO WORKING PAPER N° 2926, CESIFO, England, UNITED KINGDOM, 2010.
148. Graham ELLIOTT and Colm KEARNEY, **«THE INTERTEMPORAL GOVERNMENT BUDGET CONSTRAINT AND TESTS FOR BUBBLES»**, Research Discussion Paper N° 8809, Reserve Bank of Australia, AUSTRALIA, 1988.
149. Ija TRAPEZNIKOVA, **«MEASURING INCOME INEQUALITY»**, IZA World of Labor, Washington, UNITED STATES OF AMERICA, 2019.

150. James ALM and Jorge MARTINEZ-VAZQUEZ, **«TAX MORALE AND TAX EVATION IN LATIN AMERICA»**, Working Paper 07-04, Université d'État de Géorgie, Géorgie, Atlanta, UNITED STATES OF AMERICA, 2007.
151. Jiandong CHEN and Dai DAI and Ming PU and Wenxuan HOU and Qiaobin FENG, **« THE TREND OF THE GINI COEFFIENT OF CHINA»**, working paper N° 109, University of Manchester, Manchester, ENGLAND, 2012.
152. Johnson ASIAMA and Nana AKOSAH and Emmanuel OWUSU-AFRIYIE, **«AN ASSESSMENT OF FISCAL SUSTAINABILITY IN GHANA»**, Working Paper, Bank of Ghana, GHANA, 2014.
153. Juan Carlos GOMEZ SABANI and Juan Pablo JIENEZ, **«TAX STRUCTURE AND TAX EVASION IN LATIN AMERICA»**, Serie macroeconomia del desarrollo N° 118, Economic Development Divition Santiago, Santiago, CHILE, 2012.
154. Larisa Aslanbekovna AGUZAROVA and Fatima Savkuevna AGUZAROVA and Madina TAMERLANOVA, **«DOUBLE TAXATION: CONCEPT, CAUSES AND PROCEDURE FOR ELIMINATION»**, International Scientific Conference on Social and Cultural Transformations in the Context of Modern Globalism, The European Proceedings of Social and Behavioural Sciences, European Publisher, 1st Edition, 2020.
155. Lida R. WEINSTOCK, **«FISCAL POLICY: ECONOMIC EFFECTS»**, Congressional Research Service, Washington, UNITED STATES OF AMERICA, 2021.
156. Luisa BISAGLIA and Margherita GEROLIMETTO, **«TESTING FOR (NON) LINEARITY IN ECONOMIC TIME SERIES: A MONTE CARLO COMPARISON»**, Working Paper Series N° 3, Department of Statistical Sciences, University of Padua, Padua, ITALY, 2014.
157. Manmohan KUMAR and Andrea SCHAECHTER and Carlos CACERRES, Daehaeng KIM and Xavier DEBRUN and Julio ESCOLANO and Jiri JONAS and Philippe KARAM and Irina YAKADINA and Robert ZYMEK, **«FISCAL RULES-ANCHORING EXPECTATIONS FOR SUSTAINABLE PUBLIC FINANCES»**, Fiscal Affairs Department, International Monetary Fund, Washington, UNITED STATES OF AMERICA, 2009.
158. Marc R. ClAUDE, **«LES POLITIQUES D'AUSTERITE ET LA DETTE PUBLIQUE»**, American Enterprise Institute for public Policy Research, Washington, UNITED STATES OF AMERICA, 1967.
159. Mehari TESFA YESUS, **«A SHORT HISTORY OF ECONOMIC THOUGHT»**, the University of Groningen research databas, niversity of Groningen, Groningue, NETHERLANDS, 2002.
160. Mthuli NCUBE and Brixiová ZUZANA, **«PUBLIC DEBT SUSTAINABILITY IN AFRICA: BUILDING RESILIENCE AND**

CHALLENGES AHEAD», Working Paper N° 227, Office of the Chief Economist, African Development Bank Group, TUNISIA, 2015.

161. Norman GEMMELL and Oliver MORRISSEY, **«THE IMPACT OF TAXATION ON INEQUALITY AND POVERTY: A REVIEW OF EMPIRICAL METHODS AND EVIDENCE»**, research paper, School of Economics, University of Nottingham, University Park, Nottingham, ENGLAND, 2002.
162. Olivier BLANCHARD and Robert HAGEMANN and Nicola SARTOR, **«THE SUSTAINABILITY OF FISCAL POLICY: NEW ANSWERS TO AN OLD QUESTION»**, National Bureau of Economic Research Working Paper N° R1547, Paris, FRANCE, 1990.
163. Otero JESUS and Smith JEREMY, **«THE KPSS TEST WITH OUTLIERS»**, WARWICK ECONOMIC RESEARCH PAPERS Nº 690, Department of Economics, The University of WARWICK, Coventry, ENGLAND, 2014.
164. Othman BOUBDALLAH and Cristina CHECHERITA-WESTPHAL and Thomas WARMEDINGER and Roberta DE STEFANI and Francesco DRUDI and Ralph SETZER and Andreas WESTPHAL, **«DEBT SUSTAINABILITY ANALYSIS FOR EURO AREA SOVEREIGNS: A METHODOLOGICAL FRAMEWORK»**, Occasional Paper Series N° 185, European Central Bank, Frankfurt, GERMANY, 2017.
165. Tsoulfidis LEFTERIS, **«NOTES ON RICARDO'S THEORY OF VALUE AND TAXTION»**, MPRA Paper N° 35590, Munich Personal RePEc Archive, 2005
166. Verónica Cañal- FERNÁNDEZ and Julio Tascón FERNÁNDEZ, **«THE LONG RUN IMPACT OF FOREIGN DIRECT INVESTMENT, EXPORTS, IMPORTS AND GDP: EVIDENCE FOR SPAIN FROM AN ARDL APPROACH»**, EHES Working Paper Nº 128, European Historical Economics Society, 2018.
167. Wei XIAOPING, **«THEORETICAL WORK OF MARX AND MARXISM»**, 5th International Conference on Economics, Management, Law and Education, Colloquium Marxist Studies Centre, Advances in Economics, The International Science and Culture Center for Academic Contacts (ISCCAC), Kuban State University, Krasnodar, RUSSIA, October 11/12/2019, Edition of Atlantis Press SARL, Vol 110, 2019.
168. Xing HE, **«RESEARCH ON MARX'S INCOME DISTRIBUTION THEORY: A LITERATURE REVIEW»**, 8th International Marx and Engels, Colloquium Marxist Studies Centre, University of Campinas, Campinas, BRASIL, 2015.

- **niversity notes and letters and theses**

169. Liston Willy N. NJOROGE, **«IMPACT OF KENYA'S PUBLIC DEBT ON ECONOMIC STABILITY»**, PhD in Philosophy, Walden University, Washington, UNITED STATES OF AMERICA, 2020.
170. Richard MICHAL SALSMAN, **«THE POLITICAL ECONOMY OF PUBLIC CREDIT»**, PhD in Philosophy, Department of Political Science, the Graduate School, Duke University, North Carolina, UNITED STATES OF AMERICA, 2012.

- **Reports**:

171. **«COMPENDIUM ON DEBT SUSTAINABILITY AND DEVELOPMENT»**, United Nations, New York, UNITED STATES OF AMERICA, 2009.
172. **«DEBT INDICATORS»**, the International Organization of Supreme Audit Institutions, Vienna, AUSTRIA, 2010.
173. **«DIRECT TAXATION»**, The Institute of Cost Accountants of India, Intermediate: Paper-7, Kolkata, INDIA, 2016.
174. **«EXTERNAL DEBT STATISTICS -GUIDE FOR COMPILERS AND USERS-»**, International Monetary Fund, Washington, UNITED STATES OF AMERICA, 2014.
175. **«Macro Poverty Outlook: Country-by-country Analysis and Projections for the Developing World (Middle East and North Africa)»**, Spring Meetings 2021, World Bank Group, 2021.
176. **«MANUAL ON EFFECTIVE MUTUAL AGREEMENT PROCEDURES (MEMAP)»**, OECD, Paris, FRANCE, 2007.
177. **«REVENUE STATISTICS 2016: TAX REVENUE TRENDS IN THE OECD»**, OCDE, Paris, FRANCE, 2016.
178. **«SUPPORTING THE DEVELOPMENT OF MORE EFFECTIVE TAX SYSTEMS»**, IMF, OECD, UN and World Bank, 2017.
179. **«TAXTAION AND EMPLOYMENT»**, OECD, Paris, FRANCE, 2011.
180. Huixin BI and Eric M. LEEPER, «**ANALYZING FISCAL SUSTAINABILITY»**, Working Paper 2013-27, Bank of Canada, CANADA, 2013.
181. James M. BUCHANAN and Richard E. WAGNER, **«PUBLIC DEBT IN DEMOCRATIC SOCIETY»**, American Enterprise Institute for public Policy Research, Washington, UNITED STATES OF AMERICA, 1967.

ج- المراجع باللغة الفرنسية

- **Livres**:

1. Régis BOURBONNAIS, **«ECONOMETRIE COURS ET EXERCICES CORRIGES»**, édition dunod, Paris, FRANCE, 9eme Edition, 2015.

- **Recherches et articles dans des périodiques et revues scientifiques:**

2. Fatou NIANG, **«LE ROLE DE LA FISCALITÉ DANS LE FINANCEMENT DU DÉVELOPPEMENT EN AFRIQUE»**, Revue Africa Development, La Banque Africaine de Développement, TUNISIE, Vol 14, N° 1, 2012.

- **Actes de démonstrations scientifiques**:

3. Yasmina GUECHARI, **«LE SYSTEME FISCAL EFFICACE CONCEPT ET PRINCIPES»**, Colloque national: Activer le système fiscal algérien à la lumière des défis économiques actuels et futurs, Faculté des sciences économique, commerciales et sciences de gestion, Université Yahia Fares, Médéa, Algerie du 16 December 2019, Edition de Faculté des sciences économique, commerciales et sciences de gestion, Université Yahia Fares, Médéa, ALGERIE, 2019.

- **Notes universitaires et lettres et thèses**:

4. Marie PASCALE KRA, **«LE LIEN ENTRE LA DETTE PUBLIQUE ET LA CROISSANCE ÉCONOMIQUE: COMPARAISON ENTRE LE QUÉBEC, L'ONTARIO ET LE CANADA»**, Magister en Sciences de Gestion, Ecole De Gestion, Université du Québec à Trois-Rivières, Québec, CANADA, 2020.

- **Lois**:

5. Article 10 sur LA LOI DE FINANCES COMPLEMENTAIRE POUR 2000, publiée en N° 37 du Journal Officiel de la République Algérienne Démocratique et Populaire, Secrétariat Général du Gouvernement, Presse Officielle, Alger, ALGERIE, (28 juin 2000).
6. Article 102 sur SECTION 4 DISPOSITIONS DIVERSES, Article 124 sur CHAPITRE 1er BUDGET GÈNÈRAL DE l'ETAT, SECTION 1 DÈPENSES, publiée en N° 76 du Journal Officiel de la République Algérienne Démocratique et Populaire, Secrétariat Général du Gouvernement, Presse Officielle, Alger, ALRERIA, (28 décembre 2017).
7. Article 12 de la Section 1 sur LES IMPOTS DIRECTS ET TAXES ASSIMILÉES, publiée en N° 83 du Journal Officiel de la République Algérienne

Démocratique et Populaire, Secrétariat Général du Gouvernement, Presse Officielle, Alger, ALGERIE, (31 Décembre 2020).

8. Article 121 sur CHAPITRE 3 LES COMPTES SPÈCIAUX DU TRÈSOR, publiée en N° 77 du Journal Officiel de la République Algérienne Démocratique et Populaire, Secrétariat Général du Gouvernement, Presse Officielle, Alger, ALRERIA, (29 décembre 2016).
9. Article 134 sur CHAPITRE IV DISPOSITIONS DIVERSES APPLICABLES AUX OPÈRATIONS FINANCIÈRES DE L'ETAT, publiée en N° 86 du Journal Officiel de la République Algérienne Démocratique et Populaire, Secrétariat Général du Gouvernement, Presse Officielle, Alger, ALGERIE, (25 décembre 2002).
10. Article 136, **«CODE DES IMPOTS DIRECTS ET TAXES ASSIMILÉES»**, Direction générale des impôts, Ministère finances, ALGERIE, 2017.
11. Article 1er sur Loi N° 17-10, publiée en N° 57 du Journal Officiel de la République Algérienne Démocratique et Populaire, Secrétariat Général du Gouvernement, Presse Officielle, Alger, ALGERIA, (12 octobre 2017).
12. Article 2, **«CODE DES IMPOTS DIRECTS ET TAXES ASSIMILÉES»**, Direction générale des impôts, Ministère finances, ALGERIE, 2020.
13. Article 217, **«CODE DES IMPOTS DIRECTS ET TAXES ASSIMILÉES»**, Direction générale des impôts, Ministère finances, ALGERIE, 2021.
14. Article 25 sur LA LOI DE FINANCES COMPLEMENTAIRE POUR 2006, publiée en N° 47 du Journal Officiel de la République Algérienne Démocratique et Populaire, Secrétariat Général du Gouvernement, Presse Officielle, Alger, Algérie, (19 juillet 2006).
15. Article 282 de la Section 1 sur LES IMPOTS DIRECTS ET TAXES ASSIMILÉES, publiée en N° 85 du Journal Officiel de la République Algérienne Démocratique et Populaire, Secrétariat Général du Gouvernement, Presse Officielle, Alger, ALGERIE, (27 juillet 2006).
16. Article 45 de la Section 1 sur DISPOSITIONS FISCALES DIVERSES, publiée en N° 74 du Journal Officiel de la République Algérienne Démocratique et Populaire, Secrétariat Général du Gouvernement, Presse Officielle, Alger, ALGERIE, (31 décembre 2008).
17. Article 5 de la Section 1 sur LES IMPOTS DIRECTS ET TAXES ASSIMILÉES, publiée en N° 82 du Journal Officiel de la République Algérienne Démocratique

et Populaire, Secrétariat Général du Gouvernement, Presse Officielle, Alger, ALGERIE, (31 décembre 2007)

18. Article 5 sur LOI ORGANIQUE N° 18-15, publiée en N° 53 du Journal Officiel de la République Algérienne Démocratique et Populaire, Secrétariat Général du Gouvernement, Presse Officielle, Alger, ALGERIA, (2 septembre 2018).
19. Article 53 sur SECTION 4 DISPOSITIONS DIVERSES, publiée en N° 79 du Journal Officiel de la République Algérienne Démocratique et Populaire, Secrétariat Général du Gouvernement, Presse Officielle, Alger, ALGERIA, (30 septembre 2018).
20. Article 67 sur SECTION 4 DISPOSITIONS DIVERSES, publiée en N° 72 du Journal Officiel de la République Algérienne Démocratique et Populaire, Secrétariat Général du Gouvernement, Presse Officielle, Alger, ALGERIA, (31 décembre 2015).
21. Article 9 de la Section 1 sur LES IMPOTS DIRECTS ET TAXES ASSIMILÉES, publiée en N° 57 du Journal Officiel de la République Algérienne Démocratique et Populaire, Secrétariat Général du Gouvernement, Presse Officielle, Alger, ALGERIE, (31 Décembre 1990).
22. Journal Officiel de la République Algérienne Démocratique et Populaire, publiée en N° 72, Secrétariat Général du Gouvernement, Presse Officielle, Alger, ALGERIE, (31 décembre 2015).
23. Journal Officiel de la République Algérienne Démocratique et Populaire, publiée en N° 79, Secrétariat Général du Gouvernement, Presse Officielle, Alger, ALGERIE, (30 décembre 2018).

- **Rapports**:

24. **«AMÉLIORER LE RÉGIME FISCAL»**, Chapitre 1, OCDE, Paris, FRANCE, N° 16, 2012.
25. **«EQUITY INDICATORS»**, OECD SOCIAL INDICATORS, OECD, Paris, FRANCE, 2011.
26. **«L'Algérie en Quelques Chiffres»**, Office National des Statistiques, différentes éditions
27. **«LA NOTE DE PRÈSENTATION DE L'AVANT PROJET DE LA LOI DE FINANCES POUR 2010»**, Ministère des finances, ALGERIE, 2009.
28. **«Les Tableaux Economiques d'Ensemble 2012 à 2015»**, N° 769, Office National des Statistiques, ALRERIE, 2019.

29. **«Les Tableaux Economiques d'Ensemble 2016 à 2019»**, N°919, Office National des Statistiques, ALGERIA, 2021.
30. **«Les Tableaux Economiques d'Ensemble, Les Tableaux Economiques d'Ensemble 2016 à 2019»**, N°919, Office National des Statistiques, ALRERIE.
31. **«LES TRAVAUX DE L'OCDE EN MATIÈRE DE FISCALITÉ»**, Les travaux de l'OCDE en matière de fiscalité, OCDE, Paris, FRANCE, 2021.
32. **«RAPPORT 2003 EVOLUTION ECONOMIQUE ET MONETAIRE EN ALGERIE»**, Banque d'Algérie, ALGERIE, 2003.
33. **«RAPPORT DE PRESENTATION DU PROJET DE LA LOI DE FINANCES POUR 2009»**, Ministère des finances, ALGERIE, 2008.
34. **«RAPPORT DEPRESENTATION DU PROJET DE LA LOI DE FINANCES POUR 2021 ET PREVISIONS 2019-2020»**, Ministere des finances, ALGERIE, 2020.
35. **«RETROSPECTIVE DES COMPTES ECONOMIQUES DE 1963 A 2018»**, Collections Statistiques N° 215/2020, Série E : Statistiques Economiques N° 102, La Direction Technique Chargée de la Comptabilité Nationale, Office National des Statistiques, ALGERIE, 2020.
36. **«RETROSPECTIVE DES COMPTES ECONOMIQUES DE 1963 A 2019»**, Série E: Statistiques Economiques N° 108, Collections Statistiques N° 221/2021, Office National des Statistiques, ALGERIA, 2021, pp 62-64.
37. Gregory De PAEPE et Ben DICKINSON, **«LES RECETTES FISCALES, MOTEUR DU DEVELOPPENT DURABLE»**, Chapitre 7, PARTIE I, Direction de la coopération pour le développement et Centre de politique et d'administration fiscales, OCDE, Paris, France.

د- مواقع الأنترنت:

1. المديرية العامة للسياسات والتخطيط، وزارة المالية، الجزائر، أطلع عليه بتاريخ 23-09-2021، متوفر على الرابط التالي:

http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/retrospective/tresor/SROT_2019.pdf
http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/retrospective/principaux_indicateurs/principaux_indicateurs2019.pdf

2. المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، الجزائر، أطلع عليه بتاريخ 25-10-2021، متوفر على الرابط التالي:
https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/2014-05-29-13-06-51/144-2014-07-14-13-02-55/462-2014-07-14-14-40-9
3. عبد الرحمان راوية، "**مشروع قانون المالية لسنة 2018 يكرس لامركزية أكبر في الاستثمار**"، وزارة الاتصال، الجزائر، أطلع عليه بتاريخ 22-07-2022، متوفر على الرابط التالي:
https://www.ministerecommunication.gov.dz/ar/node/4120
4. الإجراءات المطبقة لاستيراد وتصدير المواد، وزارة التجارة وترقية الصادرات، الجزائر، أطلع عليه بتاريخ 23-07-2022، متوفر على الرابط التالي:
https://www.commerce.gov.dz/ar/reglementation/recueil/mesures-applicables-a-l-importation-exportation-des-produits?page=2
5. الدبلوماسية الاقتصادية ودعم المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين، وزارة الشؤون الخارجية، الجزائر، أطلع عليه بتاريخ 08-09-2022، متوفر على الرابط التالي:
http://www.mae.gov.dz/Mesure-et-facilitation-AR.aspx
6. السياسات الوطنية للتشغيل، وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، الجزائر، أطلع عليه بتاريخ 16-08-2022، متوفر على الرابط التالي:
shorturl.at/eOQTX
7. قاعدة بيانات البنك الدولي، أطلع عليه بتاريخ 23-09-2021، متوفر على الرابط التالي:
https://data.albankaldawli.org/country/DZ
8. التقارير السنوية من 2000 إلى غاية 2018 للتطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، أطلع عليه بتاريخ 23-09-2021، الجزائر، متوفر على الرابط التالي:
https://www.bank-of-algeria.dz/
9. قوانين المالية من سنة 1990 إلى غاية سنة 2019، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، الجزائر، أطلع عليه بتاريخ 23-09-2021، متوفر على الرابط التالي:
https://www.mfdgi.gov.dz/ar/com-smartslider3/2014-03-24-14-21-50/lois-de-finances
10. "**الضريبة على الثروة**"، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، الجزائر، أطلع عليه بتاريخ 25-10-2021، متوفر على الرابط التالي:

https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/com-smartslider3/2014-05-29-07-39-37/2014-06-01-10-28-26

11. الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، الجزائر، أطلع عليه بتاريخ 16-08-2022، متوفر على الرابط التالي:

https://www.angem.dz/ar/home.php

12. علي مكيد وعماد معوش، "**الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر وآفاق التحول نحو اقتصاد السوق**"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، أطلع عليه بتاريخ 13-08-2022، متوفر على الرابط التالي:

shorturl.at/cFL49

13. برنامج أشغال المنفعة العمومية ذات الاستعمال المكثف لليد العاملة، وكالة التنمية الاجتماعية، الجزائر، أطلع عليه بتاريخ 13-08-2022، متوفر على الرابط التالي:

shorturl.at/HLPUW

14. الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، أطلع عليه بتاريخ 13-08-2022، متوفر على الرابط التالي:

https://www.cnac.dz/site_cnac_new/Web%20Pages/Ar/AR_PresentationCNAC.aspx

15. "**أجهزة المساعدة على التشغيل**"، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، الجزائر، أطلع عليه بتاريخ 17-08-2022، متوفر على الرابط التالي:

shorturl.at/ginpS

16. "**النشاطات الممارسة في ولايات الجنوب والهضاب العليا**"، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، الجزائر، أطلع عليه بتاريخ 16-08-2022، متوفر على الرابط التالي:

shorturl.at/mpTU2

قائمة الجداول والأشكال والاختصارات

1. قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
	الفصل الأول	
2-1	مزايا وعيوب الرسوم الجمركية	31
	الفصل الثالث	
1-3	مصادر بيانات متغيرات الدراسة	115
2-3	نتائج اختبار JB للسلاسل المدروسة	123
3-3	نتائج اختبار Bai وPerron للكشف على الانكسارات في السلاسل المدروسة	124
4-3	نتائج اختبار Keenan على السلاسل المدروسة	128
5-3	نتائج إحصائية LB للسلاسل المدروسة	134
6-3	نتائج اختبار ZA على السلسلة GRD عند مستوى معنوية 5%	137
7-3	نتائج اختبار Kapetanios للسلسلة FSLP الممددة عند مستوى معنوية 5%	140
8-3	نتائج اختبار Kapetanios على السلاسل RFL، PB، DP	141
9-3	نتائج اختبارات جذر الوحدة التقليدية للسلسلتين EGAP وYGAP في المستوى	145
10-3	نتائج اختبار KPSS على السلسلة EGAP بعد أخذ الفروق الأولى والثانية	148
11-3	ملخص اختبارات الاستقرارية الخاص بالسلسلتين EGAP وYGAP	148
	الفصل الرابع	
1-4	تطور اقتطاعات صندوق ضبط الموارد الموجهة لتسديد الديون العامة	178
2-4	نتائج Bound test	189
3-4	نتائج Wald test	189
4-4	نتائج تقدير نموذج ARDL (3,0,2,0,1,0) للعلاقة طويلة الأجل	190
5-4	نتائج اختبار Breusch-Pagan LM لاختبار استقلال حدود الأخطاء	195
6-4	نتائج اختبار Breusch-Pagan LM لاختبار ثبات تباين الأخطاء	196
7-4	نتائج نموذج تصحيح الخطأ (ECM)	197
8-4	نتائج اختبار Ramsey RESET	198
9-4	تحليل مكونات التباين	211
	الفصل الخامس	
1-5	قياس التفاوت في توزيع الدخل في الجزائر حسب معامل جيني	224
2-5	تطور الحد الأدنى للأجر الوطني المضمون في الجزائر	236
3-5	التعديلات (عدد الشرائح، الحد الأقصى للدخل السنوي ومعدلات ضريبته) الحصالة في الضريبة على الدخل الإجمالي	235

4-5	الجدول التصاعدي للضريبة على الدخل الإجمالي وفق تعديل سنة 2008	235
5-5	تطور الحد الأدنى للدخل السنوي الخاضع للضريبة على الدخل الإجمالي	239
6-5	نتائج Bound test	243
7-5	نتائج Wald test	244
8-5	نتائج تقدير نموذج ARDL (7,0,0) للعلاقة طويلة الأجل	244
9-5	نتائج الاختبارات التشخيصية للنموذج	247
10-5	نتائج نموذج تصحيح الخطأ (ECM)	248
11-5	نتائج اختبار Ramsey RESET	249
12-5	تحليل مكونات التباين	259

2. قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
	الفصل الثاني	
1-1	منحنى لورنز (THE LORENZ CURVE)	79
2-1	نظرية التوزيع عند ريكاردو	91
	الفصل الثالث	
1-3	خطوات المقاربة المستخدمة	118
2-3	الرسم الصندوقي للسلاسل محل الدراسة	120
3-3	التمثيل الصندوقي للسلسلتين GRD وEGAP بعد معالجة قيمها المتطرفة	121
4-3	التمثيل البياني للسلاسل المدروسة	130
5-3	التمثيل البياني لدالة الارتباط الذاتي (ACF) لسلاسل متغيرات الدراسة	133
6-3	التمثيلات البيانية لسلاسل متغيرات الدراسة قبل وبعد التمديد	140
	الفصل الرابع	
1-4	تطور حصيلة مكونات الجباية الكلية خلال الفترة (1990-2019)	153
2-4	تطور حصيلة مكونات الجباية العادية خلال الفترة (1990-2019)	155
3-4	تطور الضغط الجبائي خارج قطاع المحروقات في الجزائر للفترة (1990-2019)	160
4-4	تطور معدلات التنفيذ للجباية العادية للفترة (1990-2019)	164
5-4	تطور رصيد الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)	167
6-4	تطور مؤشر نسبة رصيد الميزانية إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)	170
7-4	تطور بعض مؤشرات استدامة الديون العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)	172

4-8	اختيار عدد الفترات المناسبة للدراسة حسب معيار SBC	187
4-9	نتائج اختبار جارك بيرا للتوزيع الطبيعي للبواقي	197
4-10	الأشكال البيانية لاختباري CUSUM وCUSUM of squares	199
4-11	استجابة المتغيرات لصدمة موجبة في نسبة الجباية البترولية إلى الناتج المحلي الإجمالي	207
4-12	استجابة المتغيرات لصدمة موجبة في نسبة الجباية العادية إلى الناتج المحلي الإجمالي	209
الفصل الخامس		
5-1	تطور الكتلة الأجرية في الجزائر للفترة (1990-2018)	218
5-2	توزيع الكتلة الأجرية بين القطاعات في الجزائر خلال الفترة (1998-2018)	219
5-3	تطور دخل المستقلين في الجزائر للفترة (1990-2018)	220
5-4	توزيع دخل المستقلين بين القطاعات في الجزائر خلال الفترة (1998-2018)	221
5-5	تطور معدل نصيب الفرد من الدخل القومي المتاح في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)	222
5-6	اختيار عدد الفترات المناسبة للدراسة حسب معيار SBC	243
5-7	الأشكال البيانية لاختباري CUSUM وCUSUM of squares	249
5-8	استجابة المتغيرات لصدمة موجبة في نسبة الجباية البترولية إلى الناتج المحلي الإجمالي	252
5-9	استجابة المتغيرات لصدمة موجبة في نسبة الجباية العادية إلى الناتج المحلي الإجمالي	253

3. قائمة الاختصارات:

الاختصار	الاسم الكامل	الترجمة
ECM	Error Correction Model	نموذج تصحيح الخطأ
OECD	Organisation for Economic Co-operation and Development	منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية
IBRD	International Bank for Reconstruction and Development	البنك الدولي للإنشاء والتعمير
IMF	International Monetary Fund	صندوق النقد الدولي
IAD	International Development Association	الهيئة الدولية للتنمية
ONS	Office National Des Statistiques	الديوان الوطني للإحصاء

فهرس الملاحق

رقم الملحق		اسم الملحق	الصفحة
1-3		السلاسل الداخلة في حساب متغيرات الدراستين	320
2-3		نتائج مرشح HP لسلسلة الإنفاق العام (E) وسلسلة الناتج المحلي الإجمالي (Y)	321
3-3		سلاسل متغيرات الدراستين	322
4-3		توزيع كاي تربيع	323
5-3		توزيع فيشر	324
6-3		نتائج اختبار ZA على السلسلة GRD	325
7-3		نتائج اختبار ZA على الفروق الأولى للسلسلة GRD	326
8-3		القيم الحرجة المولدة من طرف George Kapetanios	327
9-3		نتائج اختبار Kapetanios على السلسلة FSLP	328
10-3		نتائج اختبار Kapetanios على الفروق الأولى للسلسة FSLP	329
11-3		نتائج اختبار Kapetanios على السلسلة RFL	330
12-3		نتائج اختبار Kapetanios على السلسلة PB	331
13-3		نتائج اختبار Kapetanios على الفروق الأولى للسلسلة PB	332
14-3		نتائج اختبار Kapetanios على السلسلة DP	333
15-3		نتائج اختبار Kapetanios على الفروق الأولى للسلسلة DP	334
16-3		نتائج اختبار ADF وPP للسلستين EGAP وYGAP	335
17-3		نتائج اختبار KPSS للسلستين EGAP وYGAP	335
18-3		نتائج اختبار KPSS على الفروق الثانية للسلسلة EGAP	336
1-4		تطور حصيلة مكونات الجباية الكلية خلال الفترة (1990-2019)	336
2-4		تطور حصيلة مكونات الجباية العادية خلال الفترة (1990-2019)	337
3-4		تطور الضغط الجبائي خارج قطاع المحروقات في الجزائر للفترة (1990-2019)	339
4-4		تطور معدلات التنفيذ الجباية العادية للفترة (1990-2019)	340
5-4		تطور معدلات تغطية إيرادات الجباية الكلية للنفقات العامة للفترة (1990-2019)	341
6-4		تطور معدلات تغطية الإيرادات الجبائية العادية لنفقات التسيير للفترة (1990-2019)	342
7-4		مساهمة الجباية الكلية في تغطية النفقات العامة للفترة (1990-2019)	347-343
7-4	1	تطور معدلات تغطية إيرادات الجباية الكلية للنفقات العامة للفترة (1990-2019)	344
	2	تطور معدلات تغطية الإيرادات الجبائية العادية لنفقات التسيير للفترة (1990-2019)	346
8-4		تطور نسب رصيد الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة (1990-2019)	347
9-4		تطور مؤشر نسبة رصيد الميزانية إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة (1990-2019)	349

10-4	تطور مؤشر نسبة رصيد الدين العام إلى إيرادات الميزانية في الجزائر للفترة (1990-2019)	350
11-4	تطور مؤشر نسب الدين الخارجي إلى حجم الصادرات في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)	351
12-4	تطور مؤشر نسب الاحتياطي الدولي إلى الدين الخارجي في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)	353
13-4	اختبار التكامل المشترك لدراسة أثر الإيرادات الجباية على الديون العامة المستدامة باستخدام منهج الحدود (Bound test)	354
14-4	نتائج تقدير نموذج ARDL (3,0,2,0,1,0)	354
15-4	توزيع ستيودنت	355
16-4	نتائج اختبارات التشخيص لنموذج ARDL (3,0,2,0,1,0)	355
17-4	اختبار Ramsey RESET للنموذج ARDL (3,0,2,0,1,0)	356
18-4	مدخل نظري إلى نماذج أشعة الانحدار الذاتي الهيكلي (SVAR)	358-356
19-4	نتائج تقدير نموذج متجه الانحدار الذاتي VAR (1) لدراسة أثر الإيرادات الجبائية على استدامة الديون العامة في الجزائر	358
20-4	تحليل مكونات التباين لنموذج SVAR الخاص بأثر الإيرادات الجباية على استدامة الديون العامة في الجزائر	359
1-5	تطور الكتلة الأجرية ودخل المستقلين في الجزائر للفترة (1990-2018)	361
2-5	تطور الكتلة الأجرية ودخل المستقلين حسب القطاعات في الجزائر للفترة (1990-2018)	362
3-5	اختبار التكامل المشترك لدراسة أثر الإيرادات الجبائية على عدالة توزيع الدخل باستخدام منهج الحدود (Bound test)	363
4-5	نتائج تقدير نموذج ARDL (7,0,0)	363
5-5	نتائج تقدير نموذج ARDL (7,0,0)	364
6-5	اختبار Ramsey RESET للنموذج ARDL (7,0,0)	364
7-5	نتائج تقدير نموذج متجه الانحدار الذاتي VAR (1) لدراسة أثر الإيرادات الجبائية على عدالة توزيع الدخل في الجزائر	365
8-5	تحليل مكونات التباين لنموذج SVAR الخاص بأثر صدمات الإيرادات الجباية على عدالة توزيع الدخل في الجزائر	366

الملاحق

الملحق رقم (3-1): السلاسل الداخلة في حساب متغيرات الدراستين

(الوحدة: * مليار دج، ** مليون دج)

السنوات	الرصيد الأولي للميزانية*	الدخل القومي المتاح**	عدد السكان	الدين العام*	النفقات العامة**	الناتج المحلي الإجمالي*	الجباية العادية**	الجباية البترولية**
1989	-	14427,0636	25106190	-	-	-	-	-
1990	30,2	18025,05382	25758869	467,7731	136500	554,388	71100	76200
1991	56,2	26736,13611	26400479	827,1875	212100	862,132	82700	161500
1992	-46,76	32196,27808	27028326	1126,1804	420131	1074,695	108864	193800
1993	-73,6	33502,45147	27635515	1429,2692	476627	1189,724	121469	179218
1994	-24,3	42577,69981	28213774	1948,4545	566329	1487,403	176174	222176
1995	34	56338,36194	28757785	2268,22077	759617	2004,994	241992	336148
1996	163,9	69727,34779	29266405	2632,24499	724609	2570,028	290603	495997
1997	175,5	75072,43306	29742979	2394,48374	845196	2780,168	314013	564765
1998	2,5	73351,24845	30192754	2426,60093	875739	2830,49	329828	378556
1999	110	82131,57935	30623406	2653,10315	961682	3238,197	314767	560121
2000	561,1	107617,4541	31042235	2912,52816	1178122	4123,5	349502	1173237
2001	318,6	110119,0391	31451514	2723,37097	1321028	4227,1	398238	956389
2002	147,8	116013,4972	31855109	2784,84098	1550648	4522,8	482896	942904
2003	522,5	135292,4423	32264157	2789,25514	1639265	5252,3	524925	1284975
2004	521,2	157151,9327	32692163	2572,63947	1888930	6149,1	580411	1485699
2005	969,6	198931,5265	33149724	2355,43176	6594525,2	7562	640472	2267836
2006	1219,2	213572,1463	33641002	2186,75795	2453014	8501,6	720884	2714000
2007	517,8	236083,1683	34166972	1423,83138	3108669	9352,9	766750	2711850
2008	968,3	273294,8585	34730608	1094,62345	4191053	11043,7	965289	1715400
2009	-675,7	232894,8807	35333881	1231,11445	4246334	9968	1146612	1927000
2010	-145	275932,7584	35977455	1511,0784	4466940	11991,6	1297944	1501700
2011	-54,5	314831,9499	36661444	1535,90425	5731407	14589	1448898	1529400
2012	-668,9	343152,5192	37383887	1597,2738	7058173	16209,6	1908576	1519040
2013	-99,5	342136,7157	38140132	1441,35386	6024131	16647,9	2031019	1615900
2014	-1337,5	339608,0078	38923687	1539,8916	6995769	17228,6	2091456	1577730
2015	-2579,2	311390,9312	39728025	2796,3892	7656331	16712,7	2354648	1722940
2016	-2198,5	328138,715	40551404	3828,65003	7297494	17514,6	2482208	1682550
2017	-1421,2	340700,0421	41389198	5332,95	7282630	18876,2	2630003	2126987
2018	-1399,7	369358,351	42228429	7738,938	7732070	20452,3	2711762	2349694
2019	-	434128,4151	43053054	9393,344	7741345	20428,3	2843465	2518488

المصدر: أنظر إلى:

- "**حوصلة إحصائية 1962-2011**"، فصل المحاسبة الوطنية، الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر، ص ص 254-255، فصل المالية العامة، ص 211.
- **«RETROSPECTIVE DES COMPTES ECONOMIQUES DE 1963 A 2018»**, Collections Statistiques N° 215/2020, Série E : Statistiques Economiques N° 102, La Direction Technique Chargée de la Comptabilité Nationale, Office National des Statistiques, ALGERIE, 2020, pp 68-69.
- **«Les Tableaux Economiques d'Ensemble 2016 à 2019»**, N°919, Office National des Statistiques, ALGERIA, 2021, pp 4-7.
- المديرية العامة للسياسات والتخطيط، وزارة المالية، أطلع عليه بتاريخ 23-09-2021، متوفر على الرابط التالي:

http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/retrospective/tresor/SROT_2019.pdf
http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/retrospective/principaux_indicateurs/principaux_indicateurs2019.pdf

- التقارير السنوية من 2000 إلى غاية 2018 للتطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، أطلع عليه بتاريخ 23-09-2021، الجزائر، متوفر على الرابط التالي:

https://www.bank-of-algeria.dz/

- قاعدة بيانات البنك الدولي، أطلع عليه بتاريخ 23-09-2021، متوفر على الرابط التالي:

https://data.albankaldawli.org/country/DZ

الملحق رقم (3-2): نتائج مرشح HP لسلسلة الإنفاق العام (E) وسلسلة الناتج المحلي الإجمالي (Y)

نتائج مرشح HP على السلسلة (Y)

Filter Type:
lambda

Series:
Y

	Y	Trend	cycle
1990	554.4	537.6	16.82
1991	862.1	791.7	70.41
1992	1074.7	1048.7	26.01
1993	1189.7	1323.0	-133.27
1994	1487.4	1633.5	-146.11
1995	2005.0	1976.9	28.08
1996	2570.0	2325.5	244.52
1997	2780.2	2656.3	123.89
1998	2830.5	2987.0	-156.48
1999	3238.2	3356.0	-117.77
2000	4123.5	3775.6	347.91
2001	4227.1	4238.5	-11.41
2002	4522.8	4795.4	-272.60
2003	5252.3	5495.0	-242.72
2004	6149.1	6340.7	-191.59
2005	7562.0	7295.3	266.70
2006	8501.6	8289.8	211.81
2007	9352.9	9299.5	53.35
2008	11043.7	10335.3	708.43
2009	9968.0	11416.6	-1448.55
2010	11991.6	12681.0	-689.45
2011	14589.0	14025.0	564.01
2012	16209.6	15229.7	979.88
2013	16647.9	16170.5	477.35
2014	17228.6	16886.1	342.47
2015	16712.7	17494.6	-781.95
2016	17514.6	18171.4	-656.80
2017	18876.2	18961.3	-85.12
2018	20452.3	19799.9	652.38
2019	20428.3	20608.5	-180.19

نتائج مرشح HP على السلسلة (E)

Filter Type:
lambda

Series:
E

	E	Trend	cycle
1990	136500	139551	-3051
1991	212100	256457	-44357
1992	420131	372854	47277
1993	476627	480841	-4214
1994	566329	580397	-14068
1995	759617	670796	88821
1996	724609	748971	-24362
1997	845196	826655	18541
1998	875739	911523	-35784
1999	961682	1014338	-52656
2000	1178122	1139903	38219
2001	1321028	1284239	36789
2002	1550648	1449743	100905
2003	1639265	1644940	-5675
2004	1888930	1895172	-6242
2005	2052037	2224838	-172801
2006	2453014	2657293	-204279
2007	3108669	3187095	-78426
2008	4191053	3774754	416299
2009	4246334	4367709	-121375
2010	4466940	4982782	-515842
2011	5731407	5616567	114840
2012	7058173	6179683	878490
2013	6024131	6601890	-577759
2014	6995769	6959363	36406
2015	7656331	7231983	424348
2016	7297494	7405701	-108207
2017	7228630	7537188	-254558
2018	7732070	7665086	66984
2019	7741345	7785607	-44262

المصدر: مخرجات برنامج RStudio.

الملحق رقم (3-3): سلاسل متغيرات الدراستين

(وحدة القياس: * نسبة مئوية(%)، ** مليار دج)

السنوات	*PB	*GRD	*DP	**EGAP	**YGAP	*RFL	*FSLP
1990	5,45	24,94	84,38	-0,022	0,031	12,82	13,74
1991	6,52	48,33	95,95	-0,173	0,089	9,59	18,73
1992	-4,35	20,42	104,79	0,127	0,025	10,13	18,03
1993	-6,19	4,06	120,13	-0,009	-0,101	10,21	15,06
1994	-1,63	27,09	131	-0,024	-0,089	11,84	14,94
1995	1,7	32,32	113,13	0,132	0,014	12,07	16,77
1996	6,38	23,77	102,42	-0,033	0,105	11,31	19,3
1997	6,31	7,67	86,13	0,022	0,047	11,29	20,31
1998	0,09	-2,29	85,73	-0,039	-0,052	11,65	13,37
1999	3,4	11,97	81,93	-0,052	-0,035	9,72	17,3
2000	13,61	31,03	70,93	0,034	0,092	8,48	28,45
2001	7,54	2,32	64,43	0,029	-0,003	9,42	22,63
2002	3,27	5,35	61,57	0,070	-0,057	10,68	20,85
2003	9,95	16,62	53,11	-0,003	-0,044	9,99	24,46
2004	8,48	16,16	41,84	-0,003	-0,030	9,44	24,16
2005	12,82	26,59	31,15	-0,078	0,037	8,47	29,99
2006	14,34	7,36	25,72	-0,077	0,026	8,48	31,92
2007	5,54	10,54	15,22	-0,025	0,006	8,2	28,99
2008	8,77	15,76	9,91	0,110	0,069	8,74	15,53
2009	-6,78	-14,78	12,35	-0,028	-0,127	11,5	19,33
2010	-1,21	18,48	12,6	-0,104	-0,054	10,82	12,52
2011	-0,37	14,1	10,53	0,020	0,040	9,93	10,48
2012	-4,13	9	9,85	0,142	0,064	11,77	9,37
2013	-0,6	-0,3	8,66	-0,088	0,030	12,2	9,71
2014	-7,76	-0,74	8,94	0,005	0,020	12,14	9,16
2015	-15,43	-8,31	16,73	0,059	-0,045	14,09	10,31
2016	-12,55	5,38	21,86	-0,015	-0,036	14,17	9,61
2017	-7,53	3,83	28,25	-0,034	-0,004	13,93	11,27
2018	-6,84	8,41	37,84	0,009	0,033	13,26	11,46
2019	-9	17,54	45,98	-0,006	-0,009	13,92	12,33

حيث: PB: نسبة رصيد التوازن الأولي إلى الناتج المحلي الإجمالي، **GRD:** معدل نمو نصيب الفرد إلى الناتج المحلي الإجمالي، **DP:** نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، **EGAP:** انحراف الإنفاق، **YGAP:** انحراف الإنتاج، **RFL:** إيرادات الجباية العادية إلى الناتج المحلي الإجمالي، **FSLP:** إيرادات الجباية البترولية إلى الناتج المحلي الإجمالي.

تنويه: PB لسنة 2019 لم تحسب بل تم الحصول عليه من خلال:

- **«Macro Poverty Outlook: Country-by-country Analysis and Projections for the Developing World (Middle East and North Africa)»**, Spring Meetings 2021, World Bank Group, 2021, p 147.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (3–1) والملحق (3–2).

الملحق (3–4): توزيع كاي تربيع

Valeurs de χ^2 ayant la probabilité P d'être dépassées

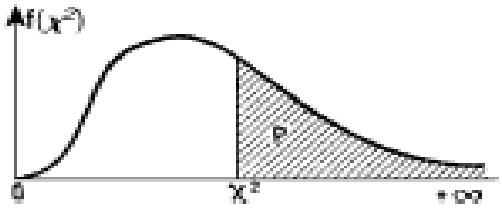

ν	$P=0{,}90$	0,80	0,70	0,50	0,30	0,20	0,10	0,05	0,02	0,01
1	0,0158	0,0642	0,148	0,455	1,074	1,642	2,706	3,841	5,412	6,635
2	0,211	0,446	0,713	1,386	2,408	3,219	4,605	5,991	7,824	9,210
3	0,584	1,005	1,424	2,366	3,665	4,642	6,251	7,815	9,837	11,345
4	1,064	1,649	2,195	3,357	4,878	5,989	7,779	9,488	11,668	13,277
5	1,610	2,343	3,000	4,351	6,064	7,289	9,236	11,070	13,388	15,086
6	2,204	3,070	3,828	5,348	7,231	8,558	10,645	12,592	15,033	16,812
7	2,833	3,822	4,671	6,346	8,383	9,803	12,017	14,067	16,662	18,475
8	3,490	4,594	5,527	7,344	9,524	11,030	13,362	15,507	18,168	20,090
9	4,168	5,380	6,393	8,343	10,656	12,242	14,684	16,919	19,679	21,666
10	4,865	6,179	7,267	9,342	11,781	13,442	15,987	18,307	21,161	23,209
11	5,578	6,989	8,148	10,341	12,899	14,631	17,275	19,675	22,618	24,725
12	6,304	7,807	9,034	11,340	14,011	15,812	18,549	21,026	24,054	26,217
13	7,042	8,634	9,926	12,340	15,119	16,985	19,812	22,362	25,472	27,688
14	7,790	9,467	10,821	13,339	16,222	18,151	21,064	23,685	26,873	29,141
15	8,547	10,307	11,721	14,339	17,322	19,311	22,307	24,996	28,259	30,578
16	9,312	11,152	12,624	15,338	18,418	20,465	23,542	26,296	29,633	32,000
17	10,085	12,002	13,531	16,338	19,511	21,615	24,769	27,587	30,995	33,409
18	10,865	12,857	14,440	17,338	20,601	22,760	25,989	28,869	32,346	34,805
19	11,651	13,716	15,352	18,338	21,689	23,900	27,204	30,144	33,687	36,191
20	12,443	14,578	16,266	19,337	22,775	25,038	28,412	31,410	35,020	37,566
21	13,240	15,445	17,182	20,337	23,858	26,171	29,615	32,671	36,343	38,932
22	14,041	16,314	18,101	21,337	24,939	27,301	30,813	33,924	37,659	40,289
23	14,848	17,187	19,021	22,337	26,018	28,429	32,007	35,172	38,968	41,638
24	15,659	18,062	19,943	23,337	27,096	29,553	33,196	36,415	40,270	42,980
25	16,473	18,940	20,867	24,337	28,172	30,675	34,382	37,652	41,566	44,314
26	17,292	19,820	21,792	25,336	29,246	31,795	35,563	38,885	42,856	45,642
27	18,114	20,703	22,719	26,336	30,319	32,912	36,741	40,113	44,140	46,963
28	18,939	21,588	23,647	27,336	31,391	34,027	37,916	41,337	45,419	48,278
29	19,768	22,475	24,577	28,336	32,461	35,139	39,087	42,557	46,693	49,588
30	20,599	23,364	25,508	29,336	33,530	36,250	40,256	43,773	47,962	50,892

المصدر: Régis BOURBONNAIS, op.cit, p 370.

الملحق رقم (3-5): توزيع فيشر

Valeurs de F ayant la probabilité P d'être dépassées ($F = s_1^2/s_2^2$)

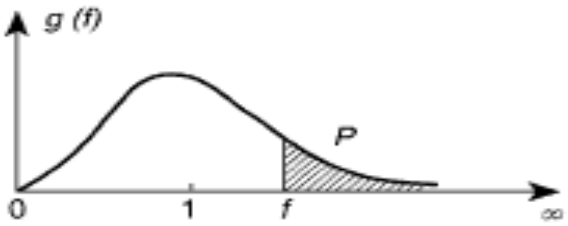

ν_2	$\nu_1 = 1$		$\nu_1 = 2$		$\nu_1 = 3$		$\nu_1 = 4$		$\nu_1 = 5$	
	$P = 0{,}05$	$P = 0{,}01$	$P = 0{,}05$	$P = 0{,}01$	$P = 0{,}05$	$P = 0{,}01$	$P = 0{,}05$	$P = 0{,}01$	$P = 0{,}05$	$P = 0{,}01$
1	161,4	4052	199,5	4999	215,7	5403	224,6	5625	230,2	5764
2	18,51	98,49	19,00	99,00	19,16	99,17	19,25	99,25	19,30	99,30
3	10,13	34,12	9,55	30,81	9,28	29,46	9,12	28,71	9,01	28,24
4	7,71	21,20	6,94	18,00	6,59	16,69	6,39	15,98	6,26	15,52
5	6,61	16,26	5,79	13,27	5,41	12,06	5,19	11,39	5,05	10,97
6	5,99	13,74	5,14	10,91	4,76	9,78	4,53	9,15	4,39	8,75
7	5,59	12,25	4,74	9,55	4,35	8,45	4,12	7,85	3,97	7,45
8	5,32	11,26	4,46	8,65	4,07	7,59	3,84	7,01	3,69	6,63
9	5,12	10,56	4,26	8,02	3,86	6,99	3,63	6,42	3,48	6,06
10	4,96	10,04	4,10	7,56	3,71	6,55	3,48	5,99	3,33	5,64
11	4,84	9,65	3,98	7,20	3,59	6,22	3,36	5,67	3,20	5,32
12	4,75	9,33	3,88	6,93	3,49	5,95	3,26	5,41	3,11	5,06
13	4,67	9,07	3,80	6,70	3,41	5,74	3,18	5,20	3,02	4,86
14	4,60	8,86	3,74	6,51	3,34	5,56	3,11	5,03	2,96	4,69
15	4,54	8,68	3,68	6,36	3,29	5,42	3,06	4,89	2,90	4,56
16	4,49	8,53	3,63	6,23	3,24	5,29	3,01	4,77	2,85	4,44
17	4,45	8,40	3,59	6,11	3,20	5,18	2,96	4,67	2,81	4,34
18	4,41	8,28	3,55	6,01	3,16	5,09	2,93	4,58	2,77	4,25
19	4,38	8,18	3,52	5,93	3,13	5,01	2,90	4,50	2,74	4,17
20	4,35	8,10	3,49	5,85	3,10	4,94	2,87	4,43	2,71	4,10
21	4,32	8,02	3,47	5,78	3,07	4,87	2,84	4,37	2,68	4,04
22	4,30	7,94	3,44	5,72	3,05	4,82	2,82	4,31	2,66	3,99
23	4,28	7,88	3,42	5,66	3,03	4,76	2,80	4,26	2,64	3,94
24	4,26	7,82	3,40	5,61	3,01	4,72	2,78	4,22	2,62	3,90
25	4,24	7,77	3,38	5,57	2,99	4,68	2,76	4,18	2,60	3,86
26	4,22	7,72	3,37	5,53	2,98	4,64	2,74	4,14	2,59	3,82
27	4,21	7,68	3,35	5,49	2,96	4,60	2,73	4,11	2,57	3,78
28	4,20	7,64	3,34	5,45	2,95	4,57	2,71	4,07	2,56	3,75
29	4,18	7,60	3,33	5,42	2,93	4,54	2,70	4,04	2,54	3,73
30	4,17	7,56	3,32	5,39	2,92	4,51	2,69	4,02	2,53	3,70
40	4,08	7,31	3,23	5,18	2,84	4,31	2,61	3,83	2,45	3,51
60	4,00	7,08	3,15	4,98	2,76	4,13	2,52	3,65	2,37	3,34
120	3,92	6,85	3,07	4,79	2,68	3,95	2,45	3,48	2,29	3,17
∞	3,84	6,64	2,99	4,60	2,60	3,78	2,37	3,32	2,21	3,02

Nota. — s_1^2 est la plus grande des deux variances estimées, avec ν_1 degrés de liberté.

المصدر: Régis BOURBONNAIS, op.cit, p 371.

الملحق رقم (3-6): نتائج اختبار ZA على السلسلة GRD

النموذج (A)

```
################################
# Zivot-Andrews Unit Root Test #
################################


Call:
lm(formula = testmat)

Residuals:
     Min       1Q   Median       3Q      Max
-13.6431  -6.1867   0.2824   4.1903  18.7044

Coefficients:
           Estimate Std. Error t value Pr(>|t|)
(Intercept)  92.1476    26.9509   3.419  0.00327 **
y.l1         -2.5975     0.9775  -2.657  0.01659 *
trend        -3.6618     1.1729  -3.122  0.00621 **
y.dl1         2.1040     0.7708   2.729  0.01427 *
y.dl2         1.4084     0.6015   2.341  0.03165 *
y.dl3         0.9119     0.4288   2.127  0.04838 *
y.dl4         0.2507     0.2482   1.010  0.32664
du           20.3464     9.6151   2.116  0.04940 *
---
Signif. codes:  0 '***' 0.001 '**' 0.01 '*' 0.05 '.' 0.1 ' ' 1

Residual standard error: 9.641 on 17 degrees of freedom
  (5 observations effacées parce que manquantes)
Multiple R-squared:  0.4976,    Adjusted R-squared:  0.2907
F-statistic: 2.405 on 7 and 17 DF,  p-value: 0.06607


Teststatistic: -3.6804
Critical values: 0.01= -5.34 0.05= -4.8 0.1= -4.58

Potential break point at position: 14
```

النموذج (C)

```
################################
# Zivot-Andrews Unit Root Test #
################################


Call:
lm(formula = testmat)

Residuals:
    Min      1Q  Median      3Q     Max
-11.938  -7.263  -1.511   6.751  17.595

Coefficients:
           Estimate Std. Error t value Pr(>|t|)
(Intercept) 112.6506    32.5171   3.464   0.0032 **
y.l1         -2.8618     0.9996  -2.863   0.0113 *
trend        -5.2908     1.8732  -2.825   0.0122 *
y.dl1         2.2760     0.7811   2.914   0.0101 *
y.dl2         1.5427     0.6095   2.531   0.0222 *
y.dl3         1.0113     0.4352   2.324   0.0336 *
y.dl4         0.3067     0.2517   1.219   0.2406
du           25.5006    10.6179   2.402   0.0288 *
dt            1.5643     1.4085   1.111   0.2832
---
Signif. codes:  0 '***' 0.001 '**' 0.01 '*' 0.05 '.' 0.1 ' ' 1

Residual standard error: 9.576 on 16 degrees of freedom
  (5 observations effacées parce que manquantes)
Multiple R-squared:  0.5335,    Adjusted R-squared:  0.3003
F-statistic: 2.288 on 8 and 16 DF,  p-value: 0.07563


Teststatistic: -3.8634
Critical values: 0.01= -5.57 0.05= -5.08 0.1= -4.82

Potential break point at position: 14
```

النموذج (B)

```
################################
# Zivot-Andrews Unit Root Test #
################################


Call:
lm(formula = testmat)

Residuals:
    Min      1Q  Median      3Q     Max
-21.730  -3.949   1.125   6.368  15.994

Coefficients:
           Estimate Std. Error t value Pr(>|t|)
(Intercept)  39.9686    10.8137   3.696  0.00134 **
y.l1         -0.7833     0.4097  -1.912  0.06961 .
trend        -1.2452     0.4054  -3.072  0.00579 **
y.dl1         0.6216     0.3014   2.062  0.05176 .
y.dl2         0.3101     0.2081   1.490  0.15102
dt           19.1494    11.4087   1.678  0.10807
---
Signif. codes:  0 '***' 0.001 '**' 0.01 '*' 0.05 '.' 0.1 ' ' 1

Residual standard error: 10.41 on 21 degrees of freedom
  (3 observations effacées parce que manquantes)
Multiple R-squared:  0.3423,    Adjusted R-squared:  0.1857
F-statistic: 2.186 on 5 and 21 DF,  p-value: 0.0945


Teststatistic: -4.3531
Critical values: 0.01= -4.93 0.05= -4.42 0.1= -4.11

Potential break point at position: 29
```

المصدر: مخرجات برنامج RStudio.

الملحق رقم (3-7): نتائج اختبار ZA على الفروق الأولى للسلسلة GRD

النموذج (A)

```
################################
# Zivot-Andrews Unit Root Test #
################################


Call:
lm(formula = testmat)

Residuals:
     Min       1Q   Median       3Q      Max
-28.1148 -10.3138  -0.1103   8.6040  28.7856

Coefficients:
           Estimate Std. Error t value Pr(>|t|)
(Intercept)   3.6867     7.1384   0.516   0.6103
y.l1         -0.4032     0.1822  -2.213   0.0367 *
trend         0.4061     0.4129   0.984   0.3351
du          -11.7240     9.5252  -1.231   0.2303
---
Signif. codes:  0 '***' 0.001 '**' 0.01 '*' 0.05 '.' 0.1 ' ' 1

Residual standard error: 13.98 on 24 degrees of freedom
  (1 observation effacée parce que manquante)
Multiple R-squared:  0.202,     Adjusted R-squared:  0.1022
F-statistic: 2.025 on 3 and 24 DF,  p-value: 0.1373


Teststatistic: -7.7013
Critical values: 0.01= -5.34 0.05= -4.8 0.1= -4.58

Potential break point at position: 5
```

النموذج (B)

```
################################
# Zivot-Andrews Unit Root Test #
################################


Call:
lm(formula = testmat)

Residuals:
     Min       1Q   Median       3Q      Max
-26.6162  -8.0378  -0.8787  10.7647  25.3518

Coefficients:
           Estimate Std. Error t value Pr(>|t|)
(Intercept)   0.8808     6.2255   0.141   0.8887
y.l1         -0.4034     0.1839  -2.193   0.0382 *
trend        -0.1421     0.4011  -0.354   0.7263
dt            3.5107     3.3477   1.049   0.3048
---
Signif. codes:  0 '***' 0.001 '**' 0.01 '*' 0.05 '.' 0.1 ' ' 1

Residual standard error: 14.1 on 24 degrees of freedom
  (1 observation effacée parce que manquante)
Multiple R-squared:  0.1888,    Adjusted R-squared:  0.08735
F-statistic: 1.861 on 3 and 24 DF,  p-value: 0.1631


Teststatistic: -7.631
Critical values: 0.01= -4.93 0.05= -4.42 0.1= -4.11

Potential break point at position: 25
```

النموذج (C)

```
################################
# Zivot-Andrews Unit Root Test #
################################


Call:
lm(formula = testmat)

Residuals:
     Min       1Q   Median       3Q      Max
-27.8224 -10.4062   0.4508   7.7697  29.2960

Coefficients:
            Estimate Std. Error t value Pr(>|t|)
(Intercept) -18.8672    23.5652  -0.801   0.4315
y.l1         -0.4470     0.1873  -2.386   0.0256 *
trend         6.8568     6.4366   1.065   0.2978
du          -21.2105    13.4138  -1.581   0.1275
dt           -6.4705     6.4431  -1.004   0.3257
---
Signif. codes:  0 '***' 0.001 '**' 0.01 '*' 0.05 '.' 0.1 ' ' 1

Residual standard error: 13.98 on 23 degrees of freedom
  (1 observation effacée parce que manquante)
Multiple R-squared:  0.2355,    Adjusted R-squared:  0.1025
F-statistic: 1.771 on 4 and 23 DF,  p-value: 0.1691


Teststatistic: -7.7248
Critical values: 0.01= -5.57 0.05= -5.08 0.1= -4.82

Potential break point at position: 5
```

المصدر: مخرجات برنامج RStudio.

الملحق رقم (3-8): القيم الحرجة المولدة من طرف George Kapetanios

Model	m	Significance level			
		0.10	0.05	0.025	0.01
A	1	-4.661	-4.930	-5.173	-5.338
	2	-5.467	-5.685	-5.965	-6.162
	3	-6.265	-6.529	-6.757	-6.991
	4	-6.832	-7.104	-7.361	-7.560
	5	-7.398	-7.636	-7.963	-8.248
B	1	-4.144	-4.495	-4.696	-5.014
	2	-4.784	-5.096	-5.333	-5.616
	3	-5.429	-5.726	-6.010	-6.286
	4	-5.999	-6.305	-6.497	-6.856
	5	-6.417	-6.717	-6.998	-7.395
C	1	-4.820	-5.081	-5.297	-5.704
	2	-5.847	-6.113	-6.344	-6.587
	3	-6.686	-7.006	-7.216	-7.401
	4	-7.426	-7.736	-7.998	-8.243
	5	-8.016	-8.343	-8.593	-9.039

المصدر:

George KAPETANIONS, **« UNIT-ROOT TESTING AGAINST THE ALTERNATIVE HYPOTHESIS OF UP TO m STRUCTURAL BREAKS»**, Journal of Time Series Analysis, Vol 26, N° 1, 2005, p 129.

الملحق رقم (3-9): نتائج اختبار Kapetanios على السلسلة FSLP

```
FSLP
DRIFT
Kapetanios unit-root test against the alternative of structural breaks, with 2 maximum number of breaks.

_____________________________________________
Test statistic is equal to -5,5917.

Significance level:   10%       5%       1%
Critical values:    -5,467   -5,685   -6,162

_____________________________________________
Schwert's ad hoc rule for defining p_max is 12.
 You may reconsider the value of p_max.
 _____________________________________________

The first break is found at observation no. 69
The next break is found at observation no. 37
_____________________________________________
TREND
Kapetanios unit-root test against the alternative of structural breaks, with 2 maximum number of breaks.

_____________________________________________
Test statistic is equal to -4,62913.

Significance level:   10%       5%       1%
Critical values:    -4,784   -5,096   -5,616

_____________________________________________
Schwert's ad hoc rule for defining p_max is 12.
 You may reconsider the value of p_max.
 _____________________________________________

The first break is found at observation no. 58
The next break is found at observation no. 89
_____________________________________________

_____________________________________________
BOTH
Kapetanios unit-root test against the alternative of structural breaks, with 2 maximum number of breaks.

_____________________________________________
Test statistic is equal to -5,12436.

Significance level:   10%       5%       1%
Critical values:    -5,847   -6,113   -6,587

_____________________________________________
Schwert's ad hoc rule for defining p_max is 12.
 You may reconsider the value of p_max.
 _____________________________________________

The first break is found at observation no. 69
The next break is found at observation no. 89
```

المصدر: مخرجات برنامج gretl.

الملحق رقم (3-10): نتائج اختبار Kapetanios على الفروق الأولى للسلسة FSLP

```
DIFFERENCE
FSLP
DRIFT
Kapetanios unit-root test against the alternative of structural breaks, with 2 maximum number of breaks.

Test statistic is equal to -8,72471.

Significance level:   10%       5%       1%
Critical values:    -5,467   -5,685   -6,162

Schwert's ad hoc rule for defining p_max is 12.
 You may reconsider the value of p_max.

The first break is found at observation no. 68
The next break is found at observation no. 44

TREND
Kapetanios unit-root test against the alternative of structural breaks, with 2 maximum number of breaks.

Test statistic is equal to -6,40116.

Significance level:   10%       5%       1%
Critical values:    -4,704   -5,096   -5,616

Schwert's ad hoc rule for defining p_max is 12.
 You may reconsider the value of p_max.

The first break is found at observation no. 80
The next break is found at observation no. 58

BOTH
Kapetanios unit-root test against the alternative of structural breaks, with 2 maximum number of breaks.

Test statistic is equal to -9,02220.

Significance level:   10%       5%       1%
Critical values:    -5,847   -6,113   -6,587

Schwert's ad hoc rule for defining p_max is 12.
 You may reconsider the value of p_max.

The first break is found at observation no. 68
The next break is found at observation no. 36
```

المصدر: مخرجات برنامج gretl.

الملحق رقم (3-11): نتائج اختبار Kapetanios على السلسلة RFL

```
RFL
DRIFT
Kapetanios unit-root test against the alternative of structural breaks, with 3 maximum number of breaks.

Test statistic is equal to -7,11744.

Significance level:    10%       5%       1%
Critical values:     -6,265   -6,529   -6,991

Schwert's ad hoc rule for defining p_max is 12.
 You may reconsider the value of p_max.

The first break is found at observation no. 33
The next break is found at observation no. 85
The next break is found at observation no. 55

TREND
Kapetanios unit-root test against the alternative of structural breaks, with 3 maximum number of breaks.

Test statistic is equal to -6,33998.

Significance level:    10%       5%       1%
Critical values:     -5,429   -5,726   -6,286

Schwert's ad hoc rule for defining p_max is 12.
 You may reconsider the value of p_max.

The first break is found at observation no. 66
The next break is found at observation no. 19
The next break is found at observation no. 98

BOTH
Kapetanios unit-root test against the alternative of structural breaks, with 3 maximum number of breaks.

Test statistic is equal to -7,83214.

Significance level:    10%       5%       1%
Critical values:     -6,686   -7,006   -7,401

Schwert's ad hoc rule for defining p_max is 12.
 You may reconsider the value of p_max.

The first break is found at observation no. 73
The next break is found at observation no. 33
The next break is found at observation no. 97
```

المصدر: مخرجات برنامج gretl.

الملحق رقم (3-12): نتائج اختبار Kapetanios على السلسلة PB

```
PB
DRIFT
Kapetanios unit-root test against the alternative of structural breaks, with 3 maximum number of breaks.

Test statistic is equal to -8,48954.

Significance level:   10%       5%       1%
Critical values:    -6,265   -6,529   -6,991

Schwert's ad hoc rule for defining p_max is 12.
 You may reconsider the value of p_max.

The first break is found at observation no. 73
The next break is found at observation no. 93
The next break is found at observation no. 5

TREND
Kapetanios unit-root test against the alternative of structural breaks, with 3 maximum number of breaks.

Test statistic is equal to -5,59159.

Significance level:   10%       5%       1%
Critical values:    -5,429   -5,726   -6,286

Schwert's ad hoc rule for defining p_max is 12.
 You may reconsider the value of p_max.

The first break is found at observation no. 61
The next break is found at observation no. 98
The next break is found at observation no. 22

BOTH
Kapetanios unit-root test against the alternative of structural breaks, with 3 maximum number of breaks.

Test statistic is equal to -6,63026.

Significance level:   10%       5%       1%
Critical values:    -6,686   -7,006   -7,401

Schwert's ad hoc rule for defining p_max is 12.
 You may reconsider the value of p_max.

The first break is found at observation no. 72
The next break is found at observation no. 93
The next break is found at observation no. 41
```

المصدر: مخرجات برنامج gretl.

الملحق رقم (3-13): نتائج اختبار Kapetanios على الفروق الأولى للسلسلة PB

```
DIFFERENCE
PB
DRIFT
Kapetanios unit-root test against the alternative of structural breaks, with 3 maximum number of breaks.

Test statistic is equal to -8,39442.

Significance level:   10%       5%       1%
Critical values:    -6,265   -6,529   -6,991

Schwert's ad hoc rule for defining p_max is 12.
 You may reconsider the value of p_max.

The first break is found at observation no. 64
The next break is found at observation no. 40
The next break is found at observation no. 92

TREND
Kapetanios unit-root test against the alternative of structural breaks, with 3 maximum number of breaks.

Test statistic is equal to -7,66456.

Significance level:   10%       5%       1%
Critical values:    -5,429   -5,726   -6,286

Schwert's ad hoc rule for defining p_max is 12.
 You may reconsider the value of p_max.

The first break is found at observation no. 19
The next break is found at observation no. 73
The next break is found at observation no. 54

BOTH
Kapetanios unit-root test against the alternative of structural breaks, with 3 maximum number of breaks.

Test statistic is equal to -8,76309.

Significance level:   10%       5%       1%
Critical values:    -6,686   -7,006   -7,401

Schwert's ad hoc rule for defining p_max is 12.
 You may reconsider the value of p_max.

The first break is found at observation no. 24
The next break is found at observation no. 64
The next break is found at observation no. 92
```

المصدر: مخرجات برنامج gretl.

الملحق رقم (3-14): نتائج اختبار Kapetanios على السلسلة DP

```
DP
DRIFT
Kapetanios unit-root test against the alternative of structural breaks, with 4 maximum number of breaks.

_____________________________________________
Test statistic is equal to -2,68259.

Significance level:   10%       5%       1%
Critical values:    -6,832   -7,104   -7,560

_____________________________________________
Schwert's ad hoc rule for defining p_max is 12.
 You may reconsider the value of p_max.
 _____________________________________________

The first break is found at observation no. 29
The next break is found at observation no. 69
The next break is found at observation no. 97
The next break is found at observation no. 50
_____________________________________________
TREND
Kapetanios unit-root test against the alternative of structural breaks, with 4 maximum number of breaks.

_____________________________________________
Test statistic is equal to -4,99841.

Significance level:   10%       5%       1%
Critical values:    -5,999   -6,305   -6,856

_____________________________________________
Schwert's ad hoc rule for defining p_max is 12.
 You may reconsider the value of p_max.
 _____________________________________________

The first break is found at observation no. 85
The next break is found at observation no. 66
The next break is found at observation no. 46
The next break is found at observation no. 26

_____________________________________________
BOTH
Kapetanios unit-root test against the alternative of structural breaks, with 4 maximum number of breaks.

_____________________________________________
Test statistic is equal to -4,5828.

Significance level:   10%       5%       1%
Critical values:    -7,426   -7,736   -8,243

_____________________________________________
Schwert's ad hoc rule for defining p_max is 12.
 You may reconsider the value of p_max.
 _____________________________________________

The first break is found at observation no. 29
The next break is found at observation no. 57
The next break is found at observation no. 97
The next break is found at observation no. 77
```

المصدر: مخرجات برنامج gretl.

الملحق رقم (3-15): نتائج اختبار Kapetanios على الفروق الأولى للسلسلة DP

```
DIFFERENCE
DP
DRIFT
Kapetanios unit-root test against the alternative of structural breaks, with 4 maximum number of breaks.

Test statistic is equal to -12,4468.

Significance level:   10%       5%       1%
Critical values:    -6,832   -7,104   -7,840

Schwert's ad hoc rule for defining p_max is 12.
 You may reconsider the value of p_max.

The first break is found at observation no. 16
The next break is found at observation no. 48
The next break is found at observation no. 28
The next break is found at observation no. 36

TREND
Kapetanios unit-root test against the alternative of structural breaks, with 4 maximum number of breaks.

The procedure encountered a non-invertible matrix and is interrupted as a result.
A higher trimming parameter might prevent this problem.
BOTH
Kapetanios unit-root test against the alternative of structural breaks, with 4 maximum number of breaks.

Test statistic is equal to -12,0049.

Significance level:   10%       5%       1%
Critical values:    -7,426   -7,736   -8,243

Schwert's ad hoc rule for defining p_max is 12.
 You may reconsider the value of p_max.

The first break is found at observation no. 16
The next break is found at observation no. 36
The next break is found at observation no. 48
The next break is found at observation no. 28

BOTH
Kapetanios unit-root test against the alternative of structural breaks, with 4 maximum number of breaks.

Test statistic is equal to -12,0049.

Significance level:   10%       5%       1%
Critical values:    -7,426   -7,736   -8,243

Schwert's ad hoc rule for defining p_max is 12.
 You may reconsider the value of p_max.

The first break is found at observation no. 16
The next break is found at observation no. 36
The next break is found at observation no. 48
The next break is found at observation no. 28
```

المصدر: مخرجات برنامج gretl.

الملحق رقم (3-16): نتائج اختبار ADF وPP للسلستين EGAP وYGAP

نتائج اختبار PP

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)

		At Level	
		YGAP	EGAP
With Con...	t-Statistic	-5.7001	-11.1203
	Prob.	0.0001	0.0000
		***	***
With Con...	t-Statistic	-5.4472	-12.3184
	Prob.	0.0007	0.0000
		***	***
Without C...	t-Statistic	-5.9329	-7.1997
	Prob.	0.0000	0.0000
		***	***

		At First Difference	
		d(YGAP)	d(EGAP)
With Con...	t-Statistic	-8.3743	-21.5996
	Prob.	0.0000	0.0001
		***	***
With Con...	t-Statistic	-8.3974	-21.8898
	Prob.	0.0000	0.0000
		***	***
Without C...	t-Statistic	-8.5324	-21.4555
	Prob.	0.0000	0.0000
		***	***

نتائج اختبار ADF

UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)

		At Level	
		YGAP	EGAP
With Con...	t-Statistic	-6.6276	-6.2421
	Prob.	0.0000	0.0000
		***	***
With Con...	t-Statistic	-6.4692	-6.2290
	Prob.	0.0001	0.0001
		***	***
Without C...	t-Statistic	-6.7508	-6.2784
	Prob.	0.0000	0.0000
		***	***

		At First Difference	
		d(YGAP)	d(EGAP)
With Con...	t-Statistic	-5.7015	-8.0247
	Prob.	0.0001	0.0000
		***	***
With Con...	t-Statistic	-5.6062	-7.8403
	Prob.	0.0006	0.0000
		***	***
Without C...	t-Statistic	-5.8477	-8.1904
	Prob.	0.0000	0.0000
		***	***

Notes: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Significant
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

This Result is The Out-Put of Program Has Developed By:
Dr. Imadeddin AlMosabbeh
College of Business and Economics
Qassim University-KSA

المصدر: مخرجات برنامج Eviews.12 وبالتحديد برمجية جذر الوحدة التي طورها عماد الدين المصبح المدمجة مع برنامج Eviews.12.

الملحق رقم (3-17): نتائج اختبار KPSS للسلستين EGAP وYGAP

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (KPSS)
Null Hypothesis: the variable is stationary

		At Level	
		EGAP	YGAP
With Constant	t-Statistic	0.5000	0.3034
	Prob.	**	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	0.5000	0.2632
	Prob.	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	=======	=======
	Prob.		

		At First Difference	
		d(EGAP)	d(YGAP)
With Constant	t-Statistic	0.5000	0.1938
	Prob.	**	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	0.5000	0.1901
	Prob.	***	**
Without Constant & Trend	t-Statistic	=======	=======
	Prob.		

Notes:
a: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant
b: Lag Length based on SIC
c: Probability based on Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (1992, Table 1)

This Result is The Out-Put of Program Has Developed By:
Dr. Imadeddin AlMosabbeh
College of Business and Economics
Qassim University-KSA

المصدر: مخرجات برنامج Eviews.12 وبالتحديد برمجية جذر الوحدة التي طورها عماد الدين المصبح المدمجة مع برنامج Eviews.12.

الملحق رقم (3-18): نتائج اختبار KPSS على الفروق الثانية للسلسلة EGAP

النموذج الثالث

Null Hypothesis: D(EGAP,2) is stationary
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 6 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic		0.162885
Asymptotic critical values*:	1% level	0.216000
	5% level	0.146000
	10% level	0.119000

*Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (1992, Table 1)

Residual variance (no correction)	0.015341
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.001297

KPSS Test Equation
Dependent Variable: D(EGAP,2)
Method: Least Squares
Date: 01/14/22 Time: 13:32
Sample (adjusted): 1992 2019
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.005069	0.052561	0.096442	0.9239
@TREND("1990")	-0.000307	0.003007	-0.102076	0.9195

R-squared	0.000401	Mean dependent var	0.000311
Adjusted R-squared	-0.038046	S.D. dependent var	0.126158
S.E. of regression	0.128536	Akaike info criterion	-1.196470
Sum squared resid	0.429557	Schwarz criterion	-1.101313
Log likelihood	18.75058	Hannan-Quinn criter.	-1.167380
F-statistic	0.010420	Durbin-Watson stat	2.887147
Prob(F-statistic)	0.919479		

النموذج الثاني

Null Hypothesis: D(EGAP,2) is stationary
Exogenous: Constant
Bandwidth: 6 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic		0.171122
Asymptotic critical values*:	1% level	0.739000
	5% level	0.463000
	10% level	0.347000

*Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (1992, Table 1)

Residual variance (no correction)	0.015347
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.001288

KPSS Test Equation
Dependent Variable: D(EGAP,2)
Method: Least Squares
Date: 01/14/22 Time: 13:32
Sample (adjusted): 1992 2019
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.000311	0.023842	0.013052	0.9897

R-squared	0.000000	Mean dependent var	0.000311
Adjusted R-squared	0.000000	S.D. dependent var	0.126158
S.E. of regression	0.126158	Akaike info criterion	-1.267498
Sum squared resid	0.429730	Schwarz criterion	-1.219919
Log likelihood	18.74497	Hannan-Quinn criter.	-1.252953
Durbin-Watson stat	2.886248		

المصدر: مخرجات برنامج Eviews.12.

الملحق رقم (4-1): تطور حصيلة مكونات الجباية الكلية خلال الفترة (1990-2019)

(وحدة القياس: مليون دج)

السنوات	إيرادات الجباية العادية	إيرادات الجباية البترولية	إيرادات الجباية الكلية
1990	71100	76200	147300
1991	82700	161500	244200
1992	108864	193800	302664
1993	121469	179218	300687
1994	176174	222176	398350
1995	241992	336148	578140
1996	290603	495997	786600
1997	314013	564765	878778
1998	329828	378556	708384
1999	314767	560121	874888
2000	349502	1173237	1522739
2001	398238	956389	1354627

1425800	942904	482896	**2002**
1809900	1284975	524925	**2003**
2066110	1485699	580411	**2004**
2908308	2267836	640472	**2005**
3434884	2714000	720884	**2006**
3478600	2711850	766750	**2007**
2680689	1715400	965289	**2008**
3073612	1927000	1146612	**2009**
2799644	1501700	1297944	**2010**
2978298	1529400	1448898	**2011**
3427616	1519040	1908576	**2012**
3646919	1615900	2031019	**2013**
3669186	1577730	2091456	**2014**
4077568	1722940	2354628	**2015**
4164758	1682550	2482208	**2016**
4756990	2126987	2630003	**2017**
5061456	2349694	2711762	**2018**
5361953	2518488	2843465	**2019**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- "**حوصلة إحصائية 1962-2011**"، فصل المالية العامة، الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر، ص 211.
- المديرية العامة للسياسات والتخطيط، وزارة المالية، الجزائر، أطلع عليه بتاريخ 23-09-2021، متوفر على الرابط التالي:

http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/retrospective/tresor/SROT_2019.pdf
http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/retrospective/principaux_indicateurs/principaux_indicateurs2019.pdf

الملحق رقم (4-2): تطور حصيلة مكونات الجباية العادية خلال الفترة (1990-2019)

(وحدة القياس: * نسبة مئوية(%)، ** مليون دج)

السنوات	الضرائب المباشرة		التسجيل والطابع		الرسوم المختلفة على الأعمال		الضرائب غير المباشرة		حاصل الجمارك	
	المبلغ**	النسبة*	المبلغ**	النسبة*	المبلغ**	النسبة*	المبلغ**	النسبة*	المبلغ**	النسبة*
1990	22216	30,98	3500	4,88	24500	34,16	10200	14,22	11300	15,76
1991	22500	27,21	3500	4,23	30800	37,24	7400	8,95	18500	22,37
1992	27807	25,54	4667	4,29	39982	36,73	9150	8,40	27258	25,04

22,51	27348	5,69	6907	37,31	45317	5,51	6687	28,99	35210	**1993**
27,19	47895	8,61	15171	35,08	61809	3,92	6900	25,20	44399	**1994**
32,50	78658	7,69	18617	33,29	80577	2,65	6417	23,86	57753	**1995**
29,04	84388	1,53	4450	43,04	125063	3,15	9159	23,24	67543	**1996**
23,41	73510	0,45	1418	46,70	146635	3,38	10606	26,06	81844	**1997**
22,89	75486	0,42	1389	46,55	153539	3,43	11314	26,71	88100	**1998**
25,49	80242	0,46	1444	47,09	148230	4,02	12658	22,94	72193	**1999**
24,70	86321	0,43	1501	46,77	163450	4,64	16208	23,47	82022	**2000**
26,04	103683	0,11	451	44,90	178790	4,23	16835	24,73	98479	**2001**
26,58	128355	0,16	776	46,11	222662	3,91	18869	23,24	112234	**2002**
27,39	143807	0,16	858	44,40	233090	3,67	19285	24,37	127915	**2003**
23,92	138838	0,13	735	47,08	273265	3,37	19560	25,50	147983	**2004**
22,32	143888	0,15	969	48,41	312083	3,04	19617	26,08	168144	**2005**
16,04	114849	0,15	1086	46,83	335321	3,29	23536	33,69	241224	**2006**
17,33	133126	0,13	1019	45,27	347648	3,66	28126	33,60	258079	**2007**
17,21	164882	0,15	1406	44,54	426839	3,51	33623	34,60	331547	**2008**
14,95	170231	0,11	1258	41,31	470486	3,14	35813	40,49	461134	**2009**
14,22	181865	0,11	1427	38,66	494423	3,10	39652	43,91	561682	**2010**
14,68	210427	0,11	1548	36,45	522606	3,15	45191	45,61	653883	**2011**
22,28	390707	0,11	2000	36,47	639670	2,50	43770	38,64	677730	**2012**
20,14	404331	0,07	1500	32,34	649200	2,46	49400	44,98	903000	**2013**
17,19	369879	0,14	3000	39,66	853330	2,76	59300	40,25	866120	**2014**
20,97	517000	0,16	4000	37,32	920260	3,10	76500	38,45	947950	**2015**
20,40	555350	0,18	5000	37,26	1014380	3,30	89730	38,87	1058220	**2016**
12,27	345570	0,34	9563	37,21	1047601	4,08	114981	46,09	1297668	**2017**
10,92	324196	0,34	10000	36,96	1097116	4,90	145391	46,88	1391701	**2018**
11,85	362128	0,33	10000	36,67	1120087	3,55	108548	47,60	1453911	**2019**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- "**حوصلة إحصائية 1962-2011**"، فصل المالية العامة، الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر، ص ص 213-214.
- قوانين المالية من سنة 2010 إلى غاية سنة 2017، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، أطلع عليه بتاريخ 23-09-2021، الجزائر، متوفر على الرابط التالي:
https://www.mfdgi.gov.dz/ar/com-smartslider3/2014-03-24-14-21-50/lois-de-finances
- "**الحسابات الاقتصادية من 2018 إلى 2020**"، رقم 933، الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر، ص 6.

الملحق رقم (4-3): تطور الضغط الجبائي خارج قطاع المحروقات في الجزائر للفترة (1990-2019)

السنوات	الجباية العادية (مليون دج)	الناتج المحلي الخام خارج قطاع المحروقات (مليون دج)	الضغط الجبائي خارج قطاع المحروقات (%)
1990	71100	347612	20,45
1991	82700	516347	16,02
1992	108864	668221,3	16,29
1993	121469	757633,1	16,03
1994	176174	947597,3	18,59
1995	241992	1238069	19,55
1996	290603	1506297,3	19,29
1997	314013	1584627,9	19,82
1998	329828	1806148,7	18,26
1999	314767	1934284,3	16,27
2000	349502	2082369	16,78
2001	398238	2310942,7	17,23
2002	482896	2546380,2	18,96
2003	524925	2831150,8	18,54
2004	580411	3226027,9	17,99
2005	640472	3577275	17,90
2006	720884	3954774,3	18,23
2007	766750	4464957,4	17,17
2008	965289	4971354,3	19,42
2009	1146612	5661727,5	20,25
2010	1297944	6224113,1	20,85
2011	1448898	6968515,3	20,79
2012	1908576	8025075,4	23,78
2013	2031019	9128705,2	22,25
2014	2091456	9832367,5	21,27
2015	2354628	10678520,1	22,05
2016	2482208	11429409,8	21,72
2017	2630003	11804124,2	22,28
2018	2711762	12704782,8	21,34
2019	2843465	13385128,9	21,24

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- ✓ **الجباية العادية:**
- "**حوصلة إحصائية 1962-2011**"، فصل المالية العامة، الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر، ص 211.

- المديرية العامة للسياسات والتخطيط، وزارة المالية، الجزائر، أطلع عليه بتاريخ 23-09-2021، متوفر على الرابط التالي:

http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/retrospective/tresor/SROT_2019.pdf
http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/retrospective/principaux_indicateurs/principaux_indicateurs2019.pdf

✓ **الناتج المحلي الخام خارج قطاع المحروقات:**

- **«RETROSPECTIVE DES COMPTES ECONOMIQUES DE 1963 A 2019»**, Série E: Statistiques Economiques N° 108, Collections Statistiques N° 221/2021, Office National des Statistiques, ALGERIA, 2021, pp 62-64.

الملحق رقم (4-4): تطور معدلات التنفيذ الجباية العادية للفترة (1990-2019)

السنوات	الجباية العادية المقدرة (مليون دج)	الجباية العادية الفعلية (مليون دج)	معدل التنفيذ (%)
1990	78000	71100	91,15
1991	89600	82700	92,30
1992	121900	108864	89,31
1993	129500	121469	93,80
1994	143200	176174	123,03
1995	236500	241992	102,32
1996	295700	290603	98,28
1997	334600	314013	93,85
1998	344500	329828	95,74
1999	380100	314767	82,81
2000	425840	349502	82,07
2001	411380	398238	96,81
2002	438850	482896	110,04
2003	475860	524925	110,31
2004	532300	580411	109,04
2005	596930	640472	107,29
2006	610770	720884	118,03
2007	676116	766750	113,41
2008	754800	965289	127,89
2009	921000	1146612	124,50
2010	1068500	1297944	121,47
2011	1324500	1448898	109,39
2012	1595750	1908576	119,60

127,28	2031019	1595750	**2013**
114,20	2091456	1831400	**2014**
103,84	2354628	2267450	**2015**
91,17	2482208	2722680	**2016**
92,43	2630003	2845374	**2017**
89,41	2711762	3033027	**2018**
93,49	2843465	3041418,091	**2019**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- ✓ **الجباية العادية الفعلية:**
- "**حوصلة إحصائية 1962-2011**"، فصل المالية العامة، الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر، ص 211.
- المديرية العامة للسياسات والتخطيط، وزارة المالية، الجزائر، أطلع عليه بتاريخ 23-09-2021، متوفر على الرابط التالي:

http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/retrospective/tresor/SROT_2019.pdf
http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/retrospective/principaux_indicateurs/principaux_indicateurs2019.pdf

- ✓ **الجباية العادية المقدرة:** قوانين المالية الموافقة لكل سنة.

الملحق رقم (4-5): تطور معدلات تغطية إيرادات الجباية الكلية للنفقات العامة للفترة (1990-2019)

السنوات	الجباية الكلية (مليون دج)	النفقات العامة (مليون دج)	معدل تغطية الجباية الكلية (%)
1990	147300	136500	107,91
1991	244200	212100	115,13
1992	302664	420131	72,04
1993	300687	476627	63,09
1994	398350	566329	70,34
1995	578140	759617	76,11
1996	786600	724609	108,56
1997	878778	845196	103,97
1998	708384	875739	80,89
1999	874888	961682	90,97
2000	1522739	1178122	129,25
2001	1354627	1321028	102,54
2002	1425800	1550648	91,95
2003	1809900	1639265	110,41
2004	2066110	1888930	109,38

112,09	2594525,2	2908308	**2005**
140,03	2453014	3434884	**2006**
111,90	3108669	3478600	**2007**
63,96	4191053	2680689	**2008**
72,38	4246334	3073612	**2009**
62,67	4466940	2799644	**2010**
51,96	5731407	2978298	**2011**
48,56	7058173	3427616	**2012**
60,54	6024131	3646919	**2013**
52,45	6995769	3669186	**2014**
53,26	7656331	4077568	**2015**
57,07	7297494	4164758	**2016**
65,32	7282630	4756990	**2017**
65,46	7732070	5061456	**2018**
69,35	7732070	5361953	**2019**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- "**حوصلة إحصائية 1962-2011**"، فصل المالية العامة، الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر، ص 211.
- المديرية العامة للسياسات والتخطيط، وزارة المالية، الجزائر، أطلع عليه بتاريخ 23-09-2021، متوفر على الرابط التالي:

http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/retrospective/tresor/SROT_2019.pdf
http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/retrospective/principaux_indicateurs/principaux_indicateurs2019.pdf

الملحق رقم (4-6): تطور معدلات تغطية الإيرادات الجبائية العادية لنفقات التسيير للفترة (1990-2019)

السنوات	إيرادات الجباية العادية (مليون دج)	نفقات التسيير (مليون دج)	معدل التغطية (%)
1990	71100	88800	80,07
1991	82700	153800	53,77
1992	108864	276131	39,42
1993	121469	291417	41,68
1994	176174	330403	53,32
1995	241992	473694	51,09
1996	290603	550596	52,78
1997	314013	643555	48,79

49,68	663855	329828	**1998**
42,27	744695	314767	**1999**
40,82	856193	349502	**2000**
41,33	963633	398238	**2001**
43,99	1097716	482896	**2002**
46,75	1122761	524925	**2003**
46,40	1250894	580411	**2004**
51,44	1245132	640472	**2005**
50,14	1437870	720884	**2006**
45,80	1674031	766750	**2007**
43,53	2217775	965289	**2008**
49,85	2300023	1146612	**2009**
48,81	2659078	1297944	**2010**
38,16	3797252	1448898	**2011**
41,42	4608250	1908576	**2012**
46,85	4335614	2031019	**2013**
44,36	4714452	2091456	**2014**
47,36	4972278	2354628	**2015**
51,63	4807332	2482208	**2016**
57,28	4591841	2630003	**2017**
59,15	4584462	2711762	**2018**
61,70	4608250	2843465	**2019**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- "**حوصلة إحصائية 1962-2011**"، فصل المالية العامة، الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر، ص 211.
- المديرية العامة للسياسات والتخطيط، وزارة المالية، الجزائر، أطلع عليه بتاريخ 23-09-2021، متوفر على الرابط التالي:

http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/retrospective/tresor/SROT_2019.pdf
http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/retrospective/principaux_indicateurs/principaux_indicateurs2019.pdf

الملحق رقم (4-7): مساهمة الجباية الكلية في تغطية النفقات العامة للفترة (1990-2019)

يعبر معدل تغطية النفقات العامة $\left(\frac{\text{حصيلة الجباية الكلية}}{\text{النفقات العامة}} \times 100\right)$ عن الإمكانيات المالية المتاحة أمام الحكومة لتمويل الإنفاق العام، (سماعن، 2021، صفحة 165) **الشكل رقم (1)** يمثل معدلات تغطية إيرادات الجباية الكلية للنفقات العامة للفترة (1990-2019).

الشكل رقم (1): تطور معدلات تغطية إيرادات الجباية الكلية للنفقات العامة للفترة (1990-2019)

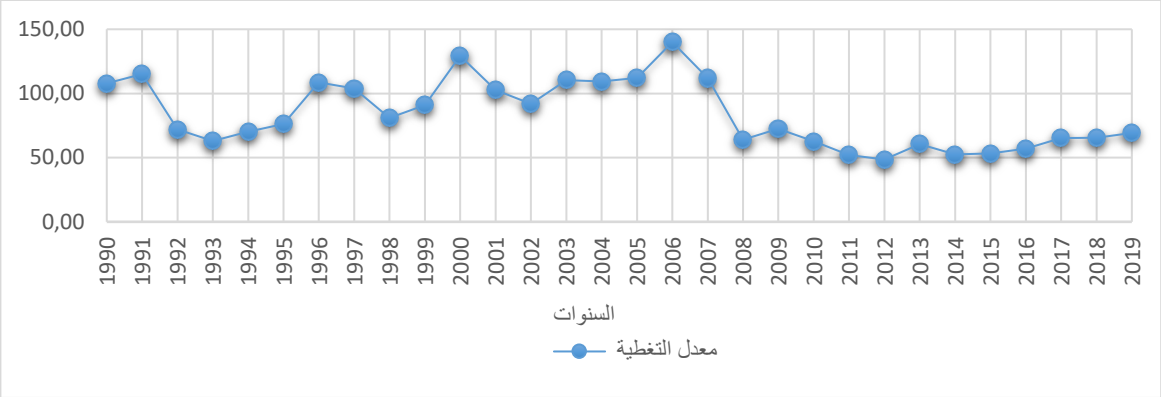

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق (4-6).

أكد **الشكل رقم (1)** النتائج التالية:

- اتسمت معدلات تغطية النفقات العامة خلال سنتي 1990 و1991 بنسب تفوق 100%، مما يدل على كفاءة النظام الجبائي المطبق نتيجة الارتفاع المسجل في أسعار البترول بعد الأزمة العالمية الحادة التي شهدتها السوق النفطية سنة 1986؛ لتتراجع معدلات التغطية مرة أخرى إلى ما دون 100% خلال الفترة (1992-1995) مشكلة بذلك الدليل الواضح والصريح على عدم فعالية النظام الضريبي في خلق تحصيل جبائي يتمكن من تغطية الإنفاق العام للدولة؛
- يلاحظ أن سنتي 1996 و1997 تجاوزت معدلات تغطيتها نسبة 100% كونها سجلت نسبتي 108,56% و103,97% على التوالي، التحسن في هذه الأخيرة صاحبه ارتفاع إيرادات الجباية العادية؛
- عرفت سنتي 1998 و1999 عدم فعالية النظام الضريبي في تغطية معدلات النفقات العامة على اعتبارها سجلت معدلات أقل من 100% ومقدرة بـ 80,89% و90,97% على التوالي، يعود سبب هذا التقهقر إلى الانخفاض الذي مس أسعار البترول خصوصا في سنة 1998، ناهيك عن المعوقات التي تعاني منها الجباية العادية من التهرب والغش الضريبيين إضافة إلى عدم قدرة الإدارة الضريبية على احتواء الإصلاح الجبائي؛
- شهدت الفترة (2000-2007) بخلاف سنة 2002 متوسط معدل تغطية يفوق نسبة 100% (كفاءة النظام الضريبي) ومقدر بـ 116,56%، وهذا راجع للقفزة النوعية التي شهدتها أسعار

البترول مع مطلع سنة 2000 الحدث الذي أدى إلى خلق فوائض مالية ساهمت في تغطية سلسلة البرامج التنموية التي انتهجتها الدولة للنهوض بالاقتصاد وتحسين المستوى المعيشي على غرار برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001–2004) الذي حاز على ميزانية أولية تجاوزت 7 مليار دولار (عباس و سعود، 2018، صفحة 63) والبرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي للفترة (2005–2009) بمبلغ مالي يقدر بـ 55 مليار دولار؛ (صلاح، حريري، و قرواط، 2019، صفحة 173)

- عدم مقدرة إيرادات الجباية الكلية على تغطية النفقات العامة خلال الفترة (2008–2019) كونها عرفت نسب تغطية أقل من 100%، يعود تفسير ما سبق إلى انخفاض أسعار البترول التي نتج عنها تقليص إيرادات الجباية البترولية ومن ثم تراجع قيمة إيرادات الجباية الكلية، ناهيك عن التحصيل الضريبي الضعيف الناتج عن الضرائب والرسوم غير المدفوعة والمستحقة والمقيدة في دفاتر قابضات الضرائب المسجلة كحقوق معاينة (بلغ حجم التحصيل 144 مليار دج وهو يمثل 3,2% من الإجمالي) (بومعراف، 2020، صفحة 2) كذلك تزامن هذا الوضع مع اتساع فجوة الإنفاق العمومي الذي جاء كمحصلة من ضخ الحكومة لمبالغ ضخمة تحت شاكلة البرنامج الخماسي للتنمية للفترة (2010–2014) بتغطية مالية تقارب 17500 مليار دج، (حنين و بوقليع، 2019، صفحة 113) برامج الاستثمارات العمومية للفترة (2017–2019) التي استفادت من مبلغ قدره 300 مليار دج؛ (مناد و مزريق، 2020، صفحة 212) ورغم الإجراءات الترقيعية التي قامت بها الدولة لاحتضان الوضع والمتمثلة في تبني إجراءات ترشيد النفقات من خلال تجميد المشاريع التي لم ينطلق فيها، وكذلك تمويل المشاريع ذات الأهمية القصوى أو المشاريع ذات العائد الاستثماري (بلقليل و بن واضح، 2017، صفحة 662) إلا أنها باءت بالفشل؛ ناهيك عن التحصيل الضريبي الضعيف في الضرائب والرسوم غير المدفوعة.

على افتراض تخصيص الجباية البترولية لتمويل نفقات التجهيز فهل توجيه إيرادات الجباية العادية قادر على تغطية نفقات التسيير (يهدف الإصلاح الضريبي في الجزائر إلى جعل الجباية العادية تغطي نفقات التسيير في ميزانية الدولة وتبقى نفقات التجهيز تُمول من الجباية البترولية والإيرادات الأخرى (قاشي، 2012، صفحة 153))؟، وللإجابة على التساؤل السابق تم الحصول على **الشكل رقم (2)**.

الشكل رقم (2): تطور معدلات تغطية الإيرادات الجبائية العادية لنفقات التسيير للفترة (1990-2019)

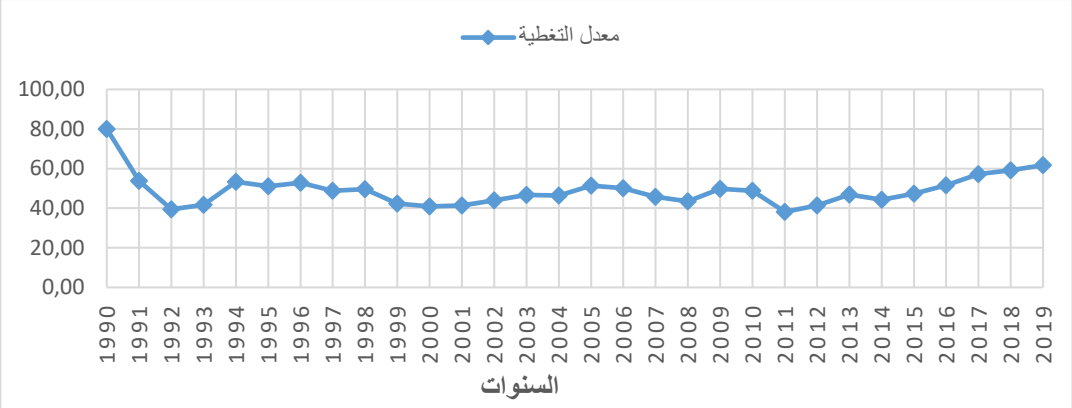

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق (4-6).

يشير **الشكل السابق** إلى ما يلي:

- شهد معدل تغطية الإيرادات الجبائية العادية لنفقات التسيير في الجزائر في خضم الفترة الممتدة بين سنتي 1990 و2019 تذبذبا بين الزيادة والنقصان بمتوسط لم يتجاوز حتى نسبة 50%؛
- أظهرت النتائج أن سنة 2011 سجلت أدنى نسبة تغطية لنفقات التسيير بما يعادل 38,16%، مما دفع إلى اللجوء إلى الجباية البترولية وللأسف فقد سُجل انحراف خطير تمثل في تخصيص جزء معتبر من الجباية البترولية قدر بـ 68% لذات السنة لتمويل ميزانية التسيير وهذا مؤشر على أن من بين كل ثلاثة موظفين في الدولة اثنان تدفع أجورهم من الجباية البترولية كما تجدر الإشارة أيضا أنه إذا انخفض سعر البرميل إلى أقل من 70 دولار لن يبقى دينار واحد من المداخيل لتمويل ميزانية التجهيز؛ (بومدين، بن شعيب ، و بومدين ، 2015، صفحة 159) وفي المقابل كانت لسنة 1990 النسبة الأكبر لمعدلات تغطية نفقات التسيير بنسبة قدرت بـ 80,07%، ترجع هذه الأخيرة إلى ارتفاع معدلات التضخم (زيادة ظاهرية) إلى ما يقارب معدل 16,65% (البنك الدولي، 2021) نتج عنه زيادة متناسبة ومتقاربة بين نفقات التسيير وحصيلة الجباية العادية.

كل ما سبق دليل على أن الجباية العادية لم تواكب الوتيرة المتزايدة لنفقات التسيير (نمو نفقات التسيير بمعدلات تفوق نمو حصيلة الجباية العادية)، تعزى هذه النتيجة إلى: (بنك الجزائر، 2019، صفحة 21) (قاشي، 2012، صفحة 154) التأخر المعتبر في تنفيذ برنامج عصرنة الإدارة الجبائية، ضخامة بواقي التحصيل وعدم كفاءة المتابعات، عدم كفاية برامج إعادة التدريب والتكوين، التوزيع السيء للحوافز، اتساع فوهة

الاقتصاد الموازي، زيادة الأجور والأنظمة التعويضية لمختلف القطاعات وبأثر رجعي من سنة 2008، إستراتيجية التوظيف المتبناة من قبل الحكومة في إطار عقود ما قبل التشغيل (لا تدر حصيلة ضريبية) والتي لا تستند إلى دراسة اقتصادية خاصة لما تتم العملية في القطاعات التي لا تدر قيمة مضافة.

وبالتالي يمكن القول أن النظام الجبائي الجزائري مازال عاجزا عن تغطية النفقات العامة للدولة، ولم يتمكن من احترام القاعدة الذهبية التي مضمونها منع استغلال الجباية البترولية لتمويل ميزانية التسيير خلال الفترة 1990 إلى غاية 2019، مما دفع السلطات الجزائرية إلى ضرورة إيجاد بدائل أخرى لمواجهة أزمة شح الموارد وعجز الموازنة من خلال الاستدانة من الخارج ومرة باللجوء إلى حواصل صندوق ضبط الإيرادات ومرة أخرى بتبني سياسة الاقتراض من الجمهور ومرة رابعة بالتمويل غير التقليدي (900 مليار دج) واستخدام الودائع من مراسلي الخزينة واستعمال الحسابات المالية، (بومعراف، 2020، صفحة 1) ومرة خامسة باللجوء إلى التخفيض التدريجي لقيمة العملة الوطنية. (سماعن، 2021، صفحة 166)

الملحق رقم (4-8): تطور نسب رصيد الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة (1990-2019)

(وحدة القياس: * نسبة مئوية(%)، ** مليار دج)

السنوات	الدين الداخلي**	الدين الخارجي**	إجمالي الدين العام**	الناتج المحلي الإجمالي**	نسبة الدين الداخلي إلى الناتج المحلي الإجمالي*	نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي*	نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي*
1990	215,20	252,57	467,77	554,388	38,82	45,56	84,38
1991	311,5	515,69	827,19	862,132	36,13	59,82	95,95
1992	544,6	581,58	1 126,18	1074,695	50,67	54,12	104,79
1993	829,9	599,37	1 429,27	1189,724	69,76	50,38	120,13
1994	746,9	1201,55	1 948,45	1487,403	50,22	80,78	131,00
1995	674,1	1594,12	2 268,22	2004,994	33,62	79,51	113,13
1996	731,3	1900,94	2 632,24	2570,028	28,45	73,97	102,42
1997	578,3	1816,18	2 394,48	2780,168	20,80	65,33	86,13
1998	616,2	1810,40	2 426,60	2830,49	21,77	63,96	85,73
1999	727,4	1925,70	2 653,10	3238,197	22,46	59,47	81,93
2000	1022,9	1889,63	2 912,53	4123,5	24,81	45,83	70,63
2001	999,4	1723,97	2 723,37	4227,1	23,64	40,78	64,43
2002	980,5	1804,34	2 784,84	4522,8	21,68	39,89	61,57
2003	982,2	1807,06	2 789,26	5252,3	18,70	34,41	53,11

41,84	25,58	16,26	6149,1	2 572,64	1572,64	1000	**2004**
31,15	16,68	14,47	7562	2 355,43	1261,13	1094,3	**2005**
25,72	4,79	20,93	8501,6	2 186,76	407,06	1779,7	**2006**
15,22	4,06	11,16	9352,9	1 423,83	379,73	1044,1	**2007**
9,91	3,27	6,65	11043,7	1 094,62	360,62	734	**2008**
12,35	4,24	8,11	9968	1 231,11	422,31	808,8	**2009**
12,60	3,43	9,17	11991,6	1 511,08	411,88	1099,2	**2010**
10,53	2,20	8,33	14589	1 535,90	320,90	1215	**2011**
9,85	1,76	8,10	16209,6	1 597,27	285,07	1312,2	**2012**
8,66	1,62	7,04	16647,9	1 441,35	269,65	1171,7	**2013**
8,94	1,75	7,19	17228,6	1 539,89	300,89	1239	**2014**
16,73	1,82	14,92	16712,7	2 796,39	303,39	2493	**2015**
21,86	2,41	19,45	17514,6	3 828,65	421,35	3407,3	**2016**
28,25	2,46	26,27	18876,2	5 332,95	464,40	4957,9	**2017**
37,84	0,88	36,95	20452,3	7 738,94	180,94	7558	**2018**
45,98	0,82	45,16	20428,3	9 393,34	167,94	9225,4	**2019**

تنويه: تم تحويل الدين الخارجي من الدولار إلى الدينار.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

✓ **الدين الداخلي-الدين العام-الناتج المحلي الإجمالي:**

- "**حوصلة إحصائية 1962-2011**"، فصل المحاسبة الوطنية، الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر، ص ص 254-255.
- المديرية العامة للسياسات والتخطيط، وزارة المالية، أطلع عليه بتاريخ 23-09-2021، متوفر على الرابط التالي:
http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/retrospective/tresor/SROT_2019.pdf
http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/retrospective/principaux_indicateurs/principaux_indicateurs2019.pdf
- التقارير السنوية من 2000 إلى غاية 2018 للتطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، أطلع عليه بتاريخ 23-09-2021، الجزائر، متوفر على الرابط التالي:
https://www.bank-of-algeria.dz/

✓ **الدين الخارجي:**

- قاعدة بيانات البنك الدولي، أطلع عليه بتاريخ 23-09-2021، متوفر على الرابط التالي:
https://data.albankaldawli.org/country/DZ

الملحق رقم (4-9): تطور مؤشر نسبة رصيد الميزانية إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة (1990-2019)

(وحدة القياس: مليار دج)

السنوات	الإيرادات الكلية	النفقات الكلية	رصيد الميزانية	الناتج المحلي الإجمالي
1990	152,5	136,5	16	554,388
1991	248,9	212,1	36,8	862,132
1992	311,8	420,131	-108,331	1074,695
1993	313,9	476,627	-162,727	1189,724
1994	477,1	566,329	-89,229	1487,403
1995	611,7	759,617	-147,917	2004,994
1996	825,1	724,609	100,491	2570,028
1997	926,6	845,196	81,404	2780,168
1998	774,6	875,739	-101,139	2830,49
1999	950,5	961,682	-11,182	3238,197
2000	1578,161	1178,122	400,039	4123,5
2001	1505,526	1321,028	184,498	4227,1
2002	1603,188	1550,648	52,54	4522,8
2003	1974,466	1639,265	335,201	5252,3
2004	2229,899	1888,93	340,969	6149,1
2005	3082,828	6594,5252	-3511,6972	7562
2006	3639,925	2453,014	1186,911	8501,6
2007	3687,9	3108,669	579,231	9352,9
2008	2902,448	4191,053	-1288,605	11043,7
2009	3275,362	4246,334	-970,972	9968
2010	3074,644	4466,94	-1392,296	11991,6
2011	3403,108	5731,407	-2328,299	14589
2012	3804	7058,173	-3254,173	16209,6
2013	3895,3	6024,131	-2128,831	16647,9
2014	3927,8	6995,769	-3067,969	17228,6
2015	4552,5	7656,331	-3103,831	16712,7
2016	5011,6	7297,494	-2285,894	17514,6
2017	6047,9	7282,63	-1234,73	18876,2
2018	6389,4	7732,07	-1342,67	20452,3
2019	6586,5	7741,345	-1154,845	20428,3

تنويه: رصيد الميزانية=الإيرادات الكلية-النفقات الكلية

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- "**حوصلة إحصائية 1962-2011**"، فصل المحاسبة الوطنية، الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر، ص ص 254-255، فصل المالية العامة، ص 211.
- المديرية العامة للسياسات والتخطيط، وزارة المالية، أطلع عليه بتاريخ 23-09-2021، متوفر على الرابط التالي:
http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/retrospective/tresor/SROT_2019.pdf
http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/retrospective/principaux_indicateurs/principaux_indicateurs2019.pdf
- التقارير السنوية من 2000 إلى غاية 2018 للتطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، أطلع عليه بتاريخ 23-09-2021، الجزائر، متوفر على الرابط التالي:
https://www.bank-of-algeria.dz/

الملحق رقم (4-10): تطور مؤشر نسبة رصيد الدين العام إلى إيرادات الميزانية في الجزائر للفترة (1990-2019)

(وحدة القياس: مليار دج)

السنوات	الدين العام	الإيرادات الكلية	نسبة رصيد الدين إلى الإيرادات الكلية للميزانية
1990	467,7731	152,5	306,74
1991	827,1875	248,9	332,34
1992	1126,1804	311,8	361,19
1993	1429,2692	313,9	455,33
1994	1948,4545	477,1	408,40
1995	2268,22077	611,7	370,81
1996	2632,24499	825,1	319,02
1997	2394,48374	926,6	258,42
1998	2426,60093	774,6	313,27
1999	2653,10315	950,5	279,13
2000	2912,52816	1578,161	184,55
2001	2723,37097	1505,526	180,89
2002	2784,84098	1603,188	173,71
2003	2789,25514	1974,466	141,27
2004	2572,63947	2229,899	115,37
2005	2355,43176	3082,828	76,40
2006	2186,75795	3639,925	60,08
2007	1423,83138	3687,9	38,61
2008	1094,62345	2902,448	37,71

37,59	3275,362	1231,11445	**2009**
49,15	3074,644	1511,0784	**2010**
45,13	3403,108	1535,90425	**2011**
41,99	3804	1597,2738	**2012**
37,00	3895,3	1441,35386	**2013**
39,20	3927,8	1539,8916	**2014**
61,43	4552,5	2796,3892	**2015**
76,40	5011,6	3828,65003	**2016**
88,18	6047,9	5332,95	**2017**
121,12	6389,4	7738,938	**2018**
142,62	6586,5	9393,344	**2019**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

✓ **الدين العام-الإيرادات الكلية:**

- "**حوصلة إحصائية 1962-2011**"، فصل المحاسبة الوطنية، الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر، ص ص 254-255، فصل المالية العامة، ص 211.
- المديرية العامة للسياسات والتخطيط، وزارة المالية، أطلع عليه يوم 23-09-2021، متوفر على الرابط التالي:

http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/retrospective/tresor/SROT_2019.pdf
http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/retrospective/principaux_indicateurs/principaux_indicateurs2019.pdf

- التقارير السنوية من 2000 إلى غاية 2018 للتطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، أطلع عليه بتاريخ 23-09-2021، الجزائر، متوفر على الرابط التالي:

https://www.bank-of-algeria.dz/

الملحق رقم (4-11): تطور مؤشر نسب الدين الخارجي إلى حجم الصادرات في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)

السنوات	الدين الخارجي (مليار دج)	الصادرات (مليار دج)	نسبة الدين الخارجي إلى حجم الصادرات (%)
1990	252,5731	122,279	206,55
1991	515,6875	233,589	220,77
1992	581,5804	249,01	233,56
1993	599,3692	239,552	250,20
1994	1201,5545	324,338	370,46
1995	1594,12077	498,451	319,81
1996	1900,94499	740,811	256,60
1997	1816,18374	791,7675	229,38

307,43	588,8756	1810,40093	**1998**
229,11	840,5165	1925,70315	**1999**
114,02	1657,2156	1889,62816	**2000**
116,46	1480,3358	1723,97097	**2001**
120,19	1501,1919	1804,34098	**2002**
95,01	1902,0535	1807,05514	**2003**
67,28	2337,4478	1572,63947	**2004**
36,86	3421,5483	1261,13176	**2005**
10,23	3979,00093	407,05795	**2006**
9,01	4214,1631	379,73138	**2007**
7,08	5095,0197	360,62345	**2008**
12,62	3347,636	422,31445	**2009**
9,50	4333,5874	411,8784	**2010**
5,97	5374,1313	320,90425	**2011**
4,77	5979,8095	285,0738	**2012**
4,88	5528,7569	269,65386	**2013**
5,73	5252,5959	300,8916	**2014**
7,76	3909,7885	303,3892	**2015**
11,53	3655,7396	421,35003	**2016**
10,87	4272,1052	464,4	**2017**
3,43	5273,9748	180,938	**2018**
3,61	4656,4987	167,944	**2019**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- ✓ **الدين الخارجي:**
- قاعدة بيانات البنك الدولي، أطلع عليه بتاريخ 23-09-2021، متوفر على الرابط التالي:

https://data.albankaldawli.org/country/DZ

- ✓ **الصادرات:**
- "**حوصلة إحصائية 1962-2011**"، فصل التجارة الخارجية، الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر، ص ص 173-175.
- **Les Tableaux Economiques d'Ensemble 2012 à 2015**, N° 769, Office National des Statistiques, ALRERIE, 2019, pp 4-7.
- **Les Tableaux Economiques d'Ensemble, Les Tableaux Economiques d'Ensemble 2016 à 2019**, N°919, Office National des Statistiques, ALRERIE, 2021, pp 4-7.

الملحق رقم (4-12): تطور مؤشر نسب الاحتياطي الدولي إلى الدين الخارجي في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)

السنوات	الاحتياطي الدولي (مليار دج)	الدين الخارجي (مليار دج)	نسبة رصيد الاحتياطي الدولي إلى الدين الخارجي (%)
1990	24,22	252,57	9,59
1991	63,92	515,69	12,39
1992	72,44	581,58	12,46
1993	85,34	599,37	14,24
1994	168,75	1201,55	14,04
1995	198,48	1594,12	12,45
1996	344,72	1900,94	18,13
1997	557,85	1816,18	30,72
1998	496,48	1810,40	27,42
1999	409,17	1925,70	21,25
2000	1020,23	1889,63	53,99
2001	1515,35	1723,97	87,90
2002	2004,08	1804,34	111,07
2003	2744,01	1807,06	151,85
2004	3292,57	1572,64	209,37
2005	4335,54	1261,13	343,78
2006	5917,99	407,06	1453,85
2007	7966,70	379,73	2097,98
2008	9564,63	360,62	2652,25
2009	11268,48	422,31	2668,27
2010	12679,92	411,88	3078,56
2011	13958,06	320,90	4349,60
2012	15552,70	285,07	5455,67
2013	15987,70	269,65	5928,97
2014	15015,95	300,89	4990,48
2015	15163,65	303,39	4998,09
2016	13219,42	421,35	3137,40
2017	11635,80	464,40	2505,56
2018	10188,30	180,94	5630,83

5102,36	167,944	8569,10	**2019**

تنويه: تم تحويل الاحتياطي الدولي من الدولار إلى الدينار.

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي، أطلع عليه بتاريخ 23-09-2021، متوفر على الرابط التالي:

https://data.albankaldawli.org/country/DZ

الملحق رقم (4-13): اختبار التكامل المشترك لدراسة أثر الإيرادات الجبائية على الديون العامة المستدامة باستخدام منهج الحدود (Bound test)

نتائج Bound test

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	17.24836	10%	1.81	2.93
k	5	5%	2.14	3.34
		2.5%	2.44	3.71
		1%	2.82	4.21

نتائج Wald test

Wald Test:
Equation: Untitled

Test Statistic	Value	df	Probability
F-statistic	24.93941	(4, 16)	0.0000
Chi-square	99.75763	4	0.0000

Null Hypothesis: C(4)= C(5)=C(8)= C(9)= C(11)
Null Hypothesis Summary:

Normalized Restriction (= 0)	Value	Std. Err.
C(4) - C(11)	0.966574	0.179111
C(5) - C(11)	-2.674054	10.80927
C(8) - C(11)	70.32003	10.52379
C(9) - C(11)	1.234538	0.248940

Restrictions are linear in coefficients.

المصدر: مخرجات برنامج Eviews.12

الملحق رقم (4-14): نتائج تقدير نموذج ARDL (3,0,2,0,1,0)

ECM Regression
Case 1: No Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(PB(-1))	-0.222541	0.071631	-3.106792	0.0068
D(PB(-2))	-0.200250	0.068597	-2.919223	0.0100
D(EGAP)	-3.603212	5.887898	-0.611969	0.5492
D(EGAP(-1))	-32.65851	5.516270	-5.920397	0.0000
D(FSLP)	0.305380	0.094156	3.243334	0.0051
CointEq(-1)*	-0.700810	0.060131	-11.65465	0.0000

R-squared	0.904279	Mean dependent var	-0.172222
Adjusted R-squared	0.881488	S.D. dependent var	5.784614
S.E. of regression	1.991385	Akaike info criterion	4.408668
Sum squared resid	83.27793	Schwarz criterion	4.696632
Log likelihood	-53.51702	Hannan-Quinn criter.	4.494295
Durbin-Watson stat	1.887169		

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

Levels Equation
Case 1: No Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DP(-1)	0.053389	0.024209	2.205300	0.0424
EGAP	66.03896	33.52811	1.969660	0.0664
YGAP	99.01524	30.59979	3.235814	0.0052
FSLP	0.743677	0.083493	8.907054	0.0000
RFL	-1.325835	0.149660	-8.858954	0.0000

Dependent Variable: PB
Method: ARDL
Date: 09/01/21 Time: 16:03
Sample (adjusted): 1993 2019
Included observations: 27 after adjustments
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
Model selection method: Schwarz criterion (SIC)
Dynamic regressors (2 lags, automatic): DP(-1) EGAP YGAP FSLP RFL
Fixed regressors:
Number of models evalulated: 972
Selected Model: ARDL(3, 0, 2, 0, 1, 0)
Note: final equation sample is larger than selection sample

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
PB(-1)	0.076649	0.115578	0.663176	0.5167
PB(-2)	0.022291	0.114335	0.194963	0.8479
PB(-3)	0.200250	0.093633	2.138671	0.0482
DP(-1)	0.037415	0.012847	2.912358	0.0102
EGAP	-3.603212	10.78170	-0.334197	0.7426
EGAP(-1)	17.22547	10.42434	1.652427	0.1179
EGAP(-2)	32.65851	10.42716	3.132062	0.0064
YGAP	69.39087	10.56587	6.567457	0.0000
FSLP	0.305380	0.124465	2.453543	0.0260
FSLP(-1)	0.215797	0.139000	1.552500	0.1401
RFL	-0.929158	0.179837	-5.166662	0.0001

R-squared	0.951703	Mean dependent var	0.821481
Adjusted R-squared	0.921518	S.D. dependent var	8.143641
S.E. of regression	2.281419	Akaike info criterion	4.779039
Sum squared resid	83.27793	Schwarz criterion	5.306972
Log likelihood	-53.51702	Hannan-Quinn criter.	4.936021
Durbin-Watson stat	1.887169		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

المصدر: مخرجات برنامج Eviews.12

الملحق رقم (4-15): توزيع ستيودنت

Valeurs de T ayant la probabilité P d'être dépassées en valeur absolue

ν	$P=0{,}90$	0,80	0,70	0,60	0,50	0,40	0,30	0,20	0,10	0,05	0,02	0,01
1	0,158	0,325	0,510	0,727	1,000	1,376	1,963	3,078	6,314	12,706	31,821	63,657
2	0,142	0,289	0,445	0,617	0,816	1,061	1,386	1,886	2,920	4,303	6,965	9,925
3	0,137	0,277	0,424	0,584	0,765	0,978	1,250	1,638	2,353	3,182	4,541	5,841
4	0,134	0,271	0,414	0,569	0,741	0,941	1,190	1,533	2,132	2,776	3,747	4,604
5	0,132	0,267	0,408	0,559	0,727	0,920	1,156	1,476	2,015	2,571	3,365	4,032
6	0,131	0,265	0,404	0,553	0,718	0,906	1,134	1,440	1,943	2,447	3,143	3,707
7	0,130	0,263	0,402	0,549	0,711	0,896	1,119	1,415	1,895	2,365	2,998	3,499
8	0,130	0,262	0,399	0,546	0,706	0,889	1,108	1,397	1,860	2,306	2,896	3,355
9	0,129	0,261	0,398	0,543	0,703	0,883	1,100	1,383	1,833	2,262	2,821	3,250
10	0,129	0,260	0,397	0,542	0,700	0,879	1,093	1,372	1,812	2,228	2,764	3,169
11	0,129	0,260	0,396	0,540	0,697	0,876	1,088	1,363	1,796	2,201	2,718	3,106
12	0,128	0,259	0,395	0,539	0,695	0,873	1,083	1,356	1,782	2,179	2,681	3,055
13	0,128	0,259	0,394	0,538	0,694	0,870	1,079	1,350	1,771	2,160	2,650	3,012
14	0,128	0,258	0,393	0,537	0,692	0,868	1,076	1,345	1,761	2,145	2,624	2,977
15	0,128	0,258	0,393	0,536	0,691	0,866	1,074	1,341	1,753	2,131	2,602	2,947
16	0,128	0,258	0,392	0,535	0,690	0,865	1,071	1,337	1,746	2,120	2,583	2,921
17	0,128	0,257	0,392	0,534	0,689	0,863	1,069	1,333	1,740	2,110	2,567	2,898
18	0,127	0,257	0,392	0,534	0,688	0,862	1,067	1,330	1,734	2,101	2,552	2,878
19	0,127	0,257	0,391	0,533	0,688	0,861	1,066	1,328	1,729	2,093	2,539	2,861
20	0,127	0,257	0,391	0,533	0,687	0,860	1,064	1,325	1,725	2,086	2,528	2,845
21	0,127	0,257	0,391	0,532	0,686	0,859	1,063	1,323	1,721	2,080	2,518	2,831
22	0,127	0,256	0,390	0,532	0,686	0,858	1,061	1,321	1,717	2,074	2,508	2,819
23	0,127	0,256	0,390	0,532	0,685	0,858	1,060	1,319	1,714	2,069	2,500	2,807
24	0,127	0,256	0,390	0,531	0,685	0,857	1,059	1,318	1,711	2,064	2,492	2,797
25	0,127	0,256	0,390	0,531	0,684	0,856	1,058	1,316	1,708	2,060	2,485	2,787
26	0,127	0,256	0,390	0,531	0,684	0,856	1,058	1,315	1,706	2,056	2,479	2,779
27	0,127	0,256	0,389	0,531	0,684	0,855	1,057	1,314	1,703	2,052	2,473	2,771
28	0,127	0,256	0,389	0,530	0,683	0,855	1,056	1,313	1,701	2,048	2,467	2,763
29	0,127	0,256	0,389	0,530	0,683	0,854	1,055	1,311	1,699	2,045	2,462	2,756
30	0,127	0,256	0,389	0,530	0,683	0,854	1,055	1,310	1,697	2,042	2,457	2,750
∞	0,12566	0,25335	0,38532	0,52440	0,67449	0,84162	1,03643	1,28155	1,64485	1,95996	2,32634	2,57582

Nota. — ν est le nombre de degrés de liberté.

المصدر: Régis BOURBONNAIS, op.cit, p .369

الملحق رقم (4-16): نتائج اختبارات التشخيص لنموذج ARDL (3,0,2,0,1,0)

نتائج اختبار Breusch-Pagan LM لاختبار استقلال حدود الأخطاء

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	0.076713	Prob. F(2,14)	0.9265
Obs*R-squared	0.292686	Prob. Chi-Square(2)	0.8639

نتائج اختبار Breusch-Pagan LM لاختبار ثبات تباين الأخطاء

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey
Null hypothesis: Homoskedasticity

F-statistic	0.416505	Prob. F(11,15)	0.9261
Obs*R-squared	6.317267	Prob. Chi-Square(11)	0.8514
Scaled explained SS	1.449734	Prob. Chi-Square(11)	0.9997

المصدر: مخرجات برنامج Eviews.12

الملحق رقم (4-17): اختبار Ramsey RESET للنموذج ARDL (3,0,2,0,1,0)

Ramsey RESET Test
Equation: UNTITLED
Omitted Variables: Squares of fitted values
Specification: PB PB(-1) PB(-2) PB(-3) DP(-1) YGAP EGAP EGAP(-1) EGAP(-2) FSLP FSLP(-1) RFL

	Value	df	Probability
t-statistic	0.685048	15	0.5038
F-statistic	0.469291	(1, 15)	0.5038
Likelihood ratio	0.831779	1	0.3618

F-test summary:

	Sum of Sq.	df	Mean Squares
Test SSR	2.526397	1	2.526397
Restricted SSR	83.27793	16	5.204871
Unrestricted SSR	80.75153	15	5.383436

LR test summary:

	Value
Restricted LogL	-53.51702
Unrestricted LogL	-53.10113

المصدر: مخرجات برنامج Eviews.12

الملحق رقم (4-18): مدخل نظري إلى نماذج أشعة الانحدار الذاتي الهيكلي (SVAR)

يُنظر إلى **نماذج أشعة الانحدار الذاتي (Vector Autoregressive Model (VAR))** على أنها نظام معادلاتي يتم من خلاله معالجة المتغيرات الاقتصادية بشكل متناظر، بحيث يتم تفسير كل متغيرة من النظام بناء على قيمها السابقة والقيم السابقة لبقية المتغيرات، غير أن افتقادها إلى مضمون اقتصادي واضح كان أحد أهم الانتقادات التي وُجهت لهذه النماذج، وهو ما يعني ليس هناك أي تقييد على معلمات النموذج فكل متغيرة فيه تتسبب في الأخرى. استجابة لهذا الانتقاد وغيره طور كل من **Blanchard and Watson (1984)** و**Bernanke (1986)** منهج يسمى **أشعة الانحدار الذاتي الهيكلي (Structural Vector Autoregressive Model (SVAR))** (رمضاني، 2021، صفحة 312) أين أصبح بالإمكان بناء قيود تستند إلى النظرية الاقتصادية و/أو الدراسات السابقة في تحديد النظام والحصول على تفسير اقتصادي لردود الاستجابة والاندفاع **(Impulse Responses)**. (ONAFOWORA & OWOYE, 2017, p. 41)

يعبر عن الشكل العام لنموذج الانحدار الذاتي الهيكلي **SVAR(p)** مع **k** متغير على النحو التالي: (AUGUSTINE KUTU , WILFERED AKINILA , & PATRICK NZIMAN, 2016, p. 73)

$$AY_t = \alpha_0 + A_1^* Y_{t-1} + \cdots \ldots \ldots + A_p^* Y_{t-p} + B_0^* X_t + \cdots \ldots + B_q^* X_{t-p} + B\mu_t. \quad (1)$$

حيث $\boldsymbol{A}$ عبارة عن مصفوفة قابلة للانعكاس $(\boldsymbol{k} \times \boldsymbol{k})$ تصف العلاقة بين المتغيرات؛ $\boldsymbol{Y_t}$ هو متجه $(\boldsymbol{1} \times \boldsymbol{k})$ للمتغيرات الداخلية $\boldsymbol{Y_t = Y_{1t}, Y_{2t}, \dots Y_{nt}}$. $\boldsymbol{\alpha_0}$ هو متجه **(1×k)** حد الثابت؛ $\boldsymbol{A_1^* - A_p^*}$ هي مصفوفة $(\boldsymbol{k} \times \boldsymbol{k})$ المعاملات الداخلية المتأخرة (لكل **i=1 … p**)؛ $\boldsymbol{B_0^* - B_q^*}$ و$\boldsymbol{X_t \dots X_{t-q}}$ هي معاملات وناقلات المتغيرات الخارجية المتأخرة على التوالي، $\boldsymbol{B}$ عبارة عن مصفوفة **(k×k)** تسمح عناصرها غير الصفرية خارج القطر بالتقاط الصدمات الخارجية للتأثيرات المباشرة على أكثر من متغير داخلي في النظام؛ وμ_{it} هو ناقل للاضطرابات الهيكلية للضجة البيضاء (يحقق فرضية التوزيع الطبيعي $\mu_{it} \sim \boldsymbol{iiN(0, \Omega)}$)، أما $\boldsymbol{\Omega}_\mu$ فمصفوفة قطرية $(\boldsymbol{k} \times \boldsymbol{k})$). (قوري، 2016، صفحة 15)

نقطة الانطلاق للتحليل الهيكلي تكمن في تقدير ضمني **للمعادلة (1)** وذلك بتحويل هذه الأخيرة إلى شكلها المختزل بضربها مسبقًا في معكوس المصفوفة A (A^{-1}) أين ينتج الشكل المختزل لنموذج **VAR** ذي ترتيب p، والذي يتم كتابته في شكله المصفوفي كما يلي: (NGALAWA & VIEGI, 2011, p. 227)

$$\boldsymbol{A^{-1}AY_t = A^{-1}\alpha_0 + A^{-1}A_1^*Y_{t-1} + \cdots \dots \dots + A^{-1}A_p^*Y_{t-p} + A^{-1}B_0^*X_t + \cdots \dots + A^{-1}B_q^*X_{t-p} + A^{-1}B\mu_t.} \quad \textbf{(2)}$$

المعادلة السابقة تعطي:

$$\boldsymbol{Y_t = A^{-1}\alpha_0 + A^{-1}A_1^*Y_{t-1} + \cdots \dots \dots + A^{-1}A_p^*Y_{t-p} + A^{-1}B_0^*X_t + \cdots \dots + A^{-1}B_q^*X_{t-p} + A^{-1}B\mu_t.} \quad \textbf{(3)}$$

يمكن الإشارة إلى أن: $A^{-1}\alpha_0 = \beta_0$، $A^{-1}A_1^* = A_i$ لكل $i = 1 \dots p$، $A^{-1}A_1^* = A_i$ لكل $i \dots \dots q$ و$A^{-1}B\mu_t = \varepsilon_t$.

ومن ثم تصبح **المعادلة (3)** على النحو الموالي:

$$\boldsymbol{Y_t = \beta_0 + A_1Y_{t-1} + \cdots \dots \dots + A_pY_{t-p} + \alpha_1X_t + \cdots \dots + \alpha_qX_{t-q} + \varepsilon_t.} \quad \textbf{(4)}$$

انطلاقا من **المعادلات السابقة (من (1) إلى غاية (4))** نجد العلاقة المهمة التي تربط بين أخطاء الشكل المختزل ε_t والصدمات الهيكلية μ_t، (GHASSAN , TAHER , & ALDEHAIL, 2010, p. 8) أو كما قام كل من **Amisano** و**Giannini (1997)** بتسميتها بنموذج (AMISANO & GIANNINI, 1997, p. 18)**AB** المتبلور فيما يلي:

$$\boldsymbol{A\varepsilon_t = B\mu_t} \quad \textbf{(5)}$$

باستخدام **طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين** (CHIBI , BENBOUZIANE , & CHEKOURI, 2010, p. 15)**(two stage OLS)** وانطلاقا من **المعادلة (5)** يمكن تحديد الصدمات الهيكلية حسب الخطوات التالية: (قوري، 2016، صفحة 84)

- ✓ تشكيل مصفوفة **الانتقال P** حيث أن $\boldsymbol{P = A^{-1}B}$؛
- ✓ تثبيت بعض العناصر غير القطرية للمصفوفتين **A** و**B** بالاعتماد على بعض الدلالات الاقتصادية، كأن نفترض بأن أحد البواقي لا يؤثر في الآخر في خضم نفس السنة (أي أن هذا العنصر سيأخذ قيمة صفر)، أو العكس بافتراض وجود تأثير وهنا يجب قياس هذا التأثير لأجل إعطاء قيمة للعنصر α_{ij} (قيود اقتصادية)؛
- ✓ تثبيت العناصر القطرية بإعطاء قيمة **1**.

الملحق رقم (4-19): نتائج تقدير نموذج متجه الانحدار الذاتي VAR (1) لدراسة أثر الإيرادات الجبائية على استدامة الديون العامة في الجزائر

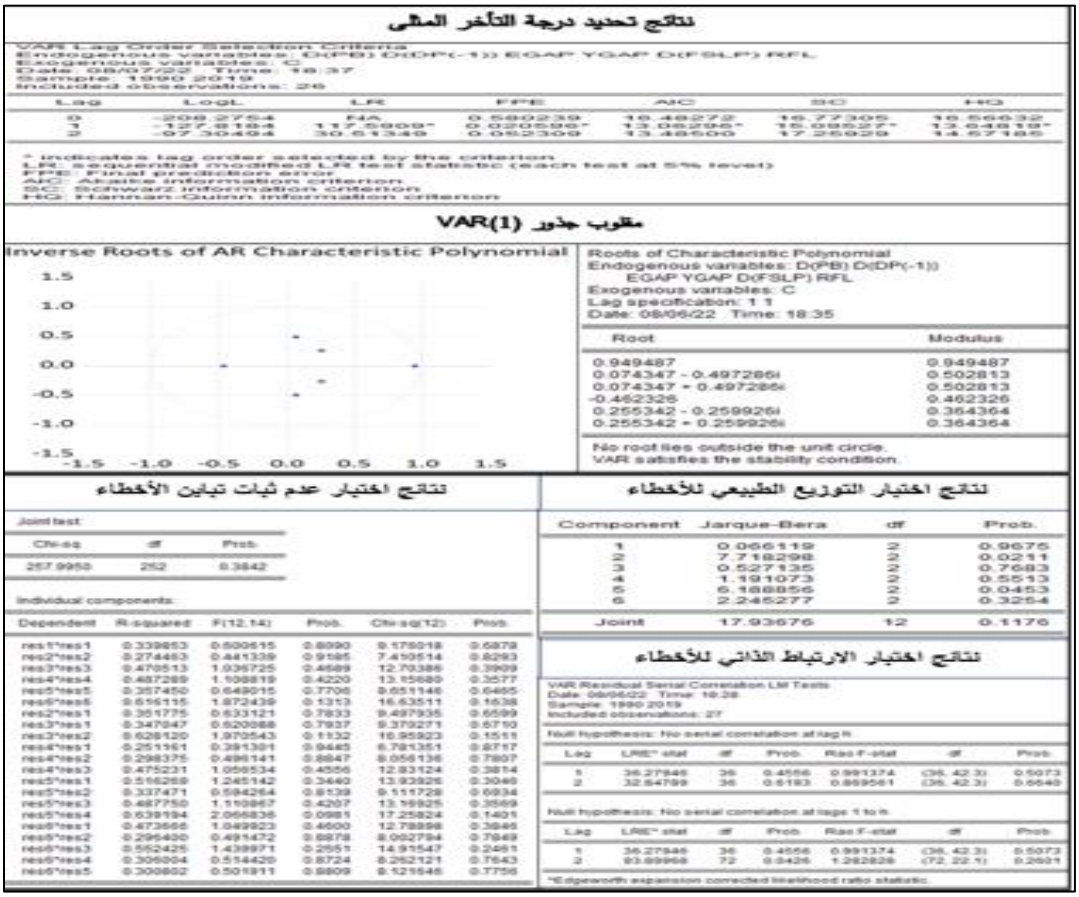

المصدر: مخرجات برنامج Eviews.12.

الملحق رقم (4-20): تحليل مكونات التباين لنموذج SVAR الخاص بأثر الإيرادات الجباية على استدامة الديون العامة في الجزائر

Variance Decomposition of D(PB):							
Period	S.E.	Shock1	Shock2	Shock3	Shock4	Shock5	Shock6
1	3.830347	6.049661	0.007491	47.71163	2.565485	0.383521	43.28221
2	5.049901	3.497876	0.239944	54.50367	1.542821	0.652318	39.56337
3	5.405154	3.195864	0.211629	47.59799	11.21342	0.977787	36.80331
4	5.411840	3.230650	0.212224	47.63473	11.20488	0.981774	36.73574
5	5.441420	3.203649	0.210516	47.26813	11.81634	0.971562	36.52980
6	5.446872	3.199445	0.210662	47.20981	11.94287	0.974493	36.46272
7	5.448058	3.198795	0.210603	47.18991	11.95556	0.974408	36.47072
8	5.448594	3.198166	0.210562	47.18248	11.95940	0.974337	36.47506
9	5.448780	3.197990	0.210559	47.18263	11.95959	0.974285	36.47494
10	5.448957	3.197851	0.210572	47.17988	11.96090	0.974228	36.47657
Variance Decomposition of D(DP(-1)):							
Period	S.E.	Shock1	Shock2	Shock3	Shock4	Shock5	Shock6
1	3.470459	0.111288	8.371479	0.989561	1.388716	1.019073	88.11988
2	5.635973	0.645842	4.246685	14.23841	5.871024	0.592189	74.40585
3	6.188914	0.819840	3.606624	11.91417	4.870219	0.711727	78.07742
4	6.410895	0.885788	3.373891	13.21857	5.649377	0.701684	76.17069
5	6.605240	0.905119	3.193683	13.22592	7.416215	0.662525	74.59654
6	6.760736	0.880827	3.058310	12.94060	7.561615	0.632526	74.92613
7	6.904387	0.855201	2.939532	12.73143	7.339908	0.609593	75.52433
8	7.028112	0.837724	2.843655	12.67486	7.201980	0.591729	75.85005
9	7.136828	0.826043	2.764421	12.61553	7.166120	0.575616	76.05227
10	7.233735	0.815653	2.696809	12.54181	7.138093	0.561740	76.24589
Variance Decomposition of EGAP:							
Period	S.E.	Shock1	Shock2	Shock3	Shock4	Shock5	Shock6
1	0.051331	0.458453	0.000619	5.330597	87.88490	0.139154	6.186281
2	0.053445	0.466131	0.068403	6.613138	84.97638	0.154952	7.720996
3	0.054937	0.570258	0.105505	7.945554	83.84733	0.203113	7.328239
4	0.054988	0.572096	0.105497	8.019038	83.76727	0.210875	7.325220
5	0.055005	0.571785	0.105781	8.014212	83.77408	0.211111	7.323031
6	0.055024	0.571406	0.105840	8.017776	83.71658	0.210964	7.377435
7	0.055032	0.571245	0.105811	8.019849	83.69704	0.211408	7.394644
8	0.055036	0.571370	0.105839	8.021860	83.68659	0.211381	7.402965
9	0.055040	0.571383	0.105863	8.022375	83.67864	0.211354	7.410388
10	0.055043	0.571366	0.105879	8.022073	83.66925	0.211330	7.420102

Variance Decomposition of YGAP:							
Period	S.E.	Shock1	Shock2	Shock3	Shock4	Shock5	Shock6
1	0.048660	0.002685	0.694471	75.20837	0.003679	0.028974	24.06183
2	0.055538	0.005590	0.534377	59.62074	17.38346	0.581911	21.87392
3	0.056634	0.033279	0.518387	58.69522	16.71784	0.599000	23.43627
4	0.057917	0.053412	0.495831	56.12474	18.10192	0.609352	24.61475
5	0.058149	0.055835	0.492440	55.96106	17.99297	0.613406	24.88428
6	0.058320	0.064118	0.491820	55.74764	18.13465	0.609827	24.95195
7	0.058458	0.067020	0.491079	55.50382	18.14912	0.606998	25.18196
8	0.058580	0.067776	0.489778	55.29821	18.08281	0.604823	25.45660
9	0.058686	0.068760	0.488654	55.13781	18.02655	0.603053	25.67518
10	0.058780	0.069987	0.487797	54.99941	17.98857	0.601342	25.85290

Variance Decomposition of D(FSLP):							
Period	S.E.	Shock1	Shock2	Shock3	Shock4	Shock5	Shock6
1	1.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	100.0000	0.000000
2	1.344872	11.66835	0.009027	1.892354	29.43716	56.48476	0.508343
3	1.947463	5.645487	0.108224	14.92121	25.30025	26.94789	27.07694
4	2.006800	5.346022	0.103888	16.98069	26.08313	25.80021	25.68606
5	2.030309	5.362417	0.115812	16.64201	27.47308	25.22830	25.17839
6	2.037172	5.328237	0.116436	16.58857	27.83054	25.05865	25.07757
7	2.042204	5.303967	0.116825	16.50930	27.70393	24.93568	25.43030
8	2.045683	5.285957	0.116585	16.50626	27.61288	24.85291	25.62540
9	2.048514	5.273077	0.116885	16.49605	27.55174	24.78439	25.77786
10	2.050988	5.261465	0.117179	16.48485	27.50747	24.72474	25.90430

Variance Decomposition of RFL:							
Period	S.E.	Shock1	Shock2	Shock3	Shock4	Shock5	Shock6
1	0.981601	0.005035	6.24E-06	0.039711	0.002135	0.000319	99.95279
2	1.371767	0.004923	0.001643	7.340291	2.686962	0.166553	89.79963
3	1.588042	0.097910	0.045166	10.40572	2.969539	0.143788	86.33788
4	1.764192	0.176944	0.087634	10.37550	4.356783	0.120005	84.88313
5	1.912743	0.210929	0.109112	10.01580	4.556523	0.109218	84.99842
6	2.036853	0.231261	0.120661	9.963619	4.518087	0.105665	85.06071
7	2.141509	0.249696	0.129546	10.00773	4.586970	0.102103	84.92395
8	2.231500	0.264219	0.136674	10.01891	4.686852	0.098644	84.79470
9	2.309806	0.274748	0.142109	10.00837	4.748765	0.095989	84.73002
10	2.378237	0.282779	0.146300	10.00275	4.785157	0.094056	84.68896

المصدر: مخرجات برنامج Eviews.12.

الملحق رقم (5-1): تطور الكتلة الأجرية ودخل المستقلين في الجزائر للفترة (1990-2018)

(وحدة القياس: مليار دج)

السنوات	الكتلة الأجرية	دخل المستقلين
1990	180	-
1991	255,5	-
1992	341,3	-
1993	412,5	-
1994	469,9	-
1995	568,8	-
1996	667,2	-
1997	720,7	635,9
1998	781,1	723,3
1999	820,7	792,7
2000	866,1	825,4
2001	956,9	938,2
2002	1047,3	1258,5
2003	1116,5	1403,1
2004	1278,5	1526,8
2005	1363,9	1666,1
2006	1500,1	1870,5
2007	1721,9	2124
2008	2138,4	2359,3
2009	2360,5	2763,6
2010	2917,6	3069,1
2011	3866,4	3487,9
2012	4291,4	4007,3
2013	4390,8	4580,8
2014	4659,9	4955
2015	4983,7	5305,7
2016	5238,7	5661,4
2017	5439,3	5986,2
2018	5517,6	6393,7

المصدر: **«L'Algérie en Quelques Chiffres»**, Office National des Statistiques, différentes éditions.

الملحق رقم (5-2): تطور الكتلة الأجرية ودخل المستقلين حسب القطاعات في الجزائر للفترة (1990-2018)

(وحدة القياس: مليار دج)

السنوات	كتلة الأجور				دخل المستقلين			
	قطاع اقتصادي	فلاحة	إدارة	المجموع	قطاع اقتصادي	فلاحة	إدارة	المجموع
1998	378	37,4	365,8	**781,1**	434	272	17,3	**723,3**
1999	393,2	39,3	388,2	**820,7**	475,2	296,9	20,7	**792,7**
2000	416,5	39,2	410,4	**866,1**	515,7	584,8	24,9	**825,4**
2001	450,3	42,4	464,3	**956,9**	563,4	344,9	29,9	**938,2**
2002	501,2	56,8	489,3	**1047,3**	897	321,8	39,7	**1258,5**
2003	510,6	63,1	542,8	**1116,5**	924,1	443,8	35,2	**1403,1**
2004	606,4	74,1	598	**1278,5**	993,9	502,3	30,6	**1526,8**
2005	651,8	78,1	634,1	**1363,9**	1133,6	497,7	34,7	**1666,1**
2006	725,2	90,9	684	**1500,1**	1288,3	544,5	37,6	**1870,5**
2007	820,5	90,7	810,7	**1721,9**	1473,3	611,1	39,6	**2124**
2008	943,4	96,6	1098,4	**2138,4**	1696,5	623,9	38,9	**2359,3**
2009	1017	114	1229,5	**2360,5**	1909,9	812,5	41,2	**2763,6**
2010	1166,4	123,7	1627,5	**2917,6**	2143,8	882,1	43,2	**3069,1**
2011	1297,5	129,4	2439,5	**3866,4**	2381,9	1044,7	61,3	**3487,9**
2012	1441,4	132,4	2717,5	**4291,4**	2657,1	1280,2	70,1	**4007,3**
2013	1598,5	167,8	2624,5	**4390,8**	3045,1	1461,7	74	**4580,8**
2014	1660,5	187,6	2811,8	**4659,9**	3303,5	1573,6	77,8	**4955**
2015	1777,6	221,8	2984,3	**4983,7**	3522,2	1702,4	81,1	**5305,7**
2016	1881,9	267,4	3089,5	**5238,7**	3717,4	1860,2	83,8	**5661,4**
2017	2011,7	285,2	3142,4	**5439,3**	3982	1918,7	85,4	**5986,2**
2018	2119,6	326,4	3071,6	**5517,6**	4221,2	2078,7	93,8	**6393,7**

المصدر:

«L'Algérie en Quelques Chiffres», Office National des Statistiques, différentes éditions.

الملحق رقم (5-3): اختبار التكامل المشترك لدراسة أثر الإيرادات الجبائية على عدالة توزيع الدخل باستخدام منهج الحدود (Bound test)

نتائج Bound test

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	9.019940	10%	4.19	5.06
k	2	5%	4.87	5.85
		2.5%	5.79	6.59
		1%	6.34	7.52

نتائج Wald test

Wald Test:
Equation: Untitled

Test Statistic	Value	df	Probability
t-statistic	3.560042	12	0.0039
F-statistic	12.67390	(1, 12)	0.0039
Chi-square	12.67390	1	0.0004

Null Hypothesis: C(8)=C(9)
Null Hypothesis Summary:

Normalized Restriction (= 0)	Value	Std. Err.
C(8) - C(9)	5.165261	1.450899

Restrictions are linear in coefficients.

المصدر: مخرجات برنامج Eviews.12.

الملحق رقم (5-4): نتائج تقدير نموذج ARDL (7,0,0)

Dependent Variable: GRD
Method: ARDL
Date: 09/02/21 Time: 13:25
Sample (adjusted): 1997 2019
Included observations: 23 after adjustments
Maximum dependent lags: 8 (Automatic selection)
Model selection method: Schwarz criterion (SIC)
Dynamic regressors (0 lag, automatic): FSLP RFL
Fixed regressors: C @TREND
Number of models evaluated: 8
Selected Model: ARDL(7, 0, 0)
Note: final equation sample is larger than selection sample

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
GRD(-1)	-0.478488	0.202645	-2.361216	0.0360
GRD(-2)	-0.479319	0.194111	-2.469300	0.0295
GRD(-3)	-0.531947	0.230317	-2.309526	0.0395
GRD(-4)	-0.691094	0.221699	-3.117269	0.0089
GRD(-5)	-0.296677	0.222174	-1.335334	0.2065
GRD(-6)	-0.398410	0.200090	-1.991152	0.0697
GRD(-7)	-0.325670	0.199317	-1.633934	0.1282
FSLP	-0.305147	0.433943	-0.703196	0.4954
RFL	-5.470408	1.713062	-3.193351	0.0077
C	141.7714	40.66785	3.486081	0.0045
@TREND	-1.757869	0.766135	-2.294464	0.0406

R-squared	0.692541	Mean dependent var	8.769130
Adjusted R-squared	0.436509	S.D. dependent var	10.49906
S.E. of regression	7.881229	Akaike info criterion	7.272779
Sum squared resid	745.3652	Schwarz criterion	7.815841
Log likelihood	-72.63696	Hannan-Quinn criter.	7.409358
F-statistic	2.704233	Durbin-Watson stat	1.777295
Prob(F-statistic)	0.052979		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

Levels Equation
Case 5: Unrestricted Constant and Unrestricted Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
FSLP	-0.072626	0.098075	-0.740518	0.4732
RFL	-1.301980	0.392392	-3.318061	0.0061

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(GRD)
Selected Model: ARDL(7, 0, 0)
Case 5: Unrestricted Constant and Unrestricted Trend
Date: 09/02/21 Time: 15:42
Sample: 1990 2019
Included observations: 23

ECM Regression
Case 5: Unrestricted Constant and Unrestricted Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	141.7714	27.31603	5.190045	0.0002
@TREND	-1.757869	0.443860	-3.960410	0.0019
D(GRD(-1))	2.723118	0.661828	4.114541	0.0014
D(GRD(-2))	2.243799	0.606878	3.697281	0.0031
D(GRD(-3))	1.711852	0.491484	3.483028	0.0045
D(GRD(-4))	1.020758	0.380815	2.680454	0.0200
D(GRD(-5))	0.724081	0.264361	2.738988	0.0180
D(GRD(-6))	0.325670	0.166492	1.956069	0.0741
CointEq(-1)*	-4.201607	0.747790	-5.618700	0.0001

R-squared	0.848571	Mean dependent var	-0.270870
Adjusted R-squared	0.762041	S.D. dependent var	14.95785
S.E. of regression	7.296600	Akaike info criterion	7.098866
Sum squared resid	745.3652	Schwarz criterion	7.543190
Log likelihood	-72.63696	Hannan-Quinn criter.	7.210612
F-statistic	9.806590	Durbin-Watson stat	1.777295
Prob(F-statistic)	0.000143		

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

المصدر: مخرجات برنامج Eviews.12.

الملحق رقم (5-5): نتائج تقدير نموذج ARDL (7,0,0)

نتائج اختبار Breusch-Pagan LM لاختبار استقلال حدود الأخطاء

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	0.110904	Prob. F(2,10)	0.8961
Obs*R-squared	0.499089	Prob. Chi-Square(2)	0.7792

نتائج اختبار Breusch-Pagan LM لاختبار ثبات تباين الأخطاء

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey
Null hypothesis: Homoskedasticity

F-statistic	0.939065	Prob. F(10,12)	0.5330
Obs*R-squared	10.09717	Prob. Chi-Square(10)	0.4320
Scaled explained SS	2.125218	Prob. Chi-Square(10)	0.9953

نتائج اختبار Jarque-Bera

المصدر: مخرجات برنامج Eviews.12.

الملحق رقم (5-6): اختبار Ramsey RESET للنموذج ARDL (7,0,0)

Ramsey RESET Test
Equation: UNTITLED
Omitted Variables: Squares of fitted values
Specification: GRD GRD(-1) GRD(-2) GRD(-3) GRD(-4) GRD(-5) GRD(-6) GRD(-7) FSLP RFL C @TREND

	Value	df	Probability
t-statistic	0.076521	11	0.9404
F-statistic	0.005855	(1, 11)	0.9404
Likelihood ratio	0.012240	1	0.9119

F-test summary:

	Sum of Sq.	df	Mean Squares
Test SSR	0.396558	1	0.396558
Restricted SSR	745.3652	12	62.11377
Unrestricted SSR	744.9687	11	67.72442

LR test summary:

	Value
Restricted LogL	-72.63696
Unrestricted LogL	-72.63084

المصدر: مخرجات برنامج Eviews.12.

الملحق رقم (5-7): نتائج تقدير نموذج متجه الانحدار الذاتي VAR (1) لدراسة أثر الإيرادات الجبائية على عدالة توزيع الدخل في الجزائر

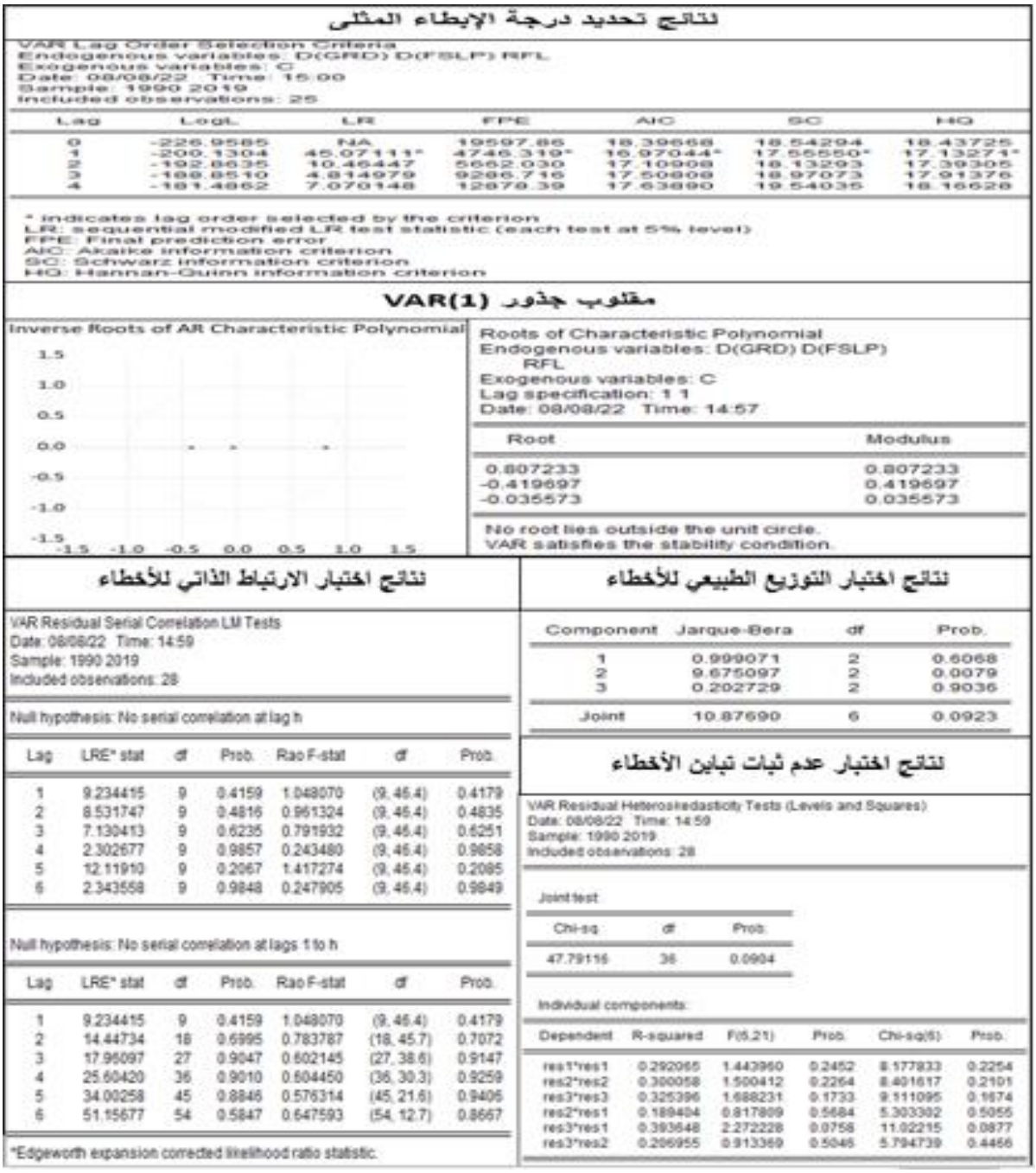

نتائج تحديد درجة الإبطاء المثلى

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: D(GRD) D(FSLP) RFL
Exogenous variables: C
Date: 08/08/22 Time: 15:00
Sample: 1990 2019
Included observations: 25

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-226.9585	NA	19597.86	18.39668	18.54294	18.43725
1	-200.1304	45.07111*	4746.319*	16.97044*	17.55550*	17.13271*
2	-192.8635	10.46447	5662.030	17.10908	18.13293	17.39305
3	-186.8510	4.814979	9286.716	17.50808	18.97073	17.91376
4	-181.4862	7.070148	12879.39	17.63890	19.54035	18.16628

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

مقلوب جذور VAR(1)

Inverse Roots of AR Characteristic Polynomial

Roots of Characteristic Polynomial
Endogenous variables: D(GRD) D(FSLP) RFL
Exogenous variables: C
Lag specification: 1 1
Date: 08/08/22 Time: 14:57

Root	Modulus
0.807233	0.807233
-0.419697	0.419697
-0.035573	0.035573

No root lies outside the unit circle.
VAR satisfies the stability condition.

نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

VAR Residual Serial Correlation LM Tests
Date: 08/08/22 Time: 14:59
Sample: 1990 2019
Included observations: 28

Null hypothesis: No serial correlation at lag h

Lag	LRE* stat	df	Prob.	Rao F-stat	df	Prob.
1	9.234415	9	0.4159	1.048070	(9, 46.4)	0.4179
2	8.531747	9	0.4816	0.961324	(9, 46.4)	0.4835
3	7.130413	9	0.6235	0.791932	(9, 46.4)	0.6251
4	2.302677	9	0.9857	0.243480	(9, 46.4)	0.9858
5	12.11910	9	0.2067	1.417274	(9, 46.4)	0.2085
6	2.343558	9	0.9848	0.247905	(9, 46.4)	0.9849

Null hypothesis: No serial correlation at lags 1 to h

Lag	LRE* stat	df	Prob.	Rao F-stat	df	Prob.
1	9.234415	9	0.4159	1.048070	(9, 46.4)	0.4179
2	14.44734	18	0.6995	0.783787	(18, 45.7)	0.7072
3	17.96097	27	0.9047	0.602145	(27, 38.6)	0.9147
4	25.60420	36	0.9010	0.604450	(36, 30.3)	0.9259
5	34.00258	45	0.8846	0.576314	(45, 21.6)	0.9406
6	51.15677	54	0.5847	0.647593	(54, 12.7)	0.8667

*Edgeworth expansion corrected likelihood ratio statistic.

نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء

Component	Jarque-Bera	df	Prob.
1	0.999071	2	0.6068
2	9.675097	2	0.0079
3	0.202729	2	0.9036
Joint	10.87690	6	0.0923

نتائج اختبار عدم ثبات تباين الأخطاء

VAR Residual Heteroskedasticity Tests (Levels and Squares)
Date: 08/08/22 Time: 14:59
Sample: 1990 2019
Included observations: 28

Joint test:

Chi-sq	df	Prob.
47.79116	36	0.0904

Individual components:

Dependent	R-squared	F(5,21)	Prob.	Chi-sq(5)	Prob.
res1*res1	0.292065	1.443960	0.2452	8.177833	0.2254
res2*res2	0.300058	1.500412	0.2264	8.401617	0.2101
res3*res3	0.325396	1.688231	0.1733	9.111095	0.1674
res2*res1	0.189404	0.817809	0.5684	5.303302	0.5055
res3*res1	0.393648	2.272228	0.0758	11.02215	0.0877
res3*res2	0.206955	0.913369	0.5046	5.794739	0.4456

المصدر: مخرجات برنامج Eviews.12.

الملحق رقم (5-8): تحليل مكونات التباين لنموذج SVAR الخاص بأثر صدمات الإيرادات الجبائية على عدالة توزيع الدخل في الجزائر

Variance Decomposition of D(GRD):				
Period	S.E.	Shock1	Shock2	Shock3
1	6.287598	2.529476	0.096181	97.37434
2	7.753250	1.907892	0.065061	98.02705
3	7.759165	1.935771	0.102513	97.96172
4	7.922482	1.865785	0.100747	98.03347
5	7.953314	1.851800	0.106922	98.04128
6	7.994696	1.833238	0.108184	98.05858
7	8.013699	1.824558	0.109867	98.06558
8	8.028600	1.817868	0.110652	98.07148
9	8.037416	1.813899	0.111261	98.07484
10	8.043449	1.811199	0.111623	98.07718
Variance Decomposition of D(FSLP):				
Period	S.E.	Shock1	Shock2	Shock3
1	1.000000	0.000000	100.0000	0.000000
2	1.009168	0.572607	99.37589	0.051500
3	1.264439	0.479240	63.30788	36.21288
4	1.291226	0.468007	60.76350	38.76849
5	1.340400	0.439852	56.40048	43.15967
6	1.359608	0.427513	54.83253	44.73996
7	1.375744	0.418127	53.56094	46.02093
8	1.384851	0.412726	52.86403	46.72324
9	1.391187	0.409108	52.38677	47.20412
10	1.395152	0.406842	52.09151	47.50164
Variance Decomposition of RFL:				
Period	S.E.	Shock1	Shock2	Shock3
1	1.000000	0.000000	0.000000	100.0000
2	1.356675	0.004260	0.187673	99.80807
3	1.549906	0.006327	0.226481	99.76719
4	1.661647	0.006870	0.245054	99.74808
5	1.731297	0.007263	0.254251	99.73849
6	1.774976	0.007452	0.259666	99.73288
7	1.802947	0.007577	0.262866	99.72956
8	1.820917	0.007650	0.264865	99.72748
9	1.832540	0.007698	0.266120	99.72618
10	1.840072	0.007728	0.266923	99.72535

المصدر: مخرجات برنامج Eviews.12.

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر وتقدير.....	
إهداء.....	
المقدمة العامة.....	أ-م
الفصل الأول: الجباية: الماهية، الأنواع والمعوقات	
تمهيد.....	15
المبحث الأول: ماهية الجباية.....	16
المطلب الأول: التطور التاريخي للجباية ومفهومها.....	16
الفرع الأول: التطور التاريخي للجباية.....	16
أولا- المرحلة الأولى: التقليدية البدائية.....	16
ثانيا- المرحلة الثانية: التقليدية المتطورة.....	17
ثالثا- المرحلة الثالثة: المرحلة التالية لظهور الدولة.....	17
الفرع الثاني: مفهوم الجباية.....	17
المطلب الثاني: القواعد الأساسية للجباية وأهدافها.....	19
الفرع الأول: القواعد الأساسية للجباية.....	19
أولا- قاعدة العدالة (المساواة).....	20
ثانيا- قاعدة اليقين.....	20
ثالثا- قاعدة الملاءة.....	20
رابعا- قاعدة الاقتصاد.....	21
خامسا- قاعدة وحدة الموازنة.....	21
سادسا- قاعدة العمومية.....	21
سابعا- قاعدة سهولة التطبيق والإدارة والمتابعة.....	21
الفرع الثاني: الأهداف من وراء الجباية.....	21
أولا- الأهداف المالية.....	21
ثانيا- الأهداف الاجتماعية.....	22
ثالثا- الأهداف الاقتصادية.....	24
المبحث الثاني: تقسيمات الجباية العامة.....	26
المطلب الأول: الجباية العادية.....	26
الفرع الأول: التحصيل المباشر.....	26
أولا- الضرائب المباشرة.....	26
ثانيا- حقوق التسجيل.....	29

الفرع الثاني: التحصيل غير المباشر.....	29
أولا– الرسوم على رقم الأعمال.....	29
ثانيا– الضرائب غير المباشرة.....	30
ثالثا– إيرادات الجمارك.....	30
رابعا– حقوق الطابع.....	31
المطلب الثاني: الجباية البترولية.....	31
الفرع الأول: تعريف الجباية البترولية.....	31
الفرع الثاني: مكونات الجباية البترولية.....	32
أولا– الرسم السياحي.....	32
ثانيا– الإتاوة.....	33
ثالثا: الرسم على الدخل البترولي.....	33
رابعا– الضريبة التكميلية على الناتج.....	33
المبحث الثالث: الجباية بين تنظيمها التقني ومعوقاتها.....	34
المطلب الأول: التنظيم التقني للجباية.....	34
الفرع الأول: وعاء الضريبة.....	34
أولا– التقدير المباشر.....	34
ثانيا– التقدير غير المباشر.....	35
ثالثا– التقدير الإداري.....	36
الفرع الثاني: سعر الضريبة.....	36
أولا– الضريبة التوزيعية والضرائب القياسية.....	37
ثانيا– الضرائب النسبية والضرائب التصاعدية.....	37
الفرع الثالث: ربط الضريبة وتحصيلها.....	39
أولا– تعريف ربط الضريبة وتحصيلها.....	39
ثانيا– طرق تحصيل الضريبة.....	40
ثالثا– ضمانات تحصيل الضريبة.....	41
المطلب الثاني: معوقات الجباية.....	42
الفرع الأول: عائدات ضريبية غير كافية لتغطية ميزانية الدولة.....	42
الفرع الثاني: إدارة ضريبية غير فعالة.....	43
الفرع الثالث: القطاع غير الرسمي (الأنشطة السرية).....	44
الفرع الرابع: التهرب الضريبي (Tax Evasion)	44
أولا– تعريف التهرب الضريبي.....	44

ثانيا– أسباب التهرب الضريبي.....	45
ثالثا– آثار التهرب الضريبي.....	45
رابعا– طرق مكافحة التهرب الضريبي.....	46
الفرع الخامس: الازدواج الضريبي.....	47
أولا– تعريف الازدواج الضريبي.....	47
ثانيا– أسباب ظاهرة الازدواج الضريبي.....	48
الفرع السادس: ضعف التشريعات الضريبية.....	49
الفرع السابع: الحوافز الضريبية.....	49
خاتمة الفصل.....	52
الفصل الثاني: الإطار النظري والمفاهيمي لاستدامة الديون العامة وتوزيع الدخل وتأثرهما بالجباية	
تمهيد.....	54
المبحث الأول: مفاهيم حول استدامة الدين العام.....	55
المطلب الأول: ماهية الدين العام.....	55
الفرع الأول: تعريف الدين العام.....	55
الفرع الثاني: أنواع الدين العام.....	56
أولا– حسب معيار الإقليم.....	56
ثانيا– حسب معيار مدة الدين.....	58
ثالثا– حسب معيار الحرية.....	58
رابعا– حسب معيار الفترة الزمنية للدين.....	59
الفرع الثالث: أسباب اللجوء إلى الدين الديون العامة ومخاطر ارتفاعها.....	60
أولا– أسباب اللجوء إلى الدين العام.....	60
ثانيا– مخاطر ارتفاع الديون العامة.....	60
المطلب الثاني: ماهية استدامة الدين العام.....	61
الفرع الأول: التحليل التاريخي لاستدامة الديون العامة.....	61
الفرع الثاني: تعريف استدامة الدين العام.....	64
الفرع الثالث: مؤشرات الدين العام المستدام.....	66
أولا– رصيد الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي.....	66
ثانيا– رصيد الدين إلى الإيرادات المحلية.....	66
ثالثا– خدمة الدين إلى الإيرادات المحلية.....	66
رابعا– الفوائد إلى الإيرادات المحلية.....	67
خامسا– الفوائد إلى الناتج المحلي الإجمالي.....	67

سادسا– الدين الخارجي إلى حجم الصادرات.....	67
سابعا– الاحتياطي الدولي الصافي إلى الدين الخارجي.....	67
الفرع الرابع: قواعد المالية العامة التي تستهدف استدامة الدين العام.....	68
المطلب الثالث: متطلبات ترسيخ استدامة الدين العام.....	69
المبحث الثاني: مفاهيم حول توزيع الدخل.....	71
المطلب الأول: ماهية توزيع الدخل.....	71
الفرع الأول: مفهوم الدخل.....	71
الفرع الثاني: مفهوم وطرق توزيع الدخل.....	72
أولا– مفهوم توزيع الدخل.....	72
ثانيا– طرق توزيع الدخل.....	73
الفرع الثالث: أهمية دراسة توزيع الدخل.....	75
المطلب الثاني: ماهية التفاوت في توزيع الدخل.....	76
الفرع الأول: تعريف التفاوت في توزيع الدخل.....	76
الفرع الثاني: أسباب التفاوت في توزيع الدخل.....	77
الفرع الثالث: مؤشرات قياس التفاوت في توزيع الدخل.....	78
أولا– منحنى لورنز (THE LORENZ CURVE).....	79
ثانيا– معامل جيني (The Gini Index).....	80
ثالثا– مؤشرات أخرى.....	82
المطلب الثالث: نظرية التوزيع في الفكر الاقتصادي.....	85
الفرع الأول: نظريات توزيع الدخل عند من هم قبل كينز.....	85
أولا– توزيع الدخل عند التجاريين.....	85
ثانيا– توزيع الدخل عند الطبيعيين.....	86
ثالثا– توزيع الدخل عند الكلاسيك.....	87
رابعا– توزيع الدخل عند ماركس.....	92
خامسا– توزيع الدخل عند النيوكلاسيك.....	94
الفرع الثاني: نظريات توزيع الدخل عند كينز ومن هم بعده.....	94
أولا– توزيع الدخل عند كينز.....	94
ثانيا– نظريات توزيع الدخل ما بعد كينز.....	95
المبحث الثالث: الآثار الاقتصادية والاجتماعية للجباية.....	98
المطلب الأول: الآثار الاقتصادية للجباية.....	98
الفرع الأول: أثر الجباية على الاستهلاك، الادخار والإنتاج.....	98

الفرع الثاني: آثار اقتصادية أخرى للجباية.....	99
المطلب الثاني: الآثار الاجتماعية للجباية.....	103
الفرع الأول: أثر الجباية على توزيع الدخل والحد من الفقر.....	103
الفرع الثاني: أثر الجباية على البطالة.....	105
أولا– تأثير الضريبة على عرض العمل.....	106
ثانيا– من ناحية الطلب في سوق العمل.....	107
خاتمة الفصل.....	109
الفصل الثالث: دراسة أولية للبيانات المستخدمة	
تمهيد.....	112
المبحث الثالث: البيانات المستخدمة والمقاربة المستعملة.....	113
المطلب الأول: البيانات المستخدمة.....	113
الفرع الأول: تعريف المتغيرات.....	114
الفرع الثاني: مصادر البيانات.....	115
المطلب الثاني: المقاربة المستعملة.....	117
المبحث الثاني: كشف ومعالجة الاختلالات المحتملة في البيانات.....	119
المطلب الأول: استكشاف ومعالجة القيم المتطرفة ودراسة الطبيعية.....	119
الفرع الأول: استكشاف ومعالجة القيم المتطرفة.....	119
أولا– استكشاف القيم المتطرفة.....	119
ثانيا– معالجة القيم المتطرفة.....	121
الفرع الثاني: دراسة التوزيع الطبيعي.....	122
المطلب الثاني: الكشف عن الانكسارات الهيكلية ودراسة الخطية.....	123
الفرع الأول: الكشف عن نقاط الكسور الهيكلية.....	123
الفرع الثاني: دراسة الخطية.....	126
المبحث الثالث: كشف استقرارية سلاسل الدراسة.....	129
المطلب الأول: التمثيل البياني واختبار معنوية دالة الارتباط.....	129
الفرع الأول: التمثيل البياني.....	129
الفرع الثاني: اختبار معنوية دالة الارتباط.....	131
المطلب الثاني: اختبار جذر الوحدة.....	134
الفرع الأول: اختبارات جذر الوحدة في وجود كسر هيكلي (Unit Root Tests in the presence of Structural Break).....	135

أولا- اختبارات جذر الوحدة في حالة وجود فاصل هيكلي واحد (Unit root tests in case of a single structural breaks).....	135
ثانيا- اختبارات جذر الوحدة في حالة وجود فواصل هيكلية متعددة (Unit root tests if there are multiple structural breaks).....	138
الفرع الثاني: اختبارات جذر الوحدة التقليدية (Traditional Unit Root Tests).....	142
أولا- التأصيل النظري لاختبارات جذر الوحدة التقليدية المستخدمة في الدراسة.....	143
ثانيا- نتائج اختبارات جذر الوحدة التقليدية للسلسلتين EGAP وYGAP.....	145
خاتمة الفصل.....	150
الفصل الرابع: أثر الإرادات الجبائية على استدامة الديون العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)	
تمهيد.....	152
المبحث الأول: دراسة وصفية وتحليلية للجباية والدين العام المستدام في الجزائر للفتر (1990-2019).....	153
المطلب الأول: تطور وتقييم الجباية في الجزائر للفترة (1990-2019).....	153
الفرع الأول: تطور الإيرادات الجبائية.....	153
أولا- تطور حصيلة مكونات الإيرادات الجبائية.....	153
ثانيا- بنية الجباية العادية.....	155
الفرع الثاني: تقييم الجباية الكلية.....	159
أولا- مستوى الضغط الجبائي.....	159
ثانيا- تطور معدل التنفيذ.....	163
المطلب الثاني: تحليل وضعية استدامة الديون العامة في الجزائر للفترة (1990-2019).....	166
الفرع الأول: تحليل بعض مؤشرات استدامة الديون العامة.....	166
أولا: مؤشر رصيد الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي.....	166
ثانيا- مؤشر نسبة رصيد الميزانية إلى الناتج المحلي الإجمالي.....	170
ثالثا- بعض المؤشرات الأخرى.....	172
الفرع الثاني: الأساليب المتبعة لاستدامة الديون العامة.....	174
أولا- إعادة تنظيم الديون.....	174
ثانيا- إنشاء صندوق ضبط الموارد.....	177
ثالثا- أساليب أخرى.....	179
المبحث الثاني: دراسة أثر الإيرادات الجبائية على استدامة الديون العامة باستخدام نهج الحدود (ARDL).....	182
المطلب الأول: نموذج الدراسة.....	182
المطلب الثاني: دراسة التكامل المشترك لأثر الإيرادات الجبائية على استدامة الدين العام.....	186

الفرع الأول: تحديد عدد فجوات الإبطاء في نموذج ARDL.....	187
أولا- اختبار منهج الحدود (Bound test).....	188
ثانيا- اختبار Wald.....	189
الفرع الثالث: تقدير العلاقة طويلة الأجل.....	190
أولا- الدراسة الإحصائية.....	190
ثانيا- الدراسة القياسية.....	191
الفرع الرابع: الاختبارات التشخيصية للنموذج.....	194
أولا- التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج.....	194
ثانيا- اختبار شرط استقلال حدود الأخطاء (عدم وجود ارتباط ذاتي تسلسلي).....	195
ثالثا- اختبار ثبات تباين الأخطاء (Homoscedasticity).....	195
الفرع الخامس: تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM).....	196
الفرع السادس: اختبار الاستقرار الهيكلي.....	197
أولا- اختبار ملاءمة الشكل الدالي للنموذج (Ramsey RESET).....	197
ثانيا- المجموع التراكمي للبواقي المعادة (CUSUM) والمجموع التراكمي لمربعات البواقي المعادة (CUSUM OF Squares).....	198
المبحث الثالث: دراسة أثر صدمات الإيرادات الجبائية على استدامة الدين العام باستخدام نماذج أشعة الانحدار الذاتي الهيكلي (SVAR).....	200
المطلب الأول: النموذج المستخدم لدراسة صدمات الإيرادات الجبائية على استدامة الديون العامة...	200
المطلب الثاني: دوال الاستجابة الدفعية الهيكلية وتحليل مكونات التباين.....	206
الفرع الأول: دوال الاستجابة الدفعية الهيكلية (Impulse Response Functions).....	206
أولا- آثار الصدمات الهيكلية في نسبة الجباية البترولية إلى الناتج المحلي الإجمالي.....	206
ثانيا- آثار الصدمات الهيكلية في نسبة الجباية العادية إلى الناتج المحلي الإجمالي.....	209
الفرع الثاني: تحليل التباين (Variance Decomposition).....	211
خاتمة الفصل.....	213
الفصل الخامس: أثر الإيرادات الجبائية على التوزيع العادل للدخل خلال الفترة (1990-2019)	
تمهيد.....	216
المبحث الأول: دراسة وصفية وتحليلية لعدالة توزيع الدخل في الجزائر للفترة (1990-2019).....	217
المطلب الأول: تحليل وضعية توزيع الدخل في الجزائر.....	217
الفرع الأول: طرق توزيع الدخل.....	217
أولا- تطور التوزيع الوظيفي للدخل.....	217
ثانيا- تطور التوزيع الشخصي للدخل.....	222

الفرع الثاني: قياس التفاوت في توزيع الدخل.....	224
المطلب الثاني: الأساليب المتبعة لتوزيع عادل في الدخل.....	227
الفرع الأول: الإجراءات العملية للتشغيل.....	227
الفرع الثاني: إجراءات الشبكة الاجتماعية (دعم الدخول).....	231
الفرع الثالث: سياسة الدعم الاجتماعي.....	232
أولا- الدعم الضمني أو غير المباشر.....	232
ثانيا- الدعم الصريح أو المباشر.....	234
الفرع الرابع: رفع الحد الأدنى للأجر الوطني المضمون.....	236
الفرع الخامس: العدالة الضريبية.....	237
المبحث الثاني: دراسة أثر الإيرادات الجبائية على التوزيع العادل للدخل باستخدام نهج الحدود (ARDL).....	241
المطلب الأول: نموذج الدراسة.....	241
المطلب الثاني: دراسة التكامل المشترك لأثر الإيرادات الجبائية على عدالة توزيع الدخل.....	242
الفرع الأول: تحديد عدد فجوات الإبطاء في نموذج ARDL.....	242
الفرع الثاني: اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود (Bound test).....	243
أولا- اختبار منهج الحدود (Bound test).....	243
ثانيا- اختبار Wald.....	244
الفرع الثالث: تقدير العلاقة طويلة المدى.....	244
أولا- الدراسة الإحصائية.....	245
ثانيا- الدراسة الاقتصادية.....	245
الفرع الرابع: الاختبارات التشخيصية للنموذج.....	247
الفرع الخامس: تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM).....	248
الفرع السادس: اختبار الاستقرار الهيكل.....	249
أولا- اختبار ملاءمة الشكل الدالي للنموذج (Ramsey RESET).....	249
ثانيا- المجموع التراكمي للبواقي المعادة (CUSUM) والمجموع التراكمي لمربعات البواقي المعادة (CUSUM OF Squares).....	249
المبحث الثالث: دراسة أثر صدمات الإيرادات الجبائية على عدالة توزيع الدخل باستخدام نماذج أشعة الانحدار الذاتي الهيكلي (SVAR).....	250
المطلب الأول: النموذج المستخدم لدراسة صدمات الإيرادات الجبائية على عدالة توزيع الدخل.....	250
المطلب الثاني: دوال الاستجابة الدفعية الهيكلية وتحليل التباين.....	252
الفرع الأول: دوال الاستجابة الدفعية الهيكلية (Impulse Response Functions).....	252
أولا- آثار الصدمات الهيكلية في نسبة الجباية البترولية إلى الناتج المحلي الإجمالي.....	252

ثانيا– آثار الصدمات الهيكلية في نسبة الجباية العادية إلى الناتج المحلي الإجمالي.....	253
الفرع الثاني: تحليل التباين (Variance Decomposition).....	254
خلاصة الفصل.....	256
الخاتمة العامة.....	258
قائمة المصادر والمراجع.....	266
قامة الجداول والأشكال والاختصارات.....	313
فهرس الملاحق.....	316
الملاحق.....	320
فهرس المحتويات.....	368

تمت بحمد الله

الملخص:

هدفت الدراسة إلى قياس تأثير الإيرادات الجبائية على كل من الجانب الاقتصادي المتبلور في استدامة الديون العامة والجانب الاجتماعي المشار إليه بعدالة توزيع الدخل في الجزائر للفترة الممتدة بين سنتي 1990 و2019. من خلال استخدام نموذج نهج الحدود (ARDL) توصل البحث في جانبه الاقتصادي على أن وضع استدامة الديون العامة في المدى الطويل ضعيف جدا، جراء ارتباط الاقتصاد الجزائري بالريع وتداعياته، مع تسجيل تأثير موجب لنسبة الجباية البترولية إلى الناتج المحلي الإجمالي وتأثير سلبي لنسبة الجباية العادية إلى الناتج المحلي الإجمالي على الرصيد الأولي للميزانية، بينما في الجانب الاجتماعي وجد أن الجباية البترولية ليس لها تأثير على عدالة توزيع الدخل، بسبب تسجيل علاقة عكسية غير معنوية تربط بين نسبة الإيرادات الجبائية البترولية إلى الناتج المحلي الإجمالي ومعدل نصيب الفرد من الدخل القومي المتاح، في حين إيرادات الجباية العادية تساهم في تفشي عدم المساواة في توزيع الدخل، نتيجة تسجيل تأثير سلبي لنسبة الإيرادات الجبائية العادية إلى الناتج المحلي الإجمالي على معدل نصيب الفرد من الدخل القومي المتاح. بينما أفرزت نتائج الصدمات المحتملة الحاصلة في كل من نسبة إيرادات الجباية البترولية إلى الناتج المحلي الإجمالي ونسبة إيرادات الجباية العادية إلى الناتج المحلي الإجمالي لعشرة سنوات لاحقة بواسطة نماذج أشعة الانحدار الذاتي الهيكلي (SVAR) وبالضبط دوال الاستجابة الدفعية الهيكلية على أن حدوث صدمة موجبة في إيرادات الجباية البترولية إلى الناتج المحلي الإجمالي ينجر عنها حالة خطرة لاستدامة الديون العامة، بالإضافة إلى تفشي عدم المساواة في توزيع الدخل، بينما الصدمات الموجبة في نسبة إيرادات الجباية العادية إلى الناتج المحلي الإجمالي ينشأ عنها وضعا ضعيفا لاستدامة الديون العامة، ناهيك عن مساهمتها في التوزيع العادل للدخل.

أما بالنسبة لمخرجات تحليل التباين فقد نوهت النتائج على أن معظم التقلبات الظرفية الحاصلة في كل من الرصيد الأولي للميزانية ومعدل نصيب الفرد من الدخل القومي المتاح تعزى إلى الصدمات الحاصلة في نسبة الجباية العادي إلى الناتج المحلي الإجمالي، الوقع الذي يؤكد على أهمية الجباية العادية في خلق وضع مستدام للديون العامة مع إتاحة فرصة التوزيع العادل للدخل.

الكلمات المفتاحية: استدامة الديون العامة، عدالة توزيع الدخل، الرصيد الأولي للميزانية، إيرادات الجباية البترولية، نصيب الفرد من الدخل القومي المتاح، إيرادات الجباية العادية، نهج الحدود (ARDL)، نماذج أشعة الانحدار الذاتي الهيكلي (SVAR).

Résumé:

Cette étude vise à estimer l'impact économique et social des recettes fiscales en Algérie durant la période 1990 et 2019. En appliquant le modèle autorégressif à retards échelonnés et en prenant la soutenabilité de la dette publique et l'équité de la répartition des revenus comme des variables reflétant les aspects économiques et sociaux. L'étude conclut sur le plan économique que la soutenabilité de la dette publique à long terme est très faible, en raison du lien de l'économie algérienne aux rentes, avec un effet positif du ratio fiscalité pétrolière/PIB et un effet négatif du ratio fiscalité ordinaire/PIB sur le solde initial du budget, alors que sur le plan social, la fiscalité pétrolière n'a pas d'effet sur l'équité de la répartition des revenus, en raison de la relation inverse non significative liant le ratio fiscalité pétrolière/PIB et le revenu national disponible par habitant. En outre, les recettes fiscales régulières contribuent à la propagation des inégalités dans la répartition des revenus, en raison de l'impact négatif du ratio fiscalité ordinaire/PIB sur le revenu national disponible par habitant. Les résultats des chocs potentiels qui se produisent dans le ratio fiscalité pétrolière/PIB et le ratio fiscalité ordinaire/PIB pour les dix prochaines années, obtenus par les modèles Vectoriel Autorégressif Structurel (SVAR) exactement les fonctions de réponse impulsionnelle structurelle, ont montré que la survenue d'un choc positif dans le ratio fiscalité ordinaire/PIB entraînerait une situation critique pour la soutenabilité de la dette publique, Outre sa contribution à la répartition équitable des revenus.

En ce qui concerne les sorties de l'analyse de la variance, les résultats ont indiqué que la plupart des variations observées dans le solde initial du budget et le ratio de revenu national disponible par habitant sont attribuées aux chocs qui sont produits dans le ratio fiscalité ordinaire/PIB, ce qui confirme l'importance des recettes fiscales régulières pour créer une situation de dette publique soutenable avec une possibilité de répartition équitable des revenus.

Mots Clés: soutenabilité de la dette publique, équité de la répartition des revenus, solde initial du budget, fiscalité pétrolière, revenu national disponible par habitant, fiscalité régulière, autorégressif à retards échelonnés, Vectoriel Autorégressif Structurel (SVAR).

Abstract:

The study aimed to measure the impact of tax revenues on both the economic aspect crystallized in the sustainability of public debt and the social aspect referred to as the equitable distribution of income in Algeria during the period 1990 and 2019. Using the Auto-Regressive Distributed Lag model (ARDL), the research in its economic aspect concluded that the state of public debt sustainability in the long run is very weak, due to the linkage of the Algerian economy to rents and its impact, with a positive effect of the petroleum tax revenue rate to GDP and a negative effect of the regular tax revenue rate to GDP on the primary balance of the budget. While on the social side, It's found that petroleum tax revenue has no effect on the equitable distribution of income, due to the recording of a non-significant inverse relationship linking the ratio of petroleum tax revenue to the gross domestic product and the per capita rate of disposable national income, while regular tax revenue contributes to the spread of inequality in income distribution, as a result of registering a negative effect of the ratio of regular tax revenue to GDP on the per capita rate of disposable national income. While the results of the potential shocks that occurred in each of the ratio of petroleum tax revenue to GDP and the ratio of regular tax revenue to GDP for the next ten years through Structural Vector Auto-Regressive models (SVAR) and precisely the structural impulse response functions showed that a positive shock occurred in petroleum tax revenue to GDP results in a dangerous situation for the sustainability of public debt, in addition to widespread inequality in the distribution of income, while positive shocks in the ratio of regular tax revenue to GDP result in a weak situation for the sustainability of public debt, not to mention its contribution to the equitable distribution of income.

As for the outputs of the variance analysis, the results indicated that most of the circumstantial fluctuations that occur in each of the primary balance of the budget and the per capita rate of available national income are attributed to the shocks that occurred in the ratio of regular tax to GDP, which confirms the importance of regular tax revenue in creating a situation of sustainable public debt with an opportunity for equitable distribution of income.

Keywords: Sustainability of public debt, equitable distribution of income, primary balance of the budget, petroleum tax revenue, the per capita rate of disposable national income, regular tax revenue, Auto-Regressive Distributed Lag model (ARDL), Structural Vector Auto-Regressive models (SVAR).